



صناعة القرار في تركيا

والعلاقات العربية - التركية

الدكتور جلال عبد الله معوض

صناعة القرار في تركيا

والعلاقات العربية - التركية



مركز دراسات الوحدة العربية

صناعة القرار في تركيا
والعلاقات العربية - التركية

الدكتور جلال عبد الله معوض

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
معوض، جلال عبد الله
صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية/
جلال عبد الله معوض.
٣٥٠ ص.
ببليوغرافية: ص ٣٣٣ ـ ٣٤٠.
يشتمل على فهرس.
١. اتخاذ القرارات ـ تركيا. ٢. العلاقات العربية ـ التركية.
٣. تركيا ـ العلاقات الدولية. أ. العنوان.
327.5610174927

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، آب/أغسطس ١٩٩٨

المحتويات

القسم الثاني
مشكلات البيئة الداخلية والخارجية
لعملية صنع القرار في تركيا والعلاقات التركية ـ العربية

مقدمة

تتناول هذه الدراسة تحليل عملية صنع القرار في تركيا من خلال بحث إطارها القانوني والدستوري من ناحية، وإطارها الفعلي ـ الديناميكي من ناحية أخرى، بما تشمله هذه الناحية الأخيرة من عناصر القيادة والنخبة السياسية والقوى المؤثرة كالأحزاب وجماعات المصالح و«الطرق الدينية» والرأي العام ووسائل الإعلام[1]، فضلاً عن تحليل أبرز مشكلات البيئة الداخلية والخارجية لهذه العملية. وقد يكون من المفيد الإشارة إلى الملاحظات الأساسية التالية:

١ ـ إن تحليل مشكلات البيئة الداخلية والخارجية لعملية صنع القرار في تركيا يتركز في الأساس على مشكلات تؤثر، بشكل أو بآخر، في العلاقات التركية ـ العربية، وفي عملية صنع القرار في تركيا إزاء المنطقة العربية أو بعض دولها سواء المجاورة لها (العراق وسوريا) أو ذات الثقل الإقليمي (مصر) أو ذات القدرات المالية والاقتصادية (بلدان الخليج العربي)، فضلاً عن علاقاتها بدول الجوار الأخرى الطبيعي منه (إيران) أو غير الطبيعي (إسرائيل). ومرد ذلك التركيز إلى أن هذه الدراسة هدفها الرئيسي هو الإسهام قدر الإمكان في تقديم تحليل يغطي العناصر الرئيسية في هذه العملية ويكشف أوجه الاستمرارية والتغير في قرارات السياسة التركية إزاء المنطقة العربية، ومدى ارتباط ذلك بتقدير صانعي هذه القرارات لكيفية تحقيق مصالح تركيا أو إدارة مشكلاتها مع البلدان العربية. ومن الطبيعي أن تتغير هذه الكيفية أو أولوية هذه المصالح طبقاً لتغيرات داخل تركيا نفسها كتغير القيادة السياسية أو عناصر مؤثرة في النخبة السياسية أو الحكومة، وتغيرات إقليمية ودولية كحرب الخليج الثانية وتداعياتها، ونهاية الحرب الباردة، وبدء العملية السلمية، والترتيبات «الشرق أوسطية»، ومواقف قوى دولية مؤثرة كالولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي أزاء مطالب معينة لتركيا. رغم ذلك، وكما سيتضح من هذه الدراسة، تظل هناك عناصر ثابتة معبرة عن قدر كبير من الاستمرارية في تقدير صانعي السياسة التركية لهذه المصالح.

---

(١) يشار في هذه الدراسة إلى اختصارات أسماء الأحزاب وجماعات المصالح وغيرها باللغة التركية.

٢ ـ إن هذا يفسر أيضاً، كما سيتبين من الدراسة، التأثير المحدود نسبياً للتغيرات السياسية الداخلية في تركيا منذ عام ١٩٨٣ وحتى الآن في ثوابت السياسة التركية إزاء المنطقة العربية، بل إنها لا تؤثر بدرجة كبيرة في المشكلات الداخلية كالأزمة الاقتصادية والعنف/الإرهاب وغيرها، ذلك أن عملية صنع القرار في تركيا تتمتع بقدر كبير من الاستمرارية السياسية ليس فقط بمعنى «الثوابت» السالفة الذكر، ولكن أيضاً بمعنى «التعاقب» على المراكز المؤثرة في هذه العملية، سواء تعلق هذا التعاقب بأشخاص الفاعلين السياسيين/صناع القرار أو بأحزاب سياسية.

٣ ـ إن الصعوبة الأساسية التي واجهت إعداد هذه الدراسة ارتبطت بما يمكن تسميته بـ«حالة السيولة المفرطة»، سواء على صعيد النظام السياسي التركي وتفاعلاته السياسية الداخلية أو على صعيد البيئة الإقليمية لهذا النظام. فمن ناحية عانى هذا النظام في غضون فترة محدودة عدة تغيرات حكومية بدأت بانهيار حكومة تشيللر الائتلافية مع الحزب «الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» (SHP) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وكان الأخير قد اندمج في «الشعب الجمهوري» (CHP) تحت اسم الأخير وبقيادة دنيز بايكال في شباط/فبراير ١٩٩٥، ثم شكلت تشيللر حكومة أقلية من حزبها من ١٩٩٥/٩/٢١ إلى ١٩٩٥/١٠/١٥، ثم حكومة ائتلافية مع «الشعب الجمهوري» من ١٩٩٥/١٠/٣١ وحتى انتخابات ١٩٩٥/١٢/٢٤ البرلمانية المبكرة. وتفاقمت الأزمة السياسية الداخلية بعد إجراء هذه الانتخابات مع حدوث «فراغ سياسي» دام حتى تشكيل حكومة يلماز الائتلافية من حزبه «الوطن الأم» (ANAP) وحزب «الطريق الصحيح» (DYP) ونيلها ثقة البرلمان في ١٩٩٦/٣/١٢، ثم عادت الأزمة للظهور مجدداً مع انهيار هذه الحكومة باستقالة رئيسها في ١٩٩٦/٦/٦ لتخلفها في ١٩٩٦/٦/٢٩ حكومة جديدة برئاسة أربكان زعيم حزب «الرفاه» (RP) بالائتلاف مع حزب «الطريق الصحيح»، وسقطت أو بالأحرى «أسقطت» هذه الحكومة باضطرار رئيسها للاستقالة تحت ضغوط العسكريين، لتخلفها حكومة ائتلافية علمانية برئاسة مسعود يلماز. وستحلل هذه الدراسة تطورات هذه الأزمة مستهدفة «تحديد أهم دلالتها، ولا سيما ما يتعلق منها بالقوى المؤثرة في عملية تكوين الحكومات، وبالتالي في عملية صنع القرار وتحديداً قرارات السياسة التركية إزاء المنطقة العربية وبعض القضايا المهمة كتلك المرتبطة بالتعاون/التحالف العسكري والاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل ومشكلة مياه الفرات والدور التركي في شمال العراق.

ويقود ذلك إلى الوجه الآخر لـ «حالة السيولة» المشار إليها. ويقصد بذلك أن البيئة الاقليمية للنظام التركي شهدت بدورها في فترات محدودة تغيرات عديدة وأكثريتها لم تنته فصولها بعد كالتطورات في شمال العراق منذ نهاية حرب الخليج الثانية، والتعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي. وساهم النظام التركي كعنصر فاعل في بعض هذه التغيرات كاقتراحه إقامة «منطقة أمنية» في شمال العراق إبان أحداث

أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، وقبل ذلك إبرامه اتفاقية للتعاون العسكري مع إسرائيل في شباط/ فبراير ١٩٩٦، واتفاقية عسكرية أخرى معها في آب/ أغسطس ١٩٩٦، فضلاً عن تأرجح العلاقات التركية مع سوريا في الآونة الأخيرة بين التوتر وتوقع الانفراج النسبي، دون الحديث عن تزايد حدة التوترات في علاقات تركيا باليونان وبالاتحاد الأوروبي.

وفي ضوء هذه التطورات الداخلية والخارجية، اضطررنا إلى إدخال تعديلات عديدة على الصورة الأولى لهذه الدراسة والمعدة قبل أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، وتعديلات لاحقة على صورة ثانية لها أعدت قبل تشكيل حكومة يلماز الائتلافية الأولى في آذار/ مارس ١٩٩٦، وتعديلات للمرة الثالثة في أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦، وخضعت النسخة الأخيرة بدورها لتعديلات أخرى لمواكبة أبرز هذه التطورات حتى نهاية تشرين الاول/ أكتوبر ١٩٩٧، ويُتوقع استمرار هذه التطورات في المستقبل القريب نظراً إلى «السيولة» القائمة على الصعيدين الداخلي (التركي) والاقليمي. وكان من المتعذر ـ لاعتبارات فنية ـ إعادة صياغة بعض أجزاء النسخة ما قبل الأخيرة لهذه الدراسة، ولهذا تم الاكتفاء بإلحاق التعديلات الجوهرية المطلوبة بهذه النسخة كي ترد في ختام الأجزاء المستهدف تعديلها. وربما كان لهذا الأسلوب أيضاً أهمية «علمية» معينة من حيث اختبار صحة افتراضات أو توقعات معينة تمت صياغتها قبل حدوث هذه التطورات، ولم يتم أدنى تدخل في إعادة صياغة هذه الافتراضات/ التوقعات حتى تتحقق الفائدة المرجوة.

٤ ـ إننا في ضوء البيانات المتاحة واهتمامنا بالشؤون التركية، خلال ما يتجاوز تسعة أعوام، أربعة منها عايشنا خلالها بشكل مباشر الخبرة التركية في الفترة آب/ أغسطس ١٩٨٧ ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، حاولنا في هذه الدراسة الاقتراب من ذلك «الصندوق الأسود» المعبر عن عملية صنع القرار السياسي في تركيا ـ وإن كنا لا نزعم الدخول فيه. وهذا الوصف ينبع من حقيقة اتصاف هذه العملية بقدر كبير من الغموض الذي يندرج في أحيان كثيرة في إطار ما يُسمى بـ «الغموض البناء» بصدد بعض القرارات والأفعال والمرتبطة بوجه خاص بمسائل السياسة الخارجية؛ فهناك قرارات ومواقف تركية معينة بصدد هذه المسائل قد تبدو للوهلة الأولى غير متوافقة مع ما يُعد محققاً للمصالح التركية، ولكن بالتحليل المتعمق لهذه القرارات والمواقف قد يمكن التوصل إلى خطوط رئيسية تربط بينها بشكل لا يتناقض بالضرورة مع مقتضيات تحقيق هذه المصالح. وتتضمن الدراسة تحليل بعض هذه المواقف، كالموقف التركي إزاء العراق، ولا سيما بعد حرب الخليج الثانية، وكذلك الموقف التركي «المتناقض» شكلياً بين تبني «الاندماج الكامل في الاتحاد الأوروبي» كهدف أعلى للدولة التركية، وتعدد دوائر اهتمام وتحرك الأخيرة ما بين أوروبا والبلقان والبحر الأسود و «الشرق الأوسط» والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز.

٥ - إن من أهم المسالك والمفاهيم التحليلية المستخدمة في هذه الدراسة، للاقتراب من هذه العملية وتحليلها، المسلك المؤسسي/القانوني في دراسة الهيكل القانوني الرسمي لهذه العملية وطبيعة المؤسسات المشاركة فيها وتكوينها واختصاصاتها، والعلاقات القائمة بينها بموجب نصوص الدستور، ومنهج صنع القرار في دراسة الفاعلين السياسيين - صناع القرار من حيث خلفياتهم الاجتماعية والمهنية وخبراتهم السياسية السابقة واتجاهاتهم وقيمهم السياسية وخصائصهم النفسية والسلوكية، ودراسة أساليب اختيار صانعي القرار ومعايير هذا الاختيار والأبنية القائمة بعملية التجنيد السياسي، ودراسة إطار عملية صنع القرار بعناصره الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الداخلية منها والخارجية، وكيفية تفاعل صانعي القرار معها؛ فضلاً عن استفادة الدراسة من مفاهيم تحليلية كالقيادة والنخبة السياسية والثقافة السياسية.

القسم الأول

الإطار العام لتحليل عملية صنع القرار في تركيا

الفصل الأول

الإطار الدستوري والقانوني لعملية صنع القرار في تركيا

يحكم دستور ١٩٨٢ إطار عملية صنع القرار في تركيا من الناحية القانونية، سواء من حيث تكوين السلطات العامة الثلاث أو من حيث العلاقات بينها واختصاصاتها؛ وكان قد سبقه دستوران في عام ١٩٢٤ و عام ١٩٦١، وأدخل على أولهما تعديل في عام ١٩٣٧ أدرج أيضاً في دستوري ١٩٦١و١٩٨٢؛ ويتعلق بتبني ستة مبادئ أساسية «المبادئ الكمالية» للدولة وهي: «الحكم الجمهوري، والقومية، والشعبية، وتأكيد دور الدولة العلمانية، والثورية»[١]. وقد أخذ دستور ١٩٨٢ بالنظام البرلماني كنظام حكم للدولة، وبموجبه يتحدد تكوين سلطات الدولة ووظائفها والعلاقات في ما بينها.

أولاً: السلطة التشريعية

تتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد «المجلس الوطني التركي الكبير» (TGNA)، وتشمل اختصاصاته بموجب الدستور ما يلي[٢]:

١ ـ سن القوانين وتعديلها وإلغاؤها.

٢ ـ تعديل الدستور بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

٣ ـ انتخاب رئيس الجمهورية.

---

(١) لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، انظر: *Turkey, 1988*, edited by Teoman Fehim (Ankara: General Directorate of Press and Information, 1988), pp. 53-57.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٦١.

٤ ـ الرقابة والإشراف على مجلس الوزراء.

٥ ـ تفويض مجلس الوزراء سلطة إصدار قرارات حكومية لها قوة القانون في بعض المسائل.

٦ ـ مناقشة وإقرار الميزانية العامة للدولة.

٧ ـ اتخاذ القرارات المتعلقة بسك العملة وإعلان الحرب.

٨ ـ التصديق على الاتفاقيات الدولية.

٩ ـ التصديق على أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم.

وكان المجلس يتكون من ٤٠٠ نائب، ثم زيد العدد إلى ٤٥٠ نائباً، بموجب تعديل دستوري عام ١٩٨٧، و ٥٥٠ نائباً إثر انتخابات ١٩٩٥ البرلمانية، ومدة العضوية ٥ سنوات. وينعقد المجلس بحضور ما لا يقل عن ثلث الأعضاء، ويتخذ قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين، بشرط ألا تقل عن ربع إجمالي الأعضاء مضافاً إليه صوت واحد. ومناقشات المجلس علنية وتنشر بالجريدة الرسمية، وقد تنشر عبر كافة وسائل الإعلام ما لم يتخذ المجلس قراراً بعكس ذلك.

وتبدأ الدورة الأولى للفصل التشريعي للمجلس كل عام في أول أيلول/ سبتمبر، ولا تتجاوز إجازته التشريعية ثلاثة أشهر في السنة، ويجوز دعوته للانعقاد خلال تلك الفترة بناء على طلب رئيس الجمهورية بمفرده أو مجلس الوزراء أو رئيس البرلمان بمفرده أو طلب مكتوب من خمس أعضائه. وتتكون رئاسته من رئيس المجلس ووكلائه وأعضاء الأمانة والأعضاء الإداريين المنتخبين من بين أعضائه، وتعبر هذه الرئاسة في تكوينها عن التمثيل النسبي للأحزاب السياسية ذات التمثيل البرلماني.

ويمارس المجلس اختصاصاته الإشرافية والرقابية على السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء) باستخدام الطرق المألوفة في النظم البرلمانية: توجيه الأسئلة، والنقاش العام، والتحقيق، والاستجواب، والرقابة المالية... الخ.

ومن الملاحظات المهمة بخصوص المجلس الوطني، ما يلي [٣]:

ـ ان الترشيح لعضوية البرلمان غير قاصر على أعضاء الأحزاب، إذ إنه بموجب نص المادة (٧٦) من الدستور حق لكل مواطن يتجاوز عمره ٣٠ سنة ويتمتع بأهلية مباشرة الحقوق السياسية.

---

(٣) *Turkey, 1989 Almanac*, edited by Ilnur Cevik (Ankara: Turkish Daily News Publication, 1989), pp. 88-89.

ـ ان الحزب المتمتع بحق تكوين مجموعة برلمانية لا يقل عدد نوابه عن ٢٠ نائباً في المجلس المكون من ٤٥٠ نائباً.

ـ ان للمجلس، بموجب المادة (٨٤) من الدستور، سلطة التصويت على إنهاء - إسقاط عضوية النواب المنسحبين أو المنشقين عن أحزابهم في حالة انضمامهم إلى أحزاب أخرى[٤].

ـ ان رئيس المجلس يقوم بمهام رئيس الجمهورية في حال مرض الأخير أو سفره.

ثانياً: السلطة التنفيذية

تتكون هذه السلطة من رئيس الجمهورية من ناحية، ومجلس الوزراء من ناحية ثانية، وأولهما على خلاف ثانيهما غير مسؤول أمام المجلس الوطني، والإدارة من ناحية ثالثة[٥].

١ ـ رئيس الجمهورية

يمثل رئيس الدولة الجمهورية التركية ووحدة الأمة التركية، ويضمن تنفيذ الدستور وانتظام العمل في أجهزة الدولة. ويجري انتخابه لفترة واحدة مدتها ٧ سنوات عن طريق المجلس الوطني من بين أعضائه، بشرط أن لا يقل عمره عن ٤٠ سنة، وأن يكون قد أنهى تعليمه العالي، وقد يُنتخب من بين المواطنين ممن يتوافر فيهم هذان الشرطان ولهم أهلية الترشيح لعضوية المجلس، بشرط إضافي آخر يتمثل في اقتراح ما لا يقل عن خمس أعضاء المجلس ترشيحه لرئاسة الدولة. ويتعين على الرئيس المنتخب الاستقالة من حزبه إن كان عضواً بحزب. وتشمل مهامه وصلاحياته بموجب الدستور ما يلي:

ـ دعوة المجلس الوطني للانعقاد عند الضرورة.

ـ إلقاء خطاب افتتاح المجلس في بداية الدورة التشريعية عند الضرورة.

ـ حق مطالبة المجلس بإعادة النظر في القوانين، والمطالبة بإجراء استفتاء عام بشأن قوانين تعديل الدستور.

ـ دعوة المحكمة الدستورية لإلغاء القوانين أو القرارات الحكومية التي لها قوة

---

(٤) لا يتحقق هذا في الواقع الفعلي، على نحو ما سيتبين عند دراسة الأحزاب التركية وانشقاقاتها.

(٥) *Turkey, 1988*, pp. 62-75.

القانون على أساس عدم دستوريتها من الناحية الشكلية أو الموضوعية[٦].

- تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالته، وتعيين الوزراء وإقالتهم بناء على اقتراح رئيس الوزراء.

- دعوة مجلس الوزراء للانعقاد برئاسته عند الضرورة.

- الموافقة على تعيين ممثلي تركيا لدى الدول الأخرى، وقبول أوراق اعتماد ممثلي الأخيرة لدى تركيا.

- التصديق على الاتفاقيات الدولية.

- تولي منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني، واتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام هذه القوات، وتعيين رئيس الأركان العامة.

- دعوة مجلس الأمن القومي للانعقاد ورئاسته.

- إعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارىء، وإصدار قرارات لها قوة القانون بما يتفق وقرارات مجلس الوزراء المنعقد برئاسته، والتوقيع على القرارات.

- تخفيف أو إلغاء العقوبات الجنائية في حالات المرض والعجز الدائم والشيخوخة.

- تعيين رئيس المجلس الاستشاري للدولة وأعضائه، وتكليفه بمهام البحث والتقصي والتحري.

- تعيين أعضاء المجلس الأعلى للتعليم ورؤساء الجامعات.

- تعيين أعضاء المحكمة الدستورية و٢٥ بالمئة من أعضاء مجلس الدولة، والمدعي العام ونائبه في محكمة الاستئناف العليا، وأعضاء محكمة الاستئناف العسكرية العليا، وأعضاء المحكمة الإدارية العسكرية العليا، وأعضاء المجلس الأعلى للقضاة، ووكلاء النيابة العموميين.

ويتم التوقيع من جانب رئيس الوزراء والوزراء المعنيين على قرارات رئيس

---

(٦) استخدم الرئيس كنعان أفرين هذا الحق في بداية ١٩٨٩، عندما اعترض على قانون أصدره البرلمان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ للسماح بارتداء الحجاب في الجامعات، على أساس تعارضه مع الدستور والعلمانية وإصلاحات أتاتورك. وقررت المحكمة الدستورية في ١٩٨٩/٣/٧ إلغاء هذا القانون. لمزيد من التفاصيل عن التطورات اللاحقة لهذا القرار، انظر: جلال عبد الله معوض، **الإسلام والتعددية في تركيا، ١٩٨٣ ـ ١٩٩١**، سلسلة بحوث سياسية؛ ٨١ (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٢١ ـ ٢٥.

الجمهورية عدا تلك التي يصدرها بموجب الصلاحيات المخولة له دستورياً. ولا يجوز المراجعة أو الطعن في قراراته المرتبطة بهذه الصلاحيات من جانب أية سلطة، بما في ذلك المحكمة الدستورية. ويمكن أن تُوجه إليه تهمة الخيانة العظمى بناء على اقتراح - طلب ما لا يقل عن ثلث أعضاء البرلمان، وتتطلب إدانته موافقة ما لا يقل عن ٧٥ بالمئة من أعضاء البرلمان.

وقد حدد دستور ١٩٨٢ ثلاث هيئات تابعة ومرتبطة برئاسة الجمهورية؛ وهي الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، ومجلس الدولة للإشراف والرقابة، والمجلس الرئاسي. وبالنظر إلى أن الأخير لم يعد له وجود بعد انقضاء المدة المحددة له دستورياً بـ ٦ سنوات من بداية تشكيل المجلس الوطني وممارسة مهامه، فسيتم الاقتصار على الهيئتين الأخريين، ويلاحظ بشأنهما ما يلي:

أ - الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية

تختص بتقديم الخدمات اللازمة لتمكين الرئيس من أداء مهامه، وتتكون من أعضاء مكتب مساعدي الرئيس ومكتب مستشاريه ورئاسة المخابرات ومكتب سكرتارية الرئيس.

ب - مجلس الدولة للإشراف والرقابة

ويتكون من ٩ أعضاء يعينهم الرئيس، ويستهدف ضمان فاعلية عمل الإدارة الحكومية والتزامها بالقانون، من خلال القيام بناء على طلب الرئيس بمهام البحث والتحري عن عمل هذه الإدارة، ويقدم تقاريره عن هذه المهام إلى الرئيس وحده، ويجوز إرسال هذه التقارير إلى المؤسسات المعنية أو نشرها.

٢ - مجلس الوزراء

يتحمل مجلس الوزراء المسؤولية السياسية أمام البرلمان، ويتكون من رئيس الوزراء والوزراء، والأول يعينه رئيس الجمهورية من بين النواب (رئيس الحزب الحائز على أغلبية مقاعد البرلمان)، فيما يقوم رئيس الوزراء باختيار الوزراء - وهم ليسوا بالضرورة أعضاء بالبرلمان - وعرض قائمة بأسمائهم على رئيس الجمهورية وعادة ما يوافق عليها، وإن كان في بعض الأحيان قد يطلب إدخال بعض التغييرات فيها. وينبغي، طبقاً للدستور، أن يقوم رئيس الوزراء المكلف بتشكيل الحكومة بتقديم هذه القائمة في «فترة معقولة» لم يتم تحديدها بدقة، وإن كان الدستور قد أجاز لرئيس الجمهورية الدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة في حالة عدم تشكيل الحكومة خلال ٤٥ يوماً. وعقب موافقة الرئيس على هذه القائمة، يتم تقديمها إلى البرلمان ليبدأ مجلس الوزراء ممارسة وظائفه، دون انتظار نتيجة التصويت على الثقة به.

ويلاحظ في هذا الصدد ما يلي:

ـ ان من صلاحيات رئيس الجمهورية تكليف شخص آخر، غير رئيس الحزب الفائز بالأغلبية في الانتخابات البرلمانية، بتشكيل الحكومة، وهذا ما قام به الرئيس ديميريل عقب انتخابات ١٩٩٥/١٢/٢٤ البرلمانية إبان تحالف أحزاب اليمين واليسار لمنع حزب «الرفاه» من الوصول إلى السلطة.

ـ ان الدستور التركي يقضي بأنه في حالة إخفاق قادة الأحزاب السياسية في تشكيل حكومة خلال ٤٥ يوماً، فإن رئيس الدولة يختار أحد الاشخاص لتشكيل حكومة لا يتم الاقتراع عليها بالثقة في البرلمان؛ لأن هدفها هو إعداد البلاد لانتخابات برلمانية جديدة خلال ثلاثة أشهر.

أ ـ العلاقة بين مجلس الوزراء والمجلس الوطني ورئيس الجمهورية

حدد الدستور وسيلة تضمن التوازن بين هذين المجلسين في حالة نشوب خلاف بينهما بعد تقديم قائمة أعضاء مجلس الوزراء إلى المجلس الوطني أو حصول الأول على التصويت بالثقة. وتتمثل هذه الوسيلة في حق المجلس الوطني في إسقاط الحكومة عن طريق سحب الثقة منها، وكذلك حق رئيس الجمهورية في ظل ظروف معينة في الدعوة إلى إجراء انتخابات عامة جديدة.

ويكفي لحصول الحكومة الجديدة على الثقة موافقة الأغلبية المطلقة للنواب الحاضرين بشرط أن لا تقل عن ٢٥ بالمئة من العدد الإجمالي للنواب، مضافاً إليهم صوت واحد. وإضافة إلى التصويت على الثقة في مرحلة تشكيل الحكومة، يجوز لرئيس الوزراء لاحقاً أن يطلب ـ بعد مناقشة ذلك في مجلس الوزراء ـ التصويت على الثقة بحكومته من جانب المجلس الوطني، ولا يمكن للأخير رفض هذا الطلب إلا بالأغلبية المطلقة لإجمالي عدد نوابه.

وإضافة إلى المسؤولية الجماعية لمجلس الوزراء أمام المجلس الوطني عن تنفيذ السياسة العامة للحكومة، يتحمل كل وزير مسؤولية الأعمال المندرجة في إطار وزارته وأعمال مرؤوسيه. ويجوز للمجلس الوطني، تطبيقاً لمبدأ المسؤولية السياسية، التصويت على الثقة بالحكومة، ويمكن للحكومة ـ كما سبق القول ـ أن تطلب التصويت على الثقة بها خلال توليها السلطة.

ورئيس الوزراء مسؤول عن ضمان التزام أعضاء حكومته بأحكام الدستور والقانون في أعمالهم، ويجوز له أن يقترح على رئيس الجمهورية إقصاء وزير أو أكثر في بعض الحالات[٧].

---

(٧) يُقصد بذلك رفض وزير ما تقديم استقالته بناء على طلب رئيس الوزراء في «حالات معينة» عادة ما ترتبط بتورط الوزير المعين في قضايا «الفساد واستغلال النفوذ»، وقد تم بالفعل طرد أحد وزراء الدولة =

ب ـ اختصاصات مجلس الوزراء

تتمثل الوظيفة الأساسية لمجلس الوزراء في صنع السياسة الداخلية والخارجية وضمان تنفيذها باتخاذ ما يلزم لذلك من قرارات، وتطبيق القوانين، واقتراح مشروعات القوانين، إضافة إلى اختصاصات أخرى من بينها:

(١) إصدار قرارات لها قوة القانون بموجب تفويض من البرلمان، دون أن يحدد هذا التفويض مجالات معينة لا يمكن أن تشملها هذه القرارات، كما يتمتع مجلس الوزراء برئاسة الجمهورية عند إعلان حالة الطوارىء أو الأحكام العرفية بسلطة إصدار هذه القرارات.

(٢) السلطة التنظيمية لمجلس الوزراء في المجالات الاقتصادية والمالية كاتخاذ قرارات متعلقة بالرسوم والضرائب الجمركية في مجال التجارة الخارجية.

(٣) اختصاص مجلس الوزراء في مجال الأمن القومي وإعداد القوات المسلحة للدفاع ـ الحرب، كما يقترح على رئيس الجمهورية تعيين رئيس الأركان العامة، ويرأس رئيس الوزراء اجتماعات مجلس الأمن القومي في حالة عدم اشتراك رئيس الجمهورية فيها.

ج ـ مجلس الأمن القومي

يتكون هذا المجلس من رئيس الوزراء، ورئيس الأركان العامة، ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية، وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، والقائد العام لقوات الأمن (الجندرمة)، ويمكن دعوة آخرين من الوزراء أو غيرهم لحضور بعض اجتماعاته طبقاً لجدول أعماله. ويختص المجلس ببحث الشؤون المتعلقة بالأمن القومي للدولة، ويقدم توصياته بشأنها إلى مجلس الوزراء الذي يتعين عليه الاهتمام بما تتضمنه من تدبيرات ضرورية للحفاظ على سلامة الدولة وأمنها القومي. وتنعقد اجتماعاته برئاسة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء في حالة غياب الأول.

٣ ـ الإدارة

تشكل الإدارة الهيئة الثالثة للسلطة التنفيذية، وتستند في تنظيمها ووظائفها إلى

= من جانب الرئيس أفرين بسبب معاملاته غير المشروعة مع شركة تركية للنقل البحري. انظر في هذا الصدد: جلال عبد الله معوض، **الفساد السياسي في النظام السياسي التركي، ١٩٨٣ ـ ١٩٩١**، سلسلة بحوث سياسية؛ ٦٢ (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣)، ص ١٨ وما بعدها.

مبادىء المركزية والإدارة المحلية. ويُقصد بـ«الإدارة المركزية» تركز الخدمات والأنشطة الإدارية للدولة في مركز واحد (العاصمة)، وأداء هذه الخدمات بواسطة المركز والإدارات المرتبطة به على مستويات المحافظات وما دونها. أما الإدارة المحلية فتعني أداء الخدمات العامة عن طريق الهيئات المنتخبة من جانب السكان المحليين.

ثالثاً: السلطة القضائية

يُعد استقلال السلطة القضائية من المبادىء الأساسية للدستور التركي. وإضافة إلى الوظائف القضائية المألوفة: أي تسوية المنازعات، تتولى هذه السلطة إدارة الانتخابات والإشراف عليها لضمان نزاهتها. ومن المعلوم أن الجمهورية التركية استمدت قوانينها الجديدة من القانون المدني السويسري وقانون العقوبات الإيطالي والقانون التجاري الألماني.

وتمارس هذه السلطة وظائفها عن طريق عدة محاكم مدنية وإدارية وعسكرية، ومن أهم المحاكم العليا: المحكمة الدستورية، ومحكمة الاستئناف ومجلس الدولة، والمحكمة العسكرية للاستئناف، والمحكمة العسكرية الإدارية العليا، ومحكمة تنازع الاختصاصات القضائية ومحكمة المحاسبات. وبالاقتصار في هذا الصدد على الأولى منها (المحكمة الدستورية)، يُلاحظ أنها تختص بما يلي[٨]:

١ ـ الفصل في دستورية القوانين والقرارات التي لها قوة القانون من حيث الشكل والمضمون، بينما تبت المحكمة في دستورية التعديلات الدستورية من حيث الشكل فقط.

٢ ـ الإشراف والرقابة المالية على الأحزاب السياسية، وتقرير حلها بناء على دعوى مكتب المدعي العام.

٣ ـ النظر في التماس أي نائب بالبرلمان بإلغاء قرار حصانته البرلمانية، وقد تقرر المحكمة إلغاء هذا القرار في حالة تعارضه مع الدستور أو القواعد الإجرائية للبرلمان.

٤ ـ النظر في القضايا المرتبطة بوظائف رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الوزراء وأعضاء الهيئات القضائية العليا.

وأحكام هذه المحكمة نهائية، ولا يمكن نشر قراراتها بإلغاء قوانين معينة في الجريدة الرسمية، دون إيراد تقرير مكتوب بأسباب الإلغاء.

---

(٨) *Turkey, 1988*, pp. 75-82.

الفصل الثاني

القيادة والنخبة السياسية وصنع القرار في تركيا

إذا كان الفصل الأول، من هذه الدراسة، قد ركز على الهيكل القانوني والدستوري لعملية صنع القرار في تركيا، فإن غرض هذا الفصل هو الغوص في أعماق هذه العملية للتعرف على الفاعلين السياسيين، أي من يقومون بأدوار مؤثرة في هذه العملية بصرف النظر عن مدى تطابق أو اتفاق هذه الأدوار مع النصوص القانونية والدستورية، مما يعني أن الهيكل الفعلي لهذه العملية لا يتطابق بالضرورة وهيكلها القانوني ـ الرسمي.

ويأتي في مقدمة هؤلاء الفاعلين، أعضاء النخبة السياسية بمختلف مستوياتها، ويسبقهم من حيث شدة التأثير «القائد الأعلى» (Top Leader)، ولا سيما في حالة توافر مقومات وأوضاع معينة تسمح له بممارسة اختصاصات فعلية أوسع نطاقاً من اختصاصاته الدستورية. هذه «المقومات والأوضاع» توفرت بدرجة كبيرة للرئيس السابق تورغوت أوزال، وكذلك لخلفه الرئيس سليمان ديميريل، بينما كان الحال مختلفاً مع الرئيس كنعان أفرين.

ويعني ذلك أن مسألة تحديد دور القيادة في النظام السياسي التركي لا تتوقف في المقام الأول على النصوص الدستورية وما تقره من صلاحيات وسلطات لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في إطار نظام الحكم البرلماني، وإنما تعتمد بالأساس على اعتبارات وعوامل أخرى واقعية من بينها:

١ ـ شخصية القيادة، سواء كان المقصود بها رئيس الدولة أو رئيس الحكومة كـ «قائد أعلى» يكون من سلطته اتخاذ القرار. ويشمل هذا العامل السمات الشخصية والنفسية والسلوكية للقائد، ومدى تعبيره في سلوكه ودوره السياسي عن نمط معين للقيادة، فضلاً عن الأصول والانتماءات الاجتماعية والمهنية للقائد.

٢ ـ خبرات القيادة السياسية، بمعنى ارتباط القائد أو زعامته لحزب سياسي مهم ودوره في تكوين الحزب وإدارة الصراعات داخله بفاعلية وضمان وحدته وتماسكه، أو توليه رئاسة الحكومة قبل شغله رئاسة الدولة.

٣ ـ طموح القيادة، بمعنى انطلاق القيادة في سياساتها الداخلية والخارجية من تصور لمشروع معين لـ «النهضة القومية»، وتمتعها بمساندة قوى وجماعات مؤثرة ـ داخلية وخارجية ـ لهذه السياسات.

ويتناول هذا الفصل بالتحليل الأدوار السياسية لثلاثة قادة في السياسة التركية منذ عام ١٩٨٠: كنعان أفرين وتورغوت أوزال وسليمان ديميريل، والنخبة السياسية التركية من حيث مستوياتها ومشكلاتها ودورانها وخلفيات بعض عناصرها المؤثرة.

أولاً: دور أفرين وأوزال في السياسة التركية

تزعم الجنرال كنعان أفرين (Kenan Evren) رئيس الأركان العامة انقلاب ١٢/ ٩/ ١٩٨٠، وكان تدخل الجيش في السياسة التركية تلك المرة أطول وأشد وطأة، مقارنة بانقلابي أيار/مايو ١٩٦٠ وآذار/مارس ١٩٧١، حيث اتهم الأحزاب والساسة والمثقفين ووسائل الإعلام والنقابات وغيرهم بـ «الفشل» المسؤول عن الاضطرابات الداخلية في البلاد منذ نهاية السبعينيات، واعتبر الجيش نفسه «المؤسسة الوحيدة التي سلمت من الفساد والتي تملك القدرة على إنقاذ البلاد»[١]. وتولى أفرين رئاسة الدولة خلال فترة الحكم العسكري، ثم أصبح رئيساً للجمهورية ابتداء من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢، بموجب مادة في دستور ١٩٨٢، بعد الموافقة على الأخير في استفتاء عام قبل شهر من ذلك، وتخلى في أول تموز/يوليو ١٩٨٣ عن رئاسة الأركان العامة ليتحول إلى الحياة المدنية، مما اعتبر آنذاك خطوة مهمة لقيادة البلاد ثانية نحو الحكم المدني قبل إجراء انتخابات ٦/ ١١/ ١٩٨٣ البرلمانية[٢].

وشاركت في تلك الانتخابات ثلاثة أحزاب جديدة: حزب «الوطن الأم» (ANAP) و«الحزب الديمقراطي الوطني» (MDP) و«الحزب الشعبي» (HP)، حيث كان العسكريون قد حلوا أحزاب ما قبل الانقلاب. وفاز أولها بزعامة تورغوت أوزال (Turgut Ozal) بنسبة ٤٥,١ بالمئة من إجمالي أصوات الناخبين و٢١٢ مقعداً من مجموع ٤٠٠ مقعد في المجلس الوطني، ليشكل أوزال حكومته الأولى التي استمرت حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧. وانخفضت هذه النسبة في انتخابات تشرين الثاني/

---

(١) علي كازانسيجيل، «الديمقراطية في البلاد الإسلامية: حالة تركيا في المنظور المقارن،» **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** (مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة)، العدد ١٢٨ (أيار/مايو ١٩٩١)، ص ١٠٨.

(٢) *Turkey, 1989 Almanac*, edited by Ilnur Cevik (Ankara: Turkish Daily News Publication, 1989), p. 90.

نوفمبر ١٩٨٧ إلى ٣٦,٣ بالمئة، بيد أن تعديل القوانين الانتخابية (اشتراط نسبة ١٠ بالمئة كحد أدنى للحصول على تمثيل برلماني) أتاح للحزب الاحتفاظ بالحكم والحصول على ٢٩٢ مقعداً من مجموع مقاعد البرلمان التي زيدت إلى ٤٥٠ مقعداً، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (١) في الملحق. وبهذه الانتخابات شكل أوزال حكومته الثانية التي استمرت حتى انتخابه رئيساً للجمهورية في ١٩٨٩/١٠/٣١ خلفاً للرئيس أفرين.

١ ـ دور أفرين

اتفقت إلى حد كبير عملية صنع القرار في تركيا، إبان رئاسة أفرين للدولة مع أسس النظام البرلماني، حيث كانت لرئيس الوزراء أوزال وحكومته المسؤولية الأولى في صنع القرارات وتنفيذها، بينما حرص الرئيس أفرين على الالتزام بممارسة اختصاصاته المحددة دستورياً، الأمر الذي قد يمكن تفسيره في ضوء ما يلي:

ـ قناعة أفرين ورضاه بهذه الاختصاصات، ولا سيما أنها، طبقاً لدستور ١٩٨٢، تفوق ما كان يُناط برئيس الجمهورية من اختصاصات بموجب دستور ١٩٦١.

ـ خلفية أفرين العسكرية وافتقاره إلى خبرات سياسية أو حزبية سابقة لتوليه السلطة.

ـ رغبة أفرين في تحسين صورته أمام الرأي العام التركي والغربي، بعد الأثر السلبي الناتج من التدبيرات «العنيفة» المتخذة إبان الحكم العسكري بقيادته، ومنها تقييد الحريات المدنية والسياسية وبخاصة بالنسبة للنقابات العمالية والاتحادات المهنية وحل أحزاب ما قبل الانقلاب وحرمان قادتها من حق العمل السياسي، ولا سيما أن الغرض من هذا الانقلاب وما أعقبه من تدبيرات طبقاً لما أعلنه أفرين عشية الانقلاب كان «وضع حد لفشل النظام البرلماني القائم في مواجهة الاضطرابات والصراعات الداخلية بين القوى اليسارية واليمينية، منذ نهاية السبعينيات، التي أودت بحياة أكثر من خمسة آلاف شخص»[٣].

٢ ـ دور أوزال المهيمن في السياسة التركية: المظاهر والعوامل

قد لا يوجد بين الساسة الأتراك، منذ رحيل أتاتورك، من أثر في السياسة التركية بالقدر نفسه الذي ارتبط بأوزال، وبحيث يمكن تسمية الفترة (١٩٨٣ ـ ١٩٩٣) بـ «الحقبة الأوزالية في السياسة التركية». ورغم رحيل أوزال، إلا أنه من الأهمية بمكان دراسة بعض مظاهر وعوامل دوره السياسي النافذ في صنع القرارات

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٤١.

الداخلية المتعلقة بشؤون حزبه والحكومة والدولة وصنع قرارات السياسة الخارجية خلال رئاسته للحكومة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٩) ثم رئاسته للدولة (١٩٨٩ ـ ١٩٩٣)، وإن كانت هزيمة حزبه في انتخابات ١٩٩١ قد حدت نسبياً من هذا الدور. ولا تنبع هذه الأهمية فحسب من استمرار «مشروع أوزال النهضوي» سواء بصدد التطور الاقتصادي أو العلاقات مع الغرب أو تعزيز دور تركيا الإقليمي في ما يُسمى بـ «الشرق الأوسط» وفي جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية وغيرها، ولكنها تنبع أيضاً من تأثير هذا الدور بشكل أو بآخر في دور خلفه الرئيس ديميريل.

أ ـ مظاهر محورية دور أوزال في السياسة الداخلية وموقف المعارضة

تمثلت هيمنة دور أوزال في صنع القرارات الداخلية المتعلقة بحزبه «الوطن الأم» والحكومة في مظهرين أساسيين:

(١) قرار أوزال باختياره المباشر لرئيس البرلمان يلدرم أق بولوط (Y. Akbulut) لخلافته في رئاسة الحزب والحكومة بعد انتخابه رئيساً للجمهورية، وذلك ليستغل «ضعف شخصية» أق بولوط في مواصلة دوره السياسي المهيمن في إدارة شؤون الحزب والحكومة والدولة، حتى ساد آنذاك لدى الصحف التركية والأحزاب المعارضة أن «أوزال يحكم من خلف الستار، ويجمع فعلياً بين رئاسة الدولة والحزب الحاكم والحكومة». وواصل أوزال، بصعوبة معينة، ممارسة هذا الدور بدرجة أو بأخرى إبان رئاسة مسعود يلماز (M. Yilmaz) للحزب والحكومة منذ حزيران/يونيو ١٩٩٠ وحتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وهي «صعوبة» نبعت من قوة شخصية يلماز وديناميكيته مقارنة بسلفه، وزاد الأمر «صعوبة» تعامل أوزال مع حكومة ديميريل الائتلافية بعد انتخابات ١٩٩١.

(٢) اختيار أوزال، سواء إبان رئاسته للحكومة أو رئاسته للدولة، عناصر من أعضاء أسرته لمناصب حزبية وحكومية مهمة، ومن هذه العناصر زوجته التي انتخبت بفضل دعمه وتدخله رئيساً لفرع الحزب في استانبول في ٢٨/٤/١٩٩١، رغم معارضة العديد من كوادر الحزب ونوابه وثلاثة وزراء ترشيحها لشغل هذا المنصب، وشقيقه الأصغر يوسف بوزقورت أوزال وزير الدولة للشؤون الاقتصادية، وابن عمه حسني دوغان وزير الزراعة في حكومته الثانية المشكلة في نهاية ١٩٨٧، وإن اضطر إلى استبعاد الأخيرين في أول نيسان/أبريل ١٩٨٩ كمحاولة لوقف انتقادات الأحزاب المعارضة والصحافة «لنمط أسرة أوزال المالكة»[٤].

---

(٤) أثار هذا «النمط الأسري للحكم» انتقادات حادة من قبل الأحزاب المعارضة آنذاك، وخصوصاً إردال اينونو (E. Inonu) زعيم الحزب «الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» (SHP) الذي دعا قبيل إجراء انتخابات آذار/مارس ١٩٨٩ المحلية إلى «ضرورة أن ترفع أسرة أوزال الحاكمة يدها عن الدولة ومواردها». =

ب ـ دور أوزال في السياسة الخارجية: أزمة الخليج الثانية وتداعياتها

رغم أنه يصعب عملياً أن يُنسب إلى الرئيس أوزال وحده الموقف التركي خلال أزمة الخليج الثانية بأبعاده المعروفة (السماح للطائرات الأمريكية باستخدام قاعدتي «انجيرليك» و«باطمان» في العمليات العسكرية ضد العراق، والالتزام بالحظر الدولي المفروض ضد الأخير)، إلا أنه يمكن القول إن هذا الموقف خلال الأزمة وما بعدها تشكل إلى حد كبير بدور أوزال المهيمن في صنع القرار وبتقديره لمصالح بلاده وأمنها القومي وأساليب تحقيقه. ويُلاحظ في هذا السياق ما يلي[٥]:

(١) ان أوزال في إدارته لهذا الموقف اتصف بقدر كبير من «الانفراد بالرأي» دون اهتمام كبير برؤى مختلفة طرحتها عناصر أخرى من المؤسسة العسكرية أو أحزاب المعارضة، سواء تعلقت بمخاطر «دفع تركيا إلى مواجهة عسكرية مع العراق الأفضل ـ آنذاك ـ تسليحاً خصوصاً في مجال الأسلحة فوق التقليدية». وهي مخاطر عبر عنها بدرجة أو بأخرى عسكريون أتراك خلال الحرب وحتى قبل اندلاعها، أو تعلقت بتقدير بعض قادة هذه الأحزاب (اردال اينونو ـ بولنت أجاويد ـ نجم الدين أربكان) قبل الحرب إمكان تسوية الأزمة سلمياً، حيث انتقد أوزال بشدة قيام هؤلاء الساسة بزيارات منفردة إلى العراق قبل الحرب. وسيتم الإشارة لاحقاً، عند بحث المؤسسة العسكرية كجماعة مصالح، إلى أثر وجهة نظر هذه المؤسسة في تقييد أوزال ومنعه من اتخاذ «خطوات أبعد» في موقفه إزاء العراق خلال أزمة الخليج الثانية.

(٢) ان عوامل أخرى أثرت أيضاً في هذا الموقف، وكانت في معظمها ذات طبيعة خارجية: احتمالات التعرض لضغوط غربية/أمريكية، ووعود بالحصول على معونات «خليجية وغربية» لتعويض الخسائر التركية الناشئة من الحظر. بيد أن هذه العوامل يكاد يكون دورها قد اقتصر على توفير مدخلات إضافية إلى المتغير الأكثر أهمية في هذا الصدد. والمقصود بهذا المتغير تقدير أوزال للمصالح القومية لبلاده المتعلقة بحماية أمنها القومي من «المخاطر الكامنة لتعاظم قدرات العراق العسكرية»، وتحقيق مكاسب اقتصادية لها، بعد الحرب، في مجالات التعمير والتجارة والاستثمارات وغيرها، وتمكينها من الإسهام بدور رئيسي في الترتيبات الإقليمية

= لمزيد من التفاصيل عن هذا النمط وموقف هذه الأحزاب، انظر: جلال عبد الله معوض، **الفساد السياسي في النظام السياسي التركي، ١٩٨٣ ـ ١٩٩١** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣)، ص ١٥ ـ ١٦، و Huge Pope, «Turkey Debates the Ozals: Technocrats or Sultans?» *Turkish Daily News*, 4/2/1989, p. 3.

(٥) جلال عبد الله معوض، «التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب،» في: مصطفى علوي، محرر، **مصر وأمن الخليج بعد الحرب** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ١٩٨ ـ ٢٢٦.

الجديدة، بعد الحرب، فضلاً عن استعادة أهميتها للتحالف الغربي وتدعيمها.

(٣) ان أوزال اتخذ خلال أزمة الخليج وبعدها عدة مبادرات لم تحظَ بتأييد من جانب عدة أوساط تركية غير حكومية. وشملت تلك المبادرات: فتح قنوات للاتصال المباشر مع قادة التنظيمات الكردية العراقية المعارضة، واقتراح خطة إقامة «مناطق آمنة» للأكراد في شمال العراق تحت الحماية الغربية لإعادة من كان قد نزح منهم إلى تركيا، بعد إخماد تمردهم في بداية نيسان/أبريل ١٩٩١، وموافقة حكومة تركيا ـ في ظل تأثير أوزال ـ في تموز/يوليو ١٩٩١ على أن تتركز في مناطقها الجنوبية ـ الشرقية وقواعد «أنجيرليك» و«باطمان» و«سيلوبي» قوة غربية جوية وبرية للتدخل السريع «لردع العراق من شن أي عملية ضد سكانه الأكراد».

جدير بالذكر أن ديميريل، زعيم حزب الطريق الصحيح (DYP) كان آنذاك في مقدمة المعارضين للسماح بوجود هذه القوة الغربية على الأراضي التركية. ففي ٢٣/ ٧/ ١٩٩١ ذكر «أن تركيا لن تقف ساكنة إزاء حدوث مذبحة للأتراك ـ التركمان أو الأكراد في شمال العراق، ولكن هذه القوة الغربية لا تشكل قوة رادعة ضد العراق. وكان من الضروري في حالة تشكيل قوة رادعة أن تكون تحت مظلة الأمم المتحدة»[٦]. وعاد ديميريل في ٢٦/ ٩/ ١٩٩١ إلى انتقاد هذه القوة بالنظر إلى «التأثيرات المحتملة لوجودها في تعقيد الأوضاع في المناطق التركية الجنوبية ـ الشرقية، وتزايد الانتقادات الغربية للأوضاع ـ الكردية هناك، والآثار السلبية التي قد يفرزها استخدام هذه القوة على مصالح وعلاقات تركيا الاقتصادية مع بعض البلدان العربية»[٧]. رغم ذلك، وكما سيتبين لاحقاً، تغير موقف ديميريل إزاء هذه المسألة نتيجة عوامل معينة بعد رئاسته للحكومة، ثم خلافته أوزال في رئاسة الجمهورية.

ج ـ عوامل تزايد دور أوزال في صنع القرار

يمكن، في ضوء العوامل التالية، تفسير محورية دور أوزال السياسي:

(١) إن أوزال لم يكن مجرد مؤسس حزب «الوطن الأم» في ٢٠/ ٥/ ١٩٨٣ أو قائده الرسمي والفعلي، وإنما كان أيضاً القابض على توازنات القوى بين أجنحة الحزب المختلفة لضمان تماسكه كـ «بوتقة صهر» لاتجاهات ما قبل الانقلاب: الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي لحزب «الشعب الجمهوري» (CHP) والاتجاه اليميني لحزب «العدالة» (AP)، والاتجاه القومي لحزب «الحركة القومية» (MHP)، والاتجاه الإسلامي لحزب «السلامة الوطني» (MSP).

---

(٦) *Turkish Daily News*, 24/7/1991, p. 3.

(٧) *Turkish Daily News*, 27/8/1991, p. 3.

وإذا ما كان جمع الحزب بين هذه الاتجاهات ضمن عوامل فوزه في انتخابات ١٩٨٣ في مواجهة حزبين جديدين كان أحدهما مدعوماً من العسكريين، إلا أنه عانى في الأعوام الثلاثة اللاحقة من صراعات داخلية بين أنصار الاتجاهين «الجناحين القومي والإسلامي»، وتغلب أوزال على تلك الصراعات بفضل قوته السياسية وقدرته على المناورة. وعادت الصراعات نفسها إلى الظهور عقب تصويت الناخبين الأتراك في استفتاء ١٩٨٧ لصالح رفع الحظر عن ساسة ما قبل الانقلاب، وزادت حدتها مع انخفاض شعبية الحزب في انتخابات ١٩٨٧ البرلمانية. ومع لجوء أوزال إثر هذه الانتخابات إلى اختيار عناصر ليبرالية جديدة في مناصب عليا في الحزب، تحالف هذان الجناحان «التحالف المقدس» لمواجهة الليبراليين. وبرز هذا الصراع في المؤتمر العام للحزب في ١٨/٦/١٩٨٨، وفيه أعيد انتخاب أوزال رئيساً للحزب، واختيرت أيضاً ـ على خلاف رغبة أوزال ـ غالبية أعضاء المكتب التنفيذي للحزب من أعضاء هذا التحالف. وواجه أوزال خطر سيطرة الأخيرين على الحزب بأن عين عدداً كبيراً من المعتدلين والليبراليين في مجلس رئاسة الحزب والحكومة. وواصل أوزال سياسة ضبط العناصر المحافظة نفسها لمنعها من عرقلة جهوده لتطوير الحزب بعد تراجع شعبيته في انتخابات آذار/مارس ١٩٨٩ المحلية(٨).

(٢) إن أوزال نجح، منذ عام ١٩٨٣ وحتى رحيله، في تحقيق الكثير من مشروعه الهادف إلى بناء قدرات بلاده الاقتصادية والعسكرية وتطويرها. وظهر ذلك في المجال الاقتصادي في غير ناحية، كبناء المرافق والبنى الأساسية اللازمة للتنمية الاقتصادية وتحسينها، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي من ٣,٣ بالمئة في عام ١٩٨٣ إلى ٩,١ بالمئة عام ١٩٩٠، وزيادة معدل نمو القطاع الصناعي من ٢,١ بالمئة إلى ٩,٧ بالمئة في عام ١٩٩٠، وزيادة الصادرات من ٥,٧ مليار دولار في ١٩٨٣ إلى ١١,٦ مليار دولار في ١٩٨٩، وتطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ١١٣ مليون دولار في ١٩٨٤ إلى ٦٦٣ مليون دولار في ١٩٨٩(٩)، وزيادة تعاقدات شركات المقاولات التركية ومعظمها في بلدان الخليج وبلدان عربية أخرى.

وعلى رغم أن هذه الإنجازات الاقتصادية واكبتها تكلفة اجتماعية «كبيرة» كارتفاع معدلات التضخم والبطالة والتفاوت في توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية، إلا أنها أكسبت أوزال تأييد ومساندة عناصر مؤثرة من كبار ومتوسطي رجال الأعمال والصناعة والمصدرين والمقاولين، وخصوصاً من أصحاب الشركات

---

(٨) Ali Fuat Ulag, «Motherland Party, 1983-1989,» *Turkish Daily News*, 17/11/1989, section A, p. 3.

(٩) *Monthly Economic Figures* (Istanbul Chamber of Commerce [ICC], Department of Research and Study) (January 1991), pp. 2-4, 17 and 42.

القابضة ذات النشاطات المتعددة؛ وإن لم ينفِ ذلك معارضة هؤلاء والتنظيمات المعبرة عنهم لبعض قرارات.وسياسات اقتصادية متعارضة مع مصالحهم، وهو ما سيتم توضيحه لاحقاً عند تحليل دور رجال الأعمال في عملية صنع القرار في تركيا.

(٣) إن أوزال جمع في توليفة متميزة في شخصيته وقراراته وسياساته بين عناصر وتوجهات إسلامية وعلمانية، فرغم أصوله وارتباطاته قبل انقلاب ١٩٨٠ بالطريقة «النقشبندية» وتأثره بتعاليم زعيمها زايد قوتقو (Zait Kotku) وبحزب «السلامة الوطني» الإسلامي وبدء حياته السياسية كمرشح للأخير في انتخابات ١٩٧٧ البرلمانية بدائرة ازمير، ولم تُقدر له فيها فرصة النجاح، وممارساته الدينية اللاحقة كالصلاة وأداء فريضة الحج ثلاث مرات وتوظيف النصوص الدينية في خطابه السياسي؛ كان أوزال أيضاً علمانياً غربي التوجه سواء في «دفاعه عن العلمانية وإصلاحات أتاتورك واعتبارها غير متعارضة مع حرية الدين والاعتقاد» أو في حرصه على تكامل بلاده مع المجموعة الأوروبية وتعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة. وقد أتاح ذلك لأوزال القدرة على التعامل مع القوى المحلية المعبرة عن هذه التوجهات أو تلك من ناحية، والتعامل مع الدول العربية والإسلامية والدول الغربية من منطلق التوجهات نفسها من ناحية أخرى[١٠].

(٤) إضافة إلى العوامل الثلاثة السابقة لتعاظم دور أوزال السياسي، يمكن الإشارة إلى عامل آخر، على رغم صعوبة اختبار هذا العامل الأقرب إلى الافتراض تجريبياً ـ إمبريقياً. ويُقصد بذلك أن الثقافة السياسية التركية تسمح بقيام «نمط الحكم الأبوي المعبر عن علاقات الرئيس ـ الأتباع» (Patrimonial Rule) كامتداد للثقافة العامة والمتصفة ـ رغم الإصلاحات والتغيرات الغربية والعلمانية ـ باحترام دور الكبير ومكانته في نطاق الأسرة، وغيرها من الجماعات الاجتماعية؛ بل إن هذه الخاصية الأخيرة كانت تميز علاقة أوزال بأعضاء حزبه وكوادره، وكان من تعبيراتها ظاهرة «تقبيل يده» من جانب معظمهم في المناسبات الدينية، مما ساعده ـ ضمن عوامل أخرى ـ على أداء دور «القابض على التوازنات الداخلية بين أجنحة حزبه»، أو على الأقل يمكن القول إن الثقافة السياسية التركية تقبل نهوض القائد السياسي بـ «دور متميز» سواء لامتلاكه مقومات كاريزمية (أتاتورك) أو مقومات أخرى (أوزال)؛ وإن كان ذلك لا ينفي تعرض دور أوزال المهيمن لانتقادات حادة من جانب قادة الأحزاب المعارضة على خلفية تناقضه مع الوضع الدستوري لرئيس الدولة.

---

(١٠) جلال عبد الله معوض، **الإسلام والتعددية في تركيا، ١٩٨٣ ـ ١٩٩١**، سلسلة بحوث سياسية؛ ٨١ (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ١٥ ـ ٢٥.

ثانياً: دور ديميريل في السياسة التركية

إذا كان أوزال قد أثر في السياسة التركية تأثيراً كبيراً في الفترة بين ١٩٨٣ و١٩٩٣، فإن سليمان ديميريل (Suleyman Demirel)، وإن قل عنه تأثيراً في معظم هذه الفترة بحكم وجوده ضمن المعارضة، إلا أنه أعمق منه خبرة سياسية، بل إنه في حياته السياسية عانى تجارب يندر أن يمر بها سياسي في أية دولة في العالم. ونتناول في ما يلي بالتحليل خبرات وخصائص أداء ديميريل وسماته الشخصية والاجتماعية والنفسية، وتوجهاته السياسية، وما يواجهه من فرص وقيود في صنع القرار، ولا سيما من موقعه الحالي كرئيس للدولة، فضلاً عن سياسته إزاء العراق بعد حرب الخليج الثانية.

١ ـ الخبرات السياسية وسمات الأداء السياسي لديميريل

يُعد ديميريل من أبرز الساسة الأتراك حتى قبل توليه رئاسة الحكومة الائتلافية إثر انتخابات ١٩٩١، ثم رئاسته للجمهورية خلفاً لأوزال في أيار/مايو ١٩٩٣. وتشمل أهم خبراته السياسية السابقة ما يلي:

أ ـ تولى رئاسة الحكومة كزعيم لحزب «العدالة» (AP) ست مرات منذ منتصف الستينيات وحتى انقلاب ١٩٨٠: الأولى في الفترة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥ ـ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩، والثانية في الفترة تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩ ـ آذار/مارس ١٩٧٠، والثالثة في الفترة آذار/مارس ١٩٧٠ ـ آذار/مارس ١٩٧١، والرابعة في الفترة آذار/مارس ١٩٧٥ ـ حزيران/يونيو ١٩٧٧، والخامسة في الفترة تموز/يوليو ١٩٧٧ ـ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، والسادسة في الفترة تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ـ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠. ويُلاحظ أن ديميريل أقصي من رئاسة الحكومة مرتين على يد العسكريين في انقلابي آذار/مارس ١٩٧١ وأيلول/سبتمبر ١٩٨٠. ويُلاحظ من ناحية أخرى أن حكومتين من هذه الحكومات الست كانتا ائتلافاً من أحزاب «العدالة» و«السلامة الوطني» (MSP) بزعامة نجم الدين أربكان و«الحركة القومية» (MHP) برئاسة ألب أرسلان توركيش، وهما الحكومة الثالثة والحكومة الخامسة[١١].

ب ـ على رغم خضوعه كغيره من قادة أحزاب ما قبل انقلاب ١٩٨٠ لحظر على ممارسة أي نشاط سياسي حتى عام ١٩٩٢ بموجب قرارات قادة الانقلاب، ساند ديميريل حق حزب «الطريق الصحيح» (DYP) في العمل السياسي منذ تأسيسه في

---

(١١) إضافة إلى هذه الأحزاب الثلاثة، شارك حزب «الخلاص الجمهوري» (MCP) في حكومة ديميريل الثالثة. حول توزيع الحقائب الوزارية بين الأحزاب المشاركة في هاتين الحكومتين، انظر:

Turkey, 1989 Almanac, pp. 101-102.

٢٣/٦/١٩٨٣ على رغم عدم ارتباطه رسمياً بالحزب بسبب هذا الحظر. وكان الحزب قد تعرض لضغوط وقيود عديدة من جانب الحكام العسكريين باعتباره امتداداً لحزب «العدالة» المنحل، مما حال بين الحزب وبين دخول انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ البرلمانية. وجاء حصول الحزب على ١٣,٢ بالمئة من إجمالي أصوات الناخبين في انتخابات آذار/مارس ١٩٨٤ المحلية، أي في المرتبة الثالثة بين الأحزاب الستة المشاركة فيها على النحو المبين في الجدول رقم (١) في الملحق، ليعبر عن استمرار تأثير ديميريل وحيويته في السياسة التركية، برغم الحظر على نشاطه السياسي.

ج ـ لعب ديميريل دوراً كبيراً في حسم الصراع على رئاسة الحزب بعد استقالة رئيسه يلدرم أوجي (Y-Avci) في تموز/يوليو ١٩٨٤ بين حسام الدين جندورك (H. Gindoruk) أحد مؤسسي الحزب ومحمد يازار، الرئيس السابق لاتحاد الغرف التركية والمنضم آنذاك إلى الحزب بغرض رئاسته، حيث رجح ديميريل كفة جندورك في تولي رئاسة الحزب، وهو ما تحقق بالفعل. وأعقب ذلك قيام الحزب، وكذلك الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي (SHP) وحزب «اليسار الديمقراطي» (DSP)، بحملة سياسية للمطالبة برفع كافة القيود المفروضة على الساسة السابقين. ولدى إعلان رئيس الحكومة أوزال إحالة هذه المسألة على الشعب في استفتاء عام، كان ديميريل أول من شن «حملة ديمقراطية» عبر معظم أرجاء تركيا للمطالبة برفع هذه القيود، وهو ما وافق عليه الشعب بأغلبية كبيرة في الاستفتاء. وانتخب ديميريل إثر ذلك زعيماً للحزب خلفاً لـ «جندورك» الذي استقال تاركاً رئاسة الحزب للزعيم الفعلي.

د ـ كان لتأثير ديميريل وحيويته ضمن عوامل أخرى أكبر الأثر في النتائج الطيبة لحزبه في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ البرلمانية والتي نال فيها ١٩,١ بالمئة من إجمالي الأصوات، و٥٩ مقعداً بالبرلمان، محتلاً بذلك المرتبة الثالثة بين الأحزاب الممثلة في البرلمان على النحو المبين في الجدول رقم (١) في الملحق. ودخل ديميريل البرلمان نائباً عن أسبرطة مسقط رأسه بعد فوزه فيها بأغلبية ساحقة. وأكد ديميريل وحزبه «عدم ديمقراطية التمثيل البرلماني للإدارة الشعبية في ظل القوانين الانتخابية التي سمحت باستئثار حزب أوزال بالحكم وبـ ٦٥ بالمئة من مقاعد البرلمان، رغم حصوله في الانتخابات على ٣٦ بالمئة من إجمالي الأصوات».

هـ ـ نجح ديميريل بالتعاون مع قادة أحزاب المعارضة الأخرى في تحويل استفتاء كان أوزال قد دعا إليه في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ بشأن تفويض البرلمان سلطة الدعوة إلى إجراء انتخابات محلية مبكرة، إلى «استفتاء شعبي على الثقة بحكومة أوزال». وحظي موقف ديميريل والمعارضة على ٦٥ بالمئة من أصوات المشاركين في الاستفتاء، واعتبر ديميريل هذه النتيجة «انتصاراً لإرادة الأمة» وواصل حملته للمطالبة باستقالة حكومة أوزال. وكثف ديميريل هذه الحملة بعد فوز حزبه في انتخابات آذار/مارس

١٩٨٩ المحلية بالمرتبة الثانية بعد حزب المعارضة الرئيسي «SHP» على النحو المبين في الجدول رقم (١) في الملحق، مما دعاه إلى المطالبة بإجراء انتخابات عامة مبكرة لصعوبة استمرار الحزب الحاكم في السلطة مع انخفاض شعبيته إلى ٢١,٨ بالمئة من الناخبين. وبدا ديميريل آنذاك كـ «بديل حقيقي لأوزال»، ولكنه أغلق الطريق أمام تحول النواب من الحزب الحاكم إلى حزبه بإعلانه عدم قبول حزبه أي نائب من «الوطن الأم» في البرلمان القائم. وفي السياق نفسه عارض ديميريل رغبة أوزال قبل أشهر من انتهاء رئاسة أفرين ترشيح نفسه رئيساً للجمهورية، حيث طالب وشاركه في ذلك أردال اينونو بضرورة انتخاب رئيس الدولة مباشرة عن طريق الشعب، مما يفسر مقاطعة نواب حزبي المعارضة لجلسة البرلمان التي انتخب فيها أوزال رئيساً للدولة في ٣١/ ١٠/ ١٩٨٩[١٢].

يفيد هذا العرض الموجز لخبرات ديميريل السياسية في التعرف على جوانب مهمة مرتبطة بأسلوبه في الأداء السياسي، ولعل من أبرزها:

ـ اتصاف ديميريل بدرجة كبيرة من الحذر في التعامل مع قضايا ذات صلة وثيقة بالمؤسسة العسكرية، في ضوء إبعاده مرتين من رئاسة الحكومة في انقلابي ١٩٧١ و١٩٨٠، سواء كانت من القضايا المرتبطة بالأمن القومي أو حتى كانت من القضايا الداخلية التي قد ترى فيها هذه المؤسسة تهديداً لأسس الدولة العلمانية ومبادئها، على اعتبار أن الحفاظ عليها يشكل حقيقةً إحدى أهم وظائف هذه المؤسسة.

ـ ميل ديميريل للانفراد بالرأي وعدم استعداده لتقبل الخلافات السياسية والانقسامات الداخلية في حزبه. وقد ظهر ذلك في حسمه للصراع بين جندورك ويازار على رئاسة الحزب عام ١٩٨٤ على النحو السالف الذكر، وكذلك في المؤتمر العام للحزب في ١٥/ ٥/ ١٩٨٨ والذي أعاد انتخاب ديميريل رئيساً للحزب، ولكنه شهد انقسامات داخلية في عملية اختيار أعضاء جدد في المؤتمر والجهاز التنفيذي للحزب أثارتها مطالبة جندورك بـ «تجديد دماء الحزب لضمان نجاحه»، حيث رفض ديميريل هذه المطالب، مما دفع جندورك إلى الخروج من الحزب احتجاجاً على سياسة قائده[١٣].

ـ عدم ميل ديميريل، بوجه عام، إلى المبادرة بطرح وعوده أو مشروعات ضخمة يصعب تحقيقها في مواجهة مشكلات حادة داخلية أو خارجية. وعلى سبيل المثال، خلال حكومته السادسة السابقة لانقلاب ١٩٨٠، كان التوقع العام في بداية تشكيلها في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ أن ديميريل سيعد بالتوصل إلى حلول عاجلة

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٧٥ ـ ١٧٧.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٧٧.

للمشكلات الداخلية المتفاقمة والمتمثلة آنذاك في تصاعد العنف والتضخم والأزمة الاقتصادية، ولكنه عوضاً عن ذلك حذر الجميع من توقع التوصل إلى حلول لتلك المشكلات في غضون بضعة أيام[١٤].

ويُلاحظ أنه رغم اتصاف ديميريل بهذه الخاصية الأخيرة، على خلاف أوزال، ولا سيما مبادراته خلال أزمة الخليج واقتراحه مشروع «مياه السلام»، طرح الرئيس ديميريل لاحقاً مبادرات أو طالب بأمور معينة متجاوزاً بصددها مواقف أوزال إزاء قضايا معينة كقضية الموصل، وهو ما سيتم توضيحه عند تحليل مواقفه وسياساته تجاه العراق.

٢ ـ سمات ديميريل الشخصية والاجتماعية والنفسية وتوجهاته السياسية

ولد ديميريل عام ١٩٢٤ في قرية إسلام كوي (Islamkoy) بمحافظة اسبرطة (Isparta) الواقعة في جنوب غربي تركيا. ونال عام ١٩٤٩ درجة البكالوريوس في الهندسة الهيدروليكية من جامعة استانبول التقنية، ثم سافر إلى الولايات المتحدة لاستكمال دراسته بموجب منحة في إطار «برنامج آيزنهاور للتبادل العلمي»، ولدى عودته إلى بلاده عام ١٩٥١ عيّنه رئيس الوزراء آنذاك عدنان مندريس مديراً عاماً لهيئة أشغال الدولة المائية حيث أظهر كفاءة كبيرة أكسبته لاحقاً لقب «ملك السدود» الذي ما زال يعتز به كثيراً، وظل في هذا المنصب حتى انقلاب أيار/مايو ١٩٦٠.

وأثناء أدائه الخدمة العسكرية، عمل ديميريل بعض الوقت كخبير بمنظمة الدولة للتخطيط وكانت في بداية نشأتها آنذاك. وبعد نهاية فترة هذه الخدمة، فضل العمل الحر ـ الخاص حيث حقق نجاحاً كبيراً كمهندس استشاري لصالح عدة شركات أجنبية في تركيا كشركة «موريسون» الأمريكية وغيرها. وخلال الفترة نفسها، كان حزب العدالة (AP) قد أنشىء عام ١٩٦١، فانضم إليه ديميريل وانتخب عضواً في مجلسه التنفيذي، ثم تولى رئاسته عام ١٩٦٤ ليبدأ حياته السياسية متخلياً بذلك عن مهنته كمهندس استشاري[١٥].

يبدو تأثير هذه الخلفية الاجتماعية والمهنية في سلوك ديميريل السياسي في غير ناحية يمكن إدراجها في مجالين رئيسيين: تنوع الخبرات والاهتمامات، وامتزاج التوجهات «الإسلامية والعلمانية».

أ ـ تنوع الخبرات

يُقصد بذلك جمع ديميريل بين خبرات عديدة هندسية واقتصادية في القطاعين

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٤٥٩.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤٥٨.

العام والخاص. ويفسر ذلك من ناحية تحمسه لسياسة الاقتصاد الحر والمشروع الخاص منذ تدبيرات التثبيت الاقتصادي لحكومته السادسة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، وإن اختلف مع تطبيق أوزال للسياسة الاقتصادية الليبرالية، منذ عام ١٩٨٣، بسبب ما واكبها من سلبيات اجتماعية. ويفسر من ناحية ثانية تحمسه لمشروعات تركيا وسدودها، ولا سيما في إطار مشروع «الغاب» (GAP) على الفرات ودجلة وروافدهما إلى حد تبنيه في ١٩٩٠/٥/٦ «مبدأ» يتعارض مع المبادىء الدولية المستقرة بشأن الأنهار الدولية باعتباره «الفرات ودجلة من الأنهار التركية حتى نقطة مغادرتهما إقليم تركيا»[١٦].

ومن ناحية ثالثة، يُلاحظ أنه في ضوء هذه الخلفية الاقتصادية والتقنية لديميريل، فضلاً عن وزنه وخبراته السياسية و«شخصيته القيادية المسيطرة ـ المهيمنة»، يصير من الصعوبة بمكان قبول صحة التصور السائد لدى دراسات عربية بشأن «ما ترتب على نجاح تانسو تشيللر في حزيران/يونيو ١٩٩٣ في الفوز برئاسة حزب «الطريق الصحيح» ورئاسة الحكومة خلفاً لديميريل، وخلفيتها الاقتصادية كأستاذة للاقتصاد ووزيرة دولة للشؤون الاقتصادية، من توجيه معظم اهتمامها إلى القضايا الداخلية وترك القضايا الخارجية للسياسيين المحترفين»[١٧].

ب ـ امتزاج التوجهات

التقى ديميريل مع أوزال في جمع شخصيته القيادية بين عناصر وتوجهات علمانية غربية حديثة وأخرى إسلامية محافظة. ويمكن تفسير ذلك في ضوء خبرات التنشئة الاجتماعية المبكرة لديميريل في منطقة ريفية تطغى عليها القيم والتوجهات المحافظة، ولا سيما في ظل مجاورة أسبرطة لقونيا أحد أهم معاقل الحركة الإسلامية بتركيا، ثم تعرضه لقيم وتوجهات مغايرة (علمانية) لدى انتقاله للتعليم في مدينة ضخمة (استانبول) أكثر تحرراً من الناحية الاجتماعية، فضلاً عن وجوده في الولايات المتحدة بغرض استكمال دراسته، ثم مواصلته عمله المهني، فالسياسي، في كبرى المدن التركية (استانبول ـ أنقرة).

---

(١٦) لمزيد من التفاصيل حول الوضع القانوني للفرات والمشكلة المثارة بشأن مواصلة تركيا تنفيذ مشروع «الغاب» دون التوصل إلى اتفاقية دولية مع سوريا والعراق لاقتسام المياه، انظر: جلال عبد الله معوض، «مياه الفرات والعلاقات العربية ـ التركية،» **شؤون عربية** (القاهرة)، العدد ٦٥ (نيسان/أبريل ١٩٩١)، ص ١٣١ ـ ١٤٤.

(١٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣**، تحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٩٤)، ص ١٤٠.

يظهر تأثير المكون الديني في شخصية ديميريل في ارتباطه بـ «الطريقة النورسية» التي ساندته سياسياً، إبان رئاسته لحزب «العدالة» وتوليه رئاسة الحكومة ست مرات قبل انقلاب ١٩٨٠، وكذلك بعد رئاسته حزب «الطريق الصحيح» عام ١٩٨٧[١٨]. ولعله يمكن في هذا السياق فهم مغزى إشادة ديميريل بخصال الشيخ سعيد النورسي وفضائله في رسالة وجهها في ٢٨/ ١٠/ ١٩٩٠ إلى احتفال أقيم في مسجد «كوج أتيه» في أنقرة بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على وفاة الأخير وقد أثار هذا الاحتفال ـ وحضره نواب من حزبي ديميريل وأوزال ـ انتقادات حادة من قبل الأوساط العلمانية وخصوصاً أردال أينونو الذي هاجم الاحتفال واعتبره «عملاً مناوئاً لمبادىء الجمهورية العلمانية، ولا سيما أن النورسي كان من أبرز معارضي أتاتورك والنظام العلماني للدولة»[١٩]. وتبنى أيضاً ديميريل وحزبه موقفاً أكثر وضوحاً وتماسكاً من حزب «الوطن الأم» إزاء مسألة الحجاب، حيث انتقد في ١٢/ ٣/ ١٩٨٩ قرار المحكمة الدستورية بحظر الحجاب في الجامعات واعتبر «ارتداء الحجاب مسألة اقتناع ديني ليس لأحد حق التدخل فيها»[٢٠]؛ وعاد في ١٦/ ٣/ ١٩٨٩ ليدحض وجهة نظر العلمانيين القائلة بتحول هذه المسألة وما أثارته من مظاهرات إلى «رمز لحركة أصولية سياسية هدفها تقويض العلمانية»، حيث أكد أنه «لا مبرر للخوف من المتدينين، ونظام الحكم القائم في إيران لا يمكن تطبيقه في تركيا، وعلى الشعب التركي أن لا يحاول البحث عن مثل هذا النظام ولا يخشى في الوقت نفسه تحول تركيا إليه ذات يوم»[٢١].

ويظهر تأثير المكون العلماني ـ الغربي في شخصية ديميريل في التزامه بمبادىء «أتاتورك» وإصلاحاته كمرتكزات أساسية للدولة التركية، وتبنيه سياسة الإصلاح الاقتصادي، وفقاً لآليات السوق على النمط الغربي، وحرصه على دعم علاقات بلاده بالولايات المتحدة كـ «حليف استراتيجي» وتطويرها واندماجها في المجموعة الأوروبية. ولم يختلف موقف ديميريل بخصوص هذه الناحية الأخيرة عن موقف أوزال، بينما يقع على طرف نقيض مع موقف حزب «الرفاه» (RP) وقائده أربكان. ففي ١٦/ ٣/ ١٩٨٩، انتقد ديميريل موقف الأخير، دون تحديده، بقوله «يدّعي بعضهم أننا سنفقد ديننا إذا ما دخلنا المجموعة الأوروبية، ويستغل هؤلاء الدين، وهذا ادعاء لا معنى له ولا أساس له من الصحة لأننا لن نقبل أي شيء يؤدي إلى تخلينا عن ديننا، كما أن هذه المجموعة تشكل بالأساس مجموعة اقتصادية تجارية ولا

---

(١٨) Ayse Sarioglu, «Radical Islam Still a Thorn in Secular Turkey,» *Turkish Daily News*, 23/11/1989, p. 3.

(١٩) *Turkish Daily News*, 1/11/1990, p. 11.

(٢٠) *Turkish Daily News*, 13/3/1989, p. 1.

(٢١) *Turkish Daily News*, 17/3/1989, p. 3.

ينتمي أعضاؤها إلى دين واحد في ظل انقساماتهم المذهبية بين بروتستانت وكاثوليك»[٢٢].

وإضافة إلى ما سيُذكر لاحقاً بشأن قرارات ومواقف معينة اتخذها ديميريل إزاء العراق بما يتفق ومصالح الولايات المتحدة ورؤاها لكيفية التعامل مع عراق ما بعد حرب الخليج الثانية، يُلاحظ أن ديميريل منذ بدء حياته السياسية في منتصف الستينيات كان وما زال يتبنى اتجاهاً مفضلاً للتحالف الأطلسي، رغم انتقاد هذا الاتجاه من قبل أحزاب اليسار والتي صورته قبل انتخابات ١٩٦٩ البرلمانية باعتباره «رجل واشنطن في تركيا»[٢٣]. بيد أن ديميريل، وكما سيتضح لاحقاً، اتخذ بعض المواقف تجاه العراق بعد الحرب غير متفقة مع هذه الرؤى الأمريكية وخصوصاً بصدد مسألة الحظر المفروض على العراق تقديراً منه لمصالح بلاده الاقتصادية والسياسية.

ج ـ السمات الشخصية والجسدية والنفسية

يتصف ديميريل بقدرة كبيرة نسبياً على التأثير في الجماهير، نتيجة طلاقته وبراعته الخطابية، والتزامه المعلن بمبدأ العدالة، ومنه استمد حزبه القديم قبل انقلاب ١٩٨٠ تسميته «حزب العدالة» الذي يُعد حزبه الحالي «الطريق الصحيح» امتداده الطبيعي، فضلاً عن حرصه على التفاعل المباشر مع الجماهير على نحو ما ظهر في جولاته في معظم المحافظات التركية قبيل استفتاء أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ وخلال الحملات الانتخابية للانتخابات العامة والمحلية اللاحقة.

ويتميز ديميريل، من ناحية أخرى، على رغم تقدمه في العمر (٧٣ عاماً)، بلياقة بدنية مرتفعة نسبياً وقدرة على التحمل والعمل فترات طويلة والاحتفاظ برباطة الجأش في ظروف الأزمات وحالات التوتر. ظهرت الناحية الأولى في جولاته السياسية الآنفة الذكر، والثانية في قدرته على تحمل القيود التي فرضها عليه قادة انقلاب ١٩٨٠ ثم على التحرر منها.

٣ ـ ديميريل وصنع القرار منذ ١٩٩١: الفرص والقيود

أسفرت انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ البرلمانية عن هزيمة حزب «الوطن الأم» بعد احتلاله المركز الثاني بحصوله على ٢٤ بالمئة من إجمالي الأصوات، و١١٥ مقعداً في البرلمان، فيما جاء في المركز الأول حزب «الطريق الصحيح» بنيله ٢٧ بالمئة من إجمالي الأصوات و١٧٨ مقعداً، وجاء في المركز الثالث الحزب

---

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) *Turkey, 1989 Almanac*, pp. 458-459.

«الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» (SHP) بحصوله على ٢٠,٨ بالمئة من إجمالي الأصوات و٨٨ مقعداً في البرلمان على النحو المبين في الجدول رقم (١) في الملحق. وفي ٢٠/١١/١٩٩١ شكل ديميريل حكومة إئتلافية ضمت حزبه والحزب الأخير (SHP). ويعرض الجدول رقم (٢) في الملحق توزيع الحقائب الوزارية في هذه الحكومة التي تُعد سابع حكومة يرأسها ديميريل، منذ منتصف الستينيات، وثالث حكوماته الائتلافية منذ ذلك الحين.

وعلى رغم ما كان بين أوزال وديميريل من خلافات سياسية، تمكن الطرفان من التعامل والتعاون في صنع القرارات وتسيير شؤون الدولة الداخلية والخارجية؛ وساعد على ذلك اتساع مساحة الاتفاق بينهما، من حيث تعبيرهما عن توجهات سياسية متقاربة «يمينية» إزاء المشكلات الداخلية السياسية والاقتصادية، وعدم اختلافهما جوهرياً بشأن ثوابت السياسة الخارجية ومصالحها وتوجهاتها. وإن لم يمنع ذلك من حرص ديميريل على الممارسة الفعلية لاختصاصاته الدستورية، بوصفه رئيس وزراء في نظام برلماني، مما شكل قيداً على ما كان يتمتع به أوزال قبل هذه الانتخابات من حرية أكبر في عملية صنع القرار.

إثر وفاة الرئيس أوزال في ١٧/٤/١٩٩٣، انتخب البرلمان ديميريل رئيساً للجمهورية في ١٧/٥/١٩٩٣. وتولت تانسو تشيللر رئاسة حزب «الطريق الصحيح» والحكومة الائتلافية في ٢٥/٦/١٩٩٣. وبصرف النظر عن وصول ديميريل إلى رئاسة الدولة عبر هذه الآلية (الانتخاب غير المباشر عن طريق البرلمان) ورغم احتجاجه السابق عليها، فإن قراره بالتخلي عن رئاسة الحكومة والحزب ليتولى رئاسة الدولة يمكن تفسيره في ضوء عوامل عديدة من بينها:

ـ الطموح الشخصي لديميريل كسياسي مخضرم أراد تتويج حياته السياسية بهذا المنصب، مما يثبت أيضاً «خطأ التدبيرات المتخذة ضده من جانب العسكريين بعد انقلاب ١٩٨٠».

ـ إدراك ديميريل في ضوء خبراته السياسية السابقة أن الحكومات الائتلافية عادة ما تكون «قصيرة العمر» بسبب تباين رؤى أطرافها ومواقفهم، فحكومته الائتلافية الرابعة استمرت ٢٧ شهراً والثالثة أقل من ٤ أشهر.

ـ سعي ديميريل ومحاولته أن يؤدي دوراً سياسياً مؤثراً ـ مهيمناً في عملية صنع القرار من موقع رئاسة الدولة، على نحو لا يكاد يختلف كثيراً عن دور أوزال السابق في التفاعلات الحزبية والسياسات الداخلية والخارجية، وذلك رغم انتقاده وغيره من الساسة المعارضين قبل انتخابات ١٩٩١ لتجاوز أوزال اختصاصاته الدستورية.

هذا الدور السياسي المحوري تبدو عدة فرص وإمكانات للنهوض به من قبل

الرئيس ديميريل، نظراً لخبراته السياسية السابقة وخصائصه الجسدية والنفسية والشخصية، فضلاً عن عوامل أخرى يتصدرها العاملان التاليان[٢٤]:

ـ ان حزب «الطريق الصحيح» تربط أعضاؤه وكوادره علاقة خاصة (ولاء) بالرئيس ديميريل صاحب الدور الرئيسي في إنشاء أداء الحزب وتطوره في الانتخابات البرلمانية والمحلية التي توجها باحتلاله المرتبة الأولى بين الأحزاب المشاركة في انتخابات ١٩٩١ البرلمانية. ومن ناحية أخرى، يُلاحظ أن حزب ديميريل أكثر تماسكاً من حزب «الوطن الأم» حيث لا يعاني انقسامات داخلية حادة كتلك التي كان وما زال يعانيها الأخير بين أجنحته الأربعة، ذلك أن «حزب الطريق الصحيح يشكل حزباً قومياً ومحافظاً، ولا ينكر ماضيه كامتداد للحزب الديمقراطي وحزب العدالة، على عكس حزب «الوطن الأم» الذي يتناقض مع نفسه بإعلانه وجود أربعة أجنحة داخله»، وذلك وفقاً لما ورد في دراسة أعدتها لجنة من مكتب إدارة الحزب ونُشرت في ٨/ ٣/ ١٩٩١[٢٥].

ـ ان ديميريل اختار لخلافته في رئاسة الحزب والحكومة تانسو تشيللر، وهي «شخصية غير فعالة سياسياً ومحدودة الخبرة في العمل السياسي والحزبي، وتدين بقدر كبير من الولاء لزعيم الحزب التاريخي وقائده الحقيقي»، مما يضمن له «عدم وجود قيادة فعالة قادرة على الحد من سلطته أو تحدي دوره في صنع القرار»، مما يعيد إلى الأذهان بشكل أو بآخر خبرة تعامل أوزال مع أق بولوط. وسيتم الإشارة لاحقاً إلى خصائص شخصية تشيللر ووجهة نظر مغايرة ترى في الأخيرة «قوة قادرة على تحجيم دور ديميريل في صنع القرار».

على رغم هذه الفرص، ثمة قيود ترد على سعي ديميريل للنهوض بدور محوري في عملية صنع القرار بما يتجاوز اختصاصاته الدستورية. وقبل تحديد ماهية هذه القيود، يجب تأكيد أن مجرد وجود «القيود» لا يمنع استغلال هذه «الفرص»، وتصبح المسألة بالنسبة لديميريل ـ كما كانت إبان رئاسة أوزال ـ متوقفة في التحليل الأخير على مدى قدرته على «المناورة» واستغلال قدراته الفعلية في تجاوز هذه القيود التي تتضمن ما يلي:

ـ انتقادات أحزاب المعارضة وأوساط عديدة من المثقفين والصحفيين أي «تجاوز» في استخدام السلطة من جانب رئيس الدولة على خلاف نصوص الدستور. وهذه مسألة تنطوي على حساسية كبيرة للرئيس ديميريل الذي كان حتى انتخابات ١٩٩١ على رأس معارضي هذه «التجاوزات» من جانب الرئيس أوزال.

---

(٢٤) أعد ذلك التحليل قبل انهيار حكومة تشيللر الائتلافية الأولى في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٥٨ ـ ٤٥٩.

ـ المؤسسة العسكرية تشكل قيداً آخر على هيمنة دور ديميريل في مجالات قرارية داخلية وخارجية معينة يمكن أن تفرز آثاراً تهدد مصالح هذه المؤسسة أو تستدعي تدخلها لأداء وظيفتها في حماية الدولة العلمانية ومبادئها، كما أرساها أتاتورك. وتتبع خطورة هذا القيد وحساسيته من تعرض ديميريل مرتين لفقد منصبه كرئيس للحكومة في انقلابي ١٩٧١ و١٩٨٠.

ـ الأزمات الداخلية، ولا سيما الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والعنف ـ الإرهاب، تفرض قيوداً أخرى على دور ديميريل السياسي الذي يرتبط فعلياً بمدى قدرة حزبه «الطريق الصحيح» وشريكه «الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» في الحكومة الائتلافية على التعامل بفاعلية مع هذه الأزمات، وهي قدرة محدودة، كما سيتضح عند تحليل مشكلات البيئة الداخلية لعملية صنع القرار في تركيا. «وفي حالة استمرار حدة هذه الأزمات وتفاقمها دون أن يصل ذلك على الأرجح نتيجة عوامل موضوعية داخلية وخارجية إلى موقف التأزم الكامل السابق لانقلاب ١٩٨٠، وبافتراض استكمال الحكومة الحالية فترة حكمها حتى الانتخابات العامة المقررة عام ١٩٩٦، سيواجه الرئيس ديميريل على الأرجح مشكلة حقيقية في أداء دور مؤثر في صنع القرارات الداخلية والخارجية في حالة تراجع نتائج حزبه في انتخابات ١٩٩٦، أو قبل ذلك لو تم عقد انتخابات مبكرة»[٢٦]. وهذه المشكلة سبق وأن عاناها أوزال بعد انتخابات ١٩٩١.

ـ إضافة إلى ما تقدم، من المحتمل أن يواجه ديميريل أيضاً في سعيه نحو القيام والاحتفاظ بدوره السياسي المؤثر تحدياً من جانب خليفته تانسو تشيللر في رئاسة حزبه، وهي مسألة سيتم عرضها لاحقاً. هذا فضلاً عن التغير الأخير في الحكومة التركية مع مشاركة هذا الحزب كـ «شريك أصغر» لحزب «الرفاه» في تكوين الحكومة في ١٩٩٦/٦/٢٩.

٤ ـ ديميريل وصنع القرار: الموقف إزاء العراق

إذا كان تقدير أوزال لمصالح تركيا المستقبلية قد شكل عاملاً رئيسياً لموقف بلاده إزاء العراق، خلال أزمة الخليج الثانية وفي أعقابها، فإن الرئيس ديميريل حافظ على بعض عناصر هذا الموقف قوة التدخل الغربي السريع في تركيا ـ مواصلة الاتصال بالقيادات الكردية العراقية والاهتمام بالتركمان ـ العمليات العسكرية التركية في شمال

---

(٢٦) نذكر القارىء بكتابة ذلك قبل انهيار حكومة الائتلاف بين حزبي «الطريق الصحيح» و«الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وما عقب ذلك من إجراء انتخابات مبكرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

العراق)، وأعاد النظر في بعضها الآخر (المطالبة برفع الحظر عن العراق ـ مراجعة الموقف إزاء الحركة الكردية العراقية لكبح ميولها الانفصالية)، بل واتخذ خطوات أبعد بصدد مسائل معينة (المطالبة باستعادة الموصل). ورغم أن موقف تركيا ديميريل تجاه العراق يبدو حافلاً بعناصر متناقضة، إلا أن هذا قد يكون من ناحية «تناقضاً بناء» أو بالأحرى مقصوداً ومتعمداً بهدف خدمة مصالح وأهداف أخرى لتركيا بخلاف تلك التي تبدو للوهلة الأولى مستهدفة وحدها من فعل معين كالعمليات التركية في شمال العراق. وهذا التناقض كامتداد لخاصيته الأولى لا ينفي وجود قدر كبير من الرؤية الواضحة والمتكاملة نسبياً لدى الرئيس ديميريل والنخبة الحاكمة بشأن مصالح تركيا المستقبلية ودورها الإقليمي في الشرق الأوسط، وذلك بصرف النظر عن اقتراب هذه الرؤية بالضرورة أو في كافة الحالات بامتلاك القدرة الفعلية اللازمة لتنفيذ بعض المطالب كرفع الحظر عن العراق.

أ ـ ديميريل وأكراد العراق

على رغم معارضته قبل انتخابات ١٩٩١ قرار أوزال ومبادرته بالسماح لوجود قوة غربية في تركيا لـ «حماية أكراد العراق»، غيّر ديميريل موقفه إزاء هذه المسألة بعد رئاسته للحكومة فالدولة، وإن كان قد سعى إلى ربط موافقة تركيا على استمرار وجود هذه القوة فوق أراضيها بمسائل أخرى تهمها، ومن بينها ما يلي[٢٧]:

(١) مشاركة تركيا في قوات الأمم المتحدة بالبوسنة والهرسك، رغم المعارضة اليونانية لهذه المسألة والتي تعني الكثير بالنسبة إلى الدولة التركية ورئيسها ونخبتها الحاكمة في ظل الاهتمام الشعبي بقضية مسلمي البوسنة.

(٢) تغاضي الغرب عن أسلوب تركيا في التعامل مع سكانها الأكراد، مما يفسر ـ ضمن عوامل أخرى ـ عدم صدور أي احتجاج فعال من جانب الدول الغربية، بما فيها تلك المشاركة في هذه القوة إزاء هذا الأسلوب القائم بالأساس على «القمع»، ولا سيما عبر شن حملات أمنية وعمليات عسكرية واسعة النطاق سواء داخل مناطق تركيا الجنوبية ـ الشرقية أو عبر الحدود داخل العراق؛ وهذا صحيح رغم رد الفعل الأوروبي وخصوصاً الألماني إزاء عملية «فولاذ» التركية في شمال العراق في ربيع ١٩٩٥.

(٣) ضمان تأييد، أو على الأقل تفهم وقبول وعدم معارضة، الولايات المتحدة للعمليات العسكرية التركية المتكررة في شمال العراق باعتبار أن هذا الموقف الأمريكي

---

(٢٧) جلال عبد الله معوض، **الأكراد والتركمان في العراق: تحليل سياسي**، سلسلة بحوث سياسية؛ ٩٠ (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٣١ وما بعدها.

يشكل جزءاً من الثمن المقابل الذي تتوقعه تركيا وتستحقه، سواء نظير سماحها بوجود هذه القوة الغربية على أراضيها أو نظير التزامها بالحظر المفروض على العراق.

ولجأ ديميريل أيضاً، إبان رئاسته للحكومة، إلى إصدار تصريحات حول وضع أكراد العراق في إطار جهود بلاده لأداء دور «حامي الأكراد»، حيث وجه في ١٨/١٢/١٩٩١ «تهديدات مباشرة ـ ضد العراق ـ بالتدخل العسكري لصالح أكراد العراق»، وهو ما اعتبرته مصادر عربية «مؤشراً لطموح تركي اقليمي قد يكون بلا حدود ومبرراً لإثارة الشكوك من قبل الدول المجاورة ولا سيما العراق»[٢٨]. من ناحية أخرى، لعبت تركيا ديميريل، ولا تزال، دوراً ما في الوساطة ين الزعيمين الكرديين المتنافسين على زعامة الحركة الكردية في العراق (جلال طالباني ومسعود البارزاني)؛ ففي نهاية أيار/مايو ١٩٩٤ توقفت بشكل مؤقت اشتباكات مسلحة دامت أكثر من شهر بين قوات حزبي الأخيرين بموجب اتفاق توصل إليه الطرفان في «سيلوبي» بفضل وساطة تركيا التي عبّرت عن حرصها على استتباب الهدوء والأمن في شمال العراق ومخاوفها مما قد يترتب على تجدد هذه الاشتباكات من تدفق اللاجئين الأكراد عبر حدودها[٢٩].

وعلى رغم قيام تركيا، بقيادة ديميريل، بهذا الدور بشقيه لصالح أكراد العراق (الحامي والوسيط)، إلا أن عدم استعداد القيادة والنخبة الحاكمة في تركيا لفكرة التعايش مع «دولة كردية مستقلة في شمال العراق» نتيجة ما سيترتب على ذلك من تعقيد «المشكلة الكردية» في تركيا، وتهديد أوضاع و«حقوق» التركمان في العراق وتهديد المصالح الاقتصادية الحيوية في العراق ولا سيما المرتبطة بنفط كركوك، يفسر دور تركيا في إجهاض خطة كان قد اتفق عليها طالباني والبارزاني في ٢٣/٧/١٩٩٤ لدى اجتماعهما في باريس بشأن عقد اجتماع لاحق في الأخيرة في ١٣/١٠/١٩٩٤، بغرض «التصديق على مشروع دستور لدولة كردية مستقلة في شمال العراق». وإن كان التعبير عن موقف ديميريل إزاء هذه المسألة جاء من جانب الخارجية التركية التي حذرت من أنه «في حالة إقرار هذا المشروع، سيؤدي ذلك إلى نهاية كل شيء». وكان المقصود بالعبارة الأخيرة في المقام الأول «إنهاء وجود القوة الغربية في تركيا والمخصصة لحماية أكراد العراق»، ولا سيما في ظل تصريح وزير خارجية تركيا في ١٢/٩/١٩٩٤ «أن الإجراءات التي اتخذتها أنقرة بشأن تنظيم سفر

---

(٢٨) جلال عبد الله معوض، «ندوة **المستقبل العربي**: تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات (ورقة العمل)،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٠ (حزيران/يونيو ١٩٩٢)، ص ١٠٥.

(٢٩) لمزيد من التفاصيل حول هذا الاتفاق وما سبقه من اشتباكات، انظر: معوض، **الأكراد والتركمان في العراق: تحليل سياسي**، ص ٤٥ ـ ٤٧.

الأجانب إلى شمال العراق عبر بوابة الخابور الحدودية تأتي في إطار إعادة أوضاع المنطقة إلى ما كانت عليه من قبل، وفور عودة الأوضاع إلى طبيعتها لن تكون هناك حاجة إلى وجود القوات الدولية ـ الغربية ـ المشكلة بعد حرب الخليج لحماية الأكراد في شمال العراق. وتستهدف هذه الإجراءات منع إقامة دولة كردية مستقلة في المنطقة لأن أي حل للمشكلة الكردية يجب أن يكون في إطار احترام وحدة أراضي العراق»[٣٠].

ب ـ ديميريل وشمال العراق: العمليات العسكرية ومسألة الموصل

تشكل عمليات تركيا العسكرية المتكررة في شمال العراق، منذ آب/أغسطس ١٩٩١، أحد أهم أوجه استمرارية سياستها تجاه العراق في مرحلة ما بعد الحرب، وذلك رغم التغير في أشخاص صانعي السياسة بعد وصول ديميريل إلى رئاسة الحكومة إثر انتخابات ١٩٩١ البرلمانية، ثم رئاسة الدولة في أيار/مايو ١٩٩٣. وإذا كانت هذه الاستمرارية تعكس قدراً من التوافق في طبيعة هذه العمليات وأهدافها سواء في عهد أوزال أو عهد ديميريل، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود أوجه أخرى للاختلاف لم تنشأ فحسب من اختلاف خصائص القيادة والنخبة ورؤاها، ولكن أيضاً عن تطورات داخلية في تركيا (اتساع نطاق حركة التمرد الكردي)، وتطورت إقليمية (الوضع في شمال العراق)، وكذلك من تطورات العلاقات الخاصة التركية ـ الأمريكية.

تتمثل أهم أوجه الاتفاق في هذا الصدد في ما يلي[٣١]:

(١) إن هذه العمليات تختلف جوهرياً عن ثلاث عمليات عسكرية تركية في عام ١٩٨٧ وفي آذار/مارس ١٩٨٨ تم تنفيذها بموافقة العراق بموجب اتفاق «المطاردة الحثيثة» المبرم بين البلدين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ والذي ألغته (جمدته) تركيا من جانب واحد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، ورفض العراق تجديده بناء على طلب تركيا في نهاية عام ١٩٨٩. ذلك أن هذه العمليات تنفذها تركيا بإرادتها المنفردة دون أدنى اهتمام من جانبها ـ وكذلك من جانب الدول الغربية والأمم المتحدة ـ باحتجاجات العراق المتكررة على هذه العمليات التي تشكل في حقيقتها انتهاكاً صارخاً لحرمة أراضيه وسيادته. ويُلاحظ أن انتقادات بعض الدول الأوروبية لعملية «فولاذ»، في ربيع ١٩٩٥، لم تكن من منظور انتهاكها لسيادة العراق، وإنما من منظور مرتبط بالموقف الأوروبي من قضايا حقوق الإنسان وأوضاع الأكراد في تركيا.

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٥.

(٢) إن هذه العمليات تُعد، من وجهة النظر التركية، «عمليات مشروعة ودفاعية» ضد الهجمات الإرهابية لحزب العمال الكردي (PKK) لتعقب عناصره وتدمير قواعده في شمال العراق. فبعد ثمانية أيام من بدء هذه العملية، أعلن الرئيس ديميريل في ١٩٩٥/٣/٢٩ «أن القوات التركية لم تذهب ـ إلى شمال العراق ـ بغرض الاستجمام في المنطقة وإنما لأداء مهمة. وستعود فور الانتهاء من هذه المهمة والتي قد تستغرق عدة أسابيع أو سنة»[٣٢]. وفي السياق نفسه أعلنت تانسو تشيللر في ٢٥/٣/ ١٩٩٥ «أن العملية العسكرية التي يقوم بها الجيش التركي في شمال العراق ضد المتمردين الأكراد أعضاء حزب العمال الكردي مجرد عملية دفاع عن النفس ستتكلل بالنجاح وستفيد العالم بأسره»[٣٣].

(٣) إن الهدف المعلن لهذه العمليات لا ينفي وجود أهداف أخرى لها، منها ما يمكن تسميته بـ «الرغبة في استعراض القوة» من جانب تركيا وقيادتها ومؤسستها العسكرية إزاء العراق وتأكيد اختلال توازن القوى لصالحها بعد ما لحق بقدرات العراق التقنية والعسكرية من تدمير أو تحجيم بسبب الحرب وقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن شروط وقفها. وهذه العمليات، بما تمثله من ضغط و«تحد»، تخدم أيضاً القيادة التركية في تخطيطها لعلاقاتها المستقبلية مع العراق في مجالات اقتصادية كالتجارة والنفط والتعمير، وغير اقتصادية كمشكلة الفرات وأوضاع التركمان. ففي المجال الاقتصادي، لم يكن من قبيل المصادفة ذلك التوافق الزمني بين تحول هذه القيادة إلى المطالبة برفع الحظر عن العراق وبين قراراتها بشن عمليات عسكرية كبرى في شمال العراق؛ وكذلك التوافق بين هذه العمليات في الأسبوع الثالث من نيسان/ أبريل ١٩٩٤، بينما كان وكيل الخارجية التركية في بغداد يبحث مع مسؤوليها شكل العلاقات التجارية بين البلدين عند رفع الحظر المفروض على العراق.

(٤) إن هذه العمليات تتكرر منذ نهاية حرب الخليج الثانية بفواصل زمنية محدودة. وعلى سبيل المثال قامت القوات التركية بثلاث عمليات متتالية خلال الفترة آب/ أغسطس ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، وقامت في الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٤ بغارات جوية على شمال العراق في ١١ ـ ١٩٩٤/١/١٢، وعمليات جوية وبرية واسعة النطاق في النصف الثاني من نيسان/ أبريل ١٩٩٤[٣٤]؛ بل إن أكبر هذه العمليات وأطولها زمنياً «عملية فولاذ» واستمرت نحو شهرين (٢١ آذار/ مارس ـ

---

(٣٢) نشرة أنباء بالعربية لإذاعة مونت كارلو، الساعة السادسة صباحاً بتوقيت غرينتش يوم ٣٠/٣/ ١٩٩٥.

(٣٣) **الأهرام**، ١٩٩٥/٣/٢٦، ص ٦.

(٣٤) معوض، **الأكراد والتركمان في العراق: تحليل سياسي**، ص ٣٤ ـ ٣٥.

٤ أيار/مايو ١٩٩٥) تبعتها مباشرة عملية أخرى في ٢٢/٥/١٩٩٥[٣٥].

ومن الممكن تفسير النمط المتكرر لهذه العمليات، ليس فقط في ضوء إخفاقها في تحقيق هدفها المعلن، ولكن أيضاً في ضوء ما سبق ذكره بشأن أهميتها الاستراتيجية لتركيا وقيادتها السياسية في علاقاتها المستقبلية مع العراق، وفي إثارة الانتباه إلى قوتها التي تؤهلها ـ إضافة إلى وفرة المياه لديها ـ لأداء دور رئيسي في «الشرق الأوسط الجديد». وبالتالي، لا يُتوقع في المستقبل القريب أن تتوقف هذه العمليات طالما لم تتحقق أهدافها المعلنة وغير المعلنة، ولا سيما في ظل استمرار الحظر والقيود المفروضة على سيادة العراق وعدم بناء «النظام الإقليمي الجديد»، وهذا التوقع أقرب إلى التحقق على رغم الانتقادات الإقليمية والغربية لبعض هذه العمليات كعملية «فولاذ».

(٥) إن تركيا تعتمد على ذاتها في شن هذه العمليات، والقائمة حتى الآن على شكل «توجيه ضربات سريعة ضد ما يُوصف بقواعد المتمردين الأكراد الأتراك وتجمعاتهم في شمال العراق»، دون التطور إلى شكل آخر «إقامة منطقة عازلة في المنطقة لمنع تسلل هؤلاء المتمردين عبر الحدود»، على اعتبار أن الشكل الأول أكثر يسراً وأقل تعقيداً في علاقات تركيا بدول المنطقة ولا سيما سوريا وإيران. وعلى رغم عدم الاعتماد في هذا الصدد على قوى التنظيمات الكردية العراقية المتمتعة في ظل الحماية الغربية بسلطة فعلية على أجزاء كبيرة من المنطقة، فلا يمنع ذلك من تنسيق محدود بين تركيا وهذه التنظيمات أو بعضها سواء عند عبور القوات التركية إلى داخل الأراضي العراقية أو عند احتواء نتائج إصابة أو مقتل بعض الأكراد العراقيين بطريق الخطأ خلال هذه العمليات[٣٦]. ومن الممكن تفسير ذلك، وكذلك عدم التعاون بين الطرفين في «تأمين الحدود المشتركة» في ضوء تخوف تركيا أو على الأقل عدم رضاها عن الوضع القائم حالياً في شمال العراق لانعكاساته المحتملة على مناطقها الجنوبية ـ الشرقية المضطربة.

أما أبرز أوجه اختلاف هذه العمليات في عهد ديميريل مقارنة بسلفه أوزال فتتمثل في ما يلي:

ـ ان هذه العمليات في عهد ديميريل صارت أوسع نطاقاً وأعنف وأطول في مداها الزمني عمّا قبل. وينطبق ذلك بوجه خاص على عملية «فولاذ» التي استغرقت قرابة شهرين من ٢١ آذار/مارس حتى ٤ أيار/مايو ١٩٩٥، وشارك فيها أكثر من ٣٠ ألف جندي تركي توغلوا أكثر من ٤٠ كم داخل شمال العراق، وفي مساحة قدرها ٢٥٠ كم^2، لشن هجمات برية وجوية ضد ما وُصف بـ «قواعد متمردي حزب

(٣٥) الأهرام، ٢٤/٥/١٩٩٥، ص ٦.

(٣٦) معوض، المصدر نفسه، ص ٣٥.

العمال الكردي». وامتدت في سابقة هي الأولى من نوعها إلى الحدود القريبة مع سوريا في ١٩٩٥/٣/٢٧، وأسفرت منذ شنها وحتى ١٩٩٥/٤/٣ عن مصرع ١٧٢ من متمردي حزب «PKK» مقابل ١٤ جندياً تركياً، وأدت إلى نزوح ١٥ ألفاً من الأكراد العراقيين من قراهم القريبة من الحدود مع تركيا إلى مناطق أخرى أكثر أمناً (معسكرات المفوضية العامة للاجئين التابعة للأمم المتحدة)، ونزح أيضاً إلى هذه المناطق عدة مئات من الأكراد الأتراك[٣٧].

ـ ان هذه العمليات، لخصائصها السالفة الذكر، أثارت ردود أفعال دولية وإقليمية أكبر مقارنة بالعمليات السابقة في عهد أوزال. وانطبق ذلك أيضاً على عملية «فولاذ»؛ فأمين عام الأمم المتحدة وعلى خلاف موقفه من العمليات السابقة طالب تركيا في ١٩٩٥/٣/٢٢ بـ «إنهاء عمليتها العسكرية في شمال العراق لتأثيرها السلبي في النشاطات الإنسانية للأمم المتحدة في شمال العراق»؛ ولجنة الترويكا الأوروبية إبان زيارتها أنقرة أعلنت على لسان وزير الخارجية الفرنسي في اليوم نفسه «أن عملية فولاذ ستعقد علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي»، فيما عبرت الخارجية الألمانية عن «استياء ألمانيا إزاء الأنباء والتقارير القائلة باستخدام القوات التركية أسلحة ـ عربات مصفحة ألمانية في هذه العملية»[٣٨]. وتوترت بوجه خاص آنذاك علاقات تركيا بألمانيا التي طالب وزير خارجيتها خلال محادثته مع نظيره التركي أردال اينونو، في بون في ١٩٩٥/٤/٣، بـ «الانسحاب الفوري للقوات التركية من شمال العراق والتوصل إلى حل سياسي لمشكلة الأكراد في تركيا»[٣٩]؛ وكانت زيارة اينونو لألمانيا قد جاءت عقب ما تردد في بون في ١٩٩٥/٣/٢٧ بشأن اعتزام ألمانيا تجميد مساعدة مالية لتركيا قدرها ١٥٠ مليون مارك، ووقف مبيعات الأسلحة إلى تركيا احتجاجاً على عملية «فولاذ»[٤٠]. وامتد رد الفعل إلى الولايات المتحدة نفسها؛ ففي ١٩٩٥/٣/٢٥ ورداً على اقتراح القيادة التركية بإنشاء «منطقة تركية عازلة في شمال العراق» أكد وزير الدفاع الأمريكي «أن الولايات المتحدة ترفض إقامة هذه المنطقة، رغم تعاطفها مع رغبة تركيا في تدمير قواعد الأكراد التي تُستخدم في شن هجمات على أهداف داخل الأراضي التركية»[٤١]. ولدى تحول هذه القيادة إلى اقتراح آخر بـ «نشر قوة متعددة

---

(٣٧) لمزيد من التفاصيل عن هذه العملية، انظر: **الأهرام المسائي**، ١٩٩٥/٣/٣٠، ص ٢؛ **الأهرام**: ١٩٩٥/٣/٢٦، ص ٦؛ ١٩٩٥/٣/٢٨، ص ٦، و١٩٩٥/٤/٤، ص ٦.

(٣٨) نشرة أنباء بالعربية لإذاعة مونت كارلو، الساعة السادسة صباحاً بتوقيت غرينتش، يوم ١٩٩٥/٣/٢٣.

(٣٩) **الأهرام**، ١٩٩٥/٤/٤، ص ٦.

(٤٠) **الأهرام**، ١٩٩٥/٣/٢٨، ص ٦.

(٤١) **الأهرام**، ١٩٩٥/٣/٢٦، ص ٦.

الجنسيات في شمال العراق لمراقبة الحدود التركية ـ العراقية»، أعلن المتحدث باسم البنتاغون في ٣١/٣/١٩٩٥ «أن الولايات المتحدة ترفض فكرة المشاركة في هذه القوة، ولا تقدم أي دعم للعمليات العسكرية التركية في شمال العراق، ولا توافق على التمديد الدائم لهذه العمليات»[٤٢]. وقد عادت تركيا في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ إلى إعادة طرح اقتراحها الأول وأيدتها في ذلك واشنطن، وهي مسألة سيتم بحثها في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

ـ ان رد الفعل العربي، من جانب الجامعة العربية وبعض الدول العربية ـ بما فيها تلك المشاركة في حرب الخليج الثانية من غير دول الخليج ـ إزاء عملية «فولاذ»، أثاره بوجه خاص تطور جديد ارتبط بموقف القيادة التركية تجاه مسألة الموصل. ودون الخوض في التطورات التاريخية لهذه المسألة[٤٣]، يُلاحظ أنه قبل يوم واحد من انسحاب القوات التركية من شمال العراق بعد إتمام هذه العملية طالب الرئيس ديميريل في ٣/ ٥/ ١٩٩٥ بـ «إعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق لاسترداد إقليم الموصل الذي كانت تركيا قد اضطرت إلى التنازل عنه لصالح العراق، بحيث إن حدود تركيا يجب أن تنتهي حتى نهاية خط نفط الموصل ـ كركوك، وهذا مطلوب أيضاً لمنع تسلل متمردي حزب «PKK» عبر الحدود الحالية»[٤٤]. وقد أثار هذا التصريح احتجاجات «لفظية» من قبل الأوساط العربية، حيث أصدرت الأمانة العامة للجامعة العربية في ٤/ ٥/ ١٩٩٥ بياناً أعربت فيه عن «الأسف الشديد إزاء تصريحات الرئيس التركي التي طالب فيها بترسيم جديد للحدود التركية ـ العراقية»[٤٥]، فيما حذّر وزير خارجية مصر في ٦/ ٥/ ١٩٩٥ من «أي محاولة للمساس بسلامة الأراضي العراقية ووحدتها»[٤٦].

جاءت تصريحات ديميريل لتشكل تحولاً حاداً في السياسة التركية إزاء مسألة الموصل، وساعد على هذا التحول اختلال التوازن الاستراتيجي بين تركيا والعراق في

---

(٤٢) **الأهرام**، ١/ ٤/ ١٩٩٥، ص ٦.

(٤٣) لمزيد من التفاصيل حول تطورات مشكلة الموصل في فترة ما بين الحربين العالميتين، انظر: يونان لبيب رزق، «العلاقات العربية التركية فيما بين الحربين العالميتين،» في: **العلاقات العربية التركية**، ٢ ج، ج ١: **منظور عربي**، إشراف محمد صفي الدين أبو العز؛ تنسيق جمال زكريا قاسم ويونان لبيب رزق؛ ج ٢: **من منظور تركي**، إشراف أكمل الدين إحسان أوغلي؛ تنسيق صالح سعداوي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١ ـ ١٩٩٣)، ج ١، ص ٢٣٣ ـ ٢٤٠.

(٤٤) نشرة أنباء بالعربية لإذاعة مونت كارلو، الساعة السادسة صباحاً بتوقيت غرينتش، يوم ٣/ ٥/ ١٩٩٥.

(٤٥) **الأهرام**، ٥/ ٥/ ١٩٩٥، ص ١.

(٤٦) **الأهرام**، ٧/ ٥/ ١٩٩٥، ص ٦.

مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، فضلاً عن مخاوف القيادة التركية وتقديراتها، مما سيترتب على احتمال «نشوء دولة كردية في شمال العراق» من آثار سلبية في مصالحها الاقتصادية وأوضاع التركمان في المنطقة. هذه المخاوف والتقديرات سبق أن أثيرت في تركيا في الربع الأول من عام ١٩٨٨، إبان حرب الخليج الأولى، وتحديداً في آذار/ مارس ١٩٨٨ عند نجاح الأكراد العراقيين المتحالفين مع القوات الإيرانية في السيطرة على ١٤٠٠ كم٢ في كردستان العراقية على بعد ١٢٠ كم شرق كركوك. وترددت آنذاك داخل تركيا وخارجها أنباء وتقارير عن «وجود نوايا لدى تركيا للتحرك عسكرياً باتجاه شمال العراق، من أجل تأمين مصالحها وأقليتها في المنطقة، بدلاً من تركها تسقط في يد الأكراد». بيد أن رئيس الوزراء ـ آنذاك ـ تورغوت أوزال نفى صحة ذلك مؤكداً في ١/٤/١٩٨٨ «أن تركيا ليس لديها أي نوايا في التورط بأي شكل في النزاع بين إيران والعراق. ولا صحة على الإطلاق لما تنشره الصحف من تقارير بشأن احتمال تدخل تركيا في شمال العراق، فأراضي تركيا تكفيها، ولسنا من الباحثين عن مغامرات. والتورط في مغامرة سيفقدنا مصالحنا الاقتصادية هناك، وزج تركيا في مثل هذه المغامرة سيكون أسوأ بكثير من فقد هذه المصالح»[٤٧].

ولا يعود فحسب عدم تحرك القيادة التركية حتى الآن لتنفيذ مطالبها بإعادة ترسيم الحدود مع العراق (استعادة الموصل) إلى ردود الفعل العربية والإيرانية المناوئة، أو عدم ترحيب الولايات المتحدة ودول غربية أخرى بمثل هذا التحرك لما سيفرزه من توترات واضطرابات يصعب التحكم فيها في الشرق الأوسط، ولا سيما في منطقة الخليج، وإنما يعود ذلك أيضاً إلى تقدير هذه القيادة أن مجرد إصدار هذه التصريحات سيشكل «رسالة تحذير» موجهة بالأساس إلى الولايات المتحدة ودول أخرى غربية بعدم إمكان استبعاد تركيا من أية مناقشة لمستقبل وضع العراق السياسي من ناحية، وعدم استعداد تركيا لأن تتحمل إلى ما لا نهاية استمرار الوضع الحالي في شمال العراق والحظر الدولي المفروض على العراق منذ آب/أغسطس ١٩٩٠ من ناحية أخرى.

ويبدو أن القيادة التركية حققت قدراً من النجاح في تحقيق الغرض الأول من هذه «الرسالة»، حيث زادت مؤخراً كثافة الاتصالات التركية ـ الأمريكية لبحث المستقبل السياسي للعراق في ظل التطورات الداخلية الأخيرة في العراق، ولا سيما لجوء صهري الرئيس العراقي إلى الأردن. ومن ذلك مباحثات أنقرة في ٥/٩/١٩٩٥ بين الرئيس ديميريل وريتشارد هولبروك، مساعد وزير الخارجية الأمريكي، الذي أبلغ الأول بـ «صعوبة الإطاحة بالرئيس العراقي، وتعذر إقامة نظام ديمقراطي في العراق

(٤٧) جلال عبد الله معوض، «تركيا والحرب العراقية ـ الإيرانية،» **التعاون** (الرياض)، السنة ٣، العدد ١٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨)، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

في حالة خلع الأخير، وأن الفدرالية تُعد أفضل الحلول للمشكلة العراقية»، فيما أكد الرئيس التركي بوضوح «أهمية احترام وحدة الأراضي العراقية وعدم إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق»(٤٨).

ج ـ ديميريل ومسألة الحظر الدولي على العراق

كان الرئيس ديميريل قد أشار في ٦/ ٥/ ١٩٩٤ قبل يوم واحد من زيارته لمصر، إلى أنه «يتوقع الاتفاق مع واشنطن خلال أيام لرفع الحظر عن العراق، من أجل إعادة استئناف تشغيل أنابيب النفط العراقي المارة بتركيا والمهددة بالتلف نتيجة تراكم نحو ١١ مليون طن من النفط بداخلها، فضلاً عن خسائر تركيا التي تُقدر بحوالى ٢٠ مليار دولار بسبب هذا الحظر». بيد أن الرئيس التركي عاد ليصرح بعد مباحثاته مع نظيره المصري في القاهرة في ٧/ ٥/ ١٩٩٤ «أن رأيه الشخصي ضد فرض هذه العقوبات على العراق، ولكن أعضاء المجتمع الدولي والتحالف الناشىء خلال حرب الخليج حساسون للغاية تجاه موقف العراق، وليسوا مستعدين لفعل شيء إزاء هذه العقوبات»(٤٩).

ويمكن القول إن الموقف التركي الحالي إزاء هذه المسألة أساسه التريث والترقب لحين رفع الحظر عن العراق(٥٠)، وحتى يتحقق ذلك تتواصل الاتصالات على المستويات الوزارية والفنية بين البلدين، بشأن إعادة تشغيل أنبوبي تصدير نفط العراق عبر تركيا واستئناف العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية عند رفع الحظر أو تخفيفه، وتتواصل أيضاً العمليات العسكرية التركية في شمال العراق. ويمكن القول أيضاً إن أحد الأهداف «غير المعلنة» لهذه العمليات وكذلك لموقف ديميريل إزاء مسألة الموصل يتعلق بممارسة نوع من الضغط أو التأثير في الولايات المتحدة كي تتبنى موقفاً أكثر مرونة إزاء العراق. فمثل هذا الموقف سوف يسمح، من ناحية، باستئناف العلاقات الاقتصادية التركية ـ العراقية، وقد يسمح من ناحية أخرى إما بعودة سيادة الدولة العراقية على مناطقها الشمالية واستئناف تنسيقها الأمني مع تركيا في مواجهة المشكلة الكردية المثارة في البلدين، أو على الأقل الحيلولة دون تحول «السلطة الكردية الحالية

---

(٤٨) **الأهرام**، ٧/ ٩/ ١٩٩٥، ص ٨.

(٤٩) جلال عبد الله معوض، «واقع وآفاق العلاقات المصرية ـ التركية،» ورقة قدمت إلى: **الدور الاقليمي لمصر في الشرق الأوسط: أعمال الندوة التي عقدت بالاسكندرية (الفترة من ١٥ ـ ١٧ ديسمبر ١٩٩٤)**، تحرير عبد المنعم المشاط (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص ٣٧٣.

(٥٠) كان ذلك قبل الرفع الجزئي لهذا الحظر بموجب اتفاق «النفط مقابل الغذاء» ونُفذت مرحلته الأولى في الفترة من ١٠/ ١٢/ ١٩٩٦ وحتى ٧/ ٦/ ١٩٩٧، والثانية ابتداء من ١٤/ ٨/ ١٩٩٧.

إلى دولة في شمال العراق». ولعل هذه الناحية الأخيرة تفسر ما ذكرته تشيللر في ١٩٩٥/٣/٢٨، بعد أسبوع من بدء عملية «فولاذ» في شمال العراق أن دخول القوات التركية إلى شمال العراق لا يعني انتهاكاً لسيادة العراق، لأن المنطقة لم تعد ملكاً لأحد»[٥١]. وسيتم في الفصل الأخير من هذه الدراسة بحث الموقف التركي من التطورات الأخيرة في شمال العراق.

ثالثاً: مستويات النخبة السياسية التركية ومشكلاتها في ظل التغيرات الحكومية منذ عام ١٩٩١

يثير الحديث عن النخبة السياسية التركية ودورها في عملية صنع القرار غير تساؤل عن ماهية هذه النخبة؛ أي عناصرها ومستوياتها، ومشكلاتها في ظل التغيرات المستمرة في تكوين الحكومات التركية منذ عام ١٩٩١، فضلاً عن مدى تجددها وخصائص الخلفية الاجتماعية والمهنية والسياسية لأبرز عناصرها.

١ ـ عناصر النخبة السياسية التركية ومستوياتها

على رغم صعوبة حصر كافة عناصر النخبة السياسية المؤثرة في عملية صنع القرار في تركيا في الفترة (١٩٩١ ـ ١٩٩٥)، إلا أنه يمكن تحديد أبرزها على المستويات الأربعة التالية:

أ ـ النخبة الوزارية ـ الحكومية

ولا يُقصد بهذه النخبة إجمالي المشاركين في أي من الحكومات التركية الست المتعاقبة منذ عام ١٩٩١: حكومتا «الطريق الصحيح» و«الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» (SHP) برئاسة ديميريل في الفترة من ١٩٩١/١١/٢٠ وتشيللر في الفترة من ١٩٩٣/٦/٢٥ إلى ١٩٩٥/٩/٢٠، وحكومة الأقلية برئاسة تشيللر في الفترة من ٢١/ ١٩٩٥/٩ إلى ١٩٩٥/١٠/١٥، وحكومة «الطريق الصحيح» و«الشعب الجمهوري» برئاسة تشيللر في الفترة من ١٩٩٥/١٠/٣١ وحتى إجراء الانتخابات المبكرة في ١٩٩٥/١٢/٢٤، وحكومة «الوطن الأم» و«الطريق الصحيح» برئاسة يلماز في آذار/ مارس ـ حزيران/يونيو ١٩٩٦، وحكومة «الرفاه» و«الطريق الصحيح» برئاسة أربكان في الفترة من ١٩٩٦/٦/٢٩ إلى ١٩٩٧/٦/١٨، وحكومة يلماز اللاحقة من حزبه «الوطن الأم» وحزبي «اليسار الديمقراطي» و«تركيا الديمقراطية». ويبين الجدول

---

(٥١) من مقابلة أجرتها هيئة الإذاعة البريطانية مع تانسو تشيللر في ١٩٩٥/٣/٢٨ وبثتها عقب نشرتها الإخبارية بالعربية، الساعة السادسة صباحاً بتوقيت غرينتش في اليوم التالي.

رقم (٢) في الملحق تكوين أهم هذه الحكومات. وإنما يقصد بهذه النخبة رئيس الحكومة ونائبه أو نائبيه وبعض الوزراء ممن يستمدون أهميتهم من أهمية مناصبهم الوزارية أو من تاريخهم ووزنهم السياسي والحزبي، أو من كلا المصدرين معاً. وتنطبق العبارة الأخيرة بوجه خاص على حالة إردال اينونو في حكومتي ديميريل وتشيللر، وكذلك بولنت أجاويد في حكومة يلماز الائتلافية الثانية.

ب ـ النخبة البرلمانية

تضم هذه النخبة رئيس البرلمان والنواب الأكثر تأثيراً؛ أي قادة الأحزاب الممثلة في البرلمان وكوادرها سواء كانوا من أحزاب الائتلاف الحكومي أو من الأحزاب المعارضة. وتزداد فاعلية هؤلاء الأخيرين سواء عند التصويت على الثقة بالحكومة ولا سيما في حالة عدم تمتعها بأغلبية كبيرة في البرلمان (موقف حزب اليسار الديمقراطي من التصويت على الثقة بحكومة مسعود يلماز في آذار/مارس ١٩٩٦ وموقف حزب «الشعب الجمهوري» عند التصويت على الثقة بحكومة يلماز الائتلافية الثانية في ١٢/ ٧/ ١٩٩٧) أو عند إقرار مشروعات قوانين معينة مقدمة من مثل هذه الحكومة.

ج ـ النخبة المحلية

وتضم المحافظين وأمناء البلديات الكبرى، وهم أكثر تأثيراً في مسائل السياسة الداخلية سواء بحكم توليهم المسؤولية الأولى في إدارة الشؤون المحلية في المحافظات والمدن الكبرى مثل استانبول وأنقرة وازمير وغيرها، أو في المحافظات الجنوبية ـ الشرقية التي تعاني المشكلة الكردية، وكذلك الحاكم العسكري لمنطقة الطوارىء في هذه المحافظات ومقره دياربكر.

د ـ النخبة المعارضة ـ البديلة

وتمارس عناصرها تأثيراً كبيراً في الرأي العام وفي النشاطات التنفيذية على الصعد المحلية والنشاطات التشريعية، وبالتالي تؤثر في عملية صنع القرار ولو بطريق غير مباشر. وتضم هذه النخبة بالأساس قادة الأحزاب المعارضة ذات الوزن الكبير نسبياً في السياسة التركية.

٢ ـ مشكلات النخبة الحاكمة وأزمة النظام السياسي في تركيا

يعاني النظام التركي أزمة سياسية من عام ١٩٩١، ومن أهم مؤشراتها تعاقب أكثر من حكومة على السلطة من ١٩٩١، وتفاقمت حدة هذه الأزمة بعد انتخابات ١٩٩٥ البرلمانية.

أ ـ النخبة الحاكمة وأزمة النظام في تركيا (١٩٩١ ـ ١٩٩٥)

تولى الحكم، بعد انتخابات ١٩٩١ البرلمانية، ائتلاف من حزبي «الطريق الصحيح» (DYP) و«الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» (SHP) برئاسة ديميريل الذي خلفته عقب توليه رئاسة الدولة تانسو تشيللر في رئاسة الحزب والحكومة، فيما حل مراد قارايالشين محل أردال اينونو في رئاسة الحزب الآخر (SHP) ومنصب نائب رئيسة الحكومة بعد استقالة اينونو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ثم اندمج الأخير في «الشعب الجمهوري» (CHP) في شباط/فبراير ١٩٩٥ برئاسة دنيز بايكال. ومن أهم مشكلات النخبة ـ الحكومة الائتلافية، التي ساهمت ـ ضمن مشكلات أخرى ـ في انهيارها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، المشكلات التالية:

(١) محدودية التجانس بين حزبي «DYP» و«SHP» نتيجة تباين اتجاهاتهما السياسية بين اتجاه «يمين الوسط» للأول واتجاه «يسار الوسط» أو الديمقراطي الاشتراكي للثاني، مما انعكس على طرح الحزبين رؤى مختلفة نسبياً، في كيفية التعامل مع المشكلات الداخلية بوجه خاص وأولوياتها.

(٢) عدم تمتع الائتلاف الحاكم بأغلبية كبيرة يُعتد بها داخل البرلمان، مما أتاح لأحزاب المعارضة الممثلة في البرلمان فرصة ممارسة ضغط أكبر على الحكومة سواء بصدد إقرار مشروعات القوانين والمسائل المالية أو بصدد الرقابة على أعمال الحكومة. فكما يتضح، من الجدول رقم (٣) في الملحق، كانت هذه الأغلبية إثر تكوين حكومة ديميريل في ٢٠/١١/١٩٩١ تشمل ٢٦٦ مقعداً بنسبة ٥٩,١ بالمئة من مجموع البرلمان من بينها ١٧٨ مقعداً لحزب «DYP» و٨٨ مقعداً لحزب «SHP». ورغم زيادة عدد مقاعد الأول منذ عام ١٩٩٣ إلى ١٨٣ مقعداً، تناقصت مقاعد الثاني إلى ٥٣ مقعداً نتيجة انسحاب عدد من نوابه وانضمامهم إلى أحزاب أخرى أو تكوينهم لأحزاب جديدة، مما أدى إلى انخفاض هذه الأغلبية من ٢٦٦ مقعداً في معظم فترة حكومة ديميريل إلى ٢٣٦ مقعداً بنسبة ٥٢,٤ بالمئة من الإجمالي في حكومة تشيللر.

(٣) مشكلات داخل حزبي الحكومة الائتلافية ذات تأثير سلبي في فاعليتها. فحزب «SHP» واجه، ولا يزال يواجه بعد اندماجه في شباط/فبراير ١٩٩٥ في «الشعب الجمهوري» (CHP)، منافسة من حزب «اليسار الديمقراطي» (DSP) بزعامة بولنت أجاويد الذي ما زال يُعد «القائد الطبيعي لليسار التركي»، فضلاً عن معاناة الحزب لانقسامات وصراعات داخلية بين أجنحته وما ترتب عليها من انشقاق عناصر وكوادر مؤثرة واضطرار رئيسه اينونو إلى الاستقالة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. كما يواجه حزب «DYP» مشكلات داخلية معينة منذ تولي تشيللر رئاسته ورئاسة الحكومة في حزيران/يونيو ١٩٩٣. فرغم صحة ما سبق ذكره بشأن استمرار الرئيس ديميريل في أداء دور مؤثر في صنع السياسة وفي شؤون الحزب، فإنه بدأ يواجه تحدياً ما

لدوره من جانب تشيللر.

انهارت هذه الحكومة في ٢٠/٩/١٩٩٥ إثر انسحاب حزب «CHP» بسبب احتجاجه على إخفاقها في مواجهة القضايا الاقتصادية، وطالب بإجراء انتخابات عامة مبكرة قبل موعدها المقرر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وهو ما رفضته تشيللر باعتبار أن تركيا ليست في حاجة إلى انتخابات جديدة بقدر حاجتها إلى حلول لمشكلاتها، فيما دعا حزب «الوطن الأم» بدوره إلى إجراء انتخابات مبكرة. وواكب ذلك استمرار مظاهرات أكثر من ٢٠٠ ألف عامل تركي للمطالبة برفع الأجور بمعدل التضخم نفسه، وهي مظاهرات لعبت دوراً كبيراً في إسقاط الحكومة[٥٢].

وتردد في تركيا آنذاك أن الخيارات المتاحة أمام النظام السياسي للخروج من هذه الأزمة محددة باختيارين؛ **أولهما** إعادة تكليف تشيللر بتشكيل حكومة أقلية أو ائتلافية جديدة، **وثانيهما** إجراء انتخابات مبكرة. واجتازت تركيا مؤقتاً هذه الأزمة عن طريق اللجوء إلى الخيار الأول (تشكيل حكومة أقلية)، حيث شكلت تشيللر حكومة أقلية من حزبها، وجددت تعهدها بتنفيذ برنامجها السياسي، وتأكيد «أن إجراء انتخابات مبكرة مسألة سابقة لأوانها»[٥٣]. بيد أن هذه الحكومة انهارت بدورها بعد أن صوّت البرلمان في ١٥/١٠/١٩٩٥ بأغلبية ٢٣٠ صوتاً مقابل ١٩٠ صوتاً بسحب الثقة منها، ودعت تشيللر فور إعلان نتيجة الاقتراع إلى إجراء انتخابات عامة مبكرة، وكان عشرات الآلاف من العمال قد خرجوا قبل ساعات من إجراء التصويت إلى شوارع العاصمة للمطالبة برفع الحد الأدنى للأجور لمواكبة ارتفاع معدلات التضخم وطالبوا بسحب الثقة من الحكومة[٥٤].

وفي ٢٧/١٠/١٩٩٥ وافق البرلمان التركي على مشروع تقدم به حزبا «الطريق الصحيح» و«الشعب الجمهوري» بشأن إجراء انتخابات عامة مبكرة[٥٥]. ونجحت تشيللر في ٣١/١٠/١٩٩٥ في تكوين ائتلاف جديد ضم حزبها وحزب «الشعب الجمهوري» (CHP) بزعامة دنيز بايكال، وضمت الحكومة ٢٢ وزيراً ينتمون إلى الأول، و١٢ وزيراً للثاني الذي شغل زعيمه منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، واحتفظ وزراء الدفاع والداخلية والمالية في الحكومة السابقة بمناصبهم[٥٦].

---

(٥٢) **الأهرام**، ٢٣/٩/١٩٩٥، ص ٤.

(٥٣) نشرة أنباء بالعربية لإذاعة مونت كارلو، الساعة الخامسة صباحاً بتوقيت غرينتش يوم ٢١/٩/١٩٩٥.

(٥٤) **الأهرام**، ١٦/١٠/١٩٩٥، ص ٤.

(٥٥) **الأهرام**، ٢٨/١٠/١٩٩٥، ص ٤.

(٥٦) **الأهرام**، ١/١١/١٩٩٥، ص ٤.

ب ـ النخبة التركية وأزمة ما بعد انتخابات ١٩٩٥ ودلالاتها

أدت انتخابات ١٩٩٥/١٢/٢٤ البرلمانية في تركيا إلى إثارة أزمة حادة أو بالأحرى «فراغ سياسي» لم يتمكن النظام من شغله مؤقتاً إلا بعد نيل حكومة مسعود يلماز الائتلافية المكونة من حزبه «الوطن الأم» وحزب «الطريق الصحيح» تصويت البرلمان على الثقة بها في ١٩٩٦/٣/١٢، ثم عادت الأزمة للظهور مجدداً مع انهيار الحكومة في ١٩٩٦/٦/٦ لتخلفها حكومة جديدة برئاسة نجم الدين أربكان، زعيم حزب «الرفاه»، بالائتلاف مع حزب «الطريق الصحيح» في ١٩٩٦/٦/٢٩. وثمة أكثر من تساؤل يثيره هذا التطور الأخير الذي حظي باهتمام بالغ من قبل دوائر عربية وغربية متعددة: ما عوامل هذا التطور رغم معارضة عدة أوساط وقوى تركية علمانية لـ «وصول الإسلاميين إلى الحكم»؟ وما مغزى هذا التحالف ـ الائتلاف بين حزب إسلامي التوجه «الرفاه» وآخر «الطريق الصحيح» كان وقيادته ـ ولا يزالان ـ من أكثر المدافعين عن «العلمانية» في مواجهة «الأصولية»؟ وما الآثار المتوقعة لهذا التطور في سياسة تركيا إزاء المنطقة العربية وإسرائيل والغرب؟[٥٧].

٣ ـ نتائج الانتخابات والقوى المعارضة لمشاركة «الرفاه» في السلطة

انتهت انتخابات ١٩٩٥ إلى نتائج غير حاسمة مما خلف أزمة سياسية في تركيا، حيث لم ينل أي حزب فيها الأغلبية الكفيلة بتشكيل حكومة بمفرده، كما أن التوجهات الإسلامية للحزب الأول في هذه الانتخابات «الرفاه» أثارت مخاوف عديدة داخل تركيا وخارجها من احتمال تشكيله حكومة ائتلافية بقيادته.

ويتبين من الجدول رقم (١) في الملحق أن «الرفاه» تصدر الأحزاب المشاركة في الانتخابات بحصوله على ١٥٨ مقعداً بنسبة ٢٨,٧ بالمئة من مجموع مقاعد البرلمان ٥٥٠ مقعداً بالمقارنة بـ ١٣٥ مقعداً لـ «الطريق الصحيح» و١٣٢ مقعداً لـ «الوطن الأم» و٧٦ مقعداً لـ «اليسار الديمقراطي». ويلاحظ أن تقدم «الرفاه» في هذه الانتخابات، على حساب الأحزاب الأخرى ولا سيما «الطريق الصحيح»، جاء رغم تحذيرات رئيسة الأخير تشيللر قبيل الانتخابات للناخبين الأتراك من «خطورة إعطاء أصواتهم لحزب الرفاه الإسلامي لتجنب تحول البلاد إلى جزائر أخرى وتأكيدها أن على الناخبين الأتراك الاختيار بين الحضارة والظلام»[٥٨]. ويمكن تفسير هذا التقدم في ضوء عدة عوامل منها:

أ ـ عدم رضا نسبة كبيرة من الناخبين الأتراك عن سياسات الحكومات السابقة

---

(٥٧) أعد ذلك قبل استقالة أربكان من رئاسة الحكومة في ١٩٩٧/٦/١٨.

(٥٨) **الأهرام**، ١٩٩٥/١٢/٢٥، ص ٥.

في التعامل مع التضخم والبطالة وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. ومقابل ذلك أسهمت تجربة «الرفاه» الناجحة نسبياً في البلديات الكبرى (استانبول ـ أنقرة ـ أدنا ـ ديار بكر ـ قونيا. . . وغيرها) التي فاز بها في انتخابات ١٩٩٤ المحلية في تعزيز موقفه وسط الجماهير. ويشار في هذا الخصوص إلى حصول بلدية استانبول برئاسة أحد عناصر الحزب الطيب أردوغان على «جائزة طوكيو» في عام ١٩٩٥ «كأفضل بلدية في العالم من حيث الإنجازات المتحققة لسكانها»[٥٩].

ب ـ أثر التوجهات الإسلامية لـ «الرفاه» في اجتذاب تأييد الناخبين ذوي التوجهات المماثلة، وإن كان يصعب قبول الوصف السائد للحزب بأنه تعبير عن «حزب ديني محافظ أو إسلامي أصولي»، نظراً لأنه يجمع من منطلق «منظوره القومي» في توليفة متميزة بين القيم والتوجهات الإسلامية والقومية، وهي مسألة سيتم التطرق إليها لاحقاً عند بحث الأحزاب السياسية التركية.

ج ـ الصراعات والانقسامات بين الأحزاب التركية الأخرى سواء اليمينية منها ولا سيما «الطريق الصحيح» و«الوطن الأم»، أو اليسارية؛ حيث ينقسم اليسار التركي بين عدة أحزاب من أهمها «اليسار الديمقراطي» و«الشعب الجمهوري».

وقد شكل احتمال وصول «الرفاه» إلى الحكم بعد الانتخابات مصدر قلق وانزعاج لدى أوساط عديدة داخل تركيا وخارجها. فعلى الصعيد الداخلي عبرت عن هذا الانزعاج القوى العلمانية التركية التي تشمل بالأساس الأحزاب اليمينية واليسارية والمؤسسة العسكرية وكبار رجال الأعمال، فضلاً عن فئات معينة من المثقفين والصحفيين. ويلاحظ في هذا الصدد ما يلي:

(١) أن قادة الأحزاب اليمينية واليسارية الفائزة في الانتخابات كثفوا جهودهم، عشية ظهور النتائج من أجل الاتفاق على «برنامج مشترك» لإغلاق الطريق أمام «الرفاه» عن طريق تشكيل ائتلاف حكومي بين حزبي «الوطن الأم» و«الطريق الصحيح» بدعم من الأحزاب اليسارية أو بعضها، وقد عبر يلماز وتشيللر آنذاك عن رفضهما فكرة التحالف مع أربكان. وكانت تشيللر أكثر وضوحاً في إعلان هذا الرفض، وأكدت أنها لن تقف في طريق الائتلاف مع «الوطن الأم»، فيما أكد أربكان ثقته في تكليفه من قبل الرئيس ديميريل بتشكيل الحكومة الجديدة، رغم «محاولات اليمينيين» لأن من حق حزبه رئاسة الحكومة[٦٠].

وحاول أربكان إقناع يلماز بالاشتراك معه في تشكيل حكومة ائتلافية من

---

(٥٩) فهمي هويدي، «زواج القرن في تركيا،» **الأهرام**، ١٩٩٦/٩/٢٤، ص ١١.

(٦٠) **الأهرام**، ١٩٩٥/١٢/٢٦، ص ٤.

حزبيهما، وبخاصة في ظل وجود عدد غير قليل من أعضاء «الوطن الأم» من ذوي «الاتجاهات الإسلامية» والمؤيدين لمشاركة «الرفاه» في الحكم. بيد أن أربكان أخفق في هذه المحاولة منذ تكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة في ١٩٩٦/١/٩ وحتى تخليه عن هذا التكليف بعد استبعاد يلماز في ١٩٩٦/١/١٨ أي إمكان للائتلاف مع «الرفاه»[٦١]. وأخفقت أيضاً محاولة أخرى للائتلاف بين الحزبين في شباط/فبراير ١٩٩٦ إبان تكليف يلماز بتشكيل الحكومة بسبب اختلاف الطرفين حول توزيع المناصب الوزارية المعنية بالشؤون الاقتصادية وتخاوف يلماز من التوجهات الإسلامية «للرفاه» إلى حد تصريحه في ١٩٩٦/٢/٢١: «أن مشاركة الإسلاميين من «حزب الرفاه» في الحكم، بهذا القدر الكبير لأول مرة في تاريخ تركيا المعاصر، مخاطرة لا بد منها فرضتها نتائج الانتخابات، و«تعهده» بالانسحاب من الائتلاف الحكومي المأمول مع حزب الرفاه الإسلامي لو شعر أن هذا الحزب يسعى لإبعاد تركيا عن فكرها العلماني الغربي»[٦٢]. والجدير بالذكر أنه قبل إعلان يلماز إخفاق هذه المحاولة في ١٩٩٦/٢/٢٤، كان الجانبان على وشك النجاح في تكوين حكومة ائتلافية بعد الإعلان في ١٩٩٦/٢/٢٠ عن موافقة «الرفاه» على تناوب رئاسة الحكومة بين يلماز وأربكان، بحيث يتولى الأول رئاستها في الفترة الأولى من أجل «تهدئة مخاوف الخائفين من وجود الإسلاميين في السلطة»، وبدأت مشاورات في اليوم نفسه لتوزيع المناصب الوزارية بين الحزبين مع إظهار «الرفاه» مرونة ملحوظة بشأن ترك الوزارات الاقتصادية «للوطن الأم». وبينما حذرت تشيللر آنذاك من أن الحكومة الائتلافية التي تلوح في الأفق سوف تغرق البلاد في الظلام»، حرص الرئيس ديميريل على تأكيد «أن الائتلاف الوشيك لن يشكل أي خطر على جمهورية تركيا العلمانية، وضرورة عدم القلق على مصير الديمقراطية أو العلمانية؛ لأن مكانة أتاتورك مؤسس الجمهورية العلمانية راسخة في قلوب الشعب وعقوله»[٦٣].

ويبدو أن يلماز كان يلوح بورقة التحالف مع أربكان كوسيلة للضغط على تشيللر لتقبل تقديم تنازلات لحزبه لدى بحث إقامة ائتلاف بين الحزبين. وقد نجح يلماز بالفعل في هذا الصدد، حيث تمكن الطرفان في آذار/مارس ١٩٩٦ من تجاوز الخلافات بينهما سواء بصدد مسألة الأولوية في رئاسة الحكومة، أو مسألة توزيع الوزارات الاقتصادية، أو مسألة الاتفاق مع حزب ثالث لضمان حصول الحكومة على ثقة البرلمان، حيث كانت تشيللر تحبذ التعاون مع حزب «الشعب الجمهوري» مقابل تفضيل يلماز التعاون مع حزب «اليسار الديمقراطي»، وحسمت هذه المسألة ولا سيما

---

(٦١) الأهرام: ١٩٩٦/١/٨، ص ٤، و١٩٩٦/١/١٩، ص ٤.

(٦٢) الأهرام، ١٩٩٦/٢/٢٢، ص ٤.

(٦٣) الأهرام، ١٩٩٦/٢/٢١، ص ٥.

الأولى والثالثة منها لصالح وجهة نظر يلماز، كما نجح الحزبان ـ مرحلياً ـ في تجاوز خلافاتهما السابقة الممتدة إلى فترة حكم «الوطن الأم» (١٩٨٣ ـ ١٩٩١) ومعارضة الأخير لحكومات «الطريق الصحيح» في الفترة (١٩٩١ ـ ١٩٩٥). وقد ساعد على تحقيق هذا النجاح بشقيه تأثير القوى العلمانية التركية، وخصوصاً رجال الأعمال والمؤسسة العسكرية، وكذلك وجود مصلحة مشتركة بين يلماز وتشيللر وقادة الأحزاب الأخرى العلمانية في توفير مخرج من الأزمة السياسية القائمة بعد انتخابات ١٩٩٥، بدلاً من إجراء انتخابات جديدة قد يحصل فيها «الرفاه» على عدد أكبر من مقاعد البرلمان أو حتى أغلبية برلمانية تمكنه من تشكيل حكومة بمفرده. ولعل هذا يفسر تصريح تشيللر في ١٩٩٦/٣/٣ أنها «قدمت تنازلات لتشكيل الحكومة الائتلافية مع «الوطن الأم» من أجل قطع الطريق أمام وصول حزب «الرفاه الإسلامي» إلى السلطة»[٦٤].

(٢) ان مخاوف **كبار رجال الأعمال والمال** من احتمال وصول «الرفاه» إلى السلطة، بعد انتخابات ١٩٩٥، نبعت من معارضة الحزب وزعيمه أربكان لنمط التنمية الرأسمالية القائمة على محاباة هذه الفئة على حساب «رفاهية الأمة» ومصالح صغار ومتوسطي المنتجين ورجال الأعمال الناشئين، خصوصاً في الأناضول، ومعارضة مسألة الاندماج في أوروبا «لمخاطره الاقتصادية والثقافية والسياسية على تركيا». ولعل هذا يفسر انخفاض أسعار الأسهم وحجم المعاملات في بورصة استانبول إثر إعلان فوز «الرفاه» بالمركز الأول في هذه الانتخابات. وقد شارك أبرز رموز هذه الفئة بقدر لا بأس به من التأثير والضغط على تشيللر ويلماز وحزبيهما لتجاوز ما بينهما من خلافات من أجل تكوين ائتلاف حكومي يميني يضمن لهم عامل الاستقرار اللازم لمواصلة أنشطتهم الاقتصادية بعيداً عن مخاطر «الرفاه» الذي أثارت توجهاته لديهم الكثير من الهواجس والمخاوف[٦٥].

(٣) ان **المؤسسة العسكرية** كأقوى وأكبر مؤسسات الدولة وأكثرها تنظيماً، وباعتبارها «القوة الأساسية الضامنة لأسس الدولة العلمانية القائمة على مبادىء أتاتورك»، لعبت دوراً محورياً من «خلف الستار» في إغلاق الطريق أمام وصول «الرفاه» إلى الحكم وفي إيجاد مخرج (مؤقت) من الأزمة السياسية القائمة عبر تشجيع ائتلاف حزبي يلماز وتشيللر. وهذا صحيح رغم أن نائب رئيس الأركان التركي نفى في ١٩٩٦/٣/٤ «الشائعات التي ترددت مؤخراً في الصحف التركية عن تدخل الجيش من أجل تشكيل حكومة ائتلافية بين حزبي «الوطن الأم» و«الطريق الصحيح»

---

(٦٤) الأهرام، ١٩٩٦/٣/٤، ص ٤.

(٦٥) محمد ابراهيم الدسوقي، «مصالحة مؤقتة في تركيا،» الأهرام، ١٩٩٦/٣/٢٦، ص ٥.

للحيلولة دون وصول «حزب الرفاه الإسلامي» إلى السلطة، لأن أحد المبادىء الأساسية للجيش التركي إبقاء القوات المسلحة بعيداً عن السياسة»[٦٦]. وجدير بالذكر أن صحيفة **ديلي نيوز** التركية كانت قد نشرت في ٩/١/١٩٩٦ «أن الجيش أبلغ الرئيس ديميريل مخاوفه من احتمال تشكيل «حزب الرفاه» حكومة ائتلافية لأنه سوف يعمل على تولية مؤيديه المناصب القيادية الحساسة وتخصيص أموال الدولة لخدمة أهدافه، ومن ثم ينبغي عدم السماح بمنح «حزب الرفاه» فرصة تشكيل الحكومة القادمة»، وأوضحت الصحيفة أن هذا التطور دعا ديميريل إلى الإعلان عن أنه «ليس هناك ما يدعو إلى الشعور بالقلق من التطورات الأخيرة في تركيا»[٦٧].

وعلى **الصعيد الخارجي** أثار أيضاً احتمال مشاركة «الرفاه» في السلطة، بعد انتخابات ١٩٩٥، مخاوف قوى عدة كالولايات المتحدة وإسرائيل وأوروبا:

(١) **الولايات المتحدة**، رغم التزامها رسمياً بموقف «الهدوء» وعدم التعقيب على التطورات الداخلية في تركيا كحليف حيوي في حلف الأطلسي، فإنها شعرت بـ «القلق» إزاء الصعود السياسي لأربكان وحزبه الإسلامي التوجه. وعمق حدة هذا القلق قيام أربكان، بعد انتخابات ١٩٩٥ وقبل تشكيل حكومة يلماز الائتلافية، بإصدار تصريحات بشأن «إخراج القوات الغربية ـ الأمريكية المتمركزة في تركيا والمخصصة لحماية أكراد العراق، والمطالبة برفع الحظر المفروض على العراق، وانسحاب تركيا من حلف الأطلسي واستبداله بمنظمة دفاعية إسلامية، وتطوير العلاقات بين تركيا والعراق وسوريا والعالم الإسلامي عموماً، ومعاداة إسرائيل والإشادة بمنظمة حماس الإسلامية الفلسطينية وعملياتها». فقد كان من شأن هذه التصريحات إثارة اهتمام السياسة الأمريكية وانزعاجها خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، حيث يمكن لأربكان ـ لدى وصوله إلى السلطة ـ أن يتخذ مواقف معينة تهدد جهود واشنطن الرامية إلى عزل ما تسميه بـ «الدول الخارجة على القانون والمساندة للإرهاب كـ «إيران والعراق ودفع سوريا إلى قبول «السلام الشامل» مع إسرائيل، وكذلك في منطقة بحر إيجه حيث يمكن لأربكان أن يخلق تعقيدات إضافية في العلاقات بين تركيا واليونان، عضوي حلف الأطلسي اللذين كانا على وشك الانزلاق إلى حافة مواجهة عسكرية في العام ١٩٩٦، بسبب نزاعهما على جزيرة صغيرة في بحر إيجه[٦٨].

---

(٦٦) **الأهرام**، ٥/٣/١٩٩٦، ص ٤.

(٦٧) **الأهرام**، ١٠/١/١٩٩٦، ص ٥.

(٦٨) Steven Erlanger, «Islamic Turkey Perturbs West..,» *International Herald Tribune,* 12/8/1996, p. 1.

(٢) **أوروبا** أثار انزعاجها في هذا الخصوص دعوة أربكان وحزبه إلى انسلاخ تركيا عن أوروبا والاتجاه شرقاً نحو الدول الإسلامية، باعتبار أن علاقتها بأوروبا نوع من «العبودية». ويلاحظ في هذا الصدد أن رئيسة الحكومة التركية المؤقتة تشيللر كانت قد ناشدت البرلمان الأوروبي في ١٠/١٢/١٩٩٦ الموافقة على إقرار اتفاقية الاتحاد الجمركي بين بلادها والاتحاد الأوروبي، مؤكدة «أن رفض الاتفاقية سيضعف التزامات تركيا ـ تجاه الغرب ـ وسيكون لصالح القوى التي تعارض التعاون الوثيق مع أوروبا»، وكانت تقصد بذلك حزب «الرفاه» أكبر منافسيها في الانتخابات[٦٩]. وبالفعل أقر البرلمان الأوروبي هذه الاتفاقية في ١٤/١٢/١٩٩٥، أي قبل بضعة أيام من إجراء الانتخابات التركية، وذلك على سبيل دعم مركز الحكومة القائمة في مواجهة «التيار الإسلامي»، وقد هاجم أربكان هذه الخطوة وطالب بإلغاء هذه الاتفاقية لتحرير تركيا من «عبوديتها» لأوروبا[٧٠].

(٣) **إسرائيل** عبرت بوضوح عن قلقها البالغ إزاء مستقبل علاقاتها مع تركيا لدى فوز حزب «الرفاه» بالمركز الأول في الانتخابات التركية، خصوصاً في ضوء موقف الحزب وقيادته المعارض لهذه العلاقات التي تطورت مؤخراً إلى حد إبرام اتفاقية للتعاون العسكري بين البلدين في شباط/فبراير ١٩٩٦. ففي ٢٦/١٢/١٩٩٥، نقلت صحيفة **هاآرتس** الإسرائيلية عن السفير الإسرائيلي في أنقرة قوله «إن إسرائيل تشعر بالقلق إزاء إمكانية أن تتسبب نتائج الانتخابات التركية في إلحاق أضرار بعلاقات البلدين؛ لأن الأطراف المعنية بصنع القرار في تركيا ستكون مضطرة إلى أن تضع في الحسبان التطورات الجديدة على الساحة السياسية»[٧١]. وقبل وصول «الرفاه» إلى السلطة في حزيران/يونيو ١٩٩٦، اعتقد بعضهم أن الإعلان عن إبرام هذه الاتفاقية بعد فترة قصيرة من تشكيل حكومة يلماز الائتلافية جاء ليحقق عدة مزايا داخلية وخارجية للمؤسسة العسكرية التركية في دورها النافذ في عملية صنع القرار، ومنها «تدعيم الأهمية الاستراتيجية لتركيا بالنسبة إلى الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة لاتفاق الطرفين بشأن الخوف من العدو الجديد البازغ المتمثل في الأصولية الإسلامية التي باتت تطرق أبواب تركيا بعنف بقبضة «حزب الرفاه» الإسلامي التوجه. وبالتالي، فإن التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل يضمن لتركيا مكانة مهمة في الاستراتيجيا الأمريكية في الشرق الأوسط، ويضمن أيضاً تلاحم القوى الغربية ووكلائها المحليين وراء المعسكر العلماني في تركيا لتصبح مهمة منع الإسلاميين من تولي السلطة في أنقرة مسؤولية التحالف الجديد على نحو يعيد إلى الأذهان دور حلف الأطلسي الناجح في

---

(٦٩) **الأهرام**، ١١/١٢/١٩٩٥، ص ١٥.

(٧٠) حسن فؤاد، «أربكان،» **الأهرام**، ٥/١/١٩٩٦، ص ٤.

(٧١) **الأهرام**، ٢٧/١٢/١٩٩٥، ص ٤.

منع الأحزاب الشيوعية من تولي السلطة في إيطاليا وفرنسا، إبان الحرب الباردة»[٧٢].

وقبل الحديث عن مدى استمرار مخاوف هذه القوى الخارجية أو تحققها بعد وصول أربكان إلى الحكم مؤتلفاً مع تشيللر، يتعين بحث مشكلات حكومة يلماز الائتلافية مع الأخيرة، والسابقة لهذا التطور.

أ ـ الائتلاف بين حزبي يلماز وتشيللر: مصالحة مؤقتة

جاء إعلان تشكيل هذا الائتلاف في ١٩٩٦/٣/٣ بوصفه مخرجاً مؤقتاً من أزمة سياسية طويلة أفرزتها النتائج غير الحاسمة لانتخابات ١٩٩٥، وسبيلاً لحرمان أربكان من المشاركة في الحكم، رغم حصول حزبه على أكبر عدد من مقاعد البرلمان في هذه الانتخابات. وكان الهدف الأخير، في إطار تأثيرات القوى الداخلية «العلمانية» السالفة الذكر عاملاً حاسماً في نجاح يلماز وتشيللر في تكوين حكومية ائتلافية، رغم قيامهما من قبل بمحاولتين فاشلتين في هذا الخصوص. ففي ١٩٩٦/٢/٢٧، وعشية اتفاق الطرفين على قائمة وزراء الحكومة، أكدت تشيللر حرصها على إنجاح مفاوضات الائتلاف مع حزب «الوطن الأم» و«عدم سماحها بوصول حزب الرفاه الإسلامي إلى الحكم تحت أي ظرف»؛ وعقَّب أربكان على ذلك بقوله: «إن الحكومة الائتلافية ستولد ميتة، وان حزبه هو الأقدر على مواجهة تلال المشكلات التي تعانيها تركيا وأهمها الإرهاب والتضخم والصعوبات الاقتصادية الأخرى»[٧٣]. وعاد أربكان في ١٩٩٦/٣/٣ إلى وصف هذه الحكومة بأنها «حكومة ضعيفة ولن تحل المشكلات التركية، وتهدد الديمقراطية لأنها لا تعكس النتائج الحقيقية للانتخابات، إذ إن الشعب أعطى أصواته لـ «الرفاه» وليس لحزبي «الوطن الأم» و«الطريق الصحيح» كي يحكما»[٧٤].

وفازت هذه الحكومة في ١٩٩٦/٣/١٢ بثقة البرلمان بأغلبية ٢٥٧ صوتاً مقابل ٢٠٧ أصوات، وذلك بفضل الامتناع عن التصويت من جانب ٧٦ نائباً عن حزب اليسار الديمقراطي بزعامة بولنت أجاويد الذي كان قد تعهد بذلك للحيلولة دون وصول «الرفاه» إلى السلطة[٧٥]. وأشارت آنذاك بعض المصادر التركية إلى تصور/

---

(٧٢) عبد العظيم حماد، «أسباب أصولية لتركيا،» **الأهرام**، ١٩٩٦/٤/٢٩، ص ٤. وانظر أيضاً: جلال عبد الله معوض، **تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينيات**، سلسلة بحوث سياسية؛ ١٠٧ (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦)، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٧٣) **الأهرام**، ١٩٩٦/٢/٢٨، ص ٤.

(٧٤) نشرة أنباء بالعربية لهيئة الإذاعة البريطانية، الساعة الخامسة صباحاً بتوقيت غرينتش يوم ١٩٩٦/٣/٤.

(٧٥) **الأهرام**، ١٩٩٦/٣/١٣، ص ٤.

سيناريو محتمل بشأن إمكان تدعيم الائتلاف بين حزبي «الوطن الأم» و«الطريق الصحيح» وضرورته للوصول إلى توحيدهما مستقبلاً في حزب واحد تحت مسمى «الطريق الأم» برئاسة يلماز، ليتولى الأخير رئاسة الحزب والحكومة مقابل تولي تشيللر رئاسة الدولة خلفاً لديميريل عند انتهاء فترة رئاسته[٧٦]. والجدير بالذكر أن هذا التصور، وهدفه الحقيقي تمكين اليمين التركي من مواجهة «الرفاه» في أي انتخابات مقبلة، كانت تدعمه أيضاً تشيللر التي طالبت في ١٩٩٦/١/١٨ «بتطبيق النظام الرئاسي في تركيا من خلال تعديل الدستور، من أجل تفادي المشكلات السياسية الناجمة عن النظام البرلماني الحالي، إذ إن الأخير أدى إلى مشكلات كثيرة وفراغ سياسي بسبب عدم حصول حزبها على أغلبية تمكنه من تشكيل حكومة، مما يؤدي إلى تحالفات ضعيفة بين أحزاب تنتمي في الغالب إلى مشكلات سياسية تتأثر بها البلاد»[٧٧].

ولم تقدر لهذا التصور فرصة التحقيق، بل وعجز يلماز وتشيللر عن الحفاظ على ائتلاف حزبيهما ليضطر الأول إلى تقديم استقالة حكومته إلى الرئيس ديميريل في ١٩٩٦/٦/٦؛ أي بعد ثلاثة أشهر فقط من تكوينها، وذلك لتجنيب الحكومة اقتراع الثقة الذي كان من المقرر أن يجريه البرلمان في اليوم التالي[٧٨]. ويعود سقوط هذه الحكومة، والذي دفع بأربكان وحزبه إلى المشاركة في السلطة، رغم اعتراض العلمانيين والجيش والغرب، إلى عدة عوامل ارتبطت بطرفي الائتلاف ومواقف الأحزاب الأخرى ولا سيما «الرفاه» والمشكلات الداخلية. ويمكن إبراز هذه العوامل على النحو التالي:

(١) ضعف التجانس بين حزبي الحكومة وعودة الخلافات والانقسامات بين يلماز وتشيللر إلى الظهور مجدداً على أرضية قضيتين: **الأولى** ارتبطت بمشاركة نواب «الوطن الأم» ونواب «الرفاه» في التصويت في البرلمان في ١٩٩٦/٥/٩ بشأن إجراء تحقيق في الاتهامات الموجهة إلى تشيللر بخصوص «التورط في الفساد وسوء استغلال السلطة» أثناء فترة توليها رئاسة الوزراء، ووافق البرلمان على ذلك بأغلبية ٣٧٦ صوتاً مقابل ١٤١ صوتاً، مما دفع بتشيللر إلى أن تعلن في مؤتمر لنواب حزبها في اليوم نفسه أنها «هدف لمؤامرة أعدها «الرفاه الإسلامي» بالتواطؤ مع نواب «حزب الوطن الأم» المشارك في الحكومة لمنعها من تولي رئاسة الحكومة في العام القادم، وفقاً للاتفاق المبرم مع يلماز بتناوب رئاسة الحكومة بين الحزبين»[٧٩].

---

(٧٦) نشرة أنباء بالعربية لهيئة الإذاعة البريطانية، الساعة الخامسة صباحاً بتوقيت غرينتش يوم ٤/٣/ ١٩٩٦.

(٧٧) **الأهرام**، ١٩٩٦/١/١٩، ص ٤.

(٧٨) **الأهرام**، ١٩٩٦/٦/٧، ص ٤.

(٧٩) **الأهرام**، ١٩٩٦/٥/١٠، ص ٤.

ومقابل مقاومة تشيللر ضغوط حزبها المطالبة بالانسحاب من الائتلاف، وتأكيدها في ١٩٩٦/٥/١٠ «أنه رغم الخلافات داخل البرلمان وشعورها بالاستياء من هذه الاتهامات، فإن تركيا تحتاج إلى الائتلاف الحالي بين حزبها و«الوطن الأم»»[٨٠]، أصر يلماز على مطالبة تشيللر في ١٩٩٦/٥/١٧ بالكشف على أوجه إنفاق ٦,٥ مليون دولار في صورة «مصاريف سرية» خلال توليها الحكم، وأكد استعداده لطلب التصويت بالثقة على حكومته في البرلمان مجدداً ومن ثم احتمال تعريضها للاستقالة مقابل الكشف عن الجهات التي تلقت هذا المبلغ لأن إنقاذ النظام أفضل بكثير من حماية الحكومة». وكانت تشيللر قد اعترفت بتلقي هذا المبلغ خلال توليها رئاسة الحكومة، ولكنها رفضت الإفصاح عن القنوات التي تلقته عبرها «الدواعي الأمن القومي التركي»[٨١].

أما القضية **الثانية** فقد ارتبطت بقرار المحكمة الدستورية في ١٩٩٦/٥/١٩ بعدم شرعية التصويت الذي فازت بموجبه حكومة يلماز بالثقة في البرلمان في آذار/مارس ١٩٩٦. وإذا كان يلماز قد أغلق الطريق أمام تولي تشيللر رئاسة الحكومة وفقاً لاتفاق الائتلاف وذلك بتأييده لاتهامات «الفساد» الموجهة إليها، فإن تشيللر استغلت هذا القرار في الرد على موقف يلماز عن طريق إعلانها في ١٩٩٦/٥/٢٥ انسحاب حزبها من الحكومة التي اعتبرتها «منتهية قانونياً» بعد هذا القرار، مع بقاء وزراء حزبها في الحكومة إلى حين تشكيل حكومة جديدة[٨٢]. وانتقد يلماز قرار تشيللر في هذا الخصوص كـ «قرار لا معنى له، لأنه لو أراد حزبها إسقاط الحكومة كان عليه رفع مذكرة احتجاج للبرلمان أو إجبار كل وزرائه على الاستقالة»، وأكد «أن حزبه لم يعد مقيداً باتفاق الائتلاف والذي ينص على تناوب الطرفين في رئاسة الوزراء، وأن الحكومة ستظل في السلطة في الوقت الراهن رغم فقدها تأييد حزب «الطريق الصحيح»»[٨٣].

وصعدت تشيللر موقفها بإعلانها في ١٩٩٦/٥/٢٨ أن حزبها سيؤيد «الرفاه» في البرلمان في التصويت على سحب الثقة من حكومة يلماز. أما الأخير فأكد تمسكه بمنصبه وعدم الاستقالة إلا في حالتين؛ أولاهما «عدم فوزه في اقتراع الثقة بشخصه الذي سيناقشه البرلمان غداً، بناء على طلب تقدم به حزب الرفاه»[٨٤]، ثانيتهما «أن تعلن

---

(٨٠) الأهرام، ١٩٩٦/٥/١١، ص ٤.

(٨١) الأهرام، ١٩٩٦/٥/١٨، ص ٤.

(٨٢) الأهرام، ١٩٩٦/٥/٢٦، ص ٤.

(٨٣) الأهرام، ١٩٩٦/٥/٢٧، ص ٤.

(٨٤) وفقاً للقواعد البرلمانية، يجري التصويت بالثقة بعد يومين من مناقشة الاقتراع. وكان من المقرر إجراء هذا التصويت في ١٩٩٦/٦/٧، وهو ما تجنبه يلماز بتقديم استقالة حكومته في اليوم السابق له مباشرة.

تشيللر استعدادها لتشكيل ائتلاف حكومي مع حزب الرفاه الإسلامي»[85]. ومن الواضح أن يلماز كان يقصد بالحالة الأخيرة إحراج تشيللر بوضعها في موقف المواجهة مع القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية الرافضة لمشاركة «الرفاه» في السلطة.

(٢) ضعف الأغلبية البرلمانية للحكومة: ٢٦٧ مقعداً؛ منها ١٣٥ مقعداً لحزب تشيللر و١٣٢ مقعداً لحزب يلماز، كان يثير مشكلة حقيقية أمام الحكومة في إقرار مشروعات قوانين تراها ضرورية لمواجهة المشكلات الداخلية المتراكمة. وواكب ذلك مواجهة الحكومة معارضة قوية في البرلمان من جانب حزب «الرفاه»، من خلال طعن الأخير في دستورية التصويت بالثقة في الحكومة الذي جرى في آذار/مارس ١٩٩٦ وتقدمه بثلاثة طلبات لإحالة تشيللر للتحقيق أمام لجنة برلمانية في المخالفات المنسوبة إليها في شركة الكهرباء والسيارات وثروتها الشخصية.

(٣) نجاح أربكان في استغلال الخلافات بين يلماز وتشيللر وعجز حكومتهما عن مواجهة المشكلات الداخلية في زيادة شعبية حزبه «الرفاه» الذي فاز بالمركز الأول في انتخابات محلية شهدتها ٤١ دائرة في تركيا في ١٩٩٦/٦/٣، مؤيداً بنسبة ٣٣,٦ بالمئة من إجمالي الأصوات مقابل ٢١ بالمئة لحزب «الوطن الأم» و١٢ بالمئة فقط لحزب «الطريق الصحيح»، بينما كان «الرفاه» قد حصل على ٢٨,٩ بالمئة من إجمالي الأصوات من الدوائر نفسها في انتخابات ١٩٩٥ البرلمانية. وقد دفع هذا الفوز بأربكان إلى إعلان «أن اكتساح حزب الرفاه للأصوات في أي انتخابات لن يكون له حدود، ما لم يصل إلى السلطة الآن». وجاء إعلان هذا الفوز قبل فترة قصيرة من اقتراع البرلمان بحجب الثقة عن حكومة يلماز بناء على اقتراح من «الرفاه»، وهو ما أكد أربكان سهولة الموافقة عليه في ضوء نتائج الانتخابات المحلية[86].

ب ـ الائتلاف بين حزبي أربكان وتشيللر: الشركاء الأباعد

عقب استقالة حكومة يلماز الائتلافية في ١٩٩٦/٦/٦، أعرب أربكان بعد اجتماعه مع الرئيس ديميريل، في اليوم التالي، عن ثقته في تكليفه بتشكيل الحكومة القادمة، وذلك رغم ما تردد في تركيا آنذاك بأن زيارة الجنرال إسماعيل حقي، رئيس الأركان العامة إلى ديميريل، إثر هذه الاستقالة كانت تحمل رسالة واحدة: «منع الإسلاميين من الوصول إلى السلطة». وبنى أربكان ثقته هذه على أساس تمتع حزبه بأكبر عدد من مقاعد البرلمان، فضلاً عن «أن وسائل الإعلام التي وقفت ضده على طول الخط بدأت تنادي بتجربة الخيار الإسلامي ممثلاً في حزب «الرفاه»[87].

---

(٨٥) الأهرام، ١٩٩٦/٥/٢٩، ص ٤.

(٨٦) الأهرام، ١٩٩٦/٦/٤، ص ٤.

(٨٧) الأهرام، ١٩٩٦/٦/٨، ص ٤.

ونال أربكان بالفعل تكليف تشكيل الحكومة الجديدة في ١٩٩٦/٦/٧، وأجرى لهذا الغرض مشاورات مع قادة الأحزاب اليمينية واليسارية، وكان من أبرزهم دنيز بايكال زعيم «الشعب الجمهوري»، وبولنت أجاويد زعيم «اليسار الديمقراطي»، ومسعود يلماز زعيم «الوطن الأم»، وتانسو تشيللر زعيمة «الطريق الصحيح»[٨٨]. وانتهى به الأمر بعد مباحثات مطولة مع الأخيرة إلى إعلان اتفاق حزبيهما في ٢٩/ ١٩٩٦/٦ على تشكيل ائتلاف حكومي على أساس تولي أربكان رئاسة الحكومة لمدة عامين حتى حزيران/يونيو ١٩٩٨، وتعقبه في العامين التاليين تشيللر التي تتولى أيضاً في الفترة الأولى منصب نائب رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية، وحصول «الطريق الصحيح» على وزارات الدفاع والصحة والصناعة والتعليم مقابل حصول «الرفاه» على وزارات أخرى بما فيها وزارة العدل[٨٩].

يثير هذا الصعود السياسي لأربكان وحزبه ملاحظات عدة؛ منها:

(١) **أن نجاح أربكان هذه المرة في تشكيل الحكومة** ليصبح أول رئيس وزراء إسلامي التوجه في تاريخ تركيا الحديث يُعزى إلى عوامل عديدة من بينها:

ـ قوة الوضع السياسي لحزبه، «الرفاه»، وتزايد شعبيته ولا سيما في ضوء نتائج الانتخابات البلدية في ١٩٩٦/٦/٣، وظهور اتجاه جديد لدى وسائل الإعلام نحو تجربة «الخيار الجديد ـ الإسلامي» الذي يطرحه الحزب، وهو مواجهة مشكلات اقتصادية واجتماعية متراكمة عجزت حكومات الأحزاب الأخرى عن حلها أو التخفيف من حدتها.

ـ إبداء أربكان درجة كبيرة من المرونة في مباحثاته مع قادة الأحزاب الأخرى عموماً لدى تكليفه بتشكيل الحكومة، حيث أعلن فور تكليفه بهذه المهمة «أنه لن يضع شروطاً مسبقة للتعاون مع الأحزاب الأخرى من أجل سرعة تشكيل حكومة جديدة»[٩٠]. ويمكن في ضوء هذه المرونة، إضافة إلى عوامل أخرى، تفسير قبول تشيللر الائتلاف مع أربكان رغم وجود قوى مؤثرة في مقدمتها الجيش ورجال الأعمال كانت تعارض تولي «الرفاه» السلطة.

ـ انقسام الأحزاب الأخرى اليمينية واليسارية وعجزها عن تكوين ائتلاف يخلف حكومة يلماز لحرمان «الرفاه» مجدداً من السلطة، ولا سيما في ضوء الخلافات القائمة بين يلماز وتشيللر. والجدير بالذكر أن يلماز كان قد بدأ بعد استقالة حكومته مشاورات مع زعيمي «اليسار الديمقراطي» و«الشعب الجمهوري» محاولاً تشكيل

---

(٨٨) الأهرام، ١٩٩٦/٦/١٠، ص ٤.
(٨٩) الجمهورية (القاهرة)، ١٩٩٦/٦/٣٠، ص ٢.
(٩٠) الأهرام، ١٩٩٦/٦/٩، ص ٤.

ائتلاف جديد، ولكنه كان يحتاج إلى نحو ٣٠ نائباً من حزب «الطريق الصحيح» الذي سدت زعيمته تشيللر الطريق أمام نجاح هذه المحاولة برفضها في ١٩٩٦/٦/٧ منحه أي صوت من حزبها[٩١]. وأدت هذه الخلافات أيضاً إلى إخفاق محاولة أخرى من جانب تشيللر التي كانت قد أعلنت بشكل قاطع في ١٩٩٦/٦/٩ رفضها فكرة التحالف مع «الرفاه» لسعيه إلى فصل تركيا عن الغرب واقترحت تشكيل ائتلاف رباعي بقيادتها يضم أحزاب يمين الوسط ويسار الوسط بهدف استبعاد «الرفاه» من السلطة[٩٢].

(٢) **ان قبول تشيللر الائتلاف مع أربكان**، رغم ما بينهما من اختلافات في الرؤى والتوجهات، يمكن تفسيره في ضوء عوامل عديدة قد يكون من أبرزها:

ـ حرص تشيللر على مواصلة دورها السياسي في عملية صنع القرار، حتى لو كان دوراً مشاركاً لطرف مخالف لها في التوجهات، أربكان؛ وذلك بعد إخفاقها في مشروعها السالف الذكر نتيجة خلافها مع يلماز الذي أخفق بدوره في مشروع مماثل للسبب نفسه، فضلاً عن تفضيل بولنت أجاويد زعيم «اليسار الديمقراطي» البقاء خارج الحكومة. ففي ظل هذا الإخفاق، وبافتراض مواصلة الأحزاب «العلمانية» موقفها الرافض للائتلاف مع «الرفاه»، كان البديل الوحيد للخروج من هذه الأزمة هو إجراء انتخابات مبكرة قد يخرج منها «الرفاه» بأغلبية برلمانية، ربما كانت ستمكنه من حكم تركيا بمفرده، وخصوصاً في ضوء نتائج الانتخابات المحلية السابقة لسقوط حكومة يلماز وسيطرة حالة من القنوط على الأتراك عموماً لإخفاق الأحزاب في إنجاز أي شيء ملموس من شأنه التخفيف من حدة المشكلات الداخلية للبلاد.

ـ رغبة تشيللر في استخدام وجودها في الحكم بالائتلاف مع أربكان كوسيلة لتجميد التحقيق البرلماني معها بشأن «الفساد وسوء استغلال السلطة الذي بدأ في أيار/ مايو ١٩٩٦. ويذكر بعضهم في هذا الخصوص أن هذا السبب يفسر تسمية ائتلافهما في تركيا باسم «حكومة الأسرار الدفينة»[٩٣].

ـ تقدير تشيللر، وأطراف أخرى معارضة لمشاركة «الرفاه» في السلطة، أنه قد يكون من الأفضل إشراك «الرفاه» حالياً في حكومة ائتلافية مع شريك قوي في الدفاع عن العلمانية والعلاقات مع أوروبا والغرب ليمكن لهذا الشريك (تشيللر وحزبها) كبح جماح توجهات «الرفاه» وزعيمه.

---

(٩١) الأهرام، ١٩٩٦/٦/٨، ص ٤.

(٩٢) الأهرام، ١٩٩٦/٦/١٠، ص ٤.

(٩٣) Erlanger, «Islamic Turkey Perturbs West...,» p. 7.

(٣) إن **المؤسسة العسكرية التركية**، بدورها الفعلي النافذ في عملية صنع القرار، ساندت قيام هذا الائتلاف ولا سيما في ظل السبب الأخير السالف الذكر، أو على الأقل أعطت «الضوء الأخضر» لتكوين ائتلاف بين حزب «الطريق الصحيح» ذي التوجه العلماني وزعيمته تشيللر التي كانت تصف «الرفاه» بأنه «يدعو إلى عودة البلاد إلى عصور الظلام»، وبين حزب «الرفاه» الإسلامي التوجه وزعيمه أربكان الذي كان يصفها بـ «الشيطانة»، وينتقد حزبها لأنه «يجر تركيا للعمل كخادم للامبريالية والصهيونية». وقد سقطت هذه المصطلحات والانتقادات عندما اقترب الطرفان من بعضهما وفرضت عليهما اعتبارات «المصلحة الوطنية» أن يتعاونا لإقامة حكومة ائتلافية من أجل إخراج تركيا من دوامة الأزمة السياسية، فضلاً عن الاعتبارات الأخرى المصلحية الضيقة ولا سيما على جانب تشيللر. ورغم عدم وجود تفاصيل عن «الصفقة» المعقودة مع الجيش كي يسمح لـ «الرفاه» بالمشاركة في الحكم مع «الطريق الصحيح»، إلا أن «عقد المصالحة التاريخية» بين الحزبين يفصح ولو جزئياً عن بنود هذه «الصفقة». فمقابل الاعتراف المتبادل بين الحزبين والتعاون معاً في الحكومة، قبل «الرفاه» وزعيمه بالعلمانية ومبادىء أتاتورك والديمقراطية كأرضية للعمل المشترك بين الطرفين، كما تم النص في هذا العقد على المحافظة على المعاهدات الدولية والاستراتيجية التي وقعتها تركيا، مع عدم تنفيذ ما يتعارض منها مع المصالح الوطنية للبلاد، وذكرت الصحف التركية أن المقصود بالفقرة الأخيرة اتفاق التعاون العسكري المبرم مع إسرائيل[٩٤].

(٤) ان **ملامح سياسة وزارة أربكان**، كما حددها الأخير نفسه إثر موافقة الرئيس ديميريل على تشكيل حكومته الائتلافية مع تشيللر وحزبها في ١٩٩٦/٦/٢٩، توضح حرصه على احترام بنود هذا العقد ـ الصفقة، كما توضح حرصه، من ناحية أخرى، على تحقيق توجهات حزبه «الإسلامية» ولا سيما على الصعيد الخارجي، دون أن يتعارض ذلك مع التوجهات الخارجية «الغربية» لشريكته في الائتلاف وحزبها وكذلك لمصالح المؤسسة العسكرية ورؤاها. فعلى الصعيد الداخلي تعهد أربكان باحترام المبادىء العلمانية للجمهورية التركية، وحرص فور توليه رئاسة الحكومة على زيارة ضريح أتاتورك؛ حيث تعهد أيضاً بالحفاظ على الجمهورية التركية التي أسسها الأخير[٩٥]، وهذه هي أول مرة يزور فيها أربكان هذا الضريح. وتعهد، على الصعيد الخارجي، بمواصلة السعي للاندماج في الاتحاد الأوروبي والتزام حكومته بجميع المعاهدات الدولية التي وقعتها تركيا مع دول العالم، غير أنه أبدى تحفظات ـ دون ذكر تفاصيل ـ على «المعاهدات التي تتناقض مع الأمن القومي التركي»، واعتبر المراقبون

---

(٩٤) هويدي، «زواج القرن في تركيا،» ص ١١.

(٩٥) الجمهورية، ١٩٩٦/٦/٣٠، ص ٢.

ذلك إشارة إلى الاتفاق العسكري المبرم مع إسرائيل في شباط/ فبراير ١٩٩٦ الذي كان «الرفاه» قد عارضه مؤكداً أنه سيعيد النظر فيه فور وصوله إلى السلطة. وأكد أربكان، من ناحية أخرى، أن حكومته سوف تسعى لتوسيع نطاق العلاقات مع دول العالم الإسلامي ووسط آسيا والبلقان التي تربط تركيا بها علاقات روحية وتاريخية[٩٦].

٤ ـ مشكلات أداء حكومة «أربكان» وتقويمه[٩٧]

على رغم أنه لم يمر بعد من الوقت ما يكفي للوصول إلى تقييم نهائي لأداء حكومة أربكان، فإنه يمكن القول إن مجرد تشكيل هذه الحكومة يعد نجاحاً لأربكان وتشيللر وحزبيهما في تجنيب النظام التركي مخاطر الانزلاق في أزمة سياسية كان يصعب تقدير عواقبها في حالة تمسك الأحزاب والجيش والقوى الأخرى «العلمانية» بموقفها الرافض لمشاركة أربكان وحزبه في السلطة. بيد أن هذه الحكومة، بحكم اختلاف توجهات طرفيها وتعقيدات القضايا الداخلية والخارجية، تواجه مشكلات عدة يتوقع أن تلقي بـ «ظلال سلبية» على فاعليتها في التعامل مع هذه القضايا وعلى احتمالات استمرارها فترة يعتد بها من الزمن. ومن بين هذه المشكلات ما يلي:

أ ـ طبيعة المشكلات

ـ **طبيعة الائتلاف الحكومي** المفتقر إلى التجانس والمعبر عن «توازن قلق/ حرج» بين حزبين مختلفين في التوجهات السياسية وأساليب التعامل مع القضايا الداخلية والخارجية. وهذا صحيح رغم إعلان حسن ايكنجي نائب زعيمة «الطريق الصحيح» في ١٩٩٦/٦/٢٨ «أن حزبه وحزب «الرفاه» قد اتفقا على تسوية خلافاتهما وأصبحا مستعدين لتشكيل حكومة ائتلافية، ويرى الحزبان أن تحالفهما يتسم بالانسجام»[٩٨]، كذلك وعلى رغم ما سبق ذكره بشأن بنود «العقد ـ الحل الوسط» الذي يستند إليه الائتلاف.

ـ **دور المؤسسة العسكرية** في السماح بقيام هذا الائتلاف وفي القيام فعلياً بدور «القابض على التوازن» (Balance Holder) بين طرفيه. فهذا الدور ينطوي على تقييد حرية حركة الحكومة، ولا سيما من جانب «الرفاه» وزعيمه، في اتخاذ قرارات داخلية أو خارجية معينة لا تتفق ورؤى هذه المؤسسة ومصالحها. ويعني ذلك على حد تعبير بعضهم «أن الأنظار تصبح معلقة على الحاضر الغائب؛ أي الجيش الذي يمسك من وراء الكواليس بكل الخيوط، ويظهر على الساحة في الوقت المناسب إذا استدعت

(٩٦) الأهرام، ١٩٩٦/٦/٣٠، ص ٥.

(٩٧) أعد التحليل التالي قبل استقالة أربكان في ١٩٩٧/٦/١٨.

(٩٨) الأهرام، ١٩٩٦/٦/٢٩، ص ٤.

الضرورة وجوده لإعادة التوازن في اللحظات الحرجة»[٩٩].

ـ **احتمال تناقض الأغلبية البرلمانية للحكومة مشكلة أخرى مهمة في هذا** الصدد. فرغم تمتع حكومة أربكان حالياً بأغلبية يعتد بها (٣٨٧ مقعداً) منها ١٥٨ مقعداً لـ «الرفاه» و١٢٩ مقعداً لـ «الطريق الصحيح» بما يتجاوز بـ ١٢٠ مقعداً الأغلبية الهشة لحكومة يلماز، فإنه من المحتمل أن تتقلص هذه الأغلبية مستقبلاً في حالة انسحاب نواب آخرين من «الطريق الصحيح» وانضمامهم إلى أحزاب أخرى ولا سيما «الوطن الأم» احتجاجاً على موقف حزبهم وزعيمته إزاء سياسات أو مواقف معينة قد يتخذها «الرفاه» وزعيمه. جدير بالذكر أن تشيللر واجهت حركة معارضة واحتجاجاً داخل حزبها ضد فكرة الائتلاف مع أربكان وحزبه، وضمت هذه الحركة ٢٥ نائباً لحزبها في البرلمان برئاسة عصمت سيزجين، واستقال نائبان منهم وانضما إلى «الوطن الأم» في الفترة من ١٤ إلى ١٩ حزيران/يونيو ١٩٩٦[١٠٠]، وفي ٦/٢١/ ١٩٩٦ أعلن عشرة نواب آخرون للحزب اعتزامهم الاستقالة في حالة الإعلان الرسمي عن تشكيل الحكومة[١٠١]، واستقال منهم بالفعل أربعة نواب، إثر إعلان تأليف الحكومة لينخفض بذلك عدد مقاعد الحزب في البرلمان من ١٣٥ إلى ١٢٩ مقعداً[١٠٢].

ـ **ضخامة المشكلات الداخلية وتعقيدها،** والتي يتعين على الحكومة مواجهتها، كالبطالة والتضخم والتفاوت الاجتماعي والديون الخارجية، فضلاً عن المشكلات السياسية كالمشكلة الكردية وقضايا حقوق الإنسان. ولا تنبع الصعوبة، هنا، فحسب من كون هذه المشكلات متراكمة منذ عهود الحكومات السابقة، ولكن أيضاً من اختلاف رؤى طرفي الائتلاف الحاكم بشأن كيفية التعامل مع هذه المشكلات وأولوياتها. ويمكن الإشارة في هذا الخصوص إلى ما يلي:

(١) ان أربكان لدى توليه رئاسة الحكومة أوضح في ١٩٩٦/٦/٢٩ أن البرلمان الاقتصادي لحكومته يعطي الأولوية لخفض التخضم وتحقيق معدل نمو ثابت وتخفيض الضرائب وتحسين البنية الأساسية[١٠٣]. ويلاحظ أن هذه الأهداف، فضلاً عن صعوبة تحقيقها في آن واحد، قد تثير مستقبلاً خلافات بين أربكان وحزبه من ناحية، وتشيللر وحزبها وكبار رجال المال والأعمال الأتراك من ناحية أخرى، خصوصاً في حالة لجوء

---

(٩٩) محمد ابراهيم الدسوقي، «تركيا في دائرة الأزمة،» **الأهرام**، ١٩٩٦/٦/١٤، ص ٥.

(١٠٠) **الأهرام**، ١٩٩٦/٦/٢٠، ص ٥.

(١٠١) **الأهرام**، ١٩٩٦/٦/٢٢، ص ٥.

(١٠٢) **الجمهورية**، ١٩٩٦/٦/٣٠، ص ٢.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٢.

الأول إلى تطبيق أحد أهم مبادىء حزبه المتعلق بتصحيح نمط التنمية الرأسمالية القائمة على خدمة مصالح الأخيرين على حساب صغار ومتوسطي المنتجين ورجال الأعمال الناشئين. وهذا احتمال وارد، على رغم إشارة بعضهم إلى التأييد الحالي لكبار رجال الأعمال للحكومة الائتلافية الحالية، استناداً إلى تعقيب أحد أبرز رموز هذه الفئة ثاقب سبانجي، على إعلان تشكيل هذه الحكومة: «إن السفينة عثرت أخيراً على ربانها»[١٠٤].

(٢) ان «الرفاه» يعتبر الحزب الوحيد في تركيا الذي يدعو إلى الوحدة الوطنية بين عنصري الأمة «الترك والأكراد» لحماية البلاد من التمزق الذي تتعرض له في الوقت الراهن، بينما تتخذ تشيللر وحزبها موقفاً أميل إلى موقف الجيش الذي يشن حرباً شعواء ضد «المنشقين» الأكراد راح ضحيتها حتى الآن أكثر من ٢٠ ألف قتيل[١٠٥]. ويلاحظ أن خيار الحسم العسكري والأمني لا تزال له الأولوية في تعامل الحكومة التركية مع المشكلة الكردية، على رغم ما يثيره ذلك من توترات وتعقيدات في علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي على هامش اهتمام الأخير بقضية «انتهاكات حقوق الإنسان» في تركيا. ففي ١٩٩٦/٩/٢٥، وفي مواكبة هجوم كبير شنته قوات تركية قوامها ٢٠ ألف جندي تعززهم الطائرات على مواقع الأكراد في إقليم «تونجلي» الجبلي جنوب شرق تركيا، مما أسفر عن مصرع ٢١ متمرداً من أعضاء حزب «العمال الكردي» المحظور، لقي ١١ معتقلاً من عناصر الحزب مصرعهم وأصيب ١٧ آخرون في أحداث شغب وقعت في اليوم السابق في سجن «دياربكر»، احتجاجاً على تردي الأوضاع في السجون وفشل سياسة الحكومة في تحسينها؛ وكانت السجون التركية قد شهدت في تموز/يوليو ١٩٩٦ حوادث تمرد واضراب عن الطعام احتجاجاً على انتهاكات حقوق الإنسان، وهدد آنذاك البرلمان الأوروبي بقطع المعونات عن تركيا إذا لم تلتزم بتحسينها[١٠٦].

(٣) ان شكوكاً عديدة تحيط بقدرة الحكومة التركية الحالية المعبرة عن «تحالف قلق وغير متجانس» على التعامل مع هذه المشكلات الداخلية بفاعلية أكبر من الحكومات السابقة. وفي حالة إخفاق الحكومة في حل هذه المشكلات أو تخفيف حدتها في غضون «فترة معقولة»، أو بالأحرى في حالة تفكك الائتلاف القائم وانهياره، يتوقع أن الخاسر الأكبر في أي من هاتين الحالتين سيكون حزب «الرفاه» لعجزه آنذاك عن إثبات صحة دعوته قبل مشاركته في الحكم بشأن «أن نظام الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية القائم على التوجهات الإسلامية من منظوره

---

(١٠٤) هويدي، «زواج القرن في تركيا،» ص ١١.

(١٠٥) فؤاد، «أربكان،» ص ٤.

(١٠٦) الأهرام، ١٩٩٦/٩/٢٦، ص ٤.

القومي يشكل البديل الوحيد والفعال لحل المشكلات التي تعانيها تركيا». ومن الوارد في هذا الخصوص أن هذه المسألة كانت واضحة في أذهان تشيللر وآخرين ولا سيما قادة المؤسسة العسكرية وكبار رجال الأعمال لدى قبولهم تشكيل أربكان للحكومة، على أساس أن الإخفاق المتوقع لحزبه في مواجهة هذه المشكلات وفي ترجمة مبادئه و«شعاراته» الإسلامية إلى واقع سوف يضعف كثيراً من جاذبية الأخيرة لدى الناخبين الأتراك في أية انتخابات مقبلة.

ب ـ مواقف القوى الإقليمية والخارجية تجاه حكومة أربكان[١٠٧]

مع مراعاة التحفظ السالف الذكر بشأن صعوبة تقييم أداء حكومة أربكان، لا تزال مواقف القوى الإقليمية والخارجية في معظمها تجاه هذه الحكومة تتصف حتى الآن بأنها «غير مؤاتية» أو تعكس على الأقل قدراً كبيراً من «الحذر والترقب».

على الصعيد الإقليمي، وكما سيتضح في الفصل الأخير من هذه الدراسة، لا تزال الدول العربية تلتزم بموقف «الحذر» إن لم يكن أحياناً «التخوف» من مواقف وسياسات هذه الحكومة إزاء قضايا معينة ذات حساسية للجانب العربي كمشكلة مياه الفرات والاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي والوضع في شمال العراق.

وعلى الصعيد الأوروبي، قرر البرلمان بأغلبية ساحقة في ١٩٩٦/٩/٢٠ تجميد كافة المعونات المالية المقررة لتركيا في الفترة من ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠ بسبب عدم مراعاتها حقوق الإنسان وعدم إحرازها أي تقدم على صعيد الديمقراطية منذ قبولها في النظام الجمركي الموحد وتحولها إلى «مصدر للقلاقل والتوترات في بحر إيجه وقبرص وشمال العراق»؛ وكان قد سبق ذلك صدور حكم من محكمة استراسبورغ بإدانة تركيا لارتكابها جرائم متعلقة بحقوق الإنسان، إبان مذبحة شهدتها إحدى القرى الكردية عام ١٩٩٢[١٠٨].

والجدير بالذكر أن اليونان لعبت دوراً كبيراً في إصدار هذا القرار، ولا سيما مع تزايد حدة توتر علاقاتها مع تركيا سواء بصدد بحر إيجه أو بصدد قبرص التي شهدت في آب/أغسطس ١٩٩٦ مقتل اثنين من القبارصة اليونانيين على يد قوات الأمن بالقسم التركي خلال مظاهرة احتجاج على تقسيم الجزيرة، وأعقب ذلك في ١٩٩٦/٩/٨ مقتل جندي وإصابة آخر من جنود قبرص التركية برصاص أطلق من القطاع القبرصي اليوناني قرب المنطقة العازلة بين شطري الجزيرة[١٠٩].

---

(١٠٧) نذكر القارىء بإعداد هذا التحليل قبل استقالة أربكان في ١٩٩٧/٦/١٨.

(١٠٨) الأهرام، ١٩٩٦/٩/٢١، ص ٤.

(١٠٩) الأهرام، ١٩٩٦/٩/٩، ص ٤.

وعلى صعيد العلاقات التركية ـ الأمريكية، تشير مصادر أمريكية إلى انزعاج الإدارة الأمريكية من وصول أربكان إلى السلطة وخصوصاً في ضوء توجهاته «الإسلامية» وجولته «الإسلامية» التي بدأها بزيارة إيران، حيث وقع في ١٢/٨/١٩٩٦ اتفاقية معها مدتها ٢٢ عاماً وقيمتها ٢٠ مليار دولار لاستيراد ٤ مليارات م^{3} سنوياً من الغاز الطبيعي رغم قانون «داماتو» الأمريكي الذي يحظر مثل هذه الاستثمارات الضخمة في إيران[(١١٠)]، وانزعاجها أيضاً من مشكلات محتملة للتعامل معه. وقد عبر عن هذه الناحية الأخيرة مورتون ابراموتز (Morton Abramowitz) السفير الأمريكي السابق في تركيا بتساؤله: «كيف يمكن للولايات المتحدة أن تتعامل مع دولة حليفة في الأطلسي ـ تركيا ـ يقودها رجل ـ أربكان ـ مناوىء لحلف الأطلسي ومعاد للسامية وإسلامي التوجه، حتى لو كان يتصرف بقدر كبير من التعقل؟» وتزداد حدة هذا الانزعاج بوجه خاص بصدد حلف الأطلسي الذي يعتبر والولايات المتحدة قواعده الجوية في تركيا ذات أهمية حيوية، وأن من شأن قيام أربكان بتحديد عمليات هذه القواعد أو مشاركة المعلومات الاستخبارية للحلف مع دول أخرى كإيران أن «يقلق» الحلف الذي يواجه بالفعل أزمة في تحديد هويته في مرحلة ما بعد انهيار الشيوعية.

ويشير بعض مسؤولي الإدارة الأمريكية إلى أن حرية حركة أربكان ستظل مقيدة بشريكته في الائتلاف تشيللر ذات التوجهات الغربية والعلمانية، وكذلك بالمؤسسة العسكرية التركية القوية ذات المصلحة في مواصلة روابط تركيا بحلف الأطلسي وذات الخبرات السابقة في التدخل في السياسة، وأثر هذه «القيود» في موافقة البرلمان التركي في آب/أغسطس ١٩٩٦ على مد فترة استخدام طائرات الحلف للقواعد التركية في مراقبة منطقة «الحظر الجوي» في شمال العراق، وهو ما كان يعارضه أربكان قبل رئاسته للحكومة على خلاف موقف الولايات المتحدة والجيش التركي. رغم ذلك، ما زال المسؤولون الأمريكيون يبدون اهتماماً بعيد الأجل بالدلالات المحتملة لتطور نتائج حزب «الرفاه» في الانتخابات التركية، ومرحلة ما بعد أربكان.

وعلى حد تعبير ابراموتز وآلان ماكوفسكي (Alan Makovsky) المتخصص في الشؤون التركية والموظف السابق في الإدارة الأمريكية، ويعمل حالياً في «مؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، فإن المقصود بالعبارة الأخيرة في الفقرة السابقة: «ان الولايات المتحدة تعرف الكثير عن أربكان الذي سيلجأ إلى التوفيق والحلول الوسط لإكساب حزبه مزيداً من المصداقية أو لإعداده لانتخابات قادمة وستتغلب المصالح القومية على توجهاته الإسلامية. بيد أنها لا تعرف سوى القليل عن أنصاره وأعضاء

(١١٠) عبرت الخارجية الأمريكية في ٣٠/٩/١٩٩٦ عن انزعاجها أيضاً من زيارة أربكان لليبيا.

حزبه الأصغر سناً، فهؤلاء أكثر راديكالية وربما لم يعبّروا حتى الآن عن توجاتهم الفعلية منتظرين وصولهم إلى المناصب المهمة. ويشكل هؤلاء الشباب موجة المستقبل، ويجب على الحكومة الأمريكية أن تتعامل معهم من هذا المنطلق وليس من منظور مواقفهم الحالية»[١١١].

ج ـ تطور الأزمة السياسية التركية: الصراع بين «الرفاه» والجيش وإسقاط حكومة أربكان

على الرغم من قيام حكومة أربكان المشكلة في ١٩٩٦/٦/٢٩ من حزبه «الرفاه» الإسلامي التوجه وحزب «الطريق الصحيح» العلماني التوجه برئاسة تشيللر على أساس توازن معين بين الحزبين واحتكار الشريك الأصغر «الطريق الصحيح» الوزارات الأساسية كالخارجية والدفاع والتعليم والصناعة ورئاسة الشؤون الدينية التابعة لمجلس الوزراء، ونهوض المؤسسة العسكرية وكذلك الرئيس ديميريل بدور مهم في حفظ هذا التوازن، وعلى الرغم من التوقع السالف الذكر بشأن وجود «مصلحة» أو إدراك مشترك لدى القوى العلمانية المدنية والعسكرية في الإبقاء على هذه الحكومة «فترة معقولة» كي يصطدم «الرفاه» بالمشكلات الداخلية المتراكمة بما يساعد هذه القوى في تجريده من «بريق» شعاراته الإسلامية لدى الناخبين في أي انتخابات مقبلة، إلا أن هذه الحكومة انهارت أو بالأحرى «أطيح بها» في ١٩٩٧/٦/١٨ لدى اضطرار أربكان إلى الاستقالة على أمل أن يتم تكليف تشيللر بخلافته في رئاسة الحكومة بموجب اتفاق الطرفين، وهو ما لم يتحقق بعد وصول الصراع بينه وبين العسكريين إلى ذروة «التأزم».

وجاءت هذه الأزمة كامتداد لأزمة ما بعد انتخابات ١٩٩٥/١٢/٢٤ البرلمانية لتكشف عن ثلاثة أمور أساسية: الوضع السياسي «المهيمن» للمؤسسة العسكرية، وهشاشة الديمقراطية التركية، واستمرار أزمة الهوية في المجتمع والدولة في تركيا، كما يُتوقع أن يكون تشكيل حكومة يلماز الجديدة حلاً مؤقتاً لهذه الأزمة المرشحة للاستمرار نتيجة هذه الأمور الثلاثة وأمور أخرى سيتم التطرق إليها لاحقاً.

د ـ عوامل الإطاحة بأربكان

يمكن تفسير عملية «إقصاء أربكان والاطاحة به» في ما يُوصف بـ «الانقلاب الرابع» في تاريخ تركيا بعد انقلابات ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠ في ضوء «انزعاج» القوى العلمانية التركية وعلى رأسها المؤسسة العسكرية من سياسات وتحركات معينة

---

(١١١) Erlanger, «Islamic Turkey Perturbs West...,» pp. 1 and 7.

لـ «الرفاه» في الداخل والخارج. ففي الداخل تبنى «الرفاه» بعض الاصلاحات والتدابير «الإسلامية» المحدودة ولكن المهمة رمزياً كتقديم مشروع قانون يسمح بحرية ارتداء الحجاب في الجامعات والمكاتب الحكومية والدعوة إلى إعادة «آيا صوفيا» إلى مسجد واقتراح بناء مسجد في ميدان «تقسيم» في قلب «استانبول»(١١٢)، ورأى العسكريون في ذلك خطوة إضافية لتعزيز «تغلغل الرفاه والأربكانية في الاقتصاد عبر اتحاد موسياد (Musiad) ويضم عشرة آلاف شركة إسلامية متنوعة النشاطات، وفي التعليم عبر المدارس الدينية، وفي الجيش والشرطة وأجهزة الحكومة»(١١٣). وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، ورغم أن «الرفاه» وزعيمه لم يدخلا حقيقةً تغييراً جذرياً في السياسة التركية إزاء أوروبا وأمريكا وإسرائيل والعراق وسوريا وإيران وغيرها، إلا أن ميول أربكان الموسومة بـ «الاستعراضية» وبعض تحركاته كزيارته لإيران وليبيا عام ١٩٩٦ ودعوته إلى مجموعة الثماني الإسلامية، وكذلك إعلانه عن «تعاون تركيا في الصناعات والمسائل العسكرية مع إيران أثناء زيارة رافسنجاني لتركيا في ٢١/١٢/ ١٩٩٦ أعطت «انطباعاً بأن تركيا تنتهج سياسة خارجية مزدوجة قد تنتهي بإحداث تحولات حقيقية فيها». وما كان من مصلحة العسكريين السماح باستمرار هذا «الانطباع» في ظل وجود «الرفاه» في الحكم لحرصهم على تأهيل تركيا لأداء دور إقليمي أكبر في إطار التعاون مع إسرائيل وأمريكا، وهو ما يفسر أيضاً الخطوات العديدة التي اتخذوها عام ١٩٩٧ إبان رئاسة أربكان للحكومة على طريق دعم التعاون/ التحالف مع إسرائيل، وكذلك تكثيف التدخل في شمال العراق كوسيلة للضغط على أربكان(١١٤).

وتوالت تصريحات قادة المؤسسة العسكرية منذ نهاية ١٩٩٦ وبداية ١٩٩٧ بشأن «الأصولية الإسلامية كتهديد رئيسي يسبق تهديد حزب العمال الكردي (PKK) للجمهورية التركية العلمانية»(١١٥). وما كان بمقدور هذه المؤسسة القضاء على هذا التهديد عن طريق انقلاب عسكري سافر لتجنب ما قد يثيره ذلك من تعقيدات إضافية في علاقات تركيا مع الغرب خصوصاً بعد تأكيد الخارجية الأمريكية في ١٣ و١٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٧ رفضها فكرة الانقلاب والتلميح بإمكانية فرض حظر تسليحي واسع النطاق على تركيا في حالة قيام هذا الانقلاب(١١٦)، فضلاً عن رد الفعل

---

(١١٢) Economist Intelligence Unit [EIU], *Turkey* (Country Report, 2nd Quarter 1997), p. 10.

(١١٣) رضا هلال، «حقيقة الانقلاب المدني في تركيا...،» الأهرام، ١/٧/١٩٩٧، ص ٧.

(١١٤) Economist Intelligence Unit [EIU], *Turkey* (Country Report, 1st Quarter 1997), p. 14.

(١١٥) EIU, *Turkey* (Country Report, 2nd Quarter 1997), p. 6

(١١٦) الحياة: ١٤/٦/١٩٩٧، ص ٢، و١٨/٦/١٩٩٧، ص ٨.

الداخلي المتوقع في حالة الانقلاب ولا سيما مع زيادة شعبية «الرفاه» كأكبر الأحزاب في البرلمان وشعبية في المجتمع (٣ ملايين عضو)[١١٧]. ولهذا فضلت هذه المؤسسة الإطاحة بـ «الرفاه» عبر مجلس الأمن القومي كهيئة «استشارية» دستورية، وعبر ضغوط وتدابير أخرى، متعاونة في ذلك مع قوى علمانية أخرى.

(١) ضغوط العسكريين عبر مجلس الأمن القومي

شكل اجتماع هذا المجلس الخاضع لهيمنة العسكريين في ١٩٩٧/٢/٢٨ قمة الصراع بينهم وبين «الرفاه»، حيث عبروا فيه عن «إحباطهم المتزايد خلال ثمانية أشهر في ظل حكومة الرفاه الائتلافية باعتبارها سلسلة انتكاسات للجمهورية العلمانية»، وقدموا لأربكان ١٨ مطلباً منها[١١٨]:

- فرض قيود على الدعم المالي الخارجي لـ «الرفاه» وخصوصاً عبر شبكته «المنظور القومي» (Milli Gorus) النشطة في ألمانيا بين العمال الأتراك (وفي ما بعد طالب الجيش بمقاطعة الشركات الإسلامية لأنها تؤيد «الرفاه»).

- إغلاق المدارس الدينية غير الرسمية، وزيادة فترة التعليم الإلزامي من ٥ إلى ٨ سنوات، مما يعني توجيه «ضربة شديدة» إلى مدارس الأئمة والخطباء التي يبلغ عددها ٥٥٠ مدرسة تضم ٥٠٠ ألف طالب (ولا يقتصر خريجوها على العمل كأئمة وخطباء وإنما وصل العديد منهم إلى مراكز عليا في كافة أحزاب يمين الوسط، وتولى بعضهم مناصب وزارية في حكومة أربكان، و٦٧ من هؤلاء الخريجين أعضاء حالياً في البرلمان ومعظمهم في حزب «الرفاه»).

- حظر توظيف المفصولين من الخدمة العسكرية لـ «نشاطهم وارتباطاتهم الإسلامية» في الأجهزة الحكومية.

- إقالة أكثر من ١٦٠ ضابطاً من الجيش من ذوي الاتجاهات الإسلامية.

- الالتزام الكامل والمطلق بالمادة (١٧٤) من الدستور المتضمنة المبادىء الأساسية للجمهورية العلمانية.

- حل أي جماعة إسلامية مسلحة غير رسمية، وتسجيل كافة الأسلحة النارية.

ويُلاحظ في هذا السياق ما يلي:

- ان أربكان رفض في البداية هذه المطالب، مؤكداً «أن السياسات الحكومية

---

(١١٧) الحياة، ١٩٩٧/٥/٧، ص ٨.

(١١٨) EIU, *Turkey* (Country Report, 2nd Quarter 1997), p. 11.

تُصنع في البرلمان وليس في مجلس الأمن القومي»، بيد أنه اضطر تحت ضغوط العسكريين إلى التوقيع في ٥/٣/١٩٩٧ على خطة بتنفيذ هذه المطالب، وأشار آنذاك إلى «أن الرفاه ليس في حالة صراع مع العسكريين»[١١٩].

ـ ان قبول أربكان هذه المطالب وتعهده بتنفيذها، رغم ضغوط كوادر حزبه لرفضها، لا يعود فحسب إلى تزايد ضغوط العسكريين عليه وتناقص الأغلبية البرلمانية لحكومته بفعل توالي انسحاب نوابها وخصوصاً من حزب تشيللر، وإنما يعود أيضاً إلى عاملين آخرين: **أولهما** تقدير أربكان أن وقوع معظم الوزارات المعنية بتنفيذ هذه المطالب ضمن نصيب حزب تشيللر في الحكومة سيتيح لحزبه «الرفاه» مواصلة تدعيم البيروقراطية الحكومية بأنصاره والاستعداد لإجراء انتخابات عامة مبكرة[١٢٠]. **وثانيهما** اعتقاده أن بمقدوره «كسب الوقت» عن طريق التنفيذ التدريجي لمطالب الجيش على ثلاث مراحل، على أمل أن يستكمل العام الثاني لرئاسته للحكومة وربما ليفض الائتلاف مع تشيللر قبل حزيران/يونيو ١٩٩٨ ويدعو إلى انتخابات مبكرة قد يفوز فيها «الرفاه» بأغلبية برلمانية تمكنه من تشكيل حكومة بمفرده[١٢١].

ـ ان جزئية استجابة أربكان لهذه المطالب تمثلت بوجه خاص في تقييد التعليم الديني. فمنذ قبوله هذه المطالب وحتى استقالته، لم يغلق أربكان سوى ١٢٠ مدرسة دينية، بل انه في مظاهرة في استانبول في ١١/٥/١٩٩٧ شارك فيها ٣٠٠ ألف من أنصار حزبه وبعض نوابه ذكر «أن مدارس الأئمة والخطباء يجب عدم إغلاقها»[١٢٢]، بينما استجاب أربكان بدرجة أكبر لمطالب أخرى، حيث وقع في ٢٧/٥/١٩٩٧ على قرار بإقالة ١٦١ ضابطاً وضابط صف من الجيش، ٩٠ بالمئة منهم لهم اتجاهات إسلامية والآخرون لهم انتماءات يسارية[١٢٣]، كما اتخذ الوزراء المعنيون من حزب تشيللر التدابير المطلوبة لتنفيذ هذه المطالب، حيث أصدرت وزيرة الداخلية في ٨/٤/١٩٩٧ أمراً إلى حكام الأقاليم بإغلاق مدارس تحفيظ القرآن غير المرخصة ومكاتب الطرق الصوفية غير المرخص لها، وسبقها وزير الصحة في آذار/مارس ١٩٩٧ بإصدار أمر بتطبيق حظر الحجاب على العاملات في قطاع الصحة العامة[١٢٤]. بيد أن العسكريين عبروا عن عدم رضاهم عن التدابير المتخذة من قبل حكومة أربكان لتنفيذ مطالبهم، باعتبار هذه التدابير غير كافية لـ «حماية العلمانية»، وذلك في الاجتماعات

---

(١١٩) المصدر نفسه.

(١٢٠) المصدر نفسه.

(١٢١) **الحياة**، ١٦/٣/١٩٩٧، ص ٨.

(١٢٢) هلال، «حقيقة الانقلاب المدني في تركيا...،» ص ٧.

(١٢٣) **الأهرام**، ٢٨/٥/١٩٩٧، ص ٤.

(١٢٤) **الحياة**، ٩/٤/١٩٩٧، ص ٨.

اللاحقة لمجلس الأمن القومي في ١٩٩٧/٣/٣١ وفي ١٩٩٧/٤/٢٦ وفي ٢٦/٥/١٩٩٧ وفي ١٩٩٧/٥/٣١.

(٢) تدابير أخرى لضغوط العسكريين على أربكان

كان من ضمن هذه التدابير على الصعيد الداخلي:

ـ استخدام جنرالات الجيش ووسائل الإعلام في توجيه «اتهامات» للشركات الإسلامية التركية الكبرى بـ «تمويل الحركات الأصولية»[١٢٥]. وواكب ذلك إصدار رئاسة الأركان التركية تعليمات في ١٩٩٧/٦/٦ إلى كافة الوحدات العسكرية بعدم التعامل مع شركات السلع الغذائية والكهربائية التابعة لـ «القوى الرجعية»[١٢٦]، وصدور حكم من إحدى المحاكم التركية في ١٩٩٧/٦/١٧ بتجميد ١٠٠ مليون دولار من أرصدة مجموعة من هذه الشركات بدعوى «دعمها مادياً للنشاط الإسلامي»[١٢٧].

ـ قيام المؤسسة العسكرية، لأول مرة منذ تأسيس الجمهورية التركية، بتنظيم ندوات ابتداء من ١٩٩٧/٦/١٠ يُدعى إليها رجال القضاء والصحافة وأساتذة الجامعات ورجال الأعمال والدبلوماسيون لبحث «مخاطر التيار الإسلامي». وتم عقد الندوة الأولى في موعدها المحدد رغم قرار وزير العدل شوكت كازان من «الرفاه» بحظر مشاركة القضاة فيها[١٢٨].

ـ استخدام العسكريين القضاء (المحكمة الدستورية) كوسيلة لحل حزب «الرفاه» على غرار نهجهم السابق في حظر الأحزاب «القانونية» ذات التوجهات الكردية. ففي أيار/مايو ١٩٩٧ رفع الادعاء العام دعوى إلى المحكمة الدستورية مطالباً بحظر «الرفاه» لاتهامه بـ «أنه يعمل على إثارة حرب أهلية وتغيير النظام العلماني للدولة». ومن بين ما تستند إليه هذه الدعوى، انتقاد أربكان في مقابلة مع صحيفة مصرية عام ١٩٩٤ «تركيا العلمانية وأتاتورك»[١٢٩]، ومطالبة الجيش باتخاذ إجراء قانوني ضد النائب في «الرفاه» شوقي يلماز لاهانته القوات المسلحة في كلمة كان قد ألقاها قبل أربع سنوات[١٣٠].

---

(١٢٥) الحياة، ١٩٩٧/٦/١٨، ص ٦.

(١٢٦) الأهرام، ١٩٩٧/٦/٧، ص ٥.

(١٢٧) الأهرام، ١٩٩٧/٦/١٨، ص ٤.

(١٢٨) الأهرام، ١٩٩٧/٦/١١، ص ٥.

(١٢٩) EIU, *Turkey* (Country Report, 2nd Quarter 1997), p. 7.

(١٣٠) الأهرام، ١٩٩٧/٦/٧، ص ٥.

(٣) دور الرئيس ديميريل في إسقاط حكومة أربكان

كان من أبرز معالم هذا الدور ما يلي:

ـ زيادة الضغوط التي كان أربكان يتعرض لها من جانب العسكريين. فقبل أربعة أيام من اجتماع مجلس الأمن القومي في ٢٦/٤/١٩٩٧ لمناقشة مدى التزام الحكومة بقرارات ٢٨/٢/١٩٩٧، عبر ديميريل في ٢٢/٤/١٩٩٧ عن أسفه «لأن الدستور لا يخوله الحق في الدعوة لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة باعتبارها السبيل الوحيد لتجاوز التوتر القائم بين الحكومة التي يرأسها أربكان زعيم حزب «الرفاه» الإسلامي والجيش التركي واقحام الدين في السياسة واستخدامه أداة للوصول إلى أغراض بعينها»، مطالباً إياه بـ «تلطيف النبرة الإسلامية في خطابه السياسي»[١٣١].

ـ قيام ديميريل بعد تلقيه استقالة أربكان في ١٨/٦/١٩٩٧ بتكليف مسعود يلماز بتشكيل الحكومة الجديدة بدلاً من تشيللر التي كان أربكان قد اتفق معها على خلافته في رئاسة الحكومة المشكلة من حزبيهما. وكان أربكان قبيل تقديم استقالته قد عبر عن ثقته باستمرار هذه الحكومة برئاسة تشيللر مع تمسك الحزبين ببروتوكول الائتلاف بينهما وتمتعهما آنذاك بالأغلبية البرلمانية اللازمة[١٣٢].

وكان اتفاق أربكان وتشيللر في ١٢/٦/١٩٩٧ يقضي بتسلم الثانية رئاسة الحكومة ابتداء من ١٨/٦/١٩٩٧ وحتى إجراء انتخابات عامة مبكرة خلال «فترة معقولة» في تشرين الأول/أكتوبر أو كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ ـ أي قبيل صدور حكم المحكمة الدستورية في دعوى حظر «الرفاه»[١٣٣]. ومع عدم تحقق هدفها، رفضت تشيللر في ٢١/٦/١٩٩٧ دعوة يلماز لها لـ «لانضمام إلى حكومته ونسيان التوترات والخلافات السابقة بينهما، وتوحيد القوى (العلمانية) لانقاذ النظام عبر تشكيل حكومة مصالحة وطنية ذات قاعدة عريضة»، واعتبرت «أن تكليف يلماز بتشكيل الحكومة إهانة للديمقراطية وانقلاب نفذه الرئيس ديميريل»[١٣٤].

(٤) الأحزاب التركية والأزمة السياسية الداخلية

لم يكن يساند أربكان في صراعه مع العسكريين من خارج حكومته سوى ٧ نواب في حزب «الوحدة الكبرى» (BBP) الإسلامي القومي برئاسة محسن يازجي أوغلو، وكانت هذه المساندة مهمة لأربكان نظراً إلى توالي الانشقاقات عن حكومته ولا

---

(١٣١) **الأهرام**، ٢٣/٤/١٩٩٧، ص ٥.

(١٣٢) **الحياة**، ١٨/٦/١٩٩٧، ص ٦.

(١٣٣) **الحياة**، ١٤/٦/١٩٩٧، ص ٦.

(١٣٤) **الأهرام**، ٢٢/٦/١٩٩٧، ص ٤.

سيما من «الطريق الصحيح» (DYP) على النحو المبين في الجدول رقم (٣) في الملحق. وقد ظهرت هذه الأهمية في إنقاذ الحكومة من السقوط في ٢٠/٥/١٩٩٧ لدى رفض البرلمان مذكرة تقدمت بها أحزاب المعارضة العلمانية لتوجيه اللوم إلى الحكومة، وكان من شأن قبولها التمهيد بسحب الثقة منها في غضون أسبوعين[١٣٥].

أما الأحزاب اليسارية واليمينية العلمانية الممثلة في البرلمان فسعت إلى إسقاط حكومة أربكان باستخدام أساليب «ديمقراطية» ولو شكلياً أو قانونياً وأخرى «غير ديمقراطية» بالانحياز إلى العسكريين:

ـ **الأساليب الديمقراطية البرلمانية** تمثلت في قيام نواب هذه الأحزاب خلال عمر هذه الحكومة بست محاولات لحجب الثقة عنها في البرلمان عن طريق تقديم مذكرات بتوجيه اللوم إليها[١٣٦]. وباستثناء الأولى منها المرتبطة بزيارة أربكان لليبيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، تعلقت هذه المذكرات بقضايا داخلية كقضية «Susurluk» الأمنية التي تفجرت في الشهر اللاحق بعد مصرع مسؤول أمني كبير وزعيم لـ «المافيا» وبرلماني حكومي في حادث سيارة[١٣٧]، وتعلقت في معظمها باتهام الحكومة ورئيسها بـ «تقسيم تركيا إلى علمانيين وإسلاميين وتقويض المبادىء العلمانية للدولة والتراجع عن الاصلاحات الغربية الحديثة».

ـ **الأساليب السياسية** شملت محاولات قادة هذه الأحزاب منذ نيسان/ابريل ١٩٩٧ تشكيل حكومة لا يشارك فيها الرفاه. ولهذا الغرض قام بولنت أجاويد زعيم اليسار الديمقراطي في ٢٩/٤/١٩٩٧ باتصالات مع باقي قادة هذه الأحزاب وعلى رأسهم يلماز الذي وجه بدوره «نداء» إلى جميع الأحزاب عدا «الرفاه» من أجل إجراء مباحثات لتشكيل حكومة بديلة[١٣٨]. وتواصلت هذه المحاولات في الشهر اللاحق مع إعلان أجاويد ويلماز ودنيز بايكال زعيم «الشعب الجمهوري» في ٩/٥/١٩٩٧ دعمهم لمحاولة ياليم أريز وزير الصناعة والتجارة المستقيل من حكومة أربكان تشكيل حكومة جديدة من الأحزاب العلمانية[١٣٩].

---

(١٣٥) **الحياة**، ٣١/٥/١٩٩٧، ص ١.

(١٣٦) فهمي هويدي، «الحكومة الخفية في تركيا،» **الأهرام**، ٢٠/٥/١٩٩٧، ص ١١.

(١٣٧) انسحب نواب «الوطن الأم» من اللجنة البرلمانية المشكلة للتحقيق في هذه القضية في آذار/مارس ١٩٩٧ لتقديرهم «أن عمل اللجنة وتقريرها عكسا مصالح حزبي الحكومة في الإبقاء عليها»، معلنين أنهم سيقدمون تقريرهم الخاص بشأن هذه القضية. لمزيد من التفاصيل، انظر:
EIU, *Turkey* (Country Report, 2nd Quarter 1997), p. 13.

(١٣٨) **الحياة**، ٣٠/٤/١٩٩٧، ص ١ و٦.

(١٣٩) **الأهرام**، ١٠/٥/١٩٩٧، ص ٤.

ـ **الأساليب غير الديمقراطية** تمثلت في لجوء هذه الأحزاب وقادتها إلى «تحريض الجيش وتشجيعه على التصدي لـ «الرفاه» وإخضاعه لضغوط متتالية حتى لو أدى ذلك إلى تدخل الجيش وإجهاض التجربة الديمقراطية». فهذه الأحزاب رحبت ببيان مجلس الأمن القومي الصادر في ١٩٩٧/٢/٢٨ وما فرضه من مطالب على أربكان، واعتبرت «أن الديمقراطية ربحت في هذا الاجتماع من حيث إجبار أربكان على التراجع عن تحركات رجعية تستهدف النيل من النظام الديمقراطي العلماني القائم وتهيئة الأوضاع لإقامة نظام غير عصري»[١٤٠]. وفي ١٩٩٧/٤/٢٥ دعا أجاويد إلى إقالة حكومة أربكان واستبدالها بمجلس الأمن القومي»، وجاءت هذه الدعوة في إطار «مماطلة» أربكان في تنفيذ مطالب الجيش واستقالة وزيري الصناعة والتجارة والصحة من الحكومة وتهديد قائد قوات الدرك في الأناضول بـ «أنه سيحارب «الرفاه» كما حارب حزب العمال الكردي»[١٤١]. وهذه الدعوة الأقرب إلى «تحريض الجيش على القيام بانقلاب عسكري»، كان يلماز بدوره قد وجه دعوة مماثلة لها في ١٩٩٧/٤/٣ لدى تحذيره من «مخاطر اندلاع حرب أهلية وشيكة في تركيا بسبب الخلافات بين حكومة أربكان وقادة الجيش» ودعوته إلى «مصالحة علنية بين الطرفين لتفادي جر تركيا إلى حرب أهلية»[١٤٢]، ذلك أن الأجواء «المتوترة» القائمة آنذاك بين الطرفين ما كانت لتسمح بتحقيق هذه «المصالحة» خصوصاً مع تزايد تهديدات قادة الجيش بـ «استخدام القوة إذا اقتضت الضرورة لوقف الأنشطة الإسلامية التي اكتسبت قوة دافعة باتجاه انتفاضة أهلية تهدد المبادىء الرئيسية للجمهورية التركية» على حد تعبير الجنرال فيظي توركيري في ١٩٩٧/٦/١٢[١٤٣].

٥ ـ تشكيل حكومة يلماز وأهدافها وتدابيرها

نال يلماز تكليف الرئيس ديميريل في ١٩٩٧/٦/٢٠ بتشكيل حكومة جديدة، وشكلها في ١٩٩٧/٦/٢٩ وصدق الأخير على توزيع جميع أعضائها في اليوم التالي حيث أعلن الأول «أن حكومته ستنتهج سياسة تقوم على احترام القيم المدنية الديمقراطية الليبرالية والتمسك بالمبادىء العلمانية» وشدد على «أنه عازم على التغلب على المشكلات التي تواجه تركيا»[١٤٤]. وكما يتضح من الجدول رقم (٢) في الملحق، تضم هذه الحكومة ٣٨ وزيراً، ويشارك فيها «الوطن الأم» وله ٢١ حقيبة وزارية بما

(١٤٠) فهمي هويدي، «فضيحة العلمانية في تركيا،» **الأهرام**، ١٩٩٧/٣/١١، ص ١١.
(١٤١) رضا هلال، «التانجو الأخير لأربكان،» **الأهرام**، ١٩٩٧/٤/٣٠، ص ٤.
(١٤٢) **الأهرام**، ١٩٩٧/٤/٤، ص ٤.
(١٤٣) **الأهرام**، ١٩٩٧/٦/١٣، ص ٤.
(١٤٤) **الحياة**، ١٩٩٧/٦/٢٢، ص ٨.

فيها رئاسة الوزراء (يلماز) ووزارات الداخلية والسياحة والصحة والأشغال العامة والإسكان والزراعة والطاقة والبيئة والعدل، و«اليسار الديمقراطي» وله ١١ حقيبة بما فيها النائب الأول لرئيس الوزراء (بولنت أجاويد) ووزارات الخارجية (اسماعيل جيم) والمالية والتعليم والثقافة والعمل، و«تركيا الديمقراطية» ولا يتولى رئيسه حسام الدين جندورك أي منصب وزاري، ولكن للحزب خمس حقائب منها نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع (عصمت سيزجين) ووزارة النقل والمواصلات، فضلاً عن المستقل ياليم أريز ويتولى وزارة الصناعة والتجارة ـ منصبه نفسه في حكومة أربكان السابقة قبل استقالته منها ومن «الطريق الصحيح». وتضم الحكومة ١٨ وزير دولة، منهم ١١ من حزب يلماز و٤ من حزب أجاويد و٣ من حزب جندورك[١٤٥].

وفازت الحكومة الجديدة بثقة البرلمان في ١٩٩٧/٧/١٢ بأغلبية ٢٨١ صوتاً مقابل ٢٥٦ صوتاً، وذلك بفضل الانشقاقات المتتالية في حزب تشيللر، واختيار يلماز بعض رموز المنشقين في حكومته، وقرار حزب «الشعب الجمهوري» بالتصويت لصالح الحكومة رغم رفضه المشاركة فيها، وتأييد النواب المستقلين المنشقين بوجه خاص من حزب تشيللر للحكومة، كما أن ٩ من نواب «الرفاه» قدموا دعماً غير مباشر للحكومة بالامتناع عن التصويت[١٤٦]. وتعهد يلماز فور نيل ثقة البرلمان بحكومته بـ «إعطاء الأولوية لإعادة توحيد البلاد التي مزقتها الخلافات الدينية والسياسية»[١٤٧]، وجاء هذا كامتداد لتأكيده في ١٩٩٧/٧/٢ «أن حكومته ستواصل الحملة التي بدأها الجيش ضد الإسلاميين، ولن تسمح للأصولية بالعودة من جديد، ولن تمنح الإسلاميين فترة راحة»[١٤٨].

إضافة إلى بدء التحقيق من قبل وزير الداخلية الجديد في ١٩٩٧/٧/١ مع مسؤولين سابقين في الأمن التركي بتهمة «تشكيل منظمة داخل الشرطة للتنصت على هواتف كبار جنرالات الجيش ونقل خططهم لمكافحة الأصولية إلى أربكان»[١٤٩]، وإيقاف تنفيذ بعض الخطوات الإسلامية «الرمزية» التي كان قد اتخذها الأخير إبان رئاسته للحكومة كقرار وزير الثقافة الجديد في ١٩٩٧/٧/٢ بوقف عملية ترميم مسجد باستانبول، وقرار وزير المالية الجديد في ١٩٩٧/٧/١٨ بحظر ارتداء العاملات في وزارته الملابس الإسلامية (الحجاب)[١٥٠]، شكلت مكافحة التعليم الديني مجالاً

---

(١٤٥) الحياة، ١٩٩٧/٧/١، ص ٦، والأهرام، ١٩٩٧/٧/١، ص ٥.

(١٤٦) الأهرام: ١٩٩٧/٧/١٣، ص ٥، و١٩٩٧/٧/١٤، ص ٥.

(١٤٧) الأهرام، ١٩٩٧/٧/١٤، ص ٥.

(١٤٨) الأهرام، ١٩٩٧/٧/٣، ص ٥.

(١٤٩) الحياة، ١٩٩٧/٧/٣، ص ٨، والأهرام، ١٩٩٧/٧/٤، ص ٤.

(١٥٠) الحياة، ١٩٩٧/٧/٣، ص ٨، والأهرام، ١٩٩٧/٧/١٩، ص ٥.

أساسياً لتحرك حكومة يلماز لتحقيق هدفها الرئيسي في «مكافحة الأصولية» وحماية العلمانية. ويُلاحظ هنا ما يلي:

أ ـ ان أول مشروع قانون تقدمت به هذه الحكومة إلى البرلمان في ١٩٩٧/٧/٢٢ تعلق بمد فترة التعليم الإلزامي من ٥ إلى ٨ سنوات بغرض الحد من إقبال تلاميذ هذا التعليم على الالتحاق بالمدارس الدينية الإسلامية لتخريج الأئمة والخطباء، وبالتالي خفض عدد هذه المدارس ويعتبرها العلمانيون «المصدر الرئيسي لحصول «الرفاه» على كوادره ومسانديه»[١٥١]. وفي مقابل تأييد الرئيس ديميريل لهذا المشروع في ١٩٩٧/٧/٢٦[١٥٢] وكذلك مجلس الأمن القومي في اجتماعه في اليوم السابق بتأكيده «أن النظام الحالي للتعليم الإلزامي يتعارض مع أهداف دولة تركيا العلمانية ومبادئها وضرورة مكافحة مختلف صور النشاطات الأصولية المهددة للنظام العلماني للدولة»[١٥٣]، حاول «الرفاه» دون جدوى عرقلة هذا المشروع الذي رفضته في ١٩٩٧/٨/٥ اللجنة البرلمانية للتعليم التي يسيطر عليها نواب الحزب باعتباره «مخالفاً للدستور» ولكن الطبيعة الاستشارية للجنة لم تمكنه من عرقلة إقراره[١٥٤].

ب ـ ان موافقة البرلمان على هذا القانون في ١٩٩٧/٨/١٦ بأغلبية ٢٧٧ عضواً مقابل اعتراض ٢٤٢ عضواً[١٥٥]، تبعها وما يزال قيام الإسلاميين بمظاهرات في مدن تركية عدة احتجاجاً على هذا القانون. وهذه المظاهرات، وبدأت منذ عرض مشروع القانون على البرلمان، ترتبط بها الظواهر التالية:

ـ تحذير يلماز وأوساط علمانية أخرى حزب «الرفاه» من «تبني أسلوب تحريض الجماهير على غرار جبهة الانقاذ الجزائرية ضد الحكومة التركية بسبب قضية التعليم»[١٥٦].

ـ تهديد يلماز في ١٩٩٧/٩/٣٠ بـ «إنزال عقوبات أشد على الإسلاميين المتورطين في الاحتجاجات والدعاية الدينية ضد حكومته»، وواكب ذلك الإعلان عن «شروع وزارة العدل في صياغة مشروع قانون يتضمن فرض عقوبات تصل إلى السجن على المتظاهرين الإسلاميين والمطالبين بتطبيق الشريعة». وكانت تركيا قد ألغت عام ١٩٩١ المادة (١٦٣) من قانون العقوبات التي كانت تفرض قيوداً صارمة على

(١٥١) الأهرام، ١٩٩٧/٧/٢٣، ص ٤.
(١٥٢) الأهرام المسائي، ١٩٩٧/٧/٢٧، ص ٢.
(١٥٣) الأهرام، ١٩٩٧/٧/٢٦، ص ٤.
(١٥٤) الحياة، ١٩٩٧/٨/٦، ص ٦.
(١٥٥) الأهرام، ١٩٩٧/٨/١٨، ص ٥.
(١٥٦) الأهرام، ١٩٩٧/٨/١، ص ٤.

النشاطات والدعاية الدينية[157].

ـ إخفاق محاولة يلماز الرامية إلى «إبعاد العسكريين عن التدخل في الصراع ضد الإسلاميين»، وذلك بعد أن أصبح العسكريون «طرفاً أساسياً في العملية السياسية وفي هذا الصراع». ففي ٢٦/٨/١٩٩٧ حث يلماز المؤسسة العسكرية على عدم التدخل في «المعركة مع الإسلاميين» وإسناد هذه المهمة لائتلافه الحكومي لأن «هذه مهمة الحكومة، والجيش التركي يجب أن يتفرغ لحزب «PKK» وحماية أمن البلاد وألا يبذل أي جهد خاص لمواجهة النشاط الإسلامي»[158]. وبعد ثلاثة أيام فقط من هذه الدعوة، وبعد يوم واحد من اندلاع مظاهرات إسلامية في استانبول وبورصة وقونيا وثلاث مدن أخرى في شرق تركيا احتجاجاً على قانون التعليم، حرص رئيس الأركان التركي اسماعيل حقي إبان حضوره عرضاً عسكرياً ضخماً في أنقرة في ٢٩/٨/١٩٩٧ بمناسبة «يوم النصر» على تأكيد «أن الجيش يواصل أداء واجبه كضامن لسلامة الجمهورية التركية الديمقراطية العلمانية التي تركها أتاتورك أمانة في عنقه»[159].

٦ ـ مشكلات حكومة يلماز واحتمالات تطور الأزمة التركية

بصرف النظر عن التوافق المصلحي بين هذه الحكومة بأحزابها ومسانديها في البرلمان وخارجه، وبين المؤسسة العسكرية ورئاسة الجمهورية في مكافحة «الأصولية الإسلامية»، يبدو تشكيل هذه الحكومة كمخرج مؤقت من أزمة النظام التركي، بمعنى أنها ستكون على الأرجح «قصيرة العمر» ولن تستمر حتى موعد إجراء الانتخابات القادمة عام ٢٠٠٠، مما قد ينذر في المستقبل القريب بتجدد مشكلة «الفراغ السياسي». وحتى لو استمرت هذه الحكومة بعض الوقت لتقدير هذه القوى أنها أفضل بديل ممكن لتجنب «مخاطر» إجراء انتخابات مبكرة، فإن ذلك لن يقترن به على الأرجح تمتع هذه الحكومة بقدرة حقيقية على حل هذه الأزمة وتداعياتها. ويستند هذا التقدير إلى اعتبارات عديدة منها:

أ ـ تعقد المشكلات الداخلية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بدرجة لا يُتوقع معها أن يكون حظ حكومة يلماز أفضل من الحكومات التركية السابقة في مواجهتها.

ب ـ عوامل الضعف الكامن في الحكومة الائتلافية الحالية والمرتبطة من ناحية بمحدودية الأغلبية البرلمانية للحكومة والتي قُدرت في ١/٧/١٩٩٧ بـ ٢٧٩ مقعداً من

---

(١٥٧) **الأهرام**، ١/١٠/١٩٩٧، ص ٤، **والحياة**، ١/١٠/١٩٩٧، ص ٨.

(١٥٨) **الأهرام**، ٢٧/٨/١٩٩٧، ص ٤.

(١٥٩) **الحياة**،٣١/٨/١٩٩٧، ص ١.

مجموع ٥٥٠ مقعداً ومنها مقعدان شاغران، أي بنسبة ٥٠,٧ بالمئة من المجموع، وتوزعت بواقع ١٣٢ مقعداً لـ «الوطن الأم» و٦٧ لـ «اليسار الديمقراطي» و١٥ لِـ «تركيا الديمقراطية» و٤٩ لـ «الشعب الجمهوري» و٢ لـ «حزب الأمة» و١٤ لِـ «المستقلين»[١٦٠]. ومن ناحية ثانية يثور احتمال فقد الحكومة هذه الأغلبية المحدودة في ظل ظاهرة التنقل المستمر للنواب من حزب إلى آخر والتي تعانيها كافة الأحزاب التركية على النحو المبين في الجدول رقم (٣) في الملحق. ومن ناحية ثالثة فإن تباين رؤى أحزاب الائتلاف اليمينية وتوجهاتها (الوطن الأم ـ تركيا الديمقراطية) واليسارية (اليسار الديمقراطي من داخل الائتلاف والشعب الجمهوري من خارجه) يثير احتمال تعرض هذا الائتلاف مستقبلاً للانهيار في حالة مواجهة مشكلة معينة داخلية أو خارجية تختلف بصددها تصورات هذه الأحزاب لكيفية التعامل معها، وكذلك في حالة عدم وفاء يلماز بمطالب معينة لشركائه في الائتلاف أو مسانديه في البرلمان. ومن ذلك أن يلماز عند توليه رئاسة الحكومة كان قد تعهد بإجراء انتخابات عامة مبكرة في ربيع ١٩٩٨، وجاء ذلك كحل وسط بينه وبين بايكال زعيم «الشعب الجمهوري» الذي كان يشترط لتقديم دعمه للحكومة عند التصويت على الثقة بها إجراء هذه الانتخابات خلال ثلاثة أشهر، ولكن يلماز عاد في ١٩٩٧/٨/٢٢ ليصرح بـ «أنه يفضل إجراءها في خريف أو أواخر ١٩٩٨ ما لم تكن هناك ضغوط لإجرائها في الربيع»[١٦١]. وفي حالة تراجع يلماز عن هذا التعهد لتقديره أن الفائز الأول في أي انتخابات مبكرة سيكون «الرفاه» ـ ما لم يتعرض الأخير للحظر، يُحتمل تخلي بايكال عن دعم الحكومة خصوصاً أن حزبه لا يشغل أي مناصب وزارية فيها، فضلاً عن صراعه مع أجاويد بشأن توحيد اليسار التركي وقيادته.

ج ـ إمكانية نشوب خلافات بين المؤسسة العسكرية وحكومة يلماز سواء نتيجة ما سبق ذكره بشأن «التوجهات الاستقلالية» للأخير ومحاولته إبعاد هذه المؤسسة عن الصراع الداخلي ضد الإسلاميين، أو نتيجة تبني بعض أطراف الائتلاف مثل أجاويد وسيزجين توجهات مختلفة بدرجة أو بأخرى عن توجهات المؤسسة العسكرية الأكثر ارتباطاً بالتوجهات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عموماً وإزاء العراق خصوصاً[١٦٢].

د ـ وضع حزب «الرفاه» يثير تساؤلات عدة حول قدرة حكومة يلماز على الاستمرار فترة يُعتد بها حول العلاقة المستقبلية بين المؤسستين السياسية والعسكرية في

(١٦٠) محمود السيد الدغيم، «الصراع مع أربكان على المسرح السياسي التركي،» **الحياة**، ١٩٩٧/٧/٦، ص ١٨.

(١٦١) **الأهرام**، ١٩٩٧/٨/٢٣، ص ٥.

(١٦٢) سامي شورش، «تركيا في ظل الحكومة اليمينية ـ اليسارية...،» **الحياة**، ١٩٩٧/٧/٦، ص ١٢.

تركيا وذلك في ضوء ما يلي:

ـ ان استبعاد «الرفاه» من المشاركة في السلطة، رغم كونه الحزب الأول في البرلمان والأكثر «شعبية» في المجتمع حيث يقدر بعضهم زيادة عدد أعضائه إلى حوالى ٤ ملايين عضو في نهاية ١٩٩٦ مقارنة بـ ٢,٥ مليون عضو قبل تشكيله الحكومة السابقة[١٦٣]، يعيد إلى الأذهان خبرة حكومة يلماز وتشيللر الائتلافية التي استمرت أقل من ثلاثة أشهر من ١٢/٣/١٩٩٦ إلى ٦/٦/١٩٩٦ رغم تقارب أو وحدة التوجهات العلمانية الغربية لحزبيهما، فما بالك بحكومة يلماز الحالية بجمعها بين أحزاب يمينية ويسارية؟

ـ ان «الرفاه»، بما يتصف به نوابه من درجة كبيرة من انضباط والتزام حزبيين وحرص على المشاركة في جلسات البرلمان، سيمارس ـ ما لم يتعرض للحظر ـ معارضة نشطة لحكومة يلماز في البرلمان (وخارجه) وبخاصة بصدد مشروعات قوانين تعرضها هذه الحكومة وتتعارض مع توجهات الحزب. ومن الوارد ألا يقتصر الدعم الذي سيناله «الرفاه» في هذا الخصوص على نواب حزب «الوحدة الكبرى» الإسلامي التوجه أو نواب حزب تشيللر خصوصاً في ظل إعادة الحكومة «فتح ملفات الفساد واستغلال النفوذ» للأخيرة إبان رئاستها للحكومة قبل انتخابات ١٩٩٥[١٦٤]، إذ ان هذا الدعم ربما يقدمه أيضاً بعض نواب «الجناح المحافظ/الإسلامي» في حزب يلماز نفسه، ولو بالامتناع عن التصويت عند عرض هذه المشروعات.

ـ ان الدعوى المرفوعة منذ أيار/مايو ١٩٩٧ أمام المحكمة الدستورية لحظر «الرفاه» لاتهامه بـ «إهدار النظام العلماني وجر البلاد إلى حرب أهلية»، وبصرف النظر عما إذا كان الحكم المتوقع صدوره في نهاية هذا العام سيكون بحظر الحزب أو الإبقاء عليه، مسألة تثير في حد ذاتها أكثر من تساؤل بشأن مدى ديمقراطية النظام التركي ومدى صحة اعتبار تشكيل حكومة يلماز «حلاً ديمقراطياً ودائماً» لأزمة هذا النظام. وتختلف التوقعات في هذا الخصوص بين توقع سير العسكريين في هذا الطريق ضد «الرفاه» إلى نهايته بحظره ومنع إعادة تأسيسه تحت مسمى جديد ومنع قادته وكوادره من مزاولة أي عمل سياسي على الرغم من التأثيرات السلبية المحتملة لـ «استئصال الرفاه» على مسار استقرار الدولة التركية[١٦٥]، وبين توقع عكس ذلك على أساس

---

(١٦٣) باهر شوقي، «تركيا: الأزمة وخيار الإصلاح،» **الأهرام/ ملحق الجمعة**، ٢٥/٤/١٩٩٧، ص ٤.

(١٦٤) Economist Intelligence Unit [EIU], *Turkey* (Country Report, 3rd Quarter 1997), p. 12.

(١٦٥) سامي شورش، «الجيش التركي لن يكتفي بإخراج الرفاه من السلطة،» **الحياة**، ١٥/٦/١٩٩٧، ص ١٢.

تقدير العسكريين و«مخاوفهم من رد الفعل المتوقع» في حالة اتخاذ تلك الخطوة[١٦٦].

وبافتراض تحقق التوقع الأخير، وانهيار حكومة يلماز أو اضطرار الأحزاب «العلمانية» والعسكريين إلى قبول إجراء انتخابات مبكرة وحصول «الرفاه» فيها على أغلبية أكبر مما حققه في انتخابات ١٩٩٥، يبرز احتمالان: **أولهما**، والأكثر ترجيحاً، يتعلق بعودة النظام التركي إلى معاناة تجربة ما بعد انتخابات ١٩٩٥ نفسها بما فيها من مواجهة بين «الرفاه» والأحزاب العلمانية والعسكريين، وبما سيعنيه ذلك من معاناة هذا النظام من عدم استقرار سياسي وحكومي يعكس بالأساس عمق أزمة الهوية في الدولة والمجتمع[١٦٧]. **وثانيهما** يرتبط بتوقع بعض المصادر التركية والأمريكية «أن اضطرار الجيش في تلك الحالة إلى التدخل المباشر لإبعاد الرفاه عن الحكم على غرار ما حدث في الجزائر، وما سيتبعه من تصرف الحزب كجبهة الإنقاذ الجزائرية، سوف يحول تركيا إلى نموذج مشابه للجزائر»[١٦٨].

ولن يتحقق على الأرجح هذا الاحتمال الأخير، بالنظر إلى عوامل عدة منها عمق التجربة السياسية لـ «الرفاه» وثراؤها، فضلاً عما أثبته حتى الآن من «مرونة» في التعامل مع ضغوط المؤسسة العسكرية وحرص على عدم وصول علاقته بها إلى نقطة «المواجهة/ الصدام». ويرتبط بذلك تقدير «الرفاه» وغيره من القوى والأحزاب التركية للدلالة السياسية للأزمة الأخيرة بين المؤسسة العسكرية وحكومة أربكان، وهذه الدلالة التي ستظل ملازمة للنظام التركي تتعلق بتحديد المكانة الحقيقية لهذه المؤسسة وقيادتها في الحياة السياسية التركية باعتبارها «ذات مرتبة تتكثف فيها سلطة عليا تقع فوق الدستور ومؤسسات الدولة والهيئات المنتخبة. وان ما يُقال عن وظيفة هذه المؤسسة كحام للجمهورية العلمانية وضامن للاستقرار في حالة عجز السلطة المدنية واستفحال الخلاف السياسي إلى درجة الشلل أو الانفجار ليس إلا صفات جانبية نابعة من ذلك الجوهر الأساسي»[١٦٩].

رابعاً: تجدد النخبة السياسية التركية والخلفية الاجتماعية والسياسية لعدد من عناصرها

في ضوء التحديد السابق لمستويات النخبة السياسية في تركيا، تعرض الدراسة أبرز السمات الاجتماعية والسياسية لبعض أعضاء هذه النخبة: أربكان وتشيللر

(١٦٦) EIU, *Turkey* (Country Report, 2nd Quarter 1997), p. 7.

(١٦٧) فهمي هويدي، «أزمة تركيا مرشحة للاستمرار،» **الأهرام**، ١٩٩٧/٦/٢٤، ص ١١.

(١٦٨) **الحياة**، ١٩٩٧/٦/٢١، ص ٦، وهلال، «حقيقة الانقلاب المدني في تركيا...،» ص ٧.

(١٦٩) صالح بشير، «ليس الجزائريون من قلد الأتراك...،» **الحياة**، ١٩٩٧/٦/١٨، ص ١٩.

ويلماز. ويعود اختيار هؤلاء إلى توافر البيانات بشأنهم، وأهميتهم، ونفوذهم السياسي والحزبي، فضلاً عن تبنيهم ـ سواء من موقع المعارضة أو المشاركة في السلطة ـ مواقف معينة بصدد علاقات تركيا بالمنطقة العربية.

ومن الملاحظ أنه، على رغم انتماء الكثير من أعضاء النخبة التركية إلى «الجيل القديم» ولو بالمعيار الزمني مثل أربكان وأجويد زعيم «اليسار الديمقراطي» واردال اينونو الزعيم السابق لـ (الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» وألب أرسلان توركيش زعيم «الحركة القومية»، فقد انضمت إلى صفوف النخبة في السنوات القليلة الماضية عناصر جديدة عبر قنوات متعددة مثل تشيللر ويلماز ومراد قارايالشين الزعيم السابق لـ «الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» ودنيز بايكال زعيم «الشعب الجمهوري». ويعني ذلك أن هذه النخبة قادرة نسبياً على التجدد عن طريق إضافة عناصر جديدة إليها عبر آليات متنوعة كالأحزاب والنقابات والجماعات وغيرها.

ولا يقتصر هذا التجدد على المستوى الوزاري فحسب، وإنما يشمل أيضاً المستوى البرلماني والمستوى المحلي. فعلى المستوى البرلماني، ثمة زيادة ملحوظة في عدد النواب الجدد منذ عام ١٩٨٣، حيث بلغ عدد هؤلاء ٣٤١ نائباً بنسبة ٨٥,٢ بالمئة من إجمالي النواب (٤٠٠ نائب) في الفترة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٧)، و٢٢٧ نائباً بنسبة ٥٠,٤ بالمئة من إجمالي ٤٥٠ نائباً في الفترة (١٩٨٧ ـ ١٩٩١)[(١٧٠)]. واستمر هذا الاتجاه في انتخابات ١٩٩٥ حيث لم يقتصر التجديد على دخول عدد كبير (١٥٨) من أعضاء «الرفاه» في البرلمان والعديد منهم من الوجوه الجديدة، بل ومن هؤلاء ٤٠ نائباً من أصول كردية بنسبة ٢٨,٦ بالمئة من مجموع النواب الأكراد في البرلمان (١٤٠ نائباً)، وكذلك نواب من العلويين على رأسهم عز الدين دوغان[(١٧١)]، بل امتد أيضاً إلى نواب الأحزاب الأخرى بما فيها حزب «الطريق الصحيح» الذي انفرد عن غيره في هذه الانتخابات بترشيح أحد أبرز أثرياء اليهود الأتراك جافي قمحي الذي أضحى بفوزه أول نائب غير مسلم في البرلمان، منذ ما يزيد على ٣٨ عاماً[(١٧٢)].

١ ـ نجم الدين أربكان

نجم الدين أربكان (Necmettin Erbakan)، رئيس حزب «الرفاه» (RP)، الإسلامي التوجه من منظور قومي، أو بحسب تعبير بعضهم عن الحزب كـ «حزب وطني له مرجعيته الإسلامية بالمفهوم الحضاري وليس الديني التقليدي»[(١٧٣)]، ويتولى

---

(١٧٠) *Turkey, 1989 Almanac*, p. 186.

(١٧١) فهمي هويدي، «ملفات المصير تتحدى الخوجة،» الأهرام، ١/١٠/١٩٩٦، ص ١١.

(١٧٢) الأهرام، ٢٦/١٢/١٩٩٥، ص ٤.

(١٧٣) هويدي، «زواج القرن في تركيا،» ص ١١.

رئاسة الحكومة الائتلافية المعلنة في حزيران/يونيو ١٩٩٦ على أن تخلفه بعد عامين - في حال استمرار الحكومة - شريكته في الائتلاف تشيللر.

وأربكان، ويلقبه أنصاره بـ «المجاهد أربكان» أو «الخوجة» بمعنى الاستاذ أو المعلم، سياسي مخضرم، حيث شارك وحزبه «السلامة الوطني» (MSP) في ثلاث حكومات ائتلافية، قبل انقلاب أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، وتولى في كل منها منصب نائب رئيس الحكومة: حكومة بولنت أجاويد الأولى (٧/ ١/ ١٩٧٤ - ١٨/ ٩/ ١٩٧٤) كائتلاف بين حزبي «الشعب الجمهوري» (CHP) و«السلامة الوطني»، وحكومة سليمان ديميريل الرابعة (٣١/ ٣/ ١٩٧٥ - ٢٢/ ٦/ ١٩٧٧) وضمت أحزاب «العدالة» (AP) و«السلامة الوطني» و«الحركة القومية» (MHP)، وحكومة ديميريل الخامسة (٢١/ ٧/ ١٩٧٧ - ٥/ ١/ ١٩٧٨) وضمت الأحزاب الثلاثة السالفة الذكر[١٧٤].

ولد أربكان في سنوب (Sinop) عام ١٩٢٦، وهي مدينة في شمال تركيا على البحر الأسود. وكان زميل دراسة لسليمان ديميريل في جامعة الشرق الأوسط التقنية (METU) في استانبول، وعمل أستاذاً في الجامعة نفسها عام ١٩٦٥، بعد حصوله على درجة الدكتوراه في الهندسة من إحدى الجامعات الألمانية.

شغل أربكان، حتى عام ١٩٦٩، رئاسة اتحاد الغرف والبورصات التركية (TOBB)، وهو منصب مهم أتاح له التأثير في الحياة السياسية. وخلال تلك الفترة برز كمعارض قوي لديميريل، حيث اتهم الأخير بموالاة رجال الأعمال والصناعة الكبار في المدن الكبرى على حساب المنظمين ورجال الأعمال الناشئين في الأناضول. ولهذا، اعترض ديميريل كرئيس للحكومة وحزب «العدالة» (AP) على ترشيحه في الانتخابات البرلمانية، عام ١٩٦٩، ضمن قائمة الحزب، مما دفعه إلى خوض الانتخابات كمستقل حيث دخل البرلمان نائباً عن قونيا (Konya).

أسس أربكان في العام التالي (١٩٧٠) حزب «النظام الوطني» (MNP) الذي ألغته المحكمة الدستورية، إثر إنقلاب آذار/مارس ١٩٧١ بسبب «نشاطاته المناوئة للعلمانية». وقضى أربكان نحو عام في سويسرا لـ «أغراض صحية»، ثم عاد إلى تركيا حيث انضم إلى حزب «السلامة الوطني» (MSP) الذي أسسه أنصاره عام ١٩٧٢، وتولى رئاسة هذا الحزب بعد انتخابات ١٩٧٣ البرلمانية التي أحرز فيها حزبه نتائج طيبة جعلته يشارك في ائتلافين حكوميين حتى الانتخابات المقبلة لعام ١٩٧٧: حكومة أجاويد الأولى، وحكومة ديميريل الرابعة.

ويُلاحظ أن مشاركة أربكان في حكومة أجاويد في الفترة من ٧/ ١/ ١٩٧٤

---

(١٧٤) معوض، الإسلام والتعددية في تركيا، ١٩٨٣ - ١٩٩١، ص ١٠.

وحتى ١٨/ ٩/ ١٩٧٤، على رغم قصر تلك الفترة، فإن لها أهمية خاصة بالنسبة إلى أربكان ـ مما يفسر أيضاً وصفه بـ «المجاهد»، حيث إن هذه الحكومة هي التي اتخذت قرار تنفيذ عملية التدخل في قبرص، أو ما تسميه المصادر التركية حتى الآن بـ «عملية السلام»، بل إن جانباً كبيراً من المسؤولية عن اتخاذ هذا القرار يقع على أربكان لوجود رئيس الحكومة آنذاك في زيارة خارجية.

وعلى رغم أن مشاركته في حكومة ديميريل الرابعة المؤلفة من أحزاب يمينية تحت شعار «الجبهة الوطنية»، لم تساعد أربكان وحزبه كثيراً في انتخابات ١٩٧٧ البرلمانية التي أدت إلى انخفاض مقاعده في البرلمان إلى ٢٤ مقعداً مقارنة بـ ٤٨ مقعداً في انتخابات ١٩٧٣، إلا أن الحزب ظل عنصراً مهماً في تكوين أي ائتلاف حكومي. ولهذا، شارك أربكان للمرة الثانية في حكومة «الجبهة الوطنية»: حكومة ديميريل الخامسة في الفترة (٢١/ ٧/ ١٩٧٧ ـ ٥/ ١/ ١٩٧٨).

وبعد انهيار تلك الحكومة، تعهد أربكان بمساندة حكومة الأقلية التي شكلها حزب «العدالة» برئاسة ديميريل. وكان غرضه من ذلك، كما يفترض بعضهم، «إظهار ضعف تلك الحكومة أمام الرأي العام حتى يصل حزبه «السلامة الوطني» بمنظوره القومي لإنقاذ البلاد». وخلال تلك الفترة تدهورت الأوضاع الداخلية في تركيا، مع تصاعد حدة العنف والمظاهرات والأنشطة المعادية للعلمانية وخصوصاً في قونيا التي اتهم أربكان وحزبه بدعمها قبيل انقلاب ١٩٨٠، ولهذا أشار قادة الانقلاب إلى أحداث قونيا باعتبارها من أسباب قيامهم بالانقلاب.

وتعرض أربكان بعد الانقلاب للاعتقال ثم النفي، ثم أعيد اعتقاله وغيره من كوادر حزبه بتهمة «تأسيس حزب يستهدف تغيير النظام العلماني». ولدى سماح العسكريين بإعادة الحياة المدنية والحزبية، أسس أنصار أربكان حزب «الرفاه» (RP) عام ١٩٨٣، ولكن لم يسمح له العسكريون بالمشاركة في انتخابات ١٩٨٣. وبعد رفع القيود عن السياسيين السابقين في استفتاء أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧، تولى أربكان رئاسة حزب «الرفاه» الذي لم ينجح في انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧ لحصوله على ٧,٢ بالمئة من إجمالي الأصوات بما يقل عن النسبة المقررة ١٠ بالمئة اللازمة للحصول على تمثيل برلماني.

وفي انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ نجح حزب أربكان في تكوين تحالف «يميني» وحصل أعضاء هذا التحالف (أحزاب الرفاه (RP) والعمل القومي (MCP) والديمقراطية الإصلاحية (IDP)) على ٦٢ مقعداً. وتفكك هذا التحالف بعد الانتخابات، ولكن ظل حزب «الرفاه» رابع الأحزاب في البرلمان من حيث عدد مقاعده (٤٠ مقعداً). وهكذا، تمكن أربكان بعد أحد عشر عاماً من انقلاب ١٩٨٠ من العودة إلى البرلمان على رأس حزب له ثقله السياسي. وبعد هذه الانتخابات هاجم

أربكان حكومة ديميريل الائتلافية، ثم حكومة تشيللر بصدد مسائل السياسة الداخلية والخارجية[١٧٥].

وفي انتخابات ١٩٩٥/١٢/٢٤ المبكرة احتل «الرفاه» المركز الأول بنيله ١٥٨ مقعداً من مجموع مقاعد البرلمان (٥٥٠ مقعداً)، بيد أن أربكان أخفق في تكوين حكومة ائتلافية لرفض الأحزاب الأخرى (العلمانية) التعاون معه وبتأثير القوى الأخرى المعارضة لتوليه الحكم. وساهم أربكان ونواب حزبه من خلال نمط معارضتهم النشطة في البرلمان، ضمن عوامل أخرى، في دفع حكومة يلماز الائتلافية إلى الاستقالة في ١٩٩٦/٦/٦ ليخلفه أربكان في ١٩٩٦/٦/٢٩ على رأس حكومة ائتلافية مع تشيللر، وليصبح بذلك أول رئيس وزراء إسلامي التوجه في تاريخ تركيا الحديث.

ومن أهم عناصر توجهات أربكان السياسية والمعبرة عن المنظور القومي لحزب «الرفاه»، الدفاع عن سياسة التصنيع وخصوصاً الصناعة الدفاعية، وحماية القيم المعنوية والدينية، واستعادة «الأمجاد التاريخية للامبراطورية العثمانية»، وتحقيق الوحدة الإسلامية، ومعاداة الجماعة الأوروبية والغرب وإسرائيل[١٧٦]. وبطبيعة الحال كان لظروف تشكيل أربكان حكومته الحالية أكبر الأثر في دفعه إلى محاولة التوفيق بين توجهاته «الإسلامية» والتوجهات العلمانية الغربية لشريكته في الحكومة تشيللر والقوى الأخرى العلمانية ولا سيما الجيش، مما يفسر ما سبق ذكره بشأن تعهداته لدى توليه رئاسة الحكومة باحترام المبادىء العلمانية للجمهورية التركية ومواصلة السعي للاندماج في الاتحاد الأوروبي والالتزام بكافة المعاهدات الدولية عدا «ما يتناقض منها مع الأمن القومي التركي» وتوسيع نطاق التعاون مع دول العالم الإسلامي.

ومن الواضح حتى الآن[١٧٧] أن أربكان في سعيه نحو تبني سياسة خارجية نشطة على صعيد بناء وتطوير علاقات إيجابية لبلاده مع سوريا والعراق وإيران وباكستان وغيرها من الدول العربية والإسلامية، يصطدم بقيود وضغوط داخلية وخارجية تم التعرض لبعضها في موضع سابق في هذا الفصل، وسيتم العودة إلى تفصيلها في الفصل الأخير من هذه الدراسة. ويشير بعضهم في هذا الخصوص إلى قيام أربكان مؤخراً بتشكيل لجنة رفيعة المستوى من الخبراء والأكاديميين المتخصصين في مختلف الاتجاهات السياسية لدراسة معالم السياسة الخارجية لتركيا في ضوء

---

(١٧٥) *Turkey, 1991-1992 Almanac*, edited by Ilnur Cevik, 2nd updated ed. (Ankara: Turkish Daily News Publication, 1993), p. 443.

(١٧٦) معوض، المصدر نفسه، ص ١١ ـ ١٢.

(١٧٧) أعد ذلك قبل استقالة أربكان في ١٩٩٧/٦/١٨.

اعتبارين، هما: استقلال تركيا، ومصالحها الحيوية؛ ولم تنتهِ اللجنة من مهمتها بعد[(١٧٨)].

وعن خصائص شخصيته من الناحية النفسية والسلوكية، إضافة إلى براعته الخطابية وتأثيره الجماهيري، يتصف أربكان ـ على حد تعبير أحد الباحثين الأتراك عام ١٩٩٣ ـ بأنه «شخصية فريدة نجحت في الجمع بين خصائص المعلم/المدرس الريفي (Hodja) ورجل الأعمال الماهر، ويسرف في تقديم الوعود دون إنجاز الكثير من الأعمال، وهو مفاوض متشدد، ويتمتع بثقة لا حدود لها في مستقبل حزبه السياسي»[(١٧٩)]. وبصرف النظر عن مدى صحة الوصف الأخير، ولا سيما أن صاحبه الينور شفيق علماني وغربي التوجه، يلاحظ في هذا الخصوص ما يلي:

ـ ان وصف أربكان بأنه «رجل أعمال ماهر» لا يرتبط فحسب بفترة رئاسته لاتحاد الغرف والبورصات التركية (TOBB) حتى عام ١٩٦٩، أو وجود جمعية لرجال الأعمال مؤيدة له باسم «موسياد» وكذلك اتحاد خاص للعمال «الاتحاد النقابي لحق العمل» (HAK-IS) الذي أصبح رئيسه وزيراً للعمل في حكومته الحالية، وإنما يرتبط أيضاً باهتمامه بالمصالح الاقتصادية لتركيا في فتح أسواق العراق والدول المجاورة أمام المنتجات التركية وتوسيع نطاق التعامل الاقتصادي مع الدول الآسيوية، مما يفسر إعلان عدد من كبار رجال الصناعة والأعمال في تركيا دعمهم لخططه الرامية إلى تحقيق هذا الهدف[(١٨٠)].

ـ ان نعت أربكان بالإسراف في تقديم الوعود دون إنجاز الكثير من الأعمال قد ينطبق عليه قبل تشكيله الحكومة في حزيران/يونيو ١٩٩٦ بأكثر مما ينطبق عليه بعد ذلك. ففي ضوء خبراته السياسية السابقة وتحديداً إبان ممارسته وحزبه «الرفاه» المعارضة السياسية للحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٨٧ وحتى تشكيله الحكومة، كان أربكان بالفعل يستخدم «الوعود» أو بالأحرى «طرح الخيار الإسلامي ـ القومي لحزبه كحل وحيد وفعال لمواجهة مشكلات تركيا الداخلية والخارجية» كوسيلة من وسائل معارضته للحكومات القائمة في ظل إخفاق أحزابها في حل هذه المشكلات. بيد أنه مع توليه وحزبه المسؤولية الأولى في الحكم، ما عاد قادراً على الإفراط في بذل «الوعود» لإدراكه أن عدم إنجازها سيؤثر سلباً في مستقبله السياسي ونتائج حزبه في أية انتخابات مقبلة، فضلاً عن التوازنات الداخلية التي تحكمه في ظل مشاركة تشيللر وحزبها له في الحكومة وتأثير المؤسسة العسكرية.

---

(١٧٨) هويدي، «ملفات المصير تتحدى الخوجة،» ص ١١.

(١٧٩) *Turkey, 1991-1992 Almanac*, p. 443.

(١٨٠) هويدي، المصدر نفسه، ص ١١.

ـ ان «التشدد في التفاوض» كصفة لأربكان مسألة يجب وضعها في سياقها الصحيح؛ بمعنى أن درجة تشدده تتوقف على طبيعة ما يواجهه من مواقف داخلية أو خارجية من ناحية، وتقديره لعناصر القوة المتاحة لديه ولدى الطرف الآخر سواء أكان طرفاً داخلياً أم خارجياً ولحجم المصالح المشتركة القائمة أم المحتملة بينه وبين هذا الطرف من ناحية أخرى. فعلى الصعيد الداخلي، وكما سبق القول، اتصف أربكان بمرونة كبيرة حتى الآن تشبثاً بمواقفه إزاء قضايا داخلية معينة كالقضية الكردية حتى لا يضع نفسه في وضع المواجهة مع تشيللر وحزبها والمؤسسة العسكرية. وعلى الصعيد الخارجي، وإضافة إلى إعلانه كرئيس للحكومة عن مواصلة مساعي تركيا للاندماج في الاتحاد الأوروبي والتزامها بالمعاهدات الدولية، لم يتشدد أربكان في مواقفه السابقة المعارضة سواء لاتفاق التعاون العسكري مع إسرائيل أو لوجود قوات «المطرقة» الغربية ـ الأمريكية في الأراضي التركية لحماية أكراد العراق، وسيتم التعرض لهاتين المسألتين في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

وعلى رغم ذلك، ونتيجة لعوامل تم تحليلها سابقاً، كثفت المؤسسة العسكرية وقوى علمانية أخرى ضغوطها على أربكان حتى اضطر إلى الاستقالة من رئاسة الحكومة في ١٨/٦/١٩٩٧، بل انه ربما يتعرض ـ للمرة الثالثة ـ لتجربة حظر حزبه «الرفاه» والذي تنظر المحكمة الدستورية في دعوى حله لـ «انتهاكه العلمانية» مرفوعة إليها من جهاز الادعاء العام منذ أيار/مايو ١٩٩٧.

٢ ـ تانسو تشيللر

تانسو تشيللر (Tansu Ciller) هي رئيسة حزب «الطريق الصحيح» (DYP) ونائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية في حكومة أربكان الائتلافية المشكلة في حزيران/يونيو ١٩٩٦. وكانت ستتولى رئاسة الوزراء لمدة عامين ابتداء من حزيران/يونيو ١٩٩٨ بموجب اتفاق تشكيل الحكومة لو لم تتغير الحكومة.

ولدت تشيللر في استانبول في ٢٣/١٠/١٩٤٦ من أسرة غير سياسية، فوالدها كان صحفياً ثم تولى وظيفة حكومية في بلدية استانبول، ورئاسة أحد أحيائها حتى إحالته على التقاعد عام ١٩٨٥[١٨١]. وأكملت تعليمها حتى المرحلة الثانوية في «Robert College»، وحصلت على درجة البكالوريوس من قسم الاقتصاد في جامعة البوسفور في استانبول، ثم حصلت ـ وزوجها ـ على منحة للدراسة في جامعة «Connecticut» الأمريكية ومنها نالت درجة الماجستير في الاقتصاد، ثم نالت درجة الدكتوراه من جامعة «Yale» الأمريكية، وعملت مستشارة في البنك الدولي. وعقب

(١٨١) حسن فؤاد، «تانسو تشيللر،» الأهرام، ٤/١١/١٩٩٤، ص ٤.

عودتها إلى بلادها عملت في جامعة البوسفور، حيث نالت درجة أستاذ مساعد عام ١٩٧٨، وأستاذ في الاقتصاد عام ١٩٨٣. وبعد عملها الأكاديمي في هذه الجامعة وغيرها في تركيا، دخلت تشيللر معترك السياسة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، بانضمامها إلى حزب «DYP». وانتخبت نائبة عنه في البرلمان في انتخابات ٢٠/١٠/١٩٩١ البرلمانية، وأصبحت وزيرة دولة للشؤون الاقتصادية في حكومة ديميريل الائتلافية المشكلة في ٢٠/١١/١٩٩١، واختيرت في العام التالي ١٩٩٢ نائبة لرئيس الحزب[(١٨٢)].

وفي ضوء ظروف تحول تشيللر من العمل الأكاديمي إلى العمل السياسي وسرعة تقدمها السياسي بفضل دعم ديميريل لها، يمكن فهم مغزى اعتبارها الأخير «الأب الروحي» لها[(١٨٣)]. وقد نالت تشيللر أغلبية كبيرة من الأصوات في الدورة الأولى لانتخابات المؤتمر العام الطارىء للحزب في حزيران/يونيو ١٩٩٣ لاختيار خليفة لديميريل، إثر انتخابه رئيساً للدولة. وبمجرد فوزها بزعامة الحزب، عبرت تشيللر عن رغبتها في استمرار الائتلاف الحكومي مع الحزب «الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» (SHP)، وشكلت بموجب بروتوكول إضافي ثاني حكومة ائتلافية بين الحزبين في ٢٥/٦/١٩٩٣. ولم تحدث تشيللر سوى تغييرات وزارية في حزبها، وأبدت قدراً كبيراً من التعاون مع شريكها في الائتلاف «SHP» ورئيسه الجديد قارايالشين، رغم انخفاض مقاعده في البرلمان[(١٨٤)].

وعقب انهيار تلك الحكومة، وهي أول حكومة ترأسها امرأة في التاريخ السياسي التركي، رأست تشيللر حكومة أقلية من حزبها في الفترة ٢١/٩/١٩٩٥ - ١٥/١٠/١٩٩٥ ثم حكومة ائتلافية من حزبها و«الشعب الجمهوري» في الفترة من ٣١/١٠/١٩٩٥ وحتى إجراء الانتخابات المبكرة في ٢٤/١٢/١٩٩٥ والتي أعقبها توليها منصب نائب رئيس الوزراء في حكومة يلماز الائتلافية المشكلة في آذار/مارس ١٩٩٦، ثم في حكومة أربكان الائتلافية المشكلة في حزيران/يونيو ١٩٩٦ التي شغلت أيضاً في إطارها منصب وزير الخارجية. وقد تم، في موضع سابق من هذا الفصل، توضيح موضع تشيللر من التفاعلات السياسية والحزبية في تركيا إبان هذه الفترة.

وقد يكون من المفيد، في هذا السياق، الإشارة إلى ملاحظتين أساسيتين عن خصائص تشيللر وتوجهاتها السياسية:

---

(١٨٢) *Turkey, 1991-1992 Almanac*, p. 440.

(١٨٣) فؤاد، المصدر نفسه، ص ٤.

(١٨٤) *Turkey, 1991-1992 Almanac*, p. 441.

ـ ان تشيللر ذات توجهات سياسية علمانية وغربية. وهذا قد يفسر، كما سبق القول، أحد أسباب سماح القوى العلمانية التركية وتحديداً المؤسسة العسكرية بمشاركتها أربكان في الحكومة لتكون عنصراً موازناً وضابطاً لتوجهاته «الإسلامية».

ـ ان تشيللر تتصف بالطموح السياسي سواء في تأكيد مكانتها القيادية داخل حزبها أو في مواصلة دورها على المسرح السياسي من موضع المشاركة بدور مؤثر في أي حكومة ائتلافية، بصرف النظر عن أية خلافات شخصية أو سياسية بينها وبين شريكها في الائتلاف (قارايالشين ـ بايكال ـ يلماز ـ أربكان). بيد أن هذا الطموح يصطدم بمعوقات من أبرزها تراجع نتائج حزبها في الانتخابات سواء البرلمانية أو المحلية، ولا سيما بعد حصوله ١٢ بالمئة فقط من إجمالي الأصوات في الانتخابات المحلية في ٤١ دائرة في ١٩٩٦/٦/٣، فضلاً عن المعارضة التي تلقاها من جانب جناح معين داخل حزبها وضعف وضعها السياسي بعد «إسقاط» ائتلافها مع أربكان في حزيران/يونيو ١٩٩٧. وسيتم التطرق لاحقاً، عند تحليل الأحزاب التركية، إلى بحث طبيعة علاقة تشيللر بحزبها والجناح المعارض لها داخله، وعلاقتها بالرئيس ديميريل.

٣ ـ مسعود يلماز

مسعود يلماز (Mesut Yilmaz) هو رئيس الحكومة الائتلافية اللاحقة لحكومة أربكان، وزعيم حزب «الوطن الأم» (ANAP) ثاني أكبر الأحزاب التركية الممثلة في البرلمان بعد «الرفاه»، حيث يشغل ١٣٢ مقعداً مقارنة بـ ١٥٤ مقعداً للأخير، وذلك على النحو المبين في جدول رقم (٣) في الملحق، مع مراعاة التغيرات المستمرة في توزيع مقاعد البرلمان بين الأحزاب.

ولد يلماز في استانبول عام ١٩٤٧، وتخرج في كلية العلوم السياسية في جامعة أنقرة عام ١٩٧١، وعمل إثر ذلك في شركات خاصة عدة، ثم انضم إلى تورغوت أوزال عام ١٩٨٣ لتأسيس الحزب الذي انتخب نائباً عنه في البرلمان عن مدينة ريزا في انتخابات ١٩٨٣. وشغل منصب وزير دولة ومتحدث باسم الحكومة في حكومة أوزال الأولى (١٩٨٣/١٢/١٣ ـ ١٩٨٧/١٢/٢١)، ثم عُين بموجب تعديل وزاري في ١٩٨٦/١٠/١٧ وزيراً للثقافة والسياحة؛ حيث بذل جهوداً كبيرة لإنعاش السياحة التركية في نهاية الثمانينيات. وأعيد انتخابه نائباً في البرلمان في انتخابات ١٩٨٧، وعُين وزيراً للخارجية في حكومة أوزال الثانية (١٩٨٧/١٢/٢١ ـ ١٩٨٩/١١/٩) حيث حقق نجاحاً أشادت به الأوساط الداخلية والخارجية، كما اكتسب احترام العاملين في وزارة الخارجية لاختلافه مع أوزال بشأن دور الأخير في إدارة شؤون السياسة الخارجية ولانحيازه إلى جانب الوزارة كمؤسسة.

ولدى انتخاب أوزال رئيساً للدولة عام ١٩٨٩، كان التوقع العام في تركيا أن يلماز سيخلفه في رئاسة الحزب والحكومة، بيد أن أوزال اختار لهذا المنصب أق بولوط الذي لم يعارضه يلماز في المؤتمر العام للحزب، ولكنه صرح علناً بوجود اختلاف في الحكومة واستقال من وزارة الخارجية في ٢٠/٢/١٩٩٠. وتحول يلماز إلى معارضة أق بولوط، وانتزع منه رئاسة الحزب في المؤتمر العام للحزب في حزيران/ يونيو ١٩٩١ نتيجة عوامل كان من بينها تمتعه بمساندة كبار رجال الأعمال والصحافة، وسادت آنذاك توقعات بين الأوساط السياسية التركية بأن «ليلماز القدرة على استعادة حيوية الحزب الحاكم».

وأدرك يلماز كرئيس للحكومة أن علاج المشكلات الاقتصادية التركية يتطلب اتخاذ قرارات وتدبيرات حاسمة لا يمكن تبنيها من جانب حكومة أمامها سنة واحدة في السلطة قبل الانتخابات العامة المقررة عام ١٩٩٢؛ ولذا دعا إلى إجراء انتخابات مبكرة في ٢٠/١٠/١٩٩١، وفيها هُزم حزبه وقنع بقيادة المعارضة السياسية. وتعرض يلماز بعد هذه الانتخابات لانتقادات حادة من الرئيس أوزال بسبب عجزه عن ممارسة معارضة قوية ضد حكومة ديميريل الائتلافية، فضلاً عن عدم دفاعه بشكل كافٍ عن أوزال في مواجهة تهديدات هذه الحكومة بإبعاده عن رئاسة الدولة. ولذا، شن أوزال حملة مضادة ليلماز داخل الحزب، وحاول إبعاد هذا «السياسي الشاب» عن قيادة الحزب. وعلى رغم إخفاق أنصار أوزال في حشد المساندة اللازمة لعقد مؤتمر عام طارىء للحزب للإطاحة بيلماز، إلا أنهم نجحوا في دفع الأخير إلى عقد هذا المؤتمر بعد هزيمة الحزب في انتخابات محلية في استانبول في أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وتحول هذا المؤتمر المنعقد في نهاية الشهر نفسه إلى تصويت بالثقة على يلماز، حيث نجح ثانية في تأكيد جدارته بقيادة الحزب رغم معارضة الرئيس أوزال. وشكل انتصار يلماز في هذا المؤتمر بأغلبية ساحقة بداية جديدة للحزب الذي حكم تركيا ثمانية أعوام في ظل قيادة أوزال وتوجيهه[١٨٥]. وستتم الإشارة لاحقاً، عند بحث الأحزاب التركية، إلى موقف يلماز من المعارضة الداخلية في حزبه، وخصائص أسلوبه في المعارضة السياسية لحكومتي ديميريل وتشيللر، فضلاً عن تصوره لكيفية إعادة بناء حزبه ومستقبله السياسي.

ويتضح، في ضوء ما سبق ذكره في موضع سابق في هذا الفصل، أن عمق الخلافات الشخصية «والتنازع على الزعامة» بين يلماز وتشيللر، رغم اتفاقهما في التوجهات العلمانية الغربية وتعبيرهما سياسياً عن اتجاه يمين الوسط، كان عاملاً رئيسياً ـ ضمن عوامل أخرى ـ في إخفاق التعاون بينهما في إطار الحكومة الائتلافية

---

(١٨٥) المصدر نفسه، ص ٤٤٢ ـ ٤٤٣.

المشكلة من حزبيهما في آذار/مارس ١٩٩٦، مما دفع يلماز إلى تقديم استقالة الحكومة بعد ثلاثة أشهر فقط من تكوينها، كي يعود في ١٩٩٧/٦/٢٩ ليشكل حكومته الائتلافية الثانية من حزبه وحزبي «اليسار الديمقراطي» و«تركيا الديمقراطية» لتخلف حكومة أربكان بعد اضطرار الأخير إلى الاستقالة في ١٩٩٧/٦/١٨، وإن كانت حكومة يلماز، نتيجة عوامل عديدة سبق التطرق إليها، تبدو كـ «حل مؤقت»، لأزمة النظام التركي منذ انتخابات ١٩٩٥.

٤ ـ بولنت أجاويد

بولنت أجاويد (Bulent Ecevit) هو زعيم حزب «اليسار الديمقراطي» (DSP) ونائب رئيس الوزراء في حكومة يلماز الائتلافية المشكلة في ١٩٩٧/٦/٢٩، يملك خبرة مهنية وسياسية عريضة. فعقب تخرجه من كلية الآداب في جامعة استانبول عام ١٩٤٤، عمل في المكتب الصحفي للسفارة التركية في لندن في الفترة (١٩٤٦ ـ ١٩٥٠) حيث درس اللغة السنسكريتية وتاريخ الفن في جامعة لندن، وتأثر خلال تلك الفترة بالاتجاهات والأفكار السياسية ـ الاجتماعية المتعلقة بالوظيفة الاجتماعية للدولة ومفهوم دولة الرفاهة. وعمل بعد عودته إلى بلاده عام ١٩٥٠ في صحيفة **أولوس** *(ULUS)* اليومية الوثيقة الصلة بحزب «الشعب الجمهوري» (CHP) بقيادة عصمت اينونو الذي توثقت علاقته بأجاويد ودعاه إلى دخول الحياة السياسية، كما كان ينشر آنذاك مقالاته بانتظام في صحيفتي **ملليت** *(Milliyet)* اليومية **وفورم** *(Forum)* الأسبوعية.

وفي عام ١٩٥٤ سافر أجاويد إلى أمريكا حيث عمل في إحدى صحفها، ونال عام ١٩٥٧ منحة دراسية من مؤسسة روكفلر لدراسة التاريخ الاجتماعي وتاريخ الشرق الأوسط والتاريخ العثماني في جامعة هارفرد لمدة ثمانية أشهر. وبعد عودته إلى تركيا، وضعه اينونو ضمن قائمة مرشحي الحزب في أنقرة في الانتخابات البرلمانية وفاز فيها أجاويد بسهولة. وشغل الأخير منصب وزير العمل في حكومات اينونو المتعاقبة، ثم انتخب أميناً عاماً للحزب بعد انتخابات ١٩٦٥ حيث سعى إلى إعادة بناء الحزب بعيداً عن اتجاه يمين الوسط ودعم ارتباطه بالجماهير، كما نشر آنذاك كتب عدة متضمنة اتجاه يسار الوسط السياسي.

واستقال أجاويد من الأمانة العامة للحزب إثر انقلاب آذار/مارس ١٩٧١ احتجاجاً على تدخل العسكريين في السياسة، ثم انتخب رئيساً للحزب في أيار/مايو ١٩٧٢ ليشكل به ثلاث حكومات برئاسته: الأولى بالائتلاف مع أربكان وحزبه «السلامة الوطني» (MSP) في الفترة من ١٩٧٤/١/٧ إلى ١٩٧٤/٩/١٨، والثانية من حزبه «CHP» ودامت نحو شهر من ١٩٧٧/٦/٢٢ إلى ١٩٧٧/٧/٢١، والثالثة

بالائتلاف مع «الحزب الديمقراطي» (DP) والمستقلين في الفترة من ١٩٧٨/١/٥ إلى ١٩٧٩/١٠/١٦.

وبعد رفع القيود السياسية المفروضة على ساسة وقادة أحزاب ما قبل انقلاب ١٩٨٠ بموجب استفتاء أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ـ عاد أجاويد رسمياً إلى العمل السياسي بقيادة حزبه «اليسار الديمقراطي» (DSP) ليتطور تدريجياً بمستوى أدائه السياسي ونتائجه في الانتخابات العامة والمحلية(١٨٦) حتى يصل به في نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٧ إلى المشاركة في السلطة ـ ولو بدور الشريك الأصغر ـ في ظل حكومة يلماز. ومن حيث التوجهات السياسية، وإضافة إلى علمانيته كزعيم سابق لحزب «الشعب الجمهوري» (CHP) الذي أسسه أتاتورك ليعبر عن المبادىء الستة للجمهورية التركية العلمانية، يعبر أجاويد عن اتجاه يسار الوسط أو بالأحرى الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي، وما زال الكثيرون من أنصار هذا الاتجاه في تركيا يعتبرونه «القائد الطبيعي لليسار التركي». ولا تنحصر اهتمامات أجاويد وخبراته في المسائل الداخلية، ولكنها متميزة أيضاً في المسائل الخارجية.

---

(١٨٦) المصدر نفسه، ص ٤٤٤ ـ ٤٤٦.

الفصل الثالث

القوى السياسية المؤثرة
في عملية صنع القرار في تركيا

يتناول هذا الفصل تحليل البيئة السياسية التركية، وما تفرضه من قيود على عملية صنع القرار في مختلف مراحلها، وما توفره من فرص وقدرات للنظام السياسي ونخبته السياسية، ولا سيما أن هذه النخبة تستمد جزءاً كبيراً من عناصرها من القوى المشكلة لهذه البيئة والمشتملة على الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ووسائل الإعلام. كما سيتم تحليل الطرق الدينية ـ الإسلامية كمثال لقوى وتيارات خاضعة لحظر قانوني، ولكنها تملك عدة مسالك للتأثير السياسي والاجتماعي ولطرح تصوراتها بشأن مستقبل المجتمع.

أولاً: الأحزاب السياسية

تكتسب دراسة الأحزاب التركية أهميتها من كونها من أهم عناصر البيئة والقوى السياسية المؤثرة في عملية صنع القرار، فضلاً عن أهمية هذه الدراسة في فهم خصائص أداء القيادة والنخبة السياسية وتوجهاتها وأساليبها وأوجه التعاون والصراع بين أطراف الحكومات الائتلافية، منذ عام ١٩٩١، ومواقف الأحزاب الأخرى إزاء هذه الحكومات. وسيتم التركيز بالأساس على هذه المسائل، دون الخوض في تفصيلات أخرى ـ برغم أهميتها ـ كتلك المتعلقة بظروف نشأة الأحزاب وتطور إنجازها السياسي وشعبيتها في الانتخابات المحلية والعامة، باعتبار أن مثل هذه المسائل الأخرى قد تم التطرق إليها بشكل أو بآخر في الفصل السابق، كما أن الجداول أرقام (١) و(٢) و(٣) في الملحق تقدم صورة كافية نسبياً لتطور الأداء السياسي لهذه الأحزاب التي يتم عرضها، وفقاً لترتيب معين يعتمد على وزنها السياسي، وتحديداً على مشاركتها في الحكم منذ عام ١٩٩١.

١ ـ حزب «الطريق الصحيح»

تأسس حزب «الطريق الصحيح» في ١٩٨٣/٦/٢٣، وترأسه تانسو تشيللر التي حلت محل ديميريل في رئاسة الحزب (DYP) والحكومة الائتلافية إثر انتخابه رئيساً للدولة في ١٩٩٣/٥/١٧. وقبل بحث مسألة العلاقة بين ديميريل وتشيللر وموقف الأخيرة من المعارضة الداخلية في حزبها، قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن الحكومة الائتلافية من حزبي «DYP» و«SHP» المشكلة برئاسة ديميريل في ١٩٩١/١١/٢٠ واجهت بعض المشكلات ومنها[١]:

ـ توتر العلاقات بين ديميريل والرئيس أوزال؛ فبرغم قرار الطرفين بتجميد الصراع بينهما بعد أن أظهرت نتائج استطلاعات الرأي العام رغبة الشعب في ذلك، واجهت الحكومة صعوبات معينة في إدارة شؤون البلاد نتيجة استمرار أوزال في الانغماس في مسائل السياسة الداخلية والخارجية، خصوصاً المسألة الكردية.

ـ تفاقم المشكلات الداخلية ولا سيما العنف والأزمة الاقتصادية؛ فمع تزايد أحداث الإرهاب في شرق وجنوب شرق البلاد ومدنها الكبرى استانبول، أصبح ذلك الشاغل الرئيسي لحكومة ديميريل التي منحت مواجهة الإرهاب الأولوية مقارنة بمواجهة الأزمة الاقتصادية. واختلفت أولويات الأهداف بين حزبي الحكومة؛ فحزب ديميريل «DYP» كان أقل اهتماماً بتحقيق الديمقراطية الكاملة مقارنة بشريكه في الائتلاف «SHP». ولذا، واجهت الحكومة مشكلة كبيرة في تبني إصلاحات سياسية وقانونية تتعلق بالديمقراطية والحقوق والحريات كان قد دعا إليها الأخير نتيجة اعتراض نواب حزب ديميريل على هذه الإصلاحات كتهديد لجهود الدولة في مكافحة الإرهاب.

ـ وارتبط بالمشكلة السابقة استمرار معارضة نواب حزب ديميريل للنواب الأكراد في الحزب الآخر «SHP» باعتبارهم تهديداً لوحدة الدولة التركية، كما أثاروا مسألة توزيع المناصب الوزارية بين الحزبين في ضوء تناقص عدد مقاعد هذا الحزب في البرلمان نتيجة استقالة نوابه الأكراد. وعلى رغم أن حرص ديميريل على الحفاظ على التشكيل القائم للحكومة ومواصلة سياسة «التعاون البناء» مع أردال اينونو وحزبه كان مصدراً للثقة العامة بالحكومة، فإن الحكومة بدأت تفقد جزئياً المساندة العامة بعد نحو عام من توليها السلطة نتيجة التباطؤ في تنفيذ وعودها بتحقيق الديمقراطية ومكافحة التضخم.

---

(١) *Turkey, 1991-1992 Almanac*, edited by Ilnur Cevik, 2nd updated ed. (Ankara: Turkish Daily News Publication, 1993), pp. 176 and 203-204.

وقد سبق الحديث، في الفصل الثاني من هذه الدراسة، عن ظروف انهيار حكومة تشيللر الائتلافية مع حزب «SHP» وعوامله وتشكيلها حكومة أقلية من حزبها، ثم أخرى ائتلافية مع بايكال، واحتلال حزبها المركز الثاني في انتخابات ١٩٩٥ من حيث عدد مقاعده في البرلمان، وائتلافها مع يلماز في آذار/ مارس ١٩٩٦، ثم مع أربكان في حزيران/ يونيو ١٩٩٦ ـ حزيران/ يونيو ١٩٩٧.

العلاقة بين تشيللر وديميريل من منظور مختلف

على خلاف ما سبق ذكره عن سعي ديميريل إلى تولي رئاسة الدولة نتيجة تقديره لدوره السياسي المحتمل (المهيمن) في ظل هذا المنصب مقارنة بدوره كرئيس لحكومة ائتلافية معرضة للتفكك أو السقوط في انتخابات عامة جديدة، يرى ألينور شفيق (Ilnur Cevik) رئيس تحرير صحيفة **ديلي نيوز التركية** *(TDN)*، وهو من العناصر المقربة إلى ديميريل، «أن الأخير لم يسعَ إلى الرئاسة إلا استجابة لضغوط ومحاولات لإقناعه بذلك من جانب وزراء ونواب حزبه». وهذه مسألة مهمة، حيث يتوقف عليها إلى حد كبير دور ديميريل في عملية صنع القرار وطبيعة علاقته بحزبه ورئيسته؛ ويتلخص تصور شفيق في هذا الصدد في ما يلي[٢]:

ـ ان انتخابات رئاسة حزب «DYP» في مؤتمره العام الطارىء في حزيران/ يونيو ١٩٩٣ تنافس فيها ثلاثة مرشحين: تانسو تشيللر وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية، وعصمت سيزجين (I. Sezgin) وزير الداخلية، وكوكسال توبتان (K. Toptan) وزير التعليم. وعلى رغم أن فرص فوزها كانت تبدو ضئيلة لحداثة عهدها بالعمل السياسي وصعوبة قيادة امرأة لحزب محافظ يسيطر عليه الرجال، فقد فازت تشيللر بأغلبية ساحقة في مواجهة المرشحين الآخرين، واعتبر ذلك مؤشراً لرغبة الحزب في «التغيير الجذري». ولم يتدخل ديميريل في هذه الانتخابات، ولكن كان معلوماً لدى الرأي العام وكوادر الحزب أنه ليس من المحبذين لرئاسة تشيللر للحزب والحكومة وكان يفضل اختيار مرشحه سيزجين لهذا المنصب.

ـ ان انتخاب تشيللر لم ينل موافقة نواب الحزب الذين لم يصوتوا لصالحها، ولكنهم لم يعبروا علناً عن معارضتها إلا عقب إعلانها في ١٩٩٣/٦/٢٥ تشكيل حكومتها التي لم تمنح فيها أي منصب وزاري لرجال ديميريل في الحزب؛ وظهرت هذه المعارضة مجدداً لدى انعقاد المؤتمر العام العادي للحزب في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣.

ـ ان الرئيس ديميريل يتجنب التدخل في شؤون حزبه السابق، ولكنه لا يتردد

(٢) المصدر نفسه.

في انتقاد سياسات خليفته تشيللر، بيد أن الأخيرة تظل - من وجهة نظر الرأي العام - «قائدة الحزب وتتمتع بشعبية تفوق شعبية حزبها».

وقد تعهدت تشيللر فور توليها رئاسة الحزب والحكومة بتحقيق «التغيير» والإسراع بعملية الخصخصة والتعامل مع مشكلات البلاد بمنهج جديد. وكانت خطوتها الأولى للتغيير في نطاق الحزب هي استبعاد العناصر الموالية لديميريل من الحكومة الجديدة، مما أثار معارضة ضدها من داخل حزبها. وارتبطت خطوتها الأولى للتعامل مع المشكلات الداخلية بمواجهة الإرهاب، حيث شنت «حملة قومية للتوصل إلى إجماع وطني لهزيمة الإرهاب» عن طريق عقد سلسلة من الاجتماعات مع قادة أحزاب المعارضة لكسب دعمهم لجهود حكومتها في هذا الصدد، بيد أن حكومتها لم تنجح في تحقيق هذا الهدف.

- ان جدلاً كبيراً يثور بين المراقبين السياسيين الأتراك بشأن دور تشيللر ومستقبلها السياسي؛ فبعضهم يرى «أن نجاحها في رئاسة الحزب والحكومة يعبر عن صورة أو شكل دون مضمون»، ويرى آخرون «أنها ستؤكد دورها السياسي في الأجل البعيد، وهو أمر سيتوقف كثيراً على مدى قدرتها على مواجهة المعارضة الداخلية في حزبها». وينتهي شفيق إلى إعادة طرح تصوره السابق، والقابل للنقاش، بشأن دور الرئيس ديميريل وعلاقته بالحزب ورئيسته الجديدة، حيث يذكر[٣]:

«إن الرئيس ديميريل أصبح رئيساً محايداً، ولا يتدخل في شؤون حزبه السابق وفي صنع السياسة، على خلاف ما كان يفعله الرئيس أوزال؛ وأساس الاعتقاد العام في تركيا أن ديميريل غير راضٍ عن تشيللر كرئيسة للحكومة، ولكنه لا يعرقل عمل الحكومة ولا يتدخل في مسائلِ السياسة الخارجية».

ويتضح، مما سبق ذكره في الفصل الثاني، أن الجناح المُعارض داخل الحزب ما زال يطرح قدراً من التحدي لدور تشيللر التي تعاني منذ تجربة ائتلافها مع أربكان تزايد انشقاقات النواب عن حزبها واحتمال عدم تمكنه في أي انتخابات مقبلة من اجتياز نسبة الـ ١٠ بالمئة اللازمة لدخول البرلمان، فضلاً عن تزايد مخاطر فتح «ملفات الفساد» لتشيللر على مستقبلها السياسي.

٢ - الحزب «الديمقراطي الاجتماعي الشعبي»

تأسس «الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» (SHP) في ١٩٨٥/٩/٢١ باندماج الحزب «الديمقراطي الاجتماعي» (SODEP) والحزب «الشعبي» (HP)،

(٣) المصدر نفسه، ص ١٧٧.

وانتخب اردال اينونو رئيساً للحزب في نهاية أيار/مايو ١٩٨٦، وظل محتفظاً بهذا المنصب حتى استقالته في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ليحل محله مراد قارايالشين. ويعاني الحزب، منذ نشأته وحتى الآن، انقسامات داخلية حادة بين أجنحته ذات الرؤى المتباينة بصدد كيفية التعامل مع مشكلات تركيا من ناحية، وكيفية تحقيق مبادىء الديمقراطية ـ الاشتراكية من ناحية أخرى. وتفسر هذه الانقسامات، وكذلك المنافسة بين الحزب (SHP) وحزب «اليسار الديمقراطي» (DSP) بقيادة أجاويد، عجز الأول حتى الآن عن الحصول على النسبة التقليدية ـ المألوفة لأصوات الاشتراكيين الديمقراطيين (٣٠ بالمئة) من إجمالي أصوات الناخبين، سواء في الانتخابات العامة أو المحلية على النحو المبين في الجدول رقم (١) في الملحق.

وبعبارة أخرى، وعلى حد قول أجاويد، فإن الحزب (SHP) مجرد مظلة تجمع فصائل مختلفة من اليسار التركي[٤]. وكان من أبرز المشكلات والانقسامات الداخلية في الحزب، الصراع بين جناح كان يتزعمه دنيز بايكال (D. Baykal) وما يُسمى بالجناح اليساري في الحزب، والصراع بين بايكال واينونو الذي انتهى بخروج الأول ومعه ١٨ نائباً للانضمام إلى حزب «الشعب الجمهوري» (CHP) لدى عودته إلى العمل السياسي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وتولى بايكال رئاسة الأخير ليصبح رابع رئيس له بعد بولنت أجاويد وعصمت أينونو وكمال أتاتورك، فضلاً عن انقسام الآراء داخل الحزب بشأن المشكلة الكردية[٥].

وتمثلت خطوة قارايالشين الأولى فور توليه رئاسة الحزب خلفاً لإينونو في المؤتمر العام للحزب في منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، في توجيه دعوة إلى حزبي «CHP» و«DSP» لبدء عملية جادة لتوحيد الاشتراكيين الديمقراطيين في تركيا؛ وردّ كل من بايكال وأجاويد بشكل إيجابي على هذه الدعوة، وجرى لقاء لهذا الغرض بين قادة الأحزاب الثلاثة. وترجح المصادر التركية أن يتمكن حزبا «SHP» و«CHP» من التعاون الذي قد يصل مستقبلاً إلى الوحدة، بينما سيظل حزب «DSP» خارج هذا التعاون[٦]. وقد اندمج بالفعل الحزبان «CHP» و«SHP» عام ١٩٩٥ تحت اسم الأخير وبقيادة بايكال ونالا ٤٩ مقعداً في البرلمان في انتخابات ١٩٩٥/١٢/٢٤ على النحو المبين في الجدول رقم (١) في الملحق.

٣ ـ حزب «الوطن الأم»

تأسس حزب «الوطن الأم» (ANAP) في ١٩٨٣/٥/٢٠ على يد تورغوت

(٤) المصدر نفسه، ص ١٩٦.

(٥) المصدر نفسه، ص ١١٥، ١٩٧ ـ ١٩٨ و٢٠٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٩٩.

أوزال، ويرأسه حالياً مسعود يلماز قائد المعارضة الرئيسية في البرلمان، بعد انتخابات ١٩٩١ البرلمانية التي على رغم خسارته السلطة فيها جاء احتلال حزبه المرتبة الثانية فيها بمثابة نجاح لقائده يلماز، بالنظر إلى النتائج السيئة للحزب وانخفاض شعبيته في انتخابات ١٩٨٩ المحلية، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (١) في الملحق.

ويُلاحظ أنه على خلاف قادة المعارضة السابقين لحكومات الحزب في الفترة (١٩٨٣ ـ ١٩٩١)، اختار يلماز في معارضته للحكومة الائتلافية سواء برئاسة ديميريل أو تشيللر أن يكون أقل «عدوانية» وأكثر تعبيراً عن «المعارضة البناءة المستنيرة» وأكثر اهتماماً بإعادة بناء حزبه لإثبات «أن انتخابات ١٩٩١ ليست نهاية الحزب».

وسعى يلماز إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق «فصل الحزب» عن الرئيس أوزال، نظراً لما ترتب على تدخل الأخير في شؤون الحزب من زيادة انقساماته الداخلية. وإذا كان معظم نواب الحزب قد ساندوا موقف يلماز في هذا الصدد ونمط معارضته لحكومة ديميريل، فقد ساند أوزال عدد من النواب والوزراء السابقين الذين طالبوا بعقد مؤتمر عام طارىء للحزب بغرض إبعاد يلماز؛ وخلال هذا المؤتمر المنعقد في ٣٠/١١/١٩٩٢ ساند أوزال ورجاله محمد كيجسلر (M. Keceiler) قائد الجناح المحافظ ـ الإسلامي كمرشح لرئاسة الحزب في انتخابات جرت في المؤتمر. وكان فوز يلماز مجدداً برئاسة الحزب بمثابة «نهاية حزب أوزال»، حيث انسحب عقب المؤتمر ١٦ نائباً من بينهم كيجسلر معلنين أنهم سيشكلون في «أقرب وقت ممكن» حزباً جديداً ليكون ذا قاعدة أوسع من الحزب (ANAP) عند تأسيسه عام ١٩٨٣، ولقوا في ذلك مساندة من أوزال، ولكن هذا الحزب لم يظهر في حياة أوزال. وبعد رحيل الأخير في ١٧/٤/١٩٩٣ عاد معظم هؤلاء ومن بينهم كيجسلر إلى الحزب.

ولا يواجه يلماز حتى الآن معارضة داخلية مؤثرة، فلم يكن هناك من ينافسه في المؤتمر العام للحزب في نهاية آب/أغسطس ١٩٩٣. ولهذا السبب، فضلاً عن خصائص يلماز السياسية وقدراته وحرصه على مواصلة عملية إعادة بناء الحزب بهدف «خلق وتدعيم الانطباع العام باختلاف الحزب عما كان عليه في ظل قيادة وتوجيه أوزال»، أشارت استطلاعات الرأي العام في تركيا في نهاية عام ١٩٩٣ إلى أن الحزب يُعد من أكبر الأحزاب السياسية الفاعلة وأهمها، ويحتمل «فوزه في الانتخابات المحلية المقبلة»[٧]. وعلى رغم عدم تحقق هذا الاحتمال في انتخابات آذار/مارس ١٩٩٤ المحلية، فإن أداء الحزب في هذه الانتخابات ينطوي على أهمية خاصة لمستقبله السياسي، ولا سيما في ضوء احتلاله المركز الثاني بعد حزب «الطريق الصحيح» وتقدمه على الحزب الآخر المشارك في الحكومة الائتلافية «SHP»، بل إن نسبة ما ناله

---

(٧) المصدر نفسه.

من إجمالي الأصوات بلغت حوالى ضعف ما ناله الأخير، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (١) في الملحق.

وقد لا يعني ذلك بالضرورة احتمال فوز الحزب في الانتخابات العامة المقبلة بالمركز الأول أو حصوله على الأغلبية الكفيلة بمعاودة تشكيل الحكومة بمفرده، ولكنه يعنني أن الحزب سيظل على الأرجح أحد أهم الأحزاب التركية في المستقبل المنظور[٨]. ويختلف ذلك عن تصور كان نجم الدين أربكان زعيم حزب «الرفاه» قد طرحه في ١٩٨٧/١٢/١٧: «إن المجتمع التركي لا يحتاج سوى ثلاثة أحزاب: حزب «الرفاه» كحزب يعبر عن المنظور القومي، وحزب «الطريق الصحيح» كحزب رأسمالي يدافع عن المصالح الرأسمالية، والحزب «الديمقراطي الاجتماعي الشعبي»، كحزب يساري. أما حزب «الوطن الأم» فلا موضع لاستمراره بعد فشله في محاولة الجمع بين أفكار ومبادىء هذه الأحزاب الثلاثة تحت سقف واحد»[٩].

ويتبين من الجدول رقم (١) في الملحق أن الحزب في انتخابات ١٩٩٥ البرلمانية احتل المرتبة الثانية من حيث نسبة الأصوات (١٩,٦٦ بالمئة) بعد «الرفاه» متقدماً بذلك على «الطريق الصحيح». وحافظ الحزب على هذا المركز في الانتخابات المحلية في ٤١ دائرة في ١٩٩٦/٦/٣ بنيله ٢١ بالمئة من إجمالي الأصوات، وذلك على رغم ظهور بوادر آنذاك لانهيار ائتلافه مع «الطريق الصحيح» على النحو الذي تم توضيحه في الفصل الثاني من هذه الدراسة، كما تضمن الفصل نفسه تحليلاً لظروف تشكيل الحزب حكومة ائتلافية في ١٩٩٧/٦/٢٩ مع حزبي «اليسار الديمقراطي» و«تركيا الديمقراطية» والمشكلات الآنية والمحتملة.

٤ ـ حزب «الرفاه»

تأسس حزب «الرفاه» (RP) في ١٩٨٣/٧/١٩ كامتداد لحزب «السلامة الوطني» (MSP) الذي ألغاه العسكريون في ١٩٨١/١٠/١٦، ويرأسه نجم الدين أربكان، منذ ١٩٨٧/١٠/١١، وإن كان قد تولى زعامته فعلياً في الفترة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٧).

وعلى رغم التوجهات الإسلامية للحزب، إلى حد وصفه من قبل المحللين

---

(٨) يتفق ذلك مع نتائج أداء الحزب في انتخابات ١٩٩٥ البرلمانية وتشكيلة حكومة ائتلافية مع «الطريق الصحيح» في الفترة من آذار/مارس ـ حزيران/يونيو ١٩٩٦.

(٩) جلال عبد الله معوض، الاسلام والتعددية في تركيا، ١٩٨٣ ـ ١٩٩١، سلسلة بحوث سياسية؛ ٨١ (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٤١.

السياسيين في تركيا وخارجها، بأنه تعبير عن «حزب ديني محافظ - إسلامي أصولي»، فإنه في برنامجه وأيديولوجيته يجمع في «توليفة متميزة» بين القيم الإسلامية والقيم القومية في إطار «منظور قومي» كان يعبر عنه أيضاً سلفه «MSP» قبل حلّه، وإن كان ذلك لا ينفي غلبة الوزن النسبي للقيم والتوجهات الإسلامية في هذه التوليفة»، ولا سيما مع تميز موقفه من الأحزاب الأخرى بصدد مسائل معينة كالعلمانية والعلاقات مع الغرب. فموقف «الرفاه» وزعيمه إزاء الدولة العلمانية القائمة أساسه انتقاد كافة الأوضاع القائمة المعبرة عن سياسات نابعة من «عقلية المحاكاة» للغرب ذي الثقافة المتعارضة مع قيم الأمة التركية ومبادئها؛ وموقفه إزاء المسألة الأخرى أساسه رفض انضمام تركيا إلى المجموعة الأوروبية لتهديد ذلك لمصالح تركيا الحقيقية على الصعد الاقتصادية والسياسية والثقافية والدعوة إلى «انضمام تركيا - كدولة قائد - إلى مجموعة إسلامية جديدة تضم بلدان العالم الإسلامي كافة، في إطار منظمة للتعاون الدفاعي، وأخرى للتعاون الثقافي، وسوق إسلامية موحدة وعملة واحدة يتم تداولها في العالم الإسلامي»[١٠].

ويتبين من الجدول رقم (١) في الملحق أن الحزب يحقق تطوراً سياسياً ملحوظاً في الانتخابات العامة والمحلية، منذ تأسيسه. ففي انتخابات ١٩٩١ البرلمانية حصل «الرفاه» وشريكاه «العمل القومي» و«الديمقراطية الإصلاحية» في «التحالف القومي» على ١٦,٩ بالمئة من إجمالي الأصوات و٦٢ مقعداً في البرلمان، وبانسحاب شريكيه بعد الانتخابات من هذا التحالف صار للرفاه ٤٠ مقعداً بنسبة ٨,٩ بالمئة من مجموع مقاعد البرلمان، واحتل بذلك المرتبة الرابعة بين الأحزاب الممثلة في البرلمان. ولم يختلف كثيراً نمط المعارضة السياسية للحزب منذ ١٩٩١ عما كان عليه إبان حكام أوزال وحزبه من حيث التعبير عن قيم وتوجهات «المنظور القومي» نفسها. وأشارت دراسة تركية في هذا الصدد إلى «أن أربكان عاد إلى البرلمان بعد عشر سنوات - منذ انقلاب ١٩٨٠ - دون مراجعة سياساته ليواصل دعوته إلى وجوب توحد تركيا مع العالم الإسلامي وقيادته ضد إسرائيل التوسعية، ويواصل أيضاً انتقاداته لكافة الأحزاب الأخرى باعتبارها مجرد أدوات لتمثيل وخدمة مصالح العالم الغربي الاستعمارية وسياساته الاقتصادية.. ويشكل نواب الحزب في البرلمان جماعة متماسكة يتصف أعضاؤها بالحرص على الحضور والمشاركة في كافة جلسات البرلمان»[١١].

تطور أداء الحزب في الانتخابات التركية ومستقبله السياسي: أحرز «الرفاه» تقدماً كبيراً في انتخابات آذار/مارس ١٩٩٤ المحلية بنيله ١٩ بالمئة من إجمالي أصوات

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ١١ - ١٢ و٣٤ - ٣٦.

(١١) *Turkey, 1991-1992 Almanac*, p. 207.

الناخبين، وفوز مرشحيه في انتخابات أمناء المدن الكبرى أنقرة واستانبول ومدن رئيسية عدة في وسط وجنوب شرق تركيا، مما دفع عدة أوساط سياسية وإعلامية في تركيا وخارجها إلى النظر إلى هذا التطور كـ «أمر مفاجىء يحمل بذور تغيير سياسي قد يكون جذرياً قبل الانتخابات البرلمانية من حيث نمو وصعود التيار الإسلامي، على نحو قد تتكرر معه في تركيا خبرة الجزائر»؛ فيما ذهب آخرون إلى القول بـ «أن الدلالة الأهم لتقدم الحزب في هذه الانتخابات ليست حصوله على حوالى خمس إجمالي أصوات الناخبين الأتراك، وإنما قدرته على اجتذاب أكثر من ٤٠ بالمئة من أصوات الناخبين في المدن الكبرى ممن كانوا قد صوتوا في انتخابات ١٩٨٩ المحلية لصالح حزبي الحكومة الائتلافية القائمة: «الطريق الصحيح» و«الديمقراطي الاجتماعي الشعبي»، تعبيراته عن عدم شعورهم بالرضا عن سياسات الحكومة في التعامل مع مشكلات التضخم والبطالة وغيرها من القضايا الاقتصادية والاجتماعية»[١٢].

ويقترب ذلك من تقويم الرئيس ديميريل لدلالات تقدم الحزب في هذه الانتخابات، بتأكيده في ٦/ ٥/ ١٩٩٤ «أن لا علاقة بين ما يحدث الآن في تركيا وما حدث ولا يزال يحدث في الجزائر، ولن تكون تركيا جزائر أخرى، والنسبة التي حصل عليها حزب «الرفاه» ليست نسبة كبيرة، كما أنه ليس حزباً متطرفاً وأعضاؤه ليسوا متطرفين على النمط الجزائري. . . وإذا كانت تركيا تشهد أوضاعاً اقتصادية غير مستقرة، فإننا نعتبر هذه الأزمة الاقتصادية مؤقتة وليست دائمة وستتغلب عليها، وقد اتخذنا تدابير وإجراءات لمعالجتها إذا تمت على الوجه الأكمل ستنتهي هذه الأزمة قريباً»[١٣].

وفي انتخابات ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٥ البرلمانية تقدم «الرفاه» إلى المركز الأول بين الأحزاب التركية من حيث نسبة الأصوات وعدد المقاعد التي نالها على النحو المبين في الجدول رقم (١) في الملحق. بيد أن احتمال تحول الحزب مستقبلاً إلى حزب ديني يظل احتمالاً ضعيفاً للغاية. فإضافة إلى حرص الحزب وقيادته على تأكيد الالتزام بـ «المنظور القومي» ونفي الصبغة الدينية البحتة التي تضفيها على الحزب الأوساط التركية العلمانية، ومعارضة الحزب تأسيس أحزاب دينية في تركيا حتى مع صدور قانون «مكافحة الإرهاب» في ١٧/ ١٢/ ١٩٨٩ الذي تم بموجبه إلغاء المادة (١٦٣) من قانون العقوبات، وكانت تحظر النشاطات السياسية الدينية، توجد عوامل موضوعية تحول دون تحقق هذا الاحتمال وتحول أيضاً دون وصول أحزاب «دينية» في حالة السماح بتأسيسها إلى السلطة، سواء عبر صناديق الانتخاب أو غيرها (العنف).

---

(١٢) معوض، المصدر نفسه، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(١٣) حديث للرئيس سليمان ديميريل في مقابلة مع محمود مراد، في: **الأهرام**، ٧/ ٥/ ١٩٩٤، ص ٥.

وهذه العوامل تفسر أيضاً عدم تطور عمليات العنف ـ الإرهاب المنفذة من جانب منظمات «إسلامية متطرفة» في تركيا إلى المستوى الذي بلغته عمليات منظمات مماثلة في بعض البلدان العربية كالجزائر ومصر وغيرها. ومن بين هذه العوامل ما يلي(١٤):

ـ أثر التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ تأسيس الجمهورية التركية في خلق قوى اجتماعية ـ اقتصادية وسياسية كبيرة نسبياً مساندة للدولة العلمانية القائمة من ناحية، وذات نظرة عملية ـ براغماتية في التعامل مع الإسلام من ناحية أخرى.

ـ استمرار مثول خبرة العنف والفوضى الداخلية قبل انقلاب ١٩٨٠ في «العقل الجماعي التركي»، مما يجعل القطاعات المتدينة في المجتمع تعزف عن دعم العنف المرتبط بهذه المنظمات أو التعاطف معه أو الذي قد يثيره مستقبلاً حزب «ديني» يُسمح بتأسيسه ويُمنع من تولي السلطة (نموذج الجزائر).

ـ وجود المؤسسة العسكرية التركية كقوة رادعة في مواجهة أي احتمال لتصاعد هذا العنف إلى حد «الثورة الإسلامية». ومن الملاحظ أنه على رغم عدم تورط حزبي «النظام الوطني» و«الخلاص الوطني» في العنف، فإن إلغاء كل منهما إثر انقلاب عسكري في عامي ١٩٧٣ و١٩٨٠ على التوالي، يجعل دلالة هذه الخبرة ماثلة أيضاً لدى وريثهما (حزب الرفاه) على نحو يفسر اتصاف الحزب وقيادته بقدر كبير من الحرص والحذر في إعلان «مواقف إسلامية متشددة» إزاء بعض القضايا لتفادي «استثارة الجيش». ولهذا، يتجنب الحزب وقيادته لدى انتقاد الدولة العلمانية القائمة توجيه أية انتقادات مباشرة للفترة السابقة للتحول نحو التعددية الحزبية ولا سيما فترة أتاتورك.

ـ عوامل أخرى خارجية ترتبط بما تمثله الدولة التركية بخصائصها ومقوماتها وتوجهاتها القائمة من أهمية حيوية للغرب وللولايات المتحدة بوجه خاص.

إضافة إلى ما تقدم، فإن مشاركة «الرفاه» في الحكومة الائتلافية القائمة منذ حزيران/يونيو ١٩٩٦ تؤكد، بدرجة أو بأخرى، قبوله قواعد اللعبة السياسية والديمقراطية العلمانية القائمة في تركيا على رغم توجهاته الإسلامية من منظوره القومي. وقد سبق الحديث في الفصل الثاني من هذه الدراسة عن ظروف مشاركة الحزب في هذه الحكومة وملابساتها، وما قد يترتب على إخفاق الأخيرة في مواجهة المشكلات الداخلية بوجه خاص من نتائج سلبية على نتائجه في أية انتخابات مقبلة، على خلاف نتائجه المتميزة في انتخابات ١٩٩٥ البرلمانية وانتخابات آذار/مارس ١٩٩٦

---

(١٤) معوض، المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٣.

المحلية التكميلية (هذا التصور مطروح قبل استقالة أربكان من رئاسة الحكومة في ١٨/ ١٩٩٧/٦).

وقد يكون من المفيد في هذا الخصوص الإشارة إلى وجهة نظر أخرى مغايرة لهذا التصور الأخير، ومؤداها أن تركيا منذ تولي «الرفاه» السلطة بدأت تشهد تحولات لصالح مستقبله السياسي على حساب الأحزاب الأخرى «العلمانية»، مما يفسر ما تبديه حالياً النخب العلمانية من قلق على مصير المشروع العلماني السائد منذ سبعة عقود وما يتردد بينها من دعوات تطالب بـ «انتهاج علمانية أكثر اعتدالاً، تقلع عن مخاصمة الدين وتبدأ بالتفاعل الإيجابي معه». ومن مؤشرات هذه التحولات[١٥]:

أ ـ ان نسبة غير قليلة ممن لم يصوتوا لـ «الرفاه» في الانتخابات النيابية الأخيرة لم يكونوا ضده، لكنهم كانوا متوجسين منه، متأثرين في ذلك بالتعبئة الإعلامية المضادة، بدليل أن شعبية الحزب ارتفعت طبقاً لاستطلاعات الرأي إلى نسبة تتراوح بين ٣٥ بالمئة و٤٠ بالمئة خلال الأشهر الثلاثة اللاحقة لتشكيل حكومة أربكان، بعد ما ساد شعور نسبي بالاطمئنان لدى تلك الشرائح «المتوجسة». ومن ناحية أخرى، زاد حجم العضوية في الحزب خلال هذه الفترة إلى ٤ ملايين مقارنة بـ ٢,٥ مليون عضو قبل تشكيل الحكومة.

ب ـ ان الجماعات الإسلامية كالنقشبندية والسليمانية والنورسية، وهي أكبر بكثير من حزب «الرفاه» وذات ثقل اقتصادي كبير، لم تكن تصوّت للأخير عادة، وإنما كانت أصواتها تتوزع على حزبي الحكم التقليديين «الطريق الصحيح» و«الوطن الأم»، غير أنها بدأت توثق علاقاتها بالحزب خلال الأشهر الأخيرة اللاحقة لتشكيل الحكومة، الأمر الذي يضيف إلى وزنه ثقلاً جديداً على حساب الأحزاب الأخرى.

ج ـ ان بعض أعضاء جمعية رجال الصناعة والأعمال الأتراك (TUSIAD) من الموالين للأحزاب العلمانية تحولوا في الفترة الأخيرة إلى عضوية «موسياد»، وهي جمعية لرجال الأعمال مؤيدة لـ «الرفاه»، في الوقت الذي أعلن فيه عدد من أقطاب الصناعة الأتراك دعمهم لخطط أربكان الرامية إلى فتح أسواق العراق والدول المجاورة وتوسيع نطاق التعاون مع الدول الآسيوية.

وقد عرض الفصل الثاني تطورات الصراع بين أربكان والجيش واضطرار الأول في ١٨/٦/١٩٩٧ إلى الاستقالة من رئاسة الحكومة، وكذلك الغموض السياسي المحيط بمستقبل الحزب.

---

(١٥) فهمي هويدي، «ملفات المصير تتحدى الخوجة،» الأهرام، ١/١٠/١٩٩٦، ص ١١.

٥ ـ حزب «الحركة القومية»

تأسس حزب «الحركة القومية» (MHP) في ٧/٦/١٩٨٣ تحت اسم حزب «العمل القومي» (MCP) الذي دخل انتخابات ٢٠/١٠/١٩٩١ البرلمانية متحالفاً مع حزبي «الرفاه» و«الديمقراطية الإصلاحية»، ونجح في دخول البرلمان بـ ١٩ نائباً على رأسهم رئيس الحزب الب أرسلان توركيش.

وبعد تشكيل حكومة ديميريل الائتلافية في ٢٠/١١/١٩٩١، انسحب نواب الحزب من هذا التحالف، كما استقال ستة نواب من الحزب احتجاجاً على قرار توركيش بإعادة الحزب إلى اسمه القديم «الحركة القومية». وقدم توركيش وحزبه الدعم والمساندة لحكومتي ديميريل وتشيللر[١٦]. ولم يتمكن الحزب في انتخابات ١٩٩٥ البرلمانية من اجتياز نسبة الـ ١٠ بالمئة اللازمة لدخول البرلمان، حيث نال ٨,١٨ بالمئة فقط من إجمالي الأصوات، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (١) في الملحق.

٦ ـ حزب «اليسار الديمقراطي»

أنشىء حزب «اليسار الديمقراطي» (DSP) في ١٤/١١/١٩٨٥، ويرأسه بولنت أجاويد، وقد فاز في انتخابات ١٩٩١ البرلمانية بـ ٧ مقاعد انخفضت لاحقاً إلى ٣ مقاعد نتيجة انضمام أربعة من هؤلاء النواب إلى حزب «الشعب الجمهوري». وعلى رغم ذلك، يتمتع الحزب بأهمية تنبع من الأداء السياسي المتميز لأجاويد في البرلمان وقوة تأثيره في الاشتراكيين الديمقراطيين بما فيهم أعضاء الحزب «الديمقراطي الاجتماعي الشعبي».

ويتمتع الحزب أيضاً بدرجة كبيرة من التماسك الداخلي وعدم معاناته من صراعات داخلية على عكس معظم الأحزاب التركية الأخرى، ويرفض مبدأ الاندماج مع حزب «SHP» باعتباره لن يخدم مصالح الاشتراكيين الديمقراطيين في ظل تعبير الأخير منذ نشأته عن «آراء لا تمت بصلة إلى الاشتراكية الديمقراطية»، ويعارض أيضاً التعاون أو الاندماج مع حزب «الشعب الجمهوري»[١٧]. وقد نجح الحزب في انتخابات ١٩٩٥ البرلمانية في نيل ١٤,٦٥ بالمئة من إجمالي الأصوات، وشغل ٧٦ مقعداً في البرلمان، ولعب دوراً مؤثراً في ائتلاف يلماز ـ تشيللر في آذار/مارس ـ حزيران/يونيو ١٩٩٦ وفي معارضة حكومة أربكان في حزيران/يونيو ١٩٩٦ ـ حزيران/يونيو ١٩٩٧ حتى أنه شارك «الوطن الأم» و«تركيا الديمقراطية» في تكوين

---

(١٦) *Turkey, 1991-1992 Almanac*, p. 207.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

حكومة جديدة في ١٩٩٧/٦/٢٩.

٧ ـ حزب «الشعب الجمهوري»

أنشىء حزب «الشعب الجمهوري» (CHP) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ برئاسة دنيز بايكال الأمين العام الأسبق للحزب «الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» (SHP). وقبل انتخابات ١٩٩٥، كان للحزب ٢٠ مقعداً في البرلمان، وكان يشغلها قبل ١٩٩٢ نواب «SHP» و«اليسار الديمقراطي» قبل ظهور هذا الحزب الذي أدى إلى انقسام الاشتراكيين الديمقراطيين بين ثلاثة أحزاب مختلفة، فضلاً عن إضعاف الحكومة الائتلافية في عهدي ديميريل وتشيللر بسبب انخفاض عدد المقاعد البرلمانية للشريك الأصغر (SHP) في تلك الحكومة، وإن كان الحزب قد دخل كشريك أصغر في حكومة ائتلافية مع حزب «الطريق الصحيح» قبل هذا الانتخابات.

وتشير دراسة تركية صادرة في نهاية ١٩٩٣ إلى أن ثمة فرصة كبيرة لاندماج حزب «CHP» مع حزب «SHP» وليس مع حزب أجاويد «DSP»، وأن الحزب يواجه مشكلات تتعلق بتحديث برنامجه بدلاً من الاكتفاء بمبادىء أتاتورك الستة من ناحية، وبوضع أسس وقواعد تنظيمية لهيكله من ناحية ثانية، وزيادة تأثيره الجماهيري في ظل ما أظهرته استطلاعات الرأي العام من تمتعه بنسبة محدودة تتراوح بين ٤ ـ ٥ بالمئة من إجمالي أصوات الناخبين من ناحية ثالثة[١٨]. ويبدو أن الحزب نجح نسبياً في هذا المجال الأخير، حيث أظهرت نتائج انتخابات ١٩٩٥/١٢/٢٤ البرلمانية والمبينة في الجدول رقم (١) في الملحق حصوله على ١٠,٦٩ بالمئة من إجمالي الأصوات و٤٩ مقعداً من مقاعد البرلمان، وإن كانت هذه النتيجة تبدو «متواضعة» بالنظر إلى اندماجه قبل الانتخابات مع «الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» (SHP) تحت اسمه وبقيادة رئيسه بايكال. وسيظل على الأرجح الصراع بين بايكال واجاويد على إعادة توحيد اليسار التركي وقيادته سمة مميزة للعلاقة بين الطرفين، مما سيؤثر أيضاً بالسلب في حكومة يلماز المشكلة في ١٩٩٧/٦/٢٩.

٨ ـ حزب «الديمقراطية» أو «الشعب الديمقراطي» حالياً

تأسس حزب «الديمقراطية» (DEP) في ١٩٩٣/٥/٧ من جانب ١٧ نائباً كردياً برئاسة ياشار قايا (Yasar Kaya)، وكان هؤلاء أعضاء في حزب «العمل الشعبي» (HEP)، وخاضوا انتخابات ١٩٩١ البرلمانية ضمن قوائم الحزب «الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» (SHP) ثم انفصلوا عنه وعادوا إلى حزبهم.

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

وبالنظر إلى نشاط هذا الحزب (HEP)، خارج البرلمان في المناطق التركية الجنوبية ـ الشرقية ذات الأكثرية الكردية وشعبيته الكبيرة بين الأكراد في أوروبا الغربية، كادت المحكمة الدستورية تصدر قراراً بحله على أساس «أن نشاطاته ترمي إلى تجزئة الجمهورية التركية». بيد أن ذلك لم يتحقق، حيث قام الحزب بحل نفسه وأسس نوابه حزب «الديمقراطية» قبل صدور القرار، مما ضمن له ـ حتى انتخابات ١٩٩٥ ـ الحفاظ على حجم التمثيل البرلماني نفسه (١٧ مقعداً للحزب السابق)[١٩]. وعجز الحزب في هذه الانتخابات عن اجتياز نسبة الـ ١٠ بالمئة اللازمة لدخول البرلمان، على رغم نيله أكثر من ٤٠ بالمئة من مجموع الأصوات في هذه المناطق. وكان الحزب قد خاض هذه الانتخابات باسم «الشعب الديمقراطي» (HADEP) نظراً لحل «HEP» بعد رفع الحصانة البرلمانية عن نوابه في آذار/مارس ١٩٩٤.

٩ ـ حزب «تركيا الديمقراطية» (DTP)

شكل هذا الحزب في بداية كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ حسام الدين جندورك (H. Cindurk) بمشاركة ٦ نواب سابقين في حزب «الطريق الصحيح» ممن طُردوا أو انسحبوا من الأخير بسبب ائتلافه مع «الرفاه». وتزايدت تدريجياً مقاعد الحزب في البرلمان على النحو المبين في الجدول رقم (٣) حتى بلغت ١٥ مقعداً في ١/٧/١٩٩٧، ويشارك الحزب في حكومة يلماز الائتلافية على رغم عدم تولي جندورك أي حقيبة وزارية فيها على النحو المبين في الجدول رقم (٢) في الملحق.

١٠ ـ الأحزاب التركية الأخرى

يمكن تناول الأحزاب التركية الأخرى من حيث مدى وجودها في برلمان ١٩٩١ ـ ١٩٩٥ على النحو التالي[٢٠]، مع ملاحظة اختلاف هذا الوضع منذ انتخابات ١٩٩٥ على النحو المبين في الجدول رقم (٣) في الملحق.

أ ـ أحزاب ممثلة في البرلمان

ـ حزب «الوحدة الكبرى» (BBP)، وكان لديه في هذا البرلمان ٧ نواب، وهو حزب «ديني ـ قومي» منشق عن حزب «العمل القومي» (MCP)، ويرأسه محسن يازجي أوغلو (M.Yazicioglu).

ـ «الحزب الجديد» (YP)، تأسس في ٧/١٠/١٩٩٣ على يد يوسف بوزقورت

---

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٧٦ و٢٠٩.

أوزال، الشقيق الأصغر للرئيس أوزال ورفاقه ممن تركوا حزب «الوطن الأم» لمعارضتهم قيادة مسعود يلماز، ويرفع شعار «إقامة نظام في تركيا يحقق الرفاه المعنوي والمادي لشعبها»، وكان له في البرلمان ٣ نواب: يوسف أوزال وابن عمه حسني دوغان ووزير الدولة الأسبق أركمونت كونكمان (E. Konukman).

- حزب «الأمة/الملة» (MP)، ويرأسه أيقوت اديبالي (A. Edibali) وكان رئيس حزب «الديمقراطية الإصلاحية» (IDP) المتحالف مع حزبي «الرفاه» و«العمل القومي» في انتخابات ١٩٩١ البرلمانية التي فاز فيها الحزب بمقعدين، ثم انسحب اديبالي والنائب الآخر من هذا التحالف لتكوين حزب «الأمة» الذي انتقل إليه أعضاء حزب «الديمقراطية الإصلاحية».

ب ـ أحزاب غير ممثلة في البرلمان

- حزب «العمال» (IP)، ويرأسه دوغو بيرنجيك (Dogu Perincek).
- حزب «الخضر» (YP)، ويرأسه أيدن أياس (Aydin Ayas).
- حزب «شباب الجمهورية الديمقراطي» (GDGP)، ويرأسه جوق خان علوي أوغلو (G. Evliyaoglu).
- حزب «الوحدة الاشتراكي» (SBP)، ويرأسه سعدون أرين (S. Aren).
- حزب «النهضة» (YDP)، ويرأسه حسن جلال جوزال (H. C. Guzel).
- حزب «التحول الكبير» (BDP)، ويرأسه ايدن مندريس (Aydin Menderes).
- الحزب «الديمقراطي» (DP) ويرأسه خير الدين أركمن (H. Erkmen). وهذا الحزب أنشىء في ٢٩/١١/١٩٩٢ كامتداد للحزب «الديمقراطي» الذي كان يقوده عدنان مندريس رئيس الوزراء الأسبق، وحله العسكريون بعد انقلاب ١٩٦٠. أما مندريس الابن فقد آثر دخول الحياة السياسية عام ١٩٩٣ بعد وفاة أوزال كرئيس لحزب «التحول الكبير»، واعتبر ذلك آنذاك «بداية حركة سياسية لتطوير أفكار أوزال»، بيد أن الحزب عجز عن اجتذاب النواب المنشقين عن حزب «الوطن الأم»، وأخيراً أنشأ يوسف أوزال» حزبه «الجديد» (YP) لتطوير أفكار ومبادىء شقيقه. ويرأس حالياً الحزب (DP) تورقوت أوزال بعد انضمامه إليه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ منشقاً عن «الوطن الأم» الذي كان قد انتخب نائباً عنه في البرلمان في انتخابات ١٩٩٥.

ثانياً: جماعات المصالح

تتنوع جماعات المصالح في تركيا ما بين جماعات عمالية ومهنية واقتصادية ونسائية وبيئية وغيرها. ولدراسة هذه الجماعات أهمية كبيرة في فهم عملية صنع القرار، إذ إنها من ناحية تشكل في بعض قطاعاتها قوى ضاغطة على صانع القرار،

وتُعد من ناحية أخرى مصدراً مهماً للتجنيد السياسي، حيث انضم بعض قياداتها وكوادرها إلى النخبة السياسية بمستوياتها المختلفة. ويُلاحظ في هذا الصدد ما يلي:

ـ ان التحليل سيقتصر على بعض جماعات المصالح التي تكتسب أهمية خاصة سواء بالنظر إلى دورها وتأثيرها في صنع القرارات الداخلية كالنقابات العمالية وجماعات رجال الأعمال وبعض النقابات المهنية، أو بالنظر إلى ارتباطها بعلاقات تركيا مع البلدان العربية كجماعات رجال الأعمال.

ـ ان دستور ١٩٨٢ يحظر على هذه الجماعات المشاركة بأي دور سياسي، بيد أنها تمارس واقعياً هذا الدور كجماعات ضاغطة، وإن كانت فاعليتها بوجه عام أقل مما كانت عليه قبل انقلاب ١٩٨٠. ويُلاحظ أن القيود الواردة في الدستور على نشاطات هذه الجماعات كانت ولا تزال مشكلة كبيرة تواجه تركيا في المحافل الدولية منذ عودتها إلى الحكم المدني عام ١٩٨٣، كما تشكل هذه القيود قضية خلافية بين القوى التركية. ففي مقابل الضغوط المطالبة برفعها من جانب النقابات العمالية والقوى والأحزاب الديمقراطية الاشتراكية، ترى منظمات رجال الأعمال والقوى المحافظة أن أي تغيير في هذا الصدد سيؤدي إلى «اختلال التوازن» في تركيا. وقد أصدرت الحكومات التركية المتعاقبة، منذ عام ١٩٨٣، قوانين عدة لتعديل القيود على النقابات العمالية وتخفيفها، وخصوصاً عام ١٩٨٧. بيد أن الأوساط العمالية تعتبر هذه التعديلات غير كافية[٢١].

ـ ان هذا التحليل سيغطي أيضاً، إضافة إلى جماعات المصالح بالمعنى المألوف، جماعات أخرى مؤثرة في عملية صنع القرار، على رغم كونها من مؤسسات الدولة؛ أي أنها تعبر عن مفهوم «جماعات المصالح المؤسسية»[٢٢]؛ وتأتي في مقدمتها المؤسسة العسكرية، فضلاً عن «المؤسسة الدينية الرسمية».

١ ـ النقابات العمالية

من أهم النقابات والاتحادات العمالية في تركيا، الاتحادات الثلاثة التالية[٢٣]:

أ ـ «اتحاد النقابات العمالية التركية» (TURK-IS)، أنشىء عام ١٩٥٢، ويصل حجم العضوية فيه إلى حوالى ١,٥ مليون عامل، ويتصف عموماً منذ تأسيسه بموالاة الحكومات القائمة، مدنية كانت أو عسكرية، ولذا يفضل البحث عن حلول

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

(٢٢) كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ١٧٤.

(٢٣) *Turkey, 1991-1992 Almanac*, pp. 237-238.

للمشكلات العمالية عبر الحوار أكثر من الأساليب الأخرى، ولكنه يلجأ إلى الأخيرة في بعض المواقف المنطوية على تهديد جدي لحقوق العمال. ومن ذلك تنظيمه مظاهرات في ازمير عام ١٩٨٦ للاحتجاج على تدهور أجور العمال وارتفاع الأسعار، وتنظيمه إضراباً شاملاً شارك فيه ١,٥ مليون عامل في ١٩٩١/١/٣، احتجاجاً على السياسة الاقتصادية للحكومة وزيادة نفقات المعيشة، فضلاً عن إضراب آخر كبير في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ للسبب نفسه، مما أسهم في سقوط الحكومة وفتح الطريق أمام إجراء انتخابات مبكرة في نهاية ١٩٩٥.

ب ـ «اتحاد النقابات التقدمية» (DISK)، أسسه عام ١٩٦٧ قادة خمس نقابات عمالية انشقوا عن الاتحاد الأول، ثم تطور تدريجياً حتى انضمت إليه ٢٥ نقابة وأكثر من مليون عامل قبل انقلاب ١٩٨٠، وبعد هذا الانقلاب تم حظر الاتحاد وحله ومحاكمة العديد من قياداته التنفيذية وأعضائه بتهمة «الفساد والتورط في أعمال العنف»، وألغت محكمة الاستئناف العسكرية العليا هذه الأحكام في ١٩٩١/٧/١٦، مما دفع بآخر رئيس منتخب للاتحاد عبد الله باش تورك (A. Bashturk) إلى الدعوة إلى مواصلة نشاط الاتحاد الذي يمر حالياً بمرحلة إعادة بناء نفسه واستعادة أعضائه.

ج ـ «الاتحاد النقابي لحق العمل» (HAK-IS)، تأسس عام ١٩٧٦، ويضم ١٦٠ ألف عضو كان معظمهم من أعضاء الاتحاد السابق (DISK)، وتغلب عليه «النزعة الدينية». فكما سبق القول، في الفصل الثاني من هذه الدراسة، ان لهذا الاتحاد علاقة قوية بحزب «الرفاه» ورئيسه أصبح وزير العمل في حكومة أربكان.

٢ ـ جماعات رجال الأعمال

تشكل جماعات رجال الأعمال فئة متميزة في المجتمع التركي، حيث تحتل وضعاً متميزاً في البناء الاجتماعي، وتتمتع بأهمية وتأثير ملحوظين في عملية صنع القرار بدرجة غير متاحة لجماعات وقوى اجتماعية أخرى عديدة. وتضم هذه الفئة بالأساس أصحاب المشروعات الصناعية والمالية والتجارية وشركات المقاولات والإنشاءات والنقل والملاحة، وتحديداً أصحاب الشركات القابضة العاملة في غير قطاع من هذه القطاعات وذات نشاطات مرتبطة بالشركات الأجنبية، ومن أهمها مجموعة شركات «كوج» (KOC) و«سبانجي» (Sabanci) و«ياشار» (Yasar) و«شكروا» (Cukurova) و«أقين» (Akin) و«دوغوش» (Dogus) وغيرها[٢٤].

---

(٢٤) Korkut Boratav, «The Turkish Bourgeoisie and the State during a Major Reorientation of Economic Policies,» paper presented at: The Conference on «Dynamics of States and Societies in the Middle East», Held by Center for Political Research and Studies, Cairo University, Cairo, 17-18 June 1989, pp. 5-6.

أ ـ رجال الأعمال والعلاقات التركية ـ العربية

يؤثر رجال الأعمال الأتراك في علاقات بلادهم بالدول العربية باتجاه دعم العلاقات التجارية والاقتصادية مع هذه الدول، من أجل توفير فرص اقتصادية لشركاتهم في مجالات التصدير والمقاولات والمشروعات المشتركة وغيرها. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى زيادة عدد رجال الأعمال المصاحبين للوفود التركية الرسمية في زياراتها للبلدان العربية كبلدان الخليج ومصر، فضلاً عن تحركهم مؤسسياً لدعم العلاقات مع المؤسسات المناظرة في هذه البلدان سواء من خلال تكوين جمعيات ومجالس أعمال مشتركة أو من خلال مباحثات مباشرة بين الطرفين. ومن ذلك مباحثات أجراها وفد من رجال الأعمال الأتراك برئاسة ياليم أريز (Y. Erez) رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية في الكويت في حزيران/يونيو ١٩٩٥، حيث وقّع ورئيس غرفة الصناعة والتجارة الكويتي بروتوكولاً لتعزيز إسهام رجال أعمال البلدين في دعم العلاقات الاقتصادية في مجالات التعمير والاستثمار والسياحة وإعادتها إلى مستواها السابق لنشوب حرب الخليج، وأجرى الوفد أيضاً مباحثات مع وزير الأشغال العامة والإسكان ووزير التجارة والصناعة الكويتيين[٢٥]. هذا فضلاً عن ما سبق ذكره بشأن إعلان بعض كبار رجال الأعمال والصناعة الأتراك تأييدهم لتحركات حكومة أربكان باتجاه توثيق العلاقات الاقتصادية مع الدول المجاورة.

ب ـ علاقات رجال الأعمال بالأحزاب والحكومة

إضافة إلى ما سبق ذكره في الفصل الثاني عن موضع رجال الأعمال من أزمة النظام التركي بعد انتخابات ١٩٩٥، وإضافة إلى ما سيلي ذكره بشأن علاقات مؤسسات رجال الأعمال الأتراك بالحكومة والأحزاب، يرتبط قادة بعض الأحزاب التركية بـ «علاقات خاصة» بكبار رجال الأعمال الذين يمولون جانباً كبيراً نسبياً من نفقات الحملات الانتخابية لهذه الأحزاب، مما يفسر ضخامة حجم هذه النفقات بما يتجاوز اشتراكات العضوية أو الدعم المالي القانوني المقدم من الدولة إلى الأحزاب الممثلة في البرلمان. وهذه الظاهرة المتكررة منذ انتخابات ١٩٨٧ البرلمانية غير قاصرة على الأحزاب اليمينية أو أحزاب يمين الوسط كـ «الوطن الأم» و«الطريق الصحيح»، ولكنها تمتد أيضاً إلى الأحزاب اليسارية كالحزب «الديمقراطي الاجتماعي الشعبي»[٢٦]، فضلاً عن حزب «الرفاه»، ولا سيما أن زعيمه أربكان كان رئيساً أسبق

---

(٢٥) *Turkey Monthly Economic Newspaper* (Istanbul), vol. 14, no. 179 (June 1995), p. 5.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل عن دور رجال الأعمال في تمويل حملات الأحزاب الانتخابية في تركيا، انظر: جلال عبد الله معوض، **الفساد السياسي في النظام السياسي التركي، ١٩٨٣ ـ ١٩٩١**، سلسلة بحوث سياسية؛ ٦٢ (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣)، ص ١٩ ـ ٢٠.

لاتحاد الغرف والبورصات التركية. أضف إلى ذلك انتخاب أكبر رجال الأعمال اليهود الأتراك جافي قمحي نائباً في البرلمان عن حزب «الطريق الصحيح» في انتخابات ١٩٩٥ البرلمانية ليكون بذلك أول نائب غير مسلم في البرلمان منذ ٣٨ عاماً.

من ناحية أخرى، شهدت تركيا منذ عام ١٩٨٣، وخصوصاً في عهد أوزال أمثلة عديدة للجوء بعض رجال الأعمال لتوظيف نفوذهم و«علاقاتهم الخاصة بالمسؤولين الحكوميين» من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية معينة لخدمة مصالحهم كتلك المتعلقة بالاستيراد أو بالدخول في مشروعات مشتركة مع شركات أجنبية، خصوصاً في مجال إنتاج - تجميع السيارات، وأمثلة أخرى تغاضت فيها الحكومة عن إساءة بعض هؤلاء استخدام حوافز التصدير، في ما عُرف بـ «قضايا الصادرات الوهمية»[٢٧].

ج - مؤسسات رجال الأعمال

تعبر عن مصالح رجال الأعمال الأتراك على المستوى المؤسسي تنظيمات من أهمها[٢٨]:

(١) **اتحاد الغرف والبورصات التركية (TOBB)**، وهو أكثر هذه التنظيمات قوة وتأثيراً؛ باعتباره الممثل الرسمي لقطاع رجال الأعمال الخاص في تركيا»، فضلاً عن انتماء أعضائه إلى مختلف المحافظات التركية. ولذا، يمارس تأثيراً كبيراً في صنع القرارات الاقتصادية. ويتبنى بوجه عام مواقف موالية للحكومة ويحرص على التعاون معها لزيادة نصيب تركيا ورجال أعمالها في «سوق الأعمال الدولية»، ولكنه ينتقد أحياناً السياسات الاقتصادية كتلك المتعلقة بأسعار الفائدة وعدم اتخاذ تدبيرات فعالة «صارمة» لمكافحة التضخم.

ويُعد هذا الاتحاد «قاعدة قوة» أفرزت شخصيات سياسية مهمة، ومن بينها نجم الدين أربكان، الرئيس الأسبق للاتحاد وزعيم حزب «الرفاه» ونائب رئيس الوزراء في ثلاث حكومات ائتلافية في السبعينيات، ومحمد يازار (M. Yazar) وزير الدفاع الأسبق في الفترة ١٩٨٩/١١/٩ - ١٩٩١/٦/٢٣ والذي لا يزال يتمتع بمساندة رجال أعمال الأناضول. وكان الرئيس الأسبق للاتحاد علي جوشقون (A. Coskun) من «المقربين» إلى أوزال وحزب «الوطن الأم»، بينما كان رئيسه السابق ياليم أريز (Yalim Erez) حليفاً للرئيس ديميريل وحزب «الطريق الصحيح» ثم شغل منصب وزير الصناعة والتجارة في الحكومة الائتلافية بين الأخير و«الرفاه» منذ تكوينها في

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٧ - ٣٩.

(٢٨) *Turkey, 1991-1992 Almanac*, pp. 239-240

١٩٩٦/٦/٢٩ وحتى انسحابه من الحزب والحكومة في ١٩٩٧/٤/٢٦ ليتولى لاحقاً المنصب نفسه كمستقل في حكومة يلماز المشكلة في ١٩٩٧/٦/٢٩.

(٢) جمعية رجال الصناعة والأعمال الأتراك (TUSIAD)، تأسست عام ١٩٧١ من جانب بعض رجال الصناعة البارزين، ويتبعها مركز أبحاث نشط، ولها علاقات وثيقة مع الحكومة ومراكز صنع القرار ومع دوائر الأعمال الدولية. وتقوم الجمعية عبر مركزها البحثي بمتابعة تطورات الاقتصاد التركي ونشر تقارير ودراسات بشأن بعض القضايا الاقتصادية، كما تعد توقعات وتقديرات اقتصادية مستقبلية كانت حتى عام ١٩٨٧ تُعتبر عوناً غير رسمي للحكومة في تحديد أهدافها الاقتصادية.

وابتداء من عام ١٩٨٧ تحولت الحكومة (أوزال) إلى التشكيك في جدوى ومصداقية تلك الدراسات والتقارير التي تضمنت انتقادات حادة للسياسات الاقتصادية للحكومة وقصورها، وخصوصاً في مكافحة التضخم. كما لجأت إلى نشر «إعلانات» في الصحف اليومية الكبرى لكسب مساندة الرأي العام لها في انتقاداتها لهذه السياسات. بيد أن الجمعية تفضل الآن التعبير عن الآراء والتصورات عبر تقارير تنشرها عن وضع الاقتصاد التركي، بدلاً من مسلكها المتشدد السابق في معارضة سياسات الحكومة. ويُلاحظ أن الجمعية لم تنجح حتى الآن ـ رغم محاولاتها المستمرة منذ سنوات ـ في أن تجعل الحكومة تتعامل معها؛ باعتبارها «أقوى ممثل للقطاع التركي الخاص». فلا يزال اتحاد الغرف والبورصات يؤدي هذه الوظيفة بفضل تنظيمه القوي الممتد عبر البلاد.

(٣) جمعية رجال الأعمال الشبان (GID)، تعمل منذ تأسيسها عام ١٩٨٦ على نشر تقارير عن أوضاع الاقتصاد التركي، وعقد حلقات نقاش وندوات لمناقشة المسائل الاقتصادية التي تهم شباب رجال الأعمال.

٣ ـ النقابات المهنية

من أهم النقابات المهنية التركية من حيث التأثير السياسي ما يلي[٢٩]:

أ ـ نقابة المحامين الأتراك (TBB)، تُعد من أهم جماعات المصالح في تركيا، وتتركز مطالبها السياسية في الدعوة إلى تدعيم سلطة البرلمان إزاء سلطة الحكومة وتعديل مواد معينة في دستور ١٩٨٢ وبعض القوانين المقيدة للحريات، فضلاً عن المطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام.

ب ـ نقابة الأطباء الأتراك (TTB)، تضم في عضويتها الأطباء كافة في تركيا،

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

وهي نقابة نشطة سياسياً؛ إذ إنها غالباً ما تنتقد الحكومة ولا سيما بصدد عدم توفير الاعتمادات المالية اللازمة لأغراض الصحة، فضلاً عن دعوتها إلى تحقيق إصلاحات ديمقراطية وإلغاء عقوبة الإعدام.

ج ـ **مجلس الصحافة (BK)**، تأسس عام ١٩٨٧، ويستهدف حماية مهنة الصحافة في تركيا وتطويرها، وينتقد بشدة القيود الحكومية المفروضة على الصحافة، ويلعب دوراً قوياً في كافة المسائل المتعلقة بالصحافة، ولا سيما أنه يضم في عضويته السواد الأعظم من الناشرين والمحررين وكبار الكتاب الصحفيين.

د ـ **نقابات وجمعيات الصحفيين**، تضم بعض الصحفيين الأتراك العاملين في استانبول وأنقرة وأزمير؛ ومن أهمها «جمعية الصحفيين في استانبول» (IGC)، وتضم في عضويتها معظم الصحفيين الأتراك النشطين، وتُعد أقوى تنظيم للصحفيين الأتراك، على الأقل حتى إنشاء مجلس الصحافة. وهناك أيضاً «جمعية الصحفيين المعاصرين» (CGD) وتضم الأجيال الجديدة من الصحفيين في المدن الكبرى، وتوصف بأنها «أكثر النقابات الصحفية تقدمية ونشاطاً».

٤ ـ المؤسسة العسكرية

تُعد المؤسسة العسكرية التركية من أقوى مؤسسات الدولة التركية وأكثرها تنظيماً، إن لم تكن بالفعل كما سبق القول في الفصل الثاني من هذه الدراسة «سلطة عليا تقع فوق الدستور ومؤسسات الدولة الأخرى بما فيها الهيئات المنتخبة». وتستمد هذه المؤسسة أهميتها من:

أ ـ التنظيم الداخلي المحكم لهذه المؤسسة وتمتعها باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية ووضوح رؤيتها بشأن دورها والأهداف العليا للدولة. وفي هذا الخصوص تصبح هذه المؤسسة أشبه بـ «المؤسسة البابوية» من حيث «اختيار وإفراز وانتقاء العناصر القيادية، والتجدد من داخلها وليس من خارجها، إذ انها تضع الترشيحات لتولي المناصب القيادية فيها ولا يستطيع رئيس الجمهورية الاختيار من خارج هذه الترشيحات، كما أن لمعظم القيادات العسكرية التركية رؤية استراتيجية واضحة للوطن التركي..»[٣٠].

ب ـ قوة الوضع السياسي للمؤسسة العسكرية بموجب الدستور التركي لعام ١٩٨٢. فعلى رغم ما سبق ذكره في الفصل الأول من هذه الدراسة بشأن دور مجلس

---

(٣٠) انظر مداخلة السفير محمد وفاء حجازي في: «عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية: حلقة نقاشية،» شارك في الحلقة جلال معوض [وآخرون]؛ أدار الحوار هيثم الكيلاني، **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٨).

الأمن القومي في إصدار «توصيات» يتعين على الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها في المسائل المتعلقة بحماية الأمن القومي، إلا أنه من الناحية الفعلية ـ وكما ظهر في الفصل الثاني عند متابعة تطورات الصراع بين هذه المؤسسة وحكومة أربكان ـ تأخذ هذه «التوصيات» شكل قرارات ملزمة وواجبة التنفيذ. ولعل هذا يفسر كيف «أن الدستور التركي ـ بشكل غير مباشر ـ يمنح المؤسسة العسكرية حق التدخل لحماية الأمن القومي، وينص على أن القوات المسلحة التركية هي المسؤولة عن الحفاظ على الأمن القومي التركي خارجياً وداخلياً، ولهذا لا يعتبر أقطابها أي تدخل عسكري انقلاباً بل تدخلاً دستورياً لحماية الأمن القومي...»[٣١].

ج ـ ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة التركية، وبحيث إنها تأتي وفقاً لهذا المعيار في المرتبة الثانية بعد أمريكا بين دول حلف الأطلسي. فكما يتضح من الجدول رقم (٤) في الملحق وصل إجمالي هذه القوات في عام ١٩٩٦ إلى ١,٢٠٦,٧٠٠ جندي منهم ٦٣٩ ألفاً من القوات العاملة و٣٨٧ ألفاً من الاحتياطي، و١٨٠ ألفاً من القوات شبه العسكرية (جندرمة وحرس وطني) و٣٠ ألف جندي في قبرص الشمالية.

ويمكن تتبع تأثير هذه المؤسسة، على الأقل باعتبارها جماعة مصالح مؤسسية، في المجالين التاليين:

ـ دور المؤسسة العسكرية في خدمة مصالحها الذاتية، سواء تعلقت هذه المصالح بمزايا خاصة للعسكريين في مجالات الرواتب والإسكان وغيرها، أو تعلقت بضغوط هذه المؤسسة وتأثيراتها من أجل عدم إدخال أية تخفيضات في الميزانية العسكرية. ويُلاحظ بخصوص الناحية الأخيرة أن الإنفاق العسكري لتركيا زاد من ٢,٩ مليار دولار في عام ١٩٨٧[٣٢] إلى ٣,٧ مليار دولار في عام ١٩٨٩ بنسبة ١٨,٦ بالمئة من إجمالي ميزانية الدولة في العام الأخير[٣٣]. ويتضح من الجدول رقم (٤) في الملحق أن تركيا احتلت عام ١٩٩٦ المرتبة السابعة بين أكبر مستوردي الأسلحة في العالم.

ويندرج، في الإطار نفسه، اهتمام الحكومات التركية المتعاقبة منذ عام ١٩٨٥ بتطوير القدرات العسكرية للبلاد وتحديثها من خلال تبني برنامج «الصناعات الدفاعية»، ولا سيما في ظل ما أظهرته أزمة الخليج الثانية من وجود «خلل» ما في هذه القدرات، بالنظر إلى تقادم المعدات العسكرية التركية، مما استدعى قيام الولايات المتحدة والدول الغربية «المتحالفة» الأخرى بإرسال أسلحة ومعدات متطورة إلى تركيا

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) *Turkey, 1989 Almanac*, edited by Ilnur Cevik (Ankara: Turkish Daily News Publication, 1989), p. 199.

(٣٣) *Turkey, 1991-1992 Almanac*, p. 223.

لتعزيز قدرتها على مواجهة احتمال تعرضها لهجوم عراقي خلال الأزمة. ونتيجة لهذا «الخلل»، أدرك قادة المؤسسة العسكرية التركية ضرورة خفض عدد أفرادها مع زيادة قدراتها التسليحية والحركية وتطويرها، وخصوصاً في مجالات النظم الدفاعية والصواريخ والطائرات القاذفة، مما أعطى زخماً كبيراً لهذا البرنامج. وتدير البرنامج «سكرتارية ـ وكالة الصناعات الدفاعية» (SSM)، وتعتمد في تمويله على «الصندوق الخاص لدعم الصناعات الدفاعية». ويستمد الصندوق موارده من: المخصصات السنوية للميزانية العامة، والرسوم الإضافية المفروضة على مبيعات سلع المشروعات العامة، وإيرادات «اليانصيب القومي»، ونسبة من ضريبة مبيعات الوقود، ونسبة من ضرائب الدخل والشركات، والهيئات (الداخلية والخارجية)[٣٤]. ويتضح من الجدول رقم (٤) في الملحق عزم المؤسسة العسكرية على قطع خطوات أكبر على هذا الطريق بإعلانها في نيسان/ابريل ١٩٩٧ برنامجاً جديداً لتحديث هذه القدرات بتكلفة ٣١ مليار دولار في السنوات الست القادمة.

ـ ضغط المؤسسة العسكرية على القيادة والنخبة الحاكمة سواء بشكل سافر أو مقنّع بصدد مسائل معينة داخلية وخارجية تهم هذه المؤسسة. فعلى **الصعيد الخارجي**، يمكن الإشارة إلى أثر موقف هذه المؤسسة المعارض لإقحام تركيا بدور مباشر في أزمة الخليج الثانية في «كبح جماح» الرئيس أوزال الذي كان متحمساً قبل نشوب الحرب في المشاركة بقوات برية وبحرية ضمن قوات التحالف/الائتلاف الدولي المناهض للعراق لتقديره أن من شأن ذلك خدمة مصالح تركيا. فبعد شهرين من احتلال العراق للكويت، تردد في أنقرة أن تركيا في سبيلها لإرسال قوة برية تتراوح بين ٤٥٠٠ ـ ٥٠٠٠ جندي إلى السعودية للمشاركة مع «القوة الدولية» في ردع أي هجوم عراقي محتمل، وإرسال سفينتين حربيتين إلى الخليج للمساعدة في فرض الحظر الاقتصادي ضد العراق. بيد أن الضغوط الشديدة من جانب العسكريين الأتراك أدت في نهاية المطاف إلى عدم إرسال هذه القوات إلى منطقة الخليج[٣٥].

وعلى **الصعيد الداخلي**، لا تتردد هذه المؤسسة في التعبير عن «انزعاجها» وأحياناً «استعدادها للتدخل» في مواجهة تطورات داخلية تهدد مبادىء وأسس الدولة العلمانية القائمة باعتبارها القوة الرئيسية الضامنة لها. وهذا صحيح، على رغم دور هذه المؤسسة خلال فترة الحكم العسكري (١٩٨٠ ـ ١٩٨٣)، في انتعاش التعليم الديني بشكل غير مسبوق منذ تأسيس الجمهورية. فخلال تلك الفترة زاد عدد المدارس

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

(٣٥) جلال عبد الله معوض، «التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب،» في: مصطفى علوي، محرر، **مصر وأمن الخليج بعد الحرب** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٢٠٠.

الدينية العليا من ٢٤٩ مدرسة إلى ٣٤١ مدرسة، وزاد عدد طلابها من ٤٨ ألفاً إلى ٧٦ ألفاً، وتم السماح لخريجي هذه المدارس بدخول الجامعات كافة عدا الكليات العسكرية. واكتسب هؤلاء مهارات متنوعة للعمل في مجالات مختلفة مهنية ورسمية في أجهزة الدولة، بينما كانوا قبل انقلاب ١٩٨٠ يُعدون فقط لممارسة وظائف دينية كوعاظ وأئمة مساجد؛ وكان هدف المؤسسة العسكرية من ذلك «مواجهة مخاطر زحف العناصر الشيوعية واليسارية إلى أجهزة الدولة، وكذلك الاحتفاظ بالتعليم الديني تحت السيطرة»، وإن كان الرئيس أفرين قد أقر عام ١٩٩٠، بعد انتهاء فترة رئاسته، «أن الإدارة العسكرية فقدت تلك السيطرة بعد فترة قصيرة»[٣٦].

وقد عبرت المؤسسة العسكرية عن هذا الموقف في غير مناسبة. وعلى سبيل المثال، إبان مظاهرات «الحجاب» التالية لصدور قرار من المحكمة الدستورية في ٧/٣/١٩٨٩ بإلغاء قانون صادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ كان يسمح للطالبات الجامعيات بارتداء الحجاب، تردد على نطاق واسع في تركيا أن هذه المؤسسة «بدأت تفقد صبرها، مما قد يدفعها للتدخل بغرض حماية النظام العلماني من مخاطر اتساع نطاق الحركة الأصولية». وساعد على ذلك ما ورد على لسان نجيب طورمطاي (N. Torumtay) رئيس الأركان العامة في مقابلة نشرتها صحيفة **جمهوريت** في ١٣/٣/١٩٨٩: «أن المؤسسة العسكرية التركية، كأي مؤسسة تركية أخرى، تتابع عن كثب الأحداث الجارية تماماً، كما تفعل إزاء التطورات الأخرى في الدولة». وذلك على رغم تأكيده في المقابلة نفسها «حرصه البالغ على عدم إقحام القوات المسلحة التركية في هذه المسألة السياسية». وفي اليوم التالي، أصدرت قيادة الأركان العامة بياناً لمواجهة التوقعات السائدة آنذاك باحتمال تدخل الجيش لإخماد تلك المظاهرات، أكدت فيه «أن المؤسسة العسكرية تشكل القوات المسلحة للجمهورية التركية الديمقراطية العلمانية، وأفرادها جزء لا يتجزأ من الأمة التركية، وهم على وعي كامل بوضعهم ومسؤولياتهم داخل النظام الدستوري ويتصفون بالولاء للنظام الديمقراطي البرلماني».

وبصرف النظر عن مدى صحة أو عدم تحقق تلك التوقعات، فإن مجرد التعبير عنها على هذا النحو جسّد مدى اهتمام المؤسسة العسكرية التركية وحساسيتها إزاء أي عنف يثيره الإسلاميون، حتى لو كان ذلك بشكل تلقائي. ولهذه الحساسية مؤشرات أخرى من قبيل اهتمام قادة هذه المؤسسة بمواجهة أية محاولة لاختراقها أو التغلغل فيها من قبل الجماعات الإسلامية. وفي هذا الصدد تم استبعاد ١٠٢٢ فرداً من الجيش التركي منذ انقلاب أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، وحتى منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، ومنهم ٣٠٠ ضابط في القوات الجوية، بسبب تورط هؤلاء في «نشاطات أصولية

---

(٣٦) معوض، **الإسلام والتعددية في تركيا، ١٩٨٣ ـ ١٩٩١**، ص ١٤.

إسلامية» وارتباطهم بجماعات إسلامية[٣٧].

وقد سبق الحديث، في الفصل الثاني من هذه الدراسة، عن دور المؤسسة العسكرية التركية في أزمة ما بعد انتخابات ١٩٩٥ من حيث منع «الرفاه» من الوصول إلى السلطة، ثم السماح له بذلك في ظل ائتلاف مع «الطريق الصحيح» في إطار توازن معين تلعب فيه هذه المؤسسة دور «القابض» على التوازن بين طرفيه، ثم دخولها في صراع معه انتهى بإجبار زعيمه أربكان على الاستقالة من رئاسة الحكومة في ١٩٩٧/٦/٢٩. وسيتم في الفصل الأخير عرض حالات معينة لتأثير هذه المؤسسة في اتخاذ أو عدم اتخاذ قرارات معينة من جانب حكومة أربكان إزاء قضايا تهم المنطقة العربية. وسيتم في الفصل الأخير عرض حالات معينة لتأثير هذه المؤسسة في اتخاذ أو عدم اتخاذ قرارات معينة من جانب حكومة أربكان، إزاء قضايا تهم المنطقة العربية.

٥ ـ المؤسسة الدينية الرسمية

يُقصد بهذه المؤسسة «إدارة الشؤون الدينية» التابعة لرئاسة الوزراء. ويزداد بشكل ملحوظ تأثيرها منذ عودة الحكم المدني بعد انتخابات ١٩٨٣ البرلمانية، ويظهر هذا التأثير بوجه خاص في مجال التعليم الديني. ففي الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٩ بلغ الدعم المالي المقدم من هذه الإدارة إلى ٥ آلاف مدرسة دينية ابتدائية ١,٥ مليار ليرة تركية، وبلغت إسهاماتها في بناء المدارس الدينية العليا حوالى ٥١٥,٢٨٠ مليون ليرة، منها ١٩٣,٣٨٦ مليون في عام ١٩٨٩ الذي قدمت خلاله منحاً دراسية كلفتها ٩٥٣,٩٩٥ مليون ليرة لـ ١٨٩٣١ طالباً من خريجي الأخيرة. وتملك هذه الإدارة ٣٧٠٤ عقارات متنوعة وشركات تجارية، فضلاً عن مشاركتها في مشروعات مالية مع بلدان عربية نفطية مثل «شركة الأوقاف المالية الكويتية ـ التركية» (KTFK). ويتبع هذه الإدارة أيضاً ١٢ بيتاً لاستضافة طلاب التعليم الديني في المرحلتين الثانوية والجامعية، كما تؤدي هذه الإدارة دوراً رئيسياً في «الإعلام الإسلامي الرسمي» باعتبارها إحدى «إدارات الدولة»[٣٨].

ولهذه الصفة الأخيرة أهمية خاصة في تفسير اهتمام الحكومات التركية المتعاقبة منذ عام ١٩٨٣، وخصوصاً في الفترة (١٩٨٣ ـ ١٩٩١)، بتعزيز دور هذه الإدارة كوسيلة «لإخضاع الدين وممارساته وشؤونه لسلطة الدولة»، أو على حد تعبير وزير

---

(٣٧) جلال عبد الله معوض، «الإسلام والعنف السياسي في تركيا، ١٩٨٣ ـ ١٩٩١،» ورقة قدمت إلى: **ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن: أعمال الندوة المصرية ـ الفرنسية الخامسة، القاهرة، ١٩ ـ ٢١ نوفمبر ١٩٩٣**، تحرير نيفين عبد المنعم مسعد (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

(٣٨) معوض، **الإسلام والتعددية في تركيا، ١٩٨٣ ـ ١٩٩١**، ص ٢٩.

الدولة الأسبق صافد سيرت (Saffet Sert)، في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ خلال مناقشة البرلمان لمشروع الميزانية، في معرض رده على انتقاد نواب الحزب «الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» لزيادة مخصصات هذه الإدارة: «إن الدين يجب أن يشكل فحسب قوة لتوحيد الشعب، وينبغي إخضاع الخدمات الدينية بشكل دائم لرقابة الدولة وسلطتها، دون السماح بأي ضعف أو تراخ في سلطة الدولة في هذا المجال»[٣٩].

ولعل ذلك يفسر الجدل المثار حالياً في تركيا بشأن الحاجة إلى تعديل «العلمانية الكمالية» كي تتناسب مع الديمقراطية. ففي النظام «الكمالي» القائم على إخضاع الدين لإرادة السلطة، حافظت الدولة العلمانية على سيطرتها على الإسلام وأمور العبادات من خلال إدارة الشؤون الدينية، ولذا يطالب بعضهم بضرورة امتناع الدولة عن التدخل في الشؤون الدينية وإلغاء هذه الإدارة[٤٠]. كما يفسر ذلك احتفاظ حزب «الطريق الصحيح» بإدارة الشؤون الدينية إبان ائتلافه مع «الرفاه» في الفترة من ٢٩/٦/١٩٩٦ إلى ١٨/٦/١٩٩٧.

ثالثاً: الطرق والجماعات الدينية

تُعد الطرق والجماعات الدينية ـ الإسلامية من أبرز القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة والمؤثرة في عملية صنع القرار في تركيا، رغم أنها محظورة قانوناً وغير مسموح لها بحق تكوين الأحزاب. وليس المقصود بهذه الجماعات جماعات ومنظمات «العنف المبرر بالإسلام»، وإنما الجماعات المنتمية إلى «الطرق الإسلامية ـ الصوفية» (Tarikatlar)، كالطرق المولوية (Mevlevi) والبكتاشية (Bektasi) والنقشبندية (Naksibendi)، وغيرها من الطرق التي ألغيت في عهد أتاتورك بموجب قانون صادر في ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٥ بسبب «تعارضها مع الإصلاحات الهادفة إلى بناء دولة علمانية حديثة»[٤١].

١ ـ مسالك التأثير السياسي للطرق الدينية

على رغم حظرها قانوناً، تتوافر للطرق الدينية التركية مسالك للتأثير السياسي والعمل الاجتماعي، ومن بينها:

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٤٠) علي كازانسيجيل، «الديمقراطية في البلاد الإسلامية: حالة تركيا في المنظور المقارن،» **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** (مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة)، العدد ١٢٨ (أيار/ مايو ١٩٩١)، ص ١١٤.

(٤١) معوض، **الإسلام والتعددية في تركيا، ١٩٨٣ ـ ١٩٩١**، ص ٦.

أ ـ العلاقات القائمة بين هذه الطرق والقيادة السياسية (ارتباط أوزال بالطريقة النقشبندية، وديميريل بالطريقة النورسية)، وبعض الأحزاب السياسية أو أجنحة معينة «إسلامية» بداخلها (أحزاب «الوطن الأم» و«الطريق الصحيح» و«الرفاه»)، وبعض النواب والوزراء من أعضاء الأخيرة. هذه المسألة التي تم التطرق إليها عند تحليل القيادة والنخبة والأحزاب السياسية، تثير ملاحظتين أساسيتين: **الأولى**، أن هذه العلاقات لا تخدم فحسب مصلحة هذه الجماعات/الطرق في التأثير السياسي والتعبير عن مصالحها، على رغم القيود القانونية المفروضة عليها، ولكنها تخدم أيضاً مصالح هذه الأحزاب في اجتذاب أصوات الناخبين ذوي التوجهات الإسلامية. والملاحظة **الثانية** أن هذه المسألة كانت ولا تزال موضع انتقاد من جانب الأحزاب والقوى السياسية العلمانية التركية، ولا سيما الحزب «الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» الذي نشر تقريراً في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٠ عن «العلمانية والأصولية» كان مما ورد فيه[٤٢]:

«إن تطور الاتجاهات والميول الأصولية الإسلامية يهدد الدولة التركية، حيث يستهدف الأصوليون التحول عن اصلاحات أتاتورك، وإقامة نظام إسلامي يتناقض مع العلمانية. . «ويتبنى العديد من الأحزاب السياسية سياسة الحصول على القوة بالاستفادة من هذه الاتجاهات الإسلامية. وقد ساند الحزب الحاكم (الوطن الأم) تطور الاتجاهات الأصولية ونموها من خلال اهتمامه بمطالب الطرق الدينية ومقترحاتها، وسماحه لهذه الطرق منذ عام ١٩٨٣ بالتدخل في الانتخابات لمساندته نظير تعيين الموالين لها في مناصب مهمة، مما ساعد هذه الطرق وبخاصة النقشبندية في أن تحتل وضعاً مهماً داخل أجهزة الدولة ووزاراتها كالتعليم والداخلية».

ب ـ ارتباط الجمعيات والهيئات الدينية الأهلية بدرجات متفاوتة من العلاقات مع الطرق الدينية يشكل مسلكاً آخر لتأثير الأخيرة في مجالات معينة كالتعليم الديني. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، قُدِّر عدد ما تديره هذه الجمعيات من بيوت استضافة طلاب التعليم الديني في المرحلتين الثانوية والجامعية بـ ١١٢٨ بيتاً من مجموع ١١٤٠ بيتاً، يقيم بها ٢١,٢٣٠ ألفاً من هؤلاء الطلاب[٤٣].

ج ـ ويتمثل ثالث مسالك الطرق الدينية في التأثير في قيامها في بعض الأحيان بحشد المساندة من جانب القطاعات المتدينة في المجتمع للضغط على الحكومة بصدد مسائل معينة ذات أهمية دينية؛ كمسألة إعادة تحويل متحف «آيا صوفيا» (Ayasofya) في استانبول إلى مسجد، بما يعنيه ذلك من إلغاء قانون صادر في عهد أتاتورك في

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٩.

٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٤ بتحويله إلى متحف بعد أن كان المسجد الأول للدولة العثمانية، منذ فتح القسطنطينية عام ١٤٥٣، وتحول كنيستها الكبرى آيا صوفيا المبنية عام ٥٣٦ إلى مسجد. وقد حظي هذا المطلب، الذي سانده أيضاً نواب من حزب «الطريق الصحيح» وحزب «الوطن الأم»، بدعم الإسلاميين في استانبول ومدن أخرى كبرى ولا سيما أنقرة التي شهدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ حملات إسلامية لجمع مليون توقيع من المساندين لإعادة فتح آيا صوفيا كمسجد. وقد أثارت هذه المسألة أيضاً ردود فعل شديدة من جانب الأوساط العلمانية التركية التي ربطت بينها وبين مظاهرات «الحجاب» كتعبير عن «حركة أصولية تستهدف تقويض البنية العلمانية للدولة»، وذلك على نحو ما ورد في بيان أصدره بخصوص هذه المسألة أعضاء هيئة التدريس في جامعة البوسفور في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠[٤٤].

٢ ـ الطرق الدينية والإعلام الإسلامي والرؤى المستقبلية للمجتمع

يشكل الإعلام الإسلامي أهمية كبيرة للطرق الدينية في تركيا سواء كمسلك للتأثير أو قناة للتعبير عن الرؤى التي تطرحها بشأن مستقبل المجتمع. ولا يُقصد بذلك الإعلام الإسلامي الرسمي المرتبط بالدولة وأجهزتها الإعلامية وإدارة الشؤون الدينية، وإنما الإعلام المعبر عن حركة فكرية لـ «الإحياء الإسلامي» وانتقاد أوضاع سائدة غير متفقة مع القيم الإسلامية. ويرتبط هذا الإعلام بجماعات وطرق إسلامية وبمؤسسات دينية أهلية ومفكرين ومثقفين إسلاميين تربطهم علاقات معينة بهذه الطرق[٤٥].

الكتب الإسلامية: تتولى نشر هذه الكتب دور نشر إسلامية قُدر عددها عام ١٩٨٩ بـ ١٢٠ داراً من مجموع ٣٧٠ دار نشر في تركيا، وتصدر نحو ٢٥ بالمئة من إجمالي الكتب في تركيا. وتدعم هذه الدور، مؤسسات دينية أهلية زاد عددها من ٢٠٠ مؤسسة قبل عام ١٩٨٠ إلى ٣٥٠ مؤسسة عام ١٩٨٣، و٨٥٠ مؤسسة عام ١٩٨٥ و١٢٥٨ مؤسسة عام ١٩٨٧. وتدعو هذه الكتب في معظمها إلى الالتزام بالقيم والمبادىء الإسلامية في الحياة الاجتماعية والتخلي عما يتعارض معها من ممارسات كـ «الدعارة والإجهاض والحرية غير المسؤولة للمرأة»، وإن كان ذلك لا يمنع من وجود كتب أخرى ذات توجهات ثورية متأثرة بالنموذج الإيراني، وتتعرض هذه

---

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٤٧ ـ ٥١. وانظر أيضاً: Bahattin Aksit, «Islamic Activism in Turkey,» paper presented at: The Conference on «Dynamics of States and Societies in the Middle East», Held by Center for Political Research and Studies, Cairo University, Cairo, 17-18 June 1989, pp. 1-2.

الكتب إلى قيود حكومية ويُحظر عرضها في «معارض الكتب الإسلامية» التي تُنظم سنوياً منذ عام ١٩٨٣ في أنقرة واستانبول؛ وذلك منذ الجدل الذي أثارته في معرض أنقرة عام ١٩٨٨.

المجلات الإسلامية: يُقدر عدد هذه المجلات الشهرية والأسبوعية بنحو ١٥٠ مجلة. ومن أهمها وأكثرها توزيعاً، مجلات أسبوعية بدأ إصدارها عام ١٩٩٠ مثل **الوحدة** *(Vahdet)* **والجمعة** *(Cuma)* **والموضوعي** *(Objektif)*. وتثير بعض المقالات المنشورة استياء الحكومة التي تلجأ إلى مصادرة بعض أعدادها، وهو ما ينطبق بوجه خاص على المجلة الأخيرة. وتهتم المجلات الأسبوعية، ولا سيما **الوحدة**، بإصدار ملاحق خاصة للأطفال بغرض تدعيم ارتباط الأجيال الجديدة بشخصية النبي محمد ﷺ كمثل أعلى، وكذلك الارتباط بالشخصيات التاريخية التركية مثل الب أصلان ومحمد الفاتح في مواجهة «النماذج المستوردة للبطولة الغربية».

الصحف الإسلامية اليومية: تصدر في تركيا ثلاث صحف إسلامية يومية توزع نحو ٥٠٠ ألف نسخة، وهي **العقيدة** *(Milli)* التي بدأ إصدارها عام ١٩٧٣ **والجيل الجديد** *(Yeni Nesil)* عام ١٩٧٠ **وزمان** *(Zaman)* عام ١٩٨٦. ويتعرض بعض أعدادها للمصادرة، كما حدث مرتين في عام ١٩٨٩ للثانية لنشرها مقالات معينة تمس «مؤسس الجمهورية التركية العلمانية». وتُعد **زمان** أبرز الصحف الإسلامية التركية عموماً، والصحيفة الأولى للمثقفين الإسلاميين الأتراك خصوصاً؛ وعلى رغم أنها «غير سياسية» بوجه عام، فإنها «شديدة الحساسية» للمسائل المرتبطة بالدين كمسألة الحجاب وغيرها.

الصحف الإسلامية الشهرية: تختلف هذه الصحف، وعددها ٥٠ صحيفة، من حيث حجم توزيعها والرؤى التي تطرحها، ولكنها مرتبطة في معظمها بطرق دينية وتعبر عن حركة فكرية نشطة للإحياء الإسلامي، ومن أهمها:

- صحف إسلامية مرتبطة مباشرة بالفروع والشبكات الرئيسية للطريقة النقشبندية، وتشمل بالأساس ثلاث صحف تصدر منذ عام ١٩٨٦ عن دار نشر إسلامية في استانبول يرأسها أستاذ في كلية الالهيات ـ أصول الدين في جامعة أنقرة، وهو زوج كريمة أحد كبار مشايخ هذه الطريقة والمنحدر من نسل مؤسسها في القرن الثالث عشر؛ وهي صحف **الإسلام** *(Islam)*، وتوزع ١٠٠ ألف نسخة شهرياً، **والنساء والعائلة** *(Kadin Ve Aila)* ٦٠ ألف نسخة، **والعالم والفن** *(Ilim Ve Sanat)* وتوزع ٢٠ ألف نسخة شهرياً. وتدعو هذه الصحف إلى ضرورة الانطلاق من الرؤية الإسلامية الكلية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (يُلاحظ استبعاد السياسة من هذه المجالات)، إذ إن المؤسسات في هذه المجالات لا ينبغي «استعارتها» من الغرب، وضرورة تحول تركيا من محاولتها الاندماج في الغرب ـ الجماعة الأوروبية

إلى الاندماج في الأمة الإسلامية الكبرى ذات المليار نسمة. ويرى كُتاب هذه الصحف أيضاً، على عكس كتّاب الصحف المعبرة عن الطريقة النورسية، أن هناك إمكاناً للاستفادة من إنجازات العلوم الحديثة والتقانة، حيث يحرصون على عدم الربط أو التداخل بين العلوم الحديثة والعلوم الإسلامية، على أساس اتصاف الأولى بالكفاءة والنسبية في آن واحد، والثانية بالصدق المطلق.

ـ صحف إسلامية مرتبطة من حيث الإصدار والتوجه بـ «الطريقة النورسية»، ومن أهمها صحف **الظفر** *(Zafer)* **والجسر** *(Kopru)* **وعائلتنا** *(Bizim Aile)*. ويتراوح حجم توزيعها الشهري بين ٢٠ و٨٠ ألف نسخة، وتتوزع مراكزها وفروعها في استانبول وازمير وأنقرة ومدن أخرى.

وتعبر عن رؤية متأثرة إلى حد كبير برؤية مؤسس هذه الطريقة سعيد النورسي، ومؤداها أن كافة العلوم الحديثة في الأحياء والطبيعة والكيمياء والطب والهندسة والفلك وغيرها تعبر عن علامات ودلائل النظام الإلهي للكون، وأنه يمكن قراءة كافة الاكتشافات العلمية والفنية الحديثة في ضوء الآيات القرآنية؛ أي أنه لا تعارض بين الإسلام والعلوم الحديثة باعتبار الأخيرة مجرد جزء من رسالة الإسلام. ويرى كُتّاب بعض هذه الصحف، ويتفقون في ذلك نسبياً مع كُتاب الصحف الأولى، أنه إذا كان الغربيون يعانون الاغتراب والإحباط ويثيرون الأزمات لغيرهم، على رغم امتلاكهم العلوم والتقانة الحديثة، بسبب ابتعادهم عن التوجيه الإلهي، فإن بمقدور المسلمين الاستفادة من كافة مزايا هذه العلوم والتمتع بالسعادة والسلام والتوازن بين المادة والروح.

ـ صحيفتا **الاجمال** *(Icmal)* **والنصح** *(Ogut)*، وتصدران عن أحد فروع «الطريقة القادرية» منذ عامي ١٩٨٣ و١٩٨٦ على التوالي. ويصل حجم توزيع الأولى إلى ٧٠ ألف نسخة، والثانية إلى ٣٠ ألف نسخة شهرياً. والأولى أكثر تعبيراً عن تعاليم هذه الطريقة واهتماماً بتطويع مبادئها في التعامل مع الظروف المعاصرة، وتطرح تصوراً مؤداه أن الحضارة الغربية التي غزت تركيا وغيرها من البلاد الإسلامية «حضارة ناقصة» لأنها تلغي أو تقيد الجانب المعنوي وتطلق العنان للمادة وإشباع الرغبات الدنيا كسبيل للسعادة، بينما يملك الإسلام السبل والقدرات الثقافية والمعنوية اللازمة لعلاج هذا القصور من خلال التربية المعنوية للنفس البشرية لتنظيم الرغبات والمطالب وضبطها وإشباعها في إطار أخلاقي مشروع.

رابعاً: الرأي العام ووسائل الإعلام

تمارس وسائل الإعلام في تركيا دوراً مهماً نسبياً كأحد العناصر المشكلة لبيئة صنع القرار، ذلك أنها تمثل من ناحية أولى قناة رئيسية للتعبير عن الرأي العام وموقفه

إزاء المشكلات الداخلية والخارجية التي تهمه، وهو ما ينطبق بوجه خاص على الصحف، وخصوصاً المستقلة منها، بأكثر مما ينطبق على الإذاعة والتلفزيون لخضوعهما لسيطرة الدولة. وتمثل، من ناحية **ثانية**، وسيلة للتأثير في الرأي العام وتكوينه وبلورته بصدد مسائل معينة، ولا سيما إذا ما كانت هذه الوسائل الإعلامية مرتبطة بجماعات أو أحزاب سياسية معينة. وتمثل، من ناحية **ثالثة**، «نافذة» لطرح رؤى وتصورات وخيارات متعددة قد لا تتفق بالضرورة مع وجهة النظر الرسمية، وهو ما ينطبق أيضاً على الصحف، ولا سيما المستقلة منها لإفساحها حيزاً أكبر لحرية التعبير عن الرأي وتمثيل التيارات السياسية المختلفة في المجتمع(٤٦).

١ ـ الإذاعة والتلفزيون

تُعد «الهيئة التركية للإذاعة والتلفزيون» (TRT) الهيئة الوحيدة التي يخولها القانون سلطة بث البرامج الإذاعية والتلفزيونية. على رغم ذلك، وبالاستفادة من بعض «الثغرات في القوانين الحالية»، بدأت منذ عام ١٩٩٠ شركة تلفاز خاصة (Magic Box) في بث برامجها عبر قناة (Start 1) من ألمانيا باستخدام الأقمار الصناعية. وكان البث التلفزيوني في تركيا قد بدأ عام ١٩٦٨ بقناة واحدة تحولت إلى البث الملون عام ١٩٨٣، ثم أضيفت إليها قناة ثانية عام ١٩٨٦. وفي السنوات الخمس اللاحقة زادت ساعات البث وقنواته لتشمل ٤ قنوات رئيسية يمكن استقبالها في كافة أنحاء تركيا وقناة إقليمية (لجنوب شرق الأناضول) وقناة دولية؛ كما شهدت الأعوام اللاحقة لعام ١٩٩٠ ظهور قنوات خاصة عدة مثل «Inter Star» و«HBB» و«ATV» و«TGRT» و«BRT» و«TV» «Flash «MTV» و«Show TV» و «Istanbul TV» و«Cine 5»؛ والأخيرة قناة خاصة للكابلات.

ومر البث الإذاعي بدوره بتطورات مماثلة، حيث زاد من ١٤٠ كيلووات، عام ١٩٣٨، إلى ٤٥٧٨ كيلووات عام ١٩٨٣، و٧٩٤٤ كيلووات عام ١٩٨٦. وتتولى حالياً هيئة (TRT) إدارة أربع محطات إذاعية، فضلاً عن العديد من البرامج الخاصة ومنها «Super FM» و«Metro FM» و«Energy FM». ويتم بث الخدمة الإذاعية الدولية لهذه الهيئة والمعروفة باسم «صوت تركيا» (Voice of Turkey) باللغة التركية ولغات أوروبية وآسيوية عدة. وتبث هذه الهيئة البرامج الإذاعية والتلفزيونية في كافة أنحاء تركيا وبعض الدول الأخرى عبر الأقمار الصناعية.

---

(٤٦) يعتمد التحليل التالي لوسائل الإعلام التركية على:

Turkey, 1991-1992 Almanac, pp. 242-265, and *Turkey, 1994* (Ankara: General Directorate of Press and Information, 1994), section 3-A, pp. 14-15.

ومن الملاحظ أنه على رغم جهود ومحاولات الهيئة تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية عن الدولة حتى يمكنها التعبير عن آراء مختلف القطاعات في المجتمع، فإنها تظل في التحليل الأخير هيئة تابعة للدولة التي تعين مديريها وكافة العاملين فيها. وفي معظم الأحوال انتهت محاولات بعض مديريها العموميين لتحقيق هذه الاستقلالية إما بدفعهم إلى الاستقالة أو إلى قيام الحكومة بتغييرهم بآخرين. وينطبق هذا على الحكومات التركية كافة، بغض النظر عن ماهية الأحزاب الحاكمة، فالأخيرة تسعى إلى تحويل الهيئة إلى مجرد «متحدث باسم الحكومة»، مما يضر كثيراً بمصداقية هذه الهيئة وبرامجها وموضوعيتها.

٢ ـ الصحف

تصدر في تركيا أكثر من ١٠٠٠ صحيفة ومجلة أسبوعية ودورية. وللصحافة تأثير كبير نسبياً في الرأي العام، وهو ما يؤكده ارتفاع متوسط توزيع الصحف اليومية إلى ما يتراوح بين ٩٠ و٨٠٠ ألف نسخة يومياً، وإن كان من الضروري في هذا الصدد الإشارة إلى الملاحظات التالية:

ـ ان هذه الزيادة الكبيرة في عدد الصحف التركية لم تواكبها حقيقة خلال العقدين الماضيين زيادة يُعتد بها في قارئي الصحف، ولا سيما أن زيادة حجم توزيع صحيفة ما عادة ما يتم على حساب غيرها.

ـ ان غالبية هذه الصحف تتمثل في صحف ذات توزيع محدود في مناطق معينة، بينما الصحف الواسعة التوزيع في أنحاء تركيا تقتصر ـ إضافة إلى صحف الإثارة والرياضة ـ على سبع صحف يمكن وصفها بـ «الصحف القومية»، وتشمل **حريت** *(Hurriyet)*، و**جمهوريت** *(Cumhuriyet)* و**ملليت** *(Milliyet)*، و**جون ايدن** *(Gun Aydin)*، و**يني جون أيدن** *(Yeni Gunaydin)*، و**جونش** *(Gunes)*، و**ترجمان** *(Tercuman)*. وهذه الصحف، كما سيتم التطرق إلى بعضها لاحقاً، تقع مراكزها وهيئات تحريرها في استانبول التي لا تزال تمثل مركز النشاط الصحفي في تركيا.

ـ ان تزايد اهتمام الصحف التركية، بما فيها الصحف السالفة الذكر ولا سيما **جون أيدن**، في السنوات الأخيرة بالاستفادة من الأساليب والتقنيات الحديثة للطباعة وغيرها... أثر بشكل مزدوج على الصحف؛ فعلى رغم زيادة التوزيع فإن هذه الزيادة عادة ما تتم على حساب المضمون والفكر في ظل الاهتمام بدرجة أكبر بالشكل.

أ ـ الصحف الرئيسية

جمهوريت: تُعد **جمهوريت** من أهم الصحف التركية الحالية وأقدمها، إذ إنها تأسست في آذار/مارس ١٩٢٤. وإضافة إلى حفاظها على مكانتها حتى الآن باعتبارها

«صحيفة الجناح اليساري الوحيدة»، فإن قراء هذه الصحيفة ينتمون إلى اتجاهات سياسية مختلفة. وتهتم الصحيفة بوجه خاص بالأحداث الخارجية والقضايا الداخلية، ولا سيما ما يتعلق من الأخيرة بمسائل الفساد والقضايا الاجتماعية وحقوق الإنسان وحماية البيئة.

حريت: تأسست هذه الصحيفة في أيار/مايو ١٩٤٨، وتُعد من أكثر الصحف التركية توزيعاً، ويغلب عليها الاتجاه القومي بوجه عام، وتركز على تغطية التطورات الخارجية وكذلك الداخلية، مع الاهتمام بوجه خاص بصدد هذه الأخيرة بالمسائل الاقتصادية.

ملليت: تحافظ هذه الصحيفة منذ تأسيسها في أيار/مايو ١٩٥٠ على مكانها كواحدة من أكثر الصحف التركية تأثيراً، ويقرأها على نطاق واسع المثقفون والسكان الآخرون من مختلف الجماعات العمرية والمنتمون منهم بوجه خاص إلى الطبقة الوسطى. وتتيح الصحيفة فرص الكتابة فيها لمتخصصين في مجالات متنوعة، مما يجعلها في وضع يمكنها من التأثير في الدوائر الحكومية. وتتمتع الصحيفة أيضاً بقدر كبير من المصداقية، وخصوصاً في ما يتعلق بأخبار السياسة الداخلية.

ترجمان: تعبر هذه الصحيفة، منذ تأسيسها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١ وحتى الآن، عن اتجاه يمين الوسط؛ وكانت إلى عهد قريب من الصحف ذات التوزيع الكبير، ولكنها تعاني حالياً مشكلات مالية تؤثر سلباً في توزيعها.

ب ـ الصحف الجديدة والإقليمية

ويُقصد بها الصحف الأحدث زمنياً، ولكن يتمتع بعضها بحجم توزيع كبير يتراوح بين ٣٠٠ و٨٠٠ ألف نسخة يومياً، مما يجعلها تنافس الصحف «القومية» السالفة الذكر؛ ومن أهمها صحيفة **صباح** *(Sabah)* وتصدر منذ نيسان/أبريل ١٩٨٥. ويُوصف نجاحها في منافسة الصحف الأخرى وخصوصاً **حريت** بأنه «ثمرة لموقفها التقليدي في معارضة الحكومة». وينطبق ذلك أيضاً. بدرجة أو بأخرى، على صحيفة **ميدان** *(Meydan)* التي تأسست في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وتغطي من منظور «نقدي» أحداث السياسة الداخلية. أما كبرى الصحف الإقليمية التركية فتتمثل في **العصر الجديد** *(Yeni Asir)* التي تأسست في آب/أغسطس ١٩٨٥ في ازمير، وهي أكثر الصحف توزيعاً في إقليم بحر إيجه.

ج ـ المجلات

تصدر في تركيا مجلات عدة، كان من أبرزها وأكثرها تأثيراً في الرأي العام، كنوافذ لكبار الكتّاب السياسيين، مجلات **الحياة** *(Hayat)*، **وسيز ـ أنتم***(Ses)* وكيم ـ

من؟ *(Kim)*، ومعظمها يصدر منذ الخمسينيات، ولكنها تراجعت مؤخراً من حيث التأثير والتوزيع لحساب مجلات أخرى منها: **بانوراما اقتصادية** *(Ekonomik Panorama)* وتأسست عام ١٩٨٨، **والاقتصادي** *(Ekonomist)* في ١٩٩١، **ونحو عام ٢٠٠٠** *(2000'e Dogru)* في ١٩٨٧، **وتمبو** *(Tempo)* في ١٩٨٩، ويصل توزيع بعض هذه المجلات الأخيرة إلى ٣٠٠ ألف نسخة أسبوعياً.

٣ ـ وكالات الأنباء

تُعد «وكالة الأناضول» (AA) وكالة الأنباء شبه الرسمية في تركيا. فعلى رغم محاولاتها منذ تأسيسها في العشرينيات تحقيق قدر يُعتد به من الاستقلالية، فإنها ومنذ تحول تركيا إلى التعددية الحزبية في عام ١٩٥٠، وحتى الآن، فُرض عليها أن تكون أكثر موالاة للحكومة؛ ولهذا تنتقد الأحزاب المعارضة الوكالة لمنحها الأولوية المطلقة لأنباء الحكومة وآرائها.

أما الوكالات الأخرى فيملكها القطاع الخاص وبعض الصحف، ويبلغ عددها ١٠ وكالات من أهمها «وكالة أنباء حريت» (HHA)، وتخدم صحيفة **حريت** وصحفاً أخرى وبعض مكاتب وكالات الأنباء الأجنبية في تركيا. و«وكالة أنباء ملليت» (MILHA) وتقدم خدماتها لصحيفة **ملليت** وتتصف بقدر كبير من المصداقية في الأنباء السياسية. وتنطبق أيضاً هذه الصفة الأخيرة على «وكالة أنباء أولوسال» (UHA) التي تخدم معظم الصحف التركية «القومية»، والعديد من الصحف المحلية الصادرة في الأناضول.

تأثير الرأي العام والعلاقات التركية ـ العربية

يؤثر الرأي العام بدرجة كبيرة نسبياً في عملية صنع القرار في تركيا، ولا سيما في ظل نزاهة الانتخابات وإمكان تغيير الحكومات عبر صناديق الاقتراع. ورغم تعاطف الرأي العام التركي عموماً مع القضايا العربية كالقضية الفلسطينية، فإن «الصورة العربية» لدى الأتراك عموماً تتصف بـ «السلبية» نتيجة عوامل عديدة منها: تأثير وسائل الإعلام الغربية، وبعض الصحف والصحفيين ذوي التوجهات العلمانية الغربية، ونفوذ رجال الأعمال اليهود، والخبرات «السيئة» لبعض العمال الأتراك الوافدين في بعض البلدان العربية، وكذلك الشعور بـ «مسؤولية العرب عن انهيار الدولة العثمانية». ومن الأهمية بمكان على الجانب العربي أن يحاول «تحسين» هذه الصورة، عبر مسالك معينة، ستتم الإشارة إليها في الخاتمة.

القسم الثاني

مشكلات البيئة الداخلية والخارجية لعملية صنع القرار في تركيا والعلاقات التركية ـ العربية

تتنوع مشكلات البيئة الداخلية والخارجية لعملية صنع القرار في تركيا تنوعاً كبيراً، وهو ما ينبع بخصوص الأولى من تعقد الأوضاع الداخلية وتداخل مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كالأزمة الاقتصادية والتفاوت الاجتماعي وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات وغيرها. وينبع هذا التنوع بخصوص الثانية من تعقد شبكة العلاقات الخارجية لتركيا لتشمل العديد من الدول سواء المجاورة لها (العربية منها وغير العربية) أو غيرها من الدول ولا سيما الغربية منها. وفي التحليل التالي سيتركز الاهتمام على إبراز آثار بعض هذه المشكلات في عملية صنع القرار التركي واتخاذه إزاء المنطقة العربية.

الفصل الرابع

المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التركية وآثارها في العلاقات التركية ــ العربية

على رغم ما حققته تركيا، منذ عام ١٩٨٣، من تطور اقتصادي في قطاعات عدة كالصناعة والصادرات وغيرها، فإنها تعاني مشكلات اقتصادية واجتماعية. ومن بين المؤشرات المعبرة عن هذه المشكلات: ارتفاع معدلات التضخم، وتدهور سعر الصرف، والتفاوت الاجتماعي، والبطالة، وعجز الميزانية العامة، والعجز التجاري، فضلاً عن مشكلة الديون الخارجية، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (٤) في الملحق.

تؤثر هذه المشكلات في السياسة الداخلية التركية، على نحو ما يتبين في مواضع لاحقة من هذه الدراسة، في غير مجال: التأثير في نتائج الحزب الحاكم في الانتخابات العامة والمحلية، والتأثير في أداء الحكومة الائتلافية (حكومة ديميريل ـ حكومة تشيللر الأولى) من حيث اختلاف حزبيها في أولويات السياسة العامة (مواجهة الإرهاب أو المشكلات الاقتصادية والاجتماعية)؛ بل ان هذا الاختلاف وفشل حكومة تشيللر الأولى كانا من الأسباب الرئيسية لتفكك هذه الحكومة وانهيارها في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، وما واكب ذلك من اضطرابات عمالية واسعة النطاق احتجاجاً على انخفاض الأجور وعدم زيادتها بمعدلات تتناسب وتزايد نفقات المعيشة[١].

---

(١) أعلن رئيس اتحاد النقابات العمالية التركية (Turk-Is) في ٢٢/٩/١٩٩٥ استمرار المظاهرات العمالية التي تتم بمشاركة أكثر من مائتي ألف عامل حتى استجابة الحكومة لمطالب الاتحاد برفع الأجور بمعدل التضخم نفسه، وليس بنسبة أقل كتلك التي عرضتها الحكومة ٥,٤ بالمئة، وأشار إلى أن هذه المظاهرات لعبت دوراً كبيراً في إسقاط حكومة تشيللر. انظر في هذا الصدد: **الأهرام**، ٢٣/٩/١٩٩٥، ص ٤.

وبخصوص آثار هذه المشكلات الاقتصادية لتركيا في صنع قراراتها إزاء المنطقة العربية واحتمالات تأثير هذه المشكلات المتوقع استمرارها في السنوات القليلة القادمة في السياسة التركية إزاء البلدان العربية وما يُسمى بمنطقة الشرق الأوسط، فإنه يمكن تحديدها في المجالات التالية:

ـ تطور السياسة التركية إزاء العراق ومنطق المصالح الاقتصادية.

ـ السعي إلى تدعيم العلاقات الاقتصادية التركية ـ العربية في مجالات عديدة كالتبادل التجاري والإنشاءات والمشروعات المشتركة، وخصوصاً في القطاع الصناعي بشقيه المدني والعسكري، فضلاً عن زيادة الاستثمارات العربية في تركيا.

ـ الاندفاع التركي نحو الترتيبات الشرق أوسطية.

ومن الضروري النظر إلى آثار هذه المشكلات في هذه المجالات، ولا سيما الأول منها والأخير، في إطار تفاعلها مع عوامل أخرى تعكس بدورها مصالح معينة لتركيا في هذه المجالات.

أولاً: تطور السياسة التركية إزاء العراق ومنطق المصالح الاقتصادية[٢]

شهدت سياسة تركيا إزاء العراق، في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية وخصوصاً منذ عام ١٩٩٤، تغيراً كبيراً يختلف عن موقفها «الحازم» ضد العراق خلال الحرب. فإضافة إلى رفض الحكومة التركية إعادة السماح للطائرات الغربية ـ الأمريكية باستخدام قواعدها لتوجيه ضربات عسكرية للعراق خلال مسألة تحريك الأخير لبعض قواته صوب الجنوب في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤[٣]، بدأت الأوساط السياسية التركية ـ بما فيها الرئيس ديميريل، كما سبق الذكر في الفصل الثاني من هذه الدراسة ـ بالمطالبة برفع الحظر الاقتصادي المفروض على العراق، ولا سيما أن هذا الحظر ألحق بتركيا خسائر اقتصادية كبيرة، وذلك على رغم إدراك هذه الأوساط وقناعتها بأن الموقف الأمريكي «الحازم» إزاء العراق لا يرتبط حقيقة بمدى التزام الأخير بقرارات الأمم المتحدة بقدر ما يرتبط بمسائل أخرى.

---

(٢) أعد التحليل التالي قبل تنفيذ المرحلة الأولى من اتفاق «النفط مقابل الغذاء». ويمكن للقارىء الرجوع إلى هامش الجدول رقم (٥) لمتابعة تطورات العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

(٣) جلال عبد الله معوض، «أمن الخليج: الجوانب والتطورات الإقليمية،» ورقة قدّمت إلى: ندوة أمن الخليج في ظل النظام الدولي الجديد» التي نظمها مركز الدراسات الحضارية في القاهرة، ١ ـ ٢ نيسان/ابريل ١٩٩٥، ص ١٠ ـ ١١.

وفي هذا الصدد، يفسر بعضهم هذا الموقف التركي بأنه محاولة من جانب تركيا لتحقيق هدفين في إطار استمرار الوضع الراهن للعراق: **أولهما** الحصول على تعويضات لهذه الخسائر من الولايات المتحدة ـ والدول الغربية الأخرى وكذلك البلدان الخليجية، **وثانيهما** تقديم مبررات مقبولة لإقدام تركيا لإحقاً على اتخاذ خطوات على طريق استئناف العلاقات الاقتصادية مع العراق. وفي إطار هذا الهدف الأخير تم استئناف جزئي للتجارة بين البلدين، كما قام وزراء أتراك خلال عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ بزيارة العراق حيث تم توقيع بروتوكول للتعاون التجاري والصناعي وتشكيل غرفة تجارة مشتركة، فضلاً عن استمرار المباحثات الفنية بين البلدين لإعادة تشغيل أنبوبي نقل وتصدير النفط العراقي عبر تركيا[٤].

إضافة إلى المصالح الاقتصادية لتركيا مع العراق في مجال النفط، ومجال التجارة التي تم بالفعل استئنافها، ولكن على نطاق محدود مقارنة بما كانت عليه قبل نشوب أزمة الخليج على النحو المبين في الجدول رقم (٥) في الملحق، تشمل هذه المصالح أيضاً قطاع الإنشاءات الذي كان حجم تعاقدات الشركات التركية فيه قبل الأزمة يتجاوز ملياري دولار على النحو المبين في الجدول رقم (٦) في الملحق. ومن المتوقع أن يشهد المستقبل القريب مزيداً من التحركات التركية على طريق المطالبة برفع الحظر على العراق وتطوير العلاقات التجارية الفعلية بين البلدين إلى حين رفع هذا الحظر[٥]، وذلك في ضوء أهمية هذه التحركات لتحقيق مصالح تركيا الاقتصادية ومساعدتها في علاج مشكلاتها الاقتصادية، فضلاً عن أهمية «عودة العراق» في منع حدوث تطورات ما في مناطقه الشمالية (إعلان دولة كردية) تؤثر سلباً في المشكلة الكردية في تركيا.

والمسألة، من وجهة نظر صانعي السياسة الأتراك، ليست مجرد عدم التوازن بين خسائر بلادهم الاقتصادية بسب هذا الحظر وما نالته من معونات وتعويضات غربية وخليجية، ولكنها أيضاً عدم التوازن بين توقعاتهم عشية توقف الحرب بالحصول على نسبة يُعتد بها ـ لا تقل عن ١٠ بالمئة ـ من مشروعات التعمير في الكويت وبلدان الخليج الأخرى، وبين ما تحقق بالفعل من هذه التوقعات في ظل فوز الشركات

---

(٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤**، تحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٩٥)، ص ١٣٠.

(٥) أعرب رئيس الوزراء التركي أربكان خلال مباحثاته مع نظيره المصري بالقاهرة في ٤/١٠/١٩٩٦ عن تأييد سرعة تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي «النفط مقابل الغذاء»، من أجل التخفيف من معاناة الشعب العراقي. وفي اليوم نفسه، ذكرت مصادر صحفية عراقية أنه تم الاتفاق بين الجانبين العراقي والتركي على آلية لنقل البضائع والمواد الغذائية والأدوية التي سترد للعراق بموجب هذا الاتفاق عن طريق ميناءى «مرسين» و«الإسكندرونة». انظر على التوالي: **الأخبار** (القاهرة)، ٥/١٠/١٩٩٦، ص ٩، و**الأهرام**، ٥/١٠/١٩٩٦، ص ٩.

الغربية وبخاصة الأمريكية بمعظم تعاقدات هذه المشروعات، مما قد يجعل لتركيا فرصاً أكبر في تعويض ذلك في مشروعات إعادة تعمير العراق حين رفع الحظر المفروض عليه، وهي مشروعات تُقدر تكلفتها بحوالى ٤٠ مليار دولار قابلة للزيادة إلى ما قد يتجاوز ١٠٠ مليار دولار في غضون ٣ ـ ٤ سنوات[٦].

ثانياً: دعم العلاقات الاقتصادية التركية ـ العربية

على رغم «حقيقة» أن حجم العلاقات الاقتصادية والتجارية تحديداً بين تركيا والبلدان العربية يفوق حجم العلاقات الاقتصادية العربية البينية، وعلى رغم أن الأول يشهد زيادة ملموسة منذ منتصف السبعينيات، فإن تركيا معنية بدعم هذه العلاقات بما تمثله من أهمية لاقتصادها المتطلع إلى البحث الدائم عن أسواق خارجية لصادراته وشركاته وعمالته وعن استثمارات أجنبية في قطاعاته المتنوعة، ولا سيما في ظل برنامج «الخصخصة».

إضافة إلى العراق (قبل أزمة الخليج الثانية)، يتمثل أهم شركاء تركيا العرب في مجال التبادل التجاري في السعودية وبلدان الخليج العربية الأخرى وليبيا ومصر والجزائر وغيرها من بلدان شمال أفريقيا العربية، وذلك عل النحو المبين في الجدول رقم (٥) في الملحق. وبصرف النظر عن الاختلال «النوعي» في هذه العلاقات، من حيث غلبة النفط والسلع الأولية وعدد محدود نسبياً من السلع الصناعية على واردات تركيا من هذه البلدان مقارنة بصادراتها إليها والمتصفة بالتنوع واشتمالها على سلع صناعية عديدة، يُلاحظ في الآونة الأخيرة تزايد اهتمام تركيا بتطوير هذه العلاقات أو بالأحرى بزيادة صادراتها إلى هذه البلدان. وعلى سبيل المثال، أشار الرئيس ديميريل في ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ إلى سعي بلاده إلى زيادة حجم التبادل التجاري مع مصر إلى مليار دولار سنوياً[٧]. جدير بالذكر في هذا الصدد أن حجم هذه التجارة، وكما يتضح من الجدول رقم (٥) في الملحق، زاد بنسبة ٢١,٤ بالمئة من ٢٠٦ مليون دولار عام ١٩٩١ إلى ٢٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٣، ومن هذه الأخيرة ١٩١ مليون دولار قيمة صادرات تركيا إلى مصر و٥٩ مليون دولار قيمة وارداتها من مصر. وإبان

---

(٦) جلال عبد الله معوض، «التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب،» في: مصطفى علوي، محرر، **مصر وأمن الخليج بعد الحرب** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٢٠٧ ـ ٢١٠.

(٧) جلال عبد الله معوض، «واقع وآفاق العلاقات المصرية ـ التركية،» ورقة قدّمت إلى: **الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط: أعمال الندوة التي عقدت بالاسكندرية (الفترة من ١٥ ـ ١٧ ديسمبر ١٩٩٤)**، تحرير عبد المنعم المشاط (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص ٣٣٩.

اجتماع الدورة السادسة للجنة المشتركة المصرية ـ التركية للتعاون الاقتصادي والفني في ١/١٠/١٩٩٦، أكد وزير الدولة التركي المسؤول عن التعاون الاقتصادي رغبة بلاده في زيادة حجم التجارة مع مصر من ٤٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى نحو ملياري دولار، خلال السنوات المقبلة[٨].

وفي مجال الإنشاءات والمقاولات، تتمثل أهم أسواق الشركات التركية العاملة في هذا القطاع في ليبيا[٩] والسعودية ـ والعراق قبل أزمة الخليج ـ وبلدان الخليج العربية الأخرى، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (٦) في الملحق. وإضافة إلى ما سبق ذكره بشأن الفرص المحتملة لهذه الشركات في العراق عند رفع الحظر المفروض عليه، يُتوقع أن تواصل تركيا مستقبلاً جهودها الرامية إلى المشاركة بنصيب أكبر في مشروعات التنمية والتعمير في الكويت وبلدان الخليج الأخرى، سواء قامت شركاتها بتنفيذ بعض هذه المشروعات أو بالتعاون مع الشركات الأمريكية والغربية لتعهد إليها بعض المقاولات الفرعية في المشروعات الكبرى التي تفوز بها في هذه الدول[١٠].

وفي مجال الاستثمارات، يُلاحظ أن الاستثمارات العربية الخاصة في تركيا لا تزال تُشكل نسبة متواضعة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأخيرة. ففي عام ١٩٩٤ بلغ إجمالي تصاريح هذه الاستثمارات والصادرة من إدارة رأس المال

---

(٨) **الأهرام**، ٢/١٠/١٩٩٦، ص ١٥. جدير بالذكر أنه تم في ختام اجتماع اللجنة العليا المصرية ـ التركية برئاسة رئيسي وزراء البلدين في ٤/١٠/١٩٩٦ التوقيع على أربع اتفاقيات لدعم التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين؛ ومنها اتفاقية لتفعيل هذا التعاون بهدف الوصول بحجم التجارة بينهما إلى ملياري دولار خلال العام القادم. وأكد أربكان أن عبء تحقيق هذا سيلقى بكامله على مجموعة العمل المشتركة المقترح تشكيلها من رجال الأعمال والخبراء والوزراء في البلدين. انظر في هذا الصدد: **الأهرام**، ٥/١٠/١٩٩٦، ص ١٤.

(٩) قام أربكان بزيارة ليبيا في ٥/١٠/١٩٩٦، على رغم ما واجهه بسبب ذلك من انتقادات الإدارة الأمريكية، وكذا بعض الوزراء «العلمانيين» في حكومته كوزير الداخلية الذي هدد بالاستقالة من منصبه. وأكد أربكان أن هذه الزيارة «طبيعية» لأنها لدولة ذات علاقات دبلوماسية ببلاده، فضلاً عن استهدافه دعم العلاقات التجارية معها. وذكرت مصادر تركية أن من أهداف هذه الزيارة، أيضاً، بحث مسألة الديون الليبية لشركات المقاولات التركية التي تتجاوز ٣٠٠ مليون دولار. ورد ذلك في: نشرة أنباء بالعربية لهيئة الإذاعة البريطانية، الساعة الخامسة صباحاً بتوقيت غرينتش يوم ٥/١٠/١٩٩٦.

(١٠) خلال زيارته للكويت في ٣/٤/١٩٩١، حصل رئيس الوزراء التركي يلدرم أق بولوط على «وعود» من الحكومة الكويتية بمنح الشركات التركية عقوداً قيمتها ٣ مليارات دولار لتنفيذ مشروعات متنوعة في الكويت. وحتى نهاية تموز/يوليو ١٩٩١، كانت هذه الشركات تشارك في مقاولات فرعية في إطار ١٧ مشروعاً قيمتها ١,٢ مليار دولار لإعادة بناء المرافق الأساسية في الكويت، وتتولى تنفيذها ٦ شركات أمريكية. انظر في هذا الصدد: معوض، «التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب،» ص ٢٠٩ ـ ٢١٠.

الأجنبي في منظمة الدولة للتخطيط في تركيا ١٤٨٤,٥ مليون دولار؛ منها ٤٢,٥ مليون دولار لاستثمارات عربية بنسبة ٢,٩ بالمئة من الإجمالي[١١]. ولا يتناسب هذا الحجم مع توقعات تركيا عقب توقف حرب الخليج الثانية بشأن تحويل استانبول إلى العاصمة المالية والمركز المصرفي الأول في الشرق الأوسط ومصدر جذب وتوظيف الاستثمارات المالية العربية ـ الخليجية، بالاستفادة من تطور علاقاتها الاقتصادية مع البلدان العربية والخليجية منها بوجه خاص في قطاعات التجارة والإنشاءات وغيرها والتسهيلات والمزايا المقررة فيها للاستثمارات الأجنبية والتطور النسبي لقطاعها المصرفي، منذ عام ١٩٨٣، في إطار السياسة الاقتصادية الليبرالية وتحرير التجارة الخارجية وخصخصة المشروعات العامة وإطلاق حرية المصارف في تحديد أسعار الفائدة وتشجيع أنشطة المصارف الأجنبية وتطوير السوق المالية وبورصة استانبول ومناطق التجارة الحرة[١٢]. ولهذا يُتوقع استمرار الجهود والمحاولات التركية الهادفة إلى زيادة هذه الاستثمارات سواء من جانب الحكومة أو من جانب رجال الأعمال الأتراك[١٣].

وفي مجال التصنيع، وإضافة إلى المشروعات الصناعية المشتركة بين تركيا وبعض البلدان العربية كمصر[١٤]، اتجهت تركيا مؤخراً إلى توسيع نطاق تعاونها مع بعض هذه الدول ليشمل أيضاً الصناعات الدفاعية أو بالأحرى الحصول على دعم عربي لبرنامج الصناعات الدفاعية التركية الذي بدأ في عام ١٩٨٥ سواء اتخذ ذلك شكل الدعم المالي حيث تدعم ثلاثة بلدان خليجية مشروع إنتاج طائرات «F-16» في تركيا بـ ٣,٥ مليار دولار؛ منها ملياران دولار من السعودية ومليار من الكويت ونصف مليار من الإمارات العربية، أو شكل شراء بعض منتجات هذه الصناعات كاتفاق تركيا ومصر في نيسان/أبريل ١٩٩١ على شراء الأخيرة، خلال الفترة (١٩٩٢ ـ ١٩٩٥)، ٤٦ طائرة من هذا الطراز قيمتها ١,٣ مليار دولار تُمول عن طريق القروض العسكرية الأمريكية لمصر[١٥]. ويُتوقع مستقبلاً تزايد اهتمام تركيا بالتعاون مع البلدان العربية في مجال التصنيع العسكري، لما يمثله ذلك المجال من أهمية «حيوية» لتركيا لا

---

(١١) *Review of Economic Conditions* (IS Bank, Ankara), no. 1 (July 1995), p. 28.

(١٢) معوض، المصدر نفسه، ص ٢١١.

(١٣) خلال زيارة وفد من رجال الأعمال الأتراك برئاسة رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية للكويت في حزيران/يونيو ١٩٩٥، تم التوقيع على بروتوكول للتعاون الاقتصادي بين البلدين، كما طرح الجانب التركي إمكان قيام رجال أعمال البلدين باستثمارات مشتركة ودعا رجال الأعمال والأوساط المالية في الكويت للاستثمار في مشروعات برنامج الخصخصة في تركيا.. انظر في هذا الصدد:
Turkey Monthly Economic Newspaper (Istanbul), vol. 14, no. 179 (June 1995), p. 5.

(١٤) انظر بشأن هذه المشروعات: معوض، «واقع وآفاق العلاقات المصرية ـ التركية،» ص ٣٤١ ـ ٣٤٢.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٤٢ ـ ٣٤٣.

تنبع فحسب من اعتبارات اقتصادية بحتة كتوفير فرص عمل جديدة للعاملين في هذا المجال أو الحصول على عائدات كبيرة من تصدير السلاح، ولكن أيضاً من اعتبارات أمنية واستراتيجية ترتبط بأهمية هذا البرنامج في تحديث القدرات الدفاعية التركية التي أظهرت أزمة الخليج الثانية وجود ضعف وقصور فيها، وكان ذلك الضعف من أسباب عدم قبول تركيا خلال الحرب فتح جبهة قتال أخرى ضد العراق في ظل تقادم بعض أسلحتها كالمدرعات وغيرها[١٦].

وفي مجالي المياه والطاقة الكهربائية، تتمتع تركيا في كل منهما بفائض كبير[١٧]. اقترحت تركيا مشروعين يحققان لها عوائد مالية كبيرة من تصدير هذا الفائض إلى البلدان العربية، كما يخدمانها في تعزيز دورها الإقليمي، ونجح مشروع منهما على عكس الآخر الذي لم تُقدر له حتى الآن فرص تنفيذه ولو جزئياً. ويتعلق **الأول** بمشروع ربط شبكات الكهرباء بين تركيا والعراق وسوريا والأردن ومصر الذي اقترحته تركيا في نهاية الثمانينيات، واستضافت الجولة الأولى من المباحثات المتعلقة به في ١٦ ـ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، فيما انعقدت الدورة الخامسة للمجلس الوزاري للبلدان الخمسة في القاهرة في أيار/مايو ١٩٩٤، ويجري العمل قدماً لتنفيذ هذا المشروع الذي تُقدر تكلفته بمليار دولار ويتضمن في مرحلته الأولى ربط شبكتي الكهرباء في مصر والأردن بحلول عام ١٩٩٧، وفي مرحلته الثانية ربط شبكات الكهرباء في تركيا والعراق وسوريا بحلول عام ٢٠٠٢، ويساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتمويل جزء كبير من هذه التكلفة[١٨].

---

(١٦) معوض، «التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب،» ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

(١٧) خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ زاد إجمالي إنتاج تركيا من الطاقة الكهربائية بنسبة ٦٨,٢ بالمئة من ٣٤,٢١٩ ميغاوات/ساعة إلى ٥٧,٥٤٦ ميغاوات ساعة، فيما زاد إجمالي الاستهلاك بنسبة ٥٦,٥ بالمئة من ٢٩,٧٠٩ إلى ٤٦,٥٠٠ ميغاوات/ساعة، مما يعني تمتعها بفائض زاد مقداره خلال الفترة نفسها من ٤,٥١٠ إلى ١١,٠٤٦ ميغاوات/ساعة؛ هذا فضلاً عن ما سيترتب على اكتمال إنشاء مشروع جنوب شرق الأناضول «الغاب» على الفرات ودجلة وروافدهما، قبل عام ٢٠٠١ من إنتاج ٢٧,٧٣٨ ميغاوات/ساعة سنوياً بما يعادل نحو نصف إجمالي إنتاج هذه الطاقة في تركيا عام ١٩٩٠. وفي مجال المياه لا يتعدى حجم الاستهلاك الفعلي للمياه في تركيا حتى الآن ٥٥ مليار م^3 سنوياً من إجمالي التدفق السطحي السنوي لمياه الأنهار ١٨٦ ملياراً يمكن السحب الآمن منها حتى ٩٥ مليار م^3 سنوياً، ومن المتوقع أن لا يتجاوز حجم الاحتياجات المائية التركية عام ٢٠٠٠ (٥٨) مليار م^3. انظر على التوالي: معوض، «واقع وآفاق العلاقات المصرية ـ التركية،» ص ٣٣٣، ومداخلة مجدي صبحي في: «ندوة **المستقبل العربي**: تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات،» شارك في الندوة أحمد الرشيدي [وآخرون]؛ أدار الندوة هيثم الكيلاني؛ أعدّ ورقة العمل جلال عبد الله معوض؛ أعدّ تقرير الندوة محمد صفي الدين خربوش، **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٠ (حزيران/يونيو ١٩٩٢)، ص ١٢٠.

(١٨) لمزيد من التفاصيل عن هذا المشروع وعوامل نجاحه مقارنة بمشروع مياه السلام، انظر: معوض، «واقع وآفاق العلاقات المصرية ـ التركية،» ص ٣٢٨ ـ ٣٣٦.

أما المشروع الآخر فيتمثل في مشروع مياه السلام الذي اقترحته تركيا منذ منتصف عام ١٩٨٧، وكان من دوافعها لطرحه الحصول على ما لا يقل عن ملياري دولار سنوياً نظير بيع المياه لسوريا والأردن وبلدان الخليج العربي الستة، أو بالأحرى «مقايضة المياه التركية بالنفط العربي»، وفي إطاره كان سيتم تزويد هذه البلدان بـ ٦ ملايين متر مكعب يومياً من فائض مياه نهري سيحون وجيحون عبر أنبوبي الخليج والغربي (الجدول رقم ٧ في الملحق). وقد حالت دون تنفيذ هذا المشروع أو حتى إعداد دراسة جدواه النهائية حتى الآن مشكلات مالية وسياسية وأمنية، كارتفاع تكلفته (٢١ مليار دولار)، ومخاوف هذه البلدان من مخاطر الاعتماد على تركيا في هذا المجال الحيوي، والسلبيات المتوقعة بالنسبة إلى المشروعات الخليجية الضخمة لتحلية المياه، فضلاً عن مسألة مشاركة إسرائيل أو موقفها من هذا المشروع[١٩].

ثالثاً: تركيا والترتيبات الشرق أوسطية

على خلاف موقف بعض القوى العربية المؤثرة (كسوريا) والقائم على أساس أن «السلام أساس علاقات التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط»، ترى تركيا حتى قبل بدء عملية السلام في مؤتمر مدريد أن «علاقات التعاون الاقتصادي الإقليمي كفيلة بخلق المناخ الملائم لتحقيق السلام». مؤشرات عدة تعبر عن هذا الموقف التركي المتصف بقدر كبير من التعجل والاندفاع في المشاركة في الترتيبات الشرق أوسطية، ولا سيما في جوانبها الاقتصادية قبل تحقيق السلام بمعناه الحقيقي، وهو اندفاع ينبع بالأساس من رغبة تركيا في استغلال ما لديها من عناصر قوة، وخصوصاً المياه في تدعيم دورها الإقليمي، فضلاً عن المزايا الاقتصادية التي ستتحقق لتركيا من المشاركة في هذه الترتيبات بما يفيدها في مواجهة مشكلاتها الاقتصادية، ومن هذه المؤشرات:

١ ـ **المؤشر الأول** هو مشروع «مياه السلام» وموقف تركيا إزاء مسألة مشاركة إسرائيل فيه. فالقيادة التركية لدى تفكيرها في هذا المشروع كانت ترغب في إشراك إسرائيل عن طريق مد الأنبوب الغربي إلى الضفة الغربية لنهر الأردن، حيث أشار رئيس الوزراء التركي أوزال ـ آنذاك ـ في شباط/فبراير ١٩٨٧ إلى «أن هذا المشروع سوف يسمح للدول العربية في المنطقة، بالإضافة إلى إسرائيل، بمشاركة تركيا في مياه نهري سيهان وجيهان». بيد أن هذه القيادة تخلت عن هذه الفكرة نتيجة معارضة

---

(١٩) جلال عبد الله معوض، «المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج،» ورقة قدّمت إلى: **حتى لا تنشب حرب عربية ـ عربية أخرى (من دروس حرب الخليج): أعمال المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية**، تنسيق وتحرير مصطفى كامل السيد؛ المؤلفون ابراهيم البيومي غانم [وآخرون] (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص ٧٧٨ ـ ٧٨٣.

البلدان العربية المعنية، وظلت محتفظة باسم المشروع من منطلق تفسير معين لمفهوم السلام: «لا يمكن تغيير اسم مشروع مياه السلام؛ لأن معنى السلام ليس إنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل، ولكن العيش بانسجام دون حساسيات وتوترات بين الدول. وكلما زاد ارتباط دول منطقة الشرق الأوسط بعلاقات اقتصادية سليمة، طالت الفترة الزمنية لدوام هذا السلام بينها»، وذلك طبقاً لما ورد في بيان للخارجية التركية في تموز/يوليو ١٩٨٧.

وعادت هذه القيادة في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، بل وخلالها، إلى الدعوة إلى التعاون الإقليمي في مجال المياه في إطار مشروع مياه السلام، وطرحت مجدداً مسألة مشاركة إسرائيل فيه باعتبار ذلك ضرورة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط ودعمه. ففي ١٨ أيار/مايو ١٩٩١، أشار أوزال إلى أن «هناك مشكلة مياه في فلسطين وإسرائيل والأردن وشبه الجزيرة العربية، وتركيا هي المصدر الوحيد للمياه في الشرق الأوسط، ولذا نادينا بإقامة مشروع مياه السلام. سنبيع المياه للبلدان العربية والخليجية، أما إسرائيل فيمكن أن نبيع لها المياه ولكن مقابل السلام..». وفي مواكبة هذه التصريحات، جرت اتصالات تركية ـ إسرائيلية بشأن هذا المشروع، ولا سيما بين أوزال ورئيس حزب العمل الإسرائيلي آنذاك شمعون بيريس في امستردام في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩١ وفي غوجيك (Gocek) في تركيا في ١١ آب/أغسطس ١٩٩١.

وأعلنت هذه القيادة في ١١ شباط/فبراير ١٩٩١ ترحيب تركيا بعقد «قمة مياه شرق أوسطية» في استانبول، في الفترة ٣ ـ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، بمشاركة دول «الشرق الأوسط» بما فيها إسرائيل وبعض الدول الآسيوية والأوروبية والولايات المتحدة وكندا لمناقشة قضايا الموارد المائية في الشرق الأوسط ومشروع «مياه السلام» وخطة تركيا للتعاون الفني مع سوريا والعراق بشأن «الاستخدام الأمثل لمياه الفرات ودجلة». وعاد أوزال في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ليعلن تأجيل هذه القمة إلى آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بسبب معارضة بعض الدول العربية (سوريا) مشاركة إسرائيل فيها، فضلاً عن تقديره للتطورات الإقليمية الجارية على صعيد عملية السلام التي بدأت بمؤتمر مدريد من حيث إنه قد يكون من الأفضل التريث إلى حين انعقاد هذا المؤتمر، وما قد تعقبه من مفاوضات متعددة الأطراف لبحث قضايا اقليمية من بينها المياه. واستعاضت تركيا بالفعل عن هذه القمة التي لم تُعقد بالمفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالمياه في الشرق الأوسط والتي انعقد اجتماعها الأول في فيينا في أيار/مايو ١٩٩٢ بمشاركة ٣٨ دولة ومنظمة من المنطقة وخارجها، وهي الدول نفسها التي كانت تركيا تستهدف مشاركتها في تلك القمة عدا سوريا ولبنان والعراق.

ويتمثل موقف تركيا الراهن إزاء هذا المشروع في عدم طرحه مجدداً، اعتماداً

على جهودها وحدها، على أساس أن أطرافاً أخرى إقليمية كإسرائيل، ودولية كالولايات المتحدة، كفيلة بطرحه سبيلاً لتحقيق السلام والتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة. ويمكن الإشارة، في هذا الصدد، إلى ما ذكره رئيس الوفد الإسرائيلي في الدورة الثانية للجنة المياه في واشنطن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢: «إن هدف هذه المفاوضات زيادة مصادر المياه في منطقة الشرق الأوسط؛ ومن السبل المهمة لذلك استغلال موارد المياه الموجودة بالفعل في دولة الوفرة: تركيا». ويُلاحظ في السياق نفسه، أنه على رغم ما أعلن خلال انعقاد قمة الدار البيضاء الاقتصادية من عقد اجتماعات للجان عمل متخصصة لمناقشة آليات التعاون الاقتصادي الإقليمي في «الشرق الأوسط وشمال افريقيا» في مجالات عدة؛ منها موارد المياه، فإن «حساسية» مسألة المياه تفسر عدم توصل هذه القمة إلى اقتراح آلية محددة للتعاون الإقليمي بصددها، وإن كان ذلك لم يمنع إسرائيل خلال القمة من التعبير عن تشجيعها لهذا التعاون ولمشروع «مياه السلام سواء في إطار هذه اللجنة أو غيرها». فخلال اجتماعات لجنة التجارة الإقليمية، أشار مندوب إسرائيل إلى أن «هناك بعض الدول في المنطقة لديها فائض كبير من مصادر المياه لا تستغله الاستغلال الكافي، بينما تعاني الدول الأخرى من نقص في المصادر المائية. وهناك خطوات تُتخذ من أجل استغلال المصادر المائية الموجودة لمصلحة هذه الدول كلها»[٢٠].

وبخصوص التطورات المحتملة لهذا المشروع، يمكن طرح غير احتمال لما يمكن أن يؤول إليه، ولكن يصعب ترجيح أكثرها قابلية للتحقق في المستقبل المنظور حتى لو صيغت في إطار «التنبؤ المشروط»، وذلك بالنظر إلى حالة السيولة الجارية في المنطقة العربية في مرحلة ما بعد أزمة الخليج، وفي ظل ما قد تسفر عنه مفاوضات التسوية الجارية من نتائج على الصعد الثنائية والإقليمية. ونكتفي هنا باحتمال واحد يبدو أكثر قرباً إلى الدقة، على رغم ما سبق ذكره بشأن صعوبة الترجيح، وهو استمرار هذا المشروع كمجرد «فكرة» لن تُقدر لها فرصة التنفيذ سواء بمشاركة البلدان العربية وحدها أو إسرائيل أيضاً. و«العقبة الأساسية» في مواجهة المشروع سوف ترتبط على الأرجح بسوريا حتى في حالة إبرامها معاهدة سلام مع إسرائيل، ومرد ذلك إلى المشكلات المثارة بين سوريا وتركيا التي يصعب تصور إمكان حلها في المستقبل

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٧٨٢ ـ ٧٨٥. وانظر أيضاً: مجدي صبحي، «أزمة المياه في المفاوضات المتعددة،» السياسة الدولية، السنة ٢٩، العدد ١١٤ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣)، ص ١٢٦ ـ ١٢٧، وجلال عبد الله معوض، «الأبعاد السياسية للمشكلات المائية في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي،» ورقة قدمت إلى: «رؤية مستقبلية لمشكلات المياه في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الأمن القومي العربي والمصري»، حلقة نقاش نظمتها أكاديمية ناصر العسكرية العليا في القاهرة، ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥، ص ٣٢ ـ ٣٦.

القريب، ولا سيما مشكلة مياه الفرات. فإذا كانت الحقائق الجغرافية منحت تركيا وضعاً مهيمناً إزاء سوريا والعراق باعتبارها دولة المنبع للفرات، فإن الحقائق نفسها تعطي لسوريا دوراً مهماً في عرقلة هذا المشروع الذي لا يمكن أن تُنقل المياه في إطاره إلى أي بلد آخر في المنطقة، دون موافقة سوريا التي يجب أن يمر بأراضيها أنبوبا المشروع[21].

٢ ـ **المؤشر الثاني** المعبر عن موقف تركيا إزاء الترتيبات الاقتصادية الإقليمية يرتبط بمشاركتها الفعالة نسبياً في المفاوضات المتعددة الأطراف في مجالات المياه والبيئة والتعاون الاقتصادي، وكذلك مشاركتها في «القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا» التي افتتحت في الدار البيضاء في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بغرض وضع إطار للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، وفي قمة عمان في شتاء ١٩٩٥ وفي قمة القاهرة عام ١٩٩٦. ويُلاحظ أن إحدى الآليات التي حددتها قمة الدار البيضاء لتحقيق هذا التعاون، وهي إنشاء «بنك تنمية الشرق الأوسط» كمؤسسة مالية متعددة الأطراف تتكفل بتمويل مشروعات التنمية ودعم التعاون الفني بين دول المنطقة، تكاد تتفق هذه الآلية إلى حد كبير مع اقتراح الرئيس أوزال قبل انعقاد مؤتمر مدريد، وتحديداً في ٦ شباط/فبراير ١٩٩١ و٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩١ بشأن «إقامة مصرف أو صندوق للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية، يتم تمويله بنسب معينة من العائدات النفطية العربية وإسهامات الدول الصناعية الغنية كاليابان وألمانيا من أجل تمويل المشروعات الحيوية في المنطقة، وبخاصة مشروع مياه السلام ومشروعات البنية الأساسية الإقليمية وغيرها»[22].

٣ ـ **ثالث هذه المؤشرات**، وربما أكثرها أهمية، يتعلق باتجاه تركيا مؤخراً إلى تطوير علاقاتها في مجالات عديدة من بينها المجالات الاقتصادية مع إسرائيل، التي تشكل ـ والولايات المتحدة ـ القوة الرئيسية الدافعة نحو ما يُسمى بـ «الشرق الأوسط الجديد». فإضافة إلى ما سبق ذكره بشأن موقف تركيا من مسألة مشاركة إسرائيل في مشروع «مياه السلام»، كانت زيارة رئيسة الحكومة التركية تانسو تشيللر إلى إسرائيل في ٣ ـ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، ذات دلالة كبيرة في هذا الصدد، ليس فقط لكونها أول زيارة لمسؤول تركي على هذا المستوى لإسرائيل، منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ولكن أيضاً لما تم خلال هذه الزيارة من بحث موضوعات عدة وتوقيع اتفاقات للتعاون الثنائي. ومن هذه الموضوعات: إمكانية إقامة منطقة

(٢١) لمزيد من التفاصيل عن الاحتمالات الأخرى في هذا الصدد، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٣٨.

(٢٢) معوض، «واقع وآفاق العلاقات المصرية ـ التركية،» ص ٣٥١.

للتجارة الحرة بين البلدين، ومشروع «مياه السلام» لنقل فائض المياه من تركيا إلى دول «الشرق الأوسط» بما فيها إسرائيل، ونقل حوالى ١٨٠ مليون متر مكعب سنوياً من مياه أحد أنهار تركيا إلى إسرائيل(٢٣)، والاستعانة بخبراء إسرائيليين لإصلاح الأنظمة المالية التركية، وتوقيع اتفاقات تعاون في مجالات الاتصالات والبريد والتعاون العسكري وإسهام إسرائيل في تحديث طائرات «F-4» التركية(٢٤).

ويُتوقع في ضوء عوامل عدة أن يشهد المستقبل المنظور مزيداً من اهتمام تركيا وتحركاتها للمشاركة في أية ترتيبات اقتصادية إقليمية قد يتم التوصل إليها ولتطوير علاقاتها الاقتصادية ـ وغيرها ـ مع إسرائيل(٢٥)، بصرف النظر عن أن إسرائيل سوف

---

(٢٣) يحيط الغموض باتفاق المياه بين تركيا وإسرائيل. ففي ١٩٩٠/٦/٩ نشرت صحيفة **جيروزاليم بوست** الإسرائيلية تقريراً قدمه ١٦ خبيراً في الموارد المائية إلى رئيس الوزراء إسحاق شامير عن مشكلة نقص المياه في إسرائيل وسبل مواجهتها، ومنها إبرام اتفاق طويل الأجل مع تركيا لشراء ما يتراوح بين ٢٥٠ ـ ٤٠٠ مليون م٣ سنوياً من مياه نهر مانوجات بسعر ٢٥ سنتاً للمتر المكعب، ويتم نقلها عبر البحر الأبيض بواسطة حاويات بلاستيكية ضخمة تتراوح سعة كل منها بين ٨٠٠ ألف و١ مليون م٣، وتسحبها سفن شركة تركية خاصة وشركة ميدوسا (Medusa) الكندية من أحد الموانىء التركية على البحر الأبيض؛ حيث سيتم مد أنابيب تكلفتها ٢٠٠ مليون دولار لنقل المياه من هذا النهر بجنوب تركيا إلى هذا الميناء ومنه إلى إسرائيل. وفي ١٩٩١/٦/١٤ نفى الرئيس أوزال ما ورد بهذا التقرير مؤكداً أنه «لا علاقة للدولة التركية بما يتردد عن اتفاق إسرائيل وشركة تركية خاصة بشأن تزويد إسرائيل بالمياه». وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ أشارت دراسة لبنانية إلى وجود هذا الاتفاق، وإن لم يدخل حتى الآن حيز التنفيذ. ويبدو أن هذا الرأي الأخير أقرب إلى الصحة، وذلك في ضوء ما ذكرته صحيفة **جمهوريت** التركية في ١٩٩٤/١١/٨ بشأن فشل مباحثات تشيللر ورابين بخصوص مسألة تزويد إسرائيل بالمياه لأن «الجانب الإسرائيلي عرض سعراً يقل كثيراً عن السعر الذي حددته تركيا». ولا تزال هذه المسألة محل بحث بين الجانبين، حيث تم بحثها خلال زيارة وزير الزراعة الإسرائيلي لتركيا في حزيران/يونيو ١٩٩٥ وزيارة الرئيس ديميريل لإسرائيل في آذار/مارس ١٩٩٦. لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، انظر: جلال عبد الله معوض، **تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينيات**، سلسلة بحوث سياسية؛ ١٠٧ (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦)، ص ١٨ ـ ١٩، وماري نوفل، «مشكلة المياه بين لبنان وإسرائيل،» ورقة قدّمت إلى: **ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، ٢٩ ـ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤**، تحرير أحمد يوسف أحمد (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤)، ص ١١٦.

(٢٤) معوض، «واقع وآفاق العلاقات المصرية ـ التركية،» ص ٣٥١.

(٢٥) تغطي العلاقات الاقتصادية التركية ـ الإسرائيلية مجالات عديدة كالتجارة والاستثمارات والعمالة وغيرها. ففي مجال التجارة، زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين بين عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ بنسبة ٤٧٫٧ بالمئة من ٦١٫٣٦٧ مليون دولار إلى ٩٠٫٦٣٥ مليون دولار. وفي مجال العمالة نشطت بعض «الوكالات الخاصة» في تركيا في الربع الأخير من عام ١٩٨٨ إبان الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في «إرسال عدد من العمال الأتراك للعمل في إسرائيل بأجور مجزية لتقليل اعتمادها على العمالة الفلسطينية»، وقُدر عدد هؤلاء في ١٩٨٩/١/٢٥ بحوالى ٣ آلاف عامل تركي. انظر في هذا الصدد: معوض، **تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينيات**، ص ٦.

تشكل عصب هذه الترتيبات ومحورها سواء أخذت شكل مشروعات ثلاثية أو رباعية أو شكل مشروعات إقليمية أشمل وأوسع نطاقاً بما سيعنيه ذلك من مواجهة تركيا لمنافسة قوية من جانب إسرائيل في إطار هذه الترتيبات باستثناء تلك المتعلقة بالمياه. ومن هذه العوامل، العلاقات القوية الخاصة بين تركيا والولايات المتحدة التي هي القوة الرئيسية الدافعة والداعمة للترتيبات الشرق أوسطية، وتأثير رجال الأعمال ونفوذهم في تركيا وما يرونه من «فرص اقتصادية» يجب استغلالها، فضلاً عن اعتقاد تركيا أن هذه الترتيبات «آتية لا محالة»؛ وبالتالي فإن مصالحها تفرض المشاركة في صياغتها منذ البداية لتضمن لنفسها دوراً فاعلاً في إطارها بما يحقق مصالحها ويعزز مكانتها ودورها الإقليمي.

وقد يصبح هذا الاحتمال مقيداً لفترة ما في حالة استمرار حكومة أربكان الحالية[٢٦]، نظراً لتصور الأخير دور بلاده الإقليمي في محيطها الإسلامي ومحاولته تحقيق هذا التصور، على رغم ما يواجهه من ضغوط داخلية وخارجية. ويشير بعضهم في هذا الخصوص إلى أن أربكان يدعو إلى اتباع سياسة خارجية تستمد تركيا، في ظلها، قوتها من مكانتها في الإطار الإقليمي وليس من تبعيتها للغرب؛ أي أنه يريد أن يحافظ على علاقات إيجابية لتركيا مع جيرانها، ولا سيما العراق وسوريا وإيران، وتدعيم علاقاتها مع باقي الدول العربية والإسلامية. ومن هنا كانت زيارته لإيران وباكستان، وإرساله مبعوثين له من وزرائه إلى سوريا والعراق وليبيا، وزيارته لمصر وليبيا. وينقل عن مسؤول كبير في حزب «الرفاه» قوله: «إن هذا التوجه يحقق مصالح أكيدة لتركيا، ويعبر عن رغبة رئيس الوزراء أربكان في إعادة تركيا إلى محيطها الأصلي حيث إنها في الشرق دولة من الدرجة الأولى...»، بمعنى أن المسألة ليست عاطفية فحسب، وإنما لتركيا مصالح حقيقية في مد جسورها نحو الدول العربية والإسلامية[٢٧].

(٢٦) كتب هذا قبل استقالة أربكان في ١٨/٦/١٩٩٧.

(٢٧) فهمي هويدي، «ملفات المصير تتحدى الخوجة،» الأهرام، ١/١٠/١٩٩٦، ص ١١.

الفصل الخامس

العلاقات التركية ـ العربية والآثار المترتبة على المشكلات السياسية الداخلية التركية: مع إشارة خاصة إلى مشكلتي الأكراد والمياه في علاقات تركيا بالعراق وسوريا

لا يُقصد بهذه المشكلات التغيرات الجارية أو المحتملة في الحكومة التركية منذ انهيار حكومة تشيللر الائتلافية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وإجراء انتخابات عامة مبكرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وذلك على رغم ما قد تؤدي إليه مثل هذه التغيرات من وصول عناصر «جديدة» أو «مختلفة» إلى هيكل صنع القرار في تركيا، ذلك أن سياسة تركيا سواء إزاء المنطقة العربية أو غيرها تحكمها ثوابت معينة تتعلق بمصالحها، فالاختلاف الذي قد تحدثه هذه التغيرات سيتعلق على الأرجح بآليات تحقيق هذه المصالح أو بعملية ترتيب أولويات المصالح والأهداف، وفقاً لظروف تركيا الداخلية وقدراتها وخصائص الإطار الإقليمي والدولي. وإنما يُقصد بهذه «المشكلات» مشكلات العنف السياسي المرتبط من ناحية بحزب «العمال الكردستاني التركي» (PKK)، ومن ناحية أخرى بالمنظمات الإسلامية المتطرفة[1].

---

(١) تعاني تركيا أيضاً منذ مطلع التسعينيات من عمليات المنظمات اليسارية المتطرفة، وعددها ٢٢ منظمة من أنشطها منظمة «اليسار الثوري» (DEV-SOI)، وذلك بعد بضع سنوات من انتهاء فترة الحكم العسكري لقادة انقلاب ١٩٨٠ الذي كان من مبرراته «العمل على حماية الدولة وسحق النشاطات الإرهابية كافة اليسارية منها واليمينية». وتغيرت كثيراً طبيعة هذه العمليات في التسعينيات عما كانت عليه قبل الانقلاب؛ فبدلاً من المصادمات والصراعات التقليدية اليمينية ـ اليسارية بين الجماعات الطلابية والصراعات بين الميليشيات اليمينية واليسارية «للسيطرة على أحياء المدن»، دخلت هذه المنظمات عقد التسعينيات بنمط جديد للعنف ـ الإرهاب يتمثل في العمليات الانتقائية في صورة اغتيال شخصيات منتقاة بعناية (كبار مسؤولي الأجهزة العسكرية والأمنية من العاملين أو المتقاعدين) والنشاطات الجماهيرية في صورة تنظيم =

أولاً: المشكلة الكردية وعلاقات تركيا بالعراق

تعاني تركيا، منذ آب/أغسطس ١٩٨٤، حركة تمرد كردي في مناطقها الجنوبية ـ الشرقية ذات الأكثرية الكردية (١٠ ـ ١٢ مليون نسمة) والتي تشهد عمليات «عسكرية» لحزب «العمال الكردستاني التركي»، وانتقلت هذه العمليات مؤخراً إلى قلب بعض المدن الكبرى خارج هذه المناطق، ولا سيما استانبول(٢)، وأسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا قدرت حتى خريف ١٩٩٦ بأكثر من ٢٠ ألف قتيل بما يزيد بحوالى أربع مرات على ضحايا الاضطرابات الداخلية السابقة لانقلاب ١٩٨٠ (٥ آلاف قتيل)، فضلاً عن تكليف الميزانية التركية أكثر من ١٠ مليارات دولار سنوياً(٣).

ولا يقتصر تأثير المشكلة الكردية على السياسة الداخلية التركية، وهو ما بيّنته هذه الدراسة في مجالات عدة من بينها الانشقاقات داخل الحزب «الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» وأثرها في إضعاف حكومة تشيللر الأولى، وإنما يمتد أيضاً إلى سياسة تركيا إزاء العراق وسوريا.

أشارت هذه الدراسة، في فصلها الثاني، إلى تطور علاقات تركيا بالتنظيمات الكردية العراقية المعارضة من دور الحامي والوسيط إلى دور المراقب الحذر لتطورات السلطة الكردية في شمال العراق، والتدخل عند الضرورة لمنعها من إعلان «دولة كردية» ستكون ذات تأثيرات سلبية في المشكلة الكردية في تركيا. وكذلك تم تحليل العمليات العسكرية التركية المتكررة في شمال العراق منذ نهاية حرب الخليج الثانية سواء من حيث أهدافها المعلنة (تدمير قواعد حزب «العمال الكردستاني التركي» في

=مظاهرات واحتجاجات طلابية ومسيرات ومظاهرات في الأحياء الفقيرة بالمدن. ففي الفترة ٣٠/ ١/ ١٩٩٠ ـ ٢٣/ ٥/ ١٩٩١ نفذت منظمة «اليسار الثوري» وحدها ١٠ عمليات اغتيال ضد هذه العناصر في استانبول وأنقرة وأدنا، كما نفذت هذه المنظمات، وخصوصاً المنظمة المذكورة، خلال حرب الخليج الثانية ٢٤ عملية متنوعة ضد أهداف ومصالح ومنشآت تابعة للدول الحليفة. لمزيد من التفاصيل عن هذه المنظمات وأوجه اختلافها عن المنظمات الإسلامية المتطرفة في تركيا، انظر: جلال عبد الله معوض، «الإسلام والعنف السياسي في تركيا، ١٩٨٣ ـ ١٩٩١،» ورقة قدّمت إلى: **ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن: أعمال الندوة المصرية ـ الفرنسية الخامسة، القاهرة، ١٩ ـ ٢١ نوفمبر ١٩٩٣**، تحرير نيفين عبد المنعم مسعد (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص ١٧٤ ـ ١٨٠.

(٢) جلال عبد الله معوض، **الأكراد والتركمان في العراق: تحليل سياسي**، سلسلة بحوث سياسية؛ ٩٠ (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٦٢.

(٣) درية عوني، «الأكراد والحلم المستحيل،» **المصور** (دار الهلال، القاهرة) (١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٢٣.

المنطقة) أو غير المعلنة (الضغط على الدولة العراقية بصدد مسائل أخرى وتأكيد ضرورة مراعاة وجهة نظر تركيا ومصالحها من جانب كافة الأطراف المعنية بمستقبل العراق السياسي)، فضلاً عن اختلاف هذه العمليات عن عمليات ثلاث سابقة قامت بها القوات التركية، خلال حرب الخليج الأولى، بموجب اتفاق «المطاردة الحثيثة» المبرم مع العراق في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ والذي ألغته تركيا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨.

ويلفت النظر في هذا السياق استمرار حكومات تركيا المتعاقبة منذ عام ١٩٩١، بما فيها حكومة أربكان الائتلافية، في تبني خيار الحسم الأمني والعسكري للمشكلة الكردية سواء أخذ ذلك شكل عمليات أمنية داخل أراضيها أو عمليات عسكرية في شمال العراق، حتى إن هذه العمليات داخل تركيا وحدها أسفرت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ عن مصرع ألف كردي، على رغم ما يثيره ذلك من ردود فعل أوروبية ودولية[٤]، الأمر الذي يعكس غلبة تصور المؤسسة العسكرية التركية في هذا الصدد ويشاركها في ذلك «الطريق الصحيح» وزعيمته تشيللر والرئيس ديميريل، بل يبدو أن أربكان نفسه بات مؤخراً أكثر اقتراباً من هذا التصور[٥].

ولتحقيق أهدافها المعلنة وغير المعلنة، السالفة الذكر، وباستغلال غياب سلطة الدولة العراقية في المنطقة الشمالية، واصلت تركيا عملياتها العسكرية في هذه المناطق. ففي ١٩٩٦/٥/٦ اخترقت قواتها وطائراتها الحربية أراضي هذه المناطق وأجواءها بحجة مطاردة عناصر حزب «العمال الكردستاني التركي» (PKK)؛ بل إنها نفذت عمليتين في هذه المناطق خلال شهر حزيران/يونيو ١٩٩٦[٦]، توغلت قواتها في الأولى ٧ كلم داخل العراق في ١٩٩٦/٦/١٥، واجتاحت في الثانية باستخدام ١٢ كتيبة من قواتها الخاصة، خلال الفترة من آب/أغسطس ١٩٩١ وحتى تموز/يوليو ١٩٩٦ بـ ١٤ غارة جوية و٨ غزوات برية لهذه المناطق[٧].

وثمة ثلاثة تطورات شهدتها مؤخراً العلاقات التركية ـ العراقية بصدد المشكلة

---

(٤) في ١٩٩٦/١٠/١ اتهمت منظمة العفو الدولية تركيا بارتكاب انتهاكات مكثفة لحقوق الإنسان بحجة الحفاظ على أمن الدولة، وأعلنت أنها بدأت حملة عالمية لوقف هذه الانتهاكات في تركيا. انظر في هذا الصدد: **الأهرام**، ١٩٩٦/١٠/٢، ص ٤.

(٥) رداً على انتقاد العقيد القذافي إبان استقباله أربكان في ١٩٩٦/١٠/٦ لسياسة تركيا الخارجية وعلاقاتها الوثيقة بالغرب وعضويتها في حلف الأطلسي وحربها الطويلة ضد الأكراد ومطالبته تركيا «بأن توقف حربها ضد أناس ـ الأكراد ـ يبحثون عن استقلالهم»، اكتفى أربكان بالقول: «ليس لدينا مشكلة كردية، بل مشكلة إرهاب»، متجنباً الرد على الانتقادات الأخرى. انظر في هذا الصدد: **الأخبار (القاهرة)**، ١٩٩٦/١٠/٧، ص ١.

(٦) انظر على التوالي: **الأهرام**، ١٩٩٦/٥/١٣، ص ٩، و**الأخبار**، ١٩٩٦/٦/٢٨، ص ٢.

(٧) أحمد ناجي قمحة، «المشكلة الكردية...»، **الأهرام**، ١٩٩٦/٩/١٣، ص ٤.

الكردية في البلدين وتداعياتها لا سيما بالنسبة إلى الجانب العراقي. وتتعلق بموافقة تركيا على تمديد عمل قوات «المطرقة» الغربية (الأمريكية أساساً) المخصصة لحماية أكراد العراق من ناحية، وعدم موافقتها على استخدام قواعدها من جانب الولايات المتحدة في قصف العراق (ضربة الصحراء) رداً على مساندة قواته لحزب البارزاني في مناطقه الشمالية من ناحية ثانية[٨]، وإعادة طرحها فكرة إقامة منطقة عازلة في هذه المناطق من ناحية ثالثة.

١ ـ تركيا والقوة الغربية ـ الأمريكية لحماية أكراد العراق

عارض أربكان قبل توليه رئاسة الحكومة وجود القوات الأمريكية فوق الأراضي التركية واستخدام قواعدها، وبخاصة «انجيرليك»، في مراقبة «منطقة الحظر الجوي» بشمال العراق لحماية الأكراد، حيث تحتفظ الولايات المتحدة في هذه القاعدة بحوالى ١٢٠٠ جندي و٦٠ طائرة مقاتلة لأداء هذه المهمة بالتعاون مع قوات وطائرات أخرى بريطانية وفرنسية. بيد أن البرلمان التركي وافق على تمديد العمل لهذه القوات بعد فترة قصيرة من تشكيل الحكومة الائتلافية برئاسة أربكان الذي تذكر مصادر أمريكية أنه غيّر موقفه إزاء هذه المسألة مقابل موافقة واشنطن على قرار مجلس الأمن بشأن السماح للعراق بتصدير كمية محدودة من نفطه مقابل الغذاء والدواء وغيرها من الاحتياجات الإنسانية الأساسية للشعب، باعتبار أن تطبيق هذا القرار سيفيد تركيا التي تقدمت بطلب لكي تُعفى من الحظر المفروض على العراق الذي كبّدها منذ تطبيقه خسائر تتجاوز ٢٠ مليار دولار[٩].

وترى دراسة عربية أن هذا المقابل شمل استجابة واشنطن لاثني عشر شرطاً وضعتها حكومة أربكان؛ منها رفع الحظر المفروض على تجارة تركيا مع العراق أسوة بالأردن، وزيادة طاقة تصدير النفط العراقي ـ لا بموجب قرار مجلس الأمن الدولي ـ عبر الأنبوبين المارين بتركيا، ومنح الأخيرة عدداً من الطائرات والفرقاطات التي تحتاج إليها، وضمان حماية وحدة أراضي العراق، وتقديم مساعدات مالية للتركمان وسكان شمال العراق. واعتبرت هذه الدراسة أن تلك كانت المرة الأولى التي تقرر فيها أنقرة أن تأخذ من واشنطن قبل أن تعطيها أي شيء[١٠].

---

(٨) تم إعداد التحليل التالي للموقف التركي إزاء تطورات شمال العراق قبل تجدد القتال بين حزبي البارزاني والطالباني وإعلان الأخير في ١٣/١٠/١٩٩٦ استعادة سيطرته على السليمانية، وهو ما تم على الأرجح بدعم إيراني. وسيتم لاحقاً تحليل التطورات اللاحقة في هذا الموقف حتى نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧.

(٩) Steven Erlanger, «Islamic Turkey Perturbs West...,» *International Herald Tribune*, 12/8/1996, p. 7.

(١٠) فهمي هويدي، «ملفات المصير تتحدى الخوجة،» **الأهرام**، ١/١٠/١٩٩٦، ص ١١.

٢ ـ تركيا وتطور الأوضاع في شمال العراق في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦

رداً على مساعدة القوات العراقية لـ «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بقيادة مسعود البارزاني في طرد مقاتلي «الاتحاد الوطني الكردستاني» بقيادة جلال الطالباني من أربيل، قامت الولايات المتحدة بشن هجومين أطلقت خلالهما ٤٤ صاروخاً على أهداف ومنشآت في جنوب العراق في الثالث والرابع من أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، في ما أسمته بـ «ضربة الصحراء». كما قامت بتوسيع منطقة «الحظر الجوي» في الجنوب العراقي إلى خط عرض ٣٣ لتقترب من ضواحي بغداد الجنوبية بحجة «منع العراق من تهديد جيرانه». وأصبحت منطقتا «الحظر الجوي» في الشمال والجنوب تغطيان ٦٠ بالمئة من مساحة العراق[١١].

ويلاحظ بخصوص الموقف التركي إزاء هذه المسألة ما يلي:

أ ـ أن مسؤولاً كبيراً في وزارة الدفاع الأمريكية كان قد أعلن في ٣٠/٩/ ١٩٩٦، أي إثر دخول القوات العراقية وقوات البارزاني مدينة أربيل عاصمة منطقة الحكم الذاتي: «أن القوات الجوية الأمريكية في قاعدة انجيرليك التركية على أهبة الاستعداد لمواجهة الهجوم العراقي»[١٢]. بيد أن واشنطن لم تستخدم هذه القاعدة أو غيرها في ضرب العراق، وهو ما اعتبرته مصادر حلف الأطلسي بمثابة «رسالة بعثت بها واشنطن إلى أنقرة لإبلاغها إمكانية الاستغناء عن خدماتها في هذ الخصوص». وكان الرئيس كلينتون قد اتصل قبيل توجيه «ضربة الصحراء» إلى العراق بتشيللر التي أحجمت عن إبداء موافقتها أو رفضها لهذه الضربة[١٣]. وعادت تشيللر في ١٦/٩/ ١٩٩٦ لتؤكد «أن تركيا ترفض السماح للولايات المتحدة باستخدام قاعدة انجيرليك لشن غارات على العراق». وأضافت عقب اجتماعها مع وزير الدفاع الأمريكي في أنقرة «أن واشنطن لم تتقدم بطلب لاستخدام هذه القاعدة»[١٤]. وأكد الرئيس ديميريل بدوره في ١٨/٩/١٩٩٦ «أن تركيا لن تسمح باستخدام قواعدها الجوية لتوجيه ضربة أمريكية أخرى ضد العراق، وأن هذا الموضوع لم يُثر خلال زيارة وزير الدفاع الأمريكي لأنقرة، وأن تركيا لا ترغب في التورط في الوضع الحالي في العراق»[١٥].

ب ـ أن العامل الأخير الوارد في تصريح ديميريل يتعارض حقيقة مع تورط

---

(١١) لمزيد من التفاصيل عن تقويم «ضربة الصحراء» وأهدافها الحقيقية، انظر: طه المجدوب، «الأزمة العراقية بين المسؤولية الكردية والضربة الأمريكية،» **الأهرام**، ٢٢/٩/١٩٩٦، ص ٦.

(١٢) **الأهرام**، ١/٩/١٩٩٦، ص ٨.

(١٣) **الأهرام**، ٥/٩/١٩٩٦، ص ٣.

(١٤) **الأهرام**، ١٧/٩/١٩٩٦، ص ١.

(١٥) **الأهرام**، ١٩/٩/١٩٩٦، ص ١.

تركيا بالفعل في شمال العراق سواء عبر اتصالاتها مع الحزبين الكرديين العراقيين وبعض المنظمات التركمانية العراقية أو عملياتها العسكرية المتكررة في المنطقة، منذ آب/أغسطس ١٩٩١، أو اقتراحها إنشاء منطقة أمنية على حدودها مع العراق، فضلاً عن ما سبق ذكره في الفصل الثاني من هذه الدراسة بشأن مطالبة ديميريل باستعادة الموصل. وبصرف النظر عن هذه الحقيقة، يمكن الإشارة إلى عاملين آخرين أكثر أهمية في تفسير الموقف التركي في هذا الخصوص، وهما:

ـ تأثير التوجهات الإسلامية لحزب «الرفاه» وزعيمه أربكان كرئيس للحكومة سواء بصدد عدم السماح لواشنطن باستخدام القواعد التركية في ضرب العراق أو بصدد إدانة العمليات العسكرية الأمريكية ضد الأخير، ولا سيما أن من شأن تورط تركيا في دعم هذه العمليات بشكل أو بآخر أن يهدد مصالحها الاقتصادية مع العراق وبلدان عربية أخرى مثل ليبيا. وربما يمكن في هذا الإطار فهم دلالة تنديد شوكت كازان وزير العدل التركي من «الرفاه» في ١٩٩٦/٩/٦ بالضربة الأمريكية للعراق، باعتبارها «عملية مخالفة للمبادىء والأعراف الدولية، لأنه لا يحق لأي دولة أن تتصرف على هذا النحو دون الحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي، وجاءت هذه العملية كمجرد تنفيذ لقرار شخصي للرئيس الأمريكي»، وتأكيده «أننا سنطور علاقاتنا مع دول المنطقة»، وإشارته إلى «توقيع اتفاق بين تركيا والعراق يهدف إلى توطيد العلاقات بين البلدين»[١٦]. وجاء أول انتقاد من جانب أربكان للسياسة الأمريكية تجاه العراق متأخراً نسبياً، حيث أعرب في ١٩٩٦/٩/٢٠ عن معارضته أي عملية عسكرية أمريكية جديدة ضد العراق؛ لأن من شأن ذلك تعقيد الوضع في المنطقة، مضيفاً «أن الولايات المتحدة لا تعرف ما ينبغي فعله، ولا يبدو أنها قررت موقفاً في شأن العراق وشماله، وليس لديها أي مشروع حل واضح يخلو من التناقضات»[١٧].

ـ رغم إدراك تركيا، وغيرها من الدول المعنية بالمشكلة الكردية، صعوبة التنبؤ بما يمكن أن يحدث مستقبلاً في العراق وخصوصاً في مناطقه الشمالية، حيث غيّر تحالفات أحزابه الكردية من وقت إلى آخر، قد يمكن تفسير موقف تركيا في هذا الخصوص في ضوء احتمال تقدير صانعي السياسة فيها أن الوضع الجديد في هذه المناطق يمكن أن يخدم مصلحتها الآنية المتعلقة بمنع تسلل الأكراد عبر الحدود، سواء قامت بهذه المهمة مستقبلاً القوات العراقية بدخولها لأول مرة هذه المناطق، منذ فرض الحظر الجوي عليها عام ١٩٩١، أو قوات البارزاني بتحالفها القائم حتى الآن مع بغداد وسيطرتها الفعلية على هذه المناطق.

---

(١٦) الأهرام، ١٩٩٦/٩/٧، ص ٩.

(١٧) الأهرام، ١٩٩٦/٩/٢١، ص ٩.

ـ هذا الاحتمال الأخير قابل للنقاش في ظل وجود «شواهد» ومواقف تركية عديدة ذات «طبيعة مزدوجة»، بمعنى أنها تؤكد هذا الاحتمال وتنفيه في آن واحد. ويعكس ذلك اتصاف السياسة التركية إزاء شمال العراق بالحذر والترقب من ناحية، وتبني غير خيار في التعامل مع تطوراته الآنية والمحتملة انتظاراً لاستقرار أوضاعه على نحو أو آخر من ناحية أخرى. وفي ما يلي عرض لهذه المسألة من منظور مراهنة تركيا سواء على الجانب العراقي أو الجانب الكردي (البارزاني) أو الجانب الأمريكي، فضلاً عن اعتمادها على نفسها (العمليات العسكرية والمنطقة الأمنية التركية).

أ ـ تركيا بين احتمالات التعاون مع بغداد ومواصلة التنسيق مع واشنطن

تشير دراسة عربية إلى نجاح الرئيس العراقي في إقناع أربكان بوجود مصلحة لتركيا في تحرك قوات العراق في مناطقه الشمالية ضد قوات الطالباني «المتحالفة مع إيران»، سواء تعلقت هذه المصلحة بتأمين الحدود لوقف عمليات التسلل عبرها إلى تركيا أو تأمين هذه المناطق بما تمثله من أهمية اقتصادية، ولا سيما بالنسبة إلى انبوبي نقل النفط العراقي عبر تركيا. وتذكر هذه الدراسة بخصوص الناحية الأولى أن أربكان حصل على ضمانات خطية من بغداد بوقف عمليات التسلل هذه، مما يفسر إعلان تركيا على لسان تشيللر: «استبعاد اللجوء إلى أي عمل عسكري داخل العراق، واستبدال خطة إقامة المنطقة الآمنة بنظام الكتروني يتيح مراقبة نشاطات المتمردين الأكراد»[١٨]. ويمكن أيضاً الإشارة، في السياق نفسه، إلى انتقاد الطالباني في ٢٠/ ٩/ ١٩٩٦ لحكومة أربكان واتهامها بالتحالف مع النظام العراقي والبارزاني[١٩].

جدير بالذكر أن صحيفة **نيويورك تايمز** كانت قد نسبت إلى تشيللر قولها في مقابلة معها في ٢١/ ٩/ ١٩٩٦: «أرسلنا وفداً إلى الرئيس العراقي لنقول له إنه إذا كان يمكنه فرض سلطته المركزية (في شمال العراق)، فنحن موافقون. وستلغي أنقرة خططها لإقامة منطقة أمنية داخل العراق إذا ما اتخذ خطوات ضد حزب العمال الكردستاني الذي يشن هجمات على أراضي تركيا انطلاقاً من شمال العراق. ولا نزال نتحد معه ونحن مهتمون بمعرفة ما يستطيع عمله وما هو مستعد لفعله؛ فإذا استطاع أن ينشىء قدراً من السلطة (في الشمال) ينهي تسلل الإرهابيين، سيلائمنا ذلك»[٢٠].

بيد أن تركيا تدرك على الأرجح مخاطر التعاون مع العراق ومحاذيره في ظل الظروف الحالية في مواجهة المشكلة الكردية، وذلك في ضوء اعتبارين أساسيين هما:

---

(١٨) إحسان بكر، «المواجهة مع العراق لم تُحسم بعد،» **الأهرام**، ٢٢/ ٩/ ١٩٩٦، ص ١١.

(١٩) إذاعة مونت كارلو، نشرة الساعة الثانية بعد الظهر بتوقيت غرينتش يوم ٢١/ ٦/ ١٩٩٦.

(٢٠) **الحياة** (لندن)، ٢٣/ ٩/ ١٩٩٦، ص ٦.

(١) أن هذا التعاون سيضيف المزيد من التوتر في العلاقات التركية ـ الأمريكية التي تعاني بالفعل توترات عديدة ولا سيما على أرضية سياسة أربكان الخارجية (اتفاق الغاز مع إيران وزيارة ليبيا). فمن وجهة نظر واشنطن سوف يساعد هذا التعاون في إجهاض سياستها الراهنة والقائمة على عزل العراق واحتوائه و«خنقه»، سواء تم ذلك بشكل منفرد، أو في إطار ما يُسمى بسياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران، وذلك على رغم تصور بعضهم أنها تحولت عن هذه السياسة الأخيرة إلى سياسة أخرى تقوم على «الاحتواء المنفرد لإيران». وذلك في ضوء «اتخاذ الولايات المتحدة خطوتين فعليتين حتى الآن على طريق احتواء إيران وحدها: الأولى كانت إعادة تأهيل العراق ليعود كما كان حجر الزاوية للتصدي لأحلام إيران وطموحاتها في التوسع والنفوذ عن طريق السماح للرئيس العراقي بإلغاء النفوذ الإيراني في كردستان العراق، والثانية كانت إعادة الاعتبار لجيشه وزعامته وسيطرته على كل التراب العراقي»(٢١). وبطبيعة الحال، فهذا التصور قابل للنقاش خصوصاً في ضوء استمرار دور واشنطن في العراق ومحاولاتها إنهاء تحالف أو اتفاق البارزاني وبغداد، فضلاً عن استمرارها في فرض منطقتي الحظر الجوي في شمال العراق وجنوبه وتوسيعها نطاق الأخيرة حتى الضواحي الجنوبية للعاصمة العراقية.

(٢) أن هذا التعاون غير مأمون العواقب في ظل عدم استقرار الأوضاع نهائياً في شمال العراق بعد أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ سواء من حيث عدم ضمان استمرار مكاسب الدولة العراقية في مناطقها الشمالية أو استمرار تحالف البارزاني وبغداد، خصوصاً في ظل المعارضة الأمريكية لهذا التحالف. فمن المعلوم بخصوص الناحية الأولى أن القوات العراقية انسحبت من أربيل في ١٩٩٦/٩/٢ بعد تأمين مواقع البارزاني وطرد مقاتلي الطالباني من المدينة في ١٩٩٦/٨/٣١. وجاء هذا الانسحاب بناء على قرار أصدره مجلس قيادة الثورة العراقية في ١٩٩٦/٩/١ ورد به: «أن بغداد لا تنوي إعادة سيطرتها على شمال العراق في الوقت الراهن، وأن انسحاب القوات العراقية متفق عليه لأن القيادة السياسية العراقية لم تقرر بعد إعادة الإدارة الحكومية إلى إقليم كردستان»(٢٢). وعاد العراق في ١٩٩٦/٩/٩ لينفي، على لسان مسؤول في وزارة الثقافة والإعلام، مشاركة قواته في المعارك الجديدة بين الأكراد في مناطقه الشمالية؛ لأن هذه القوات عادت إلى المواقع التي كانت تتمركز فيها قبل دخولها أربيل(٢٣).

---

(٢١) نبيل خوري، «الاحتواء المنفرد،» **الأهرام**، ١٩٩٦/٩/٢٢، ص ٨.

(٢٢) **الأهرام**، ١٩٩٦/٩/٢، ص ٨.

(٢٣) **الحياة**، ١٩٩٦/٩/١٠، ص ٤.

وفي ضوء هذين الاعتبارين، وخصوصاً أولهما في ظل الحرص على مواصلة العلاقات التركية ـ الأمريكية وتطويرها من جانب أوساط تركية عسكرية وسياسية بما فيها تشيللر وحزبها المشارك في حكومة أربكان، يمكن تفسير العديد من المواقف التركية إزاء التطورات الأخيرة في شمال العراق، ومنها المواقف الثلاثة التالية:

ـ تراجع تشيللر عن تصريحاتها السالفة الذكر المنشورة في صحيفة **نيويورك تايمز** في ١٩٩٦/٩/٢١، حيث أصدرت في اليوم التالي بياناً ذكرت فيه: «أن تصريحاتها هذه استخدمت بطريقة تؤدي إلى سوء فهم جدي يتعلق بسياسة تركيا تجاه العراق... ولم نطلب أبداً من الحكومة العراقية إرسال قواتها إلى منطقة الحظر الجوي (في الشمال)، ولم نفرض ذلك»؛ وأضافت: «أن تركيا تؤيد سيادة العراق ووحدة أراضيه، وهي مسألة يتضمنها القرار ٦٨٨ الصادر عن مجلس الأمن، ولكن يتعين على بغداد تنفيذ كل التزاماتها بموجب القرارات الدولية لتتمكن من إعادة سلطتها إلى شمال العراق. وقد عبرنا عن هذه السياسة أمام مسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى، ولقي موقفنا تفهماً ودعماً. ولا يوجد خلاف أساسي بين الموقفين التركي والأمريكي حول هذه المسألة»[٢٤]. وبعبارة أخرى، فإن تشيللر نفت في هذا البيان أن تكون أنقرة قد أعطت العراق الضوء الأخضر للسيطرة على مناطقه الشمالية، وأكدت عدم وجود خلافات جوهرية بين بلادها والولايات المتحدة بشأن سياسة التعامل مع العراق.

ـ محاولة تركيا أداء دور ما بالتنسيق مع واشنطن في جهود الأخيرة لمنع بغداد من مواصلة الاحتفاظ بمكاسبها الأخيرة في شمال العراق وفض تحالفها مع البارزاني وتشجيع الأخير على إعادة التفاوض مع الطالباني. ففي ١٩٩٦/٩/٢٣ صرح المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أن تشيللر وكريستوفر عقدا جلسة مباحثات في نيويورك ـ على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ـ أعرب خلالها الثاني عن تأكيد الأولى «أن تركيا لن تتعاون مع الرئيس العراقي»، وأضاف «أن واشنطن وأنقرة اتفقتا بصورة حازمة على تقليص نفوذ حكومة بغداد في شمال العراق إلى أدنى درجة، ويعتزمان ضمان استقرار الوضع هناك من دونه، ولا تعارض واشنطن إنشاء تركيا منطقة أمنية في شمال العراق طالما أنها مؤقتة»[٢٥]. جدير بالذكر أن البارزاني كان قد التقى في أنقرة في ١٩٩٦/٩/١٨ مع تشيللر ومسؤولين أتراك آخرين، كما التقى مع مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى روبرت بيللترو الذي أكد له معارضة واشنطن لتحالفه مع النظام العراقي، ورغبتها في فض هذا التحالف وفي استئناف المفاوضات بين حزبه وحزب الطالباني[٢٦].

---

(٢٤) **الحياة**، ١٩٩٦/٩/٢٣، ص ٦.

(٢٥) **الأهرام**، ١٩٩٦/٦/٢٥، ص ٨.

(٢٦) **الأهرام**، ١٩٩٦/٩/١٩، ص ٩.

- دور تركيا «كمحطة ترانزيت» في العملية الأمريكية لنقل، أو بالأحرى «تهريب»، ما يتراوح بين ألفين وثلاثة آلاف من الأمريكيين والأكراد والتركمان وغيرهم من عملاء الاستخبارات الأمريكية في شمال العراق، وخصوصاً قبيل دخول القوات العراقية أربيل، وقد تم نقل معظم هؤلاء إلى تركيا، ومنها إلى جزيرة غوام بالمحيط الهادي ثم إلى الولايات المتحدة بعد أن تركوا خلفهم معدات وأجهزة متطورة وقعت في أيدي القوات العراقية[٢٧]. وكانت صحيفة **حريت** التركية قد كشفت النقاب، في ١٩٩٦/٩/١١، عن «وجود جيش أمريكي مكون من ألفي شخص في شمال العراق كانوا يتظاهرون بالعمل في أعمال الترجمة والإرشاد السياحي وغيرها، ولم يتم اكتشافه إلا بعد أن طلبت الإدارة الأمريكية من أنقرة استضافتهم مؤقتاً عقب اقتحام قوات البارزاني لمدينة زاخو المقر السابق لقوات المطرقة.. وكان هذا الجيش قد واجه خطر الإبادة من جانب القوات العراقية، ولذلك سارعت الخارجية الأمريكية بتقديم طلب لاستضافتهم في تركيا لحين ترحيلهم إلى الولايات المتحدة»[٢٨].

ويلاحظ، في هذا الخصوص، أنه على رغم إعلان الخارجية الأمريكية في ١٧/ ١٩٩٦/٩ «أن جميع المتعاونين مع الولايات المتحدة في شمال العراق قد نقلوا إلى تركيا، وسيتم ترحيلهم إلى قاعدة هندرسون الأمريكية في جزيرة غوام في المحيط الهادي، وتسجيلهم هناك كلاجئين قبل نقلهم إلى الولايات المتحدة»[٢٩]، فإن عملية النقل هذه استمرت فترة لاحقة لهذا الإعلان نتيجة ضخامة عدد هؤلاء «المتعاونين». ففي ١٩٩٦/٩/١٦ ذكر دبلوماسي أمريكي في أنقرة: «أن الولايات المتحدة ستقوم بنقل الأكراد الذين تعاونوا معها في شمال العراق إلى جزيرة غوام، عبر تركيا، لفترة شهرين أو ثلاثة أشهر»[٣٠].

ب - تركيا والتعامل مع البارزاني: المزايا والمحاذير

في معرض ردها على الطريقة التي استخدمت بها تصريحاتها **لنيويورك تايمز**، صرحت تشيللر في ١٩٩٦/٩/٢٢ «أننا نفضل أن تقوم قوات البارزاني بإبعاد الإرهابيين عن شمال العراق، وتركيا مستعدة لمعاونته في هذا المجال»[٣١]. ومما يدعم إمكان اعتماد تركيا بدرجة ما على البارزاني في تصفية قواعد حزب «العمال الكردستاني» في شمال العراق، وجود مصلحة اقتصادية للبارزاني في التعاون مع تركيا

(٢٧) **الأهرام**، ١٩٩٦/٩/٢٨، ص ٨.
(٢٨) **الأهرام**، ١٩٩٦/٩/١٢، ص ٩.
(٢٩) **الأهرام**، ١٩٩٦/٩/١٨، ص ٩.
(٣٠) **الأهرام**، ١٩٩٦/٩/١٧، ص ٨.
(٣١) **الحياة**، ١٩٩٦/٩/٢٣، ص ٦.

من ناحية، وعلاقته ذات الطبيعة الصراعية مع حزب «PKK» بقيادة عبد الله أوجلان من ناحية ثانية، ووجود مصلحة اقتصادية لتركيا في التعاون معه من ناحية ثالثة. ويلاحظ في هذا الخصوص ما يلي:

(١) أن البارزاني بات يسيطر بعد أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ على كردستان العراقية بما فيها السليمانية[٣٢] وأربيل ودهوك وزاخو ومنطقة الحدود مع تركيا والتي يحصل منها من خلال جبايته للجمارك على دخل يُقدر بـ ٢٥٠ ألف دولار يومياً، وكان هذا الدخل أحد الأسباب الرئيسية للصراع بين حزبه وحزب الطالباني[٣٣].

(٢) أن العلاقة «الصراعية» بين البارزاني وأوجلان تعود في جانب منها إلى شعور الأول قبيل الأحداث الأخيرة بمخاطر استمرار حزب الثاني «كقوة سياسية وعسكرية ثالثة في شمال العراق»[٣٤]. ولعل هذا يفسر تكرار نشوب المواجهات المسلحة بين قوات الطرفين، ومن ذلك سيطرة قوات الأول في ٢٧/١٠/١٩٩٥ بعد قتال دام ثلاثة أيام على ما وُصف بأنه «أكبر قاعدة لحزب «PKK» في شمال العراق قرب مثلث الحدود بين تركيا والعراق وإيران»[٣٥]، وكانت اشتباكات مماثلة بين الجانبين قد نشبت في الربع الأول من عام ١٩٩٦، وتوقفت مؤقتاً في ٣/٥/١٩٩٦ مع إعلان البارزاني آنذاك «أن الأوضاع هادئة (في شمال العراق) منذ موافقة حزبه على وقف إطلاق النار مع حزب «PKK» الذي يساعد أفراده في اللجوء إلى شمال العراق الطبيعة الجبلية للمنطقة وامتداد الحدود مسافة تتجاوز ٣٠٠ كم»[٣٦].

(٣) أن لتركيا مصلحة اقتصادية في التعاون مع البارزاني في إطار الأوضاع القائمة (غياب سلطة الدولة العراقية في شمال العراق) من أجل تأمين أنبوبي نقل النفط العراقي الممتدين إليها عبر مناطق العراق الشمالية التي باتت خاضعة لسيطرة قوات حزبه، وذلك عند استئناف ضخ النفط عبر الأنبوبين تطبيقاً لقرار «النفط مقابل

---

(٣٢) نذكر القارىء بإعداد هذا التحليل قبل استعادة قوات الطالباني السيطرة على السليمانية ومناطق أخرى في شمال العراق ابتداء من ١٣/١٠/١٩٩٦.

(٣٣) **الأهرام**، ٩/٩/١٩٩٦، ص ٧.

(٣٤) ذكر أوجلان في هذا الخصوص: «نحن لا نملك سوى أسلحة خفيفة، ولكن لدينا أكثر من ٣٥ ألف مقاتل مختندقون في جميع جبال كردستان في المناطق الحساسة على حدود روسيا وأرمينيا وإيران والعراق وسوريا... وفي كردستان العراق لنا نضال ووجود مكثف، وقد أصبحنا نمثل فيها القوة الثالثة على الصعيد السياسي والعسكري (بعد حزبي البارزاني والطالباني الدائمي الاقتتال)، أما مع النظام العراقي فليس لنا أية علاقة. انظر في هذا الصدد: حوار مع عبد الله أوجلان، أجرته درية عوني في مجلة: **المصور** (١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٢٥.

(٣٥) إذاعة مونت كارلو، نشرة أنباء الساعة السابعة صباحاً بتوقيت غرينتش يوم ٢٨/١٠/١٩٩٥.

(٣٦) **الأهرام**، ٤/٥/١٩٩٦، ص ٩.

الغذاء»[٣٧]. ويلاحظ أن سيطرة قوات البارزاني على هذه المناطق بعد طرد «الطالباني» منها تُعد أكثر جدوى لتركيا من الناحية الاقتصادية من حيث الاعتماد في تأمين الأنبوبين على طرف واحد (البارزاني)، بدلاً من اضطرارها قبل أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ للاعتماد على قوات الطرفين المتصارعين في تأمين الأنبوبين في مناطق نفوذ كل منهما[٣٨].

وعلى رغم ذلك يحول غير عامل بين تركيا وبين التعاون مع البارزاني خصوصاً في مجال مكافحة حزب «PKK»، وبحيث إن أقصى ما يمكن أن تتطلع إليه تركيا في هذا الخصوص أن لا تعترض قواته مستقبلاً قواتها في عملياتها العسكرية ضد ما تصفه «بقواعد لهذا الحزب» في شمال العراق. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى العاملين التاليين:

ـ أن العلاقة «الصراعية» بين حزب البارزاني وحزب أوجلان لا تعني اتفاق الأول مع نظرة تركيا إلى الثاني «كحزب إرهابي». ففي ١٩٩٦/٥/٣ ذكر البارزاني: «أن مسألة وصف حزب «PKK» بأنه إرهابي مسألة تتعلق بالولايات المتحدة وتركيا، حيث كانت الأولى قد طرحت بنداً يعتبره حزباً إرهابياً ضمن المشروع المرتقب (آنذاك) بين الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني، وهذا البند لا يعني الحزب الديمقراطي الكردستاني»، مضيفاً: «أن موقف تركيا من قضية الأكراد مرتبط بموقف الغرب، وليس لتركيا أي موقف متميز في هذا الصدد»[٣٩].

ـ أن تعامل تركيا مع البارزاني وليس بغداد في ما يتعلق بشمال العراق يعني

---

(٣٧) في ١٩٩٦/١٠/٤ أكدت مصادر دبلوماسية عراقية أنه تم إزالة العقبات الرئيسية التي تحول دون استئناف إجراءات تنفيذ القرار ٩٨٦ الخاص بصيغة «النفط مقابل الغذاء» بالمنطقة الكردية مع استقرار الأوضاع الأمنية بالمنطقة، وأضافت مصادر صحفية عراقية أنه تم الاتفاق بين العراق وتركيا على آلية لنقل البضائع والأغذية والأدوية التي سترد للعراق عن طريق مرسين والإسكندرونة. وفي ١٩٩٦/١٠/٨ أكد رئيس ما يُسمى بـ «الحكومة الكردية في شمال العراق» خلال اجتماعه مع ممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية العاملة بالمنطقة في إطار الاستعدادات الجارية لتنفيذ هذا القرار أنه «تم اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على سلامة وحياة موظفي هذه الوكالات والمنظمات». انظر على التوالي: **الأهرام**: ١٩٩٦/١٠/٥، ص ٩، و١٩٩٦/١٠/٩، ص ٨.

(٣٨) في ١٩٩٦/٦/٨ أعلنت إذاعة صوت الشعب الناطقة باسم «الاتحاد الوطني الكردستاني» أن مقاتلي الأخير بشمال العراق سيتولون حراسة وحماية ١٠٠ كلم من أنبوب النفط العراقي ـ التركي الممتد عبر مناطق نفوذه ومحطة ضخ النفط التابعة للأنبوب والموجودة في زاخو. وكان وزير النفط العراقي، في طريقه لزيارة تركيا عبر المنطقة الكردية، قد تفقد هذا الجزء من الأنبوب ومحطة الضخ في ١٩٩٦/٣/٥؛ وأعقب ذلك قيام عدد من الفنيين والمهندسين العراقيين بزيارة زاخو من أجل صيانة وإصلاح هذه المحطة. انظر في هذا الصدد: **الأهرام**، ١٩٩٦/٦/٩، ص ٨.

(٣٩) **الأهرام**، ١٩٩٦/٥/٤، ص ٩.

اعترافها بشكل أو بآخر بوجود «كيان كردي عراقي مستقل»، وهي مسألة ترفضها خوفاً من حدوث تطور مماثل لديها[٤٠]. وبعبارة أخرى، فإن تركيا تنتابها المخاوف مما قد يلحق بمشكلتها الكردية من آثار سلبية في حالة استمرار سلطة البارزاني وتزايدها في شمال العراق سواء تم ذلك في إطار الحماية الغربية أو في إطار اتفاقه (المتوقع) مع بغداد على صيغة جديدة للحكم الذاتي[٤١]، على رغم المحاولات الأمريكية المتواصلة لإبعاده عن بغداد[٤٢]. ذلك أن تركيا لا تزال تتعامل مع مشكلتها الكردية من منظور الخيار الأمني والعسكري في المقام الأول باعتبارها «مشكلة إرهاب»، وترفض من حيث المبدأ منح أكرادها أي قدر من الحكم الذاتي.

٣ ـ تركيا و«المنطقة الأمنية» في شمال العراق

اقترحت تركيا خلال التطورات الأخيرة في شمال العراق في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ إقامة منطقة أمنية/ عازلة داخل شمال العراق على امتداد حدودها مع الأخير بذريعة تأمين هذه الحدود من عمليات تسلل عناصر حزب «PKK» داخل أراضيها. وعلى رغم تراجعها مؤقتاً عن هذه الفكرة، بمعنى عدم الاحتفاظ بقوات دائمة في المنطقة على غرار «الحزام الأمني الإسرائيلي» في جنوب لبنان، فإن أموراً عديدة تثير الانتباه في هذا الخصوص ومنها: التدرج في الإعلان عن هذه المنطقة وطبيعتها وارتباطها بمسائل أخرى (كحماية التركمان)، وغموض موقف «أربكان» إزاء هذه المنطقة، وموضع إسرائيل من خطة تركيا لإقامة هذه المنطقة، وردود فعل القوى الإقليمية والدولية إزاء هذه الخطة، فضلاً عن الاحتمالات المتوقعة للسياسة التركية

---

(٤٠) عبد الوهاب بدرخان، «براغماتية،» الحياة، ٢٣/٩/١٩٩٦، ص ١٥.

(٤١) أكد وزير الخارجية العراقي في ٥/١٠/١٩٩٦ أن بغداد ستمنح الأكراد في شمال العراق حكماً ذاتياً، لكنه لم يحدد موعداً لذلك. وقال «إن السلطات العراقية بصدد إبرام اتفاق في هذا الشأن مع الزعيم الكردي مسعود البارزاني الذي تسيطر قواته على الجزء الأكبر من شمال العراق، وأن الأكراد المقيمين في المنفى يمكنهم العودة للاستقرار في شمال العراق وستلقى عودتهم الترحيب». ويثير الانتباه في هذا الخصوص أن المسؤول العراقي، على خلاف ما هو بشأن انسحاب القوات العراقية من الشمال بعد دخولها أربيل، عبّر عن «أمله في استتباب الأمن عقب سيطرة بغداد على كامل مناطق شمال العراق، وأن الحكومة العراقية عازمة على تسوية الخلافات مع الفصائل الكردية عن طريق الحوار». وربما يمكن إزالة اللبس في هذا الصدد في ضوء استمرار الاتفاق (التحالف) بين البارزاني وبغداد. انظر بشأن تصريحات الوزير العراقي: **الأهرام**، ٦/١٠/١٩٩٦، ص ٩.

(٤٢) اتهمت بغداد الولايات المتحدة بالعمل على تقسيم العراق وحشد طاقاتها لتحقيق هذا الهدف. ففي معرض تعقيبها على دعوة الأخير البارزاني الابتعاد عن بغداد، ذكرت صحيفة **الجمهورية** العراقية الرسمية في ٢١/٩/١٩٩٦ «ان إرادة شعب العراق أسقطت المخطط الأمريكي لتقسيم العراق، وأن لقاء البارزاني وبيللترو في أنقرة يهدف إلى تشجيع عوامل عدم الاستقرار في شمال العراق». انظر في هذا الصدد: **الأهرام**، ٢٢/٩/١٩٩٦، ص ٩.

عموماً تجاه شمال العراق.

أ ـ التدرج في الإعلان عن «المنطقة الأمنية» وطبيعتها

كانت تشيللر أول من أشار إلى اقتراح إنشاء هذه المنطقة في بداية هذه التطورات، وأرفقت ذلك بالتهديد بشن عملية عسكرية جديدة في شمال العراق. ففي ١٩٩٦/٩/٤ ذكرت المسؤولة التركية «أن تركيا تحذر من أنها قد تتدخل مجدداً عسكرياً في شمال العراق لمهاجمة مقاتلي حزب «PKK» إذا اقتضى الأمر ذلك، وستتخذ الإجراءات اللازمة كافة لحماية حدودها وأمن مواطنيها. وأن لديها معلومات تفيد بتجمع أعداد كبيرة من الأكراد على حدودها، ولن تسمح قوات الأمن التركية لهم بدخول أراضيها. وفي ظل هذا الموقف الخطير ستعمل تركيا بكل تأكيد على حماية حدودها»[٤٣]. وأعقب ذلك إعلان الحكومة التركية في اليوم التالي «أن تركيا قررت إقامة منطقة عازلة في شمال العراق لمنع حزب «PKK» من شن هجمات انطلاقاً من هناك، وأن الجيش التركي بصدد إقامة التجهيزات اللازمة لإنشاء هذه المنطقة على امتداد الحدود المشتركة مع العراق وطولها ٣٣١ كم، وأن أنقرة أبلغت حلفاءها الغربيين بهذه الخطة رسمياً، وأعلنت الولايات المتحدة أنها تدرسها حالياً في إطار تحقيق الاستقرار الإقليمي في المنطقة»[٤٤].

وقبيل اجتماعها مع مارك كروسمان، السفير الأمريكي لدى أنقرة، صرحت تشيللر في ١٩٩٦/٩/٧ «أن تركيا ستجري اتصالات مع الدول المعنية بشأن تعديل عمل قوات المطرقة التي تم تشكيلها من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في أعقاب حرب الخليج الثانية بعد نقل مقرها من زاخو بشمال العراق إلى سلوبي في جنوب تركيا، لأنها ترغب في أن تمتد حماية هذه القوات للأقلية التركية في شمال العراق»؛ فيما أعلن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية «أن كروسمان سيناقش مع تشيللر تطورات الوضع في العراق وخطة تركيا الرامية إلى إقامة منطقة عازلة في شمال العراق لوقف تسلل الانفصاليين الأكراد والتي أعلنت واشنطن تأييدها، فضلاً عن إمكانية تقديم تعويضات لتركيا لتغطية خسائرها من جراء تعليق اتفاق النفط مقابل الغذاء»[٤٥].

وعلى رغم أن إقامة هذه المنطقة العازلة، ويتراوح عمقها بين ٥ ـ ٢٠ كم داخل شمال العراق على امتداد الحدود مع تركيا، كان يعني اقتطاع الأخيرة جزءاً من أراضي

---

(٤٣) الأهرام، ١٩٩٦/٩/٥، ص ٣.

(٤٤) الأهرام، ١٩٩٦/٩/٦، ص ٦.

(٤٥) الأهرام، ١٩٩٦/٩/٨، ص ٩.

العراق وتهديد سيادته ووحدة أراضيه، فإن الموقف التركي الرسمي ذهب إلى القول بعدم تعارض هذه الخطة مع التزام تركيا بوحدة العراق من خلال إطلاق تسميات أخرى لهذه المنطقة وتحديد طبيعتها بشكل معين. ففي ١٩٩٦/٩/٨ ذكر يشار يقيش سفير تركيا لدى القاهرة: «أن حكومته من أحرص الدول على وحدة وسلامة أراضي العراق واستقلاله السياسي، وأن قيام أي كيان كردي في شمال العراق يُعد خطراً يهدد وحدة تركيا وسلامتها. وأن حكومته اتصلت بالحكومة العراقية طالبة منها القيام بمنع التسلل عبر الأراضي العراقية إلى تركيا، بيد أنها أبلغت تركيا بأنها لا تستطيع القيام بذلك. وفي ضوء غياب السلطة المركزية العراقية في شمال العراق، اضطرت تركيا إلى اتخاذ إجراء معين بإعلان منطقة خطورة مؤقتة في هذا الإقليم، وهي ليست منطقة عازلة لأنه لن يكون هناك وجود تركي دائم، ولكن ستكون هناك طلعات استطلاعية لجمع المعلومات وتوجيه ضربات وقائية إلى خطط حزب «PKK» الرامية إلى شن عمليات إرهابية ضد تركيا»[٤٦]. وعاد يقيش في ١٩٩٦/٩/١١، إبان اجتماعه مع أمين عام الجامعة العربية لتسليمه مذكرة تتضمن وجهة نظر الحكومة التركية بشأن المنطقة المتاخمة للحدود التركية في شمال العراق، ليؤكد «أن حكومة بلاده لن تضع قوات تركية في هذه المنطقة، ولكنها تخشى دخول عناصر إرهابية، ولهذا تتخذ احتياطات من باب الدفاع عن النفس. وتؤكد في الوقت نفسه رغبتها في إقامة علاقات حسن جوار مع الدول العربية، ويوجد وفد عراقي في أنقرة للتباحث حول الموضوع»[٤٧].

ومن الممكن تفسير تراجع تركيا عن الاحتفاظ بقوات دائمة في هذه المنطقة في ضوء ردود الفعل السلبية الإقليمية والدولية تجاه اقتراحها إقامة هذه المنطقة عدا تأييد واشنطن لها، فضلاً عن تقدير مسؤوليها أنه ليس في مقدورهم نشر قوات عسكرية بشكل دائم في الأراضي العراقية، دون إثارة عداء بغداد مما قد يهدد مستقبل التعاون الاقتصادي مع الأخيرة.

وقد عبر عن هذا التغير في الموقف التركي كل من تشيللر وديميريل. فالأولى أبلغت البارزاني، خلال اجتماعها بأنقرة على حد تصريح الأخير في ١٩٩٦/٩/٢٠، «أن تركيا تراجعت عن مشروع المنطقة الأمنية»[٤٨]. وكانت صحيفة **ملليت** التركية قد ذكرت في ١٩٩٦/٩/١٢ «أن تركيا يمكنها الاكتفاء بالوضع القائم حالياً مع توغل جيشها بين الحين والآخر لضرب الانفصاليين الأكراد، وأن هذا الجيش ربما يشن

---

(٤٦) الأهرام، ١٩٩٦/٩/٩، ص ٩.

(٤٧) الأهرام، ١٩٩٦/٩/١٢، ص ٩.

(٤٨) الأهرام، ١٩٩٦/٩/٢١، ص ١.

عملية ضد حزب «PKK» قبل الشتاء في شمال العراق دون أن يتمركز في المنطقة فترة طويلة»[٤٩].

وأكد الرئيس ديميريل في اتصال هاتفي مع نظيره المصري في ١٩٩٦/٩/٩ «أنه ليس لتركيا أي جندي على التراب العراقي، وليس لديها أي نوايا لوجود عسكري دائم على أرض العراق، وأن قواتها تمارس مهامها داخل أراضيها على الجانب الآخر من الحدود، وإن كانت ستُكلف بمهام وراء الحدود ضد العناصر المنتمية إلى حزب «PKK»»[٥٠]. وعاد ديميريل ليؤكد في مقابلة نشرتها صحيفة **هاآرتس** الإسرائيلية في ١٩٩٦/٩/٢٢ «أن تركيا لن تتراجع عن إقامة منطقة أمنية في شمال العراق على امتداد المنطقة الموازية لحدودها بعمق يتراوح بين ٥ ـ ١٥ كم لمنع تسلل مقاتلي حزب «PKK» حفاظاً على أمنها وحماية لمواطنيها الأبرياء، ولن يكون هناك أي وجود عسكري تركي دائم في شمال العراق، ولكن سيتم استخدام أساليب الاستخبارات والرقابة»[٥١].

ب ـ أربكان و«المنطقة الأمنية»

اتسم موقف أربكان بقدر كبير من الغموض وعدم الوضوح إزاء مسألة المنطقة الأمنية في شمال العراق، الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء توازنات القوة داخل حكومته بينه وبين تشيللر وحزبها ودور المؤسسة العسكرية التركية في هذا السياق.

كان أربكان، فور تشكيله الحكومة، قد أرسل مبعوثين إلى بغداد يحملان رسائل إلى الرئيس العراقي تعرب عن الرغبة في إعادة تطبيع العلاقات بين البلدين[٥٢]، وأكد خلال زيارته للقاهرة ومباحثاته مع نظيره المصري في ١٩٩٦/١٠/٤ «أهمية الحفاظ على السلامة الإقليمية للعراق واحترام سيادته ووحدته»[٥٣]. وبالتالي، كان من المفترض أن يتبنى أربكان موقفاً معارضاً سواء لإقامة هذه المنطقة الأمنية، بما تعنيه فعلياً من اقتطاع جزء من أرض العراق وإبعاده عن سيادته، أو لمواصلة العمليات العسكرية لبلاده في شمال العراق بما تعنيه أيضاً من انتهاك لسيادة العراق وحرمة أراضيه وأجوائه.

بيد أن أربكان بتأثير العاملين السالفي الذكر آثر من ناحية التمهل نسبياً في إبداء

---

(٤٩) الأهرام، ١٩٩٦/٩/١٤، ص ٩.
(٥٠) الأهرام، ١٩٩٦/٩/١٠، ص ١، و١٩٩٦/٩/١٣، ص ١.
(٥١) الحياة، ١٩٩٦/٩/٢٣، ص ١.
(٥٢) عاطف الغمري، «هل هي عودة لإحياء سياسة المحاور؟،» الأهرام، ١٩٩٦/٩/١١، ص ١٠.
(٥٣) الأهرام، ١٩٩٦/١٠/٥، ص ٩.

رأيه بشأن هذه المنطقة، واتخذ من ناحية أخرى «موقفاً وسطاً» إزاء هذه المسألة. فأول تصريح منشور لأربكان في هذا الخصوص أدلى به في أنقرة للصحافة التركية في ٢٠/ ١٩٩٦/٩، أي بعد حوالى أسبوعين من طرح اقتراح هذه المنطقة من جانب تشيللر، كما عكس هذا التصريح تأرجحه بين معارضة هذا الاقتراح وتأييده. ذكر أربكان، من ناحية، «أن أي حل يُفرض من الخارج على شمال العراق يعقّد الوضع، ولا ينبغي لأي حل مستقبلي أن يستبعد أحداً، وهو غير ممكن من دون التشاور مع العراق». وقد فسرت بعض الأوساط هذا الشق من تصريح أربكان بأنه يعكس معارضته بشكل ضمني إقامة هذه المنطقة[٥٤].

وذكر أربكان من ناحية أخرى في التصريح نفسه ما يدل أيضاً على ترحيبه أو على الأقل عدم معارضته لمشروع إقامة منطقة أمنية في شمال العراق، حيث أكد «أن تسمية هذا المشروع غير مهمة، والمهم هو وجود إرهابيين في شمال العراق يوقعون ثلاثة قتلى يومياً في المتوسط في صفوف الجيش التركي خلال هجماتهم في المنطقة»[٥٥].

ج ـ اسرائيل و«المنطقة الأمنية»

هناك ارتباط لا يمكن تجاهله بين إسرائيل وخطة تركيا لإقامة «منطقة أمنية» في شمال العراق. ويتمثل هذا الارتباط من ناحية في أن هذه الخطة ولا سيما في صياغتها الأولى (منطقة عازلة) تشكل امتداداً ومحاكاة لسياسة إسرائيل في التعامل مع جنوب لبنان (الحزام الأمني)، كما أن تركيا في تطبيقها هذه الخطة في صياغتها المعدّلة (منطقة خطورة مؤقتة ـ أنشطة استخبارية وأمنية) تستفيد من تعاونها مع إسرائيل للاستفادة من خبراتها في هذا الخصوص سواء بموجب اتفاق التعاون في مجال مكافحة الإرهاب الموقّع في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ أو اتفاق التعاون العسكري المبرم في شباط/ فبراير ١٩٩٦، وسيتم لاحقاً عرض هذين الاتفاقين.

ويعكس هذا الارتباط، من ناحية أخرى، استفادة تركيا من الدور الإسرائيلي في شمال العراق. ويُقصد بهذا الدور ارتباط إسرائيل بعلاقات عديدة من الفصائل الكردية في المنطقة وخصوصاً العراقية منها، فقد دعمت حركات التمرد الكردي في العراق خلال الفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٥) في إطار سياستها المدعمة للحركات الانفصالية والطائفية في الوطن العربي عموماً والمندرجة ضمن ما يُسمى «بسياسة شد الأطراف»[٥٦]، وشرعت في التدخل بكثافة شديدة في شمال العراق والاشتراك في

---

(٥٤) إذاعة مونت كارلو، نشرة أنباء الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت غرينتش يوم ١٩٩٦/٩/٢١.

(٥٥) **الأهرام**، ١٩٩٦/٩/٢١، ص ٩.

(٥٦) جلال عبد الله معوض، «القوى الأجنبية ومشكلة الأقليات في الوطن العربي،» **التعاون** (الرياض)، السنة ٢، العدد ٦ (نيسان/ ابريل ١٩٨٧)، ص ١٣٨ ـ ١٤٠.

مخططات تغيير معالمه فور نهاية حرب الخليج الثانية. وبخصوص هذه الناحية الأخيرة، ذكر إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق في مقابلة مع صحيفة هاآرتس في ١٩٩٦/٩/٢ «أن حكومته أجرت اتصالات مع مختلف الفصائل الكردية بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ بهدف تعزيز المكتسبات الاستراتيجية الإسرائيلية من الحرب عن طريق دعم إنشاء منطقة كردية آمنة في شمال العراق، وقد واصلت هذه الاتصالات حكومة خلفه العمالية برئاسة إسحاق رابين، وقد تلقينا الضوء الأخضر من الولايات المتحدة لإجراء هذه الاتصالات للإبقاء على العلاقات مع المنظمات الكردية ومحاولات تذليل الخلافات بينها»[٥٧].

د ـ الولايات المتحدة و«المنطقة الأمنية»

عارضت الولايات المتحدة اقتراح تركيا بإقامة منطقة أمنية في شمال العراق في ربيع ١٩٩٥، إبان عمليتها العسكرية الضخمة «فولاذ» في المنطقة، وإن عبّرت آنذاك عن تعاطفها مع رغبة أنقرة في الرد على هجمات الانفصاليين الأكراد، وهو ما تم التطرق إليه في الفصل الثاني من هذه الدراسة. بيد أن الموقف الأمريكي تغير تماماً مع تطورات أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في شمال العراق، باتجاه تأييد الاقتراح التركي الجديد بإنشاء هذه المنطقة منذ بدء إعلانه.

ذكر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية في ١٩٩٦/٩/٦ تعقيباً على هذا الاقتراح: «ليس لدينا أي اعتراض في ما يتعلق بما قاله لنا الأتراك، وقد أكدت لنا الحكومة التركية أنه لن يتم نشر قوات في العراق وأن المنطقة ستكون مؤقتة»[٥٨]. وعاد ليؤكد في ١٩٩٦/٩/١٠ «أن كريستوفر بحث هاتفياً مع تشيللر خطة أنقرة لإقامة حزام أمني في شمال العراق، وأنها أبلغته أن الإجراء التركي سيكون محدوداً ولن يتم بموجبه وضع أي قوات بصفة دائمة في شمال العراق. وعلى هذا الأساس أبدت واشنطن تأييدها لإقامة المنطقة العازلة في شمال العراق»[٥٩].

وبعبارة أخرى، فإن واشنطن بهذا الموقف أعطت لتركيا «الضوء الأخضر» كي تتحرك عسكرياً لاحتلال جزء من شمال العراق بحجة إقامة «منطقة أمنية عازلة» لمواجهة هجمات متمرديها الأكراد، وعلى نحو لا يختلف كثيراً عن موقفها المساند لإسرائيل في احتلالها جزءاً من جنوب لبنان بدعوى «الضرورات الأمنية». ويفسر

---

(٥٧) **الأهرام**، ١٩٩٦/٩/٣، ص ٩. وانظر أيضاً: جميل مطر، «لا مبرر مقبول لضرب العراق،» **الأهرام**، ١٩٩٦/٩/١٠، ص ١٠.

(٥٨) **الأهرام**، ١٩٩٦/٩/٧، ص ١.

(٥٩) **الأهرام**، ١٩٩٦/٩/١١، ص ١.

بعضهم هذا الموقف في ضوء رغبة واشنطن في توسيع ساحة الصراع في العراق من ناحية، واعتقادها بقدرتها على فرض أوضاع غير مقبولة على المنطقة العربية عموماً في ظل حالة «العجز العربي الراهن» من ناحية أخرى[٦٠].

ويمكن الإشارة، في هذا الخصوص، إلى عوامل أخرى قد تكون أكثر أهمية في تفسير هذا الموقف، وترتبط بتقدير واشنطن لاعتبارات معينة تشمل ـ بصرف النظر عن وزنها النسبي ـ ما يلي:

ـ أن دعم الاقتراح التركي يشكل أحد أساليب التأثير في «أنقرة» لصرفها عن التعاون مع «بغداد» من خلال توفير بديل جديد (المنطقة الأمنية) لهذا التعاون.

ـ أن من شأن تنفيذ هذا الاقتراح تقليص نفوذ بغداد في شمال العراق وحرمانها من مكاسبها المتحققة هناك، بعد نجاح تحالفها والبارزاني في السيطرة على قسم كبير من المنطقة، ذلك أن إقامة هذه المنطقة تعني فعلياً اقتطاع جزء من أراضي العراق وإبعاده عن سيادته وخلق وضع قائم جديد في المنطقة قد يصعب على العراق تغييره مستقبلاً حتى في حالة الرفع الجزئي للحظر المفروض عليه منذ عام ١٩٩٠.

ـ أن تأييد هذا الاقتراح يخدم مصالح واشنطن المتعلقة بإبقاء الوضع القائم حالياً في العراق «المحاصر» ودفعه إلى مزيد من التدهور والضعف، من خلال الحفاظ على منطقتي «الحظر الجوي» في الشمال والمشتملة على «المنطقة الأمنية التركية» وفي الجنوب التي تم توسيعها إلى أقرب مشارف ضواحي بغداد الجنوبية حفاظاً على المصالح الأمريكية النفطية في بلدان الخليج العربية.

هـ ـ ردود الفعل الإقليمية والدولية إزاء «المنطقة الأمنية»

باستثناء تأييد واشنطن وتل أبيب ضمناً لخطة تركيا بإقامة «منطقة أمنية عازلة» في شمال العراق، واجهت هذه الخطة معارضة قوية على الصعيدين الإقليمي والدولي، مما يفسر ـ ضمن عوامل أخرى ـ تراجع تركيا حتى الآن عن الاحتفاظ بقوات دائمة في هذه المنطقة.

على الصعيد العربي، عبرت عن هذه المعارضة البلدان العربية كافة تقريباً، بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي التي أيدت موقف واشنطن بتوسيع «منطقة الحظر الجوي» في جنوب العراق إلى خط عرض ٣٣، ولكن وزراء خارجية دولها أدانوا في ختام أعمال دورتهم الستين في الرياض في ١٩٩٦/٩/٨ «تدخل بعض دول الجوار

(٦٠) مرسي عطا الله، «محاولة لفهم اللغز الأمريكي،» الأهرام، ١٩٩٦/٩/١٢، ص ١١.

في شمال العراق»، وكانوا يشيرون بذلك تلميحاً إلى تركيا وإيران[٦١]، فضلاً عن إدانة الجامعة العربية الشديدة لهذه الخطة من منطلق «حرصها الشديد على سيادة العراق وسلامة وحرمة أراضيها وعدم تعرضها لأي محاولات للتقسيم بحجة إنشاء مناطق أمنية»، على حد تصريح أمينها العام في ١٩٩٦/٩/١٤ في اجتماع الدورة ١٠٦ لمجلس الجامعة[٦٢].

وقد صدرت أكثر ردود الفعل العربية وضوحاً في هذا الخصوص من جانب العراق ومصر وسوريا. فالعراق عبر عن رفضه هذه الخطة منذ إعلانها وحتى الآن، ومن ذلك تأكيد وزير خارجيته في ١٩٩٦/١٠/٥ «أن بلاده ترفض، وستقاوم، أي تدخل في شؤونها الداخلية أو المساس بسيادتها من قبل أي طرف، وقد أبلغت تركيا وأقنعتها بموقفها الرافض لإقامة حزام أمني داخل أراضيها، وأنها على استعداد لحماية أراضيها والرد على انتهاك سيادتها من قبل أي دولة تعتقد أن الأوضاع التي يمر بها العراق قد تسهل مثل هذا التصرف»[٦٣]. وكان رئيس لجنة الثقافة والإعلام بالبرلمان العراقي قد أعلن في ١٩٩٦/٩/٨ «أن العراق سيتخذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع تركيا من إقامة هذه المنطقة الأمنية في حدوده الشمالية، ولا سيما أن الولايات المتحدة هي التي دفعت تركيا إلى إنشاء هذه المنطقة»[٦٤].

وعبرت مصر بدورها عن رفض هذه الخطة منذ بداية إعلانها، حيث أكد وزير خارجيتها في ١٩٩٦/٩/٧ «ضرورة احترام سيادة وسلامة أراضي العراق من جانب جميع الدول بما في ذلك تركيا»، وذكر بخصوص قرار الأخيرة بإقامة «حزام أمني» في شمال العراق: «لا يصح أن يكون شمال العراق مستباحاً لأي قوى، لأن ذلك يعني إهداراً لمعنى سلامة وسيادة العراق على أراضيه، وسوف يخلق المساس بأراضي العراق بهذا الشكل سابقة خطيرة في المنطقة. وإذا كان مجلس الأمن يناقش الآن تحركات العراق داخل أراضيه، فإن من الأولى به أن يتعرض لأي تحركات أخرى داخل هذه الأراضي»[٦٥]. وأكد الرئيس مبارك لدى اتصاله الهاتفي مع نظيره التركي في ٩/٩/ ١٩٩٦ «إصرار مصر وحرصها على وحدة العراق واحترام سيادته على كامل ترابه الوطني؛ وأنه إذا أرادت تركيا إقامة شريط أمني فليكن هذا داخل أراضيها»[٦٦].

---

(٦١) الأهرام، ١٩٩٦/٩/٩، ص ١.
(٦٢) الأهرام، ١٩٩٦/٩/١٥، ص ٨.
(٦٣) الأهرام، ١٩٩٦/١٠/٦، ص ٩.
(٦٤) الأهرام، ١٩٩٦/٩/٩، ص ١.
(٦٥) الأهرام، ١٩٩٦/٩/٨، ص ١.
(٦٦) الأهرام: ١٩٩٦/٩/١٠، ص ١، و١٩٩٦/٩/١٨، ص ٣.

وعبرت عن **الموقف السوري** في هذا الخصوص صحيفة البعث الناطقة باسم الحزب الحاكم في ١٩٩٦/٩/٩ بإعرابها عن «الأسف الشديد لمجيء الموقف التركي المتمثل في الإعلان عن نية إقامة منطقة أمنية داخل العراق مخيباً للآمال وباعثاً على التشاؤم؛ لأن هذا الإعلان يحمل تهديدات مباشرة تمس أمن دول المنطقة واستقرارها ومصالح شعوبها ومنها الشعب التركي.. وتركيا، في عهد حكومة أربكان الإسلامية المعارضة في نهجها العلني لمخططات الغرب الاستعماري ولكل أشكال الهيمنة والتسلط الأجنبيين على المنطقة، مطالبة بإعادة النظر في موقفها المفاجيء والالتزام بشعاراتها المتمثلة في السعي إلى إقرار الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة»[٦٧].

أما **إيران** فانتقدت بشدة هذه الخطة التركية على لسان الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني الذي ذكر في ١٩٩٦/٩/٩: «أن قرار الحكومة التركية بإقامة منطقة أمنية في شمال العراق غير سليم ويفتقد أي مبرر أو معنى، ويستند إلى حجج واهية، فلا معنى أن تقدم كل دولة على إقامة مثل هذه المناطق على حدودها تحت ذرائع أمنية. كما أن هذا القرار يؤدي إلى زيادة حدة التوتر في المنطقة». فيما اعتبر الناطق باسم الخارجية الإيرانية هذا القرار «اعتداء على وحدة الأراضي العراقية ويتعارض مع علاقات حسن الجوار بين دول المنطقة»[٦٨].

وعلى **الصعيد الدولي**، عبرت دول عدة عن معارضتها للخطة التركية، كروسيا والصين وفرنسا ودول أوروبية أخرى. ففرنسا أوضحت بشكل قوي خلال اجتماعات وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في توالي بإيرلندا في ١٩٩٦/٩/٧ أنها «تدين أي محاولة من جانب القوات التركية لإنشاء منطقة أمنية في شمال العراق كجزء من حملتها ضد مقاتلي حزب «PKK»»[٦٩]. وروسيا أعلنت على لسان سفيرها بالقاهرة إثر اجتماعه مع أمين عام الجامعة العربية في ١٩٩٦/٩/١٦ لبحث تطورات عملية السلام والوضع في العراق أنها «تؤكد ضرورة المحافظة على وحدة أراضي وسيادة الدولة العراقية، وتستنكر بشدة كل المحاولات الرامية لتقسيم العراق، وحذرت الحكومة التركية من مخاطر إنشاء منطقة عازلة في شمال العراق»[٧٠].

٤ ـ الاحتمالات المتوقعة للسياسة التركية في شمال العراق

يتصدر هذه الاحتمالات أن تُبقي تركيا قواتها وأنشطتها الاستخبارية والأمنية داخل أراضيها على امتداد حدودها مع العراق، مع تكليفها من حين إلى آخر بشن

---

(٦٧) الحياة، ١٩٩٦/٩/١٠، ص ٤.
(٦٨) المصدر نفسه، ص ٤.
(٦٩) الأهرام، ١٩٩٦/٩/٨، ص ٩.
(٧٠) الأهرام، ١٩٩٦/٩/١٧، ص ٩.

عمليات عسكرية برية وجوية قد تتجاوز نطاق «المنطقة الأمنية» التي أعلنتها في شمال العراق، وذلك بصرف النظر عن تسمية هذه المنطقة. وستواصل تركيا، على الأرجح، هذه العمليات في المستقبل القريب بذريعة مواجهة استمرار واتساع نطاق نشاطات حزب «PKK» داخل أراضيها وفي مناطقها المتاخمة للحدود مع العراق، ولن يصل على الأرجح البارزاني في التعامل مع تركيا في هذا الخصوص إلى نقطة أبعد من مجرد السماح بمرور القوات التركية دون اعتراض طريقها.

وفي حالة استقرار الوضع نهائياً في شمال العراق لصالح إقرار سلطة الدولة العراقية في إطار صيغة ما للحكم الذاتي للأكراد بموجب اتفاق «متوقع» بين البارزاني وبغداد ـ وقد ينضم إليه لاحقاً الطالباني بافتراض قدرته والبارزاني على تسوية خلافاتهما ـ يُتوقع من ناحية مواصلة تركيا سياستها القائمة على تغليب أسلوب الحسم الأمني والعسكري في التعامل مع مشكلة أكرادها وعدم اتخاذها خطوة مماثلة للخطوة العراقية بمنحهم قدراً يُعتد به من الحكم الذاتي، كما يُتوقع من ناحية ثانية، وكامتداد للناحية الأولى، حدوث نوع من التعاون الأمني بين تركيا والعراق بموجب اتفاقية جديدة لتأمين الحدود أو «المطاردة الحثيثة» على غرار اتفاقية تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤ التي ألغتها تركيا من جانب واحد عام ١٩٨٨.

ومن الأهمية بمكان النظر إلى مثل هذه الاحتمالات في إطار عدم وضوح الصورة نهائياً حتى الآن بشأن مستقبل الأوضاع في العراق ككل. ولعل إدراك صانعي السياسة الأتراك لهذه المسألة يفسر «تأرجح» السياسة التركية حتى الآن بين بدائل عدة في التعامل مع أوضاع شمال العراق وانعكاساتها على مشكلتها الكردية. فإضافة إلى اعتمادها على ذاتها عبر عملياتها العسكرية المنفردة في شمال العراق، وكذلك إعلانها الأخير عن إقامة «منطقة أمنية» في الأخير، تشمل هذه البدائل: التعاون مع العراق، والتعاون مع البارزاني، والعمل بالتنسيق مع الولايات المتحدة في سياستها الراهنة والقائمة على فض «تحالف» الأول والثاني ومواصلة عمل قوات «المطرقة» وتطويره مع احتمال توسيع نطاقه ليشمل أيضاً حماية التركمان.

أ ـ التطورات اللاحقة في دور تركيا في شمال العراق

إذا كان التحليل السابق قد توقف عند تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦، فإن التطورات المتلاحقة في دور تركيا في شمال العراق منذ ذلك الحين وحتى نهاية الشهر نفسه من عام ١٩٩٧ تستدعي تحليل أوجه الاستمرارية والتغير في هذا الدور وانعكاساته على علاقات تركيا بالمنطقة العربية. فخلال هذه الفترة واصلت تركيا، مع بعض التحولات النوعية المهمة في مواكبة تطور تحالفها مع إسرائيل وكذلك مع أمريكا، سياستها الثابتة منذ نهاية حرب الخليج الثانية إزاء شمال العراق والقائمة على أداء دور ثلاثي الأبعاد: «الحامي» للأكراد العراقيين و«الوسيط» بينهم و«الغازي» أو

المتحرك بإرادته المنفردة في المنطقة دون اهتمام بأي قوانين دولية أو بالاحتجاجات العربية، مما أثار توترات حادة في علاقاتها مع العراق وسوريا وبلدان عربية أخرى.

(١) تركيا و«حماية الأكراد»: قوة المراقبة الجوية

أعلن أربكان في ١٤/١٢/١٩٩٦ انتهاء مهمة قوات «المطرقة» الغربية والمخصصة منذ تموز/يوليو ١٩٩١ في إطار عملية «توفير الراحة» لحماية أكراد العراق ومراقبة منطقة الحظر الجوي في شماله بنهاية هذا العام ١٩٩٦، على أن تحل محلها «قوة مراقبة جوية» لمراقبة هذه المنطقة والتأكد من تنفيذ العراق قرارات الأمم المتحدة. ووافق البرلمان التركي في ٢٤/١٢/١٩٩٦ على مد العمليات الجوية للقوات الغربية (اقتصرت على أمريكا وبريطانيا بعد انسحاب فرنسا) لمدة ٦ أشهر تبدأ من ٣١/١٢/١٩٩٦. وأتاح ذلك لأربكان فرصة إعلان «أنه أنهى عملية توفير الراحة» لأن الأخيرة كانت تضم في آن واحد طلعات جوية وعمليات برية، بينما العملية الجديدة المسماة «بالمراقبة الشمالية»: تقتصر على قيام الطائرات الأمريكية والبريطانية انطلاقاً من قاعدة «انجيرليك» بمهمة مراقبة شمال العراق. على رغم ذلك، لا تختلف كثيراً هذه العملية عن سابقتها، إذ إن القوات البرية «الحليفة» أعيد تجميعها ونقلها من زاخو بشمال العراق إلى الحدود التركية في سيلوبي بعد الاقتتال بين قوات البارزاني والطالباني في أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦[٧١].

وبعد خمسة أيام من الانسحاب الجزئي للقوات التركية الغازية لشمال العراق في إطار عملية «فولاذ ٩٧»، وافق البرلمان التركي في ٢٦/٦/١٩٩٧ على تمديد فترة عمل هذه القوة لمدة ٦ أشهر. وأدانت الخارجية العراقية في ٢٨/٦/١٩٩٧ هذا العمل لأنه «يعبر عن تفريط الساسة الأتراك الحاليين في مصالح تركيا الحقيقية وإصرارهم على إلحاق الأذى بالعراق وتهديد أمنه الوطني...»[٧٢] وندد بهذا العمل المجلس الوطني العراقي الذي ذكر رئيسه بالإنابة في ٢/٧/١٩٩٧ «أن استمرار تدخل تركيا في الشؤون الداخلية للعراق سيؤثر سلباً في مستقبل علاقاتها مع العراق والدول العربية»[٧٣].

(٢) تركيا والوساطة بين الأكراد العراقيين: عملية أنقرة للسلام

نجحت وساطة تركيا وأمريكا وبريطانيا في توصل حزبي البارزاني والطالباني إلى

---

(٧١) Economist Intelligence Unit [EIU], *Turkey* (Country Report, 1st Quarter 1997), pp. 15-16.

(٧٢) **الأهرام**، ٢٩/٦/١٩٩٧، ص ٨.

(٧٣) **الأهرام**، ٣/٧/١٩٩٧، ص ٩.

اتفاق في أنقرة في ١٩٩٦/١٠/٣١ لإنهاء القتال بين الطرفين على أساس اعتماد الخط الفاصل بين مواقعهما عند تطبيق وقف إطلاق النار في ١٩٩٦/١٠/٢٣، وتشكيل قوة تنتشر على خطوط النار بين قوات الطرفين لمراقبة وقف إطلاق النار وتتكون من عناصر تركمانية وآشورية وكردية غير مشاركة في القتال، والحفاظ على استقرار شمال العراق وإعادة تشكيل «الحكومة المحلية الكردية» التي انهارت منذ ١٩٩٤ دون اللجوء إلى الانفصال عن العراق، وامتناع الطرفين عن طلب المساعدة من أي «قوة خارجية» في إشارة واضحة إلى كل من العراق وإيران. وبموجب هذا الاتفاق تشكلت «قوة حفظ السلام» ولجنة المتابعة التي تتخذ أنقرة مقراً لها في إطار عملية السلام التي ترعاها الدول الثلاث. ويُلاحظ في هذا السياق ما يلي:

(أ) أن المزايا المتحققة لتركيا من دورها الرئيسي في هذه العملية لا تقتصر على إعطاء الأقلية التركمانية دوراً مهماً في الإشراف على تنفيذ هذا الاتفاق عبر مشاركتها في قوة «مراقبة السلام»، أو تضمين هذا الاتفاق بندين بشأن «اعتبار حزب «PKK» منظمة إرهابية، وإخلاء أحد المخيمات الكردية التركية الخاضع لسيطرة الأخير في شمال العراق»[٧٤]. ذلك أن تركيا اكتسبت في إطار هذه العملية «وجوداً عسكرياً مقبولاً» في المنطقة بذريعة «دعم هذه القوة»، حيث أعلنت رئاسة الأركان التركية في ١٩٩٧/٤/٢٩ «أنها أرسلت في الأسبوع الماضي وحدات تضم ٤٠٠ جندي في عربات مدرعة مزودين بأسلحة خفيفة إلى كردستان العراق للانتشار على خطوط النار بين الحزبين الكرديين بغرض دعم قوة مراقبة السلام المؤلفة من عناصر تركمانية وآشورية، ولكن الجنود الأتراك لن يشاركوا في هذه القوة!»[٧٥].

(ب) أن دور تركيا وتنسيقها مع أمريكا في إطار هذه العملية يهددان سيادة العراق وتكامله الإقليمي، وذلك على رغم نفي ديميريل ذلك في ١٩٩٧/٩/١٥[٧٦]. فتركيا انتهكت المبدأ الأخير لهذا الاتفاق (امتناع الحزبين الكرديين العراقيين عن طلب المساعدة من أي قوة خارجية) لدى تبرير غزوها لشمال العراق في ١٩٩٧/٥/١٤ «بأنه تم بناء على طلب البارزاني». والتأييد الأمريكي لهذا الغزو وللعمليات التركية اللاحقة يؤكد أن هذ المبدأ من وجهة نظر أمريكا وتركيا ينصرف فحسب إلى العراق وإيران وليس تركيا. وإذا كان استبعاد إيران من الاتفاق أمراً يمكن تبريره سياسياً وقانونياً، فإن استبعاد العراق لا يمكن تبريره لتعلق الاتفاق بمناطق تدخل ضمن نطاق سيادته وحدوده الدولية. وإذا ما أضيف إلى هاتين المسألتين (تعاون تركيا وأمريكا ـ

---

(٧٤) خالد السرجاني، «العراق: هدنة كردية مؤقتة،» **الأهرام**، ١٩٩٦/١١/٦، ص ١٩.

(٧٥) **الحياة**، ١٩٩٧/٤/٣٠، ص ٤.

(٧٦) حديث للرئيس سليمان ديميريل في مقابلة مع محمود مراد، في: **الأهرام**، ١٩٩٤/٥/٧، ص ٥.

وبريطانيا ـ في عملية السلام هذه، وتعاون الدول الثلاث في عملية المراقبة الجوية لشمال العراق) دعم أمريكا للعمليات العسكرية التركية في شمال العراق، فإنه يمكن اعتبار ذلك بداية مرحلة جديدة من التنسيق العسكري والسياسي بين تركيا وأمريكا لمراقبة تطورات الأوضاع في المنطقة وضبطها ومنع الدولة العراقية من محاولة إعادة بسط سيادتها على مناطقها الشمالية ولو بالتعاون مع أحد الزعيمين الكرديين (البارزاني)، وكذلك لمنع إيران من زيادة نفوذها في المنطقة بالتعاون مع الآخر (الطالباني)، لما يشكله ذلك من أهمية للسياسة الأمريكية القائمة على «الاحتواء المزدوج للعراق وإيران»، خصوصاً بعد إخفاق محاولة أمريكا الضغط على العراق وإضعافه باستخدام الأكراد العراقيين واضطرارها بعد دخول القوات العراقية أربيل في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ إلى ترحيل نحو ١٠ آلاف من عملائها عبر تركيا[٧٧].

الجدير بالذكر أن أول زيارة «رسمية» لوفد أمريكي لشمال العراق منذ دخول العراقيين أربيل تمت في ٣ ـ ٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٧، وضم الوفد ديفيد ويلش مساعد وزير الخارجية الأمريكية بالوكالة وروبرت دوتش مدير مكتب شمال الخليج في الخارجية الأمريكية، وأجرى الوفد الذي رافقه مسؤول معني بالملف العراقي في الخارجية التركية محادثات مع البارزاني والطالباني بشأن تنفيذ اتفاق أنقرة والعودة إلى التفاوض وكذلك مع زعماء الأحزاب التركمانية والآشورية المشاركة في «قوة مراقبة السلام». وجاء تأكيد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية في ١٩٩٧/٤/٥ «أن الحكومة التركية شاركت أيضاً في هذه الزيارة وكانت شريكاً رئيسياً فيها»[٧٨] ليعبر مجدداً عن عمق التنسيق التركي ـ الأمريكي في شمال العراق دون أدنى اهتمام بتنديد بغداد في ١٩٩٧/٤/٦ بهذه الزيارة باعتبارها «تدخلاً في شؤون العراق الداخلية»[٧٩].

(ج) أن اتفاق أنقرة شكل وما يزال هدنة مؤقتة فقط وليس تسوية دائمة للصراع بين حزبي الطالباني والبارزاني دون أن يحقق «الاستقرار المنشود» في شمال العراق. ويرجع ذلك إلى تجاهل الاتفاق الجذور الحقيقية لمشكلة شمال العراق، أي تغييب العراق كطرف شرعي أساسي قادر على إعادة الاستقرار إلى المنطقة، وعدم تضمنه نقاط الاختلاف الأساسية بين الحزبين «كترتيبات انتخاب برلمان كردي جديد وكيفية تقسيم حصيلة الجمارك على السلع المنقولة عبر الحدود بين تركيا وكردستان العراق». ويفسر هذان العاملان، ضمن عوامل أخرى، تجدد الاشتباكات بين قوات الحزبين على الرغم من انعقاد ٤ جولات حتى الآن (١٩٩٧/١٠/١٥) لمباحثات السلام في أنقرة

---

(٧٧) سلامة أحمد سلامة، «أمريكا والعراق،» **الأهرام**، ١٩٩٦/١٢/١٥، ص ١٠.

(٧٨) **الحياة**، ١٩٩٧/٤/٦، ص ٤.

(٧٩) **الأهرام**، ١٩٩٧/٤/٧، ص ٩.

في ٣١/١٠/١٩٩٦ والأسبوع الثالث من الشهر اللاحق و١١/٣/١٩٩٧ و١٢/٥/١٩٩٧ لتصل خسائرها البشرية منذ أيار/مايو ١٩٩٤ وحتى ٢٠/٨/١٩٩٧ إلى ٢٥٠٠ قتيل[٨٠]. بل إن آخر انهيار لوقف إطلاق النار بين الحزبين في ١٧/٧/١٩٩٧[٨١] ارتبط بأثر عملية «فولاذ ٩٧» في زيادة التوتر بين الجانبين خصوصاً مع اتهامات حزب البارزاني لمنافسة الطالباني بـ «إيواء متمردي حزب «PKK»»[٨٢].

(د) أن تحرك تركيا وأمريكا مجدداً لاحتواء التوتر الأخير بين البارزاني والطالباني قد يمكن تفسيره في ضوء تقديرهما مخاطر ما تردد في ١٤/٦/١٩٩٧ (أثناء عملية فولاذ ٩٧) بشأن محاولة الطالباني إعادة فتح قنوات الاتصال مع بغداد عبر وسطاء زاروا الأخيرة والسليمانية إبان هذه العملية التركية، على رغم نفي حزب الطالباني هذه الاتصالات في اليوم التالي[٨٣]. بل ويصعب فصل هذا التحرك عن سعي مصر خلال هذه العملية إلى فتح قنوات اتصال مع البارزاني بغرض الحفاظ على تكامل العراق في مواجهة مخاطر «تقسيمه» التي أثارتها هذه العملية. وتمثل هذا التحرك على صعيد تركيا في إصدار خارجيتها بياناً في ٢٢/٧/١٩٩٧ أكدت فيه التزامها بمواصلة الوساطة بين حزبي البارزاني والطالباني لإنهاء الاشتباكات بينهما وبمواصلة الاتصالات معهما لعقد جولة مباحثات خامسة في إطار عملية أنقرة للسلام»[٨٤] وعقب مباحثاته في أمريكا في الفترة من ٢٨/٧/١٩٩٧ إلى ٥/٨/١٩٩٧ بشأن الوضع في شمال العراق ومسائل أخرى[٨٥]، زار الطالباني أنقرة ليعلن قبل مغادرته لها في ١٦/٨/١٩٩٧ «أنه نجح في إقناع المسؤولين الأتراك بأن اتهام حزبه بتقديم دعم لوجستي لمقاتلي حزب «PKK» لا أساس له، وأنه عرض على أنقرة تعاوناً كاملاً لحماية أمن الحدود إذا ساعدت في إجراء مصالحة بين حزبه وحزب البارزاني تؤدي إلى إحياء الإدارة المشتركة وتوسيعها لتضم التركمان والآشوريين كي تأخذ على عاتقها مهمة السيطرة الأمنية على المناطق الحدودية». وطبقاً لما ذكرته «مصادر تركية مطلعة» في ١٧/٨/١٩٩٧، فإن تركيا خلال هذه المباحثات حاولت استمالة الطالباني للتعاون «الأمني» معها أسوة بالبارزاني عن طريق تقديم اقتراح إليه «بإقامة ممر تجاري يبدأ من سيلوبي التركية ويخترق مناطق البارزاني وينتهي في بلدة هيران المتصلة بمناطق الطالباني في محافظة أربيل، على أن تقوم تركيا في إطار قوة مراقبة السلام بحماية هذا الممر وتأمينه، باعتبار ذلك وسيلة

---

(٨٠) الأهرام، ٢١/٨/١٩٩٧، ص ٩.
(٨١) الأهرام، ١٨/٧/١٩٩٧، ص ٤.
(٨٢) الحياة: ١/٧/١٩٩٧، ص ٤؛ ٢/٧/١٩٩٧، ص ٤، و٣/٧/١٩٩٧، ص ٥.
(٨٣) الحياة: ١٤/٦/١٩٩٧، ص ١، و١٥/٦/١٩٩٧، ص ٤.
(٨٤) الأهرام، ٢٣/٧/١٩٩٧، ص ٩.
(٨٥) الأهرام: ٣٠/٧/١٩٩٧، ص ٩ و٣/٨/١٩٩٧، ص ٩، والحياة، ٦/٨/١٩٩٧، ص ٤.

لتوفير شريان حياتي جديد للطالباني في ظل احتفاظ خصمه بكل العائدات الجمركية التي يفرضها على التجارة بين تركيا والعراق عبر الحدود الخاضعة لسيطرة حزبه»[٨٦]. وفي ٥/ ١٠/ ١٩٩٧ جرت مباحثات بين وفدي حزبي البارزاني والطالباني لاستكمال مباحثات كانت قد جرت بينهما مؤخراً بأنقرة بشأن حل المسائل العالقة بينهما و«إحلال السلام في شمال العراق»[٨٧]. ومع تجدد الاشتباكات بين الحزبين في ١٢/ ١٠/ ١٩٩٧ تدخلت الدول الثلاث للتوصل إلى اتفاق «هش» لوقف اطلاق النار بدأ سريانه في ١٨/ ١٠/ ١٩٩٧ مع إعلان الطالباني «أنه لم يعد يعترف بتركيا راعية للسلام أو محايدة لأنها أصبحت جزءاً من النزاع»[٨٨]، وتجددت هذه الاشتباكات في ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٧[٨٩].

ب ـ تركيا الغازية وعملياتها العسكرية في شمال العراق

شهد عام ١٩٩٧ مواصلة وتطوير تركيا عملياتها البرية والجوية في شمال العراق المستمرة منذ آب/أغسطس ١٩٩١ مع فواصل زمنية محدودة. ووصل مجموع هذه العمليات منذ بداية ١٩٩٧ وحتى ٢٥/ ٥/ ١٩٩٧ إلى ٧٣ عملية منها ١٣ عملية غزو بري و٥٨ عملية قصف جوي و٣٨ عملية قصف مدفعي[٩٠]. ومنذ الانسحاب الجزئي للقوات التركية من شمال العراق في ٢١/ ٦/ ١٩٩٧ المشاركة في «عملية فولاذ ٩٧» وبدأت في ١٤/ ٥/ ١٩٩٧، نفذت هذه القوات ١٩ عملية أخرى في المنطقة حتى ٢٦/ ٨/ ١٩٩٧[٩١]، واتبعتها بعمليات أخرى كعملية «فجر» في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧.

(١) عملية «فولاذ ٩٧» وتداعياتها الآنية والمحتملة

شكلت هذه العملية أكبر عملية تركية لغزو شمال العراق منذ عام ١٩٩١، وعلى رغم أنها من حيث الفترة الزمنية ٣٦ يوماً منذ بدايتها في ١٤/ ٥/ ١٩٩٧ وحتى الانسحاب الجزئي للقوات التركية في ٢١/ ٦/ ١٩٩٧ جاءت في المرتبة الثانية بعد «فولاذ ١٩٩٥» واستمرت نحو شهرين من ٢١/ ٣/ ١٩٩٥ وحتى ٤/ ٥/ ١٩٩٥، إلا أنها تميزت عن العمليات السابقة كافة ليس فقط من حيث سياقها الداخلي (التوتر بين

---

(٨٦) **الحياة**، ١٨/ ٨/ ١٩٩٧، ص ١ و٦.

(٨٧) **الأهرام**، ٥/ ١٠/ ١٩٩٧، ص ٩.

(٨٨) **الحياة**، ١٩/ ١٠/ ١٩٩٧، ص ١.

(٨٩) **الأهرام**، ٢١/ ١٠/ ١٩٩٧، ص ٩.

(٩٠) عبد الناصر سلامة، «٣١٣ عملية عسكرية تركية في شمال العراق منذ ١٩٩١،» **الأهرام**، ٧/ ٦/ ١٩٩٧، ص ٥.

(٩١) **الأهرام**، ٢٧/ ٨/ ١٩٩٧، ص ٨.

حكومة أربكان والمؤسسة العسكرية) ولكن أيضاً من حيث مبرراتها وحجمها ونطاقها ونتائجها وانعكاساتها السلبية على العلاقات التركية ـ العربية بوجه عام:

(أ) **المبررات**: تماثلت مبررات شن «فولاذ ٩٧» مع مبررات العمليات السابقة المعلنة «تدمير قواعد حزب «PKK» في شمال العراق»، ولكن الأمر الجديد أنها المرة الأولى التي يعلن فيها المسؤولون الأتراك «أن القوات التركية دخلت شمال العراق بناء على طلب البارزاني، وسوف تنسحب فور انجاز مهمتها» وفقاً لتصريح وزير الدفاع التركي تورهان تايان في ١٨/٥/١٩٩٧[٩٢]، والذي أكد ذلك مجدداً في ٢٥/٦/١٩٩٧ بقوله «أن تركيا تحترم حدود العراق وسيادته (!)، وأن العملية الأخيرة في شمال العراق حدثت بالاتفاق مع البارزاني بعد معاناة السكان في المنطقة من العمليات الإرهابية لحزب «PKK»[٩٣]. وفي ٢٨/٥/١٩٩٧ ذكر مصدر عسكري تركي «أن العملية التي يقوم بها الجيش التركي عبر الحدود لملاحقة متمردي حزب «PKK» في شمال العراق ستستمر حتى يتمكن حزب البارزاني من تحقيق سيطرته الكاملة على المنطقة»[٩٤]. بل أن أربكان، على رغم إحجام العسكريين عن اطلاعه مسبقاً على خطتهم لشن العملية وتوقيتها وتفاصيلها ونطاقها، ذكر في ١٦/٦/١٩٩٧ «أن التدخل العسكري في شمال العراق كان بناء على رغبة البارزاني، وأن تركيا حريصة على وحدة وسلامة أراضي العراق، وأن القوات التركية ستعود فور انتهاء مهمتها في القضاء على الجيوب الإرهابية»[٩٥]، ولم يكن تحفظ أربكان الوحيد على هذه العملية متعلقاً بانتهاكها سيادة العراق ووحدة أراضيه وإنما «باقتراب العملية أكثر من اللازم من الحدود الإيرانية وهي منطقة حساسة للغاية» على حد قوله في ٩/٦/١٩٩٧[٩٦].

(ب) **الحجم والنطاق**: إضافة إلى مشاركة قوات البارزاني في القتال إلى جانب القوات التركية في «فولاذ ٩٧»[٩٧]، ضمت القوات التركية المشاركة في العملية ٥٠ ألف جندي تساندهم الدبابات والمقاتلات[٩٨]. واتسع نطاق العملية وتعددت محاورها لتشمل قوساً ممتداً من جبال زاخو إلى أقصى الغرب (على حدود كردستان العراق مع سوريا) وإلى جبال لولان في أقصى الشرق (حدودها مع إيران) مروراً بمناطق عراقية

---

(٩٢) **الأهرام**، ١٩/٥/١٩٩٧، ص ١.

(٩٣) حديث لوزير الدفاع التركي، أجراه معه رضا هلال ونشر في: **الأهرام**، ٢٦/٦/١٩٩٧، ص ٦.

(٩٤) **الأهرام**، ٢٩/٥/١٩٩٧، ص ٩.

(٩٥) **الأهرام**، ١٧/٦/١٩٩٧، ص ٥.

(٩٦) **الأهرام**، ١١/٦/١٩٩٧، ص ٥، و**الحياة**، ١١/٦/١٩٩٧، ص ٧.

(٩٧) سامي شورش، «إيران تنتخب، وتركيا تحارب...،» **الحياة**، ٢٥/٥/١٩٩٧، ص ١١.

(٩٨) **الأهرام**، ٢٩/٥/١٩٩٧، ص ٩.

تتراوح بين ١٠٠ - ٢٠٠ كم عن الحدود التركية كالمشارف الشمالية لأربيل والموصل[٩٩].

(ج) النتائج: أسفرت العملية طبقاً للبيانات التركية عن خسائر «فادحة» في صفوف حزب «PKK» وخلخلة غالبية البنى التحتية للأخير والقضاء على «قواعده» في مناطق البارزاني وتسليمها للأخير لتتولى قواته مهمة «حماية وتأمين جزء كبير من الحدود التركية - العراقية»[١٠٠]. فلدى إعلانها «انسحاب القسم الأكبر من القوات التركية من شمال العراق»، قدرت هيئة الأركان العامة التركية في ١٩٩٧/٦/٢١ خسائر هذا الحزب بـ ٢٦٠١ من القتلى و٤٤٤ من الأسرى والاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة وأكثر من ٥٠٠ طن من الأغذية المخزونة، وتدمير كل قواعد «PKK» في شمال العراق وتسليم قواعد ومواقع أخرى للأخير بموجب بروتوكول إلى قوات حزب البارزاني، وقدرت الخسائر التركية بـ ٩٩ قتيلاً و٣١٣ من الجرحى وطائرتين مروحيتين عسكريتين، بينما أكد حزب البارزاني أنه فقد ٢٩ رجلاً، فيما كان حزب «PKK» قد أعلن قبل أسبوع من صدور البيان التركي أن خسائره لم تتجاوز ٢٠٠ فرد[١٠١].

وعلى رغم ذلك لم تحقق هذه العملية هدفها المعلن «القضاء على قواعد حزب «PKK» في شمال العراق» باعتبار ذلك الوسيلة الرئيسية من وجهة نظر تركيا للقضاء على «الإرهاب الكردي»، بدليل تجدد عمليات هذا الحزب داخل تركيا نفسها ومنها عملية في ١٩٩٧/٨/١٧ بإحدى قرى مناطقها الجنوبية أسفرت عن مصرع ٤ من رجال الأمن الأتراك[١٠٢]. كما أن تتابع العمليات العسكرية التركية اللاحقة في شمال العراق، ومن أكبرها عملية «فجر» وأسفرت منذ بدايتها في ١٩٩٧/٩/٢٤ وحتى بدء انسحاب القوات المشاركة فيها في ١٩٩٧/١٠/١٣ عن مصرع ٨٠٠ من أفراد هذا الحزب على أيدي القوات التركية وحلفائها من مقاتلي حزب البارزاني[١٠٣]، يعني أن هناك أهدافاً أخرى لهذه العمليات وقد تكون هذه الأهداف قاصرة على «المنطقة الأمنية العازلة» أو حتى مسألة «الموصل» أو الضغط على سوريا، إذ أنها قد تشمل أيضاً رفع القدرات والخبرات القتالية للقوات التركية ربما لتأهيلها للقيام مستقبلاً بعمليات أخرى خارج العراق في إطار تطور التحالف الاستراتيجي التركي - الإسرائيلي المدعوم أمريكياً.

---

(٩٩) شورش، المصدر نفسه، ص ١١.

(١٠٠) محمد أبو الفضل، «شمال العراق: أهداف تركية،» الأهرام، ١٩٩٧/١٠/٨، ص ٢٣.

(١٠١) الحياة، ١٩٩٧/٦/٢٢، ص ١.

(١٠٢) الأهرام، ١٩٩٧/٨/١٨، ص ٥.

(١٠٣) إذاعة مونت كارلو، نشرة أنباء الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت غرينتش يوم ١٣/١٠/ ١٩٩٧.

(د) **تركيا و«المنطقة الأمنية»**: أثارت «فولاذ ٩٧» مجدداً احتمال تحرك تركيا لتنفيذ خطتها السابق طرحها إبان «فولاذ ٩٥» وعلى لسان تانسو تشيللر في ١٩٩٦/٩/٤ بشأن إقامة «منطقة أمنية عازلة» داخل شمال العراق بحجة «منع متمردي حزب «PKK» من شن عملياتهم عبر الحدود انطلاقاً من قواعدهم بالمنطقة». وفي ضوء العملية الأولى وما لحقها من عمليات ولا سيما «فجر» يُلاحظ ما يلي:

(١) أن **الموقف التركي خلال «فولاذ ٩٧»** وبعدها مباشرة تأرجح بين الإعلان عن «نوايا» تركيا لإنشاء هذه المنطقة وبين نفيها. فالتأكيد صدر عن مصدر عسكري تركي في ١٩٩٧/٦/١٠ «أن القوات التركية لن تنسحب من شمال العراق إلا بعد إنشاء منطقة أمنية لمنع عودة الإرهابيين الأكراد إلى المناطق التي طردوا منها»، والنفي جاء في اليوم نفسه في بيان للأمانة العامة لرئاسة الأركان التركية «أن تركيا لا تعتزم على الإطلاق إقامة منطقة أمنية في شمال العراق، وإنها تولي أهمية كبيرة لاستقلال العراق ووحدة أراضيه وسيادته (!)، وستستمر العملية إلى أن يتم القضاء على منظمة حزب «PKK» الإرهابية وأن تسيطر على مواقعها قوات البارزاني سيطرة تامة»[١٠٤]. وتكرار هذا النفي لاحقاً من جانب وزير الدفاع تورهان تايان في ١٩٩٧/٦/٢٥[١٠٥]، ووزير الخارجية اسماعيل جيم في ١٩٩٧/٧/١٨[١٠٦]، والرئيس ديميريل في ١٩٩٧/٩/١٥[١٠٧].

(٢) أن هذا **«التأرجح»** لا ينفي أن تركيا إبان هذه العملية وبعدها قطعت بالفعل خطوات مهمة وهي في سبيلها مستقبلاً لقطع خطوات أبعد على طريق إقامة هذه المنطقة بالتعاون مع حزب البارزاني، وربما مستقبلاً بالتعاون أيضاً مع منافسه الطالباني، لتماثل بدرجة أو بأخرى «الحزام الأمني» الإسرائيلي في الجنوب اللبناني، وأن المسألة من وجهة النظر التركية قد تكون مجرد انتظار «للتوقيت المناسب» لإعلان هذه المنطقة. ومما يؤكد ذلك[١٠٨]:

ـ أن عملية «فولاذ ٩٧» التي تمت وفقاً للتأكيدات الرسمية التركية بناء على «طلب مساعدة من حزب البارزاني» لم تنته في ١٩٩٧/٧/٢١ بانسحاب كافة القوات

---

(١٠٤) **الحياة**، ١٩٩٧/٦/١١، ص ٤.

(١٠٥) حديث لوزير الدفاع التركي، أجراه معه رضا هلال ونشر في: **الأهرام**، ١٩٩٧/٦/٢٦، ص ٦.

(١٠٦) **الأهرام**، ١٩٩٧/٧/١٩، ص ٩.

(١٠٧) حديث للرئيس سليمان ديميريل في مقابلة مع محمود مراد، في: **الأهرام**، ١٩٩٤/٥/٧، ص ٣.

(١٠٨) التحليل التالي أعد قبل إعلان تركيا رسمياً إنشاء هذه المنطقة، وهو ما سيتم عرضه في الملاحظة الثالثة.

التركية المشاركة فيها، مما يعني أن «القوات المتبقية» في سبيلها «لترتيب أمني معين» ولتعزيز الوجود العسكري التركي في شمال العراق، ويُحتمل ألا يقتصر هذا الترتيب على ما يقوله العسكريون الأتراك «بإقامة نقاط حدودية للمراقبة تتكون من عناصر من حزب البارزاني، على أن تُحل مشكلة هذه النقاط مع العراق حال عودة سيطرته على مناطقه الشمالية»[١٠٩]، إذ إن العمليات العسكرية التركية اللاحقة تبين عدم اكتفاء تركيا بهذه «النقاط» وسعيها إلى تنفيذ مشروعها بإقامة «المنطقة الأمنية» في ظل وجود عسكري أكبر ودائم لها اعتقاداً منها بأهمية ذلك في «منع تسلل متمردي حزب «PKK» عبر الحدود» وفي دعم حزب البارزاني في تعاونه معها لتحقيق هذا الهدف.

ـ أن حزب البارزاني رغم نفيه في ١٩٩٧/٦/٢٨ مشاركته تركيا في حملتها العسكرية ضد قواعد «PKK» بشمال العراق وإنشاء منطقة أمنية في شماله[١١٠]. وهو ما عاد إلى تكراره أحد ممثلي البارزاني في ١٩٩٧/٨/٣٠[١١١]، شارك هذا الحزب في القتال خلال هذه العملية بالتعاون أو التنسيق مع القوات التركية، حتى لو كانت هذه المشاركة قد اتخذت شكل معارك منفصلة بين قوات البارزاني وقوات «PKK» أو «قيام الأولى بتعقب فلول الثانية المتقهقرة أمام القوات التركية لمنعها من اللجوء إلى المناطق الجبلية على الحدود مع إيران وسوريا»[١١٢]، وإن برر الحزب هذه المشاركة «بمبررات أخرى» في بيانه الصادر في ١٩٩٧/٦/٢٠: «إن مشاركة قوات الحزب في العمليات كانت دفاعية لحماية المدنيين من الاعتداءات المحتملة، واستطاعت بنجاح إبعاد قوات «PKK» من مناطق ريفية واسعة في محافظتي دهوك وأربيل المتاخمتين للحدود التركية»[١١٣].

ـ أن البيانات العسكرية التركية، وكذلك بيانات حزب البارزاني، خلال عملية «فولاذ ٩٧»، تؤكد وجود اتفاق للتعاون الأمني بين الطرفين. فرئاسة الأركان التركية في بيانيها الصادرين في ١٩٩٧/٦/٦ وفي ١٩٩٧/٦/٢١ ذكرت «أن الجيش التركي سيسلم قوات حزب البارزاني بموجب بروتوكول قواعد ومواقع استولى عليها من «PKK»، وسيعيد إعمار حوالى ٤٠٠ قرية حدودية كان سكانها قد هجروها تحت ضغوط الأخير»[١١٤]. وصرح ناطق باسم حزب البارزاني في ١٩٩٧/٦/٢١ «إذا

---

(١٠٩) صلاح عبد العزيز، «التقارب بين أنقرة وتل أبيب...،» **الأهرام**، ١٩٩٧/٧/١٢، ص ٨.

(١١٠) **الأهرام**، ١٩٩٧/٦/٢٩، ص ٨.

(١١١) **الأهرام**، ١٩٩٧/٨/٣١، ص ٨.

(١١٢) **الأهرام**: ١٩٩٧/٥/١٧، ص ٥ و١٩٩٧/٥/٢٣، ص ٤، و**الحياة**، ١٩٩٧/٦/١١، ص ٤.

(١١٣) **الحياة**، ١٩٩٧/٦/٢٢، ص ٦.

(١١٤) **الحياة**: ١٩٩٧/٦/٧، ص ٦، و١٩٩٧/٦/٢٢، ص ١ و٦.

استطعنا أن نعيد إعمار ٣٩٥ قرية حدودية، فإننا سنتمكن من توفير أمن الحدود بكفاءة أكبر»[١١٥]. وفي ١٩٩٧/٦/١٧ نقلت صحيفة ديلي نيوز التركية عن مصادر عسكرية تركية «أن البارزاني طالب أنقرة بأموال وأسلحة وطعام لقوات حزبه التي يُفترض أن ينشرها في القرى المتاخمة للحدود العراقية ـ التركية تنفيذاً للاتفاق بين الطرفين، وأن القوات التركية ستواصل تنفيذ عمليات محدودة عبر الحدود في شمال العراق إلى حين بسط قوات البارزاني سيطرتها الكاملة وتمكنها من إقامة منطقة أمنية لمنع عناصر «PKK» من اتخاذ المنطقة قاعدة لشن هجمات على الأراضي التركية»[١١٦].

ـ أن التطورات اللاحقة لعملية «فولاذ ٩٧» منذ الانسحاب الجزئي للقوات التركية من شمال العراق في ١٩٩٧/٦/٢١ أكدت وجود هذا الاتفاق. ففي أعقاب هذه العملية، وفي مواكبة عمليات عسكرية تركية لاحقة، تواصلت الاشتباكات بين قوات حزبي البارزاني و«PKK» وأكبرها حدث في ١٩٩٧/٧/١٢ و١٩٩٧/٩/٨ و١٩٩٧/٩/١٦[١١٧]. ومع بروز عدم قدرة الأولى على منع الثانية من العودة إلى مواقعها السابقة، شنت القوات التركية عملية كبيرة نسبياً «فجر» في الفترة من ٢٤/ ١٩٩٧/٩ وحتى ١٩٩٧/١٠/١٣ على عمق ٥٠ كم داخل العراق وبمشاركة ١٥ ـ ١٦ ألف جندي معززين بالدبابات والطائرات وذلك لدعم موقف حزب البارزاني في صراعه ضد «PKK»[١١٨]. ورحب حزب البارزاني بهذه العملية، وشاركت قواته (٢٠ ألف مقاتل) القوات التركية في القتال ضد عناصر «PKK» والذي يتهمه بالتعاون مع غريمه (حزب الطالباني)[١١٩]، وإن لم يشر في بياناته إلى دور القوات التركية في القتال بينه وبين «PKK» على نحو ما ورد في بيانه في ١٩٩٧/١٠/١١ الذي اكتفى بذكر حصيلة خسائر الأخير (١٥٧ قتيلاً و٧ أسرى) في «المعارك» المستمرة بين الطرفين منذ ١٩٩٧/٩/٢٧[١٢٠].

ـ أن تركيا بتعاونها مع حزب البارزاني منذ عملية «فولاذ ٩٧» نجحت إلى حد بعيد في إفشال أي محاولة من جانب الأخير لمعاودة «اتصالاته» مع بغداد التي كانت قد دعمته في استرداد أربيل من خصمه الطالباني عام ١٩٩٦، على غرار محاولة قام بها لهذا الغرض في نهاية آب/ أغسطس وأوائل أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ أثناء زيارة الأخير

---

(١١٥) الحياة، ١٩٩٧/٦/٢٢، ص ٦.

(١١٦) الحياة، ١٩٩٧/٦/١٨، ص ٤.

(١١٧) الحياة، ١٩٩٧/٧/١٤، ص ٤، والأهرام: ١٩٩٧/٩/٨، ص ٩ و١٩٩٧/٩/١٧، ص ٩.

(١١٨) الأهرام: ١٩٩٧/٩/٢٥، ص ٩، و١٩٩٧/٩/٢٧، ص ٩.

(١١٩) الحياة، ١٩٩٧/١٠/١، ص ٤، والأهرام، ١٩٩٧/١٠/١٢، ص ٨.

(١٢٠) الأهرام، ١٩٩٧/١٠/١٢، ص ٨.

لأمريكا[١٢١]، وذلك على رغم إعلان سيفين ضياء ممثل الحزب في أنقرة إبان هذه العملية في ٢٦/٥/١٩٩٧ «أن حزبه أوقف حالياً كل اتصالاته مع الحكومة المركزية في بغداد بعد توتر العلاقات بين الطرفين في أعقاب دعوته القوات التركية لدخول شمال العراق، وأن هناك تنسيقاً بين تركيا والحزب في هذه العمليات»[١٢٢].

ـ أن مواقف أمريكا وإسرائيل «المساندة» و«المتعاونة» مع تركيا في عمليات الأخيرة المتكررة في شمال العراق، وكذلك بصدد مشروعها لإقامة «منطقة أمنية»، تشكل عاملاً آخر يدعم تحرك تركيا المستقبلي لإقامة هذه المنطقة، وسيتم لاحقاً عرض بعض جوانب هذه المواقف.

(٣) **أن إعلان تركيا إقامة «منطقة أمنية» في شمال العراق في ٢٢/١٠/١٩٩٧** جاء تكريساً لوجود عسكري تركي فعلي في المنطقة ولتعاون «أمني» بين تركيا وحزب البارزاني، وفي إطار توترات واشتباكات بين قوات الأخير ومنافسه الطالباني وتبادل «الاتهامات» بين الأخيرين «باستعانة كل منهما بقوة إقليمية أجنبية: تركيا وإيران»، وفي إطار استمرار العمليات العسكرية التركية في الشمال العراقي. ويُلاحظ أيضاً أن بيان الخارجية التركية بشأن هذه المسألة، رداً على ما ذكره بشأنها «وزير تركي» لإحدى الصحف التركية، شابه «الغموض» و«التأرجح» مع ميل أكبر لتأكيد إنشاء المنطقة باعتبار ذلك «حقاً لتركيا حماية لأمنها». كما أن تأكيد نائب رئيس الوزراء التركي بولنت أجاويد إقامة هذه المنطقة، بما يعنيه من «التلميح» في الوقت نفسه إلى إمكانية التعاون الأمني مستقبلاً مع العراق، معبراً بذلك عن حرص أنقرة على «تعدد الخيارات» في تعاملها مع الوضع «القلق» في شمال العراق[١٢٣]:

ـ صحيفة حريت التركية نقلت في ٢٢/١٠/١٩٩٧ عن وزير تركي «لم تحدد اسمه» أن تركيا أقامت فعلياً منطقة أمنية في شمال العراق ونشرت فيها ثمانية آلاف جندي لمنع تسلل متمردي حزب «PKK» إلى أراضيها، وأن الجنود الأتراك أخذوا مواقع لهم في المناطق الحدودية مع العراق حيث يمكنهم تنفيذ عمليات دقيقة لضرب مقاتلي هذا الحزب، وأن تركيا أقامت نظاماً الكترونياً بالتعاون مع الولايات المتحدة وإسرائيل بواسطة معدات مصدرها الأخيرتين لمراقبة القطاع العراقي على الحدود، وأن هذه المراقبة تتم أيضاً باستخدام أقمار صناعية.

ـ الناطق باسم الخارجية التركية عمر إقبال أكد في اليوم نفسه «أن شمال العراق

---

(١٢١) الحياة، ٦/٨/١٩٩٧، ص ٤.

(١٢٢) الأهرام، ٢٧/٥/١٩٩٧، ص ٩.

(١٢٣) الحياة، ٢٣/١٠/١٩٩٧، ص ١ و٦؛ الأهرام، ٢٣/١٠/١٩٩٧، ص ٨، والأخبار، ٢٣/١٠/١٩٩٧، ص ٨.

أصبح آمناً عملياً في وجه تمركز المتمردين الأكراد وتغلغلهم»، ولكنه رفض تأكيد بقاء عدد كبير من القوات التركية في المنطقة لإقامة شريط أمني، مكتفياً بتأكيد «أننا جعلنا منطقة كبيرة آمنة عملياً. . ، وأن تركيا تملك الحق في اتخاذ أي خطوة تراها ضرورية لحماية أمنها».

ـ بولنت أجاويد أكد في اليوم نفسه «إقامة منطقة أمنية في شمال العراق يتركز فيها حوالي ثمانية آلاف جندي تركي، وأن القوات التركية في شمال العراق ستبقى هناك لمنع عناصر حزب «PKK» من القيام بأي نشاط عسكري في المنطقة والتسلل عبر الحدود المشتركة، وأن القوات التركية في منطقة الحزام الأمني في شمال العراق ستواصل عملياتها العسكرية تساندها من وقت لآخر قوات تركية أخرى ستدخل هذه المنطقة إذا لزم الأمر، وأن القوات التركية بالإضافة إلى مهامها في منطقة الشريط الحدودي ستقوم بمساعدة قوات الحزب الديمقراطي الكردي بقيادة مسعود البارزاني في قتالها ضد قوات الاتحاد الوطني الكردستاني». بيد أن أجاويد في اليوم نفسه لدى استقباله في أنقرة مسؤولاً عسكرياً أمريكياً كبيراً (الجنرال جوزيف رالستون نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية) دعا أمريكا إلى عدم منع العراق من إعادة بسط سيطرته على شماله، حيث ذكر «أنه أعرب للجنرال الأمريكي عن رأيه بأن على الغرب أن يسمح لبغداد بإعادة بسط سلطتها على الشمال مع الإبقاء في الوقت نفسه على القيود المفروضة على تسلح العراق، وان الجنرال وعده بنقل وجهة نظره إلى واشنطن».

(٤) **تركيا ومسألة الموصل**: لم يشر المسؤولون الأتراك خلال «فولاذ ٩٧» والعمليات السابقة واللاحقة لها إلى هذه المسألة، على خلاف الحال في «فولاذ ٩٥» عندما طالب ديميريل في ١٩٩٥/٥/٣ «بإعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق لاسترداد إقليم الموصل الذي كانت تركيا قد اضطرت للتنازل عنه لصالح العراق، وبحيث تنتهي حدود تركيا عند نهاية نفط الموصل ـ كركوك، بما يضمن أيضاً منع تسلل متمردي حزب «PKK» عبر الحدود الحالية»[١٢٤]. بل أن ديميريل حرص في ١٩٩٧/٩/١٥ على تأكيد «مساندة تركيا بكل قوتها للوحدة الإقليمية للعراق، وعدم وجود أي نية لديها لاقتطاع أراضي من جيرانها، وحرص قواتها على العودة بكاملها إلى تركيا بعد كل عملية تنفذها في شمال العراق لتطهير المنطقة من الوجود الإرهابي لحزب «PKK» وقواعده فيها»[١٢٥].

---

(١٢٤) **الأهرام**، ١٩٩٧/٥/٥، ص ١.

(١٢٥) حديث للرئيس سليمان ديميريل في مقابلة مع محمود مراد، في: **الأهرام**، ١٩٩٤/٥/٧، ص ٣ و٥.

على رغم ذلك، أثيرت هذه المسألة فعلياً خلال عملية «فولاذ ٩٧» التي تجاوزت في نطاقها الجغرافي الحجج التركية المعلنة (مطاردة عناصر «PKK») وصولاً واقتراباً من مناطق عراقية استراتيجية على رأسها الموصل، حيث «واصلت القوات التركية تقدمها بعد أقل من عشرة أيام من بدء العملية وأصبحت على مشارف الموصل، ولم تعد تفصلها عن القوات العراقية سوى ثلاثة كيلو مترات»(١٢٦). ويعني ذلك سعي تركيا فعلياً إلى «إحياء وتحقيق طموحاتها الإقليمية في الموصل، بالاستفادة من سلبية المجتمع الدولي وآلياته عن أهدافها الكامنة وراء اعتداءاتها المتكررة على شمال العراق، مما سيعطيها (في إطار الدعم الأمريكي والإسرائيلي) حقاً مشروعاً في مواصلة عملياتها العسكرية بحجم قابل للاتساع وهدف قابل للتحول من أعمال المطاردة إلى محاولة خلق واقع جيوبوليتكي جديد داخل حدود العراق»(١٢٧). وبعبارة أخرى فإن هذه العملية أثارت مجدداً مخاطر تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات سنية وشيعية وتركمانية/كردية بدءاً باحتمال تحرك تركيا إذا وجدت مستقبلاً أوضاعاً دولية وإقليمية «مناسبة» لاقتطاع منطقة الموصل ـ كركوك الغنية بالنفط والتي تتركز فيها الأقلية التركمانية وضمها، وقد لا تبالي كثيراً بعواقب وردود فعل محتملة لذلك التحرك على غرار ما فعلته إبان تدخلها في شمال قبرص عام ١٩٧٤.

(٥) **«فولاذ ٩٧» ومواقف أمريكا وإسرائيل:** جاءت هذه المواقف المساندة و«المتفهمة» لغزو تركيا شمال العراق في إطار التحالف التركي ـ الإسرائيلي المدعوم أمريكياً وفي توقيت المناورات البحرية التركية ـ الإسرائيلية بشرقي البحر المتوسط «ذئب البحر ٩٧» في حزيران/يونيو ١٩٩٧ والاتفاق في بداية أيار/مايو ١٩٩٧ على إجراء مناورات ثلاثية مشتركة. وفي هذا السياق أثارت هذه العملية مخاطر «وجود مخطط مشترك يستهدف تغيير الواقع الحالي كمقدمة لإعادة رسم خريطة العراق وبلدان عربية أخرى كسوريا»(١٢٨):

(أ) **الموقف الأمريكي** سار في اتجاهين أساسيين لا زالا يصاحبانه إزاء العمليات العسكرية المتكررة في شمال العراق منذ ١٩٩١. يتمثل **أولهما في** «الإقرار بحق تركيا في شن عملية فولاذ وعمليات مماثلة في المستقبل في إطار تصديها لحزب «PKK» الذي تعتبره واشنطن تنظيماً «إرهابياً»، وثقة أمريكا في تعهد حليفتها تركيا بانسحاب قواتها من شمال العراق بعد اتمام مهمتها»، وهو ما عبر عنه المتحدث باسم الخارجية

---

(١٢٦) **الأهرام**، ٢٤/٥/١٩٩٧، ص ٩.

(١٢٧) طه المجدوب، «الاجتياح التركي للأراضي العراقية: خلفيته التاريخية وأبعاده الراهنة والمستقبلية،» **الأهرام**، ٨/٦/١٩٩٧، ص ٦.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ٦.

الأمريكية في بيانين أصدرهما في ١٨/ ٥/ ١٩٩٧ و١٢/ ٦/ ١٩٩٧[١٢٩]. ويرتبط الاتجاه الثاني بأثر الدور الأمريكي «المهيمن» على مجلس الأمن الدولي وعدم قيامه باتخاذ أي إجراء لوقف الغزو التركي المتكرر لشمال العراق ولضمان احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية، وذلك على رغم مذكرات الاحتجاج العراقية العديدة، وهو ما يتناقض تماماً مع «فاعلية وحسم» المجلس في التعامل مع العراق في أي خطوة يخطوها ولو كانت تحريك قواته شمالاً في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ لمنع فصيل كردي مدعوم خارجياً (إيرانياً) من السيطرة على المنطقة، وهي خطوة أدانتها واشنطن والمجلس باعتبارها انتهاكاً للقرارات الدولية مما أدى آنذاك إلى تأجيل تنفيذ اتفاق النفط مقابل الغذاء لمدة ثلاثة أشهر حتى نهاية ذلك العام.

(ب) **الموقف الإسرائيلي** على رغم أنه لم يتبلور رسمياً، وعلى رغم تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق موردخاي في ٢٧/ ٤/ ١٩٩٧ «أن إسرائيل ليست لها سياسة محددة تجاه الأكراد، لكنها تناهض الإرهاب بكل أشكاله بما فيه الكردي ـ يُقصد حزب «PKK»[١٣٠]»، إلا أن «خطورته» برزت فعلياً قبل عملية «فولاذ ٩٧» وإبانها في ناحيتين على الأقل. الأولى تتعلق بتزايد احتمالات تعاون تركيا وإسرائيل في إقامة منطقة أمنية للأولى بشمال العراق[١٣١]، بموجب اتفاقية التعاون في مجال «مكافحة الإرهاب» والمبرمة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ وفي إطار اتفاقيات التعاون العسكري والاستراتيجي بين البلدين في عامي ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧، ولا سيما مع إعلان مصادر تركية متخصصة في شؤون الدفاع في ١٢/ ٤/ ١٩٩٧ «أن تركيا تنوي شراء معدات الكترونية إسرائيلية من النوع المستخدم من جانب إسرائيل على حدودها مع لبنان، وتتضمن شريطاً شائكاً خاصاً وأجهزة رصد، من أجل تشديد المراقبة على حدودها مع العراق بهدف منع تسلل عناصر «PKK» لأراضيها، وأن وفوداً من البلدين أجرت محادثات أولية حول هذه المسألة التي ستتم مناقشتها تفصيلاً خلال مباحثات وزيري دفاع البلدين في إسرائيل في أيار/ مايو ١٩٩٧»[١٣٢].

أما الناحية الثانية فارتبطت بمشاركة إسرائيل (وأمريكا) بدور أو بآخر في عملية «فولاذ ٩٧» طبقاً لما ذكرته مصادر عراقية عدة، بل ومصادر تركية غير رسمية. فمن الأولى صحيفة **الثورة** العراقية التي اتهمت في ٩/ ٦/ ١٩٩٧ تركيا «بالتواطؤ مع إسرائيل في تنفيذ مخطط تآمري ضد العراق من خلال غزوها لشماله» وأشارت إلى «اعتراف

---

(١٢٩) **الأهرام**، ١٩/ ٥/ ١٩٩٧، ص ١، و**الحياة**، ١٤/ ٦/ ١٩٩٧، ص ٤.

(١٣٠) **الحياة**، ٢٧/ ٤/ ١٩٩٧، ص ١.

(١٣١) يُضاف إلى ما سيلي ذكره ما أشير إليه سابقاً بشأن «المراقبة الالكترونية» التركية للقطاع العراقي على الحدود بالتعاون مع إسرائيل وأمريكا.

(١٣٢) **الأهرام**، ١٣/ ٤/ ١٩٩٧، ص ٨.

لوري لوبراني سفير إسرائيل السابق في أثيوبيا بأن هناك اتصالات قديمة بين تركيا وإسرائيل هدفها تقسيم العراق وكشفت عنها الأحداث اللاحقة لعام ١٩٩١، وأن البلدين قد قدما امدادات بالسلاح والعتاد والمستشارين العسكريين للمتمردين الأكراد العراقيين ممن يديرون المنطقة بمعزل عن سلطة حكومة العراق منذ ١٩٩١»[١٣٣]. وفي ١٩٩٧/٦/١١ تساءل كاتب كردي عراقي معارض: «هل صحيح ما نشرته صحف تركية عن مشاركة فاعلة لخبراء عسكريين إسرائيليين وأمريكيين في العملية التركية؟»، وأضاف: «إن البارزاني نفى علمه بهذه المشاركة، ولكن لا يتوقع أحد أن تستأذنه قيادة الجيش التركي في أمر كهذا؟»[١٣٤]. وفي ١٩٩٧/٦/٣ ذكر خليل أتاش المسؤول العسكري العام لحزب «PKK» أن الحملة العسكرية التي تشنها القوات التركية ضد حزبه منذ ١٤ أيار/مايو الماضي تتم بالتنسيق مع إسرائيل وأمريكا، وأن قسماً من هذه القوات تلقى تدريباً في إسرائيل»[١٣٥].

٥ ـ المواقف العربية إزاء العمليات العسكرية التركية في شمال العراق

على غرار مواقف البلدان العربية والجامعة العربية على هذه العمليات منذ ١٩٩١، تراوحت هذه المواقف خلال عام ١٩٩٧ بين الإدانة لهذه العمليات كانتهاك صارخ لسيادة العراق ووحدة أراضيه وبين مناشدة تركيا التوقف عنها ـ وإعادة النظر في تعاونها مع إسرائيل ـ حفاظاً على علاقاتها مع الوطن العربي. بيد أن تطورات معينة طرأت على هذه المواقف ومنها:

أ ـ العراق: لم يكتفِ العراق بتقديم مذكرات عدة للاحتجاج على هذه العمليات إلى المنظمات الدولية (الأمم المتحدة ـ الجامعة العربية ـ منظمة المؤتمر الإسلامي) وبلغ مجموعها ٢٧ مذكرة في غضون عشرة أيام من ١٥ إلى ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧[١٣٦]، واتبعها بمذكرة أخرى إلى الأمم المتحدة في ١٩٩٧/٨/٢٦[١٣٧] وانتقدت الخارجية العراقية تركيا إبان عملية «فجر» في ١٩٩٧/٩/٢٧[١٣٨]، إذ أنه من ناحية طالب بشكل غير رسمي (عبر صحيفة بابل) في ١٩٩٧/٥/٢٤ بعقد قمة عربية أو اجتماع على مستوى وزراء الخارجية العرب لبحث عملية «فولاذ» التركية ومخاطرها على

---

(١٣٣) الأهرام، ١٩٩٧/٦/١٠، ص ٩.

(١٣٤) كامران قره داغي، «هل من مجيب؟،» الحياة، ١٩٩٧/٦/١١، ص ١٧.

(١٣٥) الحياة، ١٩٩٧/٦/٤، ص ٩.

(١٣٦) سلامة، «٣١٣ عملية عسكرية تركية في شمال العراق منذ ١٩٩١،» ص ٥.

(١٣٧) الأهرام، ١٩٩٧/٨/٢٧، ص ٨.

(١٣٨) الأهرام، ١٩٩٧/٩/٢٨، ص ٩.

العراق[139]، وهو ما لم يتحقق بالنظر إلى طبيعة الجامعة العربية وتأثرها بالانقسامات العربية القائمة. ومن ناحية ثانية حرص العراق على لسان مندوبه لدى الجامعة في ١٩٩٧/٥/٣٠ على نفي صحة ادعاء سفير تركيا في القاهرة بشأن «إجراء الحكومة التركية اتصالات تنسيقية مع الحكومة العراقية عن طريق سفيرها في أنقرة قبل قيام القوات التركية بدخول شمال العراق»، مؤكداً «أن ما حدث كان استدعاء الخارجية التركية السفير العراقي بعد بدء الغزو لإبلاغه بتبريرات الجانب التركي، وأن ذلك يتردد في كل مرة تدخل فيها القوات التركية شمال العراق. . .»[140]. ومن ناحية ثالثة بدا العراق في النصف الثاني من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ على وشك اتخاذ «خطوة» ما أو أكثر في مواجهة استمرار العمليات التركية والاقتتال بين قوات حزبي الطالباني والبارزاني واتهام كل منهما للآخر «بالتحالف» مع قوة اقليمية خارجية في إشارة إلى إيران وتركيا:

ـ على رغم الطلعات الجوية الدورية اليومية للطائرات الأمريكية والبريطانية والتركية فوق منطقة «الحظر الجوي» بشمال العراق، أكد متحدث باسم البنتاغون في ١٩٩٧/١٠/١٧ «أن العراق يقوم بمناورات شاملة على حدود منطقة الحكم الذاتي الكردي حيث ترابط قوات عراقية قوامها مائة ألف جندي، ولكن هذا العدد لم يتغير في الفترة الأخيرة ولا توجد أدلة على حشود إضافية لاقتحام المنطقة»[141].

ـ مع تعقد العلاقات بين البارزاني والطالباني على رغم اتفاق وقف اطلاق النار بوساطة أمريكا وبريطانيا وتركيا في ١٩٩٧/١٠/١٨، واشتراط الأول انسحاب قوات الثاني من مناطق سيطرت عليها قواته واحترامها لخط وقف اطلاق النار المرسوم ميدانياً من قبل الدول الثلاث المشاركة في «عملية أنقرة للسلام» مع «ترحيبه بجميع المحاولات السلمية»، وتنديد الثاني بـ «التدخل التركي في شؤون العراق وما أدى إليه من تعقيد الصراع، وبمسؤولية تركيا عن الاقتتال الكردي بممارستها سياسة تكريس الحرب للإجهاز على التجربة الكردية العراقية تمهيداً لتحقيق أهدافها مستخدمة في ذلك البارزاني الذي تحول عملياً إلى آلة بيد الجيش التركي لذبح مقاتلي كردستان»، أبدى الطرفان في ١٩٩٧/١٠/٢١ «ترحيباً محدوداً بعرض تقدمت به الحكومة العراقية الأسبوع الماضي لإجراء حوار بينهما تحت رعايتها لوقف النزاع المسلح»[142].

ب ـ **الجامعة العربية**: أدانت الأمانة العامة للجامعة عملية «فولاذ ٩٧» في غير

(١٣٩) **الحياة**، ١٩٩٧/٥/٢٥، ص ٤.

(١٤٠) **الأهرام**، ١٩٩٧/٥/٣١، ص ٩.

(١٤١) **الأهرام**، ١٩٩٧/١٠/١٨، ص ٩.

(١٤٢) **الأهرام**، ١٩٩٧/١٠/٢٢، ص ٩.

بيان منذ اليوم الأول لوقوعها[١٤٣]. وعلى رغم خلو البيان الختامي لاجتماعات الدورة (١٠٨) لمجلس الجامعة في ١٩٩٧/٩/٢١ من أي إشارة إلى مخاطر الغزو التركي المتكرر لشمال العراق وضرورة تأكيد وحدة العراق وسيادتها في مواجهة هذه المخاطر وكذلك مخاطر تطور التحالف التركي ـ الإسرائيلي، إلا أن الأمين العام للجامعة في كلمته الافتتاحية لهذه الدورة في ١٩٩٧/٩/١٩ طرح مجدداً ـ بشكل أو بآخر ـ مبادرته لتنقية الأجواء العربية واستعادة التضامن العربي لمواجهة المخاطر المحدقة بالأمن القومي العربي عموماً بما يستدعيه ذلك من عودة العراق إلى الأسرة العربية، حيث أكد «أهمية استعادة التضامن العربي من خلال عمل جريء تحركه الإرادة العربية الصادقة. . وأن أمن العراق جزء من الأمن القومي العربي»، ودعا إلى «رفع المعاناة عن شعبي العراق وليبيا»[١٤٤].

ج ـ **سوريا**: شكل اتساع نطاق التدخل التركي في شمال العراق، خصوصاً إبان عملية «فولاذ ٩٧»، وفي إطار تنامي التحالف التركي ـ الإسرائيلي، مصدراً رئيسياً لتوتر العلاقات السورية ـ التركية من ناحية ولبدء مرحلة جديدة من التقارب السوري ـ العراقي من ناحية أخرى. ويُعزى زيادة توتر هذه العلاقات إلى ما يلي:

(١) ادعاء أرول أوزغسناك أمين عام رئاسة الأركان التركية في ١٩٩٧/٦/٦، بعد إسقاط حزب «PKK» طائرتي هليكوبتر تركيتين في شمال العراق إبان هذه العملية باستخدام صواريخ «سام ٧» مما أدى إلى مصرع ١٣ ضابطاً وجندياً: «أن ست دول تتصدرها سوريا ثم إيران واليونان وصربيا وقبرص اليونانية وأرمينيا قامت بتزويد متمردي «PKK» بهذه الصواريخ وتدريبهم على استخدامها، وأن هؤلاء ما يزال لديهم ما يتراوح بين ٥٠ ـ ٦٠ صاروخاً من هذا الطراز»[١٤٥]. وكان الجنرالات الأتراك قبل هذه العملية، في لقاء مع الصحفيين حول «المسائل الأمنية» نظمته رئاسة الأركان بأنقرة في ١٩٩٧/٤/٢٩، قد هددوا «باستخدام القوة ضد سوريا وإيران لدعمهما حزب «PKK» الذي تأوي سوريا زعيمه داخل منشآت عسكرية»[١٤٦]. وهذه «الاتهامات» التركية لسوريا «بمساندة هذا الحزب» تكررت لاحقاً من جانب وزير الدفاع تورهان تايان في ١٩٩٧/٦/٢٥[١٤٧] والرئيس ديميريل الذي ذهب إلى حد القول في ١٩٩٧/٩/١٥ «أن سوريا تحتل أعلى مرتبة في المجتمع الدولي بين الدول

---

(١٤٣) **الأهرام**: ١٩٩٧/٥/١٩، ص ١، و١٩٩٧/٥/٢٨، ص ٥.

(١٤٤) **الحياة**، ١٩٩٧/٩/٢١، ص ٦.

(١٤٥) **الحياة**، ١٩٩٧/٦/٧، ص ١ و٦.

(١٤٦) **الحياة**، ١٩٩٧/٤/٣٠، ص ١ و٦.

(١٤٧) حديث لوزير الدفاع التركي، أجراه معه رضا هلال ونشر في: **الأهرام**، ١٩٩٧/٦/٢٦، ص ٦.

المساندة للإرهاب.. وأنها تفضل اعتبار الإرهاب أداة أساسية في سياستها الخارجية»[١٤٨].

ومن جانبها جددت سوريا رفضها لهذه «الاتهامات» على أساس «أن المشكلة الأساسية للأكراد داخل تركيا ويجب أن تُعالج داخلها وألا يُلقى اللوم على الآخرين، وأن سوريا يهمها وحدة تركيا وسلامة أراضيها ولا مصلحة لها في غير ذلك، ولكن هناك من يحرك المؤسسة العسكرية التركية (إسرائيل) لتوتير الأجواء مع سوريا دون أي مبرر وفقاً لتصريحات وزير خارجيتها فاروق الشرع في ١٩٩٧/٦/٢١ و١٣/٧/١٩٩٧[١٤٩]. ومن المتوقع مستقبلاً استمرار توتر العلاقات بين البلدين بسبب المشكلة الكردية لتركيا في ارتباطها بتزايد تدخلها في شمال العراق وبتطور تحالفها مع إسرائيل (وأمريكا) وبثبات موقفها الرافض لتسوية مشكلة مياه الفرات. ومما يدعم ذلك أنه على رغم قيام الرئيس مبارك باطلاع الرئيس الأسد في الاسكندرية في ١٩٩٧/٩/١٨ على نتائج مباحثات كان قد أجراها قبل يومين في القاهرة مع الرئيس ديميريل وأعرب بعدها عن الاستعداد لقيام مصر بدور الوساطة بين البلدين للإسهام في حل المشكلات القائمة بينهما عن طريق التفاوض باعتبار «أنه ما دام مبدأ التفاوض مقبولاً (من الجانبين) فإن ذلك يُعد خطوة طيبة جداً إلى الأمام»[١٥٠]، أكد الرئيس الأسد مجدداً بعد مباحثات الاسكندرية: «أن سوريا ليست جزءاً من المشكلة (الكردية) الموجودة في تركيا، وليس لها مصلحة في أن ترهب تركيا أو تساعد الإرهابيين. وما يجري في تركيا مشكلة داخلية، ولا تستطيع سوريا أن تقوم بمهمة الشرطي بالنسبة لتركيا، لأن هذا الأمر شأن تركي يمكن أن يعالجه الأتراك بأنفسهم... وهناك أمور من الخارج (إسرائيل) هي التي تطرح لتركيا هذه النغمة (اتهام سوريا)»[١٥١].

(٢) اتساع النطاق الجغرافي لعملية «فولاذ ٩٧» إلى قرب الحدود السورية ـ العراقية، حيث شهدت تلك العملية خصوصاً في الفترة ١٨ ـ ١٩٩٧/٥/٢٨ تحركات برية وقصفاً جوياً تركياً قرب هذه الحدود بحجة «منع حزب «PKK» من تحريك تعزيزات من قواعده داخل سوريا»[١٥٢]. وعلى رغم أن سوريا لم ترد على هذه «التحرشات» بحشود عسكرية على حدودها مع تركيا، إلا أن ضخامة حجم القوات التركية المشاركة في هذه العملية وتوغلها في شمال العراق قرب مشارف أربيل

---

(١٤٨) حديث للرئيس سليمان ديميريل في مقابلة مع محمود مراد، في: **الأهرام**، ١٩٩٤/٥/٧، ص ٥.

(١٤٩) **الحياة**، ١٩٩٧/٦/٢٢، ص ٥، و**الأهرام**، ١٩٩٧/٧/١٤، ص ٦.

(١٥٠) **الأهرام**، ١٩٩٧/٩/١٧، ص ١.

(١٥١) **الأهرام**، ١٩٩٧/٩/١٩، ص ٥.

(١٥٢) **الأهرام**: ١٩٩٧/٥/١٩، ص ٩، و١٩٩٧/٥/٢٩، ص ٩.

والموصل وتعاونها مع البارزاني وعدم انسحابها بالكامل في ٢١/٦/١٩٩٧ والتأييد الأمريكي والإسرائيلي للعملية وزيادة احتمالات تحركها لإقامة «منطقة عازلة» ـ وهو ما تحقق لاحقاً في ٢٢/١٠/١٩٩٧، أثار مخاوف سوريا وقلقها من أن تكون هذه العملية بداية تحرك تركي مدعوم إسرائيلياً وأمريكياً: لتقسيم العراق ومن بعده دول عربية أخرى، ولزيادة الضغط عليها عبر «تطويقها» من الشمال (بتركيا) ومن الجنوب (بإسرائيل) ومن الشمال الشرقي (بمنطقة أمنية تركية أو قوات مشتركة تركية ـ كردية من حزب البارزاني)، فضلاً عن مخاوفها من أن تشكل هذه العملية خطوة على طريق مشروع صهيوني قديم أثير مؤخراً بشأن «توطين الفلسطينيين في شمال العراق».

هذا التقدير السوري لمخاطر هذه العملية، والذي عبر عنه بوضوح الرئيس الأسد في ٤/٧/١٩٩٧[١٥٣]، ونائبه خدام في ١٧/٦/١٩٩٧[١٥٤] يفسر:

ـ التنديد السوري بهذه العملية والعمليات العسكرية اللاحقة في شمال العراق «كانتهاك صارخ لسيادة العراق وخرق للقانون الدولي»، مع التأكيد على «وحدة وسلامة العراق أرضاً وشعباً»، على نحو ما عبر عنه وزير الخارجية السوري في ٢١/٦/١٩٩٧ و١٣/٧/١٩٩٧[١٥٥]. وبيان القيادة المركزية للجبهة الوطنية في سوريا في ١٢/١٠/١٩٩٧[١٥٦] كما أكد الأول في ٢٥/١٠/١٩٩٧ «عدم مشروعية الحزام الأمني الذي فرضته تركيا على شمال العراق في إطار أي مبدأ من مبادىء القانون الدولي»[١٥٧].

ـ التقارب السوري ـ العراقي كوسيلة من وجهة النظر السورية «لحماية العراق من خطر التقسيم»، حيث بدأ هذا التقارب بمبادرة سوريا بإرسال وفد اقتصادي وتجاري إلى بغداد في ١٩ ـ ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧، ثم تتالت خطواته على الصعيد الاقتصادي والتجاري بإعادة فتح الحدود بين البلدين في ١٣/٦/١٩٩٧ وتبادل زيارات الوفود الرسمية وحصول الشركات والتجار السوريين على عقود لتوريد المنتجات إلى العراق في إطار اتفاق «النفط مقابل الغذاء» واعتماد نقطة «التنف» الحدودية من جانب الأمم المتحدة كأحد نقاط عبور السلع الواردة للعراق، وخطوات

---

(١٥٣) حديث للرئيس حافظ الأسد، أجراه سعد الدين وهبة، ونشر في: **الأهرام**، ٥/٧/١٩٩٧، ص ٢٨.

(١٥٤) حوار مع نائب الرئيس السوري، أجراه ابراهيم نافع، ونشر في: **الأهرام**، ١٨/٦/١٩٩٧، ص ٩.

(١٥٥) **الحياة**، ٢٢/٦/١٩٩٧، ص ٥، و**الأهرام**، ١٤/٧/١٩٩٧، ص ٦.

(١٥٦) **الأهرام**، ١٣/١٠/١٩٩٧، ص ٨.

(١٥٧) **الأهرام**، ٢٦/١٠/١٩٩٧، ص ٨.

أخرى ما زالت قاصرة على هذا الصعيد دون أن تتطور إلى حد «التطبيع الكامل» للعلاقات بين البلدين على الرغم من أن وزير الخارجية السوري كان قد أعلن في ١٩٩٧/٦/٢١ «أن فتح الحدود بين سوريا والعراق قد تتبعه خطوات أخرى من أجل التطبيع بين البلدين»[١٥٨]، وكان نظيره العراقي خلال لقائه بالوفد الاقتصادي السوري في بغداد في أيار/مايو ١٩٩٧ قد أكد «أن بلاده تنتظر رد دمشق على طلبها استئناف العلاقات الدبلوماسية» وعاد في ١٩٩٧/٧/٢٦ للدعوة مجدداً «إلى التطبيع الكامل بين البلدين وعودة العلاقات بينهما كاملة»[١٥٩].

وعلى رغم أن المنهج «الحذر» لسوريا في انفتاحها «المحدود» حتى الآن على العراق قد يمكن تفسيره في ضوء عوامل عديدة من قبيل تقدير سوريا لما يمكن أن يترتب على «الانفتاح الكامل» من انعكاسات «سلبية» سواء على علاقاتها مع بلدان الخليج العربية أو علاقاتها «المتوترة» مع أمريكا، فضلاً عن «الشكوك المتبادلة» نتيجة الخلافات السياسية، إلا أن تزايد المخاطر المشتركة الناجمة عن دور تركيا المتزايد في شمال العراق ـ خصوصاً بعد اعلانها إقامة «المنطقة الأمنية» ـ وتطور تحالفها مع إسرائيل ورفضها تسوية مشكلة مياه الفرات تفرض ضرورة هذا «التطبيع» دون ربطه بالضرورة «بمصالحة عربية شاملة بل أن هذا التطبيع قد يمهد واقعياً للأخيرة». ويختلف ذلك عن التصور السوري الذي عبر عنه الأسد في ١٩٩٧/٧/٤ بقوله «ان العلاقات التجارية بين سوريا والعراق تكفي في الوقت الحاضر، وأنه حاول تصفية الخلافات بين الجميع ونعود مرة ثانية لكي نكون صفاً واحداً، ويبدو أن تحقيق ذلك لم يحن وقته بعد. فعند الحديث عن إزالة الخلافات والتضامن يوافق الجميع، ولكن عند تنفيذ هذا يظهر ما في القلوب وما زال فيها الكثير»[١٦٠].

د ـ **ليبيا**: عانت علاقاتها السياسية مع تركيا عام ١٩٩٧ أزمة أكثر حدة من تلك التي شهدتها في العام الماضي إبان انتقاد الرئيس القذافي لتركيا وعلاقتها بإسرائيل وتعاملها مع أكرادها في حضور أربكان في ١٩٩٧/١٠/٦ وما تبع ذلك من استدعاء أنقرة سفيرها في طرابلس للتشاور. ففي ١٩٩٧/٦/١١ أدلى القذافي بتصريحات انتقد فيها غزو تركيا لشمال العراق وتحالفها مع إسرائيل: «إن الجيش التركي تقوده إسرائيل ويخوض مواجهة ضد الأمة العربية»، وردت الخارجية التركية في ١٩٩٧/٦/١٣ ببيان أعلنت فيه «استدعاء السفير التركي في طرابلس نهائياً بسبب التصريحات العدوانية للزعيم الليبي ضد تركيا وقواتها المسلحة» وتضمن أيضاً انتقادات حادة لليبيا وزعيمها،

---

(١٥٨) **الحياة**، ١٩٩٧/٦/١٨، ص ١.

(١٥٩) **الحياة**، ١٩٩٧/١٠/٢٨، ص ٦.

(١٦٠) حديث للرئيس حافظ الأسد، أجراه سعد الدين وهبة، ونشر في: **الأهرام**، ١٩٩٧/٧/٥، ص ٢٨.

مما دفع الخارجية الليبية في اليوم التالي إلى إعلان «أنها ستقوم بمجموعة من الإجراءات التي تمليها تصرفات النظام التركي ضد الشعب العربي الليبي» دون توضيح طبيعة هذه الإجراءات، كما استنكرت «ما ورد في البيان التركي من إساءة بالغة للشعب الليبي وقائد ثورته»، وأدانت مجدداً دور تركيا وتحالفها مع إسرائيل لأن «خطوطه التآمرية ضد الأمة العربية بدأت تتضح عبر عدوان تركيا غير المبرر على أراضي العراق في انتهاك صريح لسيادته، وتبرز في ممارسات تركيا العدوانية ضد سوريا والتهديد بحرمانها من حقوقها في مياه الفرات وفي تدميرها وتصفيتها للشعب الكردي، وهذه الممارسات تؤكد حقيقة ارتباطات تركيا مع الحلف الأطلسي والعدو الإسرائيلي». وأكدت الموقف نفسه مصادر دبلوماسية ليبية في القاهرة بإشارتها إلى «أن الخطوة التركية غير مبررة ويجب أن تدرسها الحكومة التركية بعناية واضعة في حسابها التداعيات السلبية التي يمكن أن تسببها على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. . . وإذا كانت تركيا سحبت سفيرها بسبب رفض ليبيا مباركة غزوها شمال العراق، فإن عليها اتخاذ الخطوة نفسها مع كل الدول العربية دون استثناء»[١٦١].

هـ ـ مصر: غلب طابع «التوتر» على علاقاتها مع تركيا، خصوصاً قبل زيارة ديميريل لها في ١٩٩٧/٩/١٦، ولا سيما بسبب غزو تركيا المتكرر لشمال العراق وتطور تعاونها العسكري مع إسرائيل. وإضافة إلى تنديد المسؤولين المصريين «بالتدخل التركي العسكري في شمال العراق» وتأكيدهم «ضرورة الانسحاب الفوري لجميع القوات التركية من الأراضي العراقية، ووجوب الحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه»، وهو موقف عبر عنه وزير الخارجية عمرو موسى إبان اجتماعه في استانبول في ١٩٩٧/٥/١٥ مع نظيرته التركية تشيللر والبيان الختامي الصادر في القاهرة في ١٩٩٧/٥/٢٨ عن اللجنة العليا المصرية ـ السورية المشتركة برئاسة رئيسي وزراء البلدين وبيان اللجنة المصرية ـ الأردنية في القاهرة في ١٩٩٧/٧/٦[١٦٢]، عبرت مصر عن: معارضتها للسياسة التركية بصدد هاتين المسألتين بطرق عدة منها:

(١) رفض الرئيس مبارك دعوة الرئيس ديميريل للمشاركة في قمة الدول الثماني باستانبول في ١٩٩٧/٦/١٥ وتوجيهه «انتقادات شديدة» لتركيا بسبب عمليتها العسكرية «فولاذ» في شمال العراق ومناوراتها العسكرية مع إسرائيل (وأمريكا) وذلك إبان استقباله في ١٩٩٧/٦/١١ وزير الدولة التركي عبد الله جول الذي نقل إليه هذه الدعوة ورسالة من ديميريل رداً على رسالة كان مبارك قد أرسلها إلى الأخير في ٤/ ١٩٩٧/٦ بشأن هذين الموضوعين وعبر فيها عن «قلقه من الوضع في شمال العراق»

---

(١٦١) **الحياة**، ١٩٩٧/٦/١٥، ص ٦، و**الأهرام**، ١٩٩٧/٦/١٥، ص ٨.

(١٦٢) **الأهرام**: ١٩٩٧/٥/١٦، ص ٩ و١٩٩٧/٧/٧، ص ١، و**الحياة**، ١٩٩٧/٥/٢٩، ص ٥.

مؤكداً «ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية»[١٦٣]. وتضمنت رسالة ديميريل إيضاحات جديدة لا تختلف عن مواقف تركيا المعلنة حول هذين الموضوعين وخصوصاً التعاون مع إسرائيل الذي اعتبره عمرو موسى في ١٠/٦/١٩٩٧ «يثير الكثير من علامات الاستفهام التي تحتاج إلى تفسيرات بسبب مساسه بالأمن القومي العربي»[١٦٤]. وقام بتمثيل مصر في هذه القمة رئيس وزرائها الذي سلم ديميريل رسالة من مبارك في ١٥/٦/١٩٩٧ وتناولت مباحثاتهما الموضوعين نفسيهما[١٦٥].

(٢) تأجيل زيارة كان من المقرر أن يقوم بها ديميريل لمصر في ٢٨/٤/١٩٩٧ «لإجراء مباحثات مع مبارك تتناول المتغيرات في المنطقة وما تقتضيه من ترتيب للأوضاع، فضلاً عن التوقيع على اتفاق للتعاون والصداقة كان قد تم الاتفاق عليه أثناء زيارة مبارك لتركيا في تموز/يوليو ١٩٩٦»[١٦٦]. فهذا «التأجيل» يصعب فصله عن معارضة أو «قلق» مصر إزاء المسألتين السالفتي الذكر، ولا سيما أن مبارك نفسه لدى إعلانه في يومي ١ و٢٩/٧/١٩٩٧ عن أن زيارة ديميريل ستتم في النصف الثاني من أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ذكر: «أنه كان قد بعث برسالة إلى ديميريل نبه فيها لخطورة التحالف بين تركيا وإسرائيل على العلاقات العربية ـ التركية، وطلب منه إيضاحات بشأن دخول القوات التركية شمال العراق»[١٦٧]. وأضاف مبارك في ١٥/٨/١٩٩٧ أنه سيبحث مع ديميريل خلال زيارته لمصر أبعاد العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، والتدخلات التركية في أراضي العراق»[١٦٨].

(٣) التزام مصر موقف «الرفض» المصحوب بالترقب لحين إجراء الاتصالات اللازمة مع تركيا إزاء إعلان الأخيرة في ٢٢/١٠/١٩٩٧ إقامة «منطقة أمنية» في شمال العراق. فبشأن ما تردد حول هذه المسألة أكد عمرو موسى في اليوم نفسه «حرص مصر على وحدة وسلامة أراضي العراق وسيادته على كامل ترابه، وأن أي شيء يمس سلامة أراضي العراق مسألة لا تتفق معها سياسة مصر ولا يمكننا التعاطف معها ولا الموافقة عليها. وأنه ثبت أن نظرية المناطق الأمنية تؤدي إلى تصعيد الصدام وليس إلى منعه. وأنه لم يتم بعد إجراء اتصالات مع الجانب التركي في هذا الشأن»[١٦٩].

---

(١٦٣) الأهرام، ١٣/٦/١٩٩٧، ص ١، و١٢/٦/١٩٩٧، ص ١.
(١٦٤) الحياة، ١١/٦/١٩٩٧، ص ٧.
(١٦٥) الأهرام، ١٦/٦/١٩٩٧، ص ١.
(١٦٦) الأهرام، ٢٧/٤/١٩٩٧، ص ١.
(١٦٧) الأهرام: ٢/٧/١٩٩٧، ص١، و٣٠/٧/١٩٩٧، ص ١.
(١٦٨) الأهرام، ١٦/٨/١٩٩٧، ص ٣.
(١٦٩) الأهرام، ٢٤/١٠/١٩٩٧، ص ٤.

ثانياً: العلاقات التركية ـ السورية ومشكلتا الأكراد والمياه

على رغم أن سوريا لا تعاني مشكلة كردية نتيجة عوامل عدة من بينها الضآلة النسبية لعدد أكرادها وعدم تعرضهم لسياسات القمع والاضطهاد والتمييز التي يتعرض لها بنو جلدتهم في بلدان أخرى مجاورة كتركيا، فإن المشكلة الكردية في الأخيرة ذات تأثير سلبي كبير في علاقاتها مع سوريا، خصوصاً في ظل اتهاماتها للأخيرة «بدعم نشاطات حزب العمال الكردستاني (PKK)» كوسيلة للضغط عليها بصدد مشكلة مياه الفرات ومشكلات أخرى «كالإسكندرونة» ولعرقلة مشروعها الضخم «الغاب» (GAP) على الفرات ودجلة.

وقد يكون من المفيد الإشارة ابتداء إلى الملاحظات الثلاث التالية:

١ ـ أن مشكلة مياه الفرات أسبق زمنياً في الظهور وفي «توتير» علاقات تركيا بسوريا وكذلك العراق مقارنة بالمشكلة الكردية. فإذا كانت الأخيرة قد برزت إلى السطح مع بدء عمليات حزب «PKK» في تركيا في آب/أغسطس ١٩٨٤، فإن الأولى مثارة منذ الستينيات، وبدأت تأخذ منعطفاً حاداً منذ أوائل السبعينيات، مع بدء تركيا تنفيذ مشروع «الغاب» على الفرات ودجلة دون تشاور أو اتفاق مسبق مع سوريا والعراق، على رغم ما يلحقه «الغاب» من آثار سلبية بمشروعات الري والطاقة في الأخيرين. وقد ظهرت بالفعل طائفة من هذه الآثار إبان تنفيذ القرار التركي بخفض تدفق مياه الفرات لمدة شهر اعتباراً من ١٣/١/١٩٩٠ من ٥٠٠ إلى ١٢٠ م^{٣}/ثانية لخزن المياه خلف سد أتاتورك الذي يشكل أكبر وحدات هذا المشروع[١٧٠]، كما أدت بالفعل السدود التركية المقامة على مجرى الفرات الأعلى إلى تقليل تدفق مياه النهر من حوالى ٣٢ إلى ٢٣ مليار م^{٣} سنوياً طبقاً لتقدير دراسة سورية عام ١٩٩٤[١٧١].

---

(١٧٠) مشروع الغاب أكبر مشروع تنموي في تاريخ الجمهورية التركية ويتضمن إقامة ٢١ سداً، منها ١٧ سداً على الفرات و٤ سدود على دجلة و١٧ محطة للطاقة الكهربائية ومشروعات أخرى متنوعة في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والاتصالات وغيرها، وتُقدر تكلفته بـ ٢٠ مليار دولار، ويُتوقع الانتهاء من تنفيذه ككل قبل عام ٢٠٠١، وقد تم بالفعل الانتهاء من بعض مكوناته. ويحقق المشروع مزايا عدة لتركيا كتوفير المياه اللازمة لري ما يعادل ٢٠ بالمئة من المساحة الحالية لأراضيها الزراعية ومضاعفة إنتاجها من الطاقة الكهربائية وزيادة إنتاجها الزراعي لتصبح «سلة غذاء الشرق الأوسط» وتوفير حوالى ١,٥ مليون فرصة عمل جديدة في مناطقها الجنوبية ـ الشرقية وتنميتها باعتبار ذلك وسيلة ـ ضمن وسائل أخرى ـ للتعامل مع حركة التمرد الكردي في هذه المناطق. لمزيد من التفاصيل عن هذا المشروع ومكوناته ومزاياه لتركيا وسلبياته على مشروعات الري والطاقة في سوريا والعراق، انظر: جلال عبد الله معوض، «مياه الفرات والعلاقات العربية ـ التركية،» **شؤون عربية** (القاهرة)، العدد ٦٥ (نيسان/أبريل ١٩٩١)، ص ١٣١ ـ ١٣٩.

(١٧١) رفيق جويجاتي، «المسألة المائية في سوريا،» ورقة قدّمت إلى: **ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، ٢٩ ـ ٣١ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤**، تحرير أحمد يوسف أحمد (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤)، ص ١٨.

ويُتوقع مستقبلاً تفاقم حدة هذه الآثار مع قرب اكتمال تنفيذ «الغاب» عام ٢٠٠١، خصوصاً في ضوء ما صرحت به تشيللر عام ١٩٩٣ بشأن «قدرة تركيا على حبس مياه الفرات لمدة تقارب العامين بعد اكتمال بناء النفق الثاني لسد أتاتورك والبالغ طوله ٢٠ كم وقطره ٧ أمتار، بينما النفق الأول عبارة عن قناة متفرعة من السد تساعد على حبس المياه ١١٠ أيام فقط»(١٧٢). وتبرز أيضاً خطورة تلك الآثار المتوقعة في ضوء «حقيقة» كان المسؤولون الأتراك قد أوضحوها للسوريين عام ١٩٩٣ من أجل «طمأنتهم أن قطع المياه عن سوريا أمر غير وارد تحت أي ظرف من الظروف من الناحية التقنية؛ إذ ليس بمقدور السدود التركية احتجاز كل مياه الفرات؛ لأنها مضطرة لتصريف جزء منها لا يقل عن ٣٥٠ م٣/ثانية»(١٧٣)، ذلك أن هذه الحقيقة تعني أن تركيا عند اكتمال «الغاب» قد لا يمكنها الوفاء بتعهدها بتزويد سوريا بـ ٥٠٠ م٣/ثانية من المياه بموجب اتفاقية ١٩٨٧.

٢ ـ أن إدراج مشكلة مياه الفرات ضمن هذا التحليل للمشكلات الداخلية التركية، على رغم أنها بطبيعتها مشكلة دولية تدور حول تنازع تركيا وجارتيها العربيتين على اقتسام مياه هذا النهر الدولي واستغلالها، لا يعود فحسب إلى ارتباطها من وجهة نظر تركيا بمشكلتها الكردية التي هي بالأساس مشكلة داخلية من حيث عواملها وأسبابها(١٧٤)، وإنما يعود أيضاً إلى تبني الساسة الأتراك، ولا سيما ديميريل، لتصور معين عن مفهوم «المياه العابرة للحدود» ومفهوم «الحقوق السيادية» وغيرها من المفاهيم غير المستندة حقيقة إلى أي سند قانوني وتستهدف النيل من الحقوق القانونية والتاريخية الثابتة لكل من سوريا والعراق في مياه الفرات عن طريق «إضفاء الصفة التركية على نهري الفرات ودجلة حتى نقطة مغادرة كل منهما الأراضي التركية، مما يعطي لتركيا سيادة مطلقة وحقوقاً سيادية غير قابلة للمساومة أو التفاوض على النهرين حتى هذه النقطة، دون أن يكون لسوريا والعراق أي حق في إثارة أي مشكلة بشأن سدود تركيا على النهرين وروافدهما داخل إقليمها».

وفي هذا السياق، كان ديميريل قد ذكر في ٦/ ٥/ ١٩٩٠: «أن لتركيا السيادة

---

(١٧٢) عاطف صقر، «صراع المياه ومشكلة الأكراد: المشكلة والحل كما يراه السوريون،» **الأهرام**، ١٨/٦/١٩٩٦، ص ٧.

(١٧٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣**، تحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٩٤)، ص ١٤٣.

(١٧٤) من أهم هذه العوامل الداخلية، تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في محافظات تركيا الجنوبية ـ الشرقية مقارنة بغيرها، وتعاطف العديد من سكان هذه المحافظات مع حزب «العمال الكردستاني». ففي تقرير أعدته الاستخبارات التركية MIT عام ١٩٩٤، ورد أن حوالى ٣٧٥ ألفاً من سكان هذه المحافظات يقدمون دعماً لوجستياً لهذا الحزب. انظر في هذا الصدد: المصدر نفسه، ص ١٤١.

على مواردها المائية، ولايجب أن تخلق السدود التي تبنيها على نهري الفرات ودجلة أي مشكلة دولية، ويجب أن يدرك الجميع أنه لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الأنهار الدولية، فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي»(١٧٥).
وعاد ديميريل لدى افتتاحه سداً جديداً على الفرات الأدنى على بعد ٣ كم من الحدود السورية في ٢٥/٥/١٩٩٦ ليؤكد مجدداً «أن لتركيا حق استغلال مياه الفرات ودجلة حتى آخر نقطة يمران بها في إقليمها»، داعياً سوريا إلى «الاعتراف بهذا الحق»(١٧٦).

٣ ـ أن هذا التصور التركي لطبيعة الفرات ودجلة، ويتبناه أيضاً العديد من أساتذة القانون الأتراك استناداً إلى نظرية «السيادة الإقليمية المطلقة»(١٧٧)، يفسر أموراً مهمة متعلقة بموقف تركيا إزاء مشكلة الفرات، ومن أبرزها ما يلي:

أ ـ معارضة تركيا إبرام اتفاقية مع سوريا والعراق لتقسيم مياه الفرات واستغلالها، وإصرارها على ضرورة تركيز جهود الدول الثلاث على بحث التعاون الفني لضمان حسن استغلال وإدارة مياه الفرات ودجلة عن طريق إجراء بحوث فنية وتبادل المعلومات وتنفيذ مشروعات مشتركة وتحديث أنظمة الري وأساليبه في سوريا والعراق لتقليل نسبة الفاقد من المياه، على أساس «أنه لا يمكن لتركيا أن تتحمل ترف ترك سهولها في جنوب شرق الأناضول دون مياه لكي تتدفق المياه بغزارة من نافورات دمشق وبغداد». وقد عرض الجانب التركي صيغة هذا التعاون الفني في اجتماع الدورة الخامسة عشرة للجنة الفنية الثلاثية في أنقرة في الفترة ٧ ـ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠، وأعاد طرحها في اجتماع وزاري ثلاثي عُقد بالعاصمة التركية في الفترة

---

(١٧٥) *Turkish Daily News*, 7/5/1990, p. 2.

(١٧٦) هيئة الإذاعة البريطانية، نشرة أنباء السادسة صباحاً بتوقيت غرينتش يوم ٢٦/٥/١٩٩٦.

(١٧٧) تقوم هذه النظرية على الاعتراف للدولة بالسيادة المطلقة على جزء النهر الدولي الواقع في إقليمها دون قيد أو شرط، وبحقها في أن تقيم عليه ما تشاء من مشروعات للانتفاع بمياهه وإحداث ما يتراءى لها من تغييرات في مجرى النهر ذاته بما في ذلك التحويل الجزئي أو الكلي للمجرى الطبيعي للنهر، بغض النظر عما قد يترتب على ذلك من آثار ضارة للدول النهرية الأخرى التي لا يكون لها حق الاعتراض على ذلك. وهذه النظرية التي سادت بوجه خاص في الولايات المتحدة في بداية هذا القرن محل انتقادات عديدة من جانب فقهاء القانون الدولي، لأنها تؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار وتعجز عن التوفيق بين مصالح الدول التي يمر بها نهر واحد، إذ إنها تخدم مصالح الدولة المار في إقليمها المجرى الأعلى للنهر ـ أي منابعه والأجزاء القريبة منها ـ وتهمل الحقوق والمصالح المشروعة للدول التي تمر في أقاليمها الأجزاء الأخرى من النهر الدولي خصوصاً الدولة القريبة من مصبه. لمزيد من التفاصيل عن قضية مياه الفرات من وجهة نظر القانون الدولي، انظر: معوض، «مياه الفرات والعلاقات العربية ـ التركية،» ص ١٤١ ـ ١٤٤، ومحمد عبد الله الدوري، «المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي،» ورقة قدّمت إلى: **ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، ٢٩ ـ ٣١ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤**، ص ٢٧ ـ ٤٤.

٢٦ ـ ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٩٠، مضيفاً إليها اقتراحاً آخر بتنظيم تدفق مياه الفرات طبقاً للحاجات الموسمية بمتوسط سنوي قدره ١٥,٧٦٨ مليار م٣ بما يعادل ٥٠٠ م٣/ثانية، وبحيث يصل إلى ٧٠٠ م٣/ثانية في الصيف و٣٠٠ م٣/ثانية في الشتاء(١٧٨).

جدير بالذكر أن العراق وسوريا يعارضان صيغة هذا التعاون الفني، ويطالبان بقصر مباحثات المياه الثلاثية على مسألة مياه الفرات بغرض التوصل إلى اتفاقية لتقسيمها بين الدول الثلاث، كما يرفضان اقتراح تركيا بالتعامل مع مياه الفرات ودجلة كوحدة واحدة، باعتبارهما «حوض نهر واحد»(١٧٩). ولعل اختلاف موقف تركيا، في هذا الخصوص، عن موقف سوريا والعراق يفسر ـ ضمن عوامل أخرى ـ عدم وفاء تركيا بوعود كانت قد قدمتها لسوريا بوجه خاص، بشأن حل مشكلة المياه؛ ومن ذلك تعهد رئيس وزرائها الأسبق ديميريل في دمشق في ٢٠/١/١٩٩٣ بقوله: «لا بد من التوصل إلى تسوية نهائية بصدد مسألة الحقوق المائية في الفرات ودجلة قبل نهاية هذا العام ١٩٩٣»(١٨٠).

ب ـ فصل تركيا بين مشكلة الفرات ومشروع «الغاب»، ورفضها مجرد النظر في أي احتجاج من جانب سوريا والعراق إزاء سلبيات سدودها ليس فقط من منطلق تصورها السالف الذكر، ولكن أيضاً من منطلق الإدعاء بإمكان استفادة البلدين العربيين من هذه السدود. ففي ١٨/١/١٩٩٠ ذكر الرئيس أوزال: «لا يمكن قبول الزعم القائل بأن سد أتاتورك ستكون له تأثيرات سلبية في سوريا والعراق، لأنه على عكس ذلك سيكون مصدر رخاء وازدهار لكل من البلدين.. ولماذا لا يتم التعامل مع هذا السد كمشروع يوفر الحماية لملايين السكان في الدول الثلاث من مخاطر الفيضانات، كما فعلت السدود التركية الأخرى في الماضي؟»(١٨١). الجدير بالذكر أن أنقرة رفضت مذكرتي احتجاج تقدمت بهما دمشق وبغداد، كل على حدة، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ على التوالي احتجاجاً على إنشاء سدي «بيرجيك» و«قراقامش» على الفرات ـ وهما من «مشروعات الفرات على

---

(١٧٨) انظر في هذا الصدد: Mehmet Arif Demirer, «Conspiracy Theories in the Muddy Water of Shaat Al-Arab,» *Anatolian* (Ankara) (24-30 March 1991), p. 5, and *Turkish Daily News*, 29/6/1990, p. 2.

(١٧٩) جلال عبد الله معوض، «ندوة المستقبل العربي: تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات (ورقة العمل)،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٠ (حزيران/يونيو ١٩٩٢)، ص ٩٧.

(١٨٠) طارق المجذوب، «إشكالية المياه وآثارها على العلاقات التركية ـ العربية (الورقة الثانية)،» ورقة قدّمت إلى: **العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٥).

(١٨١) *Turkish Daily News*, 19/1/1990, p. 2.

الحدود» ـ لما يترتب على السدين من انخفاض منسوب النهر وتلويث مياهه ـ معتبرة «أنه لا أساس من الصحة» لما ورد في كل منهما[١٨٢].

ج ـ ربط تركيا بين التوصل إلى أي تسوية شاملة ونهائية لمشكلة الفرات وبين تسوية مشكلة نهر «العاصي» الذي ينبع من لبنان ويمر بسوريا ثم يصب في البحر المتوسط عند «الاسكندرونة». فالأخيرة ضمتها تركيا بموجب معاهدة أبرمتها مع فرنسا في حزيران/يونيو ١٩٣٩[١٨٣]، ولا تزال سوريا ترفض هذا الضم وتتضمن خرائطها الرسمية لواء الإسكندرونة كجزء من إقليمها ـ وعلى رغم أن العاصي لا يتجاوز حجم تدفق مياهه ٨٠٠ مليون م^{3} سنوياً مقارنة بـ ٣٢ مليار م^{3} سنوياً في الفرات، فإن تركيا ترى أن أي اتفاق بشأن الفرات يجب أن يتم معه، في الوقت نفسه، اتفاق بشأن العاصي رغبة منها في الحصول على اعتراف سوري بسيادتها على الإسكندرونة، وهي مسألة ترفض سوريا مناقشتها مؤكدة «أن السيادة على العاصي غير قابلة للتفاوض قبل الاتفاق بشأن الفرات»[١٨٤].

١ ـ الأكراد والمياه وتوترات العلاقات التركية ـ السورية[١٨٥]

يقوم الموقف التركي الرسمي على نفي إمكان توظيف مياه الفرات لأغراض سياسية في العلاقات مع سوريا والعراق، ومن ذلك تأكيد أوزال في ١٨/١/١٩٩٠ «أن تركيا لا ترغب في دخول أية نزاعات مع جيرانها (بشأن مياه الفرات)، وينصرف جُل اهتمامها إلى تعبئة إمكانياتها للتنمية الاقتصادية»[١٨٦]. وعلى رغم ذلك يوجد من

---

(١٨٢) مقابلة مع سليمان المنذري، مدير إدارة آسيا وشرق أوروبا في إدارة الشؤون السياسية في جامعة الدول العربية، أجراها مغازي شعير ونشرت في: **الأهرام**، ١٩/٢/١٩٩٥، ص ٩.

(١٨٣) لمزيد من التفاصيل حول تطورات ضم تركيا للواء الاسكندرونة السوري، انظر: يونان لبيب رزق، «العلاقات العربية التركية فيما بين الحربين العالميتين،» في: **العلاقات العربية التركية**، ٢ ج، ج١: **منظور عربي**، إشراف محمد صفي الدين أبو العز؛ تنسيق جمال زكريا قاسم ويونان لبيب رزق؛ ج٢: **من منظور تركي**، إشراف أكمل الدين إحسان أوغلي؛ تنسيق صالح سعداوي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١ ـ ١٩٩٣)، ج ١، ص ٢٤٠ ـ ٢٤٥.

(١٨٤) انظر تعقيب مجدي صبحي على بحث: الدوري، «المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي،» ص ٦٠. وانظر أيضاً: المجذوب، «إشكالية المياه وآثرها على العلاقات التركية ـ العربية (الورقة الثانية)».

(١٨٥) أعد هذا التحليل قبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بما في ذلك ما يتضمنه من احتمالات معينة. وقد تم تغطية بعض التطورات اللاحقة للعلاقات التركية ـ السورية عند بحث دور تركيا في شمال العراق، وسيغطي بعضها الآخر في نهاية هذا الجزء مصدر مشكلة المياه وكذلك عند بحث مستجدات التحالف الإسرائيلي ـ التركي.

(١٨٦) *Turkish Daily News*, 19/1/1990, p. 2.

الناحية الفعلية الكثير من المواقف والتصريحات و«التهديدات» و«التحذيرات» من جانب تركيا على نحو يؤكد استخدامها أو استعدادها لاستخدام المياه كأداة، أو بالأحرى «كسلاح»، للضغط على البلدين العربيين وخصوصاً سوريا لارتباطها المزعوم بحركة «التمرد الكردي» في تركيا. ويُلاحظ في هذا السياق ما يلي:

أ ـ أن المصادر التركية الرسمية وغير الرسمية تشير صراحة أو ضمناً إلى سوريا باعتبارها «القوة الأساسية المحرضة والمدعمة لعمليات حزب «PKK» منذ بداية شنّها عام ١٩٨٤ وحتى الآن، عن طريق إيواء عناصر الحزب وتدريبهم في معسكرات داخل أراضيها وفي سهل البقاع بلبنان»، وذلك بهدف عرقلة تنفيذ مشروع «الغاب» والضغط على تركيا بشأن مسألة المياه؛ ولذلك باتت مسألتا أمن الحدود والمياه من أهم بنود اجتماعات مسؤولي البلدين منذ منتصف الثمانينيات. فإثر توتر علاقات البلدين بشكل حاد في نهاية ١٩٨٦ نتيجة إعلان السلطات التركية اكتشاف «مؤامرة لتدمير بناء سد أتاتورك على يد مجموعة من ١٢ عنصراً من هذا الحزب بدعم من سوريا» ـ قام رئيس وزراء تركيا آنذاك أوزال بزيارة سوريا في تموز/يوليو ١٩٨٧ حيث أبرم اتفاقية لتزويد الأخيرة بـ ٥٠٠ م^{٣} في الثانية من مياه الفرات، واتفاقية أخرى أمنية تقضي بأن تفرض سوريا قيوداً صارمة على أنشطة الحزب لمنع عناصره من عبور الحدود لشن عملياتها «الإرهابية» في تركيا[١٨٧].

ب ـ أن الاتهامات التركية لسوريا بدعم حزب «PKK» لا تستند إلى دليل قاطع يثبت ارتباط دمشق على الصعيد الرسمي بهذا الحزب[١٨٨]، كما أنها لا تستقيم وحقيقة عدم وجود مصلحة لسوريا في التعاون مع هذا الحزب الذي قد يسعى في الأجل البعيد إلى إقامة «دولة كردية» تشمل أراضي تركية وسورية وعراقية وإيرانية، وبالتالي ليس من المعقول أن تعمل سوريا ضد نفسها، كما أنه ليس بمقدورها مساعدة تركيا في ضرب هذا الحزب حتى لا تنتقل إليها «دوامة العنف» التي تعاني منها الأخيرة[١٨٩]. وعلى رغم ذلك عاد مسؤولو تركيا بعد أقل من عامين من توقيع اتفاقيتي ١٩٨٧ إلى تكرار هذه الاتهامات والتهديد باستخدام «سلاح المياه» ضد سوريا. فخلال زيارته للمناطق

---

(١٨٧) Natalie Water-Green, «Euphrates Water Dispute Threatens to Boil Over,» *Turkish Daily News*, 31/10/1987 - 1/11/1987, p. 5.

(١٨٨) ذكر عبد الله أوجلان زعيم هذا الحزب في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ «ليس لنا علاقات على الصعيد الرسمي مع الحكومة السورية. ولكن بحكم تداخل الشعب الكردي مع الشعب السوري الصديق، لنا ثقل وتأثير كبير بين صفوف الأكراد السوريين الذين يمكن أن يلعبوا دور الجسر لترسيخ علاقات الصداقة بين الشعبين العربي والكردي». انظر في هذا الصدد: حوار مع عبد الله أوجلان، أجرته درية عوني في مجلة: **المصور** (١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٢٥.

(١٨٩) صقر، «صراع المياه ومشكلة الأكراد: المشكلة والحل كما يراه السوريون،» ص ٧.

الجنوبية ـ الشرقية المضطربة، وجه أوزال في ١٩٨٩/٩/٣ «رسالة تحذير» إلى الدول المجاورة وخصوصاً سوريا التي كان يقصدها بالأساس بقوله «إن من مصلحة الدول المجاورة أن تحافظ على علاقات جيدة مع تركيا، ولكنها ستعرض مصالحها للخطر إذا استمرت في دعم الأنشطة الانفصالية لحزب «PKK» المحظور، ولن تتردد تركيا آنذاك في الدخول في صراع مسلح في المنطقة». وقد أشارت المصادر التركية آنذاك إلى وجود وجهتي نظر في أنقرة بشأن إمكان استخدام المياه ضد سوريا بسبب دعمها لهذا الحزب. الأولى لرئيس الحكومة أوزال والمؤسسة العسكرية وترى ضرورة خفض تدفق مياه الفرات إلى سوريا لإجبارها على وقف هذا الدعم وإدراك أهمية الحفاظ على علاقات جيدة مع تركيا، والثانية لوزارة الخارجية وتطالب بالفصل بين المسائل السياسية والاقتصادية عند التعامل مع سوريا[١٩٠].

وقد ظهر لاحقاً دور المؤسسة العسكرية التركية في هذا الخصوص، عندما حذر رئيس الأركان العامة للجيش التركي دوغان جوريش في منتصف أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ من «أن اقتسام مياه الفرات بين الدول الثلاث قد يشكل إحدى المشكلات الرئيسية في المستقبل إذا شعرت دمشق وبغداد بأنهما تتمتعان بما يكفي من القوة لمواصلة إثارة هذه المسألة»[١٩١].

ج ـ أن تركيا في مرحلة ما بعد أوزال واصلت توجيه الاتهامات نفسها إلى سوريا. ظهر ذلك إبان زيارة وفد أمني تركي للأخيرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ حيث طالبها «بوضع حد نهائي لوجود قواعد حزب «PKK» في البقاع وإبعاد زعيمه، والتعهد بالالتزام بإيقاف نشاطات الحزب سواء في الأراضي السورية أو اللبنانية»[١٩٢]. وعادت هذه الاتهامات للظهور مجدداً، وبشكل أكثر صراحة، منذ نهاية ١٩٩٥ وبداية ١٩٩٦ في مواكبة احتجاج سوريا والعراق على سدي «بيرجيك» و«قراقامش» التركيين على الفرات، وعقد اجتماعات فنية بين البلدين في «دمشق» في شباط/ فبراير ١٩٩٦ للتنسيق بينهما في جهودهما الرامية إلى التوصل إلى اتفاق نهائي مع تركيا بشأن التوزيع العادل والمنصف لمياه الفرات وفق قواعد القانون الدولي بما يضمن مصالح الدول الثلاث[١٩٣]، وإشارة رئيس الوفد العراقي في بداية هذه

---

(١٩٠) Yuyuf Kanli, «Messages from Ozal's Visit to the Southeast,» *Turkish Daily News*, 4/9/1989, section B, p. 3.

(١٩١) معوض، «ندوة **المستقبل العربي**: تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات (ورقة العمل)،» ص ٩٩.

(١٩٢) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣**، ص ١٤٤.

(١٩٣) **الأهرام**، ١٩٩٦/٢/٢١، ص ٩.

الاجتماعات في ١٤/٢/١٩٩٦ إلى «دراسة البلدين مطالبة الدول العربية بفرض عقوبات على الشركات والمصارف التي تساعد في إنشاء وتمويل السدود التركية على الفرات لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار مصالح وحقوق البلدين في مياه الفرات؛ ولن تكون على الأقل لهذه الشركات في المستقبل أي فرص عمل في البلدين»[١٩٤].

ومنذ ذلك الحين، بدأت علاقات تركيا بسوريا يطغى عليها طابع التوتر، كما لو كان الأمر «بداية تحول مشكلة الفرات إلى موضوع نزاع مسلح بين تركيا وجارتيها العربيتين ولا سيما سوريا». وساعد على هذا التطور السلبي لهذه العلاقات، تزايد الاتهامات التركية لسوريا بشأن ارتباطها بحزب «PKK»، وتجدد الحديث عن مسألة «الإسكندرونة» من جانب تركيا، فضلاً عن اتفاق التعاون العسكري بين الأخيرة وإسرائيل وتقدير سوريا لمخاطره. ويثير الانتباه في هذا الخصوص ما يلي:

(١) أن وزير الخارجية التركي دنيز بايكال طالب في ٢٨/١٢/١٩٩٥ «بضرورة توقف سوريا عن دعم نشاطات حزب «PKK» وإيواء زعيمه في أراضيها»، مؤكداً «أن تركيا لا يمكنها تجاهل أو نسيان الدماء المسفوكة بسبب الإرهاب الكردي»[١٩٥]. ويُلاحظ في هذا الصدد أنه على خلاف الخبرات السابقة التي ارتبطت فيها هذه الاتهامات والتحذيرات والتهديدات لسوريا برئيس الحكومة آنذاك أوزال وأقطاب المؤسسة العسكرية، شارك وزير الخارجية في هذه المسألة على نحو جاء مختلفاً عن النهج الثابت السابق للخارجية التركية كمؤسسة بشأن ضرورة الفصل بين المسائل السياسية (المشكلة الكردية وأمن الحدود) والمسائل الاقتصادية (المياه) عند التعامل مع سوريا.

(٢) شهدت الفترة (نيسان/أبريل ـ أيار/مايو ١٩٩٦) توترات حادة في العلاقات بين تركيا وسوريا بسبب تصاعد تهديدات الأولى للأخيرة، فضلاً عن معارضة سوريا لاتفاق التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي. ففي ٢٠/٤/١٩٩٦ وجه رئيس الوزراء التركي يلماز أثناء زيارته الإسكندرونة رسالة تحذير وتهديد إلى سوريا طالبها فيها «بعدم إيواء المتمردين الأكراد أو دعمهم؛ لأن الأتراك صبورون ولكنهم يردون على أي اعتداء، وشدد على «أن تركيا غير مستعدة للتنازل عن أي جزء من أراضيها» وكان يشير بذلك إلى الإسكندرونة، ورفض «ادعاءات سوريا بعدم حصولها على مياه كافية نتيجة السدود التركية الجديدة على الفرات، لأن تركيا مهتمة بمراعاة الاحتياجات المائية لجيرانها». وجاء هذا «التحذير» في إطار حملة إعلامية

---

(١٩٤) الأهرام، ١٥/٢/١٩٩٦، ص ٩.

(١٩٥) هيئة الإذاعة البريطانية، نشرة أنباء الساعة الثامنة صباحاً بتوقيت غرينتش يوم ٢٩/١٢/١٩٩٦.

وسياسية واستطلاعات للرأي العام التركي أظهرت «شدة العداء لسوريا شأنها في ذلك شأن اليونان والأرمن»، وتكهنات بشأن «استعداد تركيا لشن عمل عسكري محدود ضد سوريا في إطار تعاونها العسكري مع إسرائيل وبالحصول على ضوء أخضر من واشنطن»[١٩٦].

وفي ٧/٥/١٩٩٦ وجه يلماز تحذيراً آخر لسوريا من «مخاطر استمرار دعمها لحزب «PKK»»، وكان ذلك ثاني تحذير من نوعه يصدر عن مسؤول تركي رفيع المستوى منذ توقيع اتفاقية التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل في شباط/فبراير ١٩٩٦. وقد أيدت واشنطن موقف أنقرة في هذا الخصوص على لسان المتحدث باسم خارجيتها الذي أكد «أن واشنطن تؤيد الموقف التركي الداعي إلى قطع مساعدات الدول المجاورة وبخاصة سوريا عن حزب «PKK»، لأن سوريا تؤيد هذه الجماعة وعليها أن تتوقف عن هذا». وكانت المساعدات السورية لهذا الحزب «أحد أسباب وضع سوريا ضمن «قائمة الدول التي تتهمها الولايات المتحدة برعاية الإرهاب» في ما يُسمى «بتقرير الإرهاب الدولي السنوي الصادر عن الخارجية الأمريكية في أيار/مايو ١٩٩٦[١٩٧].

ويثير الانتباه، في هذا الخصوص، أن دعم واشنطن لهذا الموقف التركي لا يمكن فصله واقعياً عن تأييدها لاتفاق التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي وتصورها لصيغة وترتيبات «السلام في الشرق الأوسط» من ناحية، كما أن هذا الاتفاق يقوي مركز تركيا في التعامل مع سوريا سواء بصدد مسألة المياه أو مسألة الإسكندرونة من ناحية أخرى. فبخصوص الناحية الأولى، قد يمكن تفسير تأزيم تركيا لعلاقاتها مع سوريا في ضوء قيامها بدور رئيسي ضمن استراتيجية أمريكية - إسرائيلية تهدف إلى الضغط على سوريا حتى تبدي «مرونة» أكبر في مفاوضات السلام. وفي هذا الصدد يرى بعضهم أن تكثيف الضغوط التركية على سوريا واكب الجهود المبذولة من جانب الأخيرة ومصر والسعودية لتفعيل النظام الإقليمي العربي من أجل بلورة موقف عربي قادر على التعامل مع التحديات الإقليمية والدولية، مما يجعل سياسة تركيا إزاء سوريا - والعراق - مجرد استئناف «لاستراتيجية شد الأطراف» الهادفة إلى جر الدول العربية الهامشية من الناحية الجغرافية إلى صراعات مع دول الجوار لتوريطها في هذه الصراعات وإبعادها عن القضايا القومية الرئيسية كالصراع العربي - الإسرائيلي والتكامل العربي[١٩٨].

---

(١٩٦) هيئة الإذاعة البريطانية، نشرة أنباء الساعة التاسعة مساء بتوقيت غرينتش يوم ٢٠/٤/١٩٩٦.

(١٩٧) الأهرام، ٨/٥/١٩٩٦، ص ٧.

(١٩٨) خالد السرجاني، «تركيا وسوريا: شد الأطراف،» الأهرام، ١٩/٦/١٩٩٦، ص ١٩.

ويُلاحظ بخصوص الناحية الثانية أن تركيا في تعاملها مع التطورات الأخيرة لمشكلة المياه مع سوريا والعراق، منذ نهاية عام ١٩٩٥ وبداية عام ١٩٩٦، لم تقتصر على أساليب «تقليدية» تعبّر عن استمرارية معينة من قبيل مواصلة اتهاماتها لسوريا بدعم حزب «PKK» وتكثيفها، والثبات على موقفها القائم على تحبيذ التعاون الفني الثلاثي بشأن «الاستغلال الأمثل لمياه الفرات ودجلة»، ورفض اقتسام مياه الفرات طبقاً لمطلب البلدين العربيين[١٩٩]، ومحاولة منع الأخيرين من خلق «موقف عربي موحد قادر على دعمهما في ممارسة نوع من الضغط أو التأثير على تركيا لإعادة النظر في موقفها إزاء هذه المشكلة[٢٠٠]. ذلك أن تركيا لجأت في هذا الخصوص إلى أسلوب جديد تمثل في محاولة إقحام إسرائيل في شبكة علاقاتها مع سوريا ـ وكذلك العراق ـ عن طريق التعاون معها في المجال العسكري وفي مجال «مكافحة الإرهاب»، وتوظيف هذا التعاون كوسيلة للضغط على سوريا بوجه خاص حتى «لا تشعر مستقبلاً في حالة تسوية مشكلة الجولان وسحب قواتها من لبنان، بأن لديها القوة الكافية لإثارة نزاع حاد مع تركيا بشأن الفرات أو الإسكندرونة».

وكانت هذه المسألة، بشقيها، أي التعاون العسكري والأمني بين أنقرة وتل أبيب والضغط على سوريا، إضافة إلى دعوة إسرائيل للمشاركة في مشروع «الغاب»، موضع بحث خلال زيارة ديميريل لإسرائيل قبيل حضوره «قمة شرم الشيخ» في ١٣/ ٣/١٩٩٦، وذلك طبقاً لما ذكرته آنذاك مصادر إعلامية غربية عدة. ومما يؤكد ذلك، ولو من باب النفي الرسمي لقرار ما قد يكون اتخذ بالفعل في هذا الصدد وينتظر التوقيت المناسب للإعلان عنه، أن رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريس أعلن خلال هذه الزيارة في ١٢/٣/١٩٩٦ «أن حكومته لا تريد أن تتدخل في الخلاف بين

---

(١٩٩) في ٢٦/٢/١٩٩٦ أكد جان جور، مدير إدارة شؤون الشرق الأوسط بالخارجية التركية «أن تركيا (بسدودها على الفرات ودجلة) لم تنتهك أي قانون دولي، وتحاول معالجة مسألة المياه بطريقة عادلة وتريد إيجاد الوسيلة المثلى لاستخدام المياه. بينما يريد الجانب السوري حلولاً استبدادية (اقتسام مياه الفرات بين الدول الثلاث طبقاً لاحتياجاتها ومدى توافر الموارد المائية لديها)، وهو أمر لا يمكن أن توافق عليه تركيا التي تلتزم بتعهدها عام ١٩٨٧ بضمان تدفق مستمر للمياه إلى سوريا يبلغ معدله ٥٠٠ متر مكعب في الثانية من مياه الفرات». انظر في هذا الخصوص: **الأهرام**، ٢٧/٢/١٩٩٦، ص ٩.

(٢٠٠) أعلنت الرئاسة التركية في ٢٤/١٢/١٩٩٦ أن الرئيس ديميريل بعث رسائل إلى قادة مصر ودول مجلس التعاون الخليجي أكد فيها «رغبة تركيا في عدم إلحاق أي ضرر بسوريا بخصوص موضوع المياه، وأنه ليس هناك ما يستوجب مناقشة هذا الموضوع على الساحة العربية». فيما ذكرت مصادر عربية أن ديميريل في رسائله للقادة العرب قبيل انعقاد القمة العربية بالقاهرة في ٢١/٢/١٩٩٦ طالب «بعدم اتخاذ موقف معادٍ لبلاده بسبب اتفاقها العسكري مع إسرائيل ومشكلة المياه مع سوريا، لأن أي خطوة يتم اتخاذها في القمة في هذا الخصوص ستؤدي إلى تصعيد حدة التوتر في المنطقة وستعتبرها أنقرة تدخلاً في شؤونها الداخلية». انظر على التوالي: **الأهرام**، ٢٥/٢/١٩٩٦، ص ١، و٢٢/٦/١٩٩٦، ص ٩.

أنقرة ودمشق حول مياه الفرات»[٢٠١].

ويثير الانتباه أن ديميريل في كلمته أمام هذه القمة أشار بشكل ضمني إلى ارتباط سوريا بحزب «PKK» لدى مطالبته «بوجوب أن نعقد العزم من أجل اقتلاع جذور الإرهاب، والأهم من ذلك العمل سوياً على مواجهة الدول التي تأوي الإرهاب وتعززه... وضرورة العمل على تحديد موارد الأسلحة التي تحصل عليها الجماعات الإرهابية ومصادرها، وعلينا أن نسعى إلى الحصول على ايضاحات من تلك الدول التي توفر للإرهابيين هذه الأسلحة وما هي الأسباب من وراء ذلك...»[٢٠٢]. وهذه المسألة، أي «ارتباط سوريا بالإرهاب» من وجهة النظر التركية، تشكل أحد نقاط الالتقاء والاتفاق بين تركيا وإسرائيل في ظل اتهامات الأخيرة والولايات المتحدة ودول غربية أخرى لسوريا - وإيران وليبيا - بما يُسمى «مساندة الإرهاب»، ولا سيما في ظل عدم ادانتها لعمليات «حماس» داخل الأراضي المحتلة قبيل انعقاد هذه القمة؛ بل إن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو اتهم سوريا في ١٩٩٦/٦/٢٧ بأنها «القاعدة الرئيسية للإرهاب في الشرق الأوسط»، مضيفاً «أن كلاً من الأردن وتركيا اشتكى من مساندة سوريا للأعمال الإرهابية»، وهدد «بالسعي لدى الولايات المتحدة من أجل فرض عقوبات اقتصادية دولية ضد سوريا»[٢٠٣].

(٣) أن التوتر بين سوريا وتركيا وصل إلى ذروته في حزيران/يونيو ١٩٩٦، وبدا البلدان على حافة الدخول في «مواجهة عسكرية محدودة»، وذلك نتيجة تصاعد الاتهامات والتهديدات التركية السالفة الذكر، وتزايد الحشود العسكرية على حدود البلدين. ففي ١٩٩٦/٦/١٦ أشارت وكالة أنباء الأناضول التركية إلى «وقوع انفجارات جديدة في المناطق الشمالية السورية على مدار الأسبوع الماضي كامتداد لحوادث تفجير [سابقة] والذين تم اعتقال بعضهم من أصل تركي، وقام الجيش السوري بتعزيز قواته ونشر وحدات مدرعة جديدة بالقرب من الحدود التركية»[٢٠٤]. وأشارت بعض المصادر العربية آنذاك إلى «حشد سوريا حوالى ٤٠ ألف جندي على حدودها مع تركيا، بعد اتهامات غير معلنة وجهتها الدوائر السورية للمخابرات التركية بمسؤوليتها عن انفجارات حدثت مؤخراً في دمشق»[٢٠٥].

---

(٢٠١) جلال عبد الله معوض، **تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينيات**، سلسلة بحوث سياسية؛ ١٠٧ (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦)، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٢٠٢) المصدر نفسه، ص ٢٤. وكلمة ديميريل منشورة في: **الأهرام**، ١٩٩٦/٣/١٤، ص ٦.

(٢٠٣) **الجمهورية** (القاهرة)، ١٩٩٦/٦/٢٨، ص ٢.

(٢٠٤) **الأهرام**، ١٩٩٦/٦/١٧، ص ٨.

(٢٠٥) السرجاني، «تركيا وسوريا: شد الأطراف،» ص ١٩.

وفي أول تأكيد رسمي تركي للمعلومات الصحفية عن تحركات القوات العسكرية في المناطق الحدودية بين البلدين، أكد مصدر عسكري تركي في ١٧/٦/١٩٩٦ «وجود تحركات للقوات السورية في المناطق الحدودية مع تركيا، ولكنها لا تستهدف تركيا»، كما أكد «وجود تحركات للقوات التركية في الجانب التركي من الحدود، ولكنها روتينية وليس لها أي علاقة بسوريا»[٢٠٦].

وبينما نفى نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام في ١٨/٦/١٩٩٦ «وجود حشود سورية على الحدود مع تركيا»، وأكد «أن التوتر ليس في مصلحة أحد»، أكد مصدر دبلوماسي في حلف الأطلسي «أن الحلف يتابع باهتمام بالغ الوضع المتأزم بين تركيا ـ عضو الحلف ـ وسوريا من خلال متابعة الوضع العسكري، عن كثب، على طول الحدود بين البلدين؛ لأن أي تحرك للقوات سواء كان طبيعياً أو غير طبيعي في مناطق قريبة من دولة عضو في الحلف يشكل عامل قلق»[٢٠٧]. وحاولت بعض الدول ذات العلاقات الجيدة بالبلدين الوساطة بينهما لاحتواء هذا التوتر وحل خلافاتهما، وكان من أبرزها مصر وإيران[٢٠٨].

إضافة إلى ما سبق ذكره بشأن دور تركيا المحتمل، في الضغط على سوريا لصالح إسرائيل والولايات المتحدة في إطار عملية السلام وتقديرها لمصالحها الخاصة في ممارسة هذا الضغط، يُلاحظ أن اتجاه تركيا، إبان حكومة يلماز ـ تشيللر الائتلافية إلى تأزيم علاقاتها مع سوريا في هذه الفترة، كان يخدم أيضاً مصلحة هذه الحكومة في استثمار هذا التأزم لتوجيه الأنظار في الداخل إلى وجود «تهديد خارجي سوري»، مما يحدث تماسكاً داخلياً ينهي أو يخفف حدة الانقسام الداخلي والأزمة السياسية في تركيا منذ انتخابات ١٩٩٥ البرلمانية، كما أن هذا الأمر يلقي عبء فشل الحكومة في مواجهة المشكلة الكردية على عاتق قوة خارجية (سوريا) تحرك حزب «PKK» وتحرضه وتدعمه، على رغم أنها بالأساس مشكلة داخلية لا صلة لسوريا بها.

---

(٢٠٦) **الأهرام**، ١٨/٦/١٩٩٦، ص ٨.

(٢٠٧) **الأهرام**، ١٩/٦/١٩٩٦، ص ٩.

(٢٠٨) على رغم أن وزير الخارجية المصري في تعقيبه في ٢٠/٦/١٩٩٦ على التوتر القائم آنذاك على الحدود السورية ـ التركية قال «إنه لا يرى توتراً على هذه الحدود، ولكن مجرد رفع (تصعيد) لحدة الموقف القائم»، إلا أنه عاد ليذكر في ٢٧/٦/١٩٩٦: «أن مصر على استعداد للوساطة بين تركيا وسوريا إذا ما طُلب منها ذلك حول مسألة المياه واتهام تركيا لسوريا بإيواء عناصر من حزب العمال الكردي، والخلافات بين البلدين تتركز حول رغبة سوريا في توقيع بروتوكول لتنظيم إمداداتها من مياه نهر الفرات، واتهام تركيا لها باستخدام هذا الحزب لتحقيق هذا الغرض». وفي ٢١/٦/١٩٩٦ عرض مسؤولون إيرانيون الوساطة بين البلدين لإنهاء الخلافات بينهما سواء عن طريق إرسال مبعوث إيراني إلى تركيا أو استضافة اجتماع يضم وزيري خارجية البلدين في طهران. انظر على التوالي: **الأهرام**: ٢١/٦/١٩٩٦، ص ٦؛ ٢٨/٦/١٩٩٦، ص ٤، و٢٢/٦/١٩٩٦، ص ٩.

٢ ـ تأرجح العلاقات التركية ـ السورية بين التوتر وتوقع الانفراج واحتمالاتها المستقبلية[٢٠٩]

تُعد سوريا أحد البلدان العربية الذي عقد آمالاً كبيرة على أربكان في إمكان تسوية المشكلات القائمة مع تركيا، وخصوصاً مشكلة المياه في ارتباطها من وجهة النظر التركية بمشكلة أمن الحدود (المسألة الكردية)، وذلك بالنظر إلى توجهاته الإسلامية ونهجه السياسي المعتدل ودعوته إلى تحسين علاقات بلاده وتطويرها مع دول الجوار والدول الإسلامية عموماً.

وقد بادرت سوريا بالفعل بعد تشكيل حكومة أربكان إلى تأكيد «تطلعها إلى حل جميع خلافاتها مع تركيا، وثقتها في استمرار تطوير وترسيخ علاقات الصداقة والتعاون التاريخية بين البلدين»، وذلك وفق نص برقية أرسلها رئيس الوزراء السوري إلى أربكان في ١/٧/١٩٩٦[٢١٠]. ولقي ذلك ترحيباً من الجانب التركي، حيث أعرب أربكان خلال زيارته لإيران في آب/أغسطس ١٩٩٦ عن رغبته في زيارة سوريا لبحث المسألة الكردية واقتسام مياه الفرات، ثم زيارة بغداد، وذلك عقب اجتماعه مرات عدة بسفير سوريا لدى تركيا، واجتماعه بوزير العدل في حكومته المكلف بملف العلاقات مع بغداد. وكان من المتوقع أن يقوم خلال زيارته ببحث إمكان عقد قمة رباعية تضم بلاده والعراق وسوريا وإيران لبحث المسألة الكردية[٢١١].

وعلى رغم أن أربكان لم يقم بزيارة دمشق وبغداد مكتفياً بإرسال مبعوثين من وزرائه إليهما[٢١٢]، إلا أن المناخ العام لعلاقات بلاده مع سوريا أصبح أفضل نسبياً مقارنة بما كان عليه قبل وصوله إلى السلطة، مما جعل القيادة المصرية تقتنع بأن الخلافات بين البلدين قد لا تحتاج بالفعل إلى أي وساطة من جانبها، على رغم استعدادها الكامل للقيام بهذه الوساطة[٢١٣].

بيد أن هذا الانفراج «النسبي» في العلاقات بين تركيا وسوريا لم يَحُل دون ظهور تطورات عديدة ذات تأثير سلبي في هذه العلاقات. فإضافة إلى معارضة سوريا إعلان تركيا خطة إقامة «منطقة أمنية» في شمال العراق في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦،

---

(٢٠٩) أعدت هذه الاحتمالات في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦، أي قبل نحو ثمانية أشهر من استقالة أربكان في ١٨/٦/١٩٩٧.

(٢١٠) **الأهرام**، ٢/٧/١٩٩٦، ص ١.

(٢١١) **الأهرام**، ١/٩/١٩٩٦، ص ٩.

(٢١٢) هويدي، «ملفات المصير تتحدى الخوجة،» ص ١١.

(٢١٣) ابراهيم نافع، «تركيا والعالم العربي: دوائر الخلاف وآفاق الاتفاق،» **الأهرام**، ١٢/٩/١٩٩٦، ص ٣.

ومعارضتها لاستمرار اتفاق التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي المبرم في شباط/ فبراير ١٩٩٦ وتدعيمه باتفاق آخر في عهد أربكان، يواكب «اللهجة التعاونية المعتدلة» في خطاب الأخير، بشأن أسلوب التعامل مع سوريا، خطاب آخر ذو «لهجة صراعية تهديدية» لسوريا بذريعة ارتباطها بحزب «PKK».

ومما يثير الانتباه، في هذا الخصوص، أن الرئيس ديميريل في مقابلة نشرتها صحيفة هاآرتس الإسرائيلية في ١٩٩٦/٩/٢٢ لم يؤكد فحسب «عدم التراجع عن التعاون العسكري مع إسرائيل وعن إقامة منطقة أمنية في شمال العراق»، بل هاجم أيضاً سوريا بشدة على هامش ارتباطها بهذا الحزب، وقدم ما اعتبره «دليلاً» على هذا الارتباط، وفسر من وجهة نظره دوافع سوريا من هذا الارتباط، حيث ذكر: «أن دعم سوريا لحزب «PKK» واضح تماماً. ومسؤولو هذا الحزب موجودون في سوريا، والمواطنون الأتراك يعرفون أن سوريا تقدم دعماً لهذا الحزب للتسبب في تفتيت تركيا. والدليل على ذلك مقتل ٥٠٠ كردي سوري أعضاء في هذا الحزب في الأراضي التركية حتى الآن. ومنذ سنة ونصف يتسلل الإرهابيون إلى الأراضي التركية حيث قتلوا ٣٣ مدنياً و٤ عناصر في الأجهزة الأمنية و٧ ضباط في الجيش التركي. ويبدو أن سوريا تريد زعزعة استقرار تركيا وإضعافها، وتستهدف سياستها إشاعة فوضى اقتصادية واجتماعية وسياسية في تركيا. وقد مارست سوريا دائماً سياسة تصعيد مدروس تجاه تركيا ليكون لها موقع أفضل للتفاوض على مسألة المياه والحصول على أفضل الشروط التجارية والتذكير بأنها لم تتخل أبداً عن مطالبها الجغرافية في بعض المناطق التركية (الإسكندرونة)»[٢١٤].

والواقع أن هذا التناقض في الخطاب التركي الرسمي تجاه سوريا، بمعنى جمعه في آن واحد بين مفردات تعاونية وأخرى صراعية، يصعب تفسيره من منظور وجود «توزيع معين للأدوار» بين صانعي السياسة التركية، على غرار ما درجت عليه السياسة الإسرائيلية في التعامل مع العرب[٢١٥]، كما يصعب افتراض أن خطاب أربكان بمفرداته «التعاونية» يمكن أن يشكل - بافتراض استمرار حكومته - بداية تغير حقيقي أو شامل في سياسة بلاده إزاء سوريا والمنطقة العربية عموماً، وذلك بالنظر إلى عوامل بعضها يرتبط بأربكان نفسه و«منظوره القومي»، والآخر يرتبط بالقوى الداخلية التركية المدنية منها والعسكرية، دون الحديث عن تأثيرات القوى الخارجية، ولا سيما واشنطن في ارتباطاتها وانعكاساتها على مواقف القوى الداخلية. وباستبعاد هذه التأثيرات

---

(٢١٤) الحياة، ١٩٩٦/٩/٢٣، ص ٦.

(٢١٥) لمزيد من التفاصيل عن مبدأ «توزيع الأدوار» في السياسة الخارجية الإسرائيلية، انظر: حامد ربيع، **النموذج الإسرائيلي للممارسة السياسية** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥)، ص ١٥٧ - ١٧٢.

الخارجية خصوصاً وأن أربكان أثبت حتى الآن قدرة ملحوظة على تحديها سواء بزيارته لإيران أو ليبيا، يمكن تناول أبرز هذه العوامل على النحو التالي:

أ ـ طبيعة الائتلاف الحكومي القائم برئاسة أربكان، من حيث تعبيره عن «توازن حرج» بينه وحزبه «الرفاه» من ناحية، وتشيللر وحزبها «الطريق الصحيح» من ناحية أخرى. فهذا يعني قدرة الطرف الثاني ـ مدعوماً من قوى داخلية أخرى على رأسها المؤسسة العسكرية ـ على موازنة توجهات الطرف الأول «الإسلامية والمعتدلة» وضبطها، مما يشكل قيداً على أية محاولة حقيقية من جانبه للتوصل إلى حلول «معقولة» أو بالأحرى «مقبولة» لسوريا بصدد مشكلاتها المثارة مع تركيا، ولو كانت مرتبطة فحسب بمشكلة المياه.

ويُلاحظ أن هذا العامل أشار إليه بالفعل ديميريل في مقابلته السالفة الذكر في ١٩٩٦/٩/٢٢ بتأكيده «أنه من الخطأ وصف الحكومة التركية التي يرأسها نجم الدين أربكان، زعيم حزب «الرفاه»، بأنها إسلامية، لأنها ائتلاف من حزبين، ومبادىء السياسة الخارجية التركية باقية كما هي»[٢١٦]. وأشار إلى العامل نفسه الرئيس مبارك، على رغم محاولاته «للوساطة» بشكل أو بآخر بين تركيا وسوريا[٢١٧]، بتأكيده في ١٩٩٦/٩/١٧ «أن الحكومة التركية تقوم على توازن بين أربكان وتشيللر. فأربكان جزء من ائتلاف حكومي، وتشيللر قالت إنه لا تغيير في السياسة إلا بتوقيعها مع أربكان. ولذلك أعتقد أن أربكان لا يستطيع إجراء تغيير منفرد في سياسة تركيا تجاه المنطقة العربية والعالم الإسلامي، لأن لتركيا سياستها ودستورها. . .»[٢١٨].

ب ـ دور الرئيس ديميريل والمؤسسة العسكرية التركية في «تحجيم» توجهات أربكان وسياسته سواء إزاء سوريا أو غيرها من البلدان العربية، وهو دور قد يزيد في أهميته ووزنه الفعلي عن دور تشيللر وحزبها في هذا الخصوص. فالرئيس ديميريل له موقف ثابت إزاء مسألة «ارتباط سوريا بحزب «PKK»»، وله أيضاً تصور ثابت حول طبيعة الفرات ودجلة «كمياه عابرة للحدود وأنهار تركية حتى نقطة مغادرة الإقليم التركي». والمؤسسة العسكرية، بصرف النظر عن طبيعة الحكومات القائمة، بدورها

(٢١٦) الحياة، ١٩٩٦/٩/٢٣، ص ٦.

(٢١٧) أشارت إذاعة مونت كارلو في نشرتها الإخبارية في الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت غرينتش يوم ١٩٩٦/١٠/٤ إلى أنه تم خلال زيارة أربكان لمصر بحث مسألة مياه الفرات وأثرها على العلاقات التركية ـ السورية. وعلى رغم عدم الإعلان رسمياً عما تم بصدد هذه المسألة، فإن مصادر مصرية أعلنت «أن هذه المسألة كانت نتيجة سوء فهم بين تركيا وسوريا، وأن هذا زال بتولي أربكان السلطة نظراً لقوة علاقاته مع المسؤولين السوريين، وأن الفترة القادمة ستشهد تحسن العلاقات التركية ـ السورية».

(٢١٨) أدلى الرئيس مبارك بهذا التصريح في مقابلة مع صحيفة **الحياة**، ونُشر أيضاً في: **الأهرام**، ١٩٩٦/٩/١٨، ص ٣.

المؤثر فعلياً في عملية صنع القرار الداخلي والخارجي وخصوصاً في المسائل المتعلقة بالأمن القومي، ويتحملها العبء الأكبر في مواجهة عمليات حزب «PKK»، تقف وراء تصعيد لغة الخطاب الرسمي التركي في التعامل مع سوريا نتيجة حذرها و«مخاوفها» من تنامي القدرات العسكرية للأخيرة وخصوصاً في مجال الصواريخ على نحو لا يختلف كثيراً عن «مخاوفها» السابقة من تعاظم قدرات العراق العسكرية قبل أزمة الخليج الثانية.

ج ـ بصرف النظر عن مدى قدرة هذه القوى (تشيللر وحزبها ـ ديميريل ـ المؤسسة العسكرية)، فضلاً عن الأحزاب المعارضة «العلمانية» اليسارية منها واليمينية ووسائل الإعلام التركية، وتحديداً بعض الصحف، على تقييد حرية حركة أربكان في التعامل مع سوريا أو العراق أو بلدان عربية أخرى كليبيا(٢١٩)، على رغم تأييد هذا التعامل من جانب رجال الأعمال الأتراك لحرصهم على مصالحهم الاقتصادية في مجالات التجارة والمقاولات وغيرها، فإن التوجهات «الإسلامية المعتدلة» لأربكان لا يمكن فصلها عن تقديره لمصالح بلاده القومية من منطلق «المنظور القومي» لحزبه وتطلعه إلى «بناء تركيا القوية ـ القائد في المحيط الإسلامي».

ليس من المتصور ـ بصدد مشكلة المياه وغيرها ـ التوصل إلى تسوية «عادلة ومقبولة» لهذه المشكلة على أساس مبدأ «السيادة المشتركة على الفرات واقتسام مياهه بين الدول الثلاث» وفقاً لمطلب سوريا والعراق، أو استعدادها للتخلي عن مواصلة

---

(٢١٩) هاجمت أحزاب المعارضة ووسائل الإعلام التركية أربكان بسبب زيارته لليبيا التي وجه خلالها العقيد القذافي انتقادات حادة إلى تركيا بسبب سياستها تجاه الأكراد وعلاقاتها مع إسرائيل والولايات المتحدة والغرب. وأعلنت أنقرة في ٧/ ١٠/ ١٩٩٦ سحب سفيرها في طرابلس الغرب احتجاجاً على هذه الانتقادات، وقدمت أحزاب المعارضة «العلمانية» مذكرة إلى البرلمان التركي في ٨/ ١٠/ ١٩٩٦ لحجب الثقة عن الحكومة بسبب هذه الانتقادات. وبينما وصفت تشيللر ليبيا بأنها «دولة إرهابية»، مما استحقت معه الإشادة بها من جانب المتحدث باسم الخارجية الأمريكية في تصريح أدلى به في ٩/ ١٠/ ١٩٩٦ انتقد فيه أربكان وطالبه «بتقديم تفسيرات لتصريحاته التي دافع فيها عن ليبيا باعتبارها ضحية للإرهاب»، وأعرب عدد من أعضاء حزب «الطريق الصحيح» المشارك في الحكومة بما فيهم بعض الوزراء عن «عدم ارتياحهم لسياسة أربكان الخارجية»، دافع أربكان في مؤتمر صحفي عقده في أنقرة في ٩/ ١٠/ ١٩٩٦ عن هذه الزيارة بقوله: «إن تصريحات العقيد القذافي جاءت من منطلق فلسفي إلى حد ما، وأنه قد خففها في وقت لاحق، وأن الحساسية التي أثارتها لم تُثر عندما صوت مجلس الشيوخ الأمريكي على قرارات بإدانة تركيا بشأن ما يُسمى بمذابح الأرمن أو عندما صوت البرلمان الأوروبي على قرارات ضد أنقرة، فضلاً عن أن هذه الزيارة ستكون لها انعكاسات اقتصادية أسفرت أولاً عن اتفاق حول تسديد الديون الليبية المستحقة لتركيا». وقد صوت البرلمان في ١٦/ ١٠/ ١٩٩٦ ضد إدراج المذكرة السالفة الذكر في جدول أعماله بأغلبية ٢٧٥ صوتاً ضد ٢٥٦ صوتاً. انظر في هذا الصدد: **الأهرام:** ٩/ ١٠/ ١٩٩٦، ص ٤؛ ١٠/ ١٠/ ١٩٩٦، ص ٩، و١٧/ ١٠/ ١٩٩٦، ص ٤.

تنفيذ سدود «الغاب» بآثارها السلبية في البلدين العربيين.

إضافة إلى مشكلة الإسكندرونة والمقابلة التركية السالفة الذكر بين وضعي الفرات والعاصي، يدعم هذا الاحتمال الذي يبدو مغرقاً في «التشاؤم»(٢٢٠) غير اعتبار، ومنها ما يلي:

ـ حرص تركيا على مواصلة العمل في وحدات وسدود مشروعها الضخم «الغاب» على الفرات ودجلة للانتهاء منها ربما قبل الموعد المحدد بعام ٢٠٠١، إدراكاً منها للمزايا العديدة التي ستجنيها، سواء في مجال الري والزراعة أو الطاقة والصناعة أو توفير فرص عمل جديدة لسكان مناطقها الجنوبية ـ الشرقية ذات الأكثرية الكردية أو تعزيز دورها الإقليمي كـ «سلة غذاء الشرق الأوسط».

ـ توقع استمرار، وربما تصاعد واتساع، نطاق عمليات حزب «PKK» في تركيا، نتيجة موقف الدولة التركية الثابت في رفض منح أكرادها قدراً يُعتد به من الحقوق السياسية والثقافية وفي تغليب منطق التعامل الأمني والعسكري في التعامل مع هذا الحزب، دون محاولة إجراء «اتصالات جادة» معه قد تتمخض عن التوصل إلى حل ما للمشكلة الكردية(٢٢١)، وليس نتيجة مزاعم هذه الدول بشأن «ارتباط سوريا

---

(٢٢٠) كان الباحث قد طرح في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٤ احتمالاً آخر أكثر تفاؤلاً بشأن إمكان توصل سوريا والعراق وتركيا بشكل تدريجي إلى تسوية مشكلة الفرات عبر صيغة معينة تحقق التوافق بين مطالب البلدين العربيين من جهة، وتركيا من جهة أخرى، وذلك عن طريق العمل المشترك على صعيد التعاون الفني لإدارة واستغلال مياه الفرات من ناحية، وتحديد حصص واحتياجات كل من الدول الثلاث من هذه المياه من ناحية أخرى، مع مراعاة أن كمية المياه المتدفقة في النهر لن تكفي لسد كل هذه الاحتياجات مما يفرض على كل دولة «التضحية بقسم من حصتها المثلى للوصول إلى صيغة أو معادلة تنطوي على تنازلات مشتركة لبلوغ التوزيع المنصف لمياه النهر»، ثم عرض نتائج هذا العمل بشقيه على الأمم المتحدة أو عقد اتفاقية دولية ثلاثية على أساس هذه النتائج لتنظيم هذه المسألة بشقيها. لمزيد من التفاصيل في هذا الخصوص، انظر: جلال عبد الله معوض، «المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج،» ورقة قدّمت إلى: **حتى لا تنشب حرب عربية ـ عربية أخرى (من دروس حرب الخليج): أعمال المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية**، تنسيق وتحرير مصطفى كامل السيد؛ المؤلفون ابراهيم البيومي غانم [وآخرون] (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص ٧٧١ ـ ٧٧٥، وانظر تعقيب جلال معوض على: الدوري، «المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي،» ص ٥٢ ـ ٥٦.

(٢٢١) ذكر زعيم هذا الحزب أوجلان في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ «أن الشعب التركي منقسم على نفسه إزاء المشكلة الكردية بين قسم يريد التفاوض لحل المشكلة، وقسم آخر مستفيد يريد استمرار الحرب. وحتى في داخل المؤسسة العسكرية يوجد انقسام، فقاعدة الجيش ضد الحرب، والقادة المستفيدون من استمرارها يؤيدون الحل العسكري، أما القادة الذين يطالبون بوقف الحرب فيُصفّون جسدياً. وسبيلنا الوحيد لإرغام القسم المتشدد على التفاوض هو تصعيد وتكثيف وتطوير عملياتنا العسكرية، ولن نقبل بعد الآن أي وقف لإطلاق النار إلا إذا كان مصحوباً ببداية مفاوضات لإيجاد حل سلمي، فقد أوقفنا النار من جانبنا مرات عدة ولكن النظام التركي لم يستجب... هناك اتصالات جرت بالفعل مع حكومة أربكان، لكنها لم تتعد =

بهذه المشكلة وهذا الحزب». ويعني ذلك أن استمرار حدة هذه المشكلة مستقبلاً وتفاقمها، سيواكبهما على الأرجح مواصلة تركيا وتكثيفها انتقاداتها لسوريا بشأن هذه المشكلة في علاقتها من وجهة النظر التركية بمسائل أخرى كالمياه والإسكندرونة. وقد يثير ذلك أيضاً احتمال تكرار حدوث «توترات معينة» على حدود البلدين في المستقبل القريب، ولكنها قد لا تصل بالضرورة إلى حد نشوب مواجهة عسكرية ولو محدودة بين البلدين بالنظر إلى عوامل عدة قد يكون من أهمها تقدير تركيا مخاطر تلك المواجهة حتى لو تمت بذريعة مماثلة لعملياتها العسكرية في شمال العراق، من حيث مواجهة قوة (سوريا) ذات توازن معين مع تركيا، على رغم استمرار انشغالها في جبهتها مع إسرائيل، وعلى رغم اختلال التوازن الاستراتيجي بين تركيا والطرف العربي الآخر لمشكلة المياه (العراق) نتيجة حرب الخليج الثانية وقرارات وقفها.

ـ تحاول الحكومات التركية استغلال بعض الخلافات السياسية بين سوريا والعراق لإضعاف الموقف المشترك للبلدين في مواجهة السياسة التركية القائمة على استغلال هذه الخلافات وتعميقها في تعاملها مع البلدين بصدد مسألة المياه كتطبيق لما يسمى «بسياسة الصراع المتوازن»[٢٢٢].

ثالثاً: سوريا والعراق وتركيا ومشكلة المياه: التطورات الأخيرة

توارت إلى حد كبير خلال عام ١٩٩٧ مشكلة المياه في علاقات البلدين العربيين بتركيا لصالح قضايا أخرى كتطور تحالف الأخيرة مع إسرائيل والمناورات الثنائية والثلاثية ودورها المتزايد في شمال العراق، وإن كان يصعب فصل سياستها إزاء هاتين المسألتين عن مشكلة المياه باعتبارها أداة للضغط على هذين البلدين بصدد الأخيرة. ولم يشهد هذا العام (حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧) على خلاف الفترات السابقة اقتران: اتهامات تركيا لسوريا بدعمها المزعوم لحزب «PKK» بتهديدها بإمكانية استخدام سلاح المياه ضدها». على رغم ذلك ثمة تطورات مهمة لهذه المشكلة وللموقف التركي تجاهها، وتؤكد في معظمها صعوبة أو استحالة التوصل في المستقبل القريب إلى تسويتها بشكل يضمن الحقوق والمصالح المائية السورية والعراقية.

١ ـ مواصلة تركيا موقفها الثابت إزاء مشكلة المياه ومواصلة مشروعها الضخم «الغاب» على الفرات ودجلة لاستكمال سدوده ووحداته قبل عام ٢٠٠٢، دون اهتمام

= حتى الآن مرحلة التمهيد، ومن الصعوبة بمكان التكهن بأي نتائج أو حتى باستمرارها، خصوصاً أن الوضع في أنقرة يزداد تعقيداً وتشابكاً». انظر في هذا الخصوص: حوار مع عبد الله أوجلان، أجرته درية عوني ونشر في: **المصور** (١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٢٥.

(٢٢٢) لمزيد من التفاصيل في هذا الخصوص، انظر: معوض، «المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج،» ص ٩٥ ـ ٩٦.

حقيقي بآثاره السلبية الآنية والبعيدة المدى في تدفق المياه إلى سوريا والعراق في ظل عدم التوصل إلى معاهدة دولية تنظم استغلال مياه الفرات وتحدد الحصص المائية لكل من الدول الثلاث، وقد انخفض بالفعل في منتصف حزيران/يونيو ١٩٩٧ تدفق مياه النهر نتيجة هذا المشروع من ما يتراوح بين ٢٩ ـ ٣٠ مليار م^{3} سنوياً إلى ١٣ ـ ١٥ مليار م^{3} سنوياً[٢٢٣]. وعبر عن استمرار هذا الموقف غير مؤشر:

ـ تشديد ديميريل في ١٥/٩/١٩٩٧ على «عدم قبول تركيا إصرار سوريا والعراق على تقسيم مياه الفرات ودجلة إلى ثلاثة أنصبة متساوية، وتمسكها بالخطة الثلاثية المراحل التي اقترحتها من قبل والهادفة إلى الاستخدام الرشيد لموارد المياه في النهرين من خلال دراسات علمية مشتركة غايتها تحديد الاحتياجات الحقيقية للدول الثلاث على أساس حساب الأراضي القابلة للري وتحديد المتطلبات المائية لها والاستخدامات الأخرى بما فيها مياه الشرب. وأن تركيا تولي اهتماماً بالغاً لمسألة تجنب أن تؤدي مشروعاتها التنموية إلى الإضرار بهذين البلدين وتسمح بمرور كميات كافية من المياه إليهما، وليس في نيتها أن توقف المياه عن البلدين اللذين تذهب إليهما حالياً مياه كثيرة من النهرين، وفي غضون ٢٠ ـ ٢٥ سنة لن تكون هناك شكوى من جانب أي منهما من مسألة المياه»[٢٢٤]. وقد ردت الخارجية العراقية على هذه التصريحات في بيان أصدرته في ٢٠/١٠/١٩٩٧ وصفت فيه قول ديميريل أن العراق وسوريا يصممان على تقسيم مياه النهرين إلى ثلاث حصص متساوية بأنه «أمر غير دقيق»، مؤكدة «أنه لم يسبق للعراق أن عرض مثل هذا المقترح خلال الاجتماعات التي عقدت بين الدول الثلاث بشأن المياه، وأن موقف العراق من هذا الموضوع يقوم على الأسس والقواعد القانونية الدولية التي تقر بحق كل دولة متشاطئة على نهر دولي في حصة عادلة ومعقولة من مياه ذلك النهر»، ودعت تركيا وسوريا على الفور لعقد اجتماع وتحديد سقف زمني لإنجاز نظام الحصص المائية للبلدان الثلاثة بما لا يتعدى سنة واحدة[٢٢٥].

ـ على غرار قول ديميريل بوصول مياه كافية إلى سوريا والعراق، وعلى الرغم من تأكيد سوريا بوجه خاص أن المياه التي تصلها من الفرات غير كافية لمشروعاتها الزراعية والكهربائية، أعلن أولغالي أدنغار مدير عام مشروع «الغاب» في ٤/١٠/١٩٩٧ «أن بلاده تزود سوريا الآن بحوالى ١٢٠٠ م^{3} في الثانية من مياه الفرات، أي بما يتجاوز ضعف الكمية المتفق عليها بموجب اتفاق البلدين عام ١٩٨٧، وأن سد

---

(٢٢٣) **الحياة**، ١٥/٦/١٩٩٧، ص ١٣.

(٢٢٤) حديث للرئيس سليمان ديميريل، أجراه ابراهيم نافع ونشر في: **الأهرام**، ١٦/٩/١٩٩٧، ص ٥.

(٢٢٥) **الأهرام**، ٢١/١٠/١٩٩٧، ص ٩.

أتاتورك لم يعد يختزن المزيد من مياه الفرات بطاقته الحالية في حين أن محطات التخزين الموجودة بالسد في حاجة للمياه لتوليد الطاقة»[٢٢٦].

٢ ـ عدم استجابة تركيا للمطالب السورية والعراقية المتكررة باستئناف اجتماعات اللجنة الفنية الثلاثية الخاصة بالمياه، والتي لم تجتمع منذ نهاية ١٩٩٢ وبالتوصل إلى اتفاق نهائي وعادل لتحديد حصص الدول الثلاث من مياه الفرات، وهي مطالب عبر عنها رئيسا وفدي البلدين في ندوة ممثلي البرلمانات العربية حول «المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي»، في آذار/مارس ١٩٩٧ ووزير الري السوري في ٥/٥/١٩٩٧ ورئيس الوزراء السوري في ٢٩/٩/١٩٩٧[٢٢٧]، والخارجية العراقية في بيانها السالف الذكر في ٢٠/١٠/١٩٩٧. ولا تقلل من سلبية الموقف التركي في هذا الخصوص، إشارة إحدى الصحف العربية في ١٥/٣/١٩٩٧ إلى عقد اجتماعات لم تعلن عنها المصادر الرسمية في سوريا وتركيا بين وفدين من البلدين كان آخرها في ١٢/٣/١٩٩٧، ووعد الأتراك خلالها بالاستجابة لطلب سوريا بتحويل مجرى الفرات خلال شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس ١٩٩٧ كي يمكن ملء بحيرة سد تشرين وطاقتها التخزينية ١,٩ مليار م^3، وطلبوا من السوريين تشكيل لجان فنية لتحديد منسوب المياه عند نقطة الحدود بين البلدين بعد أن فشلوا (الأتراك) في تقديم معلومات عن حجم الطاقة التخزينية لسدي أتاتورك وقراقاميش التركيين[٢٢٨]. ويثير الانتباه أنه لدى افتتاح هذا السد في ٢٩/٩/١٩٩٧، وعلى الرغم من أن سوريا ليست دولة المنبع، نُسب إلى مصادر مطلعة في دمشق «تأكيدها» عدم وجود آثار سلبية للسد في تركيا[٢٢٩]. وتركزت اجتماعات اللجنة السورية ـ العراقية الخاصة بالمياه في «دمشق» في ٢٢/١٠/١٩٩٧ على بحث مخاطر وسلبيات سدود ومشروعات تركيا على الفرات ودجلة على البلدين العربيين، وتنسيق المواقف بينهما بما يضمن حقوقهما بموجب مبادىء القانون الدولي، وكذلك بحث نتائج «مؤتمر المياه: تمويل مشاريع المستقبل» الذي عُقد في استانبول[٢٣٠].

٣ ـ رفض تركيا تسوية مشكلة المياه مع سوريا والعراق وفق مبادىء القانون الدولي، حيث رفضت الموافقة على الاتفاقية الدولية الجديدة حول قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١/٥/١٩٩٧، ومن أهم ما تضمنته من قواعد ومبادىء «الانتفاع والمشاركة المنصفان

---

(٢٢٦) الأهرام، ٥/١٠/١٩٩٧، ص ٨.
(٢٢٧) الأهرام: ١٧/٣/١٩٩٧، ص ٦؛ ٦/٥/١٩٩٧، ص ٩، و٣٠/٩/١٩٩٧.
(٢٢٨) الحياة، ١٦/٣/١٩٩٧، ص ٤.
(٢٢٩) الأهرام، ٣٠/٩/١٩٩٧، ص ٨.
(٢٣٠) الحياة، ٢٣/١٠/١٩٩٧، ص ٥.

والمعقولان، والالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم أو ذي شأن ووجوب مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية والتزام الدولة بالعمل على تخفيف الضرر وإزالته والتعويض عنه عند الضرورة، والالتزام بالتعاون والإخطار عن الإجراءات المزمع اتخاذها ـ أي المشروعات التي تنوي إحدى الدول النهرية القيام بها ويُحتمل أن تكون لها آثار سلبية في الدول النهرية الأخرى وهو ما ينطبق عادة على مشروعات دول المنابع»(٢٣١). ويثير الانتباه أن دبلوماسيين أتراك برروا ذلك في ١٠/٥/١٩٩٧ «بأن هذه الاتفاقية مجحفة بالدول التي بنت سدوداً في أراضيها، ومن بينها الصين والهند وبعض الدول الأفريقية»(٢٣٢).

٤ ـ **تركيا وبيع مياه الفرات ودجلة**: بدأت إثارة هذه المسألة في الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ لدى إصدار وزير تركي بياناً ذكر فيه «أن تركيا يجب أن تبيع مياهاً من نهري الفرات ودجلة لجيرانها في الجنوب»، مما آثار ردود فعل من جانب العراق وسوريا، حيث عقدت حكومة الأول اجتماعاً في ١٥/٩/١٩٩٧ لمناقشة هذا البيان ونددت بهذه الدعوة(٢٣٣)، فيما قامت سوريا بانتقاد مشروع «السوق الدولية للمياه» المطروح أمام مؤتمر «مياه العالم: تمويل مشروعات المستقبل» المنعقد باستانبول في نهاية الشهر نفسه، ودعت البلدان العربية إلى مقاطعته لمخاطره على سوريا والمشرق العربي بأكمله «لأنه يساهم في إيجاد رأي عام دولي لمصلحة تركيا التي صرح مسؤولوها بأنهم ينوون بيع المياه مقابل النفط العربي، ويعتبرون مياه الفرات ودجلة من أنهارهم الوطنية»(٢٣٤) وفي ١٥/٩/١٩٩٧، وبشأن ما كان يتردد آنذاك عن «عقد مؤتمر في تركيا لوضع نظام جديد بشأن بيع المياه إلى الدول الأخرى»، قال ديميريل: «ليست مسألة بيع مياه. وحتى لو كان الأمر كذلك، فإنه (البيع) لن يكون من دجلة أو الفرات»(٢٣٥).

وعلى الرغم من النفي التركي الرسمي لهذه المسألة، فإنها تشكل تطوراً جديداً في السياسة المائية التركية لاقتصار مشروعاتها المعلنة حتى الآن «لبيع المياه» على أنهار وطنية تركية: سيحون وجيحون في إطار مشروع مياه السلام ونهر مانوغات في إطار اتفاق المياه التركي ـ الإسرائيلي الجاري الحديث عنه منذ منتصف عام ١٩٩٠. كما أن

---

(٢٣١) صلاح عامر، «نهر النيل والاتفاقية الجديدة للأنهار الدولية،» **الأهرام**، ٢١/٦/١٩٩٧، ص ١١.

(٢٣٢) **الأهرام**، ١١/٥/١٩٩٧، ص ٩.

(٢٣٣) **الأهرام**، ١٦/٩/١٩٩٧، ص ٤.

(٢٣٤) **الأهرام**، ٣٠/٩/١٩٩٧، ص ٨.

(٢٣٥) حديث للرئيس سليمان ديميريل، أجراه ابراهيم نافع ونشر في: **الأهرام**، ١٦/٩/١٩٩٧، ص ٥.

مجرد إثارة هذه المسألة يشكل في حد ذاته وسيلة إضافية «الضغط» تركيا على سوريا والعراق لقبول «الوضع القائم» أو في أحسن الأحوال قبول «التسوية الفنية» لمشكلة المياه المقترحة من جانب الأولى.

وانعقد بالفعل هذا المؤتمر في استانبول في ٢٩ ـ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ بمبادرة من الحكومة التركية وصحيفة **انترناشيونال هيرالد تريبيون** الأمريكية، وبمشاركة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئات المعونة الأمريكية والأوروبية والكندية وإسرائيل والأردن وبعض الدول الإسلامية والأمريكية اللاتينية وقاطعته بلدان عربية أبرزها مصر وسوريا. وعلى رغم أن عدداً كبيراً من رؤساء الدول والحكومات المدعوة امتنع عن الحضور، إلا أن ذلك لا ينفي أن فكرة «بيع المياه» التي طرحها أوزال لأول مرة عام ١٩٨٧ في إطار مشروع «مياه السلام» أصبحت الآن مشروعاً قيد البحث والتمويل، وأن هناك دوائر دولية وإقليمية معينة تؤيده ليس فقط لأسباب اقتصادية ولكن أيضاً لأسباب استراتيجية. وستكون تركيا وإسرائيل من أكبر المستفيدين من هذا المشروع ليصبح «تحالفهما المائي الوجه الآخر لتحالفهما الاستراتيجي» ويشير بعضهم في هذا السياق إلى «أن الحاجة لعبور خطوط المياه من تركيا إلى إسرائيل عبر الأراضي السورية (في إطار الأنبوب الغربي لمشروع مياه السلام) لن تكون مانعاً نهائياً من التنفيذ. فربما فكروا في مد الأنبوب عبر البحر، وربما فضلوا الانتظار حتى تتغير الأوضاع الحالية. وقد لوحوا لسوريا في مؤتمر استانبول بحافز يتمثل في مشروع لزيادة إيراداتها من مياه الفرات بضخ مياه جديدة إليه من أنهار تركيا الداخلية مقابل تمرير الفائض إلى إسرائيل والأردن ودول الخليج»[٢٣٦].

رابعاً: «العنف» الإسلامي في تركيا وعلاقاتها العربية والإقليمية

لا يُقصد بهذا العنف المظاهرات الإسلامية وغيرها من صور العنف التلقائي غير المنظم، كمظاهرات الحجاب ومظاهرات الاحتجاج على حرب الخليج الثانية، وإنما يُقصد به العنف المنظم/الإرهاب من جانب منظمات إسلامية تركية متطرفة، من أبرزها منظمات «الحركة الإسلامية» (IHO)، و«الثأر الإسلامي» (IIO) و«الحركة الإسلامية الثورية» (IHIO) وغيرها من المنظمات النشطة منذ مطلع التسعينيات وخصوصاً في مجال اغتيال عناصر بارزة من المثقفين العلمانيين: اغتيال معمر أقصوي (M. Aksoy) أستاذ القانون الدستوري ورئيس معهد القانون التركي في أنقرة في ٣١/ ١/ ١٩٩٠، وجيتن أمج (C. Emec) الصحفي في جريدة **حريت** في استانبول في ٧/ ٣/ ١٩٩٠، وبهرية أوجوق (B. Ocok) في أنقرة في ٢٢/ ٤/ ١٩٩٠ بعد ثلاثة أيام من

---

(٢٣٦) عبد العظيم حماد، «بورصة المياه،» **الأهرام**، ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٧، ص ٤.

نشر تقرير عن «العلمانية والأصولية» كانت قد شاركت في إعداده لصالح الحزب «الديمقراطي الاجتماعي الشعبي»، واغتيال أوجور مومكو (U. Mumco) الصحفي في **جمهوريت** في ٢٤/١/١٩٩٣[٢٣٧]، فضلاً عن مصرع أكثر من ٤٠ كاتباً وجرح أكثر من ٧٠ آخرين في حزيران/يونيو ١٩٩٣ في هجوم على فندق في استانبول كان يُعقد فيه مؤتمر للكتاب الأتراك برئاسة عزيز نسين (A. Nesin) الذي كان قد ترجم إلى التركية مقاطع من كتاب **آيات شيطانية**[٢٣٨].

دون الخوض في العوامل الداخلية الاجتماعية ـ الاقتصادية والثقافية المسؤولة عن هذا العنف[٢٣٩]، وكذلك تجدد الحديث عن المشكلة العلوية في تركيا وتغلغل قوى وأفكار متطرفة بين العلويين وحوادث العنف الأخيرة في مناطق وأحياء الأخيرين[٢٤٠]، يُلاحظ أن ميل تركيا إلى التركيز بدرجة أكبر على العوامل الخارجية ـ الإقليمية لهذا العنف يؤدي إلى التأثير في علاقاتها مع بعض البلدان العربية ممن تواجه، أو كانت تواجه، حتى عهد قريب المشكلة نفسها، وكذلك علاقاتها مع إسرائيل وإيران.

١ ـ احتمالات التنسيق التركي ـ العربي في مواجهة العنف الإسلامي

تتردد في تركيا، منذ أوائل التسعينيات أحاديث، عن ارتباط المنظمات التركية الإسلامية المتطرفة بإيران واستفادة بعضها من خبرة المشاركة في الحرب الأفغانية إبان الاحتلال السوفياتي، مما يستدعي ضرورة التعامل مع نشاطاتها من منظور إقليمي، حيث تتزايد هذه النشاطات في بلدان أخرى في المنطقة كبلدان شمال أفريقيا العربية، الأمر الذي لا يمكن أن يُستبعد معه وجود نوع من «التنسيق» بين هذه المنظمات ونشاطاتها في تركيا وهذه البلدان العربية كتعبير عن «تزايد الحركة الأصولية في بلدان الشرق الأوسط». ولهذا يتعين مواجهة هذا «التنسيق» بتنسيق أمني بين تركيا وهذه البلدان.

وعلى رغم عدم توافر بيانات محددة عن وجود مثل هذا التنسيق الأخير، فإن

---

(٢٣٧) معوض، «الإسلام والعنف السياسي في تركيا، ١٩٨٣ ـ ١٩٩١،» ص ١٦٨ ـ ١٧٠.

(٢٣٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣**، ص ١٤٢.

(٢٣٩) معوض، المصدر نفسه، ص ١٨٠ ـ ١٨٣.

(٢٤٠) من هذه الأحداث، قيام الآلاف من العلويين في ١٣/٣/١٩٩٥ بمظاهرات كبيرة في إحدى ضواحي استانبول وتبادلهم إطلاق النار مع قوات الأمن مما أدى إلى إصابة ١٤ شخصاً بينهم ٧ رجال أمن، وجاءت هذه المظاهرات بعد هجوم شنه مسلحون على أربعة مقاهٍ ومحل حلوى في هذه الضاحية التي يقطنها العلويون مما أسفر عن مصرع ٣ أفراد وإصابة ٢١ آخرين. انظر: **الأهرام**، ١٤/٣/١٩٩٥، ص ٤.

احتمالات وجوده ولو على مستوى محدود قابل للتطور مستقبلاً تبدو كبيرة بالنظر إلى ما يلي:

أ ـ تقرير نشرته صحيفة ديلي نيوز التركية في ٢/٥/١٩٩٠ ورد فيه أن هناك ارتباطات بين منظمة «الثأر الإسلامي» التركية وحركة «النهضة» الإسلامية التونسية تقابلها علاقات تعاون أمني بين تركيا وتونس في مواجهة «المتطرفين الإسلاميين» بدأت بعقد اجتماع في تونس في آذار/مارس ١٩٩٠ بين وفد من الداخلية التركية ووزير داخلية ورئيس وزراء تونس[٢٤١].

ب ـ اتساع نطاق الموضوعات التي جرى بحثها بين المسؤولين الأتراك والمصريين في الآونة الأخيرة ليشمل أيضاً ـ إضافة إلى قضايا تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية الثنائية ـ قضايا أخرى إقليمية كالترتيبات الجارية لإقامة «سوق شرق أوسطية» وإحلال السلام في «الشرق الأوسط» و«مكافحة الإرهاب والتطرف» في المنطقة. وفي مثل هذه القضايا يملك البلدان «نظرة مشتركة ومبادىء متطابقة» على حد قول رئيسة الحكومة التركية تشيللر، قبيل مغادرتها القاهرة في ٧/١١/١٩٩٤[٢٤٢]. ويثير الانتباه أيضاً في هذا الخصوص أن البيان الختامي لأعمال اللجنة العليا المصرية ـ التركية برئاسة رئيسي وزراء البلدين (الجنزوري وأربكان) الصادر في ٤/١٠/١٩٩٦ أشار إلى توقيع أربع اتفاقيات من بينها «اتفاقية بشأن الاعتراف بالأحكام القضائية وتنفيذها بين البلدين»؛ كما أكد رئيسا الوزراء في الجلسة الختامية للجنة «إدانتهما لكل أعمال الإرهاب بكافة صوره أياً كانت دوافعه ومرتكبوه»، وأكد «أنه لا يمكن القبول بأي مواقف انتقائية نحو الإرهاب وأن التأييد الخارجي للأنشطة الإرهابية يجب أن يتوقف»، وطالبا «كل الدول وبخاصة التي تقدم دعماً للإرهاب بالتمشي مع هذا الفهم»، كما طالبا «بعقد مؤتمر دولي يتعامل مع كل جوانب ظاهرة الإرهاب»[٢٤٣].

ج ـ إضافة إلى ما تقدم، قد تشهد السنوات القليلة المقبلة تعاوناً أمنياً واسع النطاق في مواجهة «التطرف الإسلامي» ويشمل بلدان عربية عدة وتركيا ـ وكذلك إسرائيل ـ ودولاً أخرى من خارج المنطقة، ولا سيما الدول الغربية المتوسطية، وقد يتم هذا التعاون في إطار حلف الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي أو مشروعات «التعاون

---

(٢٤١) انظر في هذا الخصوص: Ilnur Cevik, «Moslem Fundamentalism, Not Only Turkey's Concern,» *Turkish Daily News*, 2/5/1990, pp. 7 and 11.

(٢٤٢) جلال عبد الله معوض، «واقع وآفاق العلاقات المصرية ـ التركية،» ورقة قدّمت إلى: **الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط: أعمال الندوة التي عقدت بالاسكندرية (الفترة من ١٥ ـ ١٧ ديسمبر ١٩٩٤)**، تحرير عبد المنعم المشاط (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص ٣٢٨.

(٢٤٣) **الأهرام**، ٥/١٠/١٩٩٦، ص ١٤.

المتوسطي بين الدول المشاطئة للبحر المتوسط»، خصوصاً وأن هناك بالفعل «مقترحات محددة» طرحها حلف الأطلسي على بعض البلدان العربية وإسرائيل ـ وقد تنضم إليها لاحقاً تركيا ـ بشأن «سبل تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط»[٢٤٤].

٢ ـ العنف في تركيا وعلاقاتها بإسرائيل وإيران

على عكس البلدان العربية التي لا تتوافر بشأنها بيانات محددة عن إبرامها اتفاقات أمنية مع تركيا «لمكافحة الإرهاب»، فإن إسرائيل وتركيا وقعتا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ خلال زيارة تشيللر لإسرائيل اتفاق تعاون لمكافحة الإرهاب ينص على استعانة تركيا بالخبرات الإسرائيلية في هذا المجال[٢٤٥].

ومن المرجح أن التعاون التركي ـ الإسرائيلي في هذا المجال لا ينصرف فحسب إلى مكافحة نشاطات «الجماعات والمنظمات الإسلامية المتطرفة»، وهي مشكلة تعانيها أيضاً إسرائيل (المنظمات الغذائية الفلسطينية الإسلامية المعارضة للتسوية الجارية على المسار الفلسطيني)، ولكنه يشمل أيضاً استفادة تركيا من أساليب إسرائيل وخبراتها في مكافحتها لعمليات العنف الأخرى المرتبطة بالمنظمات الكردية واليسارية التركية، خصوصاً في ظل التعاون الأمني الفعلي بين البلدين بصدد هذه المسألة الأخيرة قبل إبرام هذا الإتفاق بأكثر من عشر سنوات[٢٤٦].

---

(٢٤٤) بعد أسبوعين من تحذيره من «خطر الأصولية الإسلامية الذي لا يقل عن الخطر الشيوعي الذي واجهه حلف الأطلسي خلال الحرب الباردة»، عقد فيلي كلاس، سكرتير عام حلف الأطلسي، اجتماعاً في بروكسل في ٢٦/٢/١٩٩٥ مع سفراء مصر والمغرب وتونس وموريتانيا وإسرائيل كبداية لحوار حول «سبل تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ككل وتحقيق فهم متبادل أفضل وتصحيح أي سوء فهم بالنسبة لهدف الحلف الذي لا يمكن تصور أن يمثل أي تهديد لدول هذه المنطقة». وأكد السفير المصري عقب الاجتماع «أن هذا الحوار مرحلة استكشافية وسيُترك للدول الخمس المشاركة فيه تقدير ودراسة هذه المقترحات، على أن يتولى بعد ذلك صانع القرار في كل من هذه الدول اتخاذ الموقف الذي يجده مناسباً». أما كلاس فأكد أن هذا الحوار خطوة أولى ستعقبها خطوات أخرى بضم دول جديدة تقع على البحر المتوسط إلى الحوار». انظر في هذا الصدد: **الأهرام**، ٢٨/٢/١٩٩٥، ص ١.

(٢٤٥) **الأهرام**، ٩/١١/١٩٩٤، ص ١٧.

(٢٤٦) أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ تلقت الخارجية التركية تقريراً من الخارجية الإسرائيلية جاء فيه «أنه تبين من عمليات استجواب مجموعة من المسلحين الفلسطينيين الذين ألقي القبض عليهم مؤخراً وجود تعاون وثيق بين المنظمات الفلسطينية والمنظمات الأرمنية المناوئة لتركيا وبعض المنظمات اليسارية التركية». وبعد هذا الغزو، وطبقاً لما نشرته آنذاك صحيفة جونش *Gunes* التركية، «ذهب إلى إسرائيل خمسة خبراء أمن أتراك للاطلاع على وثائق حصلت عليها إسرائيل خلال هذا الغزو بشأن هذا التعاون». انظر في هذا الصدد: خليل ابراهيم محمود، «التطورات المعاصرة في العلاقات العربية ـ التركية،» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٨)، ص ٦٩.

وقد سبق الحديث، في موضع سابق في هذا الفصل، عن ارتباطات معينة بين إسرائيل وتركيا بصدد خطة الأخيرة لإقامة «منطقة أمنية» في شمال العراق في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ ويمكن أن يضاف في السياق نفسه ما يلي:

أ ـ أن الاستفادة من التعاون بين البلدين في المجال الأمني لا تقتصر فحسب على تركيا، وذلك أن إسرائيل تستفيد أيضاً من هذا التعاون في تعقب عناصر منظمتي «حماس» و«الجهاد» وغيرهما من المنظمات الفدائية الفلسطينية المعارضة لدى مرورهم بالمطارات التركية. وفي ضوء ما أعلنته إذاعة إسرائيل في ٢٩/٤/١٩٩٦ على لسان ايتان بن تسور مساعد مدير عام الخارجية الإسرائيلية بشأن «وجود قاعدة خاصة بحزب الله في شمال العراق بالقرب من الحدود العراقية التركية»[٢٤٧]، من المحتمل أن توظف إسرائيل تعاونها الأمني والعسكري مع تركيا في شن عملية عسكرية أو ضربة جوية في شمال العراق ضد ما تصفه «بقاعدة لهذا الحزب»[٢٤٨].

ب ـ أن هناك اتصالات مستمرة بين البلدين لتوثيق تعاونهما الأمني، منذ توقيعهما اتفاق ١٩٩٤. ففي ٨/٦/١٩٩٥ أشارت الصحف التركية إلى «أن خبراء أمنيين من إسرائيل وتركيا اجتمعوا مؤخراً في تركيا لبحث الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين في منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها مواجهة التطرف الديني والتواؤم مع السياسة الأمريكية في المنطقة»[٢٤٩].

أما إيران فالوضع معها مختلف. فعلى رغم تطور العلاقات التركية ـ الإيرانية وخصوصاً في المجال الاقتصادي وإبرام اتفاقات رسمية بين البلدين بشأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومنها الاتفاق المبرم بين رئيسي وزراء البلدين في أنقرة في شباط/فبراير ١٩٨٨، فإن ذلك لم يمنع المصادر التركية الحكومية منها وغير الحكومية من تكرار الاتهامات لإيران «بالتورط في دعم نشاطات المنظمات الإسلامية التركية المتطرفة، وخصوصاً منظمة الحركة الإسلامية وتدريب عناصر هذه الأخيرة في معسكرات إيرانية»[٢٥٠]، وكذلك اتهامها بأنها «القوة الرئيسية المدعمة للحركة العلوية في تركيا وتدريب الآلاف من العلويين في معسكرات بأصفهان وتبريز وطهران»، فضلاً عن اتهامها مؤخراً بدعم حزب «PKK»[٢٥١] وتسليحه.

---

(٢٤٧) **الأهرام**، ٣٠/٤/١٩٩٦، ص ٤.

(٢٤٨) معوض، **تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينيات**، ص ٢٦.

(٢٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٧. وانظر أيضاً: **الأهرام**، ٩/٦/١٩٩٥، ص ٤.

(٢٥٠) معوض، «الإسلام والعنف السياسي في تركيا، ١٩٨٣ ـ ١٩٩١،» ص ١٧١ ـ ١٧٤.

(٢٥١) محمود، «التطورات المعاصرة في العلاقات العربية ـ التركية،» ص ٢٦١، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣**، ص ١٤٢.

ويُتوقع مستقبلاً مواصلة تركيا حرصها الراهن على دعم تصعيد حدة التوترات في علاقاتها مع إيران بسبب هذه المسألة، وذلك بالنظر إلى حجم المصالح المشتركة القائمة بين البلدين التي لا تقتصر على العلاقات الاقتصادية الثنائية، ولكنها تشمل أيضاً قضايا وتفاعلات إقليمية كتلك المتعلقة بالوضع في شمال العراق حيث تقتضي مصالح البلدين ـ وسوريا ـ عدم قيام «دولة كردية» في المنطقة، والمتعلقة «بالتنافس المحسوب» بين البلدين على النفوذ في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية، فضلاً عن حرص تركيا على ضمان عدم دعم إيران لحركة التمرد الكردي في مناطقها الجنوبية ـ الشرقية. وهذه المصالح أيضاً تفسر ضمن عوامل أخرى عدم حماس تركيا للمشاركة في الجهود الأمريكية لفرض حظر اقتصادي على إيران.

الفصل السادس

التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي والعلاقات التركية ـ العربية[1]

دخلت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية مؤخراً مرحلة جديدة من التعاون العسكري، أو بالأحرى «الاستراتيجي» مع توقيع البلدين اتفاقاً للتعاون العسكري في ١٩٩٦/٢/٢٣، إبان زيارة نائب رئيس الأركان التركي جوبق بر لإسرائيل. وعلى رغم أن الاتفاقات التركية كافة يتعين عرضها على لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان، طبقاً للدستور، إلا أن هذا الاتفاق بالذات تم توقيعه خفية عن هذه اللجنة احتماء بإجراءات أمنية تشمل الاتفاقات العسكرية لحماية أمن البلاد واستقرارها. وبالنظر إلى الثقل الخاص للجيش في تركيا، فقد «مرت المسألة في هدوء دون إحاطة البرلمان بشيء مما حدث، وحظي هذا الاتفاق منذ البداية بتأييد رئاستي الجمهورية والحكومة»[2].

ولم يتم الإعلان عن هذا الاتفاق إلا بعد زيارة الرئيس ديميريل لإسرائيل في آذار/مارس ١٩٩٦. ولا يزال الغموض يكتنف هذا الاتفاق نتيجة عدم وضوح التفسيرات التركية الرسمية المقدمة حتى الآن للبلدان العربية وغيرها (إيران) بشأن هذا الاتفاق، وما تبعه من توقيع اتفاق لاحق في عهد حكومة أربكان بشأن تحديث طائرات حربية تركية في إسرائيل، فضلاً عن التضارب في تقدير طبيعة هذا الاتفاق وأهدافه حتى من جانب المسؤولين الأتراك. بيد أن هذا الغموض قد يشكل على الأرجح ما يسمى «بالغموض البَنّاء» والهادف إلى «تشتيت انتباه الجانب العربي أو

(١) حاولنا متابعة التطورات اللاحقة لهذا التعاون/التحالف في البند ثالثاً من هذا الفصل.

(٢) فهمي هويدي، «ما لا ينبغي السكوت عليه،» الأهرام، ١٩٩٦/٧/٢، ص ١١.

امتصاص ردود فعله الأولية». كما أن «التطمينات» التركية الرسمية للبلدان العربية، بشأن طبيعة هذا الاتفاق لا تنفي حقيقة ما ينطوي عليه الأخير من مخاطر وتهديدات للأمن القومي العربي عموماً وأمن بلدان عربية معينة كسوريا والعراق خصوصاً، ولا سيما في ظل ما واكب إعلان هذا الاتفاق، وتبعه مباشرة، من تحرك السياسة الأمريكية على صعيد إقامة «تحالفات جديدة» مع إسرائيل وأحد البلدان العربية المجاورة (الأردن)، مما قد يعني أن هذا الاتفاق قد يشكل مقدمة لإعادة المنطقة العربية إلى معاناة تجربة الأحلاف العسكرية والتحالفات الإقليمية المرتبطة «بمشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط» التي عاشتها في الخمسينيات، مع مراعاة أن التجربة الجديدة في حالة اكتمال فصولها ستكون أشد وطأة على الوطن العربي نتيجة التغيرات والاختلالات في توازنات القوى الإقليمية والدولية[٣].

قبل بحث مخاطر هذا الاتفاق، وطبيعة ردود الفعل العربية تجاهه، والتدبيرات العربية المطلوبة لمواجهة هذه المخاطر، يتعين بحث مسائل أخرى مهمة كظروف إعلان هذا الاتفاق وملابساته، وبعض بنوده المعلومة حتى الآن وما تم تنفيذه منها، ومدى ارتباطه بالاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، فضلاً عن المواقف الداخلية التركية تجاهه، وتحديداً موقف حكومة يلماز آنذاك، وموقف أربكان، ومدى ثبات الأخير أو تغيره في موقفه والأسباب المحتملة لذلك[٤].

أولاً: التضارب حول طبيعة التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي ومواقف القوى الداخلية التركية

حرصت تركيا وإسرائيل قبيل الإعلان مباشرة عن اتفاق التعاون العسكري بينهما على إبراز «طبيعته الحقيقية» وتسرب الكثير من البيانات عن بنوده وآلياته، باعتبار ذلك وسيلة (بالون) لاختبار ردود الفعل العربية، ولا سيما من جانب البلدان العربية المدعوة للمشاركة في «التحالف العسكري الجديد» المدعوم من الولايات المتحدة. ونظراً إلى سلبية ردود الفعل هذه، ولا سيما من جانب مصر، فقد آثرت إسرائيل «التزام الصمت»، فيما لجأت تركيا إلى نفي صفة «التحالف» عن هذا الاتفاق واعتبرته «اتفاقاً عادياً للتدريب والتعاون العسكري مع إسرائيل لا يختلف عن اتفاقات مماثلة تربطها ببعض البلدان العربية».

---

(٣) جلال عبد الله معوض، **تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينيات**، سلسلة بحوث سياسية؛ ١٠٧ (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات والبحوث السياسية، ١٩٩٦)، ص ٢٩.

(٤) يعتمد التحليل التالي، باستثناء المسألة الأخيرة على: المصدر نفسه، ص ٣٠ ـ ٥٣.

ويمكن في هذا الخصوص الإشارة إلى الأمثلة التالية الموضحة للتدرج والتضارب في التصريحات التركية ـ وكذلك الإسرائيلية ـ بشأن طبيعة هذا الاتفاق:

١ ـ ان إذاعة إسرائيل ذكرت في ١٩٩٦/٣/١٢ تعقيباً على مباحثات ديميريل وبيريس: «أن المباحثات تناولت العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها، وأن زيارة الرئيس التركي لإسرائيل تستهدف بلورة تحالف عسكري وسياسي بين البلدين في المستقبل القريب على أن يضم في مرحلة لاحقة بعض دول المنطقة المرتبطة بعلاقات وثيقة مع تركيا وإسرائيل». ونقلت هذه الإذاعة عن مصادر إسرائيلية مطلعة «أن فكرة إقامة التحالف العسكري الجديد في المنطقة تحظى بدعم مباشر من الرئيس الأمريكي بيل كلينتون»[٥].

٢ ـ أن أول إشارة رسمية إسرائيلية إلى هذا الاتفاق وردت في بيان مقتضب أصدرته وزارة الدفاع الإسرائيلية في ١٩٩٦/٣/١٨ في أعقاب زيارة وفد عسكري تركي لإسرائيل، جاء فيه: «أنه تم الاتفاق بين إسرائيل وتركيا على إجراء مناورات وتدريبات مشتركة، وإنشاء منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين البلدين». وعلى رغم أن المصادر والصحف الإسرائيلية بدأت في تسريب تفاصيل وبنود غير معلنة لهذا الاتفاق كوسيلة «لإبلاغ الرسالة المقصودة به إلى العالم العربي»، فإن الموقف الإسرائيلي الرسمي إزاء الاتفاق ظل مقتصراً على جملة واحدة ومحددة: «لقد وقّعنا بالفعل اتفاقاً أمنياً مع تركيا، وتم الإعلان عنه في حينه، ولكن سياستنا تقضي بعدم الخوض في التفاصيل»[٦].

٣ ـ أن الرئيس ديميريل حاول إثارة مسألة «التحالف العسكري الإقليمي الجديد» خلال زيارته لمصر بعد أقل من أسبوع من مشاركته في «قمة شرم الشيخ». ففي مؤتمر صحفي عقده والرئيس مبارك في ختام مباحثاتهما في ١٩٩٦/٣/١٩، رد ديميريل على سؤال حول «وجود نية لإقامة تعاون عسكري بين مصر وتركيا وإسرائيل والأردن» بقوله: «في الوقت الحالي لا أعتقد أن هذه المسألة قيد البحث، ولكن ما سيحدث في المستقبل لا نستطيع أن نتنبأ به الآن. ولكنني أقول بالنسبة لمصر وتركيا، إننا بلدان صديقان إلى حد كبير ونحن مع السلام في المنطقة، وفي الوقت الحالي لا توجد أي عقبة أمام مصلحتنا المشتركة، وعلينا أن نتطلع إلى مزيد من التعاون العسكري، ولدينا بالفعل تعاون في مجال التصنيع الدفاعي»[٧].

---

(٥) **الأهرام**، ١٩٩٦/٣/١٣، ص ٩.

(٦) مرسي عطا الله، «رسالة عربية ضرورية باتجاه تركيا،» **الأهرام**، ١٩٩٦/٤/١١، ص ١١.

(٧) **الأهرام**، ١٩٩٦/٣/٢٠، ص ٤. أجاب الرئيس مبارك عن السؤال نفسه بقوله: «إننا نتطلع لدعم السلام أولاً. وفي الوقت الحالي ليس لدينا أي مفاهيم ولم نفكر على الإطلاق في مثل هذا التعاون. وبالتأكيد هناك تعاون جيد على المستوى العسكري مع تركيا، ولكننا لم نتطلع إلى أي تعاون عسكري ضد أي أحد في الوقت الحالي».

٤ ـ أن الانتقادات العربية والإيرانية لهذا الاتفاق دفعت تركيا إلى التهوين من شأنه ونفي «احتمال» أن يكون اتفاقاً عسكرياً موجهاً ضد أي بلد عربي أو غير عربي (إيران) في المنطقة. وصدر في هذا الخصوص غير تصريح رسمي تركي، ومن ذلك:

ـ تصريح وزير الخارجية التركي في أنقرة في ٩/٤/١٩٩٦ وجاء فيه: «أن أنقرة ليست في حاجة لمساعدة إسرائيل في ضرب سوريا، وليست لديها الرغبة أو النية في ذلك، ولا تضمر لها أي عداء على رغم مواقفها السلبية تجاه تركيا.. ولا تعتبر اتفاقية التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل معاهدة دفاع مشترك ولا تستهدف سوريا أو إيران، وإنما تستهدف قيام إسرائيل بالمساعدة في تحديث وتجهيز طائرات الفانتوم التركية وتبادل الخبرات في المجالات العسكرية»[٨].

ـ تأكيد الرئيس ديميريل في ٢/٥/١٩٩٦ إبان زيارة وزير الخارجية المصري لتركيا «أن الاتفاقية العسكرية بين تركيا وإسرائيل تدريبية وليست استراتيجية، فيما أكد وزير الخارجية التركي بعد مباحثاته مع نظيره المصري أن موقف تركيا من الاتفاقية العسكرية مع إسرائيل ثابت ومحدد في كونها اتفاقية تدريبية وليست استراتيجية ولا تستهدف أي دولة من دول المنطقة. ونأمل ألا تبني أي دولة من الدول العربية مواقفها على أساس معلومات غير دقيقة... وتركيا حريصة على إقامة علاقات طيبة مع مصر وجميع الدول العربية نظراً لعمق العلاقات التاريخية بين الجانبين العربي والتركي». وجاء البيان الختامي المشترك الصادر في نهاية هذه الزيارة في ٣/٥/١٩٩٦ لينص على «تأكيد مصر وتركيا أن قيام تحالفات أو أحلاف في الشرق الأوسط يضر السلام والاستقرار في المنطقة، وأن الترتيبات الثنائية بين دول المنطقة يجب ألا توجه ضد دول أخرى»[٩].

ـ تأكيد رئيس البرلمان التركي مصطفى قاللي إبان اجتماعه مع نظيره المصري في القاهرة في ٢/٩/١٩٩٦ «أن الاتفاقيات (العسكرية) الموقعة بين تركيا وإسرائيل ليست اتفاقيات تحالف أو دفاع مشترك، وليست موجهة ضد أحد، وإنما هي فقط للتعاون العسكري والتدريب شأنها في ذلك شأن ٢٧ اتفاقية وقعتها تركيا مع دول أخرى عربية وغير عربية»[١٠].

القوى الداخلية التركية والتعاون العسكري مع إسرائيل

أثار اتفاق التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي المبرم في شباط/فبراير ١٩٩٦

---

(٨) الأهرام، ١٠/٤/١٩٩٦، ص ٩.

(٩) الأهرام: ٣/٥/١٩٩٦، ص ١، و٤/٥/١٩٩٦، ص ١٢.

(١٠) الأهرام، ٣/٩/١٩٩٦، ص ٨.

ردود فعل عديدة داخل تركيا. فإضافة إلى تعرض الرئيس ديميريل لمحاولة اغتيال في مدينة أزميت غرب تركيا في ١٨/٥/١٩٩٦ على يد صيدلي، فيما وصف «بأنه احتجاج على عقد هذا الاتفاق»، على رغم نفي السلطات التركية هذه المسألة نظراً إلى «أن منفذ هذه المحاولة يعاني أمراضاً نفسية ويتعاطى المواد الكحولية»[١١]، كان هذا الاتفاق مثار اهتمامات متباينة و«انقسامات» سواء على الصعيد الإعلامي أو على الصعيد السياسي.

فعلى الصعيد الإعلامي، اهتمت معظم الصحف التركية بهذا الاتفاق، ولا سيما في الأسبوع الأول من نيسان/ أبريل ١٩٩٦، وانقسمت في تناولها له بين صحف يمينية علمانية، وإسلامية تناولته تناولاً في مصلحة العرب، وأخرى معبرة عن الوسط واليسار تناولته لمصلحة إسرائيل[١٢].

وعلى الصعيد السياسي، ظهرت بوادر اختلاف داخل حكومة يلماز مبعثها هذا الاتفاق. ففي ٢٢/٥/١٩٩٦ أشارت صحيفتا **ميليت** و **زمان** إلى أن رئيس الوزراء يلماز انتقد، خلال اجتماع مغلق لحزبه، هذا الاتفاق «لأن سلبياته أكثر من إيجابياته، وينبغي تصحيح هذا الأمر»، وكان يعني بهذه السلبيات ما تسبب فيه الاتفاق من توتر في العلاقات مع الدول العربية وإيران. على رغم ذلك، دافع وزير الخارجية عمرو جونساي عن الاتفاق في مؤتمر صحفي عقده في اليوم نفسه في واشنطن قائلاً: «إن جهود الدبلوماسية التركية بددت بعض مخاوف الدول العربية والإسلامية، وأن رد الفعل العربي المعادي للاتفاق يعود في جزء منه إلى سوء الفهم والمعلومات الخاطئة وربما التضليل، بينما شعر وزيرا خارجية مصر وإيران بالارتياح عندما أوضحنا لهما طبيعة الاتفاق»[١٣].

وبصرف النظر عن أن الوقت لم يتسع لحكومة يلماز التي انهارت باستقالته في ٦/٦/١٩٩٦ كي توضح موقفها إزاء هذا الاتفاق، يثير الانتباه في هذا الصدد تعقيب سفير مصر في تركيا على هذه المسألة، حيث ذكر في ٧/٦/١٩٩٦ «أن الصحافة التركية كشفت عن أن هناك تفكيراً في إعادة النظر في هذا الاتفاق، إلا أن المسؤولين الأتراك أكدوا أنه ليس هناك مثل هذا التفكير في التراجع عنه أو إلغائه أو إعادة تصحيح بنوده، وأشاروا إلى أن المقصود بالتصحيح وفقاً للتقارير غير الرسمية تصحيح أسلوب تناول الاتفاق وطرحه على الرأي العام التركي والدولي»[١٤].

---

(١١) **الأهرام**، ٢٠/٥/١٩٩٦، ص ٤ ـ ٥.

(١٢) محمد حرب، «اتفاق أنقرة ـ تل أبيب في الإعلام التركي،» **الأهرام**، ١/٦/١٩٩٦، ص ١٠.

(١٣) **الأهرام**، ٢٣/٥/١٩٩٦، ص ٩.

(١٤) **الأهرام**، ٨/٦/١٩٩٦، ص ٩.

ويثير موقف أربكان إزاء هذا الاتفاق أكثر من تساؤل، وذلك بالنظر إلى ما يلي:

أ ـ ان أربكان كان قد تعهد في ١٩٩٦/٥/٢٢ بأن حزبه «الرفاه» سيتصدى للاتفاق العسكري مع إسرائيل في البرلمان. وقد أثار ذلك التعهد، إضافة إلى تصريحات يلماز السالفة الذكر، تكهنات لدى الصحف التركية آنذاك «بوجود احتمال لإلغاء الاتفاق قريباً»(١٥). وكان أربكان قد أشار أيضاً في ١٩٩٦/٥/٢١، خلال حملته للانتخابات الفرعية للبلديات، إلى «أن حزبه سيصل إلى السلطة في غضون أيام، وأنه بعد قيام الحكومة الائتلافية بإبرام هذا التحالف مع إسرائيل، فإن إدلاء الناخبين بأصواتهم لصالح أي مرشح من خارج حزبه يعني أنهم يمنحون أصواتهم لليهود»(١٦).

ب ـ ان موقف أربكان المعارض آنذاك لهذا الاتفاق أثار أيضاً مخاوف إسرائيل، حيث ذكرت إذاعة الأخيرة في ١٩٩٦/٦/١٠ قبيل يوم واحد من زيارة رئيسها وايزمان لتركيا: «أن وايزمان سيحاول خلال الزيارة إقناع الرئيس التركي بعدم الاستجابة للضغوط المطالبة بإلغاء الاتفاق العسكري المبرم بين البلدين»؛ فيما ذكر سفيرها لدى تركيا: «أن حكومة تركية جديدة برئاسة حزب «الرفاه» الإسلامي ستعمل دون شك على إلغاء صفقة قيمتها ٦٠٠ مليون دولار لتحديث طائرات الفانتوم التركية في إسرائيل وتزويدها برادارات وأجهزة الكترونية»(١٧).

ج ـ ان العديد من المراقبين العرب والأتراك توقعوا أن أربكان لدى توليه رئاسة الحكومة سيعيد النظر في هذا الاتفاق أو يلغيه. وبنى هؤلاء توقعهم على اساس معارضة أربكان وحزبه لهذا الاتفاق، فضلاً عن تصريحاته فور تشكيل حكومته الائتلافية مع تشيللر في ١٩٩٦/٦/٢٩ بشأن «تعهد حكومته بالالتزام بالمعاهدات والاتفاقات الدولية كافة، ولكنها لن تلتزم بتطبيق البنود التي تتناقض مع الأمن القومي التركي». فعلى رغم أن أربكان لم يوضح أي بنود أو اتفاقات ينطبق عليها هذا الوصف الأخير، فإن مصادر تركية مطلعة أشارت إلى معارضة «الرفاه» للاتفاق وتأكيدات قائده وكوادره بإعادة النظر في الاتفاق فور وصول الحزب إلى السلطة(١٨).

ودعم ايضاً هذا التوقع ما وصف بأنه «رضا تركيا التام عن التوجه المعتدل والأكثر تفهماً الذي تم تبنيه في صياغة فقرة متعلقة بتركيا في البيان الختامي للقمة العربية بالقاهرة»، على حد تعبير السفير التركي لدى مصر يشار يقيش في ١٩٩٦/٧/١(١٩). ويقصد بهذه الفقرة ما جاء في البيان الختامي للقمة العربية المنعقدة

---

(١٥) الأهرام، ١٩٩٦/٥/٢٣، ص ٩.
(١٦) الأهرام، ١٩٩٦/٥/٢٢، ص ٥.
(١٧) الأهرام، ١٩٩٦/٦/١١، ص ٩.
(١٨) الأهرام، ١٩٩٦/٦/٣٠، ص ٥، والأخبار، ١٩٩٦/٦/٣٠، ص ١.
(١٩) الأهرام، ١٩٩٦/٧/٢، ص ١٩.

بالقاهرة في الفترة ٢١ ـ ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٩٦ وهي: «يُعرب القادة العرب عن أملهم في أن تستمر العلاقات التقليدية والمصالح المشتركة العربية ـ التركية؛ وفي هذا الصدد يعربون عن قلقهم إزاء الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي، ويدعون تركيا إلى إعادة النظر في هذا الاتفاق بما يمنع المساس بأمن البلدان العربية»[٢٠].

فعلى خلاف مخاوف تركيا قبيل صدور هذا البيان من «تبني القمة العربية لموقف معاد لتركيا بسبب إبرامها اتفاقية عسكرية مع إسرائيل ومشكلة المياه مع سوريا» على حد تعبير ديميريل في رسائله إلى القادة العرب المشاركين في القمة[٢١]، جاءت صياغة الفقرة السالفة الذكر وترحيب تركيا بها، باعتبار «أن البيان الختامي للقمة العربية متوازن وطيب»، على حد تعبير المتحدث باسم الخارجية التركية في ١٩٩٦/٦/٢٤[٢٢] ليبعثا التوقعات والآمال لدى بعض الأوساط العربية في قيام تركيا بإعادة النظر في هذا الاتفاق وخصوصاً مع وصول أربكان إلى الحكم بعد أيام قليلة من هذه القمة؛ بل إن السفير يقيش ذكر في ١٩٩٦/٧/١ «أن رئيس وزراء تركيا الجديد أربكان قد أعلن فور تشكيل حكومته أنه لم يطلع بعد على نص الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل وعلاقاتها الطيبة مع دول المنطقة»[٢٣].

د ـ أن شيئاً من هذه التوقعات لم يحدث. فلم تقم حكومة أربكان بإلغاء أو إعادة النظر في اتفاق التعاون العسكري المبرم مع إسرائيل في شباط/فبراير ١٩٩٦، بل إنها أبرمت اتفاقاً عسكرياً ثانياً مع إسرائيل في ١٩٩٦/٨/٢٨ يتعلق بتحديث الأخيرة لطائرات الفانتوم التركية. وفي ضوء إدراك تركيا أن الاتفاق الجديد سيثير المزيد من التساؤلات وخصوصاً في الوطن العربي، حرص مسؤولوها على توقيعه دون «ضجة إعلامية» وبعيداً عن جميع وسائل الإعلام، واقتصر الإعلان عنه على بيان مقتضب صدر من وزارة الخارجية وليس الدفاع، وحرص من صاغوه على الإشارة مجدداً إلى «أن تركيا أبرمت اتفاقات مماثلة مع دول عديدة من بينها بعض الدول العربية!»[٢٤].

هـ ـ أن هناك تفسيرات عديدة لتغير موقف أربكان إزاء مسألة التعاون العسكري مع إسرائيل، حيث يشير بعضهم إلى ضغط قادة المؤسسة العسكرية التركية عليه «لاحتياجهم إلى الخبرات العسكرية الإسرائيلية»، وذلك على رغم «أن تركيا بحكم عضويتها في حلف الأطلسي يمكنها الحصول على خبرات جميع الدول الأعضاء، ما لم

(٢٠) الأهرام، ١٩٩٦/٦/٢٤، ص ٦.
(٢١) الأهرام، ١٩٩٦/٦/٢٢، ص ١.
(٢٢) الأهرام، ١٩٩٦/٦/٢٥، ص ١.
(٢٣) الأهرام، ١٩٩٦/٧/٢، ص ١٩.
(٢٤) محمد عبد المنعم، «ألغاز من أنقرة،» الأهرام، ١٩٩٦/٩/١، ص ١٠.

يكن العسكريون الأتراك ينظرون إلى إسرائيل على أنها قوة عظمى أكبر من دول الحلف». ويفسر آخرون ذلك على أساس «أن تركيا تحتاج مساعدة إسرائيل في نزاعها المتصاعد مع اليونان»، وإن كانت إسرائيل لا يمكن أن تلعب هذا الدور، دون مقابل، يتمثل أساساً في «الضغط على سوريا التي ما زالت في حالة حرب مع إسرائيل بورقة المياه وغيرها، وكذلك الضغط على العراق»[٢٥].

ويميل آخرون إلى تفسير ذلك التغير في موقف أربكان في إطار توازنات القوى في حكومته بينه هو وحزبه من ناحية، وتشيللر وحزبها من ناحية أخرى، و «التنافس المحسوب» بين الطرفين في صنع قرارات السياسة الخارجية، وذلك بالنظر إلى «أن اتفاقية الغاز الطبيعي الموقعة من جانب أربكان مع إيران، وكان التباحث بشأنها مستمراً منذ السبعينيات وكان مقرراً أن توقعها تشيللر إبان رئاستها للحكومة، أثارت حفيظة آخرين في أنقرة واستخدمت كورقة للضغط على أربكان لإرغامه على الموافقة على عقد الاتفاقية الثانية مع إسرائيل، على رغم معارضة ذلك من جانب كوادر معينة في حزبه، باعتبار أن تمرير هذه الاتفاقية ضروري لإحداث توازن في السياسة الخارجية التركية ولتهدئة واشنطن التي استفزتها زيارته لإيران»[٢٦].

ويلاحظ أن هذه التفسيرات تستند إلى منطق قوي، ربما عدا أولها بالشكل الذي طرح به بخصوص دافع المؤسسة العسكرية التركية من التعاون مع إسرائيل، على رغم استناد أربكان إلى الدافع نفسه في تبرير عقد الاتفاقية الثانية مع إسرائيل على النحو الذي سيتم عرضه لاحقاً؛ بل إن بعض هذه التفسيرات تدعمه تصريحات رسمية للرئاسة التركية، وينطبق ذلك بوجه خاص على التفسير الأخير المتعلق بالتوازنات بين أربكان وتشيللر. ففي ١٩٩٦/٩/٢٢ أكد ديميريل في مقابلة مع صحيفة **هاآرتس** الإسرائيلية: «أنه لا تراجع عن التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل، وأن التعاون في كل المجالات الأخرى سيستمر دون انقطاع»، معتبراً «أنه من الخطأ وصف الحكومة التركية الحالية التي يرأسها نجم الدين أربكان زعيم حزب «الرفاه» بأنها إسلامية، لأنها ائتلاف من حزبين، ومبادىء السياسة الخارجية التركية كما هي»[٢٧].

و ـ أن أربكان حاول حتى الآن على غير صعيد امتصاص أي رد فعل عربي للاتفاقية العسكرية الثانية أو التعاون العسكري عموماً بين بلاده وإسرائيل. فإضافة إلى زيارته في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ لمصر وليبيا على رغم معارضة واشنطن وأوساط تركية عديدة للأخيرة، تراجعت شركة «بوتاش» التركية لأنابيب البترول بقرار من

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٢٦) فهمي هويدي، «ملفات المصير تتحدى الخوجة،» **الأهرام**، ١٩٩٦/١٠/١، ص ١١.

(٢٧) **الحياة**، ١٩٩٦/٩/٢٣، ص ٦.

الحكومة التركية في ١٩٩٦/٩/٢٧ عن اتفاق سابق مع اسرائيل يتعلق بمرور أنابيب الغاز الطبيعي الروسي إليها عبر الأراضي التركية[٢٨]، كما حرص أربكان خلال زيارته لمصر على نفي صفة «التحالف» عن التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي وتصوير الاتفاقية بأنها مجرد «صفقة تجارية»، واتخاذ موقف «متشدد» إزاء الممارسات الإسرائيلية الراهنة[٢٩]. ففي ختام اجتماعه مع الرئيس مبارك في ١٩٩٦/١٠/٣، ورداً على سؤال عما إذا كانت تركيا ستعيد النظر في اتفاقها العسكري مع إسرائيل، ذكر أربكان «أن هناك أجزاء في غاية التعقيد موجودة في الطائرات الحربية التركية ولا يمكن الحصول على تكنولوجيا صيانتها إلا من بلدين في العالم، هما الولايات المتحدة وإسرائيل. ونحن نشتري هذه الخبرة من إسرائيل مقابل أموال لأن الولايات المتحدة لا تزودنا بها في الوقت الحالي، وهي علاقة تجارية لا تختلف عن شراء سلعة من السوق. وأن تركيا بعلاقاتها القوية مع العالم العربي والعالم الإسلامي لا يمكنها المضي مع إسرائيل في أمور يمكن أن تشكل تحالفاً»[٣٠].

ثانياً: طبيعة الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي وبنوده والاستراتيجيا الأمريكية في المنطقة العربية

على رغم التأكيدات التركية الرسمية المتكررة «بأن التعاون العسكري مع إسرائيل لا يتضمن تحالفاً استراتيجياً، وليس موجهاً ضد أي دولة في المنطقة»، فإن هذه المسألة قابلة للنقاش في ضوء ثلاثة اعتبارات على الأقل تتعلق من ناحية بطبيعة الاتفاقات الدفاعية ـ الاستراتيجية بوجه عام في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، و «بالبنود غير المعلنة» لهذا التعاون، وما نفذ منها بالفعل حتى الآن من ناحية ثانية، وبمدى ارتباط هذا التعاون بالاستراتيجية الأمريكية في «الشرق الأوسط» من ناحية ثالثة، فضلاً عن ناحية رابعة سيتم التطرق إليها لاحقاً وتتعلق بمخاطر هذا التعاون بالنسبة للوطن العربي عموماً، ودوله المحورية خصوصاً.

١ ـ التعاون العسكري والتعاون الدفاعي ـ الاستراتيجي

هناك بالفعل اختلاف بين التعاون العسكري والتعاون الدفاعي ـ الاستراتيجي. فالأخير يتضمن تنسيقاً في الخطط والتحركات العسكرية، ومن وجهة نظر بعضهم «لا

(٢٨) الأهرام، ١٩٩٦/٩/٢٨، ص ٤.

(٢٩) انظر ما ورد بالبيان الختامي لاجتماع أربكان والجنزوري بشأن موقف الجانبين من التطورات الأخيرة في عملية السلام، في: الأهرام، ١٩٩٦/١٠/٥، ص ١٤.

(٣٠) الأهرام، ١٩٩٦/١٠/٤، ص ١.

توجد معلومات مؤكدة حول وجود هذا التنسيق بين تركيا وإسرائيل بشكل مباشر»[٣١]. بيد أن التعاون العسكري المكثف يتضمن في الوقت نفسه دلالات استراتيجية، وهو ما ينطبق على اتفاق التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي المبرم في شباط/فبراير ١٩٩٦ الذي يشتمل على بند يتعلق «بالمشاورات ذات الطابع الدفاعي» أشير إليه «بإنشاء منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين البلدين»، طبقاً لبيان وزارة الدفاع الإسرائيلية السالف الذكر، والصادر في ١٨/٣/١٩٩٦.

أضف إلى ذلك أنه على خلاف الحال إبان الحرب الباردة، يندر أن توجد حالياً دول تتعاون عسكرياً وتقرر في هذا الإطار «أن هذا التعاون موجه ضد طرف أو أطراف معينة». فعادة ما يتم إرساء آليات عسكرية «محايدة» إلى حد ما، ولكن في وقت الضرورة يمكن أن تستخدم في إطار التوجهات الدفاعية ـ الاستراتيجية المستقرة أصلاً لدى البلدين، مع التركيز عندئذ على ما هو مشترك من هذه التوجهات. ويلاحظ أن مساحة الالتقاء والاتفاق بين التوجهات الإسرائيلية والتركية كبيرة سواء تعلق الأمر «بالترتيبات الشرق أوسطية» أو تعلق «بمخاطر» بعض دول المنطقة كسوريا وكذلك العراق. وفي ضوء ذلك يمثل التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي تطوراً مهماً وخطيراً، ويصعب النظر إليه «بعقل بارد» أو على أساس تحليل النصوص والبيانات الرسمية، وبخاصة أن المنطقة بدأت تشهد تفاعلات عسكرية وصراعية أكثر مما تشهد تفاعلات سلمية في الفترة الأخيرة[٣٢].

٢ ـ بعض بنود اتفاق التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي وآليات تنفيذه

في ظل الواقع الفعلي وما يتوافر من بيانات عن بنود الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي المبرم في شباط/فبراير ١٩٩٦ والاتفاق اللاحق المبرم في آب/أغسطس ١٩٩٦ الذي يعد أداة لتنفيذ أحد بنود الأول، يتأكد بدرجة كبيرة أن ما بين البلدين يمثل حقيقة «تعاوناً عسكرياً واستراتيجياً» في آن واحد من ناحية، وأن أحد الأهداف الرئيسية لهذا التعاون الضغط على، أو تهديد، بلدان معينة عربية بالأساس في ما يسمى بمنطقة الشرق الأوسط من ناحية ثانية.

ويكشف التحليل التالي لبعض بنود اتفاق شباط/فبراير ١٩٩٦ وآليات تنفيذها وما نفذ منها بالفعل عن حجم التهديد الذي تمثله غالبية هذه البنود للأمن القومي

(٣١) «اتفاقات عسكرية...» **الأهرام**، ١٩/٤/١٩٩٦، ص ١١.

(٣٢) معوض، **تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينيات**، ص ٣٣ ـ ٣٤.

العربي عموماً، ومن هذه البنود ما يلي[٣٣]:

أ ـ بند يتعلق **بالتعاون الوثيق بين القوات الجوية التركية والإسرائيلية،** حيث يُسمح للسلاح الجوي لكلتا الدولتين باستخدام المجال الجوي للدولة الأخرى والقيام بتدريبات مشتركة، كما يسمح للطائرات الإسرائيلية بالوجود في قاعدتين جويتين تركيتين وهما انجيرليك وقونيا. ويبدو أن الاتفاق يسمح لهذه الطائرات بالوجود في هاتين القاعدتين واستخدامهما «لإجراء تدريبات في الأجواء التركية» لفترات طويلة، وربما بشكل دائم، حيث تفيد البيانات المتاحة أن السلطات التركية خصصت مناطق بعينها داخل القاعدتين تستخدم بمعرفة سلاح الجو الإسرائيلي.

وقد اتخذ البلدان بالفعل خطوات عدة على طريق هذا التعاون. ففي ٤/٤/ ١٩٩٦ فتحت تركيا مجالها الجوي وقاعدتي انجيرليك وقونيا أمام إسرائيل للقيام «بتدريبات» في الأجواء التركية، في أول تنفيذ عملي لهذا الاتفاق. وفي ١٥/٦/ ١٩٩٦ أكدت مصادر فرنسية «أن أكثر من ٣٠ طياراً إسرائيلياً يقومون بالتدريب منذ بضعة أسابيع في قاعدة قونيا بموجب الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل»[٣٤]. وفي ١٩٩٦/٦/٩ أعلن مسؤول في وزارة الدفاع التركية أن ١٢ طياراً تركياً شاركوا في أيار/مايو ١٩٩٦ بـ ١٢ طائرة تركية في تدريبات في إسرائيل مع طائرات تابعة للأخيرة، وقد فسرت الأوساط التركية هذا الإعلان بأنه «رد على انتقاد الرئيسين المصري والسوري إبان قمة دمشق لهذا الاتفاق»[٣٥]، فيما كانت إذاعة إسرائيلية قد أعلنت قبل يوم واحد «أن طيارين من سلاح الجو التركي تلقوا تدريبات في إسرائيل على نموذج من طائرة لافي الحربية الإسرائيلية»[٣٦].

ويثير هذا التعاون غير تساؤل: هل القواعد الجوية في الأناضول التركي هي أنسب الأماكن لتدريب القوات الجوية الإسرائيلية؟ وما الذي يمنع من استخدام هذه القواعد لأغراض العمليات إذا دعت الضرورة إلى ذلك؟

ويشير بعضهم في هذا الخصوص إلى أن استخدام قاعدة انجيرليك من جانب الطائرات الإسرائيلية (اف ـ ٤) يجعلها قادرة على الوصول إلى سوريا ونصف الأردن

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٦. انظر أيضاً: عطا الله، «رسالة عربية ضرورية باتجاه تركيا،» ص ١١؛ خالد السرجاني، «تركيا وإسرائيل: اتفاق عسكري استراتيجي،» **الأهرام**، ١٧/٤/١٩٩٦، ص ١٨، وسامح عبد الله، «إسرائيل وتركيا: ٤٧ عاماً من العلاقات الاستراتيجية الخاصة،» **الأهرام**، ١٨/٦/ ١٩٩٦.

(٣٤) **الأهرام**، ١٦/٦/١٩٩٦، ص ٨.

(٣٥) هيئة الإذاعة البريطانية، نشرة أنباء الساعة السادسة مساء بتوقيت غرينتش يوم ١٠/٦/١٩٩٦.

(٣٦) **الأهرام**، ١٠/٦/١٩٩٦، ص ١.

الغربي، بينما طائرات (اف ـ ١٦) تغطي شمال السعودية والنصف الشمالي للعراق وشمال غرب إيران، وطائرات (اف ـ ١٥) تغطي جزءاً من البحر الأحمر والكويت وكل العراق ونصف إيران الغربي وبحر قزوين كله. وبمقارنة ذلك باستخدام إسرائيل لقواعدها، يُلاحظ أن الطائرات **الأولى** تغطي الشمال الغربي للسعودية والأردن والشمال الغربي للعراق وغالب سوريا، **والثانية** تغطي النصف الشرقي للسعودية وغالب العراق وسوريا كلها، **والثالثة** تغطي مساحة أكبر من السعودية والبحرين والعراق كله وغرب إيران وجزءاً من بحر قزوين وشرق البحر الأسود. ولا يعني ذلك فحسب أن إسرائيل ستتمكن لأول مرة في تاريخ صراعها مع العرب من «إحكام قبضتها» على سوريا لتنالها شمالاً وجنوباً. وإنما يعني أيضاً تمتعها بحرية حركة واسعة في المنطقة ارتكازاً على تعدد القواعد داخل أراضيها والأراضي التركية على نحو يجعل كل منابع النفط وخطوط مواصلات نقله إلى الخارج في متناول سلاحها الجوي. وبالنظر إلى أن إسرائيل في ظل هذا الوضع أصبح بمقدورها أن تقوم بحركة «التفاف مزدوج» في الشمال بالتعاون مع تركيا وفي الجنوب بالتعاون مع أرتيريا، خصوصاً بعد احتلالها جزيرتي حنيش، فإن ذلك يعني أن الأمن القومي العربي كله بات في «خطر داهم»[٣٧].

ب ـ بند يتعلق بإجراء **مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة** بين تركيا وإسرائيل، وبند آخر يتعلق «بقيام البلدين **بدوريات بحرية مشتركة** للحيلولة دون وقوع أعمال عدوانية في شرقي المتوسط وكإجراء متمم لنشاط الأسطول السادس الأمريكي في المنطقة». والجدير بالذكر أن صحيفة **ملليت** التركية أشارت في ١٩/٦/١٩٩٦ إلى «أن سفناً حربية إسرائيلية ستصل إلى الموانىء التركية خلال الشهر القادم في إطار الاتفاق العسكري الموقع بين البلدين»[٣٨]؛ بينما ذكرت وكالة أنباء الأناضول في ٢٠/٥/١٩٩٦ «أن قائد البحرية التركية توجه إلى إسرائيل هذا اليوم في زيارة تستغرق يوماً واحداً يزور خلالها القاعدة البحرية في حيفا ومركزاً للمستودعات والذخيرة»، ولم تذكر الوكالة أي تفاصيل أخرى عن هذه الزيارة، وذلك على رغم إشارة مصادر تركية آنذاك إلى «أن مناورات بحرية مشتركة ستجري في حزيران/ يونيو ١٩٩٦ في البحر المتوسط، وقد تجري معها، في التوقيت نفسه، مناورات برية على الحدود التركية مع سوريا أو مع إيران»[٣٩].

---

(٣٧) تعليق أمين هويدي على الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي في صحيفة: **الحياة**، ٦/٦/١٩٩٦، منشور أيضاً في: هويدي، «ما لا ينبغي السكوت عليه،» ص ١١.

(٣٨) **الأهرام**، ٢٠/٦/١٩٩٦، ص ١.

(٣٩) **الأهرام**، ٢١/٥/١٩٩٦، ص ٨.

ج ـ بند يتعلق **بتحديث إسرائيل ٥٤ طائرة تركية من طراز (اف ـ ٤)** في إطار برنامج يتكلف ٦٠٠ مليون دولار. وقبل زيارة الرئيس الإسرائيلي وايزمان لتركيا في حزيران/يونيو ١٩٩٦، كان التصور السائد أن هذه التكلفة ستغطيها مباشرة الولايات المتحدة، مما يعني «أن الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي لم يحظ فحسب بالموافقة، وإنما أيضاً بالدعم المادي من جانب واشنطن»[٤٠]. بيد أن وايزمان تعهد خلال هذه الزيارة بتسهيل شروط قرض من البنوك الإسرائيلية لتغطية هذه التكلفة[٤١]. ويبدو أن هذه المسألة التي تم تنظيمها بموجب الاتفاقية العسكرية الثانية آب/أغسطس ١٩٩٦ قد عولج جانبها المالي على هذا النحو تجنباً «لحساسية» قد تثيرها المساندة الأمريكية المالية المباشرة للتعاون العسكري بين البلدين.

د ـ بند يتعلق **«بإنشاء منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل** يهدف إلى رصد الأخطار المشتركة التي تهدد أمن البلدين وإقامة آلية مشتركة لمواجهة هذه الأخطار». وبطبيعة الحال، فإن هذه الأخطار ترتبط أساساً بسوريا وكذلك بالعراق وإيران. ويتأكد ذلك بالنظر إلى بند آخر في الاتفاق ينص على «أن الحوار الاستراتيجي بين البلدين يمتد نشاطه ليشمل مجالات تتعلق بأنشطة الاستخبارات وإقامة أجهزة تنصت في تركيا لرصد أي تحركات عسكرية في سوريا وإيران وجمع المعلومات عنهما». وكانت إذاعة الجيش الإسرائيلي قد ذكرت في ١٠/٤/١٩٩٦: «أن تركيا بموجب اتفاقها العسكري مع إسرائيل قبلت تقديم تسهيلات للأخيرة تستطيع بموجبها نصب أجهزة تنصت في أراضيها لرصد أي تحركات عسكرية في المنطقة خصوصاً من جانب سوريا، مما سيمكن الاستخبارات الإسرائيلية من القيام بأعمال التجسس وجمع المعلومات، ولا سيما عن طريق التنصت الصوتي الإلكتروني من مواقع معينة في الأراضي التركية». فيما ذكر نائب رئيس الأركان التركي في ٧/٤/١٩٩٦: «أن إسرائيل سيمكنها بموجب الاتفاق مع تركيا التنصت الالكتروني على سوريا وإيران من داخل تركيا، بينما ستساعد إسرائيل تركيا في إقامة تجهيزات الكترونية على حدودها مع سوريا والعراق وإيران». ويرتبط بذلك أيضاً قيام إسرائيل بتزويد تركيا ببعض المعلومات والصور الملتقطة بواسطة أقمارها الصناعية وأجهزة تجسسها الإلكتروني لتكون تحت تصرف الجيش التركي في مواجهته لقوات حزب العمال الكردستاني التركي (PKK) سواء في جنوب شرق تركيا أو في شمال العراق[٤٢].

---

(٤٠) عطا الله، «رسالة عربية ضرورية باتجاه تركيا،» ص ١١.

(٤١) **الأهرام**، ٢٠/٦/١٩٩٦، ص ١.

(٤٢) معوض، **تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينيات**، ص ٣٥.

٣ ـ الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي والاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

استبعدت واشنطن على لسان المتحدث باسم خارجيتها في ٧/ ٥/ ١٩٩٦ إمكان عقد تحالف استراتيجي ثلاثي بينها وبين إسرائيل وتركيا بالنظر إلى «أن الولايات المتحدة تعمل بشكل ثنائي في المجال الأمني في الشرق الأوسط، ولم يرد أثناء زيارات وزير الخارجية الأمريكي للمنطقة أي حديث عن ترتيبات إقليمية، وأن المحادثات المتعددة الأطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد للسلام تناولت في معظمها قضايا اقتصادية، ولم تتطرق إلى قضايا التعاون الأمني»[٤٣].

على رغم ذلك يصعب فصل الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي عن الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وسعيها خصوصاً في إطار التحالف الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي إلى فرض «ترتيبات أمنية إقليمية فعلية». ويلاحظ في هذا السياق ما يلي[٤٤]:

أ ـ أن واشنطن تبدو فعلياً كطرف في هذا الاتفاق بحكم علاقاتها الوثيقة مع كل من إسرائيل وتركيا، ودعمها السياسي ـ وربما أيضاً المالي غير المعلن ـ لهذا الاتفاق، وما سبق ذكره بشأن قيام طرفيه «بدوريات بحرية مشتركة في شرقي البحر المتوسط كإجراء متمم لنشاط الأسطول السادس الأمريكي في المنطقة»، وما ذكرته مصادر إسرائيلية ليشمل مستقبلاً بلداناً أخرى في المنطقة.

ب ـ أن واشنطن اتخذت بعد فترة قصيرة من إعلان هذا الاتفاق خطوات فعلية مهمة استهدفت بها من ناحية تدعيم طرفيه وخصوصاً إسرائيل التي وقعت معها اتفاقاً جديداً للتعاون الاستراتيجي في ٢٨/ ٤/ ١٩٩٦، ومن ناحية ثانية «تكثيف الضغط» على العراق الذي لا يزال يمثل تهديداً كامناً من وجهة نظر الطرفين، ولا سيما إسرائيل، ومن ناحية ثالثة تشجيع انضمام دول عربية معينة إلى هذا الاتفاق. وارتبط الهدفان الأخيران بوجه خاص «بإحدى الدول العربية المجاورة لإسرائيل والعراق وسوريا»[٤٥].

---

(٤٣) **الأهرام**، ٨/٥/١٩٩٦، ص ٧.

(٤٤) معوض، المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٤١. وانظر أيضاً: ابراهيم شكيب، «حلف بغداد ١٩٩٦،» **الأهرام**، ٢٣/٤/١٩٩٦، ص ١٠، وطه المجدوب، «على هامش العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية (٣): سلام الإذعان بين إرهاب الدولة والمعيار المزدوج،» **الأهرام**، ٢١/٤/١٩٩٦، ص ٦.

(٤٥) المقصود بهذه الدولة الأردن. وكانت الطائرات الأمريكية قد بدأت اعتباراً من ١٤/٤/١٩٩٦ باستخدام أراضيه للقيام بطلعات جوية استطلاعية لمراقبة منطقة «الحظر الجوي» جنوب العراق، كما التقى رئيس أركانه، إبان زيارته الرسمية لإسرائيل في ٣١/٣/١٩٩٦، بنظيره الإسرائيلي بغرض «بحث التعاون والتنسيق بين البلدين في مجال المخابرات». وقد اعتبر عدنان عمران، مساعد وزير الخارجية السوري، في ١٣/٤/١٩٩٦ «أن وجود الطائرات الأمريكية بالأردن يُعد مكسباً عسكرياً لأمريكا وإسرائيل». وحاول ملك الأردن بعد زيارته لتركيا في أيار/مايو ١٩٩٦ التقليل من أهمية الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي على أساس «أنه ليس هناك تحالفات ولا توجد استراتيجيات أو محاور، ولا مبرر لإضاعة الوقت في مثل =

ج ـ أن للاتفاق الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي ارتباطات معينة بالاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي وبعلاقات واشنطن بطرفيه. وتظهر هذه الارتباطات في المجالات التالية:

ـ أن واشنطن بموجب اتفاقها الاستراتيجي مع إسرائيل تلتزم «بالسعي لكي تحقق إسرائيل متطلباتها الدفاعية كافة في إطار وضع مماثل تماماً لدول حلف الأطلسي، وبالسعي لقيام علاقات عسكرية وثقة بين إسرائيل وباقي دول الحلف». وليس المرء في حاجة للتذكير بأهمية تركيا للجناح الجنوبي ـ الشرقي لحلف الأطلسي وللاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط سواء المتعلقة بما يسمى «بالحصار المزدوج للعراق وإيران» أو ما يسمى «بمكافحة الإرهاب والأصولية».

ـ أن التعاون التركي ـ الإسرائيلي في مجال «مكافحة الإرهاب» بموجب اتفاقية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، وبموجب بعض بنود اتفاق شباط/ فبراير ١٩٩٦ للتعاون العسكري بين البلدين، يكاد يقابله في الاتفاق الأمريكي ـ الإسرائيلي «التزام الجانبين بالتعاون العسكري والاستراتيجي الكامل إزاء أي تهديدات عسكرية بعيدة المدى وفي مواجهة الإرهاب بوجه خاص، وتشكيل لجنة عسكرية وأمنية مشتركة تخصص لهذا الغرض، وإقامة روابط أمنية بين رئاستي الأركان والاستخبارات الإسرائيلية والأمريكية».

ـ أن الاتفاق الأمريكي ـ الإسرائيلي يقضي «بأن يبدأ الجانبان الأمريكي والإسرائيلي في إنشاء مخازن لذخائر وأسلحة أمريكية متطورة في المناطق الاستراتيجية المهمة التي تتيح القيام بعمليات عسكرية سريعة في المنطقة». وهذه ناحية أخرى لتماثل وضعي إسرائيل وتركيا في الاستراتيجية الأمريكية بالمنطقة بخصوص هذه

=هذه القضايا». وفي ١/٧/١٩٩٦ ذكر وزير الإعلام الأردني «أن بلاده لا تعتزم طلب إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع إسرائيل وتركيا»، وكان يرد بذلك على تكهنات بإجراء مثل هذه المناورات أثارتها تصريحات لرئيس أركان سلاح الجو الأردني في ٢٥/٦/١٩٩٦ «بأن إجراء مثل هذه المناورات رهن بقرار سياسي من الدول الثلاث». وفي الفترة من ٢٢/٦/١٩٩٧ إلى ١٠/٧/١٩٩٦ شارك ٤٠٠٠ جندي من مشاة البحرية الأمريكية في مناورات مشتركة بالأردن في منطقة القطرانية الصحراوية على بعد ٩٠ كم إلى جنوب عمان. وفي ٤/١٠/١٩٩٦ ذكر بيان للديوان الملكي الأردني «أن الملك حسين بحث لدى اجتماعه في واشنطن في ٢/١٠/١٩٩٦ مع وزير الدفاع الأمريكي موضوع اعتبار الأردن دولة حليفة لحلف الأطلنطي من الدول غير الأعضاء في الحلف، مما سيمنح الأردن ميزة نسبية تؤهله للحصول على أحدث أنواع التكنولوجيا والتجهيزات التي لا تُقدم إلا لدول الحلف. كما تناولت المباحثات برنامج التعاون العسكري بين الجانبين والدعم الأمريكي لإعادة تجهيز تسليح القوات الأردنية». انظر في هذا الصدد: معوض، المصدر نفسه، ص ٣٧؛ **الأهرام**: ١٨/٥/١٩٩٦، ص ٨؛ ٢/٧/١٩٩٦، ص ٨؛ ٢٢/٦/١٩٩٦، ص ٨، و٥/١٠/١٩٩٦، ص ٨.

المسألة، وذلك في ضوء لجوء واشنطن بعد حرب الخليج الثانية إلى تخزين أسلحة وذخائر في بعض دول المنطقة ومنها تركيا وإسرائيل لإمكان استخدامها مستقبلاً في مواجهة أية أزمة «كبرى» تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة.

د ـ أن الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي، في ارتباطه بالاستراتيجية الأمريكية، يتيح لإسرائيل عمقاً إقليمياً واستراتيجياً جديداً (الأجواء والمياه التركية)، مما يوفر لها فرصة ممارسة الضغط على دول عربية مؤثرة وتحديداً سوريا بما لها من موقف ثابت بصدد ضرورة التوصل إلى تسوية حقيقية للصراع العربي ـ الإسرائيلي قبل «التطبيع»، أو مجرد الشروع في أي مفاوضات لإقامة ترتيبات أمنية إقليمية أو «حلف شرق أوسطي جديد» يتم في إطار التزام أمريكي بالحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري واحتكارها للسلاح النووي في المنطقة [٤٦]، وفي إطار فعلي يتجاوز الصعوبات المثارة أمام التوصل إلى ترتيبات أمنية متفق عليها إقليمياً ضمن مفاوضات لجنة الأمن وضبط التسلح المنبثقة من مؤتمر مدريد.

ويلاحظ في هذا الخصوص أن تأكيد واشنطن رفضها منطق «التحالفات الإقليمية»، لا ينفي إمكان سعيها خلال الفترة القليلة القادمة إلى فرض هذه «الترتيبات الأمنية الإقليمية الواقعة» من خلال إبرام اتفاقات عسكرية وأمنية مع البلدان المعنية (إسرائيل وتركيا وبعض البلدان العربية)، مع تشجيع هذه البلدان على عقد اتفاقات ثنائية للتعاون العسكري فيما بينها، مما سيجعل واشنطن قوة قابضة على التوازنات الإقليمية الجديدة والترتيبات الأمنية المعبرة عنها، وإن كان هذا قد لا يمنع مستقبلاً تطور تلك الترتيبات باتجاه إقليمي شامل متى توفرت الظروف المناسبة لذلك.

ومثل هذا التطور، سواء بمعناه الجزئي أو الكلي، سيخدم مصالح الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في المنطقة. فهذه الاستراتيجية القائمة على مبادىء «الدفاع الوقائي والردع والهيمنة» وفقاً لتعبير مسؤولي وزارة الدفاع الأمريكية، تحاول وتخطط منذ نهاية حرب الخليج الثانية لإقامة منظومة أمنية في المنطقة ووضعها في «يد أمينة» بمعنى قوى حليفة يمكن الوثوق بها كإسرائيل وتركيا للحفاظ على المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة في مواجهة «قوس الأزمات» الذي يشمل العراق وإيران واليمن والسودان

---

(٤٦) في كلمته أمام اجتماع كبرى جماعات اللوبي الصهيوني في أمريكا «ايباك» في ١٩٩٦/٤/٢٩، أكد الرئيس الأمريكي «التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على أمن إسرائيل وتفوقها العسكري في المنطقة». وفي ١٩٩٦/١٠/١٦ ذكر المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية أن وزير الدفاع الأمريكي أكد خلال مباحثاته مع نظيره الإسرائيلي «التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على التفوق النوعي لإسرائيل»، مضيفاً أنهما «بحثا أيضاً التعاون الوثيق بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب، واتفقا على التنسيق بينهما بشأن المشكلات المتعلقة بتحويل المعدات التكنولوجية إلى دولة ثالثة». انظر على التوالي: **الأهرام**: ١٩٩٦/٤/٣٠، ص ١، و١٩٩٦/١٠/١٧، ص ٤.

وليبيا. ويبدو أن واشنطن كانت تعول كثيراً على انضمام بلدان عربية «معتدلة» إلى التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي ليصبح نواة هذه المنظومة، وينطبق ذلك بوجه خاص على مصر التي رفضت هذه الفكرة سواء لدى طرحها عليها من جانب واشنطن أو أنقرة[٤٧].

ويلاحظ، من ناحية أخرى، أن بناء هذه المنظومة حتى لو تم عبر اتفاقات ثنائية وفقاً للتفضيل الأمريكي المعلن يعني نجاح إسرائيل في إعادة بناء استراتيجيتها العسكرية وإقامة تحالفات إقليمية ودولية جديدة على غرار اتفاقها (تحالفها) مع تركيا وتحالفها الاستراتيجي مع واشنطن، وما قد يحدث مستقبلاً من اتفاقات عسكرية (تحالفات) مع هذه الدولة العربية أو تلك، في وقت عمد فيه العرب عموماً إلى تفكيك منظومتهم الدفاعية (اتفاقية الدفاع العربي المشترك) وتحديد قدراتهم العسكرية وتخفيض جيوشهم تنفيذاً لشروط التسوية[٤٨].

وبطبيعة الحال، فإن ما ورد في آخر الملاحظة السابقة لا ينطبق على دول عربية معينة سواء أكانت أبرمت معاهدات سلام كمصر أم لم تبرمها بعد كسوريا. ويشكل هذان البلدان، إضافة إلى العراق، أهم البلدان العربية «المستهدفة» بالاتفاق التركي ـ الإسرائيلي، مما يفسر قوة معارضتها هذا الاتفاق.

ثالثاً: التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي: المخاطر وردود الفعل والتدابير العربية المطلوبة

يتبين مما تقدم أن اتفاق التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي يشكل تهديداً جدياً للأمن القومي العربي، وينبغي أن نؤخذ مخاطره في الاعتبار على رغم المواقف التركية الرسمية المعلنة حتى الآن بشأن هذا الاتفاق وطبيعته.

١ ـ البلدان العربية «المستهدفة» بالاتفاق التركي ـ الإسرائيلي

على رغم اتساع نطاق «الدول المستهدفة» بالاتفاق التركي ـ الإسرائيلي ليشمل

---

(٤٧) إضافة إلى ما سبق ذكره بشأن طرح هذه الفكرة على مصر إبان زيارة ديميريل لها في آذار/ مارس ١٩٩٦، يبدو أن وزير الدفاع الأمريكي حاول إثارة المسألة نفسها لدى زيارته مصر في ١٩٩٦/٤/٣ والتي ذكر خلالها «أن مصر إحدى الدول المحورية التسع على صعيد العالم في إطار المفهوم الاستراتيجي الأمريكي الجديد»؛ وتشمل الدول الأخرى الجزائر وتركيا والهند وباكستان واندونيسيا وجنوب أفريقيا والمكسيك والبرازيل، ويثير الانتباه في هذا الصدد عدم ورود إسرائيل ضمن هذه الدول. انظر بشأن تصريح الوزير الأمريكي: **الأهرام**، ١٩٩٦/٤/٢٣، ص ١٠.

(٤٨) صلاح الدين حافظ، «ثقافة العنف...،» **الأهرام**، ١٩٩٦/٤/٢٤، ص ١١.

بلداناً عربية وأخرى مجاورة غير عربية، وتحديداً إيران[٤٩]، فإن ذلك لا ينفي أن «المستهدف الأساسي» به هو الجانب العربي، وتحديداً سوريا والعراق وكذلك مصر، على رغم معاهدة السلام بين الأخيرة وإسرائيل وعلاقاتها السياسية والاقتصادية «الطيبة» مع تركيا.

ويرجع ذلك إلى غير اعتبار. فمن ناحية تشوب علاقات البلدان العربية الثلاثة أو بعضها بطرفي الاتفاق الكثير من المشكلات أو على الأقل التوترات الكامنة ولو بمعنى «التنافس غير المعلن على الدور الإقليمي الرئيسي في المنطقة في مرحلة ما بعد التسوية»، ولعل هذه العبارة الأخيرة تنطبق بوجه خاص على مصر سواء في علاقاتها بإسرائيل أو تركيا. ومن ناحية ثانية، فإن البلدان الثلاثة ـ بما فيها العراق، على رغم هزيمته العسكرية والقيود المفروضة على تطوره المستقبلي كنتيجة لحرب الخليج الثانية وقرارات وقفها ـ تمثل أهمية كبيرة باعتبارها «مراكز ثقل» أو «مفاصل» للنظام الإقليمي العربي المراد استبداله بنظام آخر شرق أوسطي من قبل آخرين من بينهم إسرائيل والولايات المتحدة وكذلك تركيا[٥٠]. ومن الأمور المثير للانتباه في هذا الصدد ما يلي:

أ ـ أن استراتيجية إسرائيل العسكرية القائمة على الاحتفاظ بتفوقها العسكري وما يسمى «بالرادع الاستراتيجي ـ النووي» تجعلها لأمد غير منظور الخصم الرئيسي للأمن القومي العربي، ولا سيما لبعض الدول العربية حتى في حالة تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي على أساس انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة كافة وقيام السلام على «تعاقدات والتزامات متبادلة»[٥١]. وينطبق ذلك بوجه خاص على البلدان العربية الثلاثة التي تشكل من وجهة نظر إسرائيل «تهديداً لأمنها»، طبقاً لما ورد في تقرير «المدى الزمني المنتظر للسلام العربي ـ الإسرائيلي» الصادر عن معهد «جافي» للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب والمقدم إلى الحكومة الإسرائيلية في شباط/فبراير ١٩٩٥، حيث جاء في هذا التقرير ما يلي[٥٢]:

---

(٤٩) أكدت مصادر أمنية غربية في ١٣/١٠/١٩٩٦ «أن المسؤولين العسكريين في حلف الأطلنطي بدأوا تحقيقاً عاجلاً لدراسة التقارير التي تؤكد أن إيران ستكون قادرة على إنتاج نوع متقدم من الأسلحة الكيماوية خلال عام واحد، الأمر الذي يشكل خطراً شديداً على استقرار منطقة الخليج والشرق الأوسط بأكمله... وأن إسرائيل ستتلقى هذه المعلومات باهتمام بالغ حيث كانت قد هددت بتوجيه ضربة وقائية إذا نجحت إيران في إنتاج أسلحة الدمار الشامل». انظر في هذا الصدد: **الأهرام**، ١٤/١٠/١٩٩٦، ص ٤.

(٥٠) معوض، **تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينيات**، ص ٤١ ـ ٤٢.

(٥١) هيثم الكيلاني، «الأمن القومي العربي في إطار العلاقات العربية ـ الإقليمية،» **شؤون عربية**، العدد ٨٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٥٢) طه المجدوب، «قضية السلام ومستقبل الشرق الأوسط (٤): السلام الإسرائيلي بين العداء والكراهية والاستعمار الجديد،» **الأهرام**، ١/٣/١٩٩٥، ص ٥.

«إن معاهدات الصلح مع العرب يجب أن لا تقف حائلاً دون تنفيذ الخطط الخاصة بتطوير القدرات العسكرية الإسرائيلية وتقويتها وتنمية الفجوة العسكرية بين إسرائيل والعرب... ويتم هذا التطوير، وفقاً لمعايير تعتمد على الإمكانيات العسكرية المتوافرة لدى أعداء إسرائيل وهم: سوريا ومصر والعراق. فسوريا تشكل الخطر الأساسي لأنها تملك أسلحة متقدمة ومن أهمها صواريخ سكود، ورؤوساً كيماوية صالحة للنقل بهذه الصواريخ التي تحصل على المزيد منها من كوريا الشمالية وتطور قدراتها على إنتاجها. ومصر هي العدو الثاني لإسرائيل؛ فعلى رغم مضي ستة عشر عاماً من السلام معها لا يمكن إغفال قدرة مصر على صنع الصواريخ أو نسيان أنها كانت أول بلد عربي يستخدم الصواريخ ضد إسرائيل عام ١٩٧٣. ويأتي العراق في المرتبة الثالثة بين أعداء إسرائيل؛ فعلى رغم ما ترتب على حرب الخليج الثانية وما تبعها من عقوبات دولية من تجريده من معظم قدراته العسكرية بما فيها الصناعات العسكرية، وبخاصة ما يتعلق منها بأسلحة الدمار الشامل، فإن العراق بعد رفع الحظر المفروض عليه منذ عام ١٩٩٠ سيتمكن من استعادة قدرته على إنتاج أسلحة كيماوية في وقت قصير جداً».

وثمة مسألة مهمة تنبغي الإشارة إليها في هذا الخصوص، لأنها قد تلقي الضوء على ما يمكن أن تقوم به إسرائيل من تحركات «عسكرية» لمواجهة «المخاطر العربية التي تهدد أمنها» في إطار تعاونها العسكري مع تركيا، وهي «أن إسرائيل ترى في تركيا ثقلاً مضاداً لإيران والعراق على حد سواء، ولسوريا أيضاً في حالة الضرورة»، وذلك طبقاً لتعبير ندان سفران في مقال في جريدة **معاريف** الإسرائيلية في ٥/٣/١٩٩٣[(٥٣)]. ويشير بعضهم في هذا الصدد إلى احتمال «أن يترتب على العمل بالاتفاق الإسرائيلي ـ التركي الذي يفتح المجال الجوي التركي بأكمله أمام السلاح الجوي لإسرائيل، إمكانية قيام الأخيرة بتوجيه ضربة عسكرية جوية لأي دولة عربية من مناطق لا تتوقعها، مما يعكس دلالات خطيرة لهذا الاتفاق، ويشكل تهديداً مباشراً لكل من سوريا والعراق وبقية الدول العربية»[(٥٤)].

على رغم أن هذا الاحتمال يبدو للوهلة الأولى غير وارد أو بعيداً عن التحقق أو «مغرقاً في التشاؤم»، فإنه ينبغي أن يؤخذ على محمل الجد من جانب البلدان العربية في ضوء غير اعتبار:

ـ خبرات إسرائيل السابقة، وإن اعتمدت آنذاك على قواعدها الجوية، سواء في تدمير طائراتها الحربية للمفاعل النووي العراقي في حزيران/يونيو ١٩٨١، أو اختراقها

---

(٥٣) الكيلاني، المصدر نفسه، ص ١٣١.

(٥٤) إحسان بكر، «سلام في حراسة الرسالة النووية،» **الأهرام**، ١٤/٤/١٩٩٦، ص ١١.

للمجال الجوي للعراق إثر هزيمته في حرب الخليج الثانية. ترى هل كان من قبيل المصادفة أن يواكب مشاورات نتنياهو لتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة تأكيد وزارة الدفاع الإسرائيلية في ١٩٩٦/٦/٩ «أن قدرات سلاح الجو الإسرائيلي تزيد على تلك التي كان يتمتع بها قبل ١٥ عاماً لدى نسف المفاعل النووي العراقي؟»[٥٥].

ـ اهتمام إسرائيل المتواصل بتطوير قدراتها العسكرية وخصوصاً أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها[٥٦]، وإثارتها ـ وواشنطن في الوقت نفسه ـ تساؤلات أو بالأحرى افتعالها أزمات مع دول عربية معينة كمصر بحجة حصولها من كوريا الشمالية على صواريخ «سكود» والتقانة الخاصة بها[٥٧]، ومعاودتها الحديث عن «مخاطر سوريا والعراق على أمنها». ففي ١٩٩٦/٦/٩ ذكر مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية في تصريحات بثتها إذاعة إسرائيل: «ان سوريا تواصل سباق التسلح وتشتري صواريخ أرض ـ أرض وتعكف على تطوير قدرتها على إنتاجها، فضلاً عن حيازتها لرؤوس حربية كيمائية. ولهذا، يجب التزام الحذر ما لم يتحقق سلام حقيقي في المنطقة.. وستمثل بغداد خطراً حقيقياً فور رفع العقوبات المفروضة عليها»[٥٨].

ـ «تلميح» إسرائيل مؤخراً إلى إمكانية توجيه «ضربة وقائية ضد سوريا لإجهاض هجوم عسكري سوري متوقع لاستعادة الجولان». ففي ١٩٩٦/١٠/١٥ عرض رئيس وحدة الأبحاث في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية تقريراً أمام لجنة الدفاع والشؤون الخارجية بالكنيست جاء فيه: «ان سوريا تستعد للخيار العسكري ضد إسرائيل وترهن بدء القتال بالتطورات السياسية. لا شيء يوحي بأن الحرب قريبة، ولكن السوريين يتحدثون عن الخيار العسكري ويستعدون له ويتدربون تمهيداً لليوم الذي يبدأون فيه القتال إذا اقتضت التطورات ذلك. وستبدأ سوريا القتال وستحاول الاستفادة من عنصر المفاجأة إذا ما تعثرت الاتصالات الدبلوماسية»[٥٩]؛ وكان وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي قد صرح في وقت سابق «بأن سوريا يمكنها أن تستعيد بسهولة وسرعة ما تبقى من هضبة الجولان إذا شنت هجوماً عسكرياً مباغتاً»[٦٠].

---

(٥٥) **الأهرام**، ١٩٩٦/٦/١٠، ص ٨.

(٥٦) أكد رئيس الهيئة العربية للطاقة النووية في ١٩٩٦/١٠/١٣ أن إسرائيل ضاعفت خلال السنوات القليلة الماضية حجم ترسانتها من أسلحة الدمار الشامل وأضافت إليها أنواعاً من الصواريخ البعيدة المدى والرؤوس النووية والكيميائية. لمزيد من التفاصيل، انظر: **الأهرام**، ١٩٩٦/١٠/١٤، ص ٨.

(٥٧) «تسلح مصر والمنطق الأمريكي المزدوج والمرفوض»، **الأهرام**، ١٩٩٦/٦/٢٩، ص ١١. وانظر أيضاً تصريح وزير الخارجية المصري بشأن هذه المسألة في: **الأهرام**، ١٩٩٦/٦/٢٧، ص ٣.

(٥٨) **الأهرام**، ١٩٩٦/٦/١٠، ص ٨.

(٥٩) **الأهرام**، ١٩٩٦/١٠/١٧، ص ٨.

(٦٠) **الأهرام المسائي**، ١٩٩٦/١٠/١٦، ص ٢.

ب ـ أن «تلهف» إسرائيل وتركيا والولايات المتحدة ـ وبعض البلدان العربية ـ على إقامة ترتيبات إقليمية «شرق أوسطية» على الصعيدين الاقتصادي والأمني، وعلى رغم «الفتور» النسبي في هذا «التلهف» خصوصاً من جانب بعض البلدان العربية بسبب الموقف «المتشدد» لحكومة نتنياهو إزاء عملية السلام، تقابله «ضغوط مضادة» من جانب سوريا المقاطعة ومعها لبنان للمفاوضات المتعددة الأطراف اقتناعاً بعدم جدوى بحث مثل هذه الترتيبات قبل تحقيق السلام بمعناه الحقيقي، ومن جانب مصر بدرجة ما، ولا سيما في ظل إثارتها «تعقيدات» معينة بالنسبة لإسرائيل كتلك المتعلقة باحتكار الأخيرة للخيار النووي، وتعنت حكومتها في مفاوضات التسوية على المسار الفلسطيني وغيره، أما العراق «فمستبعد» من هذه المفاوضات في إطار العزلة المفروضة عليه منذ آب/ أغسطس ١٩٩٠.

وفي هذا السياق، يمكن إدراك مغزى إشارة كاتب سياسي مصري في نيسان/ أبريل ١٩٩٦ إلى «أن إعادة إحياء الأحلاف العسكرية الإقليمية على نمط التحالف الإسرائيلي ـ التركي الحالي، بعد أن أجهض المحور المصري ـ السوري في الماضي حلف بغداد ثم الحلف المركزي، يعني فرض الحصار على سوريا والعراق وتضييق الخناق على مصر بحكم امتدادها التاريخي مادياً ومعنوياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً وعسكرياً جهة الشرق. . . ولكي يتحقق الهدف الأمريكي ـ الإسرائيلي في إحكام السيطرة على المنطقة العربية تحت ستار السلام وتسوياته المتسارعة، يتم تفريغ المنطقة من كل قوة حقيقية قائمة أو محتملة عن طريق إلهاء البعض بإعلان التسوية السياسية الزاهية، وتوريط البعض الآخر في صراعات سياسية وعسكرية، وقص أجنحة فريق ثالث بقطع خطوطه ومنع امتداداته وكسر تحالفاته القومية التي كانت تشكل في الماضي ركيزة للأمن القومي العربي»[٦١].

ج ـ أن سوريا تبدو أكثر البلدان العربية «استهدافاً» باتفاق التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي، وذلك نتيجة اعتبارات عدة من بينها غلبة النمط «الصراعي» على علاقاتها بطرفيه. ويتأكد ذلك بالنظر إلى أن الفترة القليلة اللاحقة لإعلان هذا الاتفاق شهدت أكثر من سلوك قولي أو فعلي «استفزازي» موجه ضد سوريا من جانب تركيا على نحو ما تبين في موضع سابق من هذا الفصل، وكذلك من جانب إسرائيل. فإضافة إلى ما سبق ذكره بشأن التحذيرات الإسرائيلية من «مخاطر تزايد القدرات العسكرية لسوريا واستعدادها لشن هجوم مباغت لاستعادة الجولان»، ارتبط أحد أهداف العدوان الإسرائيلي على لبنان في نيسان/أبريل ١٩٩٦ «بدفع لبنان إلى التخلي

---

(٦١) صلاح الدين حافظ، «حرب لبنان وسياسة تغيير الأزمات،» **الأهرام**، ١٧/ ٤/ ١٩٩٦، ص ١١.

عن تنسيقه مع سوريا في مفاوضات التسوية، والقبول لاحقاً بخيار لبنان أولاً، طالما أن بمقدور إسرائيل ضربه ومهاجمته متى شاءت على رغم وجود قوات سورية على أراضيه»[٦٢].

أ ـ ردود الفعل العربية إزاء الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي

سبق مطالبة القمة العربية في القاهرة في حزيران/يونيو ١٩٩٦ تركيا بإعادة النظر في اتفاقها العسكري مع إسرائيل صدور جملة من التصريحات من مسؤولي البلدان العربية، وخصوصاً سوريا ومصر والعراق ولبنان انتقدوا فيها هذا الاتفاق، وأجرى بعضهم كالمسؤولين المصريين اتصالات سياسية مباشرة مع تركيا من أجل تبين طبيعة هذا الاتفاق.

(١) **الموقف السوري**: استدعت الخارجية السورية السفير التركي في دمشق في ٨/ ٤/ ١٩٩٦ وأعربت له عن «احتجاج سوريا على اتفاق التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل». وفي اليوم التالي، ولدى اجتماعه مع السفراء العرب المعتمدين لدى دمشق، أوضح عدنان عمران، مساعد وزير الخارجية السوري خطورة هذا الاتفاق وأبعاده وانعكاساته على الوضع العربي وعملية السلام، وطالب «بالتنسيق العربي في رفض هذا الاتفاق الذي يقوم على العودة إلى الأحلاف والتحدي الصارخ لسياسة حسن الجوار وقرع طبول الحرب في وقت تتجه فيه جهود المجتمع الدولي إلى إقامة السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط»[٦٣].

(٢) **الموقف اللبناني**: أعلن وزير الدفاع اللبناني محسن دلول في ١٠/ ٤/ ١٩٩٦: «أن هذا الاتفاق تهديد صارخ لعملية السلام في المنطقة وضغط سافر على سوريا، ويعد تعدياً على الأمن القومي العربي وتحديداً الأمن السياسي والاستراتيجي السوري في هذه المرحلة بالذات، ولا يمكن إدراجه سوى في إطار حملة مبرمجة تقودها إسرائيل وترعاها بعض الأطراف الدولية الفاعلة للضغط على المفاوض السوري وتشتيت القدرات الدفاعية السورية وإلهاء دمشق عن المسائل المركزية عبر إثارة مشكلة المياه تارة ومشكلة بعض الأقليات تارة أخرى. وهذا الاتفاق كحلف مشؤوم هو تحالف ضد المصالح العربية المشروعة والسعي العربي نحو سلام عادل وشامل، وسيؤدي بالضرورة إلى زيادة غطرسة إسرائيل وتوجهها العدواني»[٦٤].

(٣) **الموقف العراقي**: أكد نزار حمدون، مندوب العراق لدى الأمم المتحدة في

---

(٦٢) معوض، **تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينيات،** ص ٤٤.

(٦٣) **الأهرام،** ١٠/ ٤/ ١٩٩٦، ص ٩.

(٦٤) **الأهرام،** ١١/ ٤/ ١٩٩٦، ص ٨.

١٦/٤/١٩٩٦ «أن الإجراء المتخذ من جانب تركيا بإبرام اتفاق للتعاون العسكري مع إسرائيل ليس له ما يبرره، لأن تركيا جزء من منطقة إقليمية ولم تراع الرفض الإقليمي الشامل لهذا الاتفاق، كما لم تراع حساسيات جيرانها من الدول العربية ليس فقط العراق، وإنما أيضاً سوريا ومصر والأقطار العربية الأخرى كافة، وكذلك إيران والدول الإسلامية، وهذا الإجراء لا يساعد على الاستقرار في المنطقة»[٦٥].

(٤) **الموقف المصري**: كان استجلاء طبيعة هذا الاتفاق هدفاً رئيسياً لزيارة وزير الخارجية المصري عمرو موسى لتركيا في ٢ ـ ٣ أيار/مايو ١٩٩٦، ومباحثاته مع نظيره التركي ومع وزير الدفاع التركي الذي ناقش معه بشكل تفصيلي نقاط هذا الاتفاق، وكذلك لدى استقباله من قبل الرئيس التركي ديميريل ورئيس وزرائه يلماز كل على حدة في ٣/٥/١٩٩٦[٦٦]. وشدد موسى في تقريره المقدم إلى الرئيس مبارك بشأن مباحثاته في تركيا على ثلاث نقاط أساسية هي[٦٧]:

ـ أن الرئيس ديميريل والمسؤولين الأتراك تحدثوا بوضوح خلال المباحثات عن «أن الاتفاق ليس اتفاقاً عسكرياً ولا استراتيجياً، وليس المقصود منه الدخول في أحلاف وإقامة محاور وإنما مجرد عملية تدريبية. . .».

ـ أن مصر، على خلاف ما نشرته الصحف التركية في ٤/٥/١٩٩٦ «لم تطلب عقد اتفاقية عسكرية مع تركيا مماثلة للاتفاقية المبرمة مع إسرائيل».

ـ أن مصر سوف تتابع الموضوع الخاص بهذا الاتفاق في الفترة القادمة، نظراً لخطورة التطورات التي تجري في المنطقة. ويقوم الموقف المصري على أساس أن المنطقة تحتاج الآن إلى اتفاقيات سلام وليس اتفاقيات عسكرية أو استراتيجية، خصوصاً ما يتم منها في غيبة دول المنطقة الأخرى، وتعمل مصر على ترسيخ السلام وليس إقامة محاور أو الدخول في تحالفات أهدافها غير معروفة، ويمكن أن تؤدي إلى الكثير من الاضطراب وإشاعة عدم الاستقرار.

وتواصل الاهتمام المصري الرسمي بهذا الاتفاق في الفترة اللاحقة، وخصوصاً مع تزايد حدة التوتر في العلاقات التركية ـ السورية بشأن مسألتي المياه والأكراد. ففي ٢٩/٥/١٩٩٦ ذكر الرئيس مبارك في حديث لصحيفة **واشنطن تايمز**: «أن مصر لا يمكنها أن تتفهم أن هذا الاتفاق جاء بسبب محدودية مجال إسرائيل الجوي، لأنه منذ نشأة إسرائيل يقوم طياروها بالتدريب فوق مجالهم الجوي، ومن غير المفهوم أن يقوموا

---

(٦٥) **الأهرام**، ١٧/٤/١٩٩٦، ص ٩.

(٦٦) **الأهرام**، ٤/٥/١٩٩٦، ص ١.

(٦٧) **الأهرام**، ٥/٥/١٩٩٦، ص ١.

الآن بالطيران بمحاذاة ساحل سوريا للوصول إلى تركيا مرة أخرى. وتذهب بعض الآراء إلى أن الاتفاق وقع من أجل الضغط على سوريا أو إيران، ولكنها مجرد تكهنات». وحذر مبارك من «وقوع أي اعتداء على سوريا من الجانب التركي لأن هذا سيؤدي إلى مشكلات ضخمة»[٦٨].

وفي مؤتمر صحفي عقده الرئيس السوري في ختام مباحثاتهما في القاهرة في ١٩٩٦/٦/٣، أشار الرئيس مبارك إلى أنه «ليست لدينا المعلومات الكافية عن مدى الهدف من هذا الاتفاق، ولا زلنا ننتظر معلومات أكثر حتى نستطيع تقويمه. وسبق أن قلنا أن أي اتفاق يصنع محوراً ضد سوريا أو أي بلد عربي آخر لن نوافق عليه وسنقف ضده»[٦٩].

وبالنظر إلى ما سبق ذكره بشأن عدم خروج أربكان، إبان زيارته لمصر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، عن النهج المألوف للمسؤولين الأتراك في الحديث عن طبيعة هذا الاتفاق وأهدافه، فإنه يتوقع مستقبلاً استمرار الاهتمام به من جانب مصر وسوريا والبلدان العربية المعنية الأخرى.

ب ـ تدابير عربية مطلوبة

في مواجهة الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي ومخاطره الآنية والمحتملة على الأمن القومي العربي، يتعين الإشارة ابتداء إلى أن المتطلب الأساسي لنجاح الجانب العربي في هذا الصدد لم يتوفر حتى الآن. ويقصد بذلك بلورة «موقف عربي واحد» إزاء هذا الاتفاق ومخاطره، وذلك على رغم انعقاد أول قمة عربية في القاهرة في حزيران/يونيو ١٩٩٦، منذ أزمة الخليج الثانية ومناشدتها تركيا إعادة النظر في هذا الاتفاق. ولو نجح العرب في تجاوز ما يسمى «بالعقبات النفسية بعد الأزمة ورفض التعامل مع بغداد»، مثلما نجحوا، أو معظمهم، في «تجاوز الجدار النفسي مع إسرائيل، على رغم كل ما واجهوه على يدها من حروب وضياع للأرض والحقوق»[٧٠]، وتمكنوا من تحقيق مصالحة قومية عربية، لكان بمقدورهم بلورة مثل هذا الموقف الذي سيكون أكثر فاعلية من الجهود الدبلوماسية القطرية «المبعثرة» في إقناع تركيا بأن تطبيق نصوص مواد معينة «غير معلنة» في اتفاقها مع إسرائيل لا يخدم تطوير علاقاتها ومصالحها القائمة والمستقبلية مع المنطقة العربية ككل[٧١].

---

(٦٨) **الأهرام**، ١٩٩٦/٥/٣٠، ص ١.

(٦٩) **الأهرام**، ١٩٩٦/٦/٤، ص ١.

(٧٠) صلاح بسيوني (السفير)، «المصالحة العربية...،» **الأهرام**، ١٩٩٦/٤/١٦، ص ١٠.

(٧١) معوض، **تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينيات**، ص ٥٠.

وحتى يتم توفير هذا الشرط الضروري، يمكن للبلدان العربية المعنية بمواجهة مخاطر هذا الاتفاق، أي سوريا ومصر والعراق ولبنان، اللجوء إلى تدابير معينة ويفضل أن يتم ذلك في إطار تنسيق معين أو «توزيع للأدوار» بين هذه البلدان طبقاً لقدرات كل منها وعلاقاته الإقليمية والدولية. وتسبق هذه التدابير من حيث الأهمية، وليس في ذلك تغليب «للمنطق الصراعي» على «المنطق التعاوني» في التعامل العربي الواجب مع تركيا، ضرورة مواصلة تطوير القدرات العسكرية العربية قدر الإمكان، ولا سيما القدرات السورية كرادع لأي من طرفي الاتفاق أو كليهما من توجيه ضربة عسكرية مباغتة.

إضافة إلى مواصلة عدد من هذه البلدان العربية، وتكثيفها جهودها وتحركاتها الدبلوماسية لدى تركيا ـ مع مراعاة عدم فصل هذه الجهود عن الجامعة العربية لما لها من أهمية سياسية كبيرة في توفير نوع من الدعم السياسي لمواقف بلدان عربية معينة في مواجهة مخاطر تهدد أمنها والأمن العربي في مجمله ـ يلاحظ أن جانباً كبيراً من عبء مواجهة هذا الاتفاق ومخاطره يقع على عاتق سوريا، وكذلك العراق، على رغم ظروف الأخير منذ عام ١٩٩٠، ويقضي ذلك ما يلي[٧٢]:

(١) سعي البلدين إلى تسوية ما بينهما من خلافات سياسية كضرورة قومية تفرضها مواجهة أو الحد من كثافة ما يتعرضان له بأشكال مختلفة من ضغوط إقليمية ودولية أو بالأحرى ضغوط تركية وإسرائيلية وأمريكية. وإن تعذر ذلك، فيمكنهما على الأقل بناء تنسيق فعال وتطويره فيما بينهما بصدد مشكلة حيوية تمسهما معاً كمشكلة الفرات، ولا سيما أن الأخيرة ـ في ارتباطها بالقضية الكردية من وجهة النظر التركية ـ شكلت أحد الدوافع الرئيسية للقرار التركي بإبرام اتفاق التعاون العسكري مع إسرائيل.

(٢) ضرورة مخاطبة البلدين تركيا بمنطق المصالح الاقتصادية المتمتع بتأثير كبير في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية. ويعني ذلك مثلاً أن بمقدور العراق ـ على رغم ظروفه الراهنة ـ أن يعبر بوضوح أكبر لتركيا أن من شأن استمرار توجهات سياستها وأفعالها الراهنة، سواء ما يتعلق منها بهذا الاتفاق أو بمشكلة المياه أو خطة «المنطقة الأمنية» في مناطقه الشمالية أو عملياتها العسكرية المتكررة في هذه الأخيرة، التأثير سلبياً في مصالحها الاقتصادية المستقبلية معه سواء في مجال النفط أو التجارة أو إعادة البناء والتعمير.

هذه التدابير المقترحة ترتبط مباشرة بالبلدان العربية، ولا سيما المعنية منها باتفاق التعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا وبعلاقات هذه البلدان بالأخيرة. ويمكن أن

---

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٥١ ـ ٥٢.

تكملها تدابير أخرى قد تكون ذات فاعلية معينة في التأثير في تركيا من منظور علاقاتها بدول مجاورة لم تخف، بدورها، قلقها وانزعاجها إزاء هذا الاتفاق، وهي تحديداً اليونان وإيران. ففي ٢٤/٤/١٩٩٦ أكد وزير الخارجية اليوناني في ختام مباحثاته في أثينا مع نظيره المصري: «أن اليونان ترفض هذا الاتفاق وتؤيد وجهة النظر المصرية في رفض التحالفات والمحاور التي تضر بأمن واستقرار الشرق الأوسط ومنطقة حوض البحر المتوسط»[٧٣]. وفي ١٤/٤/١٩٩٦ صرح وزير الخارجية الإيراني «أن إيران أبلغت تركيا أنها ستظل تعارض اتفاق التعاون العسكري مع إسرائيل، وأن أي عمل من شأنه دعم النظام الصهيوني يعتبر منافياً لمصالح العالم الإسلامي، وأن إيران لن تبقى صامتة إزاء أي حدث يهدد أمنها القومي»[٧٤].

ويتعين على هذه البلدان العربية، أو إحداها، لدى اللجوء إلى هذه «التدابير الأخرى» مراعاة الحذر في هذا الصدد بالنظر إلى اعتبارين أساسيين هما[٧٥]:

ـ إمكان أن تسفر هذه التدابير عن رد فعل سلبي مبالغ فيه من جانب تركيا، بمعنى اتجاهها إلى مزيد من التطوير لعلاقاتها مع إسرائيل. وينطبق ذلك بوجه خاص على اليونان بمشكلاتها العديدة مع تركيا (قبرص ـ بحر إيجة ـ تراقيا الغربية) وعرقلتها لعلاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي.

ـ مخاطر الاعتماد العربي على إيران «كموازن» لتركيا وعلاقاتها المتنامية مع إسرائيل. فبصرف النظر عن علاقات سابقة لإيران بإسرائيل وبخاصة إبان عهد «الشاه» ودور تركيا «كوسيط» في هذه العلاقات (نقل الأسلحة الأمريكية والإسرائيلية إلى إيران وتهجير يهود الأخيرة عبر تركيا إلى إسرائيل خلال حرب الخليج الأولى)، وبصرف النظر عن التطور الأخير في علاقاتها بتركيا بعد زيارة أربكان لها في آب/ أغسطس ١٩٩٦ في مستهل جولته الإسلامية، يلاحظ أن لإيران بدورها طموحات إقليمية «بأن تصبح قوة مؤثرة في الشرق الأوسط ذات دور رئيسي في إرساء أي بنية هيكلية أمنية في المنطقة، وأن تطبع علاقاتها مع جيرانها العرب بقدر ما يساعدها على تحقيق هدفها، وأن تزاحم النفوذ الغربي في المنطقة وبخاصة النفوذ الأمريكي، وأن تغتنم حالة الضعف العربي العام في ترسيخ أقدامها حيثما كان ذلك ممكناً»[٧٦]. وتثير العبارة الأخيرة في الأذهان دور إيران في تطورات أوضاع شمال العراق في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ ودعمها لأحد الفصيلين الكرديين العراقيين المتصارعين (الاتحاد

---

(٧٣) **الأهرام**، ٢٥/٤/١٩٩٦، ص ٣.

(٧٤) **الأهرام**، ١٥/٤/١٩٩٦، ص ٩.

(٧٥) معوض، **تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينيات**، ص ٥٢ ـ ٥٣.

(٧٦) الكيلاني، «الأمن القومي العربي في إطار العلاقات العربية ـ الإقليمية،» ص ١٣٢.

الوطني الكردستاني) في مواجهة الآخر (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، وهو دور أثار انزعاج تركيا بالنظر إلى ارتباطات الأول بحزب العمال الكردستاني التركي (PKK)، هذا فضلاً عن استمرار احتلال إيران للجزر العربية الثلاث في الخليج.

٢ ـ تطورات العلاقات التركية ـ الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية ـ العربية[٧٧]

أكدت التطورات المتسارعة في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، وبخاصة في جوانبها العسكرية والاستراتيجية والأمنية، صعوبة فصل هذه العلاقات عن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط الجاري تطويرها منذ نهاية حرب الخليج الثانية وتزايد أهمية طرفي التحالف التركي ـ الإسرائيلي في تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية وتحديداً ما يتعلق منها بإعادة ترتيب الأوضاع وبناء «ترتيبات أمنية إقليمية فعلية جديدة» في المنطقة من ناحية، وأكدت من ناحية أخرى ما تنطوي عليه هذه العلاقات من تهديدات جادة آنية وبعيدة المدى للأمن القومي العربي عموماً وأمن دول عربية معينة كسوريا والعراق وكذلك مصر خصوصاً، فضلاً عن تأثيراتها الآنية والمستقبلية السلبية على توازن القوى في المنطقة (المختل أساساً) في غير صالح الجانب العربي، ودورها السلبي في التوصل إلى سلام حقيقي في المنطقة. وقبل بحث مظاهر ومؤشرات تطور هذه العلاقات ومخاطرها على المنطقة العربية وردود الفعل العربية تجاهها قد يكون من المفيد الإشارة إلى بعض العوامل الدافعة لهذا التطور من وجهة النظر التركية.

أ ـ تركيا وعوامل «اندفاعها» في تطوير علاقاتها مع إسرائيل

لعل من أهم هذه العوامل، بصرف النظر عن وزنها النسبي، ما يلي:

(١) الصراع الداخلي في تركيا بين التيار الإسلامي ممثلاً في حزب «الرفاه» وقوى إسلامية أخرى، وبين التيار العلماني ممثلاً في المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية. فخلال مراحل هذا الصراع كافة سعت هذه المؤسسة إلى تطوير العلاقات مع إسرائيل «الحليف الاستراتيجي الأول لأمريكا في الشرق الأوسط»، باعتبار ذلك ـ ضمن أمور أخرى ـ وسيلة لتأكيد «الطابع العلماني الغربي» للدولة التركية وفرض ذلك «كأمر واقع» يصعب على «الرفاه» وغيره تغييره أو تحديه سواء كان «الرفاه» في

---

(٧٧) استدعت إضافة هذا الجزء، ضرورة متابعة وتحليل التطورات المتلاحقة في علاقات التعاون بين إسرائيل وتركيا في مجالات عدة حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، لتُستكمل بذلك ـ ولو نسبياً ـ ما ذكر بشأن تطور العلاقات إلى ما قبل التاريخ الأخير.

السلطة أو في المعارضة[٧٨]. وبالنظر إلى أن هذا الصراع ما زال قائماً، على الرغم من إبعاد هذا الحزب عن السلطة في ١٨/٦/١٩٩٧، فإنه يُتوقع أن يظل هذا العامل مؤثراً في دفع تركيا مستقبلاً إلى مزيد من التطوير لعلاقاتها مع إسرائيل وأمريكا. وفي ضوء هذا العامل وغيره، قد يمكن تفسير بلوغ التعاون بين إسرائيل وتركيا ذروته في ظل حكومة أربكان الائتلافية على الرغم من توجهاته الإسلامية، وفي ظل حكومة يمينية إسرائيلية متطرفة منذ وصول الليكود إلى السلطة في حزيران/يونيو ١٩٩٦، فاتفاق التعاون العسكري/الاستراتيجي الأول مع إسرائيل المبرم في ٢٣/٢/١٩٩٦ ـ وكان ثمرة مباحثات سرية جرت في إسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بين مسؤولي الدفاع في الأخيرة ووفد عسكري تركي برئاسة الجنرال شفيق بير نائب رئيس الأركان[٧٩] ـ تم تدعيمه باتفاق ثانٍ في ٢٨/٨/١٩٩٦ بشأن مشروع تحديث إسرائيل ٥٤ طائرة فانتوم تركية، وباتفاق ثالث في ١/١٢/١٩٩٦ بشأن المشروع نفسه وتنظيم تدريبات ومناورات مشتركة، وباتفاق رابع في ٨/٤/١٩٩٧ بشأن خطة «تقدير مخاطر إيران وسوريا على البلدين»، وتم توقيع اتفاقات أخرى عدة بشأن مشروعات التصنيع العسكري، وكذلك التعاون الاقتصادي والتجاري. وفي ظل حكومة أربكان تعددت أيضاً الزيارات المتبادلة الرفيعة المستوى بين مسؤولي البلدين، وبخاصة من العسكريين، ومن أهمها زيارة وزير السياحة الإسرائيلي لتركيا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وزيارة رئيس الأركان العامة التركي اسماعيل حقي لإسرائيل في أواخر شباط/فبراير ١٩٩٧، وزيارة وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي لتركيا في ٨ ـ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وزيارة وزير الدفاع التركي تورهان تايان لإسرائيل من ٣٠ نيسان/أبريل ـ ٤ أيار/مايو ١٩٩٧، وزيارة نائب رئيس الأركان العامة التركي شفيق بير لإسرائيل في ٥ ـ ٦ أيار/مايو ١٩٩٧، ولتتواصل هذه الزيارات على مستويات أخرى (دون ضجيج إعلامي) بعد اسقاط حكومة أربكان حتى تعود مجدداً إلى المستويات العليا مع زيارة رئيس الأركان الإسرائيلي آمنون شاحاك لتركيا في ١٢ ـ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

(٢) المشكلات التركية الداخلية الأخرى، ولا سيما العنف بتعبيراته المختلفة (الكردي واليساري والإسلامي) تشكل بدورها عاملاً مهماً لتطور العلاقات مع إسرائيل، لتقدير الأوساط التركية المعنية «بمكافحة الإرهاب» إمكانية الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في التعامل مع هذه المشكلة والتي تعود بالأساس من وجهة النظر التركية إلى عوامل خارجية: الوضع في شمال العراق، وادعاء «ارتباطات سوريا

---

(٧٨) فهمي هويدي، «الحكومة الخفية في تركيا،» الأهرام، ٢٠/٥/١٩٩٧، ص ١١.

(٧٩) Economist Intelligence Unit [EIU], *Turkey* (Country Report, 1st Quarter 1997), p. 16.

بحزب «PKK» وإيران بالمنظمات الكردية والإسلامية التركية المتطرفة».

(٣) توترات العلاقات التركية ـ السورية بسبب قضايا عديدة كالمياه وأمن الحدود والاسكندرونة لا تشكل فحسب عاملاً مهماً في تطور علاقات تركيا بإسرائيل، ولكن أيضاً يمكن في ضوئها تفسير «ازدواجية» الموقف التركي إزاء عملية السلام والذي يتنازعه اتجاهان متناقضان:

ـ الرغبة والترحيب بتحقيق تسوية سياسية «شاملة» للصراع العربي ـ الإسرائيلي، لما سوف يعقب تلك التسوية أو يواكب خطوات «متواضعة» لتحقيقها من بناء ترتيبات اقتصادية إقليمية تستفيد منها تركيا في مجالات المياه والتعاون الاقتصادي والمالي والتجاري وغيرها. ولهذا يؤكد المسؤولون الأتراك على أهمية تحقيق السلام في «الشرق الأوسط» و«اهتمام تركيا بالعمل على استتباب السلام في المنطقة، وتأييدها تنفيذ الاتفاقيات (الفلسطينية ـ الإسرائيلية) تأييداً كاملاً» على حد تعبير ديميريل في ١٦/٩/١٩٩٧[٨٠].

ـ خوف تركيا من سلبيات معينة ستعانيها في حالة التوصل إلى هذه التسوية خصوصاً على المسار السوري في ظل المشكلات العديدة المثارة مع سوريا. ويبدو أن هذا الاتجاه أقوى من سابقه وسيظل مستقبلاً الأكثر تأثيراً في سياسة تركيا، مما يفسر تقدير خبراء استراتيجيين أمريكيين في آب/أغسطس ١٩٩٧ «أن تخوف تركيا من أنها قد تُرغم في حالة التوصل إلى سلام شامل في المنطقة بين العرب وإسرائيل على الدخول في اتفاقيات مع جيرانها السوريين والعراقيين لحل مشكلة المياه التي تستخدمها حالياً كورقة ضغط في تعاملاتها معهم، يمثل أحد أسباب دخولها في تحالف عسكري مع إسرائيل بما يحقق مصالحها لأن هذا التحالف قد يزيد من تعقيدات التوصل إلى حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط»[٨١]. ويفسر ذلك أيضاً تقدير الباحث أن تركيا تستخدم تحالفها مع إسرائيل كوسيلة للضغط على سوريا كي لا تشعر مستقبلاً ـ وخصوصاً في حالة استعادتها الجولان وسحب قواتها من لبنان ـ بأن لديها القوة الكافية لإثارة نزاع حاد مع تركيا أو الضغط عليها بفاعلية أكبر بشأن مشكلة مياه الفرات أو الاسكندرونة. وهذا التقدير الأخير قد يجد ما يدعمه في تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي موردخاي في ٢٦/٤/١٩٩٧ بإدراجه سوريا ـ وكذلك العراق ـ ضمن الدول المستهدف «ردعها» من جانب إسرائيل وتركيا في إطار تعاونهما/تحالفهما العسكري المدعوم أمريكياً بغرض منعها من «تغيير الأمر الواقع والحدود القائمة في

(٨٠) **الأهرام**، ١٧/٩/١٩٩٧، ص ٣.

(٨١) عاطف الغمري، «نظرة إلى تركيا من زاوية الحسابات الاستراتيجية الأمريكية،» **الأهرام**، ٣٠/٨/١٩٩٧، ص ٧.

المنطقة»[٨٢]، وذلك لارتباط المسألة الأخيرة بشقيها من وجهة النظر التركية بوضع الفرات ودجلة من ناحية والاسكندرونة من ناحية أخرى.

(٤) أهداف تركية أخرى من التعاون/التحالف مع إسرائيل: على الرغم من تحفظ بعضهم على «أن تركيا، وهي بصدد تعاونها مع إسرائيل، إنما تريد وتبحث عن دور لها في المنطقة عن طريق إسرائيل، أو أنها تحاول الاستفادة من الدعم الأمريكي عن طريق الأخيرة، إذ أن لها علاقات قديمة مع الولايات المتحدة قبل قيام إسرائيل، بل إن إسرائيل تمثل منافساً لتركيا»[٨٣]، إلا أن هذا «التحفظ» لا ينفي حقيقة وجود هذين الهدفين:

- الدور التركي في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أهمية الوضع الجيواستراتيجي لتركيا، ولا سيما بحكم حدودها المشتركة مع ثلاث دول (سوريا والعراق وإيران) يمكن أن تمثل تهديداً للمصالح الأمريكية في المنطقة، لا يمكن فصله عن الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة والتي من أهدافها الرئيسية حماية أمن إسرائيل. وبالتالي فإن نهوض تركيا بدور مهم في أي «ترتيبات أمنية إقليمية» يتوقف بالأساس على مدى متانة علاقاتها بكل من أمريكا وإسرائيل، كما أن هذه العلاقات بإسرائيل تضمن لتركيا دوراً قيادياً حتى لو اتخذ صورة «الشريك الثاني/الأصغر» للأخيرة في الترتيبات الاقتصادية الإقليمية. بل أن علاقات التحالف مع إسرائيل قد تحقق لتركيا أهدافاً أبعد في المنطقة ومنها «التحول إلى قوة نووية عام ٢٠٢٠، وقيام تركيا وإسرائيل بغزو سوريا وإعادة رسم خريطة كل من سوريا والعراق» على حد ما جاء في تقرير صدر في تموز/يوليو ١٩٩٧ عن «مركز التقويم الاستراتيجي الأمريكي» (SAIC) بشأن الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة العسكرية التركية في تعاونها الاستراتيجي مع إسرائيل حتى عام ٢٠٢٠[٨٤].

- انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي يشكل هدفاً آخر لتركيا من توثيق تعاونها مع إسرائيل باعتباره وسيلة لكسب مساندة أمريكا واللوبي الصهيوني فيها لموقفها سواء بشأن خلافاتها العديدة مع اليونان أو بشأن إحجام الاتحاد الأوروبي عن قبول ضمها إلى عضويته الكاملة، وهما مسألتان مرتبطتان من وجهة نظر تركيا باعتبار «أن

---

(٨٢) الحياة، ٢٧/٤/١٩٩٧، ص ١.

(٨٣) انظر مداخلة السفير محمد وفاء حجازي في: «عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية: حلقة نقاشية،» شارك في الحلقة جلال معوض [وآخرون]؛ أدار الحوار هيثم الكيلاني، **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٨).

(٨٤) رضا هلال، «التحالف التركي - الإسرائيلي تحت غطاء الرفاه الإسلامي،» **الأهرام**، ٧/٧/١٩٩٧، ص ٦.

اليونان تقف حجر عثرة في طريق رغبة تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وأنها تسعى لاستغلال هذه الرغبة لكي تملي على تركيا حلولاً فردية لصالحها» على حد تعبير رئيس وزرائها يلماز في ١٥/ ١٠/ ١٩٩٧[٨٥]. ومما يؤكد ذلك أن نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية السابقة تشيللر، وإبان اشتداد الصراع بين أربكان والمؤسسة العسكرية في شباط/ فبراير ١٩٩٧، اتصلت بنظيرها الإسرائيلي وبرئيس الوزراء الإسرائيلي طالبة «من إسرائيل بذل مساعيها لدى الاتحاد الأوروبي لتغيير موقفه من العلاقات مع تركيا والمتصفة «بالتوتر» منذ تجميد البرلمان الأوروبي في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ لاتفاق الاتحاد الجمركي المبرم في نهاية ١٩٩٥ وبدأ سريانه في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦»[٨٦].

ب ـ العلاقات الاقتصادية التركية ـ الإسرائيلية

من أبرز مؤشرات التطورات الأخيرة في هذه العلاقات:

(١) اتفاق التجارة الحرة بين البلدين والموقع في آذار/ مارس ١٩٩٦، أقره الكنيست في العام نفسه، بينما أقره البرلمان التركي في ٤/ ٤/ ١٩٩٧. وينص على إعفاء السلع المتبادلة بين البلدين من الضرائب والرسوم الجمركية، وزيادة حجم التجارة بينهما خلال السنوات الثلاث المقبلة إلى ملياري دولار سنوياً مقارنة بـ (٤٤٨) مليون دولار عام ١٩٩٦ ـ كان منها ١٩٦ مليوناً قيمة صادرات تركيا إلى إسرائيل، و٢٥٢ مليوناً قيمة وارداتها منها، ومواءمة تجارة تركيا مع إسرائيل مع تعهدات الأولى للاتحاد الأوروبي بموجب اتفاق الاتحاد الجمركي، ويتيح لتركيا فرصة زيادة تجارتها مع الولايات المتحدة وكندا وأمريكا الوسطى عبر إسرائيل التي تربطها بها علاقات تجارة تفضيلية، كما يُتوقع أن تسعى شركات المنسوجات والملابس الجاهزة الإسرائيلية من هذا الاتفاق في إقامة مشروعات مشتركة مع تركيا لتجنب ارتفاع تكلفة العمل بما يضمن لإسرائيل الحصول على حصتها المقدرة بمليار دولار سنوياً من هذه المنتجات في السوق الأمريكية[٨٧]. وقد أعلنت حكومة يلماز في ١٨/ ٧/ ١٩٩٧ بدء تنفيذ الاتفاق[٨٨].

(٢) اتفاق النقل البري بين البلدين، وقعه ليفي وتشيللر في أنقرة في ٩/ ٤/ ١٩٩٧، على أن يتم تنفيذه في حالة «تطبيع العلاقات في الشرق الأوسط» نظراً لوقوع

---

(٨٥) الأهرام، ١٦/ ١٠/ ١٩٩٧، ص ٤.

(٨٦) انظر مداخلة جلال معوض في: «عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية: حلقة نقاشية».

(٨٧) Economist Intelligence Unit [EIU], *Turkey* (Country Report, 2nd Quarter 1997), p 27.

(٨٨) الأهرام، ١٩/ ٧/ ١٩٩٧، ص ٤.

سوريا بين البلدين[٨٩].

(٣) بيع المياه: بحث ليفي خلال زيارته لتركيا في ٨ ـ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧ مشروعاً تركياً لبيع فائض مياه أحد أنهارها، مانوجات، لإسرائيل[٩٠]، وهو مشروع مثار منذ منتصف ١٩٩٠ ولم يتم حتى الآن التوصل إلى اتفاق نهائي بشأنه نتيجة الخلاف بين البلدين حول تسعير المياه.

(٤) مجالات أخرى: بحث ليفي أيضاً خلال هذه الزيارة سبل زيادة الاستثمارات والمشروعات المشتركة بين البلدين عبر تفعيل أعمال اللجنة الاقتصادية المشتركة، كما حرص في اليوم الثاني من زيارته على الالتقاء في استانبول بكبار رجال الأعمال الأتراك وبأعضاء الجالية اليهودية[٩١] ومن بين رموزها عناصر بارزة في عالم المال والأعمال.

ج ـ التعاون التركي ـ الإسرائيلي في المجالات الأمنية: مكافحة الإرهاب والاستخبارات

يتم هذا التعاون بموجب اتفاق وُقع خلال زيارة تشيللر لإسرائيل في ٣ ـ ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ للتعاون بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب واستفادة تركيا من خبرات إسرائيل في هذا المجال، وبموجب بعض البنود المعلنة لاتفاق التعاون/التحالف العسكري الأول المبرم في ١٩٩٦/٢/٢٣ كتلك المتعلقة «بإنشاء منتدى للحوار الاستراتيجي بين البلدين لرصد الأخطار المشتركة التي تهدد أمنهما وإقامة آلية مشتركة لمواجهتها، وامتداد هذا الحوار ليشمل مجالات تتعلق بأنشطة المخابرات وإقامة أجهزة تنصت في تركيا لرصد أي تحركات عسكرية في سوريا وإيران وجمع المعلومات عنهما»[٩٢]، فضلاً عن اتفاق «تقدير المخاطر» المبرم في أنقرة في نيسان/أبريل ١٩٩٧ بنصه على «أن يتم التقدير المشترك للمخاطر كل ثلاثة شهور على مستوى الفنيين، وكل ستة شهور على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء الأركان»[٩٣]. وفي تقرير نشره في تموز/يوليو ١٩٩٧ «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط» ورد «أنه على رغم سرية محتويات الاتفاقيات الدفاعية بين تركيا وإسرائيل، إلا أن من بين ما تتضمنه بروتوكولاتها: التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب وأمن الحدود

---

(٨٩) الأهرام، ١٩٩٧/٤/١٠، ص ٤.

(٩٠) الحياة، ١٩٩٧/٤/٦، ص ٤.

(٩١) الأهرام، ١٩٩٧/٤/١٠، ص ٤.

(٩٢) معوض، تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينيات، ص ٣٥.

(٩٣) هلال، «التحالف التركي ـ الإسرائيلي تحت غطاء الرفاه الإسلامي،» ص ٦.

والمخابرات، وأن الإسرائيليين والأتراك يتبادلون المعلومات في مجال المخابرات منذ سنوات، وأن إسرائيل ساعدت تركيا في تأمين حدودها ضد عمليات حزب «PKK» الذي ترى تركيا أن له قواعد داخل سوريا والعراق وإيران»(٩٤).

إضافة إلى ما سبق ذكره بشأن التعاون التركي ـ الإسرائيلي في شمال العراق (المنطقة الأمنية) وفي «المراقبة الالكترونية» للحدود التركية مع سوريا والعراق، ولا سيما مع تأكيد نتنياهو في ١٩٩٧/٥/٣ أثناء زيارة وزير الدفاع التركي تايان لإسرائيل «أهمية تعزيز التعاون العسكري بين البلدين من أجل مواجهة التهديد الإرهابي وتأمين استقرار المنطقة كلها»(٩٥)، فيما ذهب تايان بعد عودته إلى بلاده في ١٩٩٧/٥/٥ إلى أبعد من ذلك بادعائه «أن سوريا هي المقر العام للإرهاب الذي يمارس ضد تركيا وضد إسرائيل في وقت واحد»(٩٦)، كان من أبرز أمثلة التعاون بين البلدين في المجالات الأمنية والاستخبارية في مواجهة سوريا قيام إسرائيل في الأسبوع الأول من أيار/مايو ١٩٩٧ بتزويد تركيا بمعلومات فنية مهمة عن إمكانيات طائرات (ميج ٢٩) الروسية بعد دراستها لثلاث طائرات منها تلقتها من المانيا حتى تستغل تركيا هذه المعلومات في تحديث النظام الهجومي والتسليحي لطائراتها (اف ـ ١٦) لتحييد ميزة «المرونة» التي تتمتع بها الأولى في أي «اشتباك مستقبلي» مع سوريا التي تمثل هذه الطائرات ـ وتُقدر بأربعين طائرة ـ أفضل مقاتلات لديها(٩٧).

د ـ التعاون التركي ـ الإسرائيلي في الصناعات العسكرية والمشروعات العسكرية المشتركة

أبرم البلدان حتى نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٧ ١٤ اتفاقاً في هذا المجال، بعضها جارٍ تنفيذه بالفعل، والآخر قيد البحث والإعداد(٩٨)، فضلاً عن مشروعات لاحقة خصوصاً إبان زيارة شاحاك لتركيا، ومنها:

(١) مشروع مدته ٥ سنوات لتحديث ٥٤ طائرة (اف ـ ٤) تركية بتكلفة قدرها ٦٠٠ مليون دولار، وقد وافقت البنوك التجارية الإسرائيلية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ على تقديم قرض بهذا المبلغ للصناعات الجوية الإسرائيلية لتمويل المشروع وتم

---

(٩٤) **الأهرام**، ١٩٩٧/٧/٢٦، ص ٤.

(٩٥) **الأهرام**، ١٩٩٧/٥/٤، ص ١١.

(٩٦) إحسان بكر، «جنرالات تركيا وتحالفاتهم الجديدة،» **الأهرام**، ١٩٩٧/٥/١١، ص ١١.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ١١. وانظر أيضاً: **الأهرام**: ١٩٩٧/٥/٧، ص ٨؛ ١٩٩٧/٦/١٣، ص ١١، و١٩٩٧/٨/٢٨، ص ٩.

(٩٨) هلال، «التحالف التركي ـ الإسرائيلي تحت غطاء الرفاه الإسلامي،» ص ٦.

تنظيمه نهائياً بموجب اتفاق ٥/ ١٢/ ١٩٩٦[٩٩].

(٢) مشروعان اتفق عليهما شفيق بير في إسرائيل في ٥/ ٥/ ١٩٩٧، أولهما يتعلق بتحديث الأخيرة للدبابات التركية القديمة من طراز «إم ٦٠ سي»، وثانيهما مشروع مشترك لانتاج ٨٠٠ دبابة اسرائيلية «ميركافا ٣» في تركيا[١٠٠]. كما اقترح بير في ٤/ ٥/ ١٩٩٧ أن تزود اسرائيل بلاده بعدد من صواريخ «أرو» المضادة للصواريخ الباليستية بدعوى «ردع أي تهديد من جانب إيران التي تملك صواريخ بعيدة المدى قادرة على حمل رؤوس بيولوجية أو كيمياوية أو نووية»[١٠١].

(٣) مشروع مشترك تم الاتفاق عليه في ١٦/ ٥/ ١٩٩٧ بتكلفة قدرها ٥٠٠ مليون دولار لانتاج صواريخ جو/ أرض من طراز «بوب أي ٢» ومداها ١٥٠ كم، وانشيء لتنفيذه اتحاد شركات/ كونسرتيوم بين شركتين تركيتين وشركة «رافائيل» الإسرائيلية لتطوير الأسلحة، ويُتوقع أن تتسلم تركيا أول صاروخ منها بحلول عام ٢٠٠٠. ومن المنتظر أيضاً ـ إضافة إلى هذا المشروع ـ أن تحصل تركيا من إسرائيل على ٥٠ صاروخاً من هذا الطراز[١٠٢].

(٤) مشروعات مشتركة اتفق عليها في آب/ أغسطس ١٩٩٦ لانتاج طائرات للمراقبة من دون طيار وأخرى بطيار، وتوصلت بالفعل الشركتان التركية والإسرائيلية المعنيتان في ٢٢/ ٨/ ١٩٩٧ إلى تصنيع طائرة من الأولى وزنها ١٣٥ كغم وقادرة على التحليق طيلة ٨ ساعات على ارتفاع ٢٠ ألف قدم، وأن تحمل أجهزة متطورة للرصد نهاراً وليلاً ويمكن تزويدها بأنظمة الكترونية للقتال، وجار تطوير هذه الطائرة التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي في عملياته العسكرية[١٠٣].

(٥) مشروعات مهمة تم الاتفاق عليها أو اقتراحها من الجانب الإسرائيلي خلال زيارة شاحاك لتركيا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧، ومنها الاتفاق على انتاج صواريخ «دليلة» الإسرائيلية الطويلة المدى ٥٠٠ كم وذات قدرة توجيه عالية في ضرب الأهداف، الاتفاق على تزويد تركيا بصواريخ جو ـ جو من طراز «٤ فايتون» من انتاج مصانع «رافائيل» الإسرائيلية، تقديم مقترحات اسرائيلية تتعلق بالتعاون بين الجانبين في تحديث الطائرات التركية من طراز «اف ٥» وانتاج الدبابة «٢٠٠٠» وأنظمة الانذار المبكر «فالكون» والبنادق المستخدمة من قبل وحدات المشاة التركية، فضلاً عن

---

(٩٩) EIU, *Turkey* (Country Report, 1st Quarter 1997), p. 16.

(١٠٠) **الأهرام**، ٦/ ٥/ ١٩٩٧، ص ٥.

(١٠١) **الأهرام**، ١٩/ ٥/ ١٩٩٧، ص ٤.

(١٠٢) **الأهرام**، ١٨/ ٥/ ١٩٩٧، ص ٥.

(١٠٣) **الأهرام**، ٢٣/ ٨/ ١٩٩٧، ص ١.

دعم شركة «سيبات» الإسرائيلية في تنافسها مع شركات أخرى على الفوز بعقد تركي يشمل مبدئياً نحو ألف مركبة مدرعة[١٠٤]. ونتيجة لهذا، فضلاً عن مسائل أخرى بحثها شاحاك ونظيره التركي اسماعيل حقي كتبادل الزيارات بين بحريتي البلدين وتبادل الطيارين الحربيين وتحديد موعد المناورات البحرية المشتركة مع أمريكا وتفاصيلها، كان من «الطبيعي» أن يعقب المتحدث باسم السفارة الإسرائيلية في أنقرة في ١٤/ ١٠/ ١٩٩٧ على هذه الزيارة «بأن محادثات رئيس الأركان الإسرائيلي شاحاك مع المسؤولين في تركيا كانت مثمرة للغاية، وأنه بحث مع نظيره التركي اسماعيل حقي القضايا الأمنية في ضوء العلاقات الدافئة والجيدة للغاية بين جيشي تركيا وإسرائيل»[١٠٥].

مخاطر هذا التعاون على المنطقة العربية عديدة، ومنها:

(أ) الأثر الإيجابي لهذا التعاون في تطور الصناعات العسكرية الإسرائيلية وزيادة أسواقها التصديرية، وتطوير خبراتها في مجالات تطوير الأسلحة وتحديثها كالطائرات المقاتلة وغيرها.

(ب) أثر هذا التعاون في دعم اختلال توازن القوى في غير صالح الجانب العربي عموماً إزاء طرفي التحالف (إسرائيل وتركيا)، مما يدفع بعضهم إلى القول «بأن عملية إدخال الأنظمة الالكترونية والمعلوماتية على الأسلحة التركية والإسرائيلية ستشكل ميزة فريدة ـ لطرفي التحالف»[١٠٦]. وبخصوص تركيا، فإن هذا التعاون وفي إطار تزايد الدعم العسكري الأمريكي لها يؤدي إلى زيادة قدراتها العسكرية وتطويرها والتي لا تشكل فحسب من وجهة نظر صانعي سياستها ومؤسستها العسكرية «رادعاً» لدول مجاورة غير عربية كاليونان أو إيران، ولكنها تستهدف بالأساس سوريا في ظل التوترات المتزايدة معها بسبب مشكلات المياه وأمن الحدود وغيرها، فضلاً عن ادعاء تركيا ـ مشاركة في ذلك إسرائيل ـ «تطوير سوريا صواريخ وأسلحة كيماوية» حتى أن وزير دفاعها تايان وبعد يوم واحد من عودته قادماً من إسرائيل في ٥/ ٥/ ١٩٩٧ عبر عن «قلق تركيا من جهود سوريا وإيران لتطوير قدراتهما في مجال الحرب الكيمائية والصواريخ البالستية»، مضيفاً «أن امتلاك مثل هذه الدول أسلحة دمار شامل يشكل مصدر قلق ليس لنا فقط ولكن أيضاً لحلف الأطلسي»[١٠٧].

---

(١٠٤) **الأهـرام:** ١٤/ ١٠/ ١٩٩٧، ص ٥؛ ١٥/ ١٠/ ١٩٩٧، ص ٥ و١٩/ ١٠/ ١٩٩٧، ص ٧؛ **الحياة:** ١٣/ ١٠/ ١٩٩٧، ص ٧ و١٩/ ١٠/ ١٩٩٧، ص ٣.

(١٠٥) **الأهرام،** ١٥/ ١٠/ ١٩٩٧، ص ٥.

(١٠٦) نبيه الحسامي، «إسرائيل تحتل المرتبة الخامسة بين الدول المصدرة للسلاح،» **الحياة،** ١٩/ ١٠/ ١٩٩٧، ص ٣.

(١٠٧) بكر، «جنرالات تركيا وتحالفاتهم الجديدة،» ص ١١.

وبصرف النظر عن أهمية التصريح الأخير في إبراز أحد جوانب السياسة التركية «الجديدة» إزاء سوريا باتجاه تأكيد جانبها الأطلسي، وكذلك أهميته في توضيح موقع تركيا بتحالفها مع إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية لتوسيع الناتو باتجاه الشرق الأوسط، فإن تعاظم قدرات تركيا العسكرية يعني في الأجلين المتوسط والبعيد تحقيق اختلال أكبر في التوازن العسكري والاستراتيجي بينها وبين سوريا وكذلك العراق، وخصوصاً في ظل ما يواجه سوريا من قيود ومشكلات وضغوط على موردي الأسلحة لها (كروسيا وكذلك الصفقة الملغاة أو المجمدة مع جنوب أفريقيا بسبب الضغوط الأمريكية) مما يعرقل محاولاتها لتحديث قدراتها الدفاعية، فضلاً عن القيود الحالية والمستقبلية المفروضة على تسلح العراق ـ كعمق استراتيجي لسوريا سواء في مواجهة مخاطر اسرائيل أو تركيا ـ بموجب قرارات الأمم المتحدة لوقف حرب الخليج الثانية.

هـ ـ التعاون بين القوات البحرية والجوية والمناورات الإسرائيلية ـ التركية

تمثلت أبرز خطوات البلدين لدعم هذا التعاون في ما يلي:

(١) تطوير التعاون بين القوات للبلدين بموجب اتفاق شباط/فبراير ١٩٩٦، أي استخدام المجال الجوي لكل منهما والقيام بتدريبات مشتركة والسماح للطائرات الحربية الإسرائيلية بالوجود في قواعد تركية معينة واستخدامها، أهمها «انجيرليك» و«فان» و«قونيا» لإجراء «تدريبات في الأجواء التركية»، فضلاً عن «تبادل الطيارين الحربيين بين البلدين» ـ وهي مسألة بحث تطويرها شاحاك خلال زيارته تركيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وعلى رغم أن هذا التعاون، بما يتيحه من عمق استراتيجي لإسرائيل وسلاحها الجوي، ينطوي على مخاطر تهدد الأمن القومي برمته، إلا أنه يستهدف بالأساس سوريا ـ وكذلك العراق ـ حيث أصبح في متناول هذا السلاح نيل سوريا من جهة جديدة: تركيا.

(٢) دعم التعاون بين القوات البحرية للبلدين: وهو ما نظمه أيضاً اتفاق شباط/فبراير ١٩٩٦ واتفاق كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، كما بحثه شاحاك في زيارته السالفة الذكر. وفي إطار هذا التعاون قام وفد من البحرية التركية بزيارة اسرائيل في الفترة ١٦ ـ ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٩٧ بغرض «عقد اجتماعات تخطيط مع الجانب الإسرائيلي»، وذلك في مواكبة إعلان إسرائيل في ١٩٩٧/٦/١٧ «رسو خمس قطع بحرية تركية مؤلفة من غواصة وثلاث قطع صغيرة وسفينة إسناد في ميناء حيفا»، واعتبارها ذلك «أحد مؤشرات تعزيز العلاقات العسكرية بين البلدين»[١٠٨]،

---

(١٠٨) **الحياة**، ١٩٩٧/٦/١٨، ص ١.

بينما وُصف ذلك من جانب وزير الدفاع التركي تايان في مقابلة منشورة في ٢٦/٦/١٩٩٧ «بأنه يأتي في إطار الصداقة بين البلدين»[١٠٩].

(٣) إجراء مناورات بحرية وجوية مشتركة وأكبرها على الصعيد الثنائي مناورات «ذئب البحر ١٩٩٧» وجرت منذ بداية وحتى نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٧، وامتدت بين بحر إيجة وحتى حدود المياه الإقليمية السورية مروراً بالمجالين الجوي والبحري لقبرص، وشاركت فيها سفن وطائرات حربية تركية «اف ٤» وإسرائيلية «مروحيات خيو المصنعة في إسرائيل بترخيص من أمريكا». ويلاحظ بخصوصها ما يلي:

(أ) أن أمريكا شاركت بشكل غير مباشر في هذه المناورات، حيث حشدت لمراقبتها عدداً من حاملات الطائرات وبعض قطع الأسطول السادس في مواجهة جزيرتي رودس اليونانية وقبرص، وهو ما فسرته أوساط دبلوماسية يونانية في ٦/٦/١٩٩٧ في ضوء «حرص واشنطن على إتاحة الفرصة أمام المحاولات الدولية الرامية لتسوية الأزمة القبرصية خلال لقاء كلاريدس ودنكتاش الشهر المقبل في نيويورك، وإزالة التوتر في العلاقات اليونانية ـ التركية»[١١٠]. وعلى رغم ذلك، عبرت اليونان عن قلقها البالغ إزاء هذه المناورات، خصوصاً مع اختراق الطائرات والسفن التركية والإسرائيلية للمجالين الجوي والبحري لقبرص، فضلاً عن اختراق ٢٠ طائرة حربية تركية المجال الجوي لليونان في ٦/٦/١٩٩٧، مما دفعها في اليوم التالي إلى إعلان حالة الطوارىء القصوى بين صفوف قواتها المسلحة تحسباً لإقدام القوات التركية على اتخاذ «خطوات غير محسوبة بدقة خلال المناورات»[١١١].

(ب) أن الدول العربية عموماً، وكذلك الجامعة العربية، أصدرت بيانات للتنديد بهذه المناورات ولا سيما في ظل مواكبتها للغزو التركي لشمال العراق «فولاذ ١٩٩٧» وجمود مفاوضات التسوية بين العرب وإسرائيل بسبب تعنت الأخيرة. فوزير خارجية مصر عمرو موسى صرح في ١١/٦/١٩٩٧ «أن المناورات الإسرائيلية ـ التركية المشتركة تأتي في وقت تمر فيه عملية السلام بأزمة، مما يوجد جواً مملوءاً بالتوتر والشكوك، وأن مصر لا تشرف على السياسة الخارجية لتركيا أو إسرائيل ولا تطلب من الطرفين عدم إقامة علاقات فيما بينهما، ولكن يجب ألا تمس هذه العلاقات الوضع العام في المنطقة، وألا تضر بفرص العودة للاستقرار»[١١٢]. وكانت سوريا أكثر هذه الدول انتقاداً لهذه المناورات بحكم تنظيمها قبالة سواحلها وفي إطار

(١٠٩) حديث لوزير الدفاع التركي، أجراه رضا هلال ونشر في: **الأهرام**، ٢٦/٦/١٩٩٧، ص ٦.

(١١٠) **الأهرام**، ٧/٦/١٩٩٧، ص ٥.

(١١١) **الأهرام**، ٨/٦/١٩٩٧، ص ٤.

(١١٢) **الأهرام**، ١٢/٦/١٩٩٧، ص ١.

الأوضاع السالفة الذكر ـ مضافاً إليها تهديدات إسرائيلية «سافرة» و«مقنعة» بإمكانية شن «ضربة عسكرية لإجهاض خيار عسكري متوقع من جانب سوريا لاستعادة الجولان أو لتحسين وضعها التفاوضي عند استئناف مباحثات التسوية». ويثير الانتباه في هذا الخصوص:

ـ أن هذه المناورات في إطار هذه الأوضاع، خصوصاً أنها شهدت في اليوم التالي لبدايتها اختراق الطائرات التركية والإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني قبل هبوطها في إحدى القواعد العسكرية التركية[١١٣]، كانت بمثابة «رسالة تحذير وتهديد» موجهة من طرفي التحالف ـ كل فيما يخصه من قضايا ـ إلى سوريا بعلاقاتها الوثيقة بلبنان. وجاء رد سوريا على هذه «الرسالة» مؤكداً إدراكها لمضمونها ورفضها له وحرصها في الوقت نفسه على «ألا يتمادى العسكريون الأتراك في تعاونهم مع إسرائيل إلى حد شن حرب ضد سوريا»، وكذلك حرصها على مواجهة مخاطر هذا التحالف عبر مسالك عدة، من بينها التضامن العربي ولو الجزئي في إطار دول إعلان دمشق.

ـ أن رد سوريا على هذه «الرسالة» عبر عنه بوضوح، وما يزال، غير مسؤول فيها. فالرئيس الأسد ذكر في ١٩٩٧/٧/٤ «أن الإسرائيليين صادقون في اعترافهم بأن حلفهم مع تركيا هدفه سوريا، لأن سوريا تشكل لهم العقبة في سبيل فرض السلام المزيف علينا، وهدف هذا الحلف العرب بصفة عامة وسوريا بشكل خاص»[١١٤]. ووزير خارجيتها الشرع أشار في ١٩٩٧/٦/٢١ «أن التحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي جاء لإنهاء عملية السلام أو الضغط على العرب لمصلحة إسرائيل للتنازل عن حقوقهم المشروعة»[١١٥]. ونائب رئيسها خدام بعد لقائه بالرئيس اللبناني في ١٩٩٧/٦/٥ ذكر «أن المشاركة الإسرائيلية ـ التركية لها أهداف أمنية وسياسية واقتصادية تستهدف المصالح العربية والسيطرة على المنطقة، وأن على الدول العربية أن تجري حواراً مع تركيا لإقناعها بأن علاقاتها مع العرب أفضل من توثيق علاقاتها مع إسرائيل»، وحول احتمال نشوب حرب تركية ـ سورية قال خدام: «لا نريد أن نستنتج ونأمل في ألا يخطىء أحد في الحسابات»[١١٦]. وفي كلمته الافتتاحية لاجتماع وزراء خارجية دول اعلان دمشق في اللاذقية في ١٩٩٧/٦/٢٥، ربط الشرع بين وضع عملية السلام وهذا التحالف باعتبارهما في «مقدمة التحديات العربية الأربعة التي يبحثها هؤلاء الوزراء»: «. . . والتحدي الثاني المرتبط بالأول (جمود/غرق

---

(١١٣) **الأهرام**، ١٩٩٧/٦/٧، ص ٥.

(١١٤) حديث للرئيس حافظ الأسد، أجراه سعد الدين وهبة ونشر في: **الأهرام**، ١٩٩٧/٧/٥، ص ٢٨.

(١١٥) **الحياة**، ١٩٩٧/٦/٢٢، ص ٥.

(١١٦) **الأهرام**، ١٩٩٧/٦/٧، ص ٥.

عملية السلام بسبب الممارسات الإسرائيلية) هو التحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي الذي يلقي علينا مسؤوليات كبيرة لأنه يأتي في ظل الموقف الإسرائيلي المتعنت الذي يعرقل مسيرة السلام». وفي إشارة إلى مناورات «ذئب البحر ٩٧» الجارية آنذاك، قال الشرع: «أن هناك سفناً حربية إسرائيلية وتركية تتحرك الآن على بعد أميال من اللاذقية...»[(١١٧)] وعبر أيضاً عن الإدراك نفسه العسكريون السوريون، كوزير الدفاع مصطفى طلاس في ١٩٩٧/٨/٢٧ بإشارته إلى «أن هذا التحالف موجه ضد العرب بشكل عام وضد سوريا بشكل خاص، ولا سيما في ظل آثاره السلبية والمشبوهة من خلال المناورات المشتركة بين تركيا وإسرائيل قرب الحدود السورية، وأن إسرائيل ستدفع ثمناً باهظاً إذا أقدمت على حماقة العدوان ضد سوريا..»[(١١٨)]، وكذلك رئيس الأركان حكمت الشهابي الذي ألحق تحذيره لإسرائيل في ١٩٩٧/٧/٣١ بوصف هذه المناورات وتمركز القوات الإسرائيلية في المطارات التركية بأنه «أمر خطير»[(١١٩)].

ـ أن سوريا، وكذلك مصر، لم تحققا الكثير مما توقعتاه في اجتماع «اللاذقية» والذي اكتفى بيانه الختامي الصادر في ١٩٩٧/٦/٢٦ بعبارات «تأييد» عامة لسوريا في «مواجهة أي تهديدات واستفزازات تتعرض لها من أي جهة»[(١٢٠)]، دون أن يتم التوقيع على بروتوكول التعاون الأمني بين الدول الثماني، وهو ما أعاده الشرع إلى «وجود خلافات في وجهات النظر حول أحد بنوده»[(١٢١)].

٣ ـ أمريكا ودور المشارك في التحالف الإسرائيلي ـ التركي: المناورات واحتمال تبلور تحالف استراتيجي ثلاثي

شهد عام ١٩٩٧ تحولاً نوعياً مهماً في موقف أمريكا إزاء هذا التحالف ليصير أداة أكثر فعالية لخدمة مصالحها الاستراتيجية وتأمينها في المنطقة. وهذه المناورات البحرية الثلاثية في شرقي البحر المتوسط اتفق على تنظيمها في آب/أغسطس ١٩٩٧ إبان زيارة شفيق بير لإسرائيل في ٥ ـ ٦ أيار/مايو ١٩٩٧، وتأجل موعدها في ١٩٩٧/٧/٢ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ثم تأجل ثانية في ١٩٩٧/٩/٢٣ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وكان تحديد موعدها النهائي أحد مجالات مباحثات آمنون شاحاك في تركيا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧. ويُلاحظ هنا ما يلي:

---

(١١٧) الأهرام، ١٩٩٧/٦/٢٦، ص ١.

(١١٨) الأهرام، ١٩٩٧/٧/٢٨، ص ٩.

(١١٩) الأهرام، ١٩٩٧/٨/١، ص ٥.

(١٢٠) الأهرام، ١٩٩٧/٦/٢٧، ص ٣.

(١٢١) المصدر نفسه، ص ٧.

أ ـ وضوح الموقف الرسمي الأمريكي في دعم التحالف التركي ـ الإسرائيلي ومشاركة طرفيه في مناورات مشتركة على الرغم من الاحتجاجات العربية وغير العربية (الإيرانية وكذلك اليونانية) على هذا التحالف. ففي ١٠/٥/١٩٩٧ أكد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية نيكولاس بيرنز: «أن أمريكا ترفض اعتراضات العراق وإيران على المناورات المشتركة المقرر إجراؤها في شرق البحر المتوسط، وأنها لا تأخذ في الحسبان هذه الاعتراضات عندما تقوم بإعداد خطط التعاون بين إسرائيل وتركيا سياسياً وعسكرياً لأن البلدين حليفان لها، ومن الطبيعي أن تتعاون الدولتان عسكرياً، ويسعد أمريكا أن تشارك في هذا التعاون»[١٢٢]. بيد أن تزايد الاعتراضات العربية على هذه المناورات، وتقدير أمريكا وإسرائيل انعكاساتها السلبية المحتملة على انعقاد قمة «الدوحة» الاقتصادية في تشرين الأول/نوفمبر ١٩٩٧ على الرغم من عدم تحقق تغير يُذكر في السياسة الإسرائيلية تجاه عملية السلام، فسرا ـ ضمن عوامل أخرى ـ تبني أمريكا نهجاً أكثر مراعاة ـ ولو شكلياً ـ للجانب العربي، وإن كانت قد حرصت أيضاً على أن تقرن ذلك بما يشبه «دعوة لبلدان معينة للمشاركة في المناورات»، مع «التهوين» في الوقت نفسه من آثار ودلالات الأخيرة.

عبر عن هذا الموقف مسؤول بالبحرية الأمريكية في ٢/٧/١٩٩٧ لدى إعلانه تأجيل المناورات إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ «أن واشنطن تبدي حساسية متناهية إزاء مخاوف البلدان المجاورة، وأن الدول الثلاث المشاركة في المناورات اتفقت على دعوة مراقبين عسكريين ورسميين وممثلين عن الصحافة من مصر والأردن والذي قد يبدي حماسة أكبر من مصر، وأن أي مراسل من أي بلد معتمد في الدول الثلاث سيُسمح له بحضور المناورات. . . وأن المناورات عمليات بحث وانقاذ، وتجري في المياه الدولية قبالة شواطىء اسرائيل وعلى مسافة غير قليلة من جنوب قبرص ولن تنتهك بالتأكيد سيادة أي دولة في منطقة شرق البحر المتوسط»[١٢٣]. وعلى الرغم من أن هذا الإعلان اتفق مع إعلان لاحق للمتحدث باسم البنتاغون في ٣/٩/١٩٩٧ بشأن «إبراز الطبيعة الإنسانية وعدم الاستفزازية» للمناورات، إلا أن الأخير اقترب ثانية من إعلان بيرنز السالف الذكر بشأن مصالح أمريكا في المشاركة في هذه المناورات: «إن المناورات التي ستشارك فيها أسلحة البحرية في الدول الثلاث خلال تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بشرق البحر المتوسط المناورات خاصة بالتدريب على الانقاذ والعمليات الإنسانية لدول لها مصالح في المنطقة، وهذه مناورات لا تستهدف أي استفزاز»[١٢٤].

---

(١٢٢) الأهرام، ١١/٥/١٩٩٧، ص ٨.

(١٢٣) الحياة، ٣/٧/١٩٩٧، ص ٦.

(١٢٤) الأهرام، ٤/٩/١٩٩٧، ص ٤.

وفي ١٩٩٧/٩/٢٣ صدر الإعلان الأمريكي الثالث بتأجيل هذه المناورات إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ «بناء على طلب اسرائيل التي أبلغت البحرية الأمريكية برغبتها في هذا التأجيل بسبب وجود مشكلة في الجدول الزمني على حد ما ورد في بيان المتحدث باسم البحرية الأمريكية»[١٢٥]. وكان هذا التأجيل، على الرغم من تحمس اسرائيل لإجراء المناورات، يعكس حرص الأخيرة وأمريكا على توفر بعض الظروف «الملائمة» لانعقاد قمة «الدوحة» الاقتصادية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ولا سيما مع دعوة سوريا وبلدان عربية أخرى إلى مقاطعة هذه القمة في ظل توقف عملية السلام. وفي ١٩٩٧/١٠/١٧، أي بعد أيام قليلة من زيارة شاحاك لتركيا، صرح متحدث باسم البنتاغون «أن التدريبات العسكرية المشتركة بين الدول الثلاث والتي جاءت أصلاً بناء على مبادرة إسرائيلية ستبدأ قريباً في المياه الدولية بالبحر المتوسط وتستمر خمسة أيام بغرض تنمية قدرات هذه الدول على المشاركة معاً في عمليات إنسانية للبحث والانقاذ»، وامتنع عن تحديد موعد بداية «التدريبات» واكتفى بالقول «أنها ستجري قريباً جداً»[١٢٦].

ب ـ الدلالات الاستراتيجية للمناورات الثلاثية[١٢٧]: بصرف النظر عن مستوى المشاركة الأمريكية في المباحثات العسكرية والاستراتيجية الإسرائيلية ـ التركية في أيار/مايو ١٩٩٧ والمتفق خلالها على تنظيم هذه المناورات، حيث أشارت مصادر إسرائيلية إلى مشاركة ضباط أمريكيين في المباحثات الاستراتيجية «بتل أبيب» إبان زيارة شفيق بير[١٢٨] وهو ما نفاه المتحدث باسم البنتاغون في ١٩٩٧/٥/٧ باعتبارها «ليست ثلاثية ولا ضلع فيها لأمريكا التي يشارك فحسب بعض ضباطها من مستوى متوسط في المباحثات مع إسرائيل وتركيا حول مناورات مشتركة في المستقبل»[١٢٩]، وبصرف

---

(١٢٥) هيئة الإذاعة البريطانية، نشرة أنباء الساعة الخامسة صباحاً بتوقيت غرينتش يوم ٩/٢٤/ ١٩٩٧.

(١٢٦) **الأهرام**، ١٩٩٧/١٠/١٨، ص ٤.

(١٢٧) في ١٩٩٧/١٠/٢٩ يوم دفع هذه الدراسة إلى الطباعة نفسه ـ بعد ادخال تعديلات عليها أربع مرات منذ عام ١٩٩٤، أشير في بعض المصادر (**الأهرام**، ١٩٩٧/١٠/٢٩، ص ٤) إلى أن هذه المناورات ستجرى قبالة السواحل السورية في ١٩٩٧/١١/١٦ وتستمر خمسة أيام. وبالنظر إلى الصعوبات الفنية، وكذلك اعتبارات «نفسية» لدى الباحث، لادخال «تعديلات أخرى»، فإن التبكير بإجراء هذه المناورات قد لا يقلل في شيء من أهمية التحليل التالي، ولكنه ينطوي على دلالات مهمة: إجراء المناورات في شهر انعقاد قمة الدوحة الاقتصادية نفسه رغم استمرار «جمود» عملية السلام وفي ظل «منطقة أمنية» أعلنتها تركيا في شمال العراق في الشهر السابق. فهل يعني ذلك أن المستقبل القريب قد يشهد المزيد من التحركات المهددة للأمن القومي العربي وتحديداً ضد سوريا من جانب أطراف المناورات كبداية لتحالف ثلاثي؟ الرد بالإيجاب على هذا التساؤل يبدو أقرب للدقة في ظل الانقسامات والأوضاع العربية الراهنة.

(١٢٨) **الأهرام**، ١٩٩٧/٥/٢، ص ١.

(١٢٩) **الأهرام**، ١٩٩٧/٥/٨، ص ٨.

النظر عن التأكيدات و«التطمينات» الرسمية من أطراف هذه المناورات بأنها «تدريبات محدودة ذات طبيعة إنسانية ولا تستهدف أي دولة أخرى»، فإن لمشاركة أمريكا في هذه المباحثات وفي تلك المناورات ـ حتى لو تم لاحقاً تأجيل أو حتى «الغاء» الأخيرة وهو أمر قليل الاحتمال ـ دلالات استراتيجية مستقبلية مهمة تمس بالأساس الأمن القومي العربي، ومنها:

(١) احتمال تكوين تحالف استراتيجي تركي ـ أمريكي أو قوة «ردع» ثلاثية: ذلك أن مجرد المشاركة الأمريكية في هذه المباحثات والاتفاق على إجراء هذه المناورات بمثابة خطوة أولى ـ قد تليها خطوات أخرى ـ من جانب الدول الثلاث لتكوين تحالف ثلاثي، أو على الأقل طبقاً لتقدير محلل استراتيجي عربي «لتطوير الدعم الأمريكي للتحالف الإسرائيلي ـ التركي القائم بغرض تشكيل قوة ردع مشتركة تتيح لأمريكا وحليفتيها إمكانية الرد بسرعة على ما تراه وطرفا التحالف تهديداً محتملاً لمصالحها من جانب دول معينة في المنطقة وتحديداً سوريا والعراق وإيران وإمكانية التحرك السريع لمواجهة أي أزمة محتملة في منطقة الخليج، مما سيشكل تحولاً في موازين القوى بالمنطقة ويهدد بشدة الأمن القومي العربي»[١٣٠].

وثمة اختلاف بين المصادر الإسرائيلية (الرسمية) والتركية (غير الرسمية) في تحديد طبيعة وضع أمريكا في «التحالف الجديد الثلاثي» أو «قوة الردع المشتركة». فالثانية تتوقع أن يشهد المستقبل القريب تكوين تحالف ثلاثي، ومن ذلك إشارة صحيفة **حريت** التركية في ١٩٩٧/٥/٤ إلى «أن مباحثات الجنرال بير الذي يزور إسرائيل حالياً مع كبار المسؤولين العسكريين الإسرائيليين والأمريكيين لبحث الخطط الخاصة بإجراء مناورات مشتركة بين الدول الثلاث في البحر المتوسط، تستهدف إقامة تحالف ثلاثي يمكنه الرد بسرعة وبصورة شاملة في حالة أي تهديد من جانب سوريا أو في حالة اندلاع أزمة جديدة في منطقة الخليج، وأن جيوش الدول الثلاث ستجري مناورات دورية وستقيم مستودع أسلحة سرية في تركيا وشفرة اتصالات سرية وستكثف التعاون بينهما في مجال المخابرات»[١٣١]. وعلى رغم إغفالها ذكر العراق بالاسم كدولة «مستهدفة» بهذا التحالف، على خلاف المصادر الإسرائيلية، فقد أشارت إليها هذه الصحيفة ضمناً لدى حديثها عن «اندلاع أزمة جديدة في منطقة الخليج».

أما المصادر الإسرائيلية فتؤكد أن الهدف من التحالف مع تركيا تكوين «قوة ردع» مدعومة أمريكياً لمواجهة مخاطر سوريا والعراق وإيران، وهو ما عبر عنه بوضوح

---

(١٣٠) طه المجدوب، «أبعاد الاندفاع التركي في العلاقات مع إسرائيل،» **الأهرام**، ١٩٩٧/٥/١٨، ص ٦.

(١٣١) **الأهرام**، ١٩٩٧/٥/٥، ص ٨.

وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق موردخاي في ٢٦/٤/١٩٩٧ بقوله: «إن التعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا يمكن أن يكون بمثابة قوة ردع لمواجهة أي هجوم قد تفكر في شنه دولة مثل إيران أو العراق أو سوريا، وليس هذا تهديداً لطرف ثالث (!). وعلى رغم أن التعاون العسكري ليس فيه ما يلزم كلاً من تركيا وإسرائيل مساعدة الطرف الآخر في حالة تعرضه لهجوم، إلا أنه من المهم للدولتين الديمقراطيتين في المنطقة توحيد جهودهما لمصلحة الاستقرار فيها، خصوصاً إذا كانت هذه الجهود مدعومة من الولايات المتحدة. . . هدفنا الحقيقي ليس استخدام القوة، وإنما إيجاد قوة موحدة لردع الآخرين عن استخدام القوة. وإذا كنا متحدين لن تجرؤ أي قوة على تغيير الأمر الواقع والحدود القائمة في المنطقة»[١٣٢]. ومما يلفت النظر في تصريح موردخاي، وضوحه في تحديد هدف وآليات التحالف الإسرائيلي ـ التركي والقوى المستهدفة به والدعم الأمريكي له: تشكيل قوة ردع عسكرية من البلدين، أي أنه تحالف ثنائي مدعوم أمريكياً وخاضع لاستراتيجية موحدة موجهة ضد دول حُددت بدقة (سوريا والعراق وإيران) بهدف إرهابها وردعها من محاولة إحداث أي تغيير في مواجهة أوضاع قائمة مفروضة بالقوة وبحكم الأمر الواقع أو تغيير الحدود القائمة في المنطقة، وتحديداً حدود إسرائيل التي لا توجد حدود لها عدا حدودها الجنوبية مع مصر (وحدودها مع الأردن) في حين أن باقي حدودها أراضي عربية احتلتها[١٣٣]، وينطبق ذلك الأمر بشقيه (الأوضاع القائمة والحدود القائمة) على تركيا أيضاً وتحديداً فيما يتعلق بضمها الاسكندرونة السورية وبتعاملها مع الفرات ودجلة وإن كان ذلك لن يمنع مستقبلاً إسرائيل أو تركيا من محاولة هذا التغيير ـ وهو ما ظهرت بوادره بالفعل بإعلان تركيا «منطقتها الأمنية» في شمال العراق في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧ دون الحديث عن احتمال تحركها مستقبلاً باتجاه الموصل وربما ضمها وقبرص التركية بها في إطار اتحاد معين كونفدرالي أو فدرالي.

(٢) الإخلال بدرجة أكبر بتوازن القوى في المنطقة في غير صالح الجانب العربي: صحيح أن هذه المناورات لا تؤثر بشكل فوري مباشر على هذا التوازن حالياً، وبخاصة أن هدفها المباشر اختيار أولي لنظم الاتصالات والإمداد ومدى فاعليتها في حالة الأزمات، إلا أن هذا التأثير سوف يحدث بالضرورة مستقبلاً مع تطور أهداف المناورات (اللاحقة) واتساع نطاقها[١٣٤]. ويدعم ذلك التأثير أيضاً أمران:

(١٣٢) الحياة، ٢٧/٤/١٩٩٧، ص ١.

(١٣٣) طه المجدوب، «الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية لأهداف التحالف الإسرائيلي ـ التركي،» الأهرام، ٢٥/٥/١٩٩٧، ص ٦.

(١٣٤) طه المجدوب، «الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط والتحالف الإسرائيلي ـ التركي،» الأهرام، ١/٦/١٩٩٧، ص ٦.

الأمر الأول يرتبط بما تعنيه المناورات الثلاثية، وكذلك المناورات الثنائية الإسرائيلية ـ التركية اللاحقة، من اهتمام تل أبيب وأنقرة بمتابعة وتطوير تنفيذ أحد بنود اتفاقهما العسكري والاستراتيجي الأول المبرم في شباط/فبراير ١٩٩٦ والذي يبدو أن سوريا المستهدف الرئيسي به: «إجراء دوريات بحرية مشتركة في شرقي البحر المتوسط لمنع وقوع أعمال عدوانية وكإجراء مكمل لنشاط الأسطول الأمريكي السادس في المنطقة»[١٣٥].

الأمر الثاني يتعلق بالدعم الأمريكي المتزايد منذ إبرام اتفاق شباط/فبراير ١٩٩٦ لطرفي التحالف الإسرائيلي ـ التركي سواء في المجالات العسكرية أو في المجالات السياسية كمساندة مواقف إسرائيل إزاء السلام ومواقف تركيا إزاء شمال العراق والتوترات مع سوريا. وعلى سبيل المثال فإن تركيا التي وصفها وزير الدفاع الأمريكي ويليام كوهين في ١٩٩٧/٣/٢٣ بأنها «جدار أمني في منطقة ملتهبة»[١٣٦] تعبيراً عن تقدير أهميتها الاستراتيجية المتزايدة بالنسبة لأمريكا ومصالحها في الخليج والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز والبلقان كعنصر استقرار في هذه المناطق الحافلة بعناصر التوتر، حصلت من أمريكا على ثلاث فرقاطات في ١٩٩٧/٨/٢٠ وأعلن البنتاغون في ١٩٩٧/١٠/١١ عن أنها ستحصل على ١٣٨ صاروخاً بعضها مضاد للسفن والآخر مضاد للطائرات[١٣٧]. وإضافة إلى الإسهام الأمريكي في برنامج الصناعات الدفاعية التركية منذ منتصف الثمانينيات ومن أهم مقوماته مشروع انتاج ١٥٢ طائرة «اف ـ ١٦» بالتعاون بين شركة «الصناعات الجوية التركية» وشركة «جنرال دينامكس» الأمريكية ١٩٩٧، يُلاحظ أن تنظيم بعض المناورات العسكرية التركية ـ الأمريكية في إطار «الناتو» ينطوي على دلالات خاصة. ومن ذلك أن مشاركة تركيا، بطائرات «اف ـ ١٦»، في مناورات عسكرية في صحراء أريزونا الأمريكية والتي ذكر بخصوصها المتحدث باسم البنتاغون في ١٩٩٧/٩/٣ «أن أمريكا تجري مثل هذه المناورات مع حلفائها، وإذا طلبت أي دولة أخرى حليفة ذلك فيمكنها المشاركة فيها»[١٣٨]، وبالنظر إلى أن هذه الصحراء لا تختلف كثيراً في خصائصها عن «مسرح العمليات» في الشرق الأوسط وتحديداً في منطقة الخليج، فإن هذه المشاركة قد تعني نوعاً من الإعداد والتأهيل للقوات التركية للمشاركة مستقبلاً في مواجهة أي أزمة بالمنطقة قد تستدعي تدخلاً أمريكياً كبيراً.

ويُلاحظ أيضاً أن تزايد الدعم الأمريكي لتركيا ولتحالفها العسكري مع إسرائيل

---

(١٣٥) معوض، تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينيات، ص ٣٥.

(١٣٦) الأهرام، ١٩٩٧/٣/٢٤، ص ٥.

(١٣٧) الأهرام: ١٩٩٧/٨/٢١، ص ٤ و١٩٩٧/١٠/١٢، ص ٥.

(١٣٨) الأهرام، ١٩٩٧/٩/٤، ص ٤.

لا يتأثر كثيراً بتوترات العلاقات التركية ـ اليونانية. فمن ناحية باتت أهمية تركيا الاستراتيجية في إطار الاستراتيجية الأمريكية أكبر من أهمية اليونان، سواء تعلقت هذه الاستراتيجية بالشرق الأوسط أو آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان أو بتطويق روسيا. ومن ناحية ثانية فإن أمريكا التي تتبع سياسة ناجحة نسبياً في ضبط سباق التسلح بين تركيا واليونان لضمان عدم حدوث اختلال حاد في توازن القوى في بحر ايجة، أثبتت حتى الآن أن بمقدورها التدخل عند الضرورة للقيام بدور «الوسيط» أو «المهدىء» لهذه التوترات لمنع نشوب صدام عسكري مباشر بين عضوي «الناتو». ومن ناحية ثالثة فإن اليونان غير مستهدفة حقيقةً بالتحالف الإسرائيلي ـ التركي على الرغم من تقديرها لمخاطر تزايد القدرات العسكرية التركية في إطاره على أمنها القومي، والمسؤولون الإسرائيليون، موردخاي وغيره، حريصون على توضيح هذه المسألة وتأكيدها لليونان باعتبار أن «اتفاقية التعاون الدفاعي بين إسرائيل وتركيا لا تستهدف اليونان أو قبرص، وإن إسرائيل حريصة على تعزيز وتطوير العلاقات الطيبة التي أقامتها مع قبرص في جميع المجالات» على حد تعبير المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية في ٢٢/١٠/١٩٩٧[١٣٩]، كما أن لليونان بدورها علاقات تعاون عسكري مع إسرائيل: اتفاق التعاون العسكري المبرم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، والمناورات المشتركة في بحر ايجة المتفق عليها في ٩/٥/١٩٩٧ وكان مقرراً أن تجرى في أواخر الشهر اللاحق ولكن وزارة الدفاع اليونانية قررت تأجيلها في ٢٧/٦/١٩٩٧ بسبب تطورات التعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا ومناورات «ذئب البحر ٩٧» قرب كريت وقبرص[١٤٠]، فضلاً عن التوقيع في أثينا في النصف الأول من آب/أغسطس ١٩٩٧ على اتفاق بين شركتي «البين» الإسرائيلية و«داسا» الألمانية بشأن مشروع يتكلف ٣١٢ مليون دولار لتحديث ٣٩ مقاتلة يونانية من طراز «اف ٤» وإن كان المتحدث باسم الخارجية اليونانية أكد في ٢٢/٨/١٩٩٧ «أن بلاده ليست على علم بهذا الاتفاق»[١٤١].

(٣) تهديد الأمن القومي العربي عموماً وأمن سوريا والعراق خصوصاً، يشكل محصلة «طبيعية للمسألتين السابقتين، ولا سيما أن البلدين حُددا من جانب موردخاي كدولتين مستهدفتين بالتحالف الإسرائيلي ـ التركي وقوته «الرادعة» المدعومة أمريكياً. وعلى رغم إشارة موردخاي إلى خلو «التعاون العسكري» مع تركيا من مبدأ الدفاع المشترك، وهذه مسألة محدودة الأهمية في ظل ضعف احتمال تعرض طرفي التحالف أو أحدهما «العدوان» من جانب دولة عربية ما أو أكثر في ظل الأوضاع القائمة، إلا

(١٣٩) الأهرام، ٢٣/١٠/١٩٩٧، ص ٥.
(١٤٠) الأهرام: ٢٠/٥/١٩٩٧، ص ٨ و٢٨/٦/١٩٩٧، ص ٥.
(١٤١) الأهرام، ٢٣/٨/١٩٩٧، ص ٥.

أنه من المحتمل مستقبلاً تدخل تركيا للقيام «بدور» ما في هجوم إسرائيلي محتمل ضد سوريا من ناحية و«إخضاع» سوريا لحظر اقتصادي شامل من جانب أمريكا من ناحية أخرى:

ـ **الاحتمال الأول** يرجحه وضع الجمود الراهن لعملية السلام على المسارين السوري واللبناني منذ عام ١٩٩٦ وعدم ظهور بوادر لتغيير هذا الوضع والمقترن أيضاً بتهديدات وتحذيرات إسرائيلية متكررة لسوريا على هامش ما يُسمى «بتطويرها صواريخ بالستية وأسلحة كيماوية وباستعداداتها العسكرية لخوض حرب لاسترداد الجولان»، وكذلك تزايد توترات العلاقات بين تركيا وسوريا. وإذا كان احتمال نشوب حرب بين الأخيرتين يبدو ضعيفاً، نظراً لتقدير تركيا أن سوريا ـ على رغم انشغالها في الجولان وفي لبنان وعلى رغم أوضاع العراق كعمق استراتيجي لها ـ سيظل بمقدورها الرد على «عمل تركي منفرد» ضدها، فإن احتمال نشوب حرب بين سوريا وإسرائيل وارد بدرجة أكبر على رغم «حقيقة» إدراك البلدين «مخاطرها المحتملة» وعلى رغم إمكانية أن يكون «التصعيد الراهن» بينهما مجرد وسيلة «للضغط السياسي» دون الانزلاق بالضرورة إلى حد الحرب. ذلك أنه في إطار الأجواء «المتوترة» القائمة، يُحتمل لسبب أو لآخر خروج هذا «التصعيد» عن هذه الحدود وتحديداً من جانب اسرائيل حتى لو جاء ذلك متعارضاً مع حرص أمريكا على «استقرار الوضع القائم»، باعتبار «أنه من غير المعتقد أن الولايات المتحدة تشجع إسرائيل على تفجير الوضع العسكري في المنطقة لأن حدود ذلك لن تقف في إطار معين، وأن الطرفين ـ إسرائيل وسوريا ـ يدركان مخاطر الحرب، وإذا أراد بعضهم أن يغامر فسيكون الوضع شديد التعقيد في المنطقة لنا ـ سوريا والعرب عموماً ـ وللإسرائيليين، وأن سوريا ستواجه العدوان بكل ما تستطيع...» على حد تعبير عبد الحليم خدام في ١٩٩٧/٩/٢٣[١٤٢].

وإذا كان تقرير أصدره في تموز/يوليو ١٩٩٧ «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط» أشار إلى «احتمال تعاون إسرائيل وتركيا في حرب ضد سوريا عن طريق حشد الجيش التركي على الحدود السورية بما سيضعف كثيراً الاحتياطي الاستراتيجي السوري»[١٤٣]، وهو ما أشار إليه أيضاً خبراء عسكريون أمريكيون في ١٩٩٧/٨/٢٩[١٤٤]، فإن دور تركيا المحتمل في هذا السياق قد يأخذ أيضاً أشكالاً أخرى من قبيل السماح باستخدام الطائرات الإسرائيلية لقواعدها في ضرب أهداف منتقاة في

---

(١٤٢) الأهرام، ١٩٩٧/٩/٢٤، ص ٨.

(١٤٣) الأهرام، ١٩٩٧/٧/٢٦، ص ٤.

(١٤٤) الغمري، «نظرة إلى تركيا من زاوية الحسابات الاستراتيجية الأمريكية،» ص ٧.

سوريا من جهة قد لا تتوقعها الأخيرة، وهذا الدور بشقيه قد لا يختلف كثيراً عن دور تركيا في حرب الخليج الثانية. ومن الوارد أيضاً اتساع نطاق ذلك الدور ليشمل من ناحية ثالثة «ضغط» تركيا ـ وإسرائيل ـ على سوريا عبر «المنطقة الأمنية» التي أعلنتها في شمال العراق في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في إطار تعاون معين مع إسرائيل وأمريكا.

ـ **الاحتمال الثاني** يدعمه تحيز أمريكا المعنية بمكافحة الإرهاب ودعمها لمواقف إسرائيل وتركيا إزاء سوريا بخصوص هذه المسألة. ظهر ذلك في أيار/مايو ١٩٩٦ لدى إدراج سوريا ضمن قائمة ما يُسمى «بالدول المتهمة برعاية الإرهاب» في «تقرير الإرهاب الدولي السنوي» الصادر آنذاك عن الخارجية الأمريكية في مواكبة تصريح المتحدث باسم الأخيرة في ٧/ ٥/ ١٩٩٧ «أن واشنطن تؤيد الموقف التركي الداعي إلى قطع مساعدات الدول المجاورة وبخاصة سوريا عن حزب «PKK» لأن سوريا تدعم جماعة إرهابية وعليها أن تتوقف عن هذا الدعم»[١٤٥]. وفي ١١/ ٧/ ١٩٩٧ أقر مجلس الشيوخ مشروع قانون يطالب الإدارة الأمريكية بتشديد العقوبات وحظر المعاملات الاقتصادية والتجارية والمالية كافة مع سوريا ـ والسودان ـ أسوة بخمس دول أخرى (ليبيا والعراق وإيران وكوبا وكوريا الشمالية) تدعي أمريكا «مساندتها للإرهاب»، وأقر مجلس النواب هذا المشروع في ٢٢/ ٧/ ١٩٩٧، وإن أبدى الرئيس كلينتون في بيان أصدره في ٨/ ٧/ ١٩٩٧ معارضته لهذا المشروع «القلقه على تأثيره في عملية السلام في الشرق الأوسط»[١٤٦]. فعلى رغم «تحفظ» الإدارة الأمريكية حتى الآن إزاء مشروع هذا القانون (لم يتم بعد إقراره في اجتماع مشترك لمجلسي الكونغرس)، إلا أنه من المحتمل فرض هذا الحظر على سوريا خصوصاً في ظل ثبات موقف الأخيرة إزاء أسس عملية السلام، وفي ظل مواصلة إسرائيل وكذلك تركيا الحملة المضادة لسوريا بشأن «الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل!»، كما ستزداد فرص تحقق هذا الاحتمال سواء في حالة زيادة تأزم العلاقات بين سوريا وإسرائيل إلى حد نشوب حرب ولو محدودة بين البلدين، أو في حالة قطع سوريا خطوات أكبر على طريق دعم علاقاتها مع كل من العراق وإيران لمواجهة مخاطر التحالف الإسرائيلي ـ التركي في ارتباطه بالاستراتيجية الأمريكية والتي قد ترى في مثل هذه الحالة توسيع نطاق ما يُسمى «بسياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران» لتصبح ثلاثية بضم سوريا إلى الأخيرتين[١٤٧].

---

(١٤٥) **الأهرام**، ٨/ ٥/ ١٩٩٧، ص ٧.

(١٤٦) **الأهرام**: ١٢/ ٧/ ١٩٩٧، ص ١ و٢٣/ ٧/ ١٩٩٧، ص ٨.

(١٤٧) لمزيد من التفاصيل عن شروط تحقق احتمال توسيع سياسة «الاحتواء المزدوج»، انظر: طه المجدوب، «حول التغيرات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية (٦)، الدائرة الشرق أوسطية وردود الفعل الإقليمية،» **الأهرام**، ١٤/ ٩/ ١٩٩٧، ص ٦.

٤ ـ التحالف التركي ـ الإسرائيلي وردود الفعل العربية

توالت خلال عام ١٩٩٧ التصريحات الصادرة من الجامعة العربية، كبيان الدورة (١٠٨) لمجلس الجامعة الصادر في ١٩٩٧/٩/٢١[١٤٨]، ومن أكثرية حكومات الدول العربية ومسؤوليها وبخاصة سوريا وكذلك مصر ـ كتصريحات وزير خارجية الأولى الشرع في ختام مباحثاته مع نظيره المصري عمرو موسى في القاهرة في ١٩/٩/١٩٩٧[١٤٩]، وما ورد في البيان الرسمي الصادر في ختام زيارة الرئيس الجزائري لسوريا في ١٩٩٧/٩/١٥[١٥٠]، وتصريحات عديدة للرئيس مبارك كتلك التي أدلى بها في ١٩٩٧/٥/١٣ وفي ١٩٩٧/٨/١٥[١٥١]، ودارت هذه البيانات والتصريحات العربية عموماً حول محورين، أولهما التنديد بما ينطوي عليه التحالف بين إسرائيل وتركيا والمناورات المشتركة الثنائية والثلاثية من مخاطر تهدد الأمن القومي العربي وفرص تحقيق السلام في المنطقة، وثانيهما: مناشدة تركيا ودعوتها إلى إعادة النظر في علاقاتها العسكرية بإسرائيل حفاظاً على علاقاتها العديدة مع الدول العربية. ويُلاحظ في هذا السياق ما يلي:

أ ـ أن سوريا كانت وما تزال أكثر البلدان العربية إصداراً لهذه البيانات وأكثرها تحديداً لهذه المخاطر، لإدراكها أنها مستهدفة بالأساس بهذا التحالف واحتمالات تطوره في ظل «الشراكة الأمريكية ـ الإسرائيلية ـ التركية» والتي ذكر بشأنها وزير خارجيتها فاروق الشرع في ١٩٩٧/١٠/٢٢ «أنها يمكن أن تؤدي إلى مواجهة عسكرية في أي لحظة، وتستهدف الضغط على سوريا وإيران والعراق والدول العربية في الخليج في ظل منظومة أمنية تلغي الأمن القومي للعرب وتفرض عليهم أوضاعاً صعبة، وأن سعي إسرائيل لتضخيم قوتها العسكرية والتحالف مع تركيا بمشاركة أمريكية يستهدف فرض الهيمنة على الدول العربية والسيطرة على الأرض العربية والأمة العربية وإلى إحداث انشقاقات في العالمين العربي والإسلامي بوضع تركيا وهي الدولة الإسلامية في مواجهة مع العرب ومع دول إسلامية». وعلى رغم أن الشرع في تصريحه أثار احتمال نشوب مواجهة عسكرية ـ قد تكون مع تركيا ـ نتيجة لهذه «الشراكة» وتقدير سوريا لمخاطرها، إلا أنه لم يكتف بتأكيد «عدم وجود أي عنصر من حزب «PKK» في سوريا لأنه محظور فيها مع «استعداد سوريا للتحاور مع تركيا في الموضوعات الأمنية دون شروط مسبقة»، بل لجأ أيضاً إلى «دعوة العرب إلى بذل الجهود الممكنة

(١٤٨) الأهرام، ١٩٩٧/٩/٢٢، ص ٩.

(١٤٩) الأهرام، ١٩٩٧/٩/٢٠، ص ٩.

(١٥٠) الحياة، ١٩٩٧/٩/١٦، ص ٧.

(١٥١) الأهرام: ١٩٩٧/٥/١٤، ص ١ و١٩٩٧/٨/١٦، ص ٣.

لإقناع تركيا بالخروج من هذه الشراكة وإعادة النظر في سياستها»[١٥٢].

ب ـ أن مصر التي بدت إثر مباحثات الرئيسين مبارك وديميريل في ١٦/٩/١٩٩٧ «مطمئنة» لتفسيرات معينة قدمها الأخير للتعاون العسكري بين بلاده وإسرائيل والمناورات البحرية الثلاثية، وربما مستعدة أيضاً لأداء دور ما في «نقل وتوضيح» الموقف التركي طبقاً لهذه التفسيرات إلى الدول العربية الأخرى[١٥٣]، عاودت مجدداً انتقاداتها لسياسة تركيا في ضوء التطورات اللاحقة لهذه السياسة سواء بصدد العراق أو بصدد «التعاون» مع إسرائيل والمناورات المشتركة، مع ضرورة النظر إلى ذلك في ضوء «تحفظات معينة» أبداها مبارك بعد هذه المباحثات، وكذلك في ضوء ميل السياسة المصرية في تعاملها مع تركيا بصدد هاتين المسألتين لتبني أسلوب «إبقاء قنوات الاتصال بين الجانبين مفتوحة مع المتابعة لتطورات الموقف التركي»:

ـ «التحفظات» تعلقت بتأكيد مبارك: «إمكانية قبول المناورات طالما أنها ستكون للإنقاذ والبحث فقط»، وتعبيره من ناحية ثانية عن «عدم رغبة مصر في أن تكون هناك مناورات وتدريبات عسكرية في المستقبل حتى نجد حلاً لمشكلة الشرق الأوسط»، ورفضه من ناحية ثالثة مشاركة مصر ـ ولو بدور المراقب ـ في المناورات الثلاثية: «فيما يتعلق بالمشاركة في أي تدريبات أو مناورات، فإننا لم نقرر ذلك. وليست لدينا أي نية في أن نجري مناورات أو تدريبات مع إسرائيل في الوقت الحالي حتى نضع حداً لمشكلة الشرق الأوسط»[١٥٤].

ـ «الانتقادات والمتابعة الحذرة» عبر عنها: إضافة إلى عمرو موسى في تصريحه في ٢٣/١٠/١٩٩٧ بشأن موقف مصر من إعلان تركيا إقامة «منطقة أمنية» في شمال العراق، الرئيس مبارك في ٨/١٠/١٩٩٧ قائلاً: «إن مصر ضد التحالفات، ولن تنضم إلى أي تحالف من هذا القبيل (التحالف التركي ـ الإسرائيلي) في المستقبل، وقد أثير هذا الموضوع عقب مؤتمر صانعي السلام في شرم الشيخ، ولا نقبل أي عمل موجه ضد سوريا أو ضد أي دولة عربية»، وكان يشير بهذا «العمل» إلى التحالف نفسه وكذلك المناورات المشتركة التي ذكر بشأنها «أنها قد تأجلت مرات عدة، ونحن نتابع (ذلك) بكل الاهتمام»[١٥٥]. كما عبر عن ذلك عمرو موسى في ١٩/١٠/١٩٩٧ في معرض

---

(١٥٢) الحياة، ٢٣/١٠/١٩٩٧، ص ١.

(١٥٣) انظر تصريحات الرئيسين مبارك وديميريل في مؤتمرهما الصحفي المشترك في ١٦/٧/١٩٩٧ وتصريحات الأول عقب توديعه للثاني في اليوم نفسه، في: **الأهرام**، ١٧/٩/١٩٩٧، ص ٣ و١ على التوالي.

(١٥٤) المصدر نفسه، ص ٣.

(١٥٥) **الأهرام**، ٩/١٠/١٩٩٧، ص ١.

تعقيبه على الاتفاق الموقع مؤخراً بين إسرائيل وتركيا لانتاج صواريخ بعيدة المدى: «إن هذا موضوع دقيق يجب التوقف عنده، وبخاصة في وجود مساع دولية وأمريكية للحد من صناعة الصواريخ ذات المدى والمقاييس المعينة على مستوى العالم، وهذه الاستثناءات تجعل كل دولة تعيد النظر في هذا الأمر، ونتصور أن مثل هذه السياسات لا بد من أن تؤدي إلى سباق تسلح وعودة التوتر»[١٥٦].

(١٥٦) **الأهرام**، ٢٠/١٠/١٩٩٧، ص ١.

الفصل السابع

مشكلات تركيا مع اليونان والاتحاد الأوروبي والجمهوريات الإسلامية وعلاقاتها بالمنطقة العربية

على رغم تعدد دوائر اهتمام السياسة التركية ما بين أوروبا والبلقان والبحر الأسود والشرق الأوسط والجمهوريات الإسلامية، فإن هذه السياسة تولي اهتماماً خاصاً ومرتبة متقدمة في قائمة أولوياتها للدائرة الأوروبية، على رغم ما تواجه به في هذه الدائرة من مشكلات، وخصوصاً مع اليونان المجاورة.

أولاً: المشكلات التركية ـ اليونانية والعلاقات التركية ـ العربية

على رغم ما بينهما من علاقات الجوار الجغرافي والانتماء إلى الحلف نفسه، فإن مشكلات عديدة مثارة منذ سنوات بين تركيا واليونان ومن المرجح استمرارها في المستقبل المنظور، وذلك على رغم ظهور بعض البوادر لانفراجها كتلك التي لاحت إبان لقاء دافوس بسويسرا بين رئيسي وزراء البلدين في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، ثم اجتماعهما اللاحق في باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ وتوقيع اتفاقية مدريد في تموز/يوليو ١٩٩٧ وما تبعها من مفاوضات فاشلة بين الطرفين القبرصيين. وتشمل هذه المشكلات[(١)]:

١ ـ مشكلات بحر إيجة المتعلقة بجرفه القاري ومياهه الإقليمية ووضع جزره ومجاله الجوي، فضلاً عن مسألة حقوق التنقيب عن النفط فيه، وهذه المشكلات دفعت

(١) «Turco-Greek Relations,» in: *Turkey, 1991-1992 Almanac*, edited by Ilnur Cevik, 2nd updated ed. (Ankara: Turkish Daily News Publication, 1993), pp. 393-426.

البلدين إلى حافة الحرب في آذار/مارس ١٩٨٧ للمرة الثانية منذ عام ١٩٧٥، وتكرر ذلك لاحقاً في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤[٢].

٢ ـ مشكلة تراقيا الغربية باليونان وحقوق الأقلية التركية بها والمحددة بموجب اتفاقية لوزان ١٩٢٤، وما ترتب على القيود اليونانية المفروضة على هذه الأقلية من حدوث هجرة تدريجية لأبنائها باتجاه تركيا.

٣ ـ المشكلة القبرصية بتعقيداتها وتداعياتها منذ الستينيات ولا سيما بعد الانقلاب اليوناني بالجزيرة في تموز/يوليو ١٩٧٤، وما أعقبه من تدخل عسكري تركي، ثم إعلان قيام جمهورية قبرص التركية الشمالية في شباط/فبراير ١٩٧٥، وإخفاق المباحثات الجارية برعاية الأمم المتحدة بين القبارصة الأتراك واليونانيين في التوصل إلى تسوية هذه المشكلة. وقد تعقدت هذه المشكلة مؤخراً مع تعدد حوادث إطلاق النار عبر شطري الجزيرة. ففي ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٦ لقي أحد القبارصة اليونانيين مصرعه على يد القوات التركية والقبرصية التركية بعد دخوله القطاع الشمالي من الجزيرة في رابع حادث من نوعه خلال ثلاثة أشهر[٣]. فضلاً عن التطورات اللاحقة لهذه المشكلة خلال عام ١٩٩٧، وأبرزها التوترات المرتبطة بالصواريخ الروسية لقبرص، والقرار التركي بإقامة اتحاد مع قبرص التركية احتجاجاً على قرار الاتحاد الأوروبي ببدء مفاوضات لضم قبرص ـ دون تركيا ـ إلى عضويته.

بصرف النظر عن حرص تركيا، خلال أزمة الخليج الثانية وحتى الآن، على تأكيد عدم صحة الموقف اليوناني قبيل توقف الحرب والقائم على «وجود تماثل بين احتلال العراق للكويت وبين الإنزال التركي في قبرص عام ١٩٧٤، وضرورة عقد مؤتمر دولي لتسوية المشكلة القبرصية على غرار المؤتمر المقترح ـ آنذاك ـ لتسوية المشكلة الفلسطينية»[٤] ـ فإنه يمكن الإشارة إلى مجالات معينة مرتبطة بتأثيرات فعلية أو محتملة لهذه المشكلات على العلاقات التركية ـ العربية، منها:

ـ شعور معظم الأوساط التركية على المستويين الرسمي والشعبي بأن «تركيا التي تؤيد منذ عام ١٩٦٧ المطالب العربية المشروعة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، لا تجد

---

(٢) كان تأزم العلاقات التركية ـ اليونانية في عامي ١٩٧٥ و١٩٨٧ مرتبطاً بمسألة حقوق التنقيب عن النفط في مياه بحر إيجة، بينما ارتبط في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بمسألة المياه الإقليمية وتهديد تركيا بإعلان الحرب واحتلال الجزر اليونانية في حالة اتخاذ اليونان قراراً بمد مياهها الإقليمية أكثر من ٧ أميال. انظر بشأن هذه الأزمة الأخيرة وتطوراتها: سامح عبد الله، «النزاع حول بحر إيجة،» **الأهرام**، ٥/ ١١/ ١٩٩٤، ص ٥.

(٣) **الأهرام**، ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٦، ص ٤.

(٤) جلال عبد الله معوض، «تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي: الجانب الأمني،» **شؤون عربية**، العدد ٦٧ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩١)، ص ٥٦.

المساندة الكافية التي تتوقعها من العرب بخصوص المشكلة القبرصية»[٥]. وهذا صحيح على رغم أن عاملاً رئيسياً في تحول السياسة التركية إيجابياً إزاء المنطقة العربية كان مرتبطاً بحاجة تركيا إلى الأسواق العربية للحصول على عملات صعبة لازمة للإنفاق العسكري بعد الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على تصدير السلاح إليها عام ١٩٧٥، وهو عامل تعبر عنه إحدى الدراسات التركية «بحاجة تركيا آنذاك إلى أصدقاء جدد لتعويض الموقف الأمريكي»[٦].

ـ إمكان لجوء بعض الدول العربية المؤثرة ذات العلاقات الجيدة مع كل من تركيا واليونان إلى القيام بدور ما في تهدئة المشكلات بين البلدين ومنعها من الوصول إلى «نقطة الانفجار». ومن الدول المؤهلة نسبياً لهذا الدور مصر التي لا يُستبعد قيامها بدور ما في الأزمة الأخيرة بشأن المياه الإقليمية في بحر إيجة (التقارب الزمني النسبي بين زيارتي وزير الدفاع اليوناني ورئيسة الحكومة التركية لمصر خلال هذه الأزمة).

ـ وعلى خلاف هذا الدور، هناك إمكان لجوء بعض الدول العربية ذات المشكلات مع تركيا إلى تدعيم علاقاتها مع اليونان أو «التلويح» بهذا كوسيلة للتأثير ـ الضغط على تركيا لتصبح أكثر مرونة في مواقفها «المتشددة» إزاء هذه المشكلات التي من أهمها مشكلة مياه الفرات. هذا الأسلوب ـ على رغم المحاذير التي تحيط به ـ يمكن أن تلجأ إليه سوريا (والعراق مستقبلاً) كأحد وسائل التعامل مع تركيا بصدد المشكلات القائمة، وتحديداً مشكلة الفرات جنباً إلى جنب مع وسائل أخرى «غير صراعية» بالضرورة لتدعيم موقف الجانب العربي بصدد هذه المشكلة[٧]، أو بصدد التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي على نحو ما تم عرضه في موضع سابق.

---

(٥) اسماعيل صويصال، «العلاقات التركية العربية في ضوء التطورات السياسية المعاصرة (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠)،» في: **العلاقات العربية ـ التركية**، ٢ ج، ج ١: **منظور عربي**، إشراف محمد صفي الدين أبو العز؛ تنسيق جمال زكريا قاسم ويونان لبيب رزق؛ ج ٢: **من منظور تركي**، إشراف أكمل الدين إحسان أوغلي؛ تنسيق صالح سعداوي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١ ـ ١٩٩٣)، ج ٢، ص ٣٢٠.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٩٤.

(٧) قد تشمل هذه «الوسائل الأخرى»، استئناف التنسيق السوري ـ العراقي وتطويره في إطار اتفاق البلدين في نيسان/أبريل بشأن تحديد حصة كل منهما من مياه الفرات، ومواصلة مباحثات المياه الثلاثية على المستويات الفنية والوزارية لوضع أسس يُتفق عليها بين الدول الثلاث، بشأن حل هذه المشكلة بشقيها (التعاون الفني في استغلال المياه واقتسام المياه). وإن كان هذا التطور الأخير يتطلب إسهامات ـ غير متاحة حالياً ـ من الجامعة العربية ومن الدول العربية ككل في حالة تبنيها سياسة «الحوافز المنضبطة» تربط بين المصالح التي تحققها تركيا من علاقاتها بالوطن العربي وبين تعديل موقفها الرافض لمبدأ اقتسام المياة. انظر في هذا الصدد تعقيب جلال معوض على بحث: محمد عبد الله الدوري، «المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي،» ورقة قدّمت إلى: **ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، ٢٩ ـ ٣١ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤**، تحرير أحمد يوسف أحمد (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤)، ص ٥٢ ـ ٥٦.

ثانياً: مشكلات العلاقات التركية ـ الأوروبية والعلاقات التركية ـ العربية

بعد ما يزيد على عقدين من توقيعها اتفاق الانتساب إلى الجماعة الأوروبية (اتفاق أنقرة في ١٢/٩/١٩٦٣) تقدمت تركيا في ١٤/٤/١٩٨٧ بطلب للانضمام إلى العضوية الكاملة في الجماعة التي أصدرت لجنتها في ١٨/١٢/١٩٨٩ تقريراً بشأن هذا الطلب ورد فيه[٨]:

ـ ان بدء أية مفاوضات مع تركيا بشأن هذا الطلب لا يمكن أن يتم قبل عام ١٩٩٣ (تاريخ تحول الجماعة إلى سوق داخلية موحدة).

ـ ان اختلافات اقتصادية وسياسية كبيرة لا تزال قائمة بين تركيا والجماعة الأوروبية تتعلق بارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتركز نسبة كبيرة من العمالة في القطاع الزراعي وانخفاض مستويات الحماية والضمان الاجتماعي للعمال ومستوى التنمية الاقتصادية في تركيا، وقضايا النقابات وحقوق الإنسان والأقليات في تركيا ومشكلاتها مع إحدى الدول الأعضاء في الجماعة (اليونان) واستمرار وجودها العسكري في شمال قبرص.

ـ ان اللجنة، لمقابلة رغبة تركيا في إقامة علاقات أوثق مع الجماعة الأوروبية، وضعت خططاً لإقامة اتحاد جمركي بين تركيا والجماعة وزيادة وتطوير التعاون المالي والمعونات الاقتصادية والفنية والاتصالات السياسية.

وبعد خمس سنوات من صدور هذا التقرير تم التوصل في ٦/٣/١٩٩٥ إلى ما وصفته المصادر التركية «باتفاق محتمل للاتحاد الجمركي»، بمعنى مجموعة من الخطوات والتدابير يتعين على تركيا اتخاذها قبل نهاية عام ١٩٩٥ وإلا تأجل الاتحاد الجمركي حتى منتصف عام ١٩٩٦، وتتعلق هذه التدابير «بالتوافق مع السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي وقواعده الجمركية وسياسته الزراعية المشتركة، ومراجعة ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب على الاستهلاك في تركيا». واتخذت تركيا بالفعل بعض الخطوات على طريق تحقيق هذا الاتحاد، ففي حزيران/يونيو ١٩٩٥ قررت تخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها من دول الاتحاد الأوروبي من ٢٠,٤٩ بالمئة إلى ١٨,٣٧ بالمئة وتخفيض الرسوم الإضافية على هذه الواردات بنسبة ٢٠ بالمئة[٩].

وكما سبق القول، فإن البرلمان الأوروبي أقر في ١٤/١٢/١٩٩٥ اتفاقية الاتحاد الجمركي مع تركيا كوسيلة لدعم حكومة تشيللر آنذاك في مواجهة منافسها الأكبر

---

(٨) *Turkish Daily News*, 19/12/1989, pp. 1 and 11.

(٩) «Euro Turk Trade,» supplement to: *Turkey Monthly Economic Newspaper* (Istanbul), vol. 14, no. 179 (June 1995), pp. 1 and 6.

«الرفاه» في الانتخابات البرلمانية، بيد أنه عاد في ١٩٩٦/٩/٢٠ إلى اتخاذ قرار بتجميد المساعدات المالية المقررة لتركيا في الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠ بسبب قضايا تتعلق بعدم مراعاة حقوق الإنسان وخصوصاً في المناطق الكردية وعدم حدوث تقدم على صعيد الديمقراطية وتحول تركيا إلى «مصدر للقلاقل والتوترات في بحر إيجة وقبرص وشمال العراق».

وبصرف النظر عن هذا القرار الأخير، يمكن القول إن الاتحاد الجمركي سوف يشكل على الأرجح «أقصى ما يمكن أن تصل إليه آمال تركيا بصدد الإندماج في أوروبا». ولا يعني ذلك استبعاد احتمال أن تشهد الفترة المقبلة مزيداً من التطور في علاقات تركيا الاقتصادية بدول الاتحاد الأوروبي في مجالات التجارة والاستثمارات والمعونات المالية وغيرها، وهي بالفعل علاقات قوية على النحو المبين في الجدول رقم (٤) في الملحق، وإنما يعني ذلك وجود عقبات تحول دون قبول تركيا عضواً كاملاً في الاتحاد الأوروبي ليس فقط نتيجة المشكلات الاقتصادية والسياسية الواردة في التقرير السالف الذكر، ويُضاف إليها أيضاً صعوبة سماح الاتحاد بحرية انتقال العمالة التركية عبر دوله، ولكن أيضاً نتيجة الاختلافات الثقافية والحضارية بين تركيا وهذه الدول. وفي ظل هذه الاختلافات قد يصبح الاتحاد الأوروبي أكثر استعداداً لتوسيع نطاق عضويته مستقبلاً ليشمل بعض دول وسط وشرق أوروبا، وليس تركيا، على رغم أن القدرات والأوضاع الاقتصادية ـ وربما السياسية أيضاً ـ في تركيا أفضل مما هي عليه في هذه الدول.

على رغم ذلك يشكل الاندماج الكامل في الاتحاد الأوروبي مستقبلاً هدفاً رئيسياً للقيادة السياسية ومعظم عناصر النخبة السياسية وكذلك الأوساط العلمانية غير الحكومية في تركيا. وعلى سبيل المثال، أكد الرئيس ديميريل في حزيران/ يونيو ١٩٩٥: «أن العضوية في الاتحاد الأوروبي ذات معنى خاص بالنسبة لتركيا التي تولي مكانة متميزة لأوروبا في علاقاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، وهي علاقات ذات جذور تاريخية. وهذه العضوية لن تضفي فحسب أبعاداً جديدة على هذه العلاقات الراسخة تاريخياً، ولكنها ستدعم أيضاً جهود الدولة التركية الحديثة في تجسيد وتحقيق قيم الحضارة المعاصرة... ولهذا، فإن تركيا حريصة على الانضمام بشكل سليم إلى العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، وتبذل جهودها لتجاوز مشكلاتها الاقتصادية والسياسية... ولا ينبغي لأحد أن تضلله مشكلاتنا العابرة، فنحن نؤمن بأن بلادنا تملك القوة الاقتصادية الكافية لتحقيق الاندماج مع الاتحاد الأوروبي، وفي هذا السياق نتخذ تدابير تحقيق الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي في نهاية هذا العام ١٩٩٥»[١٠].

---

(١٠) Suleyman Demirel, «Turkey Is a European Country,» *Turkey Monthly Economic Newspaper*, vol. 14, no. 179 (June 1995), pp. 1 and 6.

في ضوء ذلك، يُتوقع أن تسعى تركيا في المستقبل المنظور إلى تطوير صيغة الاتحاد الجمركي والعمل على تجاوز المشكلات، الآنفة الذكر، من أجل التوصل إلى هذا الهدف النهائي «الاندماج في أوروبا»، على رغم صعوبة حل هذه المشكلات ـ فضلاً عن الاختلافات الثقافية والحضارية. وفي هذا الإطار، يُتوقع أيضاً أن تواكب عملية الإصلاحات السياسية والاقتصادية في تركيا لتتوافق مع «المعايير الأوروبية»، مواصلة تحركاتها الاقتصادية وتطويرها باتجاه مناطق أخرى (مشروع التعاون الاقتصادي بين دول البحر الأسود ـ العلاقات الاقتصادية مع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية ـ المشاركة النشطة في أي ترتيبات اقتصادية شرق أوسطية)، لأهمية ذلك في تعزيز القدرات الاقتصادية ـ والاستراتيجية التركية.

ومن الوارد أيضاً أن «الدائرة الشرق أوسطية» قد تكتسب أهمية خاصة لصانعي السياسة التركية في حالة إقامة ترتيباتها الاقتصادية ومشاركة تركيا بدور مهم في إطارها، ولكن هذا على الأرجح لن يلغي، أو يقلل من أهمية، الدوائر الأخرى وتحديداً الدائرة الأوروبية التي تتطلع تركيا إلى الاندماج فيها كهدفها الأسمى، بل إن مشاركتها بهذا الدور سيخدم هذا الهدف من خلال تدعيم قوتها الاقتصادية ودورها «كجسر بين أوروبا والشرق الأوسط» و«كأداة فعالة في النظام الدفاعي الغربي قادرة عند الضرورة على الإسهام في تأمين المصالح الأوروبية والغربية في المنطقة».

ثالثاً: تركيا والجمهوريات الإسلامية والعلاقات التركية ـ العربية

ثمة مشكلات تواجه تركيا في تحركها في المجالات الاقتصادية والثقافية في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية الست، والتي عادة ما تصفها المصادر التركية «بالجمهوريات التركية» على النحو المبين في الجدول رقم (٤) في الملحق. إضافة إلى ما يُشار إليه بشأن المنافسة الحادة على التأثير والنفوذ في هذه الجمهوريات بين النموذج التركي العلماني والنموذج الإيراني الإسلامي[(١١)] ـ وهي مسألة قابلة للنقاش[(١٢)] ـ تشمل هذه المشكلات المعارضة القوية لهذا التحرك التركي من جانب

(١١) يترتب على ذلك الطرح، استناد هذا التحرك التركي إلى «دعم أمريكي قوي لدور تركي فعال في آسيا الوسطى والقوقاز، بالنظر إلى عضوية تركيا في حلف الأطلسي ونظامها العلماني الذي يطمئن إليه الغرب، وذلك على الأقل لإبعاد التأثير الإيراني في الجمهوريات الإسلامية وضمان عدم قيام نظم إسلامية أصولية فيها والحد من احتمال تعاونها مع الدول العربية وإقامة كتلة إسلامية قوية». انظر في هذا الصدد: محمد السيد سليم، «العرب فيما بعد العصر السوفيتي: المخاطر والفرص،» في: طه عبد العليم طه، محرر، **انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣)، ص ٢٢١.

(١٢) تنطوي العلاقات التركية ـ الإيرانية على قدر من «التنسيق غير المعلن» بين البلدين بشأن الجمهوريات الإسلامية، سواء اتخذ ذلك شكل «توزيع معين للأدوار» أو اقتصر على «ضبط التنافس» بين =

روسيا التي لا تزال تعتبر هذه الجمهوريات ضمن «نطاقها الحيوي»[١٣]، فضلاً عن أثر مشكلات تركيا الاقتصادية في الحد نسبياً من قدرتها على تقديم المعونات المالية لهذه الجمهوريات، وإن كانت هذه الأخيرة قد حصلت من تركيا حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ على ٨٨٦ مليون دولار في شكل قروض ميسرة[١٤].

وبخصوص الآثار الآنية والمحتملة للسياسة التركية ومشكلاتها إزاء الجمهوريات الإسلامية ومدى ارتباط ذلك بالعلاقات التركية ـ العربية و«بالدائرة الشرق أوسطية»، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

١ ـ إن هذه المشكلات، وتحديداً صعوبات تركيا الاقتصادية ومعارضة روسيا لاتساع دورها في هذه الجمهوريات، قد تدفع بتركيا في المستقبل القريب إلى منح قدر أكبر من الاهتمام بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية وبالمشاركة في «الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية». بيد أن ذلك لن يتم على الأرجح على حساب المرتبة المتقدمة نسبياً التي تحتلها هذه الجمهوريات في قائمة أولويات السياسة التركية، وبما لن يتعارض بالضرورة مع الهدف الأعلى لهذه السياسة «الاندماج في أوروبا». وهذه المكانة لا تنبع فحسب من اعتبارات اقتصادية بحتة كتلك المتعلقة بالتجارة مع هذه الجمهوريات (الجدول رقم (٤) في الملحق) أو باعتبار الأخيرة سوقاً كبيرة محتملة لشركات الإنشاءات والمقاولات التركية أو بمشروعات نقل النفط والغاز، ولكنها تنبع أيضاً من اعتبارات سياسية وثقافية وتاريخية ترتبط بالسعي إلى «إعادة مجد تركيا الكبرى

=البلدين في حدود معينة بما يحقق مصالح كل منهما. ومن المؤشرات ذات الدلالة في هذا الصدد، تحرك البلدين لضم هذه الجمهوريات إلى منظمة التعاون الاقتصادي التي تضم أيضاً باكستان بعد مؤتمر تمهيدي عُقد في أنقرة في ١/٢/١٩٩١ بمشاركة وزراء خارجية الدول الثلاث وهذه الجمهوريات عدا كازاخستان، وأعقبه في مؤتمر قمة للدول الثماني في طهران في ١٧/٢/١٩٩٢ الاتفاق على انضمام الجمهوريات الخمس إلى المنظمة، بل إنه قبل أشهر محدودة من انهيار الاتحاد السوفياتي، كانت ضمن المسائل موضع البحث خلال زيارة الرئيس الإيراني لتركيا خلال عام ١٩٩١ مسألة الأوضاع السائدة آنذاك في هذه الجمهوريات... لمزيد من التفاصيل، انظر: جلال عبد الله معوض، «الشرق الأوسط: الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة،» **شؤون عربية**، العدد ٨٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، ص ١٥٤ ـ ١٥٦.

(١٣) لا يمكن أيضاً تجاهل قوة العلاقات الاقتصادية للجمهوريات الإسلامية مع روسيا بسبب الارتباطات الاقتصادية السابقة ونظم النقل والمواصلات وافتقادها منافذ بحرية واعتماد صناعاتها على علاقاتها مع روسيا، وهو ما لا يمكن تغييره أو إبداله في الأجل القصير. أما معارضة روسيا للدور التركي في هذه الجمهوريات فتتمثل في استمرار دعمها لارمينيا في صراعها ضد أذربيجان ورفض خطوة الأخيرة لتصدير نفطها عبر تركيا، فضلاً عن رد الفعل الروسي المعارض لاجتماع استانبول في ١٨ ـ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بين رؤساء تركيا وأذربيجان وتركمانستان وقيرغيزستان وأوزبكستان وكازاخستان. انظر في هذ الصدد: عبد الملك خليل، «تجمع استانبول والضغط على روسيا،» **الأهرام**، ٢٤/١٠/١٩٩٤، ص ٥.

(١٤) المصدر نفسه.

ـ العثمانية الجديدة»، أو بعبارة أخرى «إعادة تجمع ووحدة الشعوب التركية ـ الجامعة التركية» أو على حد تعبير الرئيس ديميريل قبل أكثر من عام خلال اجتماعه في استانبول في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ برؤساء خمس جمهوريات إسلامية ناطقة بالتركية «من أستانبول عبر بحر الإدرياتيك حتى سور الصين»[١٥]. ولعل هذا يفسر ـ ضمن عوامل أخرى ـ اهتمام تركيا بربط هذه الجمهوريات بشبكة بث إذاعي وتلفزيوني وشبكات للنقل بالباصات والشاحنات وتوفير المنح الدراسية للآلاف من طلابها في الجامعات التركية.

٢ ـ إن الاهتمام التركي بالجمهوريات الإسلامية وبالمنطقة العربية قد يواكبه مستقبلاً تحرك بعض الدول العربية للتعامل مع هذه الجمهوريات عبر تركيا وخصوصاً في المجالات الاقتصادية، وسيعزز ذلك وضع تركيا كبوابة للتعامل مع هذه الجمهوريات، وقد يحظى التعاون التركي ـ العربي في هذا المجال بنوع من الدعم الغربي على خلفية «المنافسة التركية ـ الإيرانية». ويمكن الإشارة بخصوص الناحية الأولى إلى تأكيد الرئيس ديميريل في ١٩٩٤/٥/٦ «أن تركيا بوابة الجمهوريات الإسلامية التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وتوجد فيها إمكانات ضخمة للعمل المشترك بين مصر وتركيا سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي، والفرصة الآن متاحة أمام البلدين للتعاون والعمل في هذه الجمهوريات»[١٦].

والجدير بالذكر أن رئيس الوزراء المصري بعد اجتماعه مع نظيره التركي أربكان في القاهرة في ١٩٩٦/١٠/٣ صرح «بأن أربكان اقترح خلال اجتماعات اللجنة العليا المصرية ـ التركية المشتركة إقامة معرض دائم للمنتجات المصرية في ميناء الإسكندرونة لتصدير المنتجات المصرية إلى دول آسيا الوسطى»[١٧]. فيما أكد البيان الختامي لاجتماعات هذه اللجنة على «ضرورة تشجيع القطاع الخاص في البلدين للدخول في بحث مشترك أكثر فاعلية عن فرص المشروعات المشتركة في مصر وتركيا وأيضاً لدى أطراف ثالثة»[١٨].

أما الناحية الثانية، فيمكن بصددها الإشارة إلى تصريح وزير دفاع ألمانيا، أثناء

---

(١٥) المصدر نفسه. وانظر أيضاً في السياق نفسه: محمود مراد، «العثمانية الجديدة.. إلى أين تتجه تركيا؟،» **الأهرام**، ١٩٩٤/٦/٧، ص ٥.

(١٦) جلال عبد الله معوض، «واقع وآفاق العلاقات المصرية ـ التركية،» ورقة قدّمت إلى: **الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط: أعمال الندوة التي عقدت بالاسكندرية (الفترة من ١٥ ـ ١٧ ديسمبر ١٩٩٤)**، تحرير عبد المنعم المشاط (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص ٣٤.

(١٧) **الأهرام**، ١٩٩٦/١٠/٤، ص ١.

(١٨) **الأهرام**، ١٩٩٦/١٠/٥، ص ١٤.

زيارته لمصر في ١١/٢/١٩٩٢، «أن مصر وتركيا يمكنهما أن يلعبا دوراً مهماً في التعامل مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى»[١٩].

٣ ـ إن هذه المسألة الأخيرة، على رغم عدم تبلورها حتى الآن، تثير احتمالاً جديداً بالاهتمام؛ ومؤداه أن يكون من بين أهداف أوروبا ـ وكذلك الولايات المتحدة ـ من دعم دور تركيا النشط في الجمهوريات الإسلامية وتعاونها مع بعض الدول العربية المؤثرة، وخصوصاً مصر في مشروعات مشتركة بهذه الجمهوريات، تقديم نوع من «التعويض» أو «الإحلال» لتركيا ومصر: «تعويض» تركيا بدورها في هذه الجمهوريات، وكذلك في الترتيبات الشرق أوسطية المقترحة عن هدفها الآخر والأهم «الاندماج في الاتحاد الأوروبي» بحيث تقنع بصيغة الاتحاد الجمركي بسبب المشكلات والاختلافات التركية ـ الأوروبية الآنفة الذكر، وتعويض مصر عن خسائر ستلحق بدورها الإقليمي العربي في ظل نظام شرق أوسطي جديد.

(١٩) السيد سليم، «العرب فيما بعد العصر السوفيتي: المخاطر والفرص،» ص ٢٢٢.

خاتمة

يمكن إبراز النتائج الرئيسية لدراسة عملية صنع القرار في تركيا، وعلاقاتها بالمنطقة العربية في ما يلي:

١ ـ هيكل عملية صنع القرار

إن التعرف على الهيكل الرسمي/القانوني لهذه العملية، بما ينطوي عليه من دستور ونظام حكم (برلماني) ومؤسسات تشريعية وتنفيذية وغيرها، لا يكفي في حد ذاته لفهم طبيعة وآليات وديناميات هذه العملية بمعزل عن هيكلها الفعلي والذي يختلف في غير ناحية عن هيكلها القانوني، ومن ذلك:

أ ـ أن نظام الحكم البرلماني القائم في تركيا يُفترض في إطاره أن يكون لرئيس الدولة اختصاصات دستورية محددة أقرب إلى الرمزية، وأن يكون لرئيس الوزراء ـ المسؤول سياسياً وحكومته أمام البرلمان ـ الدور الأكبر في عملية صنع القرار. بيد أن رئيس الدولة قد يمارس من الناحية الفعلية دوراً أكبر في هذه العملية بما يتجاوز اختصاصاته المحددة بموجب الدستور، وهو ما حدث في عهد الرئيس السابق تورغوت أوزال، ويحدث الآن ـ بدرجة أقل ـ في عهد الرئيس سليمان ديميريل. ويتوقف عموماً الدور السياسي الفعلي لرئيس الدولة على خصائصه وخبراته السياسية والحزبية السابقة (كرئاسته لحزب حاكم أو لحكومات ائتلافية قبل توليه رئاسة الدولة) وتصوره لدوره، وطبيعة أو بالأحرى «تواضع» الوزن السياسي لرئيس الوزراء.

ب ـ أن الدستور التركي يعطي للبرلمان سلطة التصويت على إنهاء/إسقاط عضوية النواب ممن ينتخبون ضمن قوائم حزب معين ثم يغيرون انتماءاتهم الحزبية. بيد أنه من الناحية الفعلية يشهد النظام التركي منذ عودته إلى الحياة المدنية عام ١٩٨٣ تكرار ظاهرة انشقاق نواب الأحزاب وانضمامهم إلى أحزاب أخرى أو البقاء كمستقلين مع الاحتفاظ بمقاعدهم في البرلمان. وهذه الظاهرة كان يعبر عنها بوجه خاص الحزب «الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» (SHP) قبل اندماجه في شباط/فبراير ١٩٩١ مع حزب «الشعب الجمهوري» (CHP) تحت اسم الأخير وقيادة دنيز بايكال،

وعبر عنها بدرجة أقل حزب «الوطن الأم» (ANAP)، وعبر عنها وما يزال بدرجة أكبر حزب «الطريق الصحيح» (DYP) وخصوصاً إبان ائتلافه مع حزب «الرفاه» (RP) في الفترة من ٢٩/٦/١٩٩٦ حتى ١٨/٦/١٩٩٧ حيث انخفض عدد مقاعده في البرلمان من ١٣٥ مقعداً من مجموع ٥٥٠ مقعداً نالها في انتخابات ٢٤/١٢/١٩٩٥ البرلمانية وشارك بها في هذا الائتلاف إلى ١١٩ مقعداً في ٢٣/١١/١٩٩٦، و١١٦ مقعداً في ١٩/٦/١٩٩٧، و٩٨ مقعداً في ١٢/٧/١٩٩٧.

ج ـ أن مجلس الأمن القومي بموجب الدستور التركي لعام ١٩٨٢، ويتكون من رئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة والقائد العام للجندرمة (الأمن الداخلي) ويمكن دعوة آخرين من الوزراء أو غيرهم لحضور بعض اجتماعاته طبقاً لجدول أعماله وينعقد (شهرياً) برئاسة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء في حالة غياب الأول، يمثل «هيئة استشارية تختص ببحث المسائل المتعلقة بشؤون الأمن القومي، ويرفع توصياته بشأنها إلى مجلس الوزراء كي يتخذ التدابير اللازمة لحماية الأمن القومي». بيد أن المجلس (الخاضع لهيمنة العسكريين) يصدر من الناحية الفعلية «قرارات ملزمة» للحكومة، وإن عارضتها الأخيرة أو ترددت في تنفيذها يكون ذلك إيذاناً بإسقاطها، كما حدث مع حكومة نجم الدين أربكان منذ «تقاعسها» عن تنفيذ قرارات المجلس ومطالبه بشأن «حماية العلمانية ومكافحة الأصولية» في اجتماعه في ٢/٢/١٩٩٧ واجتماعاته اللاحقة في ٣١/٣/١٩٩٧ و٢٦/٤/١٩٩٧ و٢٦/٥/١٩٩٧ و٣١/٥/١٩٩٧. وهذا المجلس، كأحد مسالك تأثر المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار، مسؤول أيضاً عن تبني الحكومات التركية المتعاقبة منذ عام ١٩٩٤ (كانت تشيللر آنذاك ترأس حكومة ائتلافية من حزبها (DYP) و«الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» (SHP)) سياسة أكثر تشدداً في التعامل مع المشكلة الكردية وتُعرف بسياسة «الأرض المحروقة» بمعنى تدمير قرى عدة في المناطق الجنوبية ـ الشرقية ذات الأكثرية الكردية (١٢ ـ ١٥ مليون نسمة) بغرض «اقتلاع جذور الإرهاب الكردي».

٢ ـ القيادة السياسية وعملية صنع القرار

تتعلق المحددات الأساسية لدور القائد الأعلى (Top Leader)، أي رئيس الدولة على رغم طبيعة النظام البرلماني القائم في تركيا، في عملية صنع القرار بمدى امتلاكه «خصائص قيادية» وخبراته السياسية السابقة، ومدى تعبيره عن مشروع معين «للنهضة القومية» ومدى تمتعه بمساندة قوى داخلية وخارجية مؤثرة لسياساته بما يوازن أي ضغوط داخلية قد يتعرض لها وخصوصاً بشأن مسألة «تجاوز اختصاصاته الدستورية»، فضلاً عن مدى فاعلية مواقف الأحزاب المعارضة ووسائل الإعلام والرأي العام إزاء هذه المسألة الأخيرة. ومن أبرز سمات الرئيس ديميريل:

أ ـ الخبرات السياسية العريضة: تولى ديميريل كرئيس لحزب «العدالة» (AP) رئاسة الحكومة ست مرات منذ منتصف الستينيات وحتى انقلاب أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠. وبعد انتخابات ١٩٩١ البرلمانية رأس ديميريل حكومة ائتلافية من حزبه «الطريق الصحيح» والحزب «الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» حتى انتخابه من قبل البرلمان رئيساً للجمهورية لمدة ٧ سنوات في أيار/ مايو ١٩٩٣ خلفاً للرئيس أوزال.

ب ـ السمات الشخصية والنفسية: على رغم تقدمه في العمر (من مواليد ١٩٢٤)، يتصف ديميريل بلياقة بدنية مرتفعة وقدرة على التحمل والعمل فترات طويلة نسبياً والاحتفاظ برباطة الجأش في مواقف الأزمات، كما يتميز بقدرة كبيرة نسبياً على التأثير في الجماهير نتيجة طلاقته وبراعته في الخطابة والتزامه المعلن بمبدأ العدالة وحرصه على الظهور بمظهر «والد الجميع».

ج ـ تنوع الخبرات المهنية الهندسية والاقتصادية للرئيس ديميريل نتيجة عمله قبل احترافه السياسة عام ١٩٦٤ في وظائف عدة بالقطاعين العام والخاص، ومن ذلك توليه في الفترة (١٩٥١ ـ ١٩٦٠) منصب مدير عام هيئة أشغال الدولة المائية حيث أظهر كفاءة ملحوظة أكسبته لاحقاً لقب «ملك السدود»، مما يفسر تحمسه لمشروعات السدود التركية «الغاب» (GAP) على الفرات ودجلة، كما عمل لاحقاً خبيراً في منظمة الدولة للتخطيط في بداية نشأتها بعد انقلاب ١٩٦٠.

د ـ امتزاج التوجهات العلمانية الغربية والإسلامية في شخصية ديميريل السياسية. فالأولى تظهر في التزامه بمبادىء أتاتورك العلمانية وإصلاحاته كركائز أساسية للدولة التركية، وتبنيه سياسة الإصلاح الاقتصادي وفقاً لآليات السوق كأساس للتنمية الاقتصادية حيث كانت حكومته السادسة قد بدأت تطبيق تدابير التثبيت الاقتصادي في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، وحرصه على دعم علاقات تركيا بأمريكا «كحليف استراتيجي» وبحلف شمال الأطلسي، وكذلك السعي إلى تحقيق اندماج تركيا الكامل في الاتحاد الأوروبي. أما الثانية فتظهر في ارتباط ديميريل بإحدى الطرق الدينية/ المعتدلة (الطريقة النورسية نسبة إلى الشيخ سعيد النورسي المتوفى عام ١٩٦٠)، وقد ساندته هذه الطريقة إبان رئاسته لحزب «العدالة» وتوليه رئاسة الحكومة ست مرات قبل انقلاب ١٩٨٠ وكذلك بعد رئاسته حزب «الطريق الصحيح» عام ١٩٨٧، وتوليه لاحقاً رئاسة الحكومة في (١٩٩١ ـ ١٩٩٣)، وما تزال ارتباطاته بها قوية حتى الآن، وهذه مسألة مهمة له (وللمؤسسة العسكرية) حالياً من أجل حرمان حزب «الرفاه» ـ في حالة عدم صدور حكم من المحكمة الدستورية بحظره بناء على دعوى مرفوعة ضده أمامها من الإدعاء العام في أيار/ مايو ١٩٩٧ ـ من أصوات ما يُقدر بـ ١٠ ملايين من أعضاء الطرق الدينية في أي انتخابات عامة مقبلة.

هـ ـ علاقة الحذر والتعاون مع المؤسسة العسكرية: في ضوء إبعاده مرتين من

رئاسة الحكومة على يد العسكريين في انقلابي ١٩٧١ و١٩٨٠، يتصف ديميريل بدرجة كبيرة من الحذر في التعامل مع قضايا ذات صلة وثيقة بالمؤسسة العسكرية سواء كانت من القضايا المرتبطة بالأمن القومي والعلاقات الإقليمية والدولية كالعلاقات مع أمريكا والناتو وإسرائيل، أو كانت من القضايا الداخلية المهمة للعسكريين كمواجهة المشكلة الكردية أو ما يُسمى «بالحرب الكردية» ومواجهة مخاطر الأصولية الإسلامية التي يراها هؤلاء تهديداً لأسس الدولة العلمانية ومبادئها باعتبار أن حماية الأخيرة تشكل وظيفة أساسية لهذه المؤسسة. أما علاقة التعاون بين الطرفين والتي ظهرت بوضوح في دورهما في إسقاط حكومة أربكان فتنبع من اشتراكهما في التوجهات العلمانية الغربية والارتباطات الخارجية. ومن المتوقع في المستقبل المنظور تبلور هذا التعاون وزيادة دور ديميريل السياسي بالنظر إلى استمرار الأزمة السياسية الداخلية على رغم استبدال حكومة أربكان بحكومة أخرى علمانية برئاسة يلماز.

و ـ الجمع بين الواقعية والمبادرات الطموحة: يتصف ديميريل بوجه عام، وعلى خلاف سلفه أوزال، بقدر كبير من الواقعية بمعنى عدم الميل إلى المبادرة بطرح وعود أو اقتراح مشروعات ضخمة يصعب تحقيقها في مواجهة مشكلات داخلية أو خارجية. وإن كان ذلك لا يمنع من طرحه مبادرات أو مطالبته بأمور معينة إزاء قضايا معينة كمطالبته في ١٩٩٥/٥/٤ قبيل انسحاب القوات التركية المشاركة في عملية «فولاذ» بشمال العراق «بإعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق كي تسترد الأولى إقليم الموصل...»، وكذلك دعوته منذ عام ١٩٩٣ إلى «إعادة تجمع ووحدة الشعوب التركية من استانبول عبر بحر الادرياتيك حتى سور الصين».

٣ ـ النخبة السياسية وعملية صنع القرار

تتوقف فاعلية عناصر النخبة السياسية ـ الحاكمة المشاركة في عملية صنع القرار في تركيا على عوامل عدة من أهمها الخلفية الاجتماعية والمهنية والخبرات السياسية والحزبية ـ والنقابية ـ وتصور عضو النخبة لدوره وعلاقته بالقائد، وتوقعات أعضاء النخبة الآخرين لهذا الدور، وطبيعة المجالات التي يزداد فيها تأثيره بحكم هذه العوامل أو بحكم أنها أكثر ارتباطاً بمنصبه.

ومن أبرز سمات النخبة التركية:

أ ـ ارتفاع المستوى التعليمي لأكثرية أعضاء هذه النخبة، فأربكان حاصل على درجة الدكتوراه في الهندسة من إحدى الجامعات الألمانية، وتشيللر حاصلة على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة «ييل» (Yale) الأمريكية، ويلماز تخرج في كلية العلوم السياسية بجامعة «أنقرة» عام ١٩٧١، وبولنت أجاويد زعيم حزب «اليسار الديمقراطي» (DSP) تخرج في كلية الآداب بجامعة «استانبول»، وحسام الدين

جندورك زعيم حزب «تركيا الديمقراطية» (DTP) حاصل على ليسانس الحقوق من كلية الحقوق بجامعة أنقرة عام ١٩٥٤.

ب ـ اختلاف درجة تماسك النخبة الحاكمة بحسب طبيعة تكوين الحكومة (من حزب واحد أو من حزبين أو أكثر) وطبيعة العلاقات داخل الحزب (أو الأحزاب) الحاكم بين القائد والكوادر والأعضاء والعلاقات فيما بين الأحزاب المشاركة في الحكومة ومدى التقارب أو التباعد بين توجهاتها، فضلاً عن طبيعة العلاقات السياسية وكذلك الشخصية بين قادة هذه الأحزاب. وعلى سبيل المثال فإن حكومة الائتلاف بين حزبي «الوطن الأم» و«الطريق الصحيح»، على رغم تقارب أو حتى تماثل التوجهات العلمانية الغربية للحزبين وزعيمهما يلماز وتشيللر، ونتيجة للخلافات الشخصية بين الأخيرين، لم تدم سوى أقل من ثلاثة أشهر من ١٩٩٦/٣/١٢ حتى ١٩٩٦/٦/٦. وحكومة الائتلاف اللاحقة بين حزبي «الرفاه» و«الطريق الصحيح» المشكلة في ١٩٩٧/٦/١٩، وعلى رغم اختلاف التوجهات بين الحزبين وزعيمهما أربكان وتشيللر، قامت على أساس توازن حرج بين الحزبين بضمان المؤسسة العسكرية وكذلك الرئيس ديميريل، ولكن وجود التقاء في المصالح بين أربكان الحريص على المشاركة وحزبه في السلطة وبين تشيللر المعنية بتأمين نفسها من تحقيق برلماني معها بسبب اتهامات بالفساد واستغلال السلطة إبان رئاستها للوزراء في (١٩٩٣ ـ ١٩٩٥) ساعد على التماسك النسبي للحكومة التي كان بمقدورها ـ لولا ضغوط العسكريين على أربكان ـ الاستمرار فترة أطول بدلاً من اضطرار الأخير للاستقالة في ١٨/٦/ ١٩٩٧.

ج ـ الاستمرارية والتغير: تتصف النخبة السياسية التركية ـ بعناصرها الحاكمة وغير الحاكمة ـ بقدر كبير نسبياً من الاستمرارية من حيث تكوين عناصرها خصوصاً في ظل أمرين، أولهما التعاقب على تولي السلطة عبر الانتخابات من جانب عدد محدود نسبياً من الأحزاب نفسها وقياداتها منذ عام ١٩٨٣ [«الوطن الأم»، في ظل أوزال ويلدرم أق بولوط ومسعود يلماز حتى ١٩٩١، و«الطريق الصحيح» و«الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» أو «الشعب الجمهوري» (بعد اندماج الأخيرين في شباط/ فبراير ١٩٩٥) حتى انتخابات ١٩٩٥، و«الوطن الأم» و«الطريق الصحيح» في آذار/ مارس ـ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ والأخير و«الرفاه» في الفترة حزيران/ يونيو ١٩٩٦ ـ حزيران/ يونيو ١٩٩٧، ثم الحكومة المشكلة في ١٩٩٧/٦/٢٩ بين أحزاب «الوطن الأم» و«اليسار الديمقراطي» و«تركيا الديمقراطية» بدعم من «الشعب الجمهوري»]. ويتعلق الأمر الثاني باحتفاظ قادة معظم الأحزاب التركية بمناصبهم فترة طويلة منذ الثمانينيات مثل أوزال زعيم «الوطن الأم» منذ ١٩٨٣ وحتى انتخابه رئيساً للدولة عام ١٩٩١ تاركاً رئاسة الحزب والحكومة لأق بولوط أقصر قادة الأحزاب عمراً حيث حل محله يلماز في حزيران/ يونيو ١٩٩١، وديميريل زعيم «الطريق

الصحيح» منذ ١٩٨٧ وحتى انتخابه رئيساً للجمهورية عام ١٩٩٣، واردال اينونو زعيم «الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» منذ ١٩٨٤ وحتى استقالته من رئاسة الحزب في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ليخلفه مراد قارايالشين، وكان اينونو بذلك السياسي التركي الوحيد الذي يتخذ هذه الخطوة منذ ١٩٨٣، وأربكان زعيم «الرفاه» منذ ١٩٨٧، وأجاويد زعيم «اليسار الديمقراطي» منذ ١٩٨٧، والب أرسلان توركيش رئيس حزب «العمل القومي» (MCP) ـ عاد بعد انتخابات ١٩٩١ إلى اسمه القديم «الحركة القومية» (MHP) السابق لانقلاب ١٩٨٠ ـ منذ ١٩٨٧ وحتى وفاته في نيسان/أبريل ١٩٩٧.

ويقابل هذه الاستمرارية قدر من التغير المعبر عن تجدد بعض عناصر هذه النخبة. ومما يثير الانتباه أن معظم العناصر الجديدة مثل تشيللر ويلماز كان سبيلها للانضمام إلى النخبة مرتبطاً بدرجة أو بأخرى «بالجيل الأقدم»: ديميريل وأوزال على التوالي. وإن كان ليلماز ميزة مهمة على تشيللر في هذا الصدد لأنه كان من العناصر المشاركة لأوزال في تأسيس «الوطن الأم» عام ١٩٨٣ على رغم حداثة سنه (من مواليد ١٩٤٧)، بينما تشيللر (من مواليد ٢٣/١٠/١٩٤٦) تحولت ـ بفضل ديميريل ـ من العمل الأكاديمي بالجامعات التركية إلى السياسة عام ١٩٩٠ بانضمامها إلى «الطريق الصحيح» وانتخابها في العام اللاحق نائبة عنه في البرلمان ثم اختارها ديميريل وزيرة دولة في حكومته المشكلة بعد انتخابات ١٩٩١ ونائبة لرئيس الحزب في عام ١٩٩٢. ولعل هذا العامل ـ ضمن عوامل أخرى ـ يفسر تراجع الوزن السياسي للأخيرة داخل حزبها، وداخل النخبة السياسية، وهو تراجع مرشح للمزيد من الاستمرار في المستقبل القريب، وذلك على خلاف حال يلماز وحزبه.

٤ ـ أزمة النظام التركي

يُقصد بهذه الأزمة المستمرة منذ فترة ما بعد انتخابات ١٩٩٥ افتقاد النظام التركي إلى حكومة مستقرة بعد حالة الفراغ السياسي اللاحقة لهذه الانتخابات وحتى تشكيل حكومة يلماز الائتلافية مع تشيللر في ١٢/٣/١٩٩٦ وانهيارها باستقالة الأول في ٦/٦/١٩٩٦، ثم معاناته من الحالة نفسها ولكن لفترة أقل بعد اضطرار أربكان في ١٨/٦/١٩٩٧ للاستقالة من رئاسة حكومته الائتلافية مع تشيللر المشكلة قبل أقل من عام (٢٩/٦/١٩٩٦) بعد اتفاقه مع الأخيرة على خلافته في رئاسة الحكومة، وهو ما لم يتحقق حيث كُلف يلماز من قبل ديميريل في ٢٠/٦/١٩٩٧ بتشكيل الحكومة الجديدة والتي شكلها في ٢٩/٦/١٩٩٧ وصدق ديميريل على توزيع جميع أعضائها في اليوم التالي لتفوز بثقة البرلمان في ١٢/٧/١٩٩٧.

وعلى رغم التوافق المصلحي بين هذه الحكومة بأحزابها المشاركة فيها («الوطن الأم» و«اليسار الديمقراطي» و«تركيا الديمقراطية») أو المدعمة لها في البرلمان («الشعب

الجمهوري» ومعظم المستقلين) أو خارج البرلمان (تنظيمات رجال الأعمال ووسائل الإعلام العلمانية) وبين المؤسسة العسكرية ورئاسة الجمهورية بصدد «مناهضة الأنشطة الأصولية المهددة للجمهورية العلمانية»، فإن هذه الحكومة تبدو حلاً مؤقتاً لهذه الأزمة المعبرة عن استمرار مشكلة الهوية في المجتمع والدولة. وبعبارة أخرى تزداد توقعات أن تكون هذه الحكومة بدورها قصيرة الأجل، وألا تستمر حتى موعد إجراء الانتخابات العامة المقررة عام ٢٠٠٠، ويُحتمل انهيارها قبل إجراء انتخابات مبكرة في خريف أو أواخر ١٩٩٨ طبقاً لتعهد يلماز في ١٩٩٧/٨/٢٢. وبافتراض استمرارها حتى إجراء انتخابات مبكرة، فإن هذه الحكومة تفتقد القدرة الحقيقية على حل هذه الأزمة وتداعياتها وتجنيب النظام السياسي من مخاطر التعرض مستقبلاً لفراغ سياسي وعدم استقرار داخلي، وذلك بالنظر إلى:

أ ـ تضخم المشكلات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية وتعقدها بدرجة كبيرة يصعب معها توقع تمتع هذه الحكومة بفرصة أفضل من الحكومات السابقة في حلها.

ب ـ محدودية الأغلبية البرلمانية للحكومة (قُدرت في ١٩٩٧/٧/١ بـ ٢٧٩ مقعداً من مجموع ٥٥٠ مقعداً) واحتمال تعرضها للتآكل في ظل التنقلات المستمرة للنواب من حزب إلى آخر.

ج ـ محدودية التجانس داخل الحكومة بين حزبيها المعبرين عن اتجاه يمين الوسط (الوطن الأم ـ تركيا الديمقراطية) وحزبها الثالث الاشتراكي الديمقراطي (حزب اليسار الديمقراطي)، فضلاً عن الصراع بين الأخير وقيادته (أجاويد) وبين «الشعب الجمهوري» ورئيسه (دنيز بايكال) حول «إعادة توحيد وقيادة اليسار التركي».

د ـ احتمال نشوب خلافات معينة بين المؤسسة العسكرية (والرئيس ديميريل) وبين حكومة يلماز سواء نتيجة «التوجهات والميول الاستقلالية» للأخير ومحاولته إبعاد هذه المؤسسة عن الصراع الداخلي ضد الإسلاميين، وهو ما سيؤدي على الأرجح إلى خلاف بين الطرفين مع تحول هذه المؤسسة بالفعل إلى طرف رئيسي في هذا الصراع، وكذلك محاولته تحجيم أي تجاوز من جانب ديميريل لاختصاصاته الدستورية، أو نتيجة تبني بعض أطراف حكومته مثل نائبه أجاويد ونائبه الآخر ووزير الدفاع عصمت سيزجين من حزب «تركيا الديمقراطية» توجهات مختلفة بدرجة ما عن توجهات المؤسسة العسكرية الأكثر ارتباطاً بالتوجهات الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ولا سيما إزاء العراق.

هـ ـ غموض المستقبل السياسي حتى الآن لحزب «الرفاه» أكبر الأحزاب التركية الممثلة في البرلمان وأكثرها شعبية بين الناخبين و«المستبعد» من المشاركة في السلطة بعد ضغوط العسكريين على رئيسه أربكان لدفعه إلى الاستقالة من رئاسة الحكومة في حزيران/يونيو ١٩٩٧. فهناك دعوى مرفوعة من الادعاء العام إلى المحكمة الدستورية

منذ أيار/مايو ١٩٩٧ لحظر «الرفاه» لاتهامه «بإهدار العلمانية وجر البلاد إلى حرب أهلية». وتختلف التقديرات بشأن ما إذا كان الحكم المتوقع صدوره في نهاية ١٩٩٧ بشأن هذه الدعوى سيكون بحظر الحزب ومنع إعادة تأسيسه تحت أي مسمى جديد أو الإبقاء عليه، وإن كانت مصادر تركية وغربية عدة ترجح تجميد هذه الدعوى واستمرار «الرفاه» لتقدير العسكريين الانعكاسات السلبية المحتملة لحظر «الرفاه» على استقرار الدولة التركية خصوصاً وأن القوى الدولية المعنية (أمريكا والاتحاد الأوروبي) ـ وكما ظهر إبان صراع حكومة أربكان والعسكريين ـ غير متقبلة لفكرة الانقلاب العسكري في تركيا. أضف إلى ذلك وعي «الرفاه» وقيادته بدلالات هذا الصراع، وأهمها قوة وضع المؤسسة العسكرية وضرورة تجنب إثارتها بصدد المسائل الداخلية والخارجية. ولكن حتى مع توافر هذا الوعي، وبافتراض فوز «الرفاه» في انتخابات مبكرة قد تُجرى عام ١٩٩٨ بأغلبية أكبر مما حققه في انتخابات ١٩٩٥، فإن الاحتمال الأرجح سيكون عودة النظام إلى معاناة تجربة ما بعد الانتخابات الأخيرة بما فيها من مواجهة أو صراع بين «الرفاه» والأحزاب العلمانية والعسكريين، وبما سيعنيه ذلك من عدم استقرار سياسي وحكومي نابع بالأساس من عمق أزمة الهوية في الدولة والمجتمع[١].

٥ ـ الأحزاب السياسية التركية وعملية صنع القرار

للأحزاب السياسية أهمية كبيرة في هذه العملية، سواء الأحزاب المشاركة في الحكم التي تشارك عبر نوابها ووزرائها في صنع القرار، أو الأحزاب الأخرى المعارضة بدورها في طرح البدائل وفي نقد القرارات وتقديمها وفي تأثيرها في الرأي العام، فضلاً عن أهمية الأحزاب كآلية أساسية للتجنيد السياسي.

ومن الضروري التعامل مع أهمية الأحزاب التركية في عملية صنع القرار، وعلى غرار ما ظهر في عملية «الإطاحة بحكومة أربكان» في ١٩٩٧/٦/٢٩ وقبلها في الانقلابات العسكرية الثلاثة السابقة في ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠، في إطار تقويم المؤسسة العسكرية بدورها النافذ في النظام التركي لأداء الأحزاب وحكوماتها ومدى توافقه مع تصورات هذه المؤسسة وتوجهاتها ومصالحها.

وتتميز الأحزاب التركية عموماً منذ انتخابات ١٩٨٣ البرلمانية بما يلي:

أ ـ التعددية المفرطة سواء على صعيد النظام الحزبي ككل أو داخل الاتجاه السياسي الواحد أو حتى داخل بعض الأحزاب. فعلى الصعيد الأول يوجد حالياً (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧) في تركيا نحو (١٨) حزباً سياسياً، ومن أهمها وأكثرها

---

(١) لقد تم فعلاً إصدار قرار بحل حزب الرفاه وحل محله حزب فضيلت (المحرر).

وزناً وتأثيراً من الناحية السياسية أحزاب «الرفاه» (RP) و«الوطن الأم» (ANAP) وكذلك «اليسار الديمقراطي» (DSP) و«الشعب الجمهوري» (CHP)، وبدرجة أقل «الطريق الصحيح» (DYP) منذ الإطاحة بائتلافه مع الأول في ١٩٩٧/٦/٢٩. وقد لا يمنع ذلك مستقبلاً من بروز أهمية أحزاب أخرى في تكوين حكومات ائتلافية سواء بالمشاركة فيها أو بتقديم دعم لها في البرلمان، كحزبي «تركيا الديمقراطية» (DTP) و«الوحدة الكبرى» (BBP) الإسلامي القومي التوجه، وغيرهما. وعلى الصعيد الثاني يبرز انقسام الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي بين حزبي «اليسار الديمقراطي» و«الشعب الجمهوري»، فضلاً عن أحزاب أخرى عدة يسارية أصغر غير ممثلة في البرلمان، وكذلك انقسام اتجاه يمين الوسط بين حزبي «الوطن الأم» و«الطريق الصحيح» وأحزاب أخرى عدة أصغر من أهمها «تركيا الديمقراطية» و«الحزب الجديد» (YP) و«الحزب الديمقراطي» (DP) و«تركيا الكبرى» (BTP) و«التحول الكبير» (BDP). وعلى الرغم أن هذه التعددية ببعديها السالفي الذكر قد تشكل مؤشراً لحيوية النظام السياسي والحزبي وانفتاحه من حيث السماح بحرية التعبير والتنظيم والعمل السياسي لمختلف القوى والجماعات على اختلاف توجهاتها السياسية، إلا أن هذه التعددية تفرض مشكلة حقيقية أمام الناخبين المساندين لاتجاه معين لدى اختيارهم لصالح حزب ما من بين مجموعة أحزاب تعبر عن هذا الاتجاه. وعلى الصعيد الثالث، تعاني أحزاب تركية عدة ظاهرة الأجنحة والانقسامات الحزبية الداخلية وما قد يتبعها من انشقاقات حزبية، مثل الحزب «الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» (SHP) وكذلك «الوطن الأم» ويضم منذ تأسيسه عام ١٩٨٣ أربعة أجنحة (الجناح المحافظ الإسلامي ـ الجناح اليميني القومي ـ الجناح الاشتراكي الديمقراطي ـ الجناح الليبرالي/يمين الوسط).

ب ـ السيولة الحزبية بمعنى سرعة التغيرات وكثرتها في الخريطة الحزبية في تركيا منذ عام ١٩٨٣ ما بين «اختفاء» بعض الأحزاب وظهور أحزاب أخرى جديدة وبعضها امتداد لأحزاب ما قبل انقلاب ١٩٨٠ سواء بالأسماء نفسها أو بأسماء جديدة: «الطريق الصحيح» كامتداد لحزب «العدالة» (AP)، و«الرفاه» كامتداد «للسلامة الوطني» (MSP)، و«الديمقراطي الاجتماعي الشعبي»، و«اليسار الديمقراطي» و«الشعب الجمهوري» كامتداد «للشعب الجمهوري» برئاسة أجاويد، و«العمل القومي» (MCP) حتى ١٩٩١ كامتداد «للحركة القومية» (MHP) ثم عودته إلى الاسم نفسه بعد انتخابات ١٩٩١. وارتبطت هذه التغيرات في كثير من الحالات بظاهرة الانشقاقات الحزبية وطموحات بعض المنشقين في تأسيس أحزاب جديدة وقيادتها، ومن ذلك نشأة «الشعب الجمهوري» (CHP) برئاسة بايكال إثر انشقاقه عن «الديمقراطي الاجتماعي الشعبي»، وتأسيس حزب «الوحدة الكبرى» (BBP) عام ١٩٩١ برئاسة محسن يازجي أوغلو إثر انشقاقه عن «العمل القومي»، وإنشاء حزب «تركيا الديمقراطية» (DTP) عام ١٩٩٧ من قبل جندورك ونواب منشقين عن «الطريق

الصحيح». ويُلاحظ أيضاً منذ عام ١٩٨٣ أنه في مقابل ظهور العديد من الأحزاب الجديدة، لم يختفِ سوى عدد أقل من الأحزاب سواء بحل نفسها (أو بحظرها من المحكمة الدستورية) أو بالاندماج في أحزاب أخرى.

ج ـ تباين وتذبذب مستوى الأداء السياسي للأحزاب التركية ونتائجها في الانتخابات العامة والمحلية، وينطبق ذلك بوجه خاص على الأحزاب الحاكمة مما يعكس قصور حكوماتها في مواجهة المشكلات الداخلية بالأساس كالتضخم والبطالة والتفاوت الاجتماعي وغيرها. ونظراً لأن هذه المشكلات يُتوقع استمرارها وربما تفاقمها مستقبلاً، يزداد احتمال مواصلة معاناة تركيا مستقبلاً من ظاهرة الحكومات الائتلافية غير المستقرة.

٦ ـ جماعات المصالح وعملية صنع القرار

من أهم هذه الجماعات في تركيا وأنشطها، جماعات رجال الأعمال وأكبرها وأهمها اتحاد الغرف والبورصات التركية (TOBB) وبدرجة أقل نسبياً جمعية رجال الصناعة والأعمال الأتراك (Tusiad) وكذلك جمعية «Musiad» المساندة لحزب «الرفاه» وتضم ثلاثة آلاف من رجال الأعمال يمثلون عشرة آلاف شركة متنوعة النشاطات الاقتصادية والإعلامية، وتتعرض الأخيرة لضغوط متزايدة من جانب المؤسسة العسكرية في إطار صراعها ضد الحزب والأصولية، والنقابات العمالية وأكبرها وأقواها تأثيراً اتحاد النقابات العمالية التركية (Turk- Is) وبدرجة أقل الاتحاد النقابي لحق العمل (Hak- Is) المساند «للرفاه» وبعض الاتحادات العمالية المستقلة، وبعض النقابات المهنية وأهمها نقابة المحامين (TBB) ونقابة الأطباء (TTB) ومجلس الصحافة وبعض النقابات والجمعيات الصحفية، ولا سيما جمعية الصحفيين باستانبول (IGC). وتتمثل أهمية هذه الجماعات في عملية صنع القرار في غير ناحية:

أ ـ تأثير بعض هذه الجماعات في هذه العملية في شكل طرح مطالب معينة أو ممارسة ضغوط على صانعي القرار بصدد مسائل داخلية بالأساس (كزيادة الأجور أو تقرير حوافز للاستثمار والتصدير أو قضايا حقوق الإنسان) وأحياناً مسائل خارجية (كالمطالبة بفتح أسواق جديدة للصادرات والمشروعات أو تسوية الديون المتأخرة للشركات لدى دول أخرى).

ب ـ قدرة بعض هذه الجماعات على التأثير في الحكومة سواء عبر أساليب التظاهر والإضرابات كالنقابات العمالية أو عبر أساليب أخرى كتمويل الأحزاب وإقامة علاقات خاصة بين بعض هذه الجماعات كجماعات رجال الأعمال وبين صانعي القرار.

ج ـ أهمية هذه الجماعات في عملية التجنيد السياسي لعناصر مهمة في النخبة السياسية، فأربكان قبل دخوله السياسة عام ١٩٦٩ كان رئيساً لاتحاد الغرف

والبورصات، وياليم أريز (Y. Erez) الرئيس السابق للاتحاد نفسه شغل منصب وزير الصناعة والتجارة عن حزب «الطريق الصحيح» في حكومة أربكان في الفترة من ١٩٩٦/٦/٢٩ وحتى انسحابه من الحزب والحكومة في ١٩٩٧/٤/٢٦ ويشغل المنصب نفسه كمستقل في حكومة يلماز اللاحقة المشكلة في ١٩٩٧/٦/٢٩.

٧ ـ المؤسسة العسكرية وصنع القرار

هناك غير عامل لتزايد أهمية المؤسسة العسكرية التركية وتأثيرها في عملية صنع القرار، وهو تأثير ضخم يكاد يجعلها تتجاوز مفهوم «جماعات المصالح المؤسسية المعنية بمصالحها الذاتية سواء ما يتعلق منها بمزايا خاصة بالعسكريين أو ما يتعلق بالضغط والتأثير من أجل عدم تخفيض النفقات الدفاعية «إلى مفهوم آخر تصبح معه هذه المؤسسة بمثابة بنية تتكثف فيها سلطة عليا تقع فوق مؤسسات الدولة الأخرى بما فيها المؤسسات المنتخبة»، ومنها:

أ ـ التنظيم الداخلي المحكم لهذه المؤسسة وتمتعها باستقلالية كاملة ـ عن رئاسة الجمهورية وغيرها ـ في اختيار عناصرها العليا ووضوح رؤيتها بشأن دورها والأهداف العليا للدولة، فضلاً عن حرصها على التطهير المستمر لأي عناصر من المراتب الدنيا والوسطى قد تكون لها رؤية مغايرة يسارية كانت أو إسلامية.

ب ـ قدرة هذه المؤسسة بموجب دستور ١٩٨٢ على التدخل والتأثير أو التوجيه المباشر للحكومة في سياساتها الداخلية والخارجية عبر قرارات ملزمة على رغم أنها تأخذ شكل توصيات صادرة عن مجلس الأمن القومي الخاضع من الناحية الفعلية لهذه المؤسسة المعنية بكافة المسائل الداخلية والخارجية المرتبطة بالأمن القومي.

ج ـ الضخامة العددية للقوات المسلحة التركية، أكثر من ١,٢ مليون جندي، مما يضعها في المرتبة الثانية بعد أمريكا وفقاً لهذا المعيار بين دول حلف الأطلسي.

د ـ استمرار أزمة الهوية في الدولة والمجتمع بشأن «هوية تركيا»، وتفاقم حدة المشكلات الداخلية الاجتماعية والاقتصادية وعجز الحكومات المتتالية عن مواجهتها، ووجود مشكلات عديدة (حقيقية أو مفتعلة) مع دول مجاورة عدة كاليونان وسوريا، كلها عوامل أخرى لزيادة تأثير المؤسسة العسكرية التركية وتبرير تدخلها السياسي، مع تمتعها بمساندة قوى أخرى داخلية سياسية وحزبية وإعلامية واجتماعية تشاركها توجهاتها العلمانية الغربية.

٨ ـ الطرق الدينية في تركيا وعملية صنع القرار

توجد في تركيا طرق دينية عدة كالطرق النقشبندية والنورسية والسليمانية والقادرية وغيرها، وتتمتع بثقل اقتصادي كبير وتتجاوز من حيث عدد أعضائها

ومسانديها حجم العضوية أو المساندة التي يتمتع بها أي حزب سياسي. وعلى الرغم من كونها محظورة قانوناً منذ عهد أتاتورك بموجب قانون صدر عام ١٩٢٥ بالغائها «لتعارضها مع الإصلاحات الرامية إلى بناء دولة علمانية حديثة»، تؤثر هذه الطرق سياسياً في عملية صنع القرار وفي التجنيد السياسي وفي الرأي العام عبر مسالك عديدة، منها:

أ ـ التأثير في نتائج الانتخابات العامة (والمحلية) بحسب كيفية توزيع أصوات أعضاء ومساندي هذه الطرق بين الأحزاب (اليمينية والإسلامية أو ذات الأجنحة الإسلامية) كأحزاب «الرفاه» و«الوطن الأم» و«الطريق الصحيح» و«الوحدة الكبرى» وغيرها.

ب ـ علاقات بعض هذه الطرق وروابطها بعناصر سياسية وحزبية مؤثرة في عملية صنع القرار.

ج ـ ارتباط هذه الطرق بعلاقات متنوعة بالجمعيات والهيئات الدينية الأهلية النشطة اجتماعياً وخصوصاً في مجال دعم التعليم الديني والذي أفرز عناصر سياسية حكومية وحزبية وبرلمانية مهمة تنتمي في معظمها إلى «الرفاه» والجناح الإسلامي «بالوطن الأم».

د ـ قدرة هذه الطرق على طرح تصوراتها بشأن المجتمع ومشكلاته ومستقبله عبر وسائل إعلامية إسلامية (غير حكومية) عديدة كدور نشر الكتب الإسلامية وعددها ١٢٠ داراً، والمجلات الإسلامية الشهرية والأسبوعية (١٥٠ مجلة)، والصحف الإسلامية اليومية (٣ صحف) توزع يومياً نحو نصف مليون نسخة.

٩ ـ وسائل الإعلام وعملية صنع القرار

شهد قطاع الإعلام المرئي والمسموع في تركيا تطورات كبيرة منذ منتصف الثمانينيات. بيد أن الصحافة ما زالت الوسيلة الإعلامية الأكثر تأثيراً في الرأي العام؛ وبالتالي في التأثير في عملية صنع القرار ولو من باب النقد والتقويم وطرح البدائل مقارنة بالوسائل الأخرى (الإذاعة والتلفاز) الخاضعة لسيطرة الدولة، على رغم دخول القطاع الخاص في هذا المجال الأخير. والصحف التركية متعددة ـ أكثر من ألف صحيفة ومجلة ـ ولكن أهمها وأكثرها تأثيراً وانتشاراً صحف **حريت** *(Hurriyet)* **وجمهوريت** *(Cumhuriyet)* **ومليت** *(Milliyet)* **وجونش** *(Gunes)* **وترجمان** *(Tercuman)* **وجون أيدن** *(Gunaydin)*، وكلها تصدر في استانبول التي هي مركز النشاط الصحفي في تركيا.

١٠ ـ المشكلات التركية الداخلية وصنع القرار

لا تؤثر هذه المشكلات فحسب في عملية صنع القرارات الداخلية ومجريات السياسة الداخلية، ولكنها تؤثر أيضاً في عملية صنع قرارات سياستها الخارجية. فمشكلات تركيا الاقتصادية تفسر ـ ضمن عوامل أخرى ـ حدوث تطور نسبي في سياستها إزاء العراق بعد حرب الخليج الثانية، ولا سيما بصدد مسألة الحظر المفروض عليه، وتفسر أيضاً اهتمامها وتحركها لتطوير علاقاتها الاقتصادية في مجالات عديدة مع الدول العربية من ناحية وتحمسها واندفاعها للمشاركة في الترتيبات الاقتصادية الإقليمية الشرق أوسطية من ناحية أخرى، كما تفرض هذه المشكلات قيداً على قدراتها في منح المعونات المالية للجمهوريات الإسلامية. ومشكلات العنف ـ الإرهاب في تركيا سواء المرتبط منها (بحزب العمال الكردستاني التركي (PKK) أو بالمنظمات اليسارية المحظورة (٢٢ منظمة أهمها «اليسار الثوري» (DEV SOL)) أو بالمنظمات الإسلامية المتطرفة وأنشطها «الحركة الإسلامية» (IHO)، تؤثر أيضاً ـ ضمن عوامل أخرى ـ في مواقف السياسة التركية إزاء العراق وسوريا (المشكلة الكردية) وإزاء حركة المقاومة الفلسطينية ـ منظمة التحرير حتى منتصف الثمانينيات (المنظمات اليسارية والأرمنية) وإزاء دول عربية أخرى وخصوصاً في شمال أفريقيا تعاني «العنف الإسلامي»، والأخير يؤثر أيضاً في اتجاهات شتى في علاقات تركيا بإسرائيل وإيران: تعاون مع الأولى وتوتر أو صراع مع الثانية.

١١ ـ تعدد دوائر السياسة الخارجية التركية

تتوزع بدرجات متفاوتة من حيث الأهمية والتأثير اهتمامات وتحركات سياسة تركيا الخارجية في غير دائرة في وقت واحد: الدائرة الأمنية الغربية الأطلسية، والدائرة الأوروبية، والدائرة الشرق أوسطية وخصوصاً مع تطور التحالف العسكري والاستراتيجي مع إسرائيل، والدائرة الإسلامية بمعناها الواسع (منظمة المؤتمر الإسلامي، مجموعة الثماني للتنمية)، والدائرة الآسيوية في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية أو ما تسميه المصادر التركية «الجمهوريات التركية»، ودائرة البلقان والبحر الأسود. ويعود ذلك إلى عوامل عديدة كتلك المرتبطة «بخصوصية الوضع الجغرافي والاستراتيجي لتركيا، وتنوع مصالحها واهتماماتها الاقتصادية والأمنية والسياسية، فضلاً عن الاعتبارات الثقافية والتاريخية الأكثر تأثيراً في علاقاتها بالجمهوريات الآسيوية.

على رغم أن هذا التعدد ربما يعكس أيضاً عدم حسم مشكلة «هوية تركيا»، وعلى رغم أن مشكلات تركيا في بعض الدوائر قد تدفعها إلى منح درجة أكبر من الاهتمام للدائرة «الشرق أوسطية» و«النظام الإقليمي الشرق أوسطي» قيد الإنشاء

ولتوثيق تعاونها وتحالفها مع إسرائيل، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة أن الهدف الأعلى للسياسة التركية يتمثل من ناحية في دعم الارتباط من حيث العلاقات التحالفية بحلف شمال الأطلسي، ومن ناحية أخرى تحقيق اندماج تركيا الكامل في أوروبا على رغم المشكلات العديدة الثقافية والسياسية التي تحول دون تحقيق هذا الهدف الأخير.

وبعبارة أخرى، فإن تزايد الاهتمام التركي مؤخراً بالدائرة الشرق أوسطية لا يشكل لصانعي السياسة التركية بديلاً عن هدف الاندماج الكامل في الدائرة الغربية بشقيها الأطلسي والأوروبي، بل أنه لا يوجد حقيقةً تعارض بين الدائرتين من وجهة النظر التركية وتحديداً من وجهة نظر المؤسسة العسكرية ورئاسة الجمهورية والأحزاب العلمانية. ولعل هذا يفسر أموراً عدة، منها:

أ ـ حرص أربكان لدى إعلان تشكيل حكومته الائتلافية مع تشيللر في ٢٩/٦/١٩٩٧ على تأكيد عدم التعارض بين محاولته تحقيق توجهات حزبه الإسلامية على الصعيد الخارجي (توسيع نطاق العلاقات مع دول العالم الإسلامي ووسط آسيا والبلقان التي تربط تركيا بها علاقات روحية وتاريخية)، وبين التوجهات العلمانية الغربية لتشيللر وحزبها والمؤسسة العسكرية (احترام المبادىء العلمانية للجمهورية التركية، ومواصلة السعي للاندماج في الاتحاد الأوروبي، والالتزام بجميع المعاهدات الدولية التي وقعتها تركيا مع دول العالم...).

ب ـ أهمية التحرك التركي النشط في الشرق الأوسط بالتعاون والتنسيق مع أمريكا وإسرائيل في تحقيق أهداف عدة لتركيا من بينها توظيف هذا التعاون كأداة لاكتساب تأييد أمريكا واللوبي الصهيوني في الأخيرة ـ وكذلك الجماعات اليهودية المؤثرة في دول غربية أخرى كبريطانيا ـ لموقف تركيا سواء بصدد خلافاتها العديدة مع اليونان أو بصدد إحجام الاتحاد الأوروبي عن قبول ضمها إلى عضويته الكاملة نتيجة هذه الخلافات وعوامل أخرى. وفي هذا الإطار يمكن فهم مغزى إعلان المتحدث باسم الخارجية الأمريكية في ١٢/٣/١٩٩٧ «ان السفارات الأمريكية في أوروبا كُلفت بالقيام بحملة دبلوماسية قوية لإقناع دول الاتحاد الأوروبي بقبول عضوية تركيا، حيث أجرى السفراء ومسؤولون أمريكيون آخرون اتصالات بالحكومات الأوروبية لتأكيد الموقف الحازم للولايات المتحدة تجاه انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد».

ج ـ أهمية التحالف الإسرائيلي ـ التركي المدعوم أمريكياً، وخصوصاً في ظل ما يتردد بشأن تشكيل قوة ردع ثنائية (إسرائيلية ـ تركية) بمساندة أمريكية أو قوة ردع ثلاثية لمواجهة مخاطر دول معينة في الشرق الأوسط ومنها سوريا والعراق، وكذلك احتمالات توسيع التحالف مستقبلاً ليضم بعض البلدان العربية المعتدلة، في زيادة الأهمية الاستراتيجية لتركيا ضمن التحالف الغربي وتحديداً للاستراتيجية الأمريكية من حيث تقديم آلية فعلية مهمة لمد الناتو «جنوباً باتجاه هذه المنطقة بعد توسيعه رسمياً

جهة الشرق لمحاصرة روسيا».

١٢ ـ السياسة التركية تجاه المنطقة العربية: غموض بنَّاء وتعدد الخيارات

يُقصد بهذه السمة «الغموض البنَّاء» أن الكثير من القرارات والأفعال التركية تجاه المنطقة العربية تبدو متناقضة ومتضاربة. ومن ذلك التناقض بين تطورات التعاون/التحالف العسكري والاستراتيجي بين إسرائيل وتركيا في مجالات شتى كالتصنيع العسكري والسماح للطائرات الإسرائيلية باستخدام قواعد تركية وإجراء مناورات ثنائية في شرقي البحر المتوسط على مقربة من السواحل السورية (مناورات ذئب البحر ٩٧ في حزيران/يونيو ١٩٩٧) ومناورات مشتركة في المنطقة نفسها مع أمريكا (متوقع تنظيمها في بداية عام ١٩٨٨) وبين صدور تصريحات وتطمينات تركية رسمية عدة «بأن هذا التعاون ليس تحالفاً موجهاً ضد أي بلد آخر في المنطقة، وأن المناورات المشتركة محدودة النطاق وذات أغراض إنسانية للبحث والانقاذ ولا تستهدف أي بلد. . .».

ويعبر أيضاً موقف تركيا إزاء العراق منذ نهاية حرب الخليج الثانية عن سلسلة من التناقضات. فتركيا من ناحية تؤكد حرصها على الحفاظ على سيادة العراق ووحدة وسلامة أراضيه، كما تطالب بضرورة رفع الحظر عن العراق ـ بمجرد وفائه بالقرارات الدولية، وتستفيد من إعادة تصدير نفط العراق عبرها بموجب اتفاق «النفط مقابل الغذاء»، وتتطلع إلى مزيد من التعاون الاقتصادي معه في حالة رفع الحظر عنه بما في ذلك مد أنبوب جديد لتصدير غازه الطبيعي عبرها، ولكنها في الوقت نفسه تقوم بعمليات عسكرية متكررة في شماله منذ آب/أغسطس ١٩٩١ وتطرح مسألة إقامة «منطقة أمنية» فيه (أعلنتها في ٢٢/١٠/١٩٩٧)، وتتحرك ـ بالتنسيق مع أمريكا وبريطانيا ـ للوساطة بين حزبي البارزاني والطالباني في إطار ما يُسمى بـ «عملية أنقرة للسلام» منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وتتعاون مع الأول (البارزاني) في «تأمين الحدود» منذ الانسحاب الجزئي لقواتها المشاركة في عملية «فولاذ ٩٧» من شمال العراق في ٢١/٦/١٩٩٧، كما تؤدي دوراً مهماً في «حماية أكراد العراق» ومراقبة منطقة «الحظر الجوي» في شمال العراق بالتعاون مع أمريكا وبريطانيا. وعلى رغم ذلك، فإن هذه المتناقضات تجمعها خطوط عريضة أساسية تؤكد أمرين:

أ ـ تمتع السياسة التركية وصانعيها بقدر كبير من الفطنة والذكاء ووضوح الرؤية بشأن مصالح تركيا وآليات تنفيذها بالاستفادة من الأوضاع القائمة حالياً، مع الأخذ في الاعتبار التطورات المحتملة لهذه الأوضاع.

ب ـ حرص هذه السياسة وصانعيها، في ضوء التقدير المستقبلي للتطورات المحتملة، على تعدد الخيارات. وعلى سبيل المثال خلال التطورات الجارية في شمال

العراق في أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (الصراع بين البارزاني والطالباني ودعم بغداد للأول في استرداد أربيل)، طرحت تركيا في وقت واحد أكثر من خيار: القيام بعمليات عسكرية جديدة، والتعاون مع البارزاني، وإنشاء «منطقة أمنية»، بل والدعوة إلى السماح بعودة قوات العراق إلى مناطقه الشمالية والتعاون معه مستقبلاً في تأمين الحدود. وتكررت هذه الظاهرة بدرجة أو بأخرى من جانب تركيا منذ بدء عمليتها الكبرى «فولاذ ٩٧» في شمال العراق في ١٤/٥/١٩٩٧ وحتى إعلانها عن إقامة «المنطقة الأمنية» في ٢٢/١٠/١٩٩٧).

وعلى رغم صعوبة فصل سياسة تركيا وتطورها إزاء هاتين المسألتين (التحالف مع إسرائيل، والموقف إزاء العراق) عن علاقتها بالاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية والتطورات اللاحقة لهذه الاستراتيجية منذ بدء عملية السلام بمؤتمر مدريد ١٩٩١ ثم تعقدها وجمودها خصوصاً منذ وصول الليكود إلى السلطة في إسرائيل عام ١٩٩٦، وعلى رغم التأكيدات الأمريكية المتتالية إبقاء سياسة «الاحتواء المزدوج للعراق وإيران» دون تغيير، إلا أنه من المحتمل أن يشهد المستقبل المنظور تحولاً ما في السياسة التركية إزاء العراق بصرف النظر عن تغييرات داخلية محتملة فيه. ومن الظروف والعوامل التي يحتمل أن تساعد في تحقيق ذلك التحول، تقدير أنقرة عدم استفادتها بشكل كافٍ من استئناف التجارة مع العراق في إطار اتفاق «النفط مقابل الغذاء»، وتقديرها مخاطر مواصلة سياستها الحالية في دفع العراق وسوريا إلى مزيد من التقارب الاقتصادي والسياسي بما قد يشكل من وجهة نظرها وسيلة «للضغط» عليها بصدد بعض المسائل ـ المياه والأكراد ـ بما فيها المسائل الاقتصادية سواء ما يتعلق منها بالتجارة أو النفط (احتمال استئناف العراق تصدير جزء كبير من نفطه عبر سوريا)، وتقديرها أن الوضع في شمال العراق ربما يخرج عن حدود السيطرة سواء باتجاه إنشاء «كيان كردي مستقل» أو باتجاه مواصلة حزب «العمال الكردستاني التركي» (PKK) وجوده في المنطقة وتدعيم نفوذه فيها سواء بالتعاون مع أحد الحزبين الكرديين العراقيين الكبيرين أو على حسابهما معاً في ظل تململ نسبة غير قليلة من أكراد العراق من الاقتتال بين هذين الحزبين. ومثل ذلك التحول قد لا يُواجه بالضرورة بمعارضة أمريكية حتى لو استمرت سياسة الاحتواء المزدوج، على غرار عدم اتخاذ أمريكا خطوات فعلية إزاء تركيا بصدد اتفاقها الضخم مع إيران بشأن الغاز الطبيعي (تموز/يوليو ١٩٩٦) أو بصدد إحجامها عن الانضمام إلى جهودها الرامية لعزل الأخيرة، دون استبعاد احتمال تحول ما في السياسة الأمريكية نفسها تجاه العراق سواء لقطع الطريق أمام احتمال تدعيم التقارب بين بغداد وكل من دمشق وطهران بما يعقد الحسابات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة أو بافتراض احتمال (يبدو مستبعداً أو ضئيلاً في المستقبل القريب) استجابة العراق لشروط أخرى ـ بخلاف القرارات الدولية العديدة التي نفذها ـ أو معظمها بالفعل ـ

ترتبط بعلاقاته مع سوريا وإسرائيل وموقفه إزاء عملية السلام.

١٣ ـ الاستمرارية والتغير في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية

يتمثل عنصر الاستمرارية في هذه السياسة في استنادها إلى رؤية ثابتة وواضحة للمصالح القومية التركية وضرورة تأمينها وتحقيقها بصرف النظر عن أي تغيرات في أشخاص القادة أو صانعي القرار. ويتمثل عنصر التغير، سواء كان نتيجة تغير في القيادة والنخبة السياسية الحاكمة أو نتيجة تغيرات إقليمية أو دولية، في تغير ترتيب الأولويات والمصالح أو آليات ووسائل تحقيقها ولكن دون تغير جوهري في تقدير هذه المصالح.

وعلى رغم أهمية دور المؤسسة العسكرية التركية في ضمان هذه الاستمرارية، إلا أن الساسة الأتراك على اختلاف توجهاتهم السياسية يتوافر لديهم الاهتمام نفسه، بتحقيق المصالح القومية لبلادهم، وإن اختلفوا فاختلافهم يظل قاصراً على الأولويات والآليات. وعلى سبيل المثال فإن أربكان إبان رئاسته للحكومة الائتلافية حزيران/يونيو ١٩٩٦ ـ حزيران/يونيو ١٩٩٧، وعلى رغم اضطراره لتقبل تطور التعاون/ التحالف العسكري والاستراتيجي مع إسرائيل بإبرام اتفاقيتي آب/أغسطس ١٩٩٦ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ والاجتماع بوزير خارجيتها ديفيد ليفي إبان زيارته لتركيا في ٨ ـ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧ وتكثف هذا التعاون في مجالات التصنيع العسكري والمناورات المشتركة وغيرها باعتبار أن ذلك يتعارض مع توجهاته الإسلامية من منطلق المنظور القومي لحزبه، وحتى بافتراض عدم تقيده باعتبارات التوازن مع تشيللر وحزبها وعدم خضوعه لضغوط العسكريين، ما كان يمكن أن يقرن خطابه السياسي التعاوني المعتدل إزاء البلدان العربية وتحديداً سوريا والعراق بخطوات فعلية لحل مشكلات قائمة بين الطرفين كمشكلة مياه الفرات في ارتباطها بالسدود التركية على الفرات ودجلة في إطار مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP). ذلك أن أربكان من منطلق المنظور القومي نفسه حريص على مصالح تركيا، ويدرك جيداً أنها تقتضي مواصلة تنفيذ هذا المشروع لإكماله قبل عام ٢٠٠٠ لما سيحققه من مزايا عديدة لبلاده بصرف النظر عن انعكاساته السلبية على البلدين العربيين.

وفي ضوء هذه الاستمرارية يُتوقع أيضاً استمرار توترات العلاقات التركية ـ العربية، وربما تفاقم حدتها، نتيجة استمرار تركيا في سياستها وتحركاتها، ولا سيما على صعيد علاقاتها مع إسرائيل وأمريكا ودورها في شمال العراق وأساليب إدارتها لعلاقاتها مع سوريا وثبات موقفها إزاء مشكلة المياه. ونتيجة لهذا العامل وغيره، وحتى بافتراض استمرار حكومة يلماز الائتلافية فترة معقولة على رغم مشكلاتها العديدة، تقل إلى حد بعيد فرص تحقق تعهد وزير الخارجية التركي اسماعيل جيم في

١٨/٧/١٩٩٧ «أن بلاده ستبدأ مرحلة جديدة من العلاقات مع دول الجوار بما فيها سوريا والعراق وإيران تعتمد على النوايا الحسنة، وأنها لا تعتزم إقامة منطقة عازلة في شمال العراق، إلا أن سياستها الحالية تجاه العراق سوف تستمر من دون تغيير، وأنها ترغب في إقامة علاقات مع دول الجوار تعتمد أيضاً على المنفعة المتبادلة وتأمين الحدود والتعاون من أجل القضاء على الإرهاب»[٢].

١٤ ـ توصيات لصانعي القرار في الوطن العربي

بعيداً عن أي تفسير «تآمري»، ودون إغفال أهمية الحفاظ على علاقات سياسية واقتصادية مع تركيا وتطويرها، باعتبار تركيا دولة جوار طبيعي تربطها بالمنطقة العربية علاقات متنوعة وذات جذور تاريخية وثقافية وكانت لها منذ منتصف السبعينيات مواقف مساندة للقضايا العربية، ولا سيما القضية الفلسطينية، فإن هذه الدراسة انتهت إلى أن سياسة تركيا منذ بداية هذا العقد ونشوب أزمة الخليج الثانية تشهد تحولات نوعية مهمة باتجاه تهديد المصالح والأمن القومي العربي عموماً سواء في ظل دورها المتنامي في شمال العراق بجوانبه المختلفة (الغازي والوسيط والحامي للأكراد)، أو في ظل تطور تعاونها/ تحالفها العسكري والاستراتيجي مع إسرائيل في ارتباطه بالاستراتيجية الأمريكية «لإعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط»، فضلاً عن ثبات موقفها الرافض لتسوية مشكلة مياه الفرات.

قبل عرض بعض «التوصيات» التي قد تكون ذات فائدة لصانعي القرار العرب ـ بافتراض توافر الإرادة السياسية ـ في مواجهة المخاطر الآنية والمحتملة لهذه السياسة، تتعين الإشارة إلى:

أ ـ ان المطلوب عربياً ليس خسارة تركيا، أو بالأحرى تحويلها إلى إسرائيل ثانية، لأن ذلك لا يتعارض فحسب مع اعتبارات الجغرافيا والتاريخ والثقافة ولكن أيضاً مع مصالح المنطقة العربية في بناء وتطوير علاقات طبيعية مع دول الجوار الطبيعي كتركيا وإيران وغيرهما.

ب ـ ان التدابير المقترحة لمواجهة هذه المخاطر تجمع بين تدابير ذات طبيعة تعاونية وأخرى صراعية. وليس المقصود أو المستهدف بالأخيرة الدعوة إلى خوض صراع أو حرب مع تركيا، وإنما ممارسة أشكال متنوعة من الضغط والتأثير فيها كي تعيد حساباتها في مواقفها الحالية إزاء المنطقة العربية.

ج ـ ان طائفة من هذه التدابير تبدو متناقضة، كالدعوة إلى تدعيم العلاقات

(٢) الأهرام، ١٩/٧/١٩٩٧، ص ٩.

الاقتصادية العربية ـ العربية وخصوصاً بين العراق وسوريا كوسيلة للتأثير في السياسة التركية، والدعوة إلى استخدام الجانب العربي علاقاته الاقتصادية مع تركيا للغرض نفسه، والدعوة إلى إعطاء الشركات التركية الكبرى عقود تنفيذ مشروعات مهمة في الدول العربية. بيد أن هذا مردود عليه بأمرين، أولهما يتعلق بالملاحظة السابقة، وثانيهما أن بناء علاقات اقتصادية عربية بينية قوية وتطويرها مسألة تحتاج إلى بعض الوقت، كما أنها لن تغني مستقبلاً عن العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وتركيا.

د ـ ان مجموعة أخرى من هذه التدابير، كالتعاون مع اليونان وإيران، تنطوي على محاذير معينة يجب أخذها في الاعتبار من قبل الجانب العربي دون أن يعني الحرص على تجنب حساسية تركيا إزاء اللجوء إلى مثل هذه التدابير أو غيرها استبعادها تماماً كتدابير إضافية مساندة للتحرك العربي المطلوب، وخصوصاً أن تركيا لا تتصف بهذه الحساسية إزاء ردود الفعل العربية تجاه تحركاتها.

إضافة إلى ضرورة الاهتمام بزيادة القدرات الدفاعية العربية كرادع لمخاطر التحالف التركي ـ الإسرائيلي، تتضمن التدابير المقترحة والمطلوبة:

(١) التضامن العربي: تشكل استعادة هذا التضامن، مع بنائه على أسس أرسخ في إطار مصالحة عربية شاملة تضمن إنهاء الانقسامات العربية القائمة منذ أزمة الخليج الثانية وإعادة العراق إلى محيطه العربي، المتطلب الجوهري لبناء وبلورة موقف عربي مشترك يعطي للمنطقة العربية قدرة حقيقية على المقاومة، وعلى نقل رسالة واضحة إلى تركيا مؤداها «أن استمرار مصالحها الاقتصادية العديدة وتطورها مع العرب في مجالات التجارة والمقاولات والنفط والغاز وغيرها، وهي مجالات لا يصعب العثور فيها على بديل لتركيا وتفوق بكثير حجم المصالح الآنية والمحتملة مع إسرائيل، أمر مرهون بإعادة حساباتها في سياساتها الحالية تجاه المنطقة العربية».

والمطلوب في هذا الخصوص من الدول العربية عموماً، والمؤثرة منها خصوصاً، وكذلك الكويت على رغم استمرار خبرة غزو العراق لها ماثلة في ذهنها، أن تقدم مساندة حقيقية لمبادرة الأمين العام للجامعة العربية ـ المطروحة منذ سنوات بشأن المصالحة العربية بالنظر إلى «أهمية استعادة التضامن العربي (في مواجهة المخاطر المحدقة بالأمن القومي العربي عموماً) من خلال عمل جريء تحركه الإرادة العربية الصادقة، وحقيقة أن أمن العراق جزء من الأمن القومي العربي» على حد قوله لدى افتتاحه اجتماعات الدورة (١٠٨) لمجلس الجامعة في القاهرة في ١٩/٩/١٩٩٧[٣].

(٢) التنسيق العربي الجزئي: إذا كانت الظروف السياسية العربية غير مهيأة حتى

---

(٣) الحياة، ٢١/٩/١٩٩٧، ص ٦.

الآن لتحقيق التضامن بالمعنى الشامل، على الرغم من تزايد حجم التهديدات للأمن القومي العربي، فإن البديل المرحلي المتاح ـ والأقل فاعلية ـ في ظل هذه الظروف يمكن أن يقتصر على تنسيق متعدد الجوانب بين دول عربية فاعلة:

(أ) التنسيق بين مصر وسوريا وأهمية تأكيد الأولى دعمها السياسي (والعسكري عند الضرورة) للثانية في مواجهة مخاطر التحالف الإسرائيلي ـ التركي والتي قد يكون من بينها في المستقبل المنظور ـ في ظل التوترات التركية ـ السورية وجمود المفاوضات على المسار السوري وتهديدات إسرائيل المتتالية بتوجيه ضربة وقائية لإجهاض تحرك عسكري سوري متوقع لاستعادة الجولان ـ احتمال مساعدة تركيا لإسرائيل في ضرب سوريا عن طريق موافقتها على استخدام الطائرات الإسرائيلية لقواعدها أو عن طريق قيامها بحشد أعداد كبيرة من قواتها على الحدود لإضعاف الاحتياطي الاستراتيجي لسوريا. كما أن للتنسيق المصري ـ السوري أهمية خاصة في ضمان وحدة العراق في مواجهة تحركات تركيا سواء لضم الموصل أو لإقامة منطقة أمنية في شمال العراق والتعاون مع أحد الحزبين الكرديين (حزب البارزاني). ذلك أن هذا التنسيق، بما قد ينطوي عليه أيضاً من إقامة اتصالات مع منافس الأخير، يشكل في ظل الظروف الراهنة للعراق وسيلة لمنع أو تحجيم انفراد تركيا بالتعاون مع أمريكا وبريطانيا بما يسمى «ملف شمال العراق» أو «الملف الكردي».

(ب) توسيع نطاق هذا التنسيق ليشمل ليس فقط السعودية بثقلها السياسي والاقتصادي (وقدرتها على الإسهام في تمويل تحديث القدرات العسكرية السورية كرادع لهذه المخاطر)، ولكن أيضاً دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في إطار دول إعلان دمشق. وفي ضوء ما ورد في البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية الدول الثماني في اللاذقية في ٢٥ ـ ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٩٧ بشأن العلاقات العربية ـ التركية[(٤)]، فإن من بين ما ينقص هذا «التجمع العربي» كي يكون فعالاً في مواجهة مخاطر السياسة التركية:

ـ عدم المواجهة الصريحة وبشكل مؤثر وفعال لمخاطر هذه السياسة سواء تجاه العراق أو التحالف مع إسرائيل أو مشكلة مياه الفرات (لم يتطرق البيان إلى هذه المشكلة وضرورة التوصل إلى تسويتها على أساس القسمة العادلة على خلاف بيانات سابقة لاجتماعات هذه الدول). ذلك أن عبارات وصيغ «الاستنكار» و«التعبير عن القلق» و«المناشدة» وغيرها لا تكفي لخلق قناعة لدى تركيا بوجود «موقف قوي مشترك» لدول الإعلان في هذا الخصوص.

---

(٤) الأهرام، ١٩٩٧/٦/٢٧، ص ٣.

ـ ضرورة تجاوز صيغة «التأييد» العامة لسوريا في «مواجهة أي تهديدات واستفزازات تتعرض لها من أي جهة» إلى التوقيع على بروتوكول «التعاون الأمني بين الدول الثماني في إطار عربي» والوارد في وثيقة إطار العمل المشترك التي أُقرت في اجتماعات الدورة الـ ١٢ لدول الإعلان في دمشق في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ ووافقت عليها هذه الدول في الدورة الـ ١٤ بالقاهرة خلال الشهر نفسه عام ١٩٩٦، إذ أن المخاطر أضحت تتجاوز سوريا إلى المنطقة العربية ككل، وتتطلب قيام منظومة أمنية عربية قد تكون كفيلة بمواجهة التهديدات المختلفة.

وإذا كان وزير الخارجية السوري اكتفى بالقول بعد اجتماع اللاذقية: «أن مشروع هذا البروتوكول لم يتم الاتفاق عليه بالشكل النهائي لوجود خلافات في وجهات النظر حول أحد بنوده ـ لم يكشف عنه النقاب، وأننا سنواصل خلال الفترة القادمة الاتصال من أجل الاتفاق على النقطة الخلافية الوحيدة»[٥]، فإن المطلوب هو التعجيل بالتوصل إلى اتفاق بشأن هذه النقطة[٦] والتي يبدو أنها على قدر كبير من الحساسية من وجهة نظر بعض هذه الدول بحكم تفضيلها للمسالك الثنائية «للتعاون الأمني».

(ج) تدعيم التقارب السوري ـ العراقي يكتسب أهميته من حقيقة كون البلدين مستهدفين بالأساس بالتحالف الإسرائيلي ـ التركي على نحو ما أعلنه بوضوح تام وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق موردخاي في ١٩٩٧/٤/٢٦[٧]، فضلاً عن تقدير سوريا لمخاطر تقسيم العراق في ظل اتساع نطاق الدور التركي في شمال العراق وتطور هذا التحالف. ولأسباب عديدة، منها ميراث الخلافات السياسية المتراكمة بين البلدين وحرص سوريا على تجنب التأثير السلبي «لانفتاح كامل على العراق» على علاقاتها بدول الخليج العربية وكذلك رغبتها في عدم إثارة تعقيدات ومشكلات إضافية في علاقاتها مع أمريكا المتمسكة بالإبقاء على عزلة العراق، ما زال هذا التقارب قاصراً على بعض المجالات الاقتصادية المحدودة كفتح منفذ التنف الحدودي بموافقة الأمم المتحدة في آب/أغسطس ١٩٩٧ كي يتلقى العراق عبره جزءاً من وارداته بموجب اتفاق «النفط مقابل الغذاء»، وتوقيع العراق في ١٩٩٧/٨/٢٤ أول عقد لاستيراد

---

(٥) الأهرام، ١٩٩٧/٦/٢٧، ص ٧.

(٦) نقلت صحيفة الحياة عن «مصدر مصري مسؤول» في ١٩٩٧/٧/٢ قوله «ان هناك سبع نقاط اتفقت عليها الدول الثماني في المجال الأمني... واتفقت أيضاً على أنه في حالة وقوع عدوان مسلح على إحدى الدول الأطراف من أي دولة، سواء عربية أو غير عربية، تلتزم الأطراف على الفور وإعمالاً بمبدأ الدفاع الشرعي عن النفس باتخاذ الخطوات الفردية والجماعية بما فيها القوة لدفع العدوان وإزالة آثاره». على رغم ذلك، قد تكون «النقطة الخلافية» متعلقة بهذه المسألة الأخيرة. انظر: الحياة، ١٩٩٧/٧/٣، ص ٤.

(٧) الحياة، ١٩٩٧/٤/٢٧، ص ١.

مواد غذائية وأدوية وغيرها بموجب هذا الاتفاق، وتبادل زيارة الوفود الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

ومع تقدير صعوبات اتخاذ خطوات أخرى سياسية على طريق تطبيع العلاقات السورية ـ العراقية في ظل الأوضاع الراهنة، فإن ذلك لا يمنع ضرورة تفعيل التعاملات الاقتصادية بين البلدين ليس فقط لخلق أرضية ملائمة وثابتة للعلاقات المستقبلية بينهما، ولكن أيضاً كوسيلة لتقليل درجة اعتماد العراق ـ في الظروف الراهنة ـ على تركيا سواء في مجال التجارة أو نقل وتصدير النفط. وتبرز بخصوص هذه الناحية الأخيرة أهمية بحث إعادة فتح أنبوب النفط الممتد من كركوك إلى بانياس وطرطوس والمغلق منذ عام ١٩٨٠ لنقل النفط وتصديره عبر سوريا. وإن كانت هذه المسألة الأخيرة التي ذكر بصددها وزير التجارة العراقي في ١٨/٨/١٩٩٧ «أن الفنيين يقومون حالياً بتجديد العمل في هذا الأنبوب تمهيداً لإعادة فتحه لنقل البترول العراقي عبر سوريا»[٨]، ستمثل صعوبة معينة بالنسبة لسوريا المعتمدة حالياً على هذا الأنبوب داخل أراضيها في نقل نفطها وتصديره.

(٣) مواصلة الاتصالات السياسية العربية ـ التركية وخصوصاً من جانب دول عربية مؤثرة كمصر ذات علاقات طيبة مع تركيا، متطلب مهم نسبياً في الإبقاء على «قنوات مفتوحة» بين الطرفين العربي والتركي. يُوصى في هذا الخصوص بما يلي:

(أ) ضرورة اهتمام الطرف العربي بمتابعة خطوات فعلية يتخذها الطرف التركي لترجمة «تطمينات رسمية» ينالها الأول بشأن مواقف معينة للسياسة التركية المتعارضة مع المصالح العربية، دون الاكتفاء بمجرد الحصول على مثل هذه التطمينات، والتي كثيراً ما يكشف الواقع عن عدم صحتها.

(ب) مراعاة أن صلابة أو تشدد المفاوض التركي محكومان في النهاية بتقديره ليس فقط لقدرة الطرف الآخر على التحمل، ولكن أيضاً قدرة الأخير على الضغط بدوره بأساليب أخرى، كما أنه محكوم بقدرة الطرف الآخر ـ أي الطرف العربي في مشكلة أو أكثر مثارة مع تركيا ـ على ربط ما لديه من مزايا يمكن منحها لتركيا بمدى تجاوبها بدرجة أكبر مع مطالبه.

(ج) تكثيف النشاط الدبلوماسي للدول العربية في تركيا وتفعيله بما يقتضيه ذلك من زيادة عدد وكفاءة الدبلوماسيين العرب في تركيا على مختلف مستويات/ درجات العمل الدبلوماسي، وعدم اقتصار وظيفتهم على مجالات معينة (شكلية/ احتفالية) لتشمل ما يُسمى «بالوظيفة الكفاحية أو القومية» للدبلوماسي على غرار

---

(٨) الأهرام، ١٩/٨/١٩٩٧، ص ٩.

وظائف الدبلوماسيين الإسرائيليين في تركيا وغيرها، وكذلك تحقيق نوع من التنسيق الفعال بين هؤلاء الدبلوماسيين العرب بصرف النظر عن خلافات سياسية معينة بين حكوماتهم.

(٤) التأثير في بيئة عملية صنع القرار في تركيا والقوى المؤثرة أو المشاركة فيها، ومن ذلك ما يلي:

(أ) التأثير في الرأي العام التركي، وهي مسألة مهمة للجانب العربي لمواجهة سلبية الصورة العربية لدى الأتراك، بوجه عام، نتيجة عوامل عديدة (تأثير وسائل الإعلام الغربية وبعض الصحفيين ذوي الاتجاهات العلمانية الغربية ـ نفوذ رجال الأعمال اليهود ـ خبرات العمالة التركية الوافدة في بعض الأقطار العربية ـ شعور أوساط تركية عديدة بما فيها المتعاطفة مع القضايا العربية بمسؤولية العرب عن انهيار الدولة العثمانية). ومن الوسائل المقترحة لإحداث هذا التأثير المطلوب والحفاظ عليه، إقامة وتطوير علاقات ثقافية طابعها الاستمرارية مع قوى مؤثرة في اتجاهات الرأي العام التركي كرجال الصحافة وأساتذة الجامعات والمراكز البحثية، وكذلك نهوض السفارات العربية ومكاتبها الإعلامية في تركيا بدورها المطلوب في الرد وتصحيح المواد الإعلامية المنطوية على أمور معينة تسيء إلى الصورة العربية في تركيا. وقد تشمل هذه الوسائل أيضاً، محاولة جهات ومنظمات عربية غير حكومية إقامة علاقات واتصالات معينة مع قبرص التركية، لتجنب حساسية الاتصالات الحكومية العربية المباشرة بالأخيرة من حيث انعكاساتها على علاقاتها باليونان، وذلك بالنظر إلى ما يوليه الرأي العام التركي من اهتمام كبير بوضع القبارصة الأتراك ومقارنة أوساط تركية رسمية وغير رسمية عدة بين ما قدمته تركيا ـ في الماضي ـ من دعم للقضية الفلسطينية والموقف العربي المتجاهل لقضية الأخيرين.

(ب) جماعات المصالح التركية وخصوصاً تنظيمات رجال الأعمال الكبرى مثل اتحاد الغرف والبورصات التركية (TOBB) وكذلك جمعية رجال الصناعة والأعمال الأتراك (TUSIAD)، فضلاً عن جماعات أخرى مؤثرة في الرأي العام وبيئة صنع القرار كنقابات واتحاد الصحفيين، تشكل مجالاً آخر للتحرك العربي المطلوب. وقد يقتضي الأمر، لاعتبارات سياسية، الاهتمام عند إعطاء الشركات التركية عقود مشروعات معينة في الدول العربية بأن تكون من الشركات القابضة الضخمة مثل مجموعات شركات «كوج» (KOC) و«سبانجي» (Sabanci) و«ياشار» (Yasar) و«أقين» (Akin) و«دوغوش» (Dogus) وغيرها لأن أصحابها ـ بحكم اتصالاتهم بصناع القرار ـ أكثر تأثيراً في صنع القرارات الداخلية والخارجية التركية، حتى لو تعارض ذلك التفضيل مع الاعتبارات الاقتصادية البحتة ـ كوجود عروض مقدمة لتنفيذ هذه المشروعات بأسعار أقل من جانب شركات تركية أصغر حجماً، فضلاً عن أن

الشركات الكبرى أقل إثارة للمشكلات في حالة تأخر الحصول على مستحقاتها.

(ج) الأحزاب السياسية التركية، خصوصاً الأحزاب المؤثرة منها في عملية صنع القرار سواء من موقع الحكم أو المعارضة، يجب الاهتمام العربي بالتعرف على قادة هذه الأحزاب وكوادرها وخصائصهم وخلفياتهم واتجاهاتهم، بل والسعي إلى إقامة اتصالات معينة معهم، وقد يكون الدبلوماسيون العرب في تركيا أداة لخلق هذه «الاتصالات» وتطويرها، ولكن هناك أدوات أخرى رسمية وغير رسمية يمكن اللجوء إليها. ومن المهم عدم الاقتصار في هذا الخصوص على قادة الأحزاب الأخرى وكوادرها، وذلك بالنظر إلى تداول السلطة بين الأحزاب، فضلاً عن أن الحكومات التركية في المستقبل المنظور ستظل على الأرجح حكومات ائتلافية قصيرة العمر.

(د) المؤسسة العسكرية التركية، بحكم دورها الأكثر تأثيراً من غيرها سواء في عملية صنع القرار في علاقات تركيا بالمنطقة العربية، تستحق من صانعي القرار العرب اهتماماً أكبر يمكن أن يسير في غير اتجاه، ومنها:

- تكليف الأجهزة العربية المعنية الحكومية وغير الحكومية بإجراء بحوث جادة بشأن هذه المؤسسة وتنظيم دورها وأبرز عناصرها القيادية من حيث الخلفية الاجتماعية والتوجهات السياسية وغيرها.

- محاولة بناء اتصالات وعلاقات معينة وتطويرها بقادة هذه المؤسسة، حتى لو تطلب خلق روابط مصلحية مع الأخيرين في إطار مشروعات محددة لشراء بعض منتجات الصناعات الدفاعية التركية.

ويُفترض أن هذه المسألة بالغة الأهمية، على رغم رد وزير الخارجية المصري في ٢٣/١٠/١٩٩٧ على سؤال حول تدخل هذه المؤسسة في السياسة التركية بما يمس الأمن القومي العربي بقوله: «إن ما يشغلنا هو آثار أي سياسة وتبعاتها في المنطقة. أما تدخل جهة ما في دولة ما في السياسة فليس ما يهمنا»[٩].

(٥) التعاون العربي مع اليونان وإيران في المجالات السياسية - وكذلك العسكرية - من جانب بعض البلدان العربية يمكن أن يشكل وسيلة ما للتأثير في السياسة التركية، خصوصاً في ظل معارضة كلا البلدين لهذه السياسة بصدد التعاون/التحالف مع إسرائيل والعمليات العسكرية المتكررة في شمال العراق. بيد أن هذه الوسيلة كإجراء مكمل للتحرك العربي المطلوب على المستويات السابقة لا تقتصر محاذيرها على اعتبارات الحساسية لدى تركيا أو الطموحات الإقليمية لإيران في منطقة الخليج واستمرارها في احتلال الجزر العربية الثلاث، ولكنها تشمل أيضاً:

---

(٩) الأهرام، ٢٤/١٠/١٩٩٧، ص ٤.

(أ) اليونان: مع تقديرها لمخاطر التحالف التركي ـ الإسرائيلي على أمنها القومي في ظل خلافاتها العديدة مع تركيا، تدرك اليونان أيضاً في الوقت نفسه أن المستهدف الأساسي بهذا التحالف وطرفيه وأمريكا هو الجانب العربي وتحديداً سوريا والعراق، وهذا الإدراك تعززه هذه الدول وخصوصاً إسرائيل التي أكدت على لسان وزير دفاعها في ٢٦/٤/١٩٩٧ «أن التعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا يمكن أن يكون بمثابة قوة ردع لمواجهة أي هجوم قد تفكر في شنه دولة مثل إيران أو العراق أو سوريا»[(١٠)].

ومن ناحية أخرى، فإن اليونان تربطها علاقات تعاون عسكري مع إسرائيل، وهي علاقات مهمة على رغم عدم وصولها ـ حتى الآن ـ إلى مستوى قريب من علاقات الأخيرة بتركيا: إبرام اتفاق للتعاون العسكري بين اليونان وإسرائيل في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤[(١١)]، إعلان المتحدث باسم الحكومة اليونانية في ٩/٥/١٩٩٧ «أن اليونان وإسرائيل ستجريان للمرة الأولى مناورات عسكرية مشتركة في أواخر الشهر القادم جنوب شرق بحر ايجة»[(١٢)]. وقررت وزارة الدفاع اليونانية في ٢٧/٦/١٩٩٧ تأجيل هذه المناورات بسبب «انزعاج اليونان من علاقات التعاون الأمني والعسكري بين تركيا وإسرائيل وإجراء قواتهما مناورات مشتركة بالقرب من جزيرتي كريت وقبرص في وقت لا تزال فيه الخلافات قائمة بين اليونان وتركيا حول حدود السيادة الإقليمية في بحر إيجة ومشكلة قبرص»[(١٣)]، والتوقيع في أثينا في النصف الأول من آب/ أغسطس على اتفاق بين شركتي «البين» الإسرائيلية و«داسا» الألمانية بشأن مشروع يتكلف ٣١٢ مليون دولار لتحديث ٣٩ طائرة يونانية من طراز «إف ٤». وهذا الاتفاق مؤشر مهم لتطور هذه العلاقات على رغم تأكيد المتحدث باسم الخارجية

---

(١٠) **الحياة**، ٢٧/٤/١٩٩٧، ص ١. أضف إلى ذلك أن السفارة الإسرائيلية في أنقرة، إبان احتجاج اليونان على إعلان تركيا وإسرائيل وأمريكا عن إجراء مناورات بحرية مشتركة شرقي البحر المتوسط، حرصت على إبلاغ الدبلوماسيين اليونانيين في ٦/٥/١٩٩٧ «أن إسرائيل لن تنسى علاقاتها مع اليونان، ولكن علاقاتها مع تركيا لها تقدير خاص نظراً لموقعها المتاخم لكل من سوريا وإيران». وقبل ذلك، كان السفير الإسرائيلي شعبي البرت في أنقرة قد أكد في ١٢/٤/١٩٩٧ إثر زيارة وزير خارجيته للأخيرة: «أن المشكلات مع جيران سيئين هي أحد العوامل الرئيسية التي تربط بين إسرائيل وتركيا». وفي ٢٢/١٠/١٩٩٧ أكد المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية «أن اتفاقية التعاون الدفاعي بين بلاده وتركيا لا تستهدف اليونان أو قبرص أو أي دولة ثالثة (!)، وأن بلاده حريصة على تعزيز وتطوير العلاقات الطيبة التي أقامتها مع قبرص في جميع المجالات». انظر على التوالي: **الأهرام**: ٧/٥/١٩٩٧، ص ٤؛ ١٣/٤/١٩٩٧، ص ٥ و٢٣/١٠/١٩٩٧، ص ٥.

(١١) ممدوح أنيس، «إسرائيل والناتو والتوسع جنوباً،» **الأهرام**، ٧/٧/١٩٩٧، ص ١٠.

(١٢) **الأهرام**، ١٠/٥/١٩٩٧، ص ٤.

(١٣) **الأهرام**، ٢٨/٦/١٩٩٧، ص ٥.

اليونانية في ١٩٩٧/٨/٢٢ «أن بلاده ليست على علم بهذا الاتفاق»(١٤).

(ب) إيران: هناك صعوبة وعدم عملية في إمكانية اعتماد البلدان العربية عموماً أو إحداها على إقامة علاقات خاصة مع إيران كعنصر موازن للعلاقات التركية ـ الإسرائيلية ومخاطرها، أو كوسيلة فعالة في حد ذاتها للضغط والتأثير على مواقف معينة للسياسة التركية غير مواتية للمصالح العربية. صحيح أن مثل هذه العلاقات مع إيران قد تكون لها أهمية سياسية معينة في هذا الخصوص، وكذلك في بناء وتطوير «علاقات طبيعية» بين العرب وإيران مما يثير أهمية دور سوريا المحتمل «كجسر للتفاهم والتقارب بين الوطن العربي وإيران للمساعدة في تحسين العلاقات بين البلدين»، إلا أن علاقات خاصة مع إيران ـ قائمة على منطق التحالف ـ لا يمكن اعتبارها بديلاً للعنصر الأهم في مواجهة هذه المخاطر والمرتبط بالتضامن العربي، فضلاً عن مشكلاتها. ولا يستند هذا التقدير فحسب إلى وجود مشكلات معينة كالجزر وغيرها في العلاقات الإيرانية ـ العربية، وأهداف إيران بأن تصبح قوة مؤثرة في منطقة الخليج ولو في إطار ترتيبات أمنية جديدة باعتبارها «القوة الأولى» في المنطقة، ولا سيما بعد ضعف و«تحجيم» العراق نتيجة لحرب الخليج الثانية وقرارات وقفها(١٥)، وإنما يستند أيضاً إلى المصالح المتبادلة بين تركيا وإيران وحرصهما على احتواء أي توترات والحفاظ على ما بينهما من علاقات قوية بحكم الجوار والدور «الإقليمي» المهم لكل منهما والمصالح الاقتصادية الضخمة بينهما (غير القابلة للمقارنة بالعلاقات الاقتصادية التركية ـ السورية أو الإيرانية ـ السورية) في مجالات التجارة والنفط والغاز وغيرها(١٦).

---

(١٤) الأهرام، ١٩٩٧/٨/٢٣، ص ٥.

(١٥) بينما اكتفى محسن رضائي، القائد العام لقوات الحرس الثوري الإيراني، في ١٩٩٧/٦/٢٩ بإعلان «أن إيران مستعدة لإبرام معاهدة دفاعية أمنية تتضمن معاهدة عدم اعتداء مع كل جيرانها في منطقة الخليج، وأن إيران ليست لديها أي نوايا توسعية، وإنها القوة الأولى في الخليج وبات في إمكانها انتاج معظم الأسلحة التي تحتاج إليها...»، دعا وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني في ١٩٩٧/٨/٣٠ الدول الخليجية إلى «تدوين استراتيجية أمنية مشتركة تحقق أمناً ثابتاً ودائماً في المنطقة»، مؤكداً «أن التشاور مع الحكومات الخليجية بهدف وضع ترتيبات أمنية جديدة يشكل أولوية رئيسية في برنامج وزارة الدفاع الإيرانية»، وهذه الدعوة تشكل أول مرة يتحدث فيها مسؤول إيراني عن «تدوين استراتيجية لوضع ترتيب أمني جديد في الخليج». انظر على التوالي: الحياة: ١٩٩٧/٦/٣٠، ص ١ و١٩٩٧/٨/٣١، ص ١.

(١٦) إضافة إلى الاتفاق المبرم في تموز/يوليو ١٩٩٦ لتوريد الغاز الطبيعي الإيراني لتركيا وقيمته ٢٣ مليار دولار ومدته ٢٣ سنة ويبدأ تسلم تركيا أول شحنة من هذا الغاز عام ١٩٩٨، تشكل إيران شريكاً تجارياً مهماً لتركيا حيث زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين من ٥٧٨ مليون دولار عام ١٩٩١ إلى ٨٢٠ مليوناً عام ١٩٩٢ و٩٤٣ مليوناً عام ١٩٩٤ و٩٥٧ مليوناً عام ١٩٩٥، ومن الأخيرة ٢٦٨ مليون دولار قيمة صادرات تركيا إلى إيران و٦٨٩ مليوناً قيمة وارداتها منها. انظر في هذا الخصوص:
Economist Intelligence Unit [EIU]: *Turkey* (Country Profile, 1996-1997), p. 5, and *Turkey* (Country Report, 1st Quarter 1997), p. 28.

ولعل هذه الناحية الأخيرة تفسر اتفاق البلدين عقب اجتماع وزيري خارجيتهما في ١٩٩٧/٩/٢٣ على إعادة تبادل السفراء، وكان قد تم تبادل سحب سفيري البلدين في شباط/فبراير ١٩٩٧ إثر اتهام أنقرة السفير الإيراني «بالتدخل في الشؤون الداخلية التركية». واتفق الوزيران أيضاً على «دعم التعاون السياسي والاقتصادي بين البلدين»، وذلك على رغم أن الوزير الإيراني أوضح لنظيره التركي: «أن استمرار التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل لا يزال يثير القلق البالغ في المنطقة»[١٧].

وفي ضوء هذه الاعتبارات، وغيرها، وحتى بافتراض تطور وتبلور «التنسيق» بين سوريا وإيران إلى حد تشكيل «محور» بين البلدين وإبرام اتفاقية دفاع مشترك، ليس من المتصور أن تتورط إيران في مواجهة عسكرية مع تركيا أو مع إسرائيل في حالة نشوب حرب سورية ـ تركية أو في حالة قيام حرب سورية ـ إسرائيلية تتعاون فيها تركيا مع إسرائيل بشكل أو بآخر.

---

(١٧) الأهرام، ١٩٩٧/٩/٢٤، ص ٤.

ملحق الجداول

الجدول رقم (١)

نتائج الانتخابات البرلمانية والمحلية في تركيا منذ عام ١٩٨٣

١ ـ الانتخابات البرلمانية ١٩٨٣ ـ ١٩٩١

الانتخابات / الأحزاب	١٩٨٣			١٩٨٧			١٩٩١		
	الأصوات	المقاعد		الأصوات	المقاعد		الأصوات	المقاعد	
	(بالمئة)	العدد	النسبة المئوية	(بالمئة)	العدد	النسبة المئوية	(بالمئة)	العدد	النسبة المئوية
الوطن الأم (ANAP)	٤٥,١٥	٢١٢	٥٣,٠٠	٣٦,٣	٢٩٢	٦٤,٨٩	٢٤,٠	١١٥	٢٥,٥٦
الديمقراطي الاجتماعي الشعبي (SHP)	–	–	–	٢٤,٨	٩٩	٢٢,٠٠	٢٠,٨	٨٨	١٩,٥٦
الطريق الصحيح (DYP)	–	–	–	١٩,١	٥٩	١٣,١١	٢٧,٠	١٧٨	٣٩,٥٦
الديمقراطي الوطني (MDP)	٢٣,٢٧	٧١	١٧,٧٥	–	–	–	–	–	–
الشعبي (HP)	٣٠,٤٦	١١٧	٢٩,٢٥	–	–	–	–	–	–
اليسار الديمقراطي (DSP)	–	–	–	٨,٥	–	–	١٠,٨	٧	١,٥٦
الديمقراطية الاصلاحية(*) (IDP)	–	–	–	٠,٨	–	–	–	–	–
العمل القومي(*) (MCP)	–	–	–	٢,٩	–	–	–	–	–
الرفاه(*) (RP)	–	–	–	٧,٢	–	–	١٦,٩	٦٢	١٣,٧٨
الاشتراكي(*) (SP)	–	–	–	–	–	–	٠,٤	–	–
المستقلون	١,١٢	–	–	٠,٤	–	–	٠,١	–	–
إجمالي مقاعد البرلمان		٤٠٠			٤٥٠			٤٥٠	

(*) في انتخابات ١٩٩١ البرلمانية تحالفت أحزاب الرفاه والديمقراطية الإصلاحية والعمل القومي، وبعد هذه الانتخابات انسحب الأخيران من هذا التحالف، كما عاد العمل القومي إلى اسمه القديم السابق لانقلاب ١٩٨٠ الحركة القومية (MHP).

المصـــــدر: *Turkey, 1991-1992 Almanac*, edited by Ilnur Cevik, 2nd updated ed. (Ankara: Turkish Daily News Publication, 1993), p. 213.

تابع الجدول رقم (١)

٢ ـ نتائج الانتخابات البرلمانية التركية في ٢٤/١٢/١٩٩٥(*)

الأحزاب(**)	الأصوات (النسبة المئوية من الإجمالي)	المقاعد	
		العدد	النسبة المئوية من الإجمالي
حزب الطريق الصحيح (DYP)	١٩,٢٠	١٣٥	٢٤,٥٤
حزب الوطن الأم (ANAP)	١٩,٦٦	١٣٢	٢٤,٠٠
حزب الرفاه (RP)	٢١,٣٢	١٥٨	٢٨,٧٢
حزب اليسار الديمقراطي (DSP)	١٤,٦٥	٧٦	١٣,٨٢
حزب الشعب الجمهوري (CHP)	١٠,٦٩	٤٩	٨,٩٠
أحزاب أخرى	١٤,٤٨	-	-
الإجمالي	١٠٠,٠٠	٥٥٠	

(*) يتم توزيع المقاعد على الأحزاب وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي بشرط حصولها على نسبة ١٠ بالمئة فأكثر من إجمالي الأصوات على مستوى الدولة، وكان الرفاه المستفيد الأكبر في هذا الخصوص، كما أن ذلك يفسر ارتفاع عدد مقاعد الطريق الصحيح مقارنة بالوطن الأم على رغم نيل الأخير نسبة أكبر من الأصوات.

(**) انتُخب جافي قمحي، أحد أبرز أثرياء اليهود الأتراك، نائباً في البرلمان عن حزب الطريق الصحيح في هذه الانتخابات؛ ليكون بذلك أول نائب غير مسلم في البرلمان التركي منذ أكثر من ٣٨ عاماً. ومن الأحزاب الأخرى المشار إليها: حزب الشعب الديمقراطي (HADEP) الكردي التوجه ونال ٤,٢ بالمئة من إجمالي الأصوات على رغم حصوله على ٤٠ بالمئة من مجموع الأصوات في المحافظات الجنوبية الشرقية ذات الأكثرية الكردية، وحزب الحركة القومية (MHP) ونال ٨,١٨ بالمئة من إجمالي الأصوات. وتغيرت لاحقاً، كما يتبين من الجدول رقم (٣)، صورة توزيع المقاعد بين الأحزاب مع توالي الانشقاقات وخصوصاً من الطريق الصحيح وتكوين أحزاب جديدة.

المصادر: جلال عبد الله معوض، «الأحزاب السياسية والمشكلة الكردية في تركيا،» في: **الأحزاب والتنمية في الوطن العربي وخارجه**، تحرير مصطفى كامل السيد وصلاح سالم زرنوقة (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٩٧)، الجدول رقم (٢ ـ ٢)، ص ١٧٧، و
Ertugrul Kurkcii, «The Crisis of the Turkish State,» in: *Middle East Report* (Washington, DC, Middle East Research and Information Project), vol. 26, no. 2 (April-June 1996), p. 4.

تابع الجدول رقم (١)

٣ ـ الانتخابات المحلية ١٩٨٣ ـ ١٩٩٦(*)

الأحزاب(**)	١٩٨٤		١٩٨٩		١٩٩٤		حزيران/يونيو ١٩٩٦
	الأصوات (بالمئة)	أمناء البلديات	الأصوات (بالمئة)	أمناء البلديات	الأصوات (بالمئة)	أمناء البلديات	الأصوات (بالمئة)
الوطن الأم (ANAP)	٤١,٥	٥٥	٢١,٨٨	٢	٢٠,٤	١٣	٢١,٠
الديمقراطي الاجتماعي الشعبي (SHP)	–	–	٢٨,٣٦	٤٠	١٣,٦	١١	–
الطريق الصحيح (DYP)	١٣,٢	–	٢٥,٣٧	١٦	٢١,٤	١٣	١٢,٠
الديمقراطي الوطني (MDP)	٧,١	٢	–	–	–	–	–
الشعبي (HP)	٨,٨	١	–	–	–	–	–
اليسار الديمقراطي (DSP)	–	–	٨,٩٨	–			
الديمقراطية الإصلاحية (IDP)	–	–	٠,٩٧	–			
العمل القومي (MCP)	–	–	٤,١٣	٣	٧,٩	٦	
الرفاه (RP)	٤,٤	١	٩,٨٣	٥	١٩,١	٢٨	٣٣,٦
الديمقراطي الاجتماعي (SODEP)	٢٣,٤	٧	–	–	–	–	–
المستقلون	١,٦	١	٠,٤٨	١	–	–	–
مجموع البلديات الكبرى		٦٧		٦٧		٧١	

(*) الأصوات نسبة مئوية من إجمالي الأصوات في انتخابات المجالس المحلية للأحياء. ويرجع تغير إجمالي البلديات الكبرى بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٤ إلى إضافة بلديات جديدة. وانتخابات ١٩٩٦ انتخابات محلية تكميلية جرت في ٤١ بلدية ٣/٦/١٩٩٦.

(**) انحل الديمقراطي الوطني في أيار/مايو ١٩٨٦، واندمج الشعبي والديمقراطي الاجتماعي في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ لتكوين الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي، وعاد العمل القومي بعد انتخابات ١٩٩١ البرلمانية إلى اسمه الحركة القومية (MHP) السابق لانقلاب ١٩٨٠.

المصادر: معوض، المصدر نفسه، الجدول رقم (٢ ـ ٤)، ص ١٧٩؛ *Turkey, 1991-1992 Almanac*, p. 214, and Jenny B. White, «Islam and Democracy: The Turkish Experience,» *Current History*, vol. 94, no. 588 (January 1995), pp. 10-11.

الجدول رقم (٢)

أهم الحكومات الائتلافية في تركيا منذ ما بعد انتخابات ١٩٩١ البرلمانية وحتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

١ ـ حكومة سليمان ديميريل السابعة (٢٠/١١/١٩٩١ ـ ٢٥/٥/١٩٩٣)

المناصب/الحقائب الوزارية	أعضاء الحكومة		الأحزاب(*)
رئيس الوزراء	سليمان ديميريل	(Suleyman Demirel)	DYP
نائب رئيس الوزراء	إردال اينونو	(Erdal Inonu)	SHP
وزير دولة	جاود شاجلار	(Cavıt Caglar)	DYP
وزير دولة	أكرم جيحون	(Ekrem Ceyhun)	DYP
وزير دولة	جوكبرك أرجينكون	(Gokberk Ergene Kon)	DYP
وزير دولة	تانسو تشيللر	(Tansu Ciller)	DYP
وزير دولة	عمر بارودجي	(Omer Barutcu)	DYP
وزير دولة	شريف أركان	(Serif Ercan)	DYP
وزير دولة	أكين جونين	(Akin Gonen)	DYP
وزير دولة	محمد باتللي	(Mehmet Batalli)	DYP
وزير دولة	أورهان كيلرج أوغلو	(Orhan Kilercioglu)	DYP
وزير دولة	محمد علي يلماز	(Mehmet Ali Yilmaz)	DYP
وزير دولة	إرمان شاهين	(Erman Shain)	SHP
وزير دولة	ابراهيم تز	(Ibrahim Tez)	SHP
وزير دولة	محمد كهرمان	(Mehmet Kahraman)	SHP
وزير دولة	توركان أق يول (**)	(Turkan Akyol)	SHP
وزارة العدل	سيفي أوقطاي	(Seyfi Oktay)	SHP
وزارة الدفاع	نزهت أياز	(Nevzat Ayaz)	DYP
وزارة الداخلية	عصمت سيزجين	(Ismet Cezgin)	DYP
وزارة الخارجية	حكمت شيتن	(Hikmet Cetin)	SHP
وزارة المالية والجمارك	سومر أورال	(Sumer Oral)	DYP
وزارة التعليم	كوكسال توبتان	(Koksal Toptan)	DYP
وزارة الأشغال العامة والإسكان	أونور كومباراسباشي	(Onur Kumbaracibasi)	SHP
وزارة الصحة	يلدرم أق تونا	(Yildirim Aktuna)	DYP
وزارة المواصلات والاتصالات	ياشار توب شو	(Yasar Topcu)	DYP
وزارة الزراعة والشؤون القروية	نجم الدين جوهري	(Ecmettin Cevheri)	DYP
وزارة العمل والضمان الإجتماعي	محمد موجلتاي	(Mehmet Mogultay)	SHP
وزارة الصناعة والتجارة	طاهر كوزي	(Tahir Kose)	SHP
وزارة الطاقة والموارد الطبيعية	أرسين فاراليلي	(Ersin Faralyali)	DYP

يتبع

تابع

وزارة الثقافة	فكري ساجلار	(Fikri Saglar)	SHP
وزارة السياحة	عبد القادر أتيش	(Abdulkadir Ates)	SHP
وزارة البيئة	دوغان كان أق يورك	(Dogancan Akyurek)	DYP

(*) حزب الطريق الصحيح (DYP)، الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي (SHP).

(**) حل توركان أق يول وزيراً للدولة في ٤/٣/١٩٩٢ محل جولر أليري (Guler Ileri) الذي استقال من الحكومة في ٢٢/٢/١٩٩٢.

المصدر: *Turkey, 1991-1992 Almanac*, p. 125.

تابع الجدول رقم (٢)

٢ ـ حكومة تانسو تشيللر في الفترة ٢٥/٦/١٩٩٣ ـ ٢٠/٩/١٩٩٥(*)

المناصب/الحقائب الوزارية(**)	أعضاء الحكومة(**)		الحزب
رئيسة الوزراء	تانسو شيللر	(Tansu Ciller)	DYP
نائب رئيس الوزراء	مراد قارايالشين	(Murat Karayalcin)	SHP
وزير دولة	نجم الدين جوهري	(Necmettin Cevheri)	DYP
وزير دولة	يلدرم أق تونا	(Yildirim Aktuna)	DYP
وزير دولة	محمد جولهان	(Mehmet Golhan)	DYP
وزير دولة	ابراهيم تز	(Ibrahim Tez)	SHP
وزير دولة	بكير سامي داشي	(Bakir Sami Dace)	DYP
وزير دولة	توركان أق يول	(Turkan Akyol)	SHP
وزير دولة	جونش مفتي أوغلو	(Gunes Muftuoglu)	DYP
وزير دولة	نافذ كورت	(Nafiz Kurt)	DYP
وزير دولة	محمد كهرمان	(Mehmet Kahraman)	SHP
وزير دولة	جميل ارهان	(Cemil Erhan)	DYP
وزير دولة	مصطفى شل أوغلو	(Mustafa Ciloglu)	DYP
وزير دولة	أرمان شاهين	(Erman Sahin)	SHP
وزيرد دولة	أحمد شانال	(Ahmet Sanal)	DYP
وزير دولة	شكري اردم	(Sukru Erdem)	DYP
وزارة الزراعة والشؤون القروية	رفيع الدين شاهين	(Refaiddin Sahin)	DYP
وزارة الثقافة	فكري ساجلار	(Fikri Saglar)	SHP
وزارة الدفاع	نزهت اياز	(Nevzat Ayaz)	DYP
وزارة التعليم	ناهد متيشي	(Nahit Mentese)	DYP
وزارة الطاقة والموارد الطبيعية	فيصل أتاصوي	(Vesel Atasoy)	DYP
وزارة البيئة	رضا أق شالي	(Riza Akcali)	DYP
وزارة المالية والجمارك	عصمت أتيلا	(Ismet Attila)	DYP
وزارة الخارجية	حكمت شيتن	(Hikmet Cetin)	SHP

يتبع

تابع

وزارة الغابات	حسن أيكنجي	(Hassan Ekinci)	DYP
وزارة الصحة	رفعت سردار أوغلو	(Rifat Serdaroglu)	DYP
وزارة الصناعة والتجارة	طاهر كوزي	(Tahir Kose)	SHP
وزارة الداخلية	محمد غازي أوغلو	(Mehmet Gazioglu)	DYP
وزارة العدل	سيفي أوقطاي	(Seyfi Oktay)	SHP
وزارة العمل والضمان الاجتماعي	محمد موجلطاي	(Mehmet Mogultay)	SHP
وزارة الأشغال العامة والإسكان	أونور كومباراسباشي	(Onur Kumbaracibasi)	SHP
وزارة السياحة	عبد القادر أتيش	(Abdulkadir Ates)	SHP
وزارة المواصلات	محمد كوستبن	(Mehmet Kostepen)	DYP

(*) تكونت هذه الحكومة من ائتلاف حزبي الطريق الصحيح (DYP) والديمقراطي الاجتماعي الشعبي (SHP)؛ وبعد انهيارها في ٢٠/٩/١٩٩٥ رأست تشيللر حكومة أقلية من حزبها حتى ١٥/١٠/١٩٩٥ ثم حكومة ائتلافية من حزبها وحزب الشعب الجمهوري (CHP) برئاسة دنيز بايكال الذي تولى وزارة الخارجية واستمرت هذه الحكومة من ٣١/١٠/١٩٩٥ وحتى إجراء انتخابات ٢٤/١٢/١٩٩٥ البرلمانية.

(**) تولى مراد قاريالشين منصب نائب رئيسة الوزراء بعد استقالة اردال اينونو في ١٩/٩/١٩٩٣، ثم تولى الأخير عام ١٩٩٤ وزارة الخارجية خلفاً لحكمت شيتن. وفي عام ١٩٩٤ تولى محمد جولهان وزارة الدفاع ومحمد متيسي وزارة الداخلية.

المصدر: المصدر نفسه، ص ١١٠.

تابع الجدول رقم (٢)

٣ ـ حكومة نجم الدين أربكان الائتلافية الأولى (٢٩/٦/١٩٩٦ ـ ١٨/٦/١٩٩٧)

أهم الحقائب الوزارية	أعضاء الحكومة		الحزب(*)
رئيس الوزراء	نجم الدين أربكان	(Necmettin Erbakan)	الرفاه (RP)
نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية	تانسو تشيللر	(Tansu Ciller)	الطريق الصحيح (DYP)
وزير الدفاع	تورهان تايان	(Turhan Tayan)	DYP
وزير التعليم	محمد ساجلام	(Mehmet Saglam)	DYP
وزير الصناعة والتجارة	ياليم أريز	(Yalim Erez)	DYP
وزير الطاقة	رجائي كوتان	(Recai Kutan)	RP
وزير المالية	عبد اللطيف سينير	(Abdulatif Sene)	RP
وزير الإسكان والمرافق	جودت ايهان	(Cavat Ayhan)	RP
وزير العدل	شوكت كازان	(Sevket Kazan)	RP
وزراء دولة	فهيم أداك	(Fehim Adak)	RP
	تيومان رضا جونيري	(Teoman R. Guneri)	RP
	عبد الله جول	(Abdullah Gul)	RP
	محمد التن صوي	(Mehmet Altinsoy)	RP

يتبع

تابع

	أحمد دميركان (Ahmet Demircan)	RP
	لطفي اسنجول (Lutfu Esengul)	RP
	جوركان داجداش (Gurcan Dagdas)	RP
	صبري تكير (Sabri Tekir)	RP
	ساجد جون بك (Sacit Gunbey)	RP
	أحمد جيل تونج (Ahmet C. Tunc)	RP
	نيفزات أركان (Nevzat Ercan)	DYP
	أفق سويلميز (Ufuk Soylemez)	DYP
	بهاء الدين شكر (Bahattin Seker)	DYP
	بكر أق صوي (Bekir Aksoy)	DYP
	ايسيلاي سايجان (Isilay Saygin)	DYP
وزراء دولة	سليم أنصاري أوغلو (Salim Ensarioglu)	DYP
	نافذ كورت (Nafiz Kurt)	DYP
	نامق زئبق (Mik Zeybek)	DYP
	أيفير يلماز (Ayfer Yilmaz)	DYP

(*) انسحب من الحكومة ومن حزب الطريق الصحيح قبل استقالة أربكان عدد من الوزراء كان من أبرزهم وزيرا التجارة والصناعة ياليم أريز والصحة يلدرم أق تونا في ١٩٩٧/٤/٢٦.

المصدر: *Economist Intelligence Unit* [EIU], *Turkey* (Country Report, 1st Quarter 1997).

تابع الجدول رقم (٢)

٤ ـ حكومة مسعود يلماز الثالثة منذ ١٩٩٧/٦/٢٩(*)

أهم الحقائب الوزارية	أعضاء الحكومة	الحزب(**)
رئيس الوزراء	مسعود يلماز (Mesut Yilmaz)	الوطن الأم (ANAP)
نائب رئيس الوزراء	بولنت أجاويد (Bulent Ecevit)	اليسار الديمقراطي (DSP)
نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع	عصمت سيزجين (Ismet Sezgin)	تركيا الديمقراطية (DTP)
وزير الخارجية	اسماعيل جيم (Ismail Cem)	DSP
وزير التعليم	حكمت أولوجباي (Hikmet Ulugbay)	DSP
وزير المالية	زكريا تيميزيل (Zekeriya Temızel)	DSP
وزير الطاقة	مصطفى جمهور أرسومر (M.C. Ersumer)	ANAP
وزير الإسكان والمرافق	ياشار توبكو (Yasar Topcu)	ANAP
وزير العدل	أولتان سونجورلو (Oltan Sungurlu)	ANAP
وزير الصناعة والتجارة	ياليم أريز (Yalim Erez)	مستقل
وزراء دولة	ايشين جلبي (Isin Celebi)	ANAP
	جونش تانر (Gunes Taner)	ANAP
	محمد صالح يلديرم (M.S.Yildirm)	ANAP

يتبع

تابع

	متين جورديري	(Metin Gurdere)	ANAP
	يوكسل سيكنير	(Yucel Seckener)	ANAP
	رستم كاظم يوسيلين	(Rustum K. Yucelen)	ANAP
	ايسيلاي سايجان	(Isilay Saygin)	ANAP
	برهان كارا	(Burhan Kara)	ANAP
	جاويد كافاك	(Cavit Kavak)	ANAP
	أهات انديكان	(Ahat Andican)	ANAP
	محمد باتالاي	(M. Battalli)	DTP
	رفيع الدين شاهين	(Refaiddin)	DTP
	رفعت سرداراوغلو	(R. Serdaroglu)	DTP
وزراء دولة	حكمت سامي ترك	(Hikmet S. Turk)	DSP
	شكري سينا جورل	(Sukru Sina Gurel)	DSP
	مصطفى يلماز	(Mustafa Yilmaz)	
	حسن جيميكي	(Hasan Gemici)	DSP
	أيوب اشيك	(Eyup Asik)	ANAP

(*) شكل يلماز هذه الحكومة في ٢٩/٦/١٩٩٧ ونالت ثقة البرلمان في ١٢/٧/١٩٩٧، وترأس قبلها حكومتين، الأولى من حزبه ANAP في الفترة من ٢٣/٦/١٩٩٠ وحتى خسارته انتخابات ٢٠/١٠/١٩٩١، والثانية من حزبه والطريق الصحيح (DYP) واستمرت أقل من ثلاثة أشهر من ١٢/٣/١٩٩٦ إلى ٦/٦/١٩٩٦.

(**) حزب تركيا الديمقراطية (DTP) لا يتولى رئيسه حسام الدين جندورك (H. Cindurk) أي منصب وزاري في حكومة يلماز، وهو نائب سابق في حزب الطريق الصحيح (DYP) ورئيس البرلمان السابق، وأسس حزبه في بداية ١٩٩٧ بمشاركة ٦ نواب سابقين بحزب DYP ممن طردوا أو استقالوا من الأخير بسبب ائتلافه مع الرفاه، وسعى هذا الحزب منذ شباط/فبراير ١٩٩٧ إلى تكوين مجموعة برلمانية عن طريق فتح أبوابه أمام المزيد من المنشقين عن DYP مما أدى - ضمن عوامل أخرى - إلى تآكل الأغلبية البرلمانية لحكومة أربكان السابقة.

المصـــدر: Economist Intelligence Unit [EIU], *Turkey* (Country Report, 3rd Quarter 1997), p. 4.

الجدول رقم (٣)

تطور توزيع مقاعد البرلمان التركي منذ ما بعد انتخابات ١٩٩١ وحتى ١٢/٧/١٩٩٧

١ - توزيع مقاعد البرلمان التركي قبيل انتخابات ١٩٩٥ مقارنة بتوزيعها أثر انتخابات ١٩٩١

مقاعد البرلمان / الأحزاب	بعد انتخابات ١٩٩١		منذ ١٩٩٣ وحتى انتخابات ١٩٩٥	
	عدد المقاعد	النسبة المئوية من الإجمالي	عدد المقاعد	النسبة المئوية من الاجمالي
حزب الطريق الصحيح (DYP)	١٧٨	٣٩,٥٦	١٨٣	٤٠,٦٧
الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي (SHP)	٨٨	١٩,٥٦	٥٣	١١,٧٨
حزب الوطن الأم (ANAP)	١١٥	٢٥,٥٦	٩٨	٢١,٧٨
حزب اليسار الديمقراطي (DSP)	٧	١,٥٦	٣	٠,٦٧
حزب الرفاه(*) (RP)	٦٢	١٣,٧٨	٤٠	٨,٨٩
حزب العمل/ الحركة القومية(*) (MCP, MHP)	-	-	١٣	٢,٨٩
حزب الديمقراطية الإصلاحية(*) (IDP)	-	-	-	-
حزب الشعب الجمهوري (CHP)	-	-	٢٠	٤,٤٤
حزب الديمقراطية (DEP)	-	-	١٧	٣,٧٨
حزب الأمة/ الملة (MP)	-	-	٢	٠,٤٤
حزب الوحدة الكبرى (BBP)	-	-	٧	١,٥٦
الحزب الجديد (YP)	-	-	٣	٠,٦٧
المستقلون	-	-	٤	٠,٨٩
مقاعد خالية	-	-	٧	١,٥٦
مجموع المقاعد	٤٥٠		٤٥٠	

(*) خلال انتخابات ١٩٩١ البرلمانية، تحالفت أحزاب العمل القومي والديمقراطية الإصلاحية والرفاه تحت شعارات الأخير. وبعد الانتخابات انسحب الأول MCP من التحالف ثم استرد اسمه القديم (قبل انقلاب ١٩٨٠) وهو حزب الحركة القومية (MHP).

المصدر: *Turkey, 1991-1992 Almanac*, pp. 213 and 209.

تابع الجدول رقم (٣)
٢ ـ تطور توزيع مقاعد البرلمان التركي
منذ انتخابات ٢٤/١٢/١٩٩٥ وحتى ١٢/٧/١٩٩٧

الأحزاب(*)	مقاعد البرلمان				
	٩٥/١٢/٢٤	٩٦/١١/٢٣	٩٧/٦/١٩	٩٧/٧/١	٩٧/٧/١٢
الرفاه (RP)	٥٨	١٦٠	١٥٥	١٥٤	١٥٤
الطريق الصحيح (DYP)	١٣٥	١١٩	١١٦	١٠٤	٩٨
الوطن الأم (ANAP)	١٣٢	١٢٨	١٢٩	١٣٢	١٣٢
اليسار الديمقراطي (DSP)	٧٦	٧٣	٦٧	٦٧	٦٧
الشعب الجمهوري (CHP)	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩
الوحدة الكبرى (BBP)	ـ	٧	٧	٧	٧
تركيا الديمقراطية (DTP)	ـ	ـ	٧	١٥	١٥
تركيا الكبرى (BTP)	ـ	١	١	١	١
الأمة/الملة (MP)	ـ	ـ	١	٢	٢
المستقلون	ـ	١٣	١٦	١٧	٢٣
مقاعد شاغرة	ـ	ـ	٢	٢	٢
المجموع	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠

(*) أدت استقالة نائب أنقرة من الرفاه في ١٥/٧/١٩٩٧ إلى انخفاض مقاعد الحزب إلى ١٥٣ مقعداً، وفي الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ انسحب من حزب الوطن الأم نائبه قورقوت أوزال وانضم إلى الحزب الديمقراطي (DP) ليُنتخب بعد أربعة أيام رئيساً له. ومن المتوقع استمرار تغير صورة توزيع هذه المقاعد بين الأحزاب، وظهور أحزاب أخرى ممثلة في البرلمان نتيجة الانشقاقات عن الأحزاب القائمة ومن أبرزها الطريق الصحيح بسبب انخفاض نصيبه من التأييد العام في استطلاعات الرأي العام والتي أظهر أحدها ـ أجري في أنقرة في تموز/يوليو ١٩٩٧ ـ نيل الأخير ٣ بالمئة فقط من الأصوات مقارنة بـ ١٨,٦ بالمئة للوطن الأم و١٧ بالمئة للشعب الجمهوري و ١٢,٧ بالمئة للرفاه و١٠ بالمئة لليسار الديمقراطي. بيد أن استطلاعات أخرى توقعت حصول الرفاه في أي انتخابات عامة مقبلة على نسبة أعلى من نسبته في انتخابات ١٩٩٥ قد تصل إلى ٣٢ بالمئة طبقاً لاستطلاع أجري في منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

المصـادر: EIU, *Turkey* (Country Report, 3rd Quarter 1997), p. 11;
محمود السيد الدغيم، «الصراع مع أربكان على المسرح السياسي التركي،» **الحياة**، ٦/٧/١٩٩٧، ص ١٨؛ **الأهـرام**: ١٣/٧/١٩٩٧، ص ٥ و١٦/٧/١٩٩٧، ص ٤؛ **الحيـاة**، ٢٢/٦/١٩٩٧، ص ٨، وفـهـمـي هويدي، «ظلال العشرينيات تخيم على تركيا،» **الأهرام**، ٢١/١٠/١٩٩٧، ص ١١.

الجدول رقم (٤)

تركيا: مؤشرات أساسية

البيان	الوحدة	الفترة	القيمة/العدد/النسبة
١ ـ الوضع الجغرافي			
أ ـ المساحة	كم٢		٧٧٩,٤٥٢
الجزء الآسيوي (الأناضول)			٧٥٥,٦٨٨
الجزء الأوروبي (تراقيا)			٢٣,٧٦٤
ب ـ الحدود، مع:	كم		٢,٧٥٣
سوريا			٨٧٧
جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق			٦١٠
إيران			٤٥٤
العراق			٣٣١
بلغاريا			٢٦٩
اليونان			٢١٢
ج ـ المياه الساحلية، منها:	كم		٨,٣٧٢
ايجة			٢,٨٠٥
البحر المتوسط			١,٥٧٧
البحر الأسود			١,٦٩٥
مرمرة			٩٢٧
د ـ أطوال أهم الأنهار الوطنية ومصباتها	كم		
قيزي لي مارق (البحر الأسود)			١,٣٥٥
سكاريا (البحر الأسود)			٨٢٤
سيهان (البحر المتوسط)			٦٥٠
يشيل مارق (البحر الأسود)			٥١٩
جيهات (البحر المتوسط)			٥٠٩
جيدز (بحر إيجة)			٤٠١
هـ ـ أطوال الأنهار الدولية المارة بتركيا	كم		
الفرات (حتى الحدود مع سوريا)			٩٧١
دجلة (حتى الحدود مع العراق)			٥٢٣
جورا (حتى الحدود مع الاتحاد السوفياتي السابق)			٤٤٢
٢ ـ السكان		١٩٩١	٥٧,٣٢٦
أ ـ اجمالي السكان	مليون نسمة	١٩٩٤	٦١,١٨٣
		١٩٩٥	٦١,٦٤٠
		١٩٩٦	٦٢,٦٠٠
		٢٠٠٠ (متوقع)	٧٥,٠٠٠
ب ـ معدل النمو السنوي للسكان	نسبة مئوية	١٩٩١ ـ ١٩٩٤	٢,٢ بالمئة
		١٩٩٥	٠,٧ بالمئة
		١٩٩٦	١,٦ بالمئة
ج ـ سكان المناطق الحضرية	نسبة من الإجمالي	١٩٩٠	٥٩,٠ بالمئة
		١٩٩٣	٦٥,٠ بالمئة

يتبع

تابع

د ـ الكثافة السكانية	نسمة/كم²	١٩٩٦	٨٠,٣ بالمئة
٣ ـ القوى العاملة والبطالة			
أ ـ حجم القوى العاملة	مليون فرد	١٩٩٥	٢٢,٤٤٦
ب ـ البطالة			
عدد العاطلين	مليون فرد	١٩٩٥	١,٦١٣
معدل البطالة، في:	نسبة من اجمالي العمالة	١٩٩٥	٧,٢ بالمئة
الحضر			١١,٠ بالمئة
الريف			٤,٠ بالمئة
توظيف غير كامل (بطالة جزئية)	مليون فرد	١٩٩٥	١,٥٧٣
٤ ـ الناتج القومي الاجمالي			
أ ـ قيمة الناتج القومي الاجمالي	مليار ليرة بأسعار السوق	١٩٩٢	١١٠٣,٦
		١٩٩٣	١٩٩٧,٤
		١٩٩٤	٣٨٨٧,٩
		١٩٩٥	٧٨٤٥,٩
		١٩٩٦	١٥١٢٥,١
		١٩٩٧ (مستهدف)	٣٧٠٠٠,٨
ب ـ معدل النمو السنوي الحقيقي للناتج	نسبة مئوية	١٩٩٢	٦,٤ بالمئة
		١٩٩٣	٨,١ بالمئة
		١٩٩٤	ـ ٦,١ بالمئة
		١٩٩٥	٨,٠ بالمئة
		١٩٩٦	٧,٤ بالمئة
		كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٩٧	٥,٧ بالمئة
		١٩٩٧ (مستهدف)	٥,٥ بالمئة ـ ٦,٠ بالمئة
ج ـ توزيع الناتج حسب القطاعات	نسبة مئوية		
الزراعة والغابات والصيد		١٩٩٥	١٤,٩ بالمئة
		كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٩٧	٢,٥ بالمئة
الصناعة		١٩٩٥	٢٨,٠ بالمئة
		كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٩٧	٩,٥ بالمئة
الإنشاءات		١٩٩٥	٥,٩ بالمئة
		كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٩٧	ـ
الخدمات		١٩٩٥	٥١,٢ بالمئة
		كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٩٧	ـ
د ـ نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي	مليون ليرة بأسعار السوق	١٩٩٦	٢٤١٦,١
٥ ـ متوسط دخل الفرد والتفاوت الاجتماعي			
أ ـ متوسط الدخل السنوي للفرد	دولار	١٩٩٥	٢٩٢٨,٠
ب ـ التفاوت في توزيع الدخول		١٩٩٥	
فئة أفقر (٢٠ بالمئة) من السكان			
ـ متوسط دخل الفرد السنوي	دولار		٧١٧,٠
ـ نصيب الفئة من الناتج القومي الاجمالي	نسبة مئوية		٥,٥ بالمئة

يتبع

تابع

فئة أغنى (٢٠ بالمئة) من السكان			
ـ متوسط دخل الفرد السنوي	دولار		٨٠٣٧,٠
ـ نصيب الفئة من الناتج القومي الاجمالي	نسبة مئوية		٥٥,٠ بالمئة
سكان على حافة الفقر	نسبة من اجمالي السكان	أيار/مايو ١٩٩٧	١٤,٢ بالمئة
٦ ـ معدل التضخم السنوي في أسعار المستهلك	نسبة مئوية	١٩٩٠	٦٣,٣ بالمئة
		١٩٩١	٦٠,٩ بالمئة
		١٩٩٢	٧٠,١ بالمئة
		١٩٩٣	٦٦,١ بالمئة
		١٩٩٤	١٠٦,٣ بالمئة
		١٩٩٥	٨٨,١ بالمئة
		١٩٩٦	٨٠,٤ بالمئة
		آذار/مارس ١٩٩٧	٧٩,٦ بالمئة
		(سنوي)	٧٨,٠ بالمئة
		حزيران/يونيو ١٩٩٧	٨٠,٠ بالمئة ـ ٨٥,٠ بالمئة
		(سنوي)	
		١٩٩٧ (مستهدف)	
٧ ـ الدين الداخلي			
أ ـ القيمة	ترليون ليرة		
	بالأسعار الجارية	١٩٩٢	١٩٤,٢٣٧
		١٩٩٣	٣٥٦,٥٥٥
		١٩٩٤	٦٥٤,٨١٠
		١٩٩٥	١٣٦٠,٠
		١٩٩٦	٣١٤٩,٠
		نهاية أيار/مايو ١٩٩٧	٤٠٢٦,٠
ب ـ نسبة إلى الناتج القومي الإجمالي	نسبة مئوية	١٩٩٢	١٠,٦ بالمئة
		١٩٩٣	١١,٧ بالمئة
		١٩٩٤	٨,٢ بالمئة
		١٩٩٥	٦,٩ بالمئة
		١٩٩٦	٩,٦ بالمئة
٨ ـ عجز الميزانية العامة			
أ ـ القيمة	ترليون ليرة	١٩٩٢	٤٧,٣٢٨
		١٩٩٣	١٣٣,١٠٥
		١٩٩٤	١٤٥,٩٣٥
		١٩٩٥	٣١٦,٦٠٠
		١٩٩٦	١٢١٨,٠٠٠
		كانون الثاني/يناير ـ	
		حزيران/يونيو ١٩٩٧	٧٢٠,٠٠٠
		١٩٩٧ (متوقع	٢٤٠٠,٠٠٠
		حكومياً)	
ب ـ نسبة إلى الناتج القومي الإجمالي	نسبة مئوية	١٩٩٥	٤,٢ بالمئة
		١٩٩٦	٨,٨ بالمئة
		١٩٩٧ (متوقع حكومياً)	٦,٥ بالمئة

يتبع

تابع

٩ ـ سعر الصرف	ليرات تركية/دولار	نهاية ١٩٩٣	١٤,٤٥٨
		نهاية ١٩٩٤	٣٨,٦٨٧
		نهاية ١٩٩٥	٥٩,٦٥٠
		نهاية ١٩٩٦	١٠٨,٠٤٥
		نهاية آذار/مارس ١٩٩٧	١٢٦,٢٧٠
		نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٧	١٤٧,٣٨٠
		١٩٩٧/٧/١٨	١٥٥,٢٣٥
انخفاض قيمة الليرة إزاء الدولار		حزيران/يونيو ١٩٩٦ ـ حزيران/يونيو ١٩٩٧	٨٠,٩ بالمئة
١٠ ـ احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي	مليار دولار	١٩٩٢	٦,١٦
		١٩٩٣	٦,٢٧
		١٩٩٤	٧,١٧
		١٩٩٥	١٢,٤٤
		١٩٩٦	١٦,٤٤
		كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٩٧	١٥,٥٩
		نيسان/أبريل ـ حزيران/يونيو ١٩٩٧	١٥,٨٩
١١ ـ الاستثمارات الأجنبية المباشرة			
أ ـ القيمة	مليون دولار	١٩٩٢	٨٤٤
		١٩٩٣	٦٣٦
		١٩٩٤	٦٠٨
		١٩٩٥	٩٣٥
		كانون الثاني/يناير ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦	١١٠٨
ب ـ التوزيع حسب القطاعات	مليون دولار	كانون الثاني/يناير ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦	١١٠٨,٠
الخدمات (السياحة والتجارة...)			٥٤٧,٣
الصناعة			٥٠٨,٢
الزراعة			٣٧,٨
التعدين			٧,٠
أخرى			٧,٧
ج ـ أهم الدول ذات الاستثمارات	مليون دولار	كانون الثاني/يناير ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦	١١٠٨,٠
دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي:			٩٠٨,٧
دول الاتحاد الأوروبي، منها:			٧٦٦,٦
هولندا			٢٨٠,٩
ألمانيا			١٦٦,٥
بريطانيا			١٥٣,٦
الولايات المتحدة الأمريكية			١٠٢,٢
١٢ ـ الديون الخارجية			
أ ـ القيمة	مليار دولار	١٩٨٨	٤٠,٧
		١٩٩٠	٤٩,٠

يتبع

تابع

		١٩٩٢	٥٦,٥
		١٩٩٣	٦٨,٨
		١٩٩٤	٦٦,٤
		١٩٩٥	٧٣,٣
		١٩٩٦	٧٩,٨
		١٩٩٧ (قروض خارجية مستهدفة لهذا العام)	٢,٠
ب ـ نسبة إلى الناتج القومي الاجمالي	نسبة مئوية	١٩٩٢	١٠,٦ بالمئة
		١٩٩٣	١٢,٠ بالمئة
		١٩٩٤	٧,٩ بالمئة
		١٩٩٥	٥,٤ بالمئة
		١٩٩٦	٩,٤ بالمئة
ج ـ التوزيع حسب الأجل:	نسبة مئوية		
ديون متوسطة وطويلة الأجل		١٩٩٤	٧٤,٠ بالمئة
		١٩٩٦	٨٢,٤ بالمئة
ديون قصيرة الأجل		١٩٩٤	٢٦,٠ بالمئة
		١٩٩٦	١٧,٦ بالمئة
د ـ التوزيع حسب الجهات المقرضة	مليار دولار	١٩٩٤	٦٦,٤٠٠
جهات إقراض رسمية:			٢٢,٥٤٧
اتفاقات ثنائية			١٢,٩٨٣
متعددة الأطراف			٩,٥٦٤
جهات إقراض خاصة، منها:			٤٣,٨٥٣
بنوك تجارية			١٤,٥٦٦
سندات			١٣,٤٨٢
هـ ـ مدفوعات خدمة الديون الخارجية	مليار دولار	١٩٩٤	١٠,٢١٣
		كانون الثاني/يناير ـ أيار/مايو ١٩٩٧	٣,١١٠
		حزيران/يونيو ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	٤,٥٠٠
		١٩٩٧	٧,٦١٠
١٣ ـ ميزان المدفوعات			
أ ـ الميزان الكلي	مليار دولار	١٩٩١	ـ ١,١٩٩
		١٩٩٢	١,٤٨٤
		١٩٩٣	٣٠٨
		١٩٩٤	٢٠٣
		١٩٩٥	٤,٦٠٠
ب ـ ميزان الحساب الجاري		١٩٩١	٠,٢٥٠
		١٩٩٢	ـ ٠,٩٧٤
		١٩٩٣	ـ ٦,٤٣٣
		١٩٩٤	٢,٦٣١

يتبع

تابع

		١٩٩٥	ـ ٢,٣٣٩
		١٩٩٦	ـ ٤,٣٩٣
		كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٩٧	ـ ١,٣٢٣
		١٩٩٧ (مستهدف حكومياً)	ـ ٤,٠ ـ ٤,٥
ج ـ عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج القومي الاجمالي	نسبة مئوية	١٩٩٦	٢,٤ بالمئة
١٤ ـ التجارة الخارجية			
أ ـ اجمالي الصادرات FOB	مليار دولار	١٩٩٢	١٤,٨٩
		١٩٩٣	١٥,٦١
		١٩٩٤	١٨,٣٩
		١٩٩٥	٢١,٥٩٨
		١٩٩٦	٢٣,٤٦
		كانون الثاني/يناير ـ نيسان/ ابريل ١٩٩٧	٧,٧٩٥
		١٩٩٧ (مستهدف حكومياً)	٢٥,٦ ـ ٢٦,٠
		١٩٩٨ (متوقع)	٢٩,٩
ب ـ اجمالي الواردات FOB	مليار دولار CIF	١٩٩٢	٢٣,٠٨
		١٩٩٣	٢٩,٧٧
		١٩٩٤	٢٢,٦١
		١٩٩٥	٣٥,١٩
		١٩٩٦	٤١,٩٤
		كانون الثاني/يناير ـ نيسان/ أبريل ١٩٩٧	١٣,٥٥٨
		١٩٩٧ (مستهدف حكومياً)	٤٥,٦ ـ ٤٦,٠
		١٩٩٨ (متوقع)	٣٨,٤
ج ـ الميزان التجاري	مليار دولار	١٩٩٥	ـ ١٣,٥٩٢
		١٩٩٦	ـ ١٨,٤٨٠
		كانون الثاني/يناير ـ نيسان/ ابريل ١٩٩٧	ـ ٥,٧٦٣
		١٩٩٧ (مستهدف حكومياً)	ـ ٢٠,٠٠٠
د ـ توزيع الصادرات التركية حسب الدول	مليار دولار	١٩٩٥	٢١,٥٩٨
دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.			١٣,٢٢٣
دول الاتحاد الأوروبي			١١,٠٧٨
دول «الافتا» EFTA			,٢٩٤
دول أخرى بالمنظمة OECD			١,٨٥١
دول غير أعضاء بالمنظمة OECD			١٩,٣٥٥
كومنولث الدول المستقلة			٢,٠٦٦
الجمهوريات التركية			,٥٤٥
دول اسلامية			٣,٥٢١
دول أخرى			٢,٢٤٣
توزيع الصادرات التركية حسب الدول	مليار دولار FOB		ـ
دول منظمة OECD، منها.		كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٩٦	٢,٠٨٣

يتبع

تابع

البيان	الوحدة	السنة	القيمة
دول الاتحاد الأوروبي			١,٧٠٠
دول «الافتا»			٠,٠٦٣
دول أخرى بالمنظمة			٠,٣٢٠
كومنولث الدول المستقلة			٠,٣٤١
الجمهوريات التركية			٠,٠٩٨
دول اسلامية			٠,٥٩٤
هـ ـ توزيع الواردات التركية حسب الدول		١٩٩٥	٣٥,٧٠٧
دول منظمة OECD، منها:			٢٣,٥٩٥
دول الاتحاد الأوروبي	مليار دولار CIF		١٦,٨٦٠
دول «الافتا»			٠,٨٩٢
دول أخرى بمنظمة OECD			٥,٨٤٣
دول غير أعضاء بمنظمة OECD			١٢,١١٢
كومنولث الدول المستقلة			٣,٣١٥
الجمهوريات التركية			٠,٢٨٧
دول اسلامية			٤,٥١٠
دول أخرى			٤,٠٠٠
توزيع الواردات التركية حسب الدول		كانون الثاني/ يناير ـ	
دول منظمة OECD، ومنها		شباط/ فبراير ١٩٩٦	٣,٨٩٩
دول الاتحاد الأوروبي			٣,٠٠٥
دول «الافتا»			٠,١٦٨
دول أخرى بالمنظمة	مليار دولار CIF		٠,٧٢٦
كومنولث الدول المستقلة			٠,٣٩٥
الجمهوريات التركية			٠,٠٢٦
دول اسلامية			٠,٧٩٥
و ـ أهم الصادرات التركية			٢١,٥٩٨
غزل ومنسوجات		١٩٩٥	٨,٣١٠
منتجات حديد وصلب ومعادن			٢,٦٧٩
خضار وفواكه وبندق			١,٩٩٧
أغذية مصنعة وتبغ			١,٦٠٧
معادن	مليار دولار FOB		٠,٨٣٤
وسائل نقل			٠,٨٠٣
ز ـ أهم الواردات التركية			٣٥,٧٠٧
آلات ميكانيكية وكهربائية			٧,٩٨٨
نفط وفحم ومعادن			٤,٨٦٧
منتجات معادن			٤,٥١٦
كيماويات			٤,٢٨٩
وسائل نقل			٣,٦٠٠
مواد غزل ونسيج			٢,٨٦١
١٥ ـ الإنفاق العسكري والقوات المسلحة			
أ ـ الإنفاق العسكري			
الإنفاق السنوي	مليار دولار	١٩٩٦	١,٠٠٠
التكلفة الاجمالية لبرنامج تحديث القدرات			
العسكرية التركية	مليار دولار	١٩٩٧ ـ ٢٠٠٢	٣١,٠٠٠
ب ـ اجمالي القوات المسلحة:	جندي	١٩٩٦	١,٢٠٦,٧٠٠
قوات عاملة		٦٣٩,٠٠٠	

يتبع

تابع

برية			٥٢٥,٠٠٠
بحرية			٥١,٠٠٠
جوية			٦٣,٠٠٠
احتياطي			٣٨٧,٠٠٠
شبه عسكرية (جندرمة وحرس وطني)			١٨٠,٠٠٠
قوات تركية في قبرص			٣٠,٠٠٠

ـ اجمالي الواردات التركية (FOB)، عدا واردات كانون الثاني/يناير ـ نيسان/ابريل ١٩٩٧ CIF.

ـ (مستهدف حكومياً) طبقاً لحكومة يلماز، عدا عجز ميزان الحساب الجاري عام ١٩٩٧ والقروض الأجنبية المستهدف الحصول عليها في العام نفسه في ما يختص بحكومة أربكان السابقة.

ـ (متوقع) ما لم يُشر إلى أنه متوقع حكومياً يلماز، فإنه يعني توقع وحدة استخبارات الايكونومست (EIU).

ـ الانفاق العسكري لتركيا عام ١٩٩٦ والبالغ مليار دولار واكبه احتلالها في العام نفسه المرتبة السابعة بين أكبر مستوردي الأسلحة في العالم. أما البرنامج الجديد المعلن في نيسان/أبريل ١٩٩٧ لتحديث القدرات العسكرية التركية وتكلفته ٣١ مليار دولار ومدته ٦ سنوات فتتصدر أهدافه شراء ١٤٥ طائرة عمودية مقاتلة حديثة بتكلفة ٣ مليارات دولار وإقامة مجمع صناعي محلي لهذه الطائرات في بداية ١٩٩٩ ويبدأ بعدها تسلم الطائرات في السنوات الثلاث اللاحقة، وشراء ١٠٠٠ دبابة حديثة بتكلفة تتراوح بين ٤ ـ ٧ مليارات دولار.

المصادر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على:

EIU: *Turkey* (Country Report, 3rd Quarter 1997), pp. 3, 5, 15, 19 - 20, 22 -23, 26 - 29 and 59; *Turkey* (Country Profile, 1996-1997), pp. 11, 21, 45, 51 and 53 and *Turkey* (Country Report, 2nd Quarter 1997), pp. 5, 21 and 27-28, Inter Media, *Executive's Handbook Turkey Almanac, 1997* (Istanbul: Inter Media Uluslarasi Iletisim As, 1996), p. 24; *Turkey, 1991-1992 Almanac*, pp. 101, and 291 and 436, and *Turkey, 1989 Almanac* (Ankara: Turkish Daily News Publication, 1989), p. 78.

البيان الخاص بنسبة السكان على حافة الفقر في: الحياة، ٣١/٥/١٩٩٧، ص ١٣.

الجدول رقم (٥)

العلاقات التجارية التركية ـ العربية ١٩٨٠ ـ ١٩٩٥

١ ـ الصادرات التركية إلى الدول العربية

(القيمة بملايين الدولارات، والنسبة إلى إجمالى صادرات تركيا FOB)

الدول العربية	١٩٨٠ ـ ١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٥	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
العراق[1]	٦٦٦٤,٠	٧,٦	١٢٢,٤	٠,٩	٢١٢,٠	١,٤	١٦٠,٠	١,٠	١٤١,٠	٠,٧	–	–
دول مجلس التعاون الخليجي	٥٢٣١,٩	٥,٩	–		–		–		–		–	
السعودية[2]	٣٥٨٩,٤	٤,١	٤٨٤,٥	٣,٦	٤٨٥,٩	٣,٣	٦٥٢,٠	٤,٢	٦٠٩,٠	٣,٤	٤٧٠٠,٠	٢,٤
الكويت	١٣٤٢,٩	١,٥	–		–		–		–		–	
الامارات العربية المتحدة	١٦٧,١	٠,٢	–		–		–		–		–	
أخرى[*]	١٣٢,٥	٠,١	١٠٠,٦	٠,٧	٧٨,٩	٠,٥	–		–		–	
اليمن	٧٦,٦	٠,٠٨	–		–		–		–		–	
سوريا	١١٠٨,٨	١,٣	–		–		–		–		–	
لبنان	١٠٨٢,١	١,٢	–		–		–		–		–	
الأردن	١١٩٦,٢	١,٤	–		–		–		–		–	
دول شمال افريقيا:	٥٢٧٦,٧	٥,٩	–		٦٣٧,٠	٤,٣	٥٩٧,٠	٣,٩	٧٢٥,٠	٤,٠	–	
مصر[3]	١٣٥٧,٩	١,٥	١٦٩,٠	١,٢	١٧٣,٠	١,٢	١٩١,٠	١,٢	–		–	
ليبيا	٢٠٦١,٦	٢,٣	٢٣٧,٥	١,٧	٢٤٦,٥	١,٧	–		–		–	
الجزائر	١٥٠٤,١	١,٧	٢٠٥,٩	١,٥	١٠٧,٦	٠,٧	–		–		–	

يتبع

تابع

تونس	٢٨١,٥	٠,٣	—		—		—		—		—	
أخرى(*)	٧١,٦	٠,١	—		١٠٩,٩	٠,٧	—		—		—	
السودان	١٤٢,٤	٠,٢	—		—		—		—		—	
الصومال	٧,٦	٠,٠١	—		—		—		—		—	
الاجمالي العربي	٢٠٧٨٦,٣	٢٣,٦	—		٢١٥٤,٠	١٤,٥	٢٢٩٦,٠	١٤,٧	٢٥٨٣,٠	١٤,٠	—	

(ـ) غير متاح.

(*) الدول الأخرى في مجلس التعاون الخليجي تشمل قطر والبحرين وعُمان في بيان الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ وتنضم إليهما الامارات العربية المتحدة في بيان الفترة ١٩٩١ ـ ١٩٩٢. أما الدول الأخرى بشمال أفريقيا في بيان ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠، فتشمل المغرب وموريتانيا، وتنضم إليهما تونس في بيان ١٩٩٢.

(١) استفاد الاقتصاد التركي من استئناف تصدير نفط العراق بكميات محدودة كل ٦ أشهر بموجب اتفاق «النفط مقابل الغذاء» الذي نُفذت مرحلته الأولى في الفترة من ١٩٩٦/١٢/١٠ وحتى ١٩٩٧/٦/٧، حيث ذكرت وزارة التجارة التركية أن صادرات النفط العراقية إلى تركيا المقدرة بـ ١٨,٦١ مليون برميل أدت إلى زيادة تجارة البلدين إلى ما يتراوح بين ٣٠٠ ـ ٥٠٠ مليون دولار خلال هذه المرحلة. ومن المتوقع استمرار هذا التطور مع تطبيق المرحلة الثانية للاتفاق ابتداء من ١٩٩٧/٨/١٤، حيث أبرمت تركيا في ١٩٩٧/٨/٢٠ عقدين لشراء ١٥,٣ مليون برميل من نفط العراق، فضلاً عن تبادل زيارات الوفود الاقتصادية بين البلدين لدعم العلاقات الاقتصادية والتجارة خصوصاً منذ توقيع بروتوكول الدورة الحادية عشرة للجنة الاقتصادية المشتركة في أنقرة في ١٩٩٦/١٢/٢٨.

(٢) احتلت السعودية عام ١٩٩٥ المرتبة الثامنة بين شركاء تركيا الأساسيين في مجال الصادرات، متقدمة على الصين وايران وبعض دول الاتحاد الأوروبي. وارتفع ترتيبها في العام نفسه إلى المركز السادس بين هؤلاء الشركاء في مجال الواردات، وسبقت في هذا الصدد بريطانيا وهولندا وإيران.

(٣) وقعت مصر وتركيا في ختام اجتماع اللجنة العليا المشتركة برئاسة رئيسي وزراء البلدين في ١٩٩٦/١٠/٤ اتفاقية تستهدف زيادة حجم التجارة بينهما من ٤٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ملياري دولار عام ١٩٩٧.

المصادر: بيانات الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠، مصدرها: سليم ايلكين، «العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين تركيا والأقطار العربية في الماضي القريب والتوقعات المستقبلية،» في: **العلاقات العربية التركية**، ٢ ج، ج ١: **منظور عربي**، إشراف محمد صفي الدين أبو العز؛ تنسيق جمال زكريا قاسم ويونان لبيب رزق؛ ج ٢: **من منظور تركي**، إشراف أكمل الدين إحسان أوغلي؛ تنسيق صالح سعداوي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١ ـ ١٩٩٣)، ج ٢، جدول رقم (١)، ص ٣٤٠ وجدول رقم (٣)، ص ٣٤٢.

بيانات ١٩٩١ و١٩٩٢، مصدرها: *Turkey, 1991-1992 Almanac*, pp. 429-430.

بيانات الأعوام ١٩٩٢، ١٩٩٣ و١٩٩٤، مصدرها: IS Bank, *Economic Indicators of Turkey, 1992-1994* (Ankara: Turkey IS Bankası, 1995), p. 11

بيانات ١٩٩٥، مصدرها: Economist Intellgence Unit [EIU], *Turkey* (Country Profile, 1996-1997), p. 50.

تابع الجدول رقم (٥)

٢ ـ الورادات التركية من الدول العربية

(القيمة بملايين الدولارات والنسبة إلى إجمالي واردات تركيا CIF)

البلدان العربية	١٩٨٠ ـ ١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٥	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
العراق[1]	١٣٣٤١,٣	٩,٩	,٥		٠,٩		–		–		–	
دول مجلس التعاون الخليجي	٤٩٧٢,٢	٣,٧	٢٢١٠,٤	١٠,٥	٢١٠١,٦	٩,٢	–		–		–	
السعودية[2]	٣٢٤١,٩	٢,٤	١٨٢٨,٩	٨,٧	١٦٦٤,٩	٧,٣	١٥٠٠,٠	٥,١	١٢٢٩,٠	٥,٣	١٣٨٥,٠	٣,٩
الكويت	١٢٠٢,١	٠,٩	–		–		–		–		–	
الامارات العربية المتحدة	٤٦٠,٠	٠,٣	–		٣٥٤,٠	١,٥	٣١٣,٠	١,١	٣٣٨,٠	١,٤	–	
أخرى[*]	٦٨,٢	٠,٠٥	٣٨١,٥	١,٨	٨٢,٧	٠,٤	–		–		–	
اليمن	٢,٢		–		–		–		–		–	
سوريا	٢١٨,٦	٠,٢	–		–		–		–		–	
لبنان	٥٢,٨	٠,٠٣	–		–		–		–		–	
الأردن	٢٠٦,٦	٠,١٥	–		–		–		–		–	
دول شمال أفريقيا	٨٢٩٥,٥	٦,٢	–		٥٧٥,٠	٢,٥	٣٨١,٠	١,٣				
مصر[3]	١٦٣,٧	٠,١	٣٧,٠	٠,٢	٤٨,٠	٠,٢	٥٩,٠	٠,٢	–		–	
ليبيا	٥٩٨١,٧	٤,٤	٢٨١,٤	١,٣	٤٤٥,٥	١,٩	–		–		–	
الجزائر	١٠٩٤,٨	٠,٨	٥٢,١	٠,٢	١٠,٢	٠,٤	–		–		–	
المغرب	٧٠٤,١	٠,٥	–		–		–		–		–	–
تونس	٣٤٦,١	٠,٢٥	–		–	–	–		–		–	

يتبع

تابع

موريتانيا	٥,١	—	—		—		—		—		—	
السودان	٥٠,٥	٠,٠٤	—		—		—		—		—	
الصومال	٠,١٨		—		—		—		—		—	
الاجمالي العربي	٢٧١٣٩,٩	٢٠,١	—		٢٨٥٨,٠	١٢,٥	٢٥١٣,٠	٨,٥	٢٤٦٦,٠	١٠,٦	—	

(ـ) غير متاح.

(*) الدول الأخرى في مجلس التعاون الخليجي تشمل قطر والبحرين وعمان في بيان الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ وتنضم إليها الإمارات العربية المتحدة في بيان الفترة ١٩٩١ ـ ١٩٩٢.

(١) و(٢) و(٣) في أسفل الجدول السابق.

المصادر: المصادر نفسها.

الجدول رقم (٦)
تطور أنشطة شركات الانشاءات والمقاولات والعمالة التركية في البلدان العربية ١٩٨١ ـ ١٩٩٠
(قيمة عقود الشركات بملايين الدولارات، ونسبة العمالة من اجمالي العمالة التركية في الخارج)

البلدان العربية	قيمة عقود الشركات التركية(*)				العمالة التركية(**)	
	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٩٠
العراق	٧٢٨,٣	١٠٣١,٠	١٢٩٧,٣	٢٠٩٨,٠	٤,١٩٤	–
السعودية	١١٣٠,٠	٤١٢٥,١	٤٩٠٤,٤	٤٩٥٩,٠	١٥٠,٠٠٠	–
الكويت	١٢,٠	١٧,٠	١٧,٠	١٧,٠	–	–
البحرين	٠٠	٠٠	٠٠	١,٠	–	–
الامارات العربية المتحدة	٣٩,٠	٣٩,٠	٥١,٠	٥١,٠	–	–
اليمن	٠٠	٠٠	١١١,١	١١١,١	–	–
الأردن	٤٣,٠	١٠٨,٠	١٦٨,٠	١٨٥,٠	–	–
ليبيا	٧١٠٠,٤	٨٥٦٥,٤	٨٦٥٧,٠	٩٤٢٢,٢	٢٣,٠٠٠	
الجزائر	٠٠	٣٧,٠	٣٧,٠	٣٧,٠		
مصر	٠٠	١٦,٠	١٦,٠	١٦,٠		
الاجمالي العربي	٩٠٥٢,٧	١٣٩٣٨,٥	١٥٣٠٨,٨	١٦٨٩٧,٣	١٧٧,١٩٤	٢٥٠,٠٠٠ – ٣٥٠,٠٠٠
نسبة من الاجمالي	–	–	–	–	١٦,٣ بالمئة	–

(ـ) غير متاح.

(*) شكلت ليبيا والسعودية والعراق أهم سوق لنشاط شركات المقاولات التركية حتى بداية التسعينيات، ثم بدأت أهميتها تقل تدريجياً خصوصاً مع فرض عقوبات دولية ضد العراق منذ عام ١٩٩٠ (عقوبات لاحقة ضد ليبيا)، وعدم نيلها حصة يُعتد بها من مشروعات التعمير في الكويت ودول الخليج الأخرى بعد الحرب، ولكنها عوضت نسبياً خسارتها عن طريق الفوز بعقود انشاءات مهمة في جمهوريات آسيا الوسطى خصوصاً أذربيجان.

(**) ارتفع عدد العمال ومصاحبيهم (المعالين) في البلدان العربية عام ١٩٨٧ إلى ١٨٨,٣٤٥ فرد بنسبة ٨,١ بالمئة من الاجمالي التركي، ومنهم ١٦٠ ألفاً في السعودية و٢٤ ألفاً في ليبيا و٤,٣٤٥ في العراق.

المصدر: بيانات قيمة عقود الشركات التركية مصدرها: Oktay Orhon, «Turkish Contracting Services Abroad,» in: Erol Manisali, ed., *Turkey's Place in the Middle East: Economic, Political and Cultural Dimensions* (Istanbul: Middle East Business and Banking, 1989), table no. (2), p. 91.

بيانات العمالة التركية عام ١٩٨٧ وعام ١٩٩٠، مأخوذة على التوالي من: *Turkey, 1989 Almanac,* p. 263, and

ايلكين، المصدر نفسه، ص ٣٢٨.

الجدول رقم (٧)

طاقة مشروع مياه السلام التركي

(متر مكعب يومياً)

الأنبوب	الطاقة	الأنبوب	الطاقة
١ ـ الأنبوب الغربي	٣,٥٠٠,٠٠٠	الكويت	٦٠٠,٠٠٠
تركيا	٣٠٠,٠٠٠	السعودية	٨٠٠,٠٠٠
سوريا	١,١٠٠,٠٠٠	جبيل	٢٠٠,٠٠٠
حلب	٣٠٠,٠٠٠	الدمام	٢٠٠,٠٠٠
حماة	١٠٠,٠٠٠	القصير	٢٠٠,٠٠٠
حمص	١٠٠,٠٠٠	هفوف	٢٠٠,٠٠٠
دمشق	٦٠٠,٠٠٠	البحرين (المنامة)	٢٠٠,٠٠٠
الأردن (عمان)	٦٠٠,٠٠٠	قطر (الدوحة)	١٠٠,٠٠٠
السعودية	١,٥٠٠,٠٠٠	الإمارات العربية المتحدة	٦٠٠,٠٠٠
تبوك	١٠٠,٠٠٠	أبو ظبي	٢٨٠,٠٠٠
المدينة	٣٠٠,٠٠٠	دبي	١٦٠,٠٠٠
ينبع	١٠٠,٠٠٠	الشارقة وعجمان وأم القوين	١٢٠,٠٠٠
جدة	٥٠٠,٠٠٠	رأس الخيمة والفجيرة	٤٠,٠٠٠
مكة	٥٠٠,٠٠٠	عمان (مسقط)	٢٠٠,٠٠٠
٢ ـ أنبوب الخليج	٢,٥٠٠,٠٠٠	الإجمالي (١ + ٢)	٦,٠٠٠,٠٠٠

المصـــدر: Seyfi Tashan, «Water Problems in the Middle East,» in: Manisali, ed., *Turkey's Place in the Middle East: Economic, Political and Cultural Dimensions*, table no. (1), p. 70.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

الأحزاب والتنمية في الوطن العربي وخارجه. تحرير مصطفى كامل السيد وصلاح سالم زرنوقة. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٩٧.

ربيع، حامد. **النموذج الإسرائيلي للممارسة السياسية.** القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.

طه، طه عبد العليم (محرر). **انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣.

العلاقات العربية التركية. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١ ـ ١٩٩٣. ٢ ج.

ج١: **من منظور عربي.** إشراف محمد صفي الدين أبو العز؛ تنسيق جمال زكريا قاسم ويونان لبيب رزق.

ج٢: **من منظور تركي.** إشراف أكمل الدين إحسان أوغلي، تنسيق صالح سعداوي.

علوي، مصطفى (محرر). **مصر وأمن الخليج بعد الحرب.** القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣.** تحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٩٤.

ـــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤.** تحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٩٥.

معوض، جلال عبد الله. **الإسلام والتعددية في تركيا، ١٩٨٣ ـ ١٩٩١**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤. (سلسلة بحوث سياسية؛ ٨١)

ـــــ. **الأكراد والتركمان في العراق: تحليل سياسي**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤. (سلسلة بحوث سياسية؛ ٩٠)

ـــــ. **تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينيات**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦. (سلسلة بحوث سياسية؛ ١٠٧)

ـــــ. **الفساد السياسي في النظام السياسي التركي، ١٩٨٣ ـ ١٩٩١**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣. (سلسلة بحوث سياسية؛ ٦٢)

المنوفي، كمال. **أصول النظم السياسية المقارنة**. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

دوريات

أبو الفضل، محمد. «شمال العراق: أهداف تركية.» **الأهرام**: ٨/ ١٠/ ١٩٩٧.

«اتفاقات عسكرية. . . .» **الأهرام**: ١٩/ ٤/ ١٩٩٦.

الأخبار: ٢٨/ ٦/ ١٩٩٦؛ ٣٠/ ٦/ ١٩٩٦؛ ٥/ ١٠/ ١٩٩٦؛ ٧/ ١٠/ ١٩٩٦، و٢٣/ ١٠/ ١٩٩٧.

أنيس، ممدوح. «إسرائيل والناتو والتوسع جنوباً.» **الأهرام**: ٧/ ٧/ ١٩٩٧.

الأهرام: أعداد مختلفة للسنوات ١٩٩٥ ـ ١٩٩٧.

الأهرام المسائي: ٣٠/ ٣/ ١٩٩٥، و٢٧/ ٧/ ١٩٩٧.

بدرخان، عبد الوهاب. «براغماتية.» **الحياة**: ٢٣/ ٩/ ١٩٩٦.

بسيوني، صلاح (السفير). «المصالحة العربية. . . .» **الأهرام**: ١٦/ ٤/ ١٩٩٦.

بشير، صالح. «ليس الجزائريون من قلد الأتراك. . . .» **الحياة**: ١٨/ ٦/ ١٩٩٧.

بكر، إحسان. «جنرالات تركيا وتحالفاتهم الجديدة.» **الأهرام**: ١١/ ٥/ ١٩٩٧.

ـــــ. «سلام في حراسة الرسالة النووية.» **الأهرام**: ١٤/ ٤/ ١٩٩٦.

ـــــ. «المواجهة مع العراق لم تحسم بعد.» **الأهرام**: ٢٢/ ٩/ ١٩٩٦.

«تسلح مصر والمنطق الأمريكي المزدوج والمرفوض.» **الأهرام**: ٢٩/ ٦/ ١٩٩٦.

الجمهورية: ٢٨/٦/١٩٩٦، و٣٠/٦/١٩٩٦.
الحافظ، صلاح الدين. «ثقافة العنف. . . .» **الأهرام**: ٢٤/٤/١٩٩٦.
ـــــ. «حرب لبنان وسياسة تغيير الأزمات.» **الأهرام**: ١٧/٤/١٩٩٦.
حرب، محمد. «اتفاق أنقرة ـ تل أبيب في الإعلام التركي.» **الأهرام**: ١/٦/١٩٩٦.
الحسامي، نبيه. «اسرائيل تحتل المرتبة الخامسة بين الدول المصدرة للسلاح.» **الحياة**: ١٩/١٠/١٩٩٧.
حماد، عبد العظيم. «أسباب أصولية لتركيا.» **الأهرام**: ٢٩/٤/١٩٩٦.
ـــــ. «بورصة المياه.» **الأهرام**: ٢٠/١٠/١٩٩٧.
حوار مع عبد الله أوجلان. أجرته درية عوني. **المصور** (القاهرة): ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦.
الحياة: أعداد مختلفة للسنوات ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧.
خليل، عبد الملك. «تجمع استانبول والضغط على روسيا.» **الأهرام**: ٢٤/١٠/١٩٩٤.
خوري، نبيل. «الاحتواء المنفرد.» **الأهرام**: ٢٢/٩/١٩٩٦.
الدسوقي، محمد ابراهيم. «تركيا في دائرة الأزمة.» **الأهرام**: ١٤/٦/١٩٩٦.
ـــــ. «مصالحة مؤقتة في تركيا.» **الأهرام**: ٢٦/٣/١٩٩٦.
السرجاني، خالد. «تركيا وإسرائيل: اتفاق عسكري استراتيجي.» **الأهرام**: ١٧/٤/١٩٩٦.
ـــــ. «تركيا وسوريا: شد الأطراف.» **الأهرام**: ١٩/٦/١٩٩٦.
ـــــ. «العراق: هدنة كردية مؤقتة.» الأهرام: ٦/١١/١٩٩٦.
سلامة، سلامة أحمد. «أمريكا والعراق.» **الأهرام**: ١٥/١٢/١٩٩٦.
سلامة، عبد الناصر. «٣١٣ عملية عسكرية في شمال العراق منذ ١٩٩١.» **الأهرام**: ٧/٦/١٩٩٧.
السيد الدغيم، محمود. «الصراع مع أربكان على المسرح السياسي التركي.» **الحياة**: ٦/٧/١٩٩٧.
شكيب، ابراهيم. «حلف بغداد ١٩٩٦.» **الأهرام**: ٢٣/٤/١٩٩٦.
شورش، سامي. «إيران تنتخب، وتركيا تحارب. . . .» **الحياة**: ٢٥/٥/١٩٩٧.
ـــــ. «تركيا في ظل الحكومة اليمينية ـ اليسارية. . . .» **الحياة**: ٦/٧/١٩٩٧.
ـــــ. «الجيش التركي لن يكتفي بإخراج الرفاه من السلطة.» **الحياة**: ١٥/٦/١٩٩٧.
شوقي، باهر. «تركيا: الأزمة وخيار الإصلاح.» **الأهرام**/ ملحق الجمعة: ٢٥/٤/١٩٩٧.
صبحي، مجدي. «أزمة المياه في المفاوضات المتعددة.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٩،

العدد ١١٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.
صقر، عاطف. «صراع المياه ومشكلة الأكراد: المشكلة والحل كما يراه السوريون.» **الأهرام**: ١٨/٦/١٩٩٦.
عامر، صلاح. «نهر النيل والاتفاقية الجديدة للأنهار الدولية.» **الأهرام**، ٢١/٦/١٩٩٧.
عبد الله، سامح. «إسرائيل وتركيا: ٤٧ عاماً من العلاقات الاستراتيجية الخاصة.» **الأهرام**: ١٨/٦/١٩٩٦.
ـــــــ. «النزاع حول بحر إيجة.» **الأهرام**: ٥/١١/١٩٩٤.
عبد العزيز، صلاح. «التقارب بين أنقرة وتل أبيب... .» **الأهرام**: ١٢/٧/١٩٩٧.
عبد المنعم، محمد. «ألغاز من أنقرة.» **الأهرام**: ١/٩/١٩٩٦.
عطا الله، مرسي. «رسالة عربية ضرورية باتجاه تركيا.» **الأهرام**: ١١/٤/١٩٩٦.
ـــــــ. «محاولة لفهم اللغز الأمريكي.» **الأهرام**: ١٢/٩/١٩٩٦.
«عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية: حلقة نقاشية.» شارك في الحلقة جلال معوض [وآخرون]؛ أدار الحوار هيثم الكيلاني. **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.
عوني، درية. «الأكراد والحلم المستحيل.» **المصور**: ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.
الغمري، عاطف. «نظرة إلى تركيا من زاوية الحسابات الاستراتيجية الأمريكية.» **الأهرام**: ٣٠/٨/١٩٩٧.
ـــــــ. «هل هي عودة لإحياء سياسة المحاور؟.» **الأهرام**: ١١/٩/١٩٩٦.
فؤاد، حسن. «أربكان.» **الأهرام**: ٥/١/١٩٩٦.
ـــــــ. «تانسو تشيللر.» **الأهرام**: ٤/١١/١٩٩٤.
قره داغي، كامران. «هل من مجيب؟.» **الحياة**: ١١/٦/١٩٩٧.
قمحة، أحمد ناجي. «المشكلة الكردية... .» **الأهرام**: ١٣/٩/١٩٩٦.
كازانسيجيل، علي. «الديمقراطية في البلاد الإسلامية: حالة تركيا في المنظور المقارن.» **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** (مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة): العدد ١٢٨، أيار/مايو ١٩٩١.
الكيلاني، هيثم. «الأمن القومي العربي في إطار العلاقات العربية ـ الإقليمية.» **شؤون عربية**: العدد ٨٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.
المجدوب، طه. «أبعاد الاندفاع التركي في العلاقات مع إسرائيل.» **الأهرام**: ١٨/٥/١٩٩٧.

ـــــ. «الاجتياح التركي للأراضي العراقية: خلفيته وأبعاده الراهنة والمستقبلية.» **الأهرام**: ١٩٩٧/٦/٨.

ـــــ. «الأزمة العراقية بين المسؤولية الكردية والضربة الأمريكية.» **الأهرام**: ٢٢/٩/١٩٩٦.

ـــــ. «الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط والتحالف الإسرائيلي ـ التركي.» **الأهرام**: ١٩٩٧/٦/١.

ـــــ. «حول التغيرات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية (٦)، الدائرة الشرق أوسطية وردود الفعل الإقليمية.» **الأهرام**: ١٩٩٧/٩/١٤.

ـــــ. «الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية لأهداف التحالف الإسرائيلي ـ التركي.» **الأهرام**: ١٩٩٧/٥/٢٥.

ـــــ. «على هامش العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية (٣): سلام الإذعان بين إرهاب الدولة والمعيار المزدوج.» **الأهرام**: ١٩٩٦/٤/٢١.

ـــــ. «قضية السلام ومستقبل الشرق الأوسط (٤): السلام الإسرائيلي بين العداء والكراهية والاستعمار الجديد.» **الأهرام**: ١٩٩٥/٣/١.

مراد، محمود. «العثمانية الجديدة.. إلى أين تتجه تركيا؟.» **الأهرام**: ١٩٩٤/٦/٧.

مطر، جميل. «لا مبرر لقبول ضرب العراق.» **الأهرام**: ١٩٩٦/٩/١٠.

معوض، جلال عبد الله. «تركيا والحرب العراقية ـ الإيرانية.» **التعاون** (الرياض): السنة ٣، العدد ١٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨.

ـــــ. «تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي: الجانب الأمني.» **شؤون عربية**: العدد ٦٧، أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

ـــــ. «الشرق الأوسط: الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة.» **شؤون عربية**: العدد ٨٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

ـــــ. «القوى الأجنبية ومشكلة الأقليات في الوطن العربي.» **التعاون**: السنة ٢، العدد ٦، نيسان/أبريل ١٩٨٧.

ـــــ. «مياه الفرات والعلاقات العربية ـ التركية.» **شؤون عربية**: العدد ٦٥، نيسان/أبريل ١٩٩١.

ـــــ. «ندوة **المستقبل العربي**: تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات (ورقة العمل).» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٠، حزيران/يونيو ١٩٩٢.

نافع، ابراهيم. «تركيا والعالم العربي: دوائر الخلاف وآفاق الاتفاق.» **الأهرام**: ١٢/٩/١٩٩٦.

«ندوة **المستقبل العربي**: تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات.» شارك في الندوة أحمد الرشيدي [وآخرون]؛ أدار الندوة هيثم الكيلاني؛ أعد ورقة العمل جلال عبد الله معوض؛ أعد تقرير الندوة محمد صفي الدين خربوش. **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٠، حزيران/يونيو ١٩٩٢.

هلال، رضا. «التانجو الأخير لأربكان.» **الأهرام**: ٣٠/٤/١٩٩٧.

____. «التحالف التركي ـ الإسرائيلي تحت غطاء الرفاه الإسلامي.» **الأهرام**: ٧/٧/١٩٩٧.

____. «حقيقة الانقلاب المدني في تركيا. . . .» **الأهرام**: ١/٧/١٩٩٧.

هويدي، فهمي. «أزمة تركيا مرشحة للاستمرار.» **الأهرام**: ٢٤/٦/١٩٩٧.

____. «الحكومة الخفية في تركيا.» **الأهرام**: ٢٠/٥/١٩٩٧.

____. «زواج القرن في تركيا.» **الأهرام**: ٢٤/٩/١٩٩٦.

____. «ظلال العشرينيات تخيم على تركيا.» **الأهرام**: ٢١/١٠/١٩٩٧.

____. «فضيحة العلمانية في تركيا.» **الأهرام**: ١١/٣/١٩٩٧.

____. «ما لا ينبغي السكوت عليه.» **الأهرام**: ٢/٧/١٩٩٦.

____. «ملفات المصير تتحدى الخوجة.» **الأهرام**: ١/١٠/١٩٩٦.

ندوات، مؤتمرات

حتى لا تنشب حرب عربية ـ عربية أخرى (من دروس حرب الخليج): أعمال المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية. تنسيق وتحرير مصطفى كامل السيد؛ المؤلفون ابراهيم البيومي غانم. . . [وآخرون]. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢.

الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط: أعمال الندوة التي عقدت بالاسكندرية (الفترة من ١٥ ـ ١٧ ديسمبر ١٩٩٤). تحرير عبد المنعم المشاط. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥.

«رؤية مستقبلية لمشكلات المياه في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الأمن القومي العربي والمصري»، حلقة نقاش نظمتها أكاديمية ناصر العسكرية العليا في القاهرة، ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن: أعمال الندوة المصرية ـ الفرنسية الخامسة، القاهرة، ١٩ ـ ٢١ نوفمبر ١٩٩٣. تحرير نيفين عبد المنعم مسعد. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات

السياسية، ١٩٩٥.

العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٩٥.

ندوة «أمن الخليج في ظل النظام الدولي الجديد»، التي نظمها مركز الدراسات الحضارية في القاهرة، ١ ـ ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، ٢٩ ـ ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. تحرير أحمد يوسف أحمد. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤.

رسائل

محمود، خليل ابراهيم. «التطورات المعاصرة في العلاقات العربية ـ التركية.» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٨).

Books

Economist Intelligence Unit [EIU]. *Turkey*. Country Profile, 1996-1997.

——. ——. Country Report, 1st Quarter 1997.

——. ——. Country Report, 2nd Quarter 1997.

——. ——. Country Report, 3rd Quarter 1997.

Inter Media. *Executive Handbook Turkey Almanac, 1997*. Istanbul: Inter Media Uluslarasi Iletisim As, 1996.

IS Bank. *Economic Indicators of Turkey, 1992-1994*. Ankara: Turkey IS Bankasi, 1995.

Manisali, Erol (ed.). *Turkey's Place in the Middle East: Economic Political and Cultural Dimensions*. Istanbul: Middle East Business and Banking, 1989.

Turkey, 1988. Edited by Teoman Fehim. Ankara: General Directorate of Press and Information, 1988.

Turykey, 1989 Almanac. Edited by Ilnur Cevik. Ankara: Turkish Daily News Publication, 1989.

Turkey, 1991-1992 Almanac. Edited by Ilnur Cevik. 2nd updated ed. Ankara: Turkish Daily News Publication, 1993.

Turkey, 1994. Ankara: General Directorate of Press and Information, 1994.

Periodicals

Cevik, Ilnur. «Moslem Fundamentalism, Not Only Turkey's Concern.» *Turkish Daily News*: 2/5/1990.

Demirel, Suleyman. «Turkey Is a European Country.» *Turkey Monthly Economic Newspaper:* vol. 14, no. 179, June 1995.

Demirer, Mehmet Arif. «Conspiracy Theories in the Muddy Water of Shaat Al-Arab.» *Anatolian* (Ankara): 24-30 March 1991.

Erlanger, Steven. «Islamic Turkey Perturbs West... .» *International Herald Tribune:* 12/8/1996.

«Euro Turk Trade.» *Turkey Monthly Economic Newspaper* (Istanbul): vol. 14, no. 179, June 1995. (Supplement).

Kanli, Yuyuf. «Messages from Ozal's Visit to the Southeast.» *Turkish Daily News:* 4/9/1989.

Kurkcii, Ertugrul. «The Crisis of the Turkish State.» *Middle East Report* (Washington, DC, Middle East Research and Information Project): vol. 26, no. 2, April-June 1996.

Monthly Economic Figures (Istanbul Chamber of Commerce [ICC], Department of Research and Study): January 1991.

Pope, Huge. «Turkey Debates the Ozals: Technocrats or Sultans.» *Turkish Daily News:* 4/2/1989.

Review of Economic Conditions (Is Bank, Ankara): no. 1, July 1995.

Sarioglu, Ayse. «Radical Islam Still a Thorn in Secular Turkey.» *Turkish Daily News:* 23/11/1989.

Turkey Monthly Economic Newspaper: vol. 14, no. 179, June 1995.

Turkish Daily News: 13/3/1989; 17/3/1989; 19/12/1989; 19/1/1990; 7/5/1990; 29/6/1990; 1/11/1990; 9 - 10/3/1991; 24/7/1991, and 27/8/1991.

Ulag, Ali Fuat. «Motherland Party, 1983-1989.» *Turkish Daily News:* 17/11/1989.

Water-Green, Natalie, «Euphrates Water Dispute Threatens to Boil Over.» *Turkish Daily News*: 31/10/1987 - 1/11/1987.

White, Jenny B. «Islam and Democracy: The Turkish Experience.» *Current History:* vol. 94, no. 588, January, 1995.

Conferences

The Conference on «Dynamics of States and Societies in the Middle East», Held by Center for Political Research and Studies, Cairo University, Cairo, 17-18 June 1989.

فهرس

ـ أ ـ

- ج -

- ح -

ـ خ ـ

ـ د ـ

ـ ر ـ

ـ س ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

هذا الكتاب

يتناول هذا الكتاب تحليل عملية صنع القرار في تركيا من خلال بحث إطارها القانوني والدستوري ـ من ناحية، وإطارها الفعلي ـ الديناميكي؛ بما يشمله من عناصر القيادة والنخبة السياسية والقوى المؤثرة كالأحزاب وجماعات المصالح و«الطرق الدينية» والرأي العام ووسائل الإعلام ـ من ناحية أخرى، فضلاً عن تحليل أبرز مشكلات البيئة الداخلية والخارجية لهذه العملية. ويتناول أيضاً العلاقات العربية ـ التركية، وعناصر الاستمرارية والتغير والتناقض فيها، وخصوصاً في ضوء التحالف العسكري الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل.

إن تحليل مشكلات البيئة الداخلية والخارجية لعملية صنع القرار في تركيا يرتكز في الأساس على المشكلات التي تؤثر، بشكل أو بآخر، في العلاقات التركية ـ العربية، وفي عملية صنع القرار في تركيا إزاء المنطقة العربية أو بعض دولها؛ سواء المجاورة لها (العراق ـ سوريا)، أو ذات الثقل الإقليمي (مصر)، أو ذات القدرات المالية والاقتصادية (بلدان الخليج العربي)، فضلاً عن علاقاتها بدول الجوار الأخرى؛ الطبيعي منه (إيران) أو غير الطبيعي (إسرائيل). كما يبحث الكتاب تأثير التغييرات الإقليمية والدولية ـ كحرب الخليج الثانية وتداعياتها، ونهاية الحرب الباردة، وبدء العملية السلمية، والترتيبات «الشرق أوسطية»، ومواقف قوى دولية مؤثرة كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي إزاء مطالب معينة لتركيا ـ في عملية صنع القرار فيها.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: caus@t-net.com.lb

الثمن: